



أعمال المؤتمر الدولي الأول الموسوم بـ :

فلاهرة الاعجرة كأزمة عالجة

eites and eight in





17 و 18 أكتوبر 2019 ألمانيا - برلين





الجزء الأوَّل

رقم الشَّىجيل: VR.3373.6345.B





مجمموعة من المؤلفين





Works Of The First International Conference on:

"Migration as a Global Crisis" Between reality and repercussions

Vol 01

On 17/18 October 2019 in Berlin, Germany

Germany: Berlin 10315

Gensinger – Str: 112

https://democraticac.de







أعمال المؤتمر الدولي

"ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية"

بين الواقع والتداعيات

يومى 17و18 أكتوبر 2019 ألمانيا-برلين

"Migration as a Global Crisis" Between reality and repercussions

> On 17/18 October 2019 Germany-Berlin

> > الطبعة الأولى 2019 الجزء الأول

كتاب: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات) رقم تسجيل الكتاب: VR.3373.6345.B الطبعة الأولى الجزء الأول

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين

لا يسمح بإعادة اصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر. جميع الحقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

يرلين-المانيا.

2019

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 - 030

91499898 - 030

86450098 - 030

mobiltelefon: 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

إشكالية المؤتمر:

تُعتبر الهجرة، الهجرة غير النظامية، إحدى الموضوعات الهامة، التي تعنى بها العديد من الميادين البحثية والأكاديمية، ففي الوقت الذي تتزاحم فيه مشاهد الهجرة غير النظامية في حياتنا اليومية تزداد المخاوف على أمن الأفراد والجماعات في مختلف المجتمعات، نظرا للارتباطات المحتملة للهجرة مع العديد من ظواهر الإجرام العالمي (المخدرات، الإرهاب، التطرف، تجارة البشر....)، خاصة في واقعنا المعاصر الذي ترتسم فيه بشدة تلك التغيرات التي تهز وتنخر نسج الكثير من الأمم والمجتمعات إلى درجة اضمحلال كيانات وحركات، وولادة منظومات اجتماعية وسياسية جديدة، وهذا ما يغري البعض إلى اعتبار الهجرة والهجرة غير النظامية إحدى النتائج الهامة التي حصدها المجتمع الدولي من الصراعات الإقليمية والدولية (سوريا، العراق، فلسطين، بورما...).

كما لا نغفل تلك الظروف والأوضاع التي تعيشها الفئات الهشة والمُهمشة في مجتمعات الجنوب وعلاقتها بظاهرة الهجرة النظامية وغير النظامية، فالفقر والحرمان وعدم الاعتراف الاجتماعي، الاستيلاب والاستغلال، الشعور بالدونية وعدم القيمة، كلها أسباب وظروف لها تأثير مباشر على تعاظم التأكيدات الثقافية لفئات عريضة من هذه المجتمعات في ضرورة البحث عن بديل حياتي مريح، كما أن زيادة القناعات بحلول الهجرة تزيد أكثر مع التنمر السياسي لأنظمة الحكم في البلدان المتخلفة، وانتشار واسع لكل التعسفات الاجتماعية للنظم الدكتاتورية أو الأوليغارشية في هذه البلدان، خاصة مع غياب الحرية الفكرية وفضاءات التعبير الديموقراطي، ومنع الممارسة السياسية بناءً على سياسة التمجيد الإيديولوجي والسياسي للنظم الحاكمة فحسب.

ويتعدى استشكال الهجرة بنوعيها، ليرتبط بالواقع الدولي الذي تعيشه المجتمعات، لتكون الهجرة إحدى أهم القضايا الكوسموبولتية التي تناقش انطلاقا من معالجات عالمية، فمشكلات الفقر، الأوبئة، الضعف الاقتصادي والفساد، التي تعاني منها الدول المتخلفة والتي تعتبر مناطق الهروب والنزوح، تحاول دول الشمال التأكيد على مساهمتها الفعالة في معالجة هذه المشكلات والنهوض بالتنمية الاقتصادية ومساعدة هذه الدول على توفير حياة أفضل لمواطنيها، بهدف التقليل من تلك الأعداد من الشباب والأفراد الطامحين في الهجرة إليها.

وتزيد كونية الظاهرة وعالميتها عند الاقتراب من تلك المشكلات التي تعيشها المجموعات الحضارية حاليا، والتي طالما ما طرحت بقوة في نظريات ما بعد الحداثة، فنجد غيدنز مثلا ينصح بضرورة تجاوز التحديث الانعكاسي والآثار التدميرية له، أين تثار قضايا عالمية مهمة كالهوية، الجندرية الإنسانية، المساواة والعدالة الدولية ، البيئة والتغير المناخي....، وتعتبر بذلك الهجرة في شكلها النظامي أو غير النظامي إحدى أهم إفرازات هذه القضايا وتقاطعاتها، فانتقال أعداد كبيرة من المهاجرين لهم ميزاتهم الثقافية الخاصة إلى مجتمعات تختلف بل تتناقض خصوصياتها العقدية والهوياتية مع هوياتهم، يجعل قضية الاندماج الاجتماعي والاعتراف والتعدد مشكلات حقيقية يواجهها هؤلاء المهاجرين والمجتمعات

المستقبلة على السواء، وعموما فالسؤال الهوياتي مشروع لكل الأطراف والأفراد، لتبقى عملية المسايرة الأخلاقية إحدى أهم الهواجس التي تطرح بقوة، بين اختيار التخلي عن الأصول الثقافية والتنصل منها، وبين فكرة التعايش مع الآخر المختلف، ووفق هذا التصور تصدع المنظمات الأهلية والحكومية بالمسائلات الحقوقية للمهاجرين وضرورة توفير حياة كريمة لهم وحمايتهم في المجتمعات المستقبلة، وذلك وفق القوانين والمواثيق الحقوقية العالمية، بل والحديث عن تأسيس ميثاق عالمي جديد لمساعدة المهاجرين واللاجئين.

وكل تلك التساؤلات المثيرة لا يمكن التحقيق فيها دون الانتباه إلى قضايا العالم المعاصر الذي ينزع شيئا فشيئا نحو اختزال الوجود الإنساني ضمن البعد والمعنى والنظام الواحد، خاصة مع تصاعد إيديولوجيات العنصرية والعنف ورفض الآخر.

كل هذه الأسئلة في حاجة ملحة للمدارسة والتحليل من جوانب متعددة، وستكون بذلك محل اهتمام كل الخبراء والأساتذة وناشطي المجتمع المدنى من خلال المشاركة في هذا الملتقى.

أهداف المؤتمر:

يهدف المؤتمر لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على واقع الهجرة سواء النظامية أو غير النظامية.
- التعرف على أهم الايجابيات والسلبيات التي تفرزها ظاهرة الهجرة سواء على المجتمعات المصدرة لها أو المستقبلة لها.
 - اقتراح نماذج وأليات وأساليب لحل هذه المشكلة أو التقليل من اثارها.

محاور المؤتمر:

المحور الأول: المفهوم والمقاربات

- إشكالية المفهوم (الهجرة، الهجرة النظامية، الهجرة غير النظامية).
- المقاربات العلمية الهجرة (متعددة الأبعاد: نفسية، سوسيولوجية، سياسية، قانونية، اقتصادية....).
 - دراسات وأبحاث ميدانية حديثة.

المحور الثاني: تشخيص واقع الهجرة في العالم بين مناطق الجذب والطرد

- الهجرة (الظروف، الأسباب، الآثار).
- مناطق الصراع الإقليمية والدولية وعلاقتها بالهجرة (سوريا، العراق، فلسطين، بورما......).
- الجريمة المنظمة والهجرة (الإرهاب والتطرف، تجارة البشر، المخدرات، المافيا العالمية......).

• الاعتراف الاجتماعي بالمهاجرين غير النظاميين.

المحور الثالث: الهجرة غير النظامية من افريقيا جنوب الصحراء

- التأثير السلبي لمناخ التغيير في بلدان افريقيا جنوب الصحراء.
 - الانقلابات العسكرية في بلدان افريقيا جنوب الصحراء.
 - الديمقراطية الزائفة ودورها في تعزيز الهجرة.
- الدول الفاشلة والأزمات المنسية مصدرين إضافيين للهجرة والنزوح.
- المساهمة الأوروبية في تعقيد أزمة الهجرة من مناطق افريقيا جنوب الصحراء.

المحور الرابع: مشكلات المهاجرين في المجتمعات المستقبلة

- إشكالية الهوية والتعدد الثقافي.
 - الاندماج الاجتماعي.
 - العنف والاستغلال.
 - مشكلة عديمي الجنسية.

المحور الخامس: الحماية الدولية المهاجرين

- واقع الهجرة ضمن مواثيق حقوق الإنسان.
- دور المنظمات الأهلية والدولية في مسائل الهجرة.
- السياسات والممارسات المتعلقة بحماية المهاجرين.
 - القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة.

المحور السادس: الآفاق والحلول وطموح العودة

- نحو ميثاق عالمي لمساعدة المهاجرين.
- رؤى جديدة فيما يتعلق بدور المساعدات الدولية والسياسات الإقليمية.
 - مقترحات ونماذج للحد من ظاهرة الهجرة وإمكانية العودة.

المشاركون المستهدفون من المؤتمر:

- الأساتذة والباحثون والأكاديميون من كل التخصصات.
 - الهيئات الرسمية والاعلام.
 - المنظمات والهيئات والجمعيات المهتمة بالهجرة.
 - طلبة الدكتوراه والمهتمين.

ضوابط المشاركة في المؤتمر:

- يشترط في البحوث المقدمة للمؤتمر أن تتوافر فيها المعايير العلمية المتعارف عليها.
 - أن يكون البحث في أحد محاور المؤتمر.
 - ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم في ملتقيات أو فعاليات سابقة.
 - تكتب المشاركات باللغات الأتية: العربية، الألمانية، الفرنسية، الانجليزية.
- أن يكون البحث المكتوب باللغة العربية بخط (Simplified Arabic) مقاس 14 أما باللغة الأجنبية فيكون بخط (Times New Roman) مقاس 12، وهوامش الصفحة تكون (2,5) سم من كل الجهات.
- ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 20 صفحة حجم (A4) بما في ذلك الهوامش والمراجع، ولا تقل على 12 صفحة.
- يرفق الباحث ملخصا عن سيرته الذاتية مع معلومات خاصة بالاتصال (الهاتف المحمول، البريد الإلكتروني، وعنوان جهة العمل في ورقة المداخلة).
 - المداخلات المقبولة تطبع في كتاب جماعي ذو ترقيم دولي.

الهيئة المشرفة على المؤتمر:

المركز الديمقراطي العربي ببرلين ألمانيا بالتعاون مع بالتعاون مع مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر جامعة وهران 2 (محمد بن أحمد)، الجزائر

و

المركز الديمقراطي الألماني

الرئيس الشرفي للمؤتمر ورئيس المركز: أ. عمار شرعان منسق المؤتمر ومدير المختبر: أ.د. عبد القادر بوعرفة رئيس المؤتمر: د. بن دريدي منير

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر: د. طرابلسي عبد الحق رئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر: د. منادى عثمان

اللجنة العلمية للمؤتمر:

- أ.د. بن دريدي فوزي (جامعة سوق اهراس، الجزائر).
 - أ.د. فريحة محمد كريم (جامعة عنابة. الجزائر).
- Prof. Dr. Hacı Duran İstanbul Gelişim University. Turkey -
 - أ.د عمر الزاوي (مختبر الأبعاد جامعة وهران2. الجزائر).
 - أ.د فاتح عمارة (جامعة عنابة. الجزائر).
 - أ.د عدالة العجال (جامعة مستغانم. الجزائر).
 - د. رضا سلاطنية (جامعة سوق اهراس. الجزائر).
 - د. مغربي زين العابدين (مختبر الأبعاد جامعة وهران2. الجزائر).
 - د. بحري صابر (جامعة سطيف 02. الجزائر).
 - د. بلبولة مصطفى (مختبر الأبعاد جامعة وهران2. الجزائر)
 - د. سامي الوافي (جامعة المنار، تونس).
- Dr. Nadera Nassif, President Global Schooling Systems, USA -
 - د. منادي عثمان (جامعة سوق اهراس. الجزائر).
 - د. محمد جبالة (جامعة معسكر. الجزائر).
 - د. سالم بن لباد (جامعة البويرة. الجزائر).
 - د. نسيسة فاطمة الزهراء (جامعة خميس مليانة. الجزائر)
 - د. بن دريدي منير (جامعة سوق اهراس. الجزائر).
 - د. شيماء الهواري (جامعة الحسن الثاني. المغرب).
 - د. نداء مطشر صادق الشرفة (جامعة المستنصرية. العراق).
 - د. خرموش منى (جامعة سطيف 02. الجزائر).
 - د. جواد الرباع (جامعة ابن زهر. المغرب).
 - د. لحلو بوخاري (جامعة سطيف. الجزائر).
 - د. عبيدي فاطمة الزهراء (جامعة عنابة. الجزائر).
 - د. عائشة عباش (جامعة الجزائر 03. الجزائر).
 - د. بن صويلح ليليا (جامعة قالمة. الجزائر)
 - د. جمال مراد (جامعة سوق اهراس. الجزائر)
 - د. لموشى زينب (جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة)

اللجنة التنظيمية للمؤتمر:

- أعضاء المركز.
- د. طرابلسي عبد الحق (جامعة سوق أهراس. الجزائر).
 - د. مراد جمال (جامعة سوق أهراس. الجزائر).
- د. لموشي زينب (جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة).
 - أ. بروك ياسين (جامعة سوق أهراس. الجزائر).
- ب. د محمد سنوسى قسم الدراسات الدولية/ جامعة الجزائر 3.
 - ب. د يوسف بوغرارة قسم العلوم السياسية/جامعة وهران 2.

تواريخ مهمة:

- آخر اجل لإرسال الملخصات: 25 ماى 2019.
- الرد على الملخصات المقبولة: 05 جوان 2019.
- آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة: 05 جويلية 2019.
 - الرد بالقبول النهائي: 20 جويلية 2019.
 - تاريخ المؤتمر، ينعقد يومى: 17و 18 أكتوبر 2019.

البريد الإلكتروني للمؤتمر:

dr.m-bendridi@democraticac.de

ملاحظة: جميع الآراء الموجودة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر أصحابها، كما لا نتحمل مسؤولية الإخلال بقواعد الملكية الفكرية.

الفهرس

رقم الصفحة	العنوان
14	المهاجرون العرب في الولايات المتحدة
	بين المحافظة على الهوية والإنصهار في المجتمع الأمريكي.
	Arab immigrants in the United States between the preservation of identity and assimilation in American society د. يحيى محمد أحمد غالب. أستاذ مساعد/ قسم العلوم الإنسانية. جامعة قطر.
32	الهجرة ومسائلات الحياة اليومية للإنسان العربي في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة
	Migration among the arab human is one of the questions of daily life. Under the current regional and international circumstances
	د. عبد الحق طرابلسي، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس-الجزائر-
	د. منير بن دريدي، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس-الجزائر-
48	دور وسائل الإعلام الجزائرية في محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين المعيقات والتحديات.
	The study entitled the role of the Algerian media in combating the phenomenon of illegal immigration between obstacles and challenges.
	د. زينب لموشي، جامعة 20 اوت 1955 بسكيكدة، الجزائر.
	د. بالطة مريم، جامعة 20 اوت 1955 بسكيكدة، الجزائر.
	د. بن طراد كريمة، جامعة محمد الشريف مساعدية -سوق أهراس، الجزائر.
63	التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وأهم أسبابها ودوافعها
	Historical development of illegal immigration and the main reasons behind the phenomenon
	ط.د بن عمر عبد المنير طالب بجامعة أحمد دراية بأدرار (الجزائر)
	د فيساح جلول جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)
81	الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة غير الشرعية
	Les effets sociaux, économiques et politiques de la migration irrégulière
	Dr. HACIANE Mohamed, Université de Tizi Ouzou-Algérie
	Dr. LARFAOUI DAHBIA, Université de Tizi Ouzou-Algérie
92	الحرقة (الهجرة غير الشرعية): الشعور باليأس أم البحث عن المكانة الاجتماعية
	The harga or illegal immigration: to feel desperate and the search of social status
	د/ رابح بن علي، جامعة عنابة، الجزائر.
105	الإطار القانوني لدخول وإقامة الأجانب ومحاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب
	The legal framework for the entry and residence of foreigners and the fight illegal immigration in Morocco
	د. عبد الرحمان شحشي، جامعة الحسن الأول / كلية الحقوق – سطات، المغرب
114	التعامل الإعلامي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر
	Media coverage of illegal immigration in Algeria
	سفير نوار -إعلامي بالإذاعة الجزائرية وأستاذ مؤقت بجامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

128	واقع الصراعات الداخلية في بلدان غرب أفريقيا وانعكاساتها المرضية على الأمن والاستقرار
	الإقليميين (دراسة في مصادر الصراعات وأهم مظاهرها ونتائجها)
	Internal Conflicts in West African Countries: Sources and Their Satisfactory Implications for Regional Security and Stability
	إعداد الباحث: محمودي منير
145	Young Migrants' Dream: between the Illusion of migration and the Reality of Integration
	حلم المهاجرون الشباب: بين وهم الهجرة وحقيقة الاندماج
	Dr: Maryeme Ouchen, The National Library, The Kingdom of Morocco.
156	الاستراتيجية القانونية للمجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية
	Legal strategy of the international community in fighting illegal immigration
	ط.د. أحمد شقورة، كلية الحقوق جامعة الأخوة منتوري قسنطينة (01) الجزائر.
	ط.د. مشير صوالحة، كلية الحقوق جامعة الأخوة منتوري قسنطينة (01) الجزائر.
171	انعكاسات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية على الأمن الداخلي والخارجي للدول
	" الساحل الإفريقي نموذجا "
	Consequences of organized crimes and illegal immigration on internal and external security: African Sahel as an example
	د. عبديش صونية، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الإعلام، جامعة الجزائر 03.
	د.علواش كهينة، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الإعلام، جامعة الجزائر 03.
	أ. حمادة محمد، صحفي بقناة وجريدة النهار وأستاذ بجامعة 20 اوت 55 بسكيكدة
185	الهجرة غير الشرعية: إشكالية المفهوم والأبعاد
	Illegal Immigration: revolves around the problem of concept and "
	"dimensions
	د. مصباحي سناء: جامعة سوق اهراس، الجزائر.
	د. مصباحي العطرة: جامعة سوق اهراس، الجزائر.
194	الهجرة غير الشرعية في ليبيا (الاشكاليات - الآثار - الخيارات)
	Illegal immigration in Libya (problems – implications - options)
	د/حميدة على البوسيفي، أستاذ مشارك عضو هيئة تدريس كلية الآداب، جامعة طرايلس /ليبيا.
209	التجربة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية: (الأسباب، الحلول)
	Algerian experience in combating illegal immigration (causes and solutions)
	د. ذبيح عادل، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
	د. زناتي مصطفى، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
226	هجرة الجزائريين السرية إلى أوروبا - قراءة في الأسباب ومقومات الاستقطاب والتداعيات.
	Algerians' secret migration to Europe - reading of the causes, rectifiers of polarization and repercussions.
	د. البشير بوقاعدة. أستاذ محاضر قسم أ. جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر.
	د. خالد حموم. أستاذ محاضر قسم أ. جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر.
<u>-</u>	·

241	الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية
	International efforts to combat illegal migration
	د. ولهي المختار، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة/الجزائر
262	المهاجرون الجزائريون في فرنسا ودورهم في تفعيل النشاط الجمعوي
	Algerian immigrants in France and their role in activating the association activity
	د. ورتي جمال، شعبة التاريخ-جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس - الجزائر.
	أ. بولحبال رياض، شعبة التاريخ-جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس - الجزائر.
275	قراءات سوسيولوجية في راهنية الهجرة السرية من الجزائر نحو أورويا
	Sociological readings of the secret immigration migration from Algeria towards Europe
	د. غزالي محمد، جامعة سطيف 02، الجزائر.
	د. صابر لامية، جامعة سطيف 02، الجزائر.
292	مهارات اتصال الأزمات في مواجهة قوارب الموت
	قراءة في دور وسائل الإعلام لدعم المناعات واجتثاث الظاهرة
	Crisis communication skills in the face of death boats the role of the media in support of immunities and de-phenomenon
	د. راضية حميدة، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال. سيدي فرج
312	الهجرة غير الشرعية بين الإجرام والظلم ومدى نجاعة الاستراتيجية الجزائرية في التصدي لها
	Illegal immigration between crime and injustice and the efficacy level of
	Algerian strategy in dealing with it د. قراریة قویدر، جامعة أبی بكر بلقاید بتلمسان، الجزائر.
331	الدوافع السوسيو اقتصادية المسببة لظاهرة الهجرة غير النظامية عند الشباب
331	Socioeconomic drivers of irregular migration among young people
	د. خيذر جميلة، جامعة مولود معمري تيزي وزو –الجزائر
342	واقع الهجرة في شرق افريقيا
	دراسة في تداعيات الصراع جنوب السودان 2013-2018
	The reality of immigration in eastern Africa
	A study in Sothern Sudan conflict consequences 2013-2018
	ب.د سهام ابراهيم مزاري، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3
355	عوامل الهجرة غير الشرعية نحو اقتراح سياسة وقائية عربية
	 دراسة حالة منطقة العبور الشرقية –
	Factors behind illegal immigration and toward proposing a realistic policy in Arab countries- a case study in the east border area-
	أ.د. فريحة محمد كريم، جامعة باجي مختار – عنابة –، الجزائر
383	تداعيات الهجرة الشرعية وآثارها بين المستوى الشخصي والمجتمعي
	The implications of legal migration and its effects between the personal and societal level
	أ. مفيد خليفة البكباك. أستاذ محاضر بجامعة مصراتة – ليبيا.
	ط.د. عبد الله الهادي الكرامي، جامعة مصراتة، ليبيا.

394	الحرقة في المغرب العربي بين الهروب من الواقع والبحث عن المأمول
	Harga in Maghreb countries between escape of reality and the search of hope
	ط.د. وديع برجي، كلية الآداب والعلوم الانسانية 09 أفريل – تونس
406	المقاربة المفهمية للهجرة غير الشرعية.
	The conceptual approach of illegal immigration
	أ. د/ مناجلية الهذبة جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر
	أ/ حسان صيد (طالب دكتوراه) جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر

المهاجرون العرب في الولايات المتحدة بين المحافظة على الهوية والإنصهار في المجتمع الأمريكي. Arab immigrants in the United States between the preservation of identity and assimilation in American society

د. يحيى محمد أحمد غالب. أستاذ مساعد/ قسم العلوم الإنسانية. جامعة قطر.

ملخص البحث:

أصبحت مسألة الهوية والإندماج محل اهتمام المجتمع الأمريكي الذي يفضل انصهار المهاجرين واندماجهم الاجتماعي فيه وتحولهم إلى مواطنين أمريكيين يكون ولاؤهم وانتماؤهم للامة الأمريكية، كما أنها محل اهتمام المهاجرين أيضاً الذين يجدون أنفسهم في حالة من الحيرة والترقب ما بين الحفاظ على الهوية التي تم تشكيلها في وطن الأباء والأجداد وبين الإنصهار في المجتمع الجديد الذي يعيشون فيه، وينطبق هذا الوضع على المهاجرين العرب الذين بدأ وصولهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

تسعى هذه الورقة إلى تقديم نبذة مختصرة عن الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مع التركيز على دراسة وضعها في الوقت الحاضر، والظروف التي تعيشها والصعوبات التي تواجهها، بالإضافة إلى موقفها من مسألة الحفاظ على الهوية العربية والإنصهار في المجتمع الأمريكي، وكيف تأثر هذا الموقف مع طول البقاء واستمرارية الهجرة، وتحديد العوامل التي أدت إلى الإنصهار أو التي ساعدت في الحفاظ على الهوية العربية، كما تتناول الورقة الإنتماء الوطني عند المهاجرين العرب في ظل ازدواجية الجنسية والسماح لهم بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية إلى جانب الحصول على الجنسية الأمريكية، وما يرافق ذلك من حيرة يقع فيها الإنسان المهاجر: بين الإنتماء للوطن الأم الذي عاش فيه الأباء والأجداد وبين الوطن الجديد الذي يعيش فيه، بين المحافظة على العادات والتقاليد والإرث الثقافي الذي ورثة من الجيل السابق وبين الإنصهار والإندماج وسط المجتمع الذي يعيش فيه ويؤثر في جميع شؤون حياته.

وانتهت الدراسة بخاتمة تم فيها تدوين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث واهم المراجع التي استند عليها.

Abstract

The issue of identity and integration has become the focus of American society, who prefers the fusion of immigrants and their social integration and transformation into American citizens in order to have loyalty and affiliation to the American nation. It is also an important issue to the immigrants who also find themselves in a state of confusion and anticipation; between the preservation of identity formed in the fatherland of the ancestors and the fusion into the new society in which they live. This applies to Arab immigrants who arrived in the United States since the second half of the 19th century.

This paper seeks to provide a brief overview of Arab immigration to the United States of America, focusing on the study of its current situation, the circumstances and difficulties it faces. It also seeks to present its position on the issue of preserving Arab identity and fusion in American society, and how this position was affected by longevity and continuity of migration. The paper also attempts to identify the factors that led to fusion or helped to preserve the Arab identity, and how this situation was affected by the length of stay and the continuity of immigration. The study also attempts to identify the factors that led to the fusion or that helped to preserve the Arab identity. Moreover, the paper addresses the national belonging of Arab immigrants in the light of double nationality and allow them to retain their original nationality in addition to obtaining American citizenship. This is accompanied by a confusion in which the immigrant man faces: between belonging to the motherland where the parents and grandparents lived, and between the new homeland in which he lives, between the preservation of the customs, traditions and cultural heritage inherited from the previous generation, and the fusion and integration within the society that affects all the affairs of his life.

The study has ended with a conclusion, which states the most important findings of the research and presents the most important references that the researcher has consulted.

المقدمة:

تعد قضية الحفاظ على الهوية والإنصهار في المجتمعات التي تستقبل مهاجرين من خارجها بصورة مستمرة من المسائل المهمة في التاريخ الاجتماعي لهذه المجتمعات ومنها بالطبع المجتمع الأمريكي باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين سنويا.

وفي هذا الوضع تظهر الهوية العرقية في الولايات المتحدة الأمريكية عبر المواجهة بين قوتين دافعتين هم: الثقافة المهاجرة والثقافة المضيفة، تدفع هاتان القوتان الواحدة الأخرى وتسعى كل منهما من أجل السيطرة. وفي نهاية الأمر تتوصلان إلى علاقة لكل منهما مكان فيه. وينتج التفاعل بين الثقافة المهاجرة والثقافة المضيفة الخصائص المتطورة لهوية عرقية في أمريكا.

وقد أصبحت مسألة الهوية والإندماج تشغل بال المجتمع الأمريكي والمهاجرين إليه في الوقت نفسه. فالمجتمع الأمريكي يفضل انصهار المهاجرين واندماجهم الاجتماعي فيه وتحولهم إلى مواطنين أمريكيين يكون ولاؤهم وانتماؤهم للأمة الأمريكية، كما أنها محل اهتمام المهاجرين أيضاً الذين يجدون أنفسهم في حالة من الحيرة والترقب ما بين الحفاظ على الهوية التي تم تشكيلها في وطن الأباء والأجداد وبين الإنصهار في المجتمع الجديد الذي يعيشون فيه.

ينطبق هذا الوضع على الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت نفسها بين إشكالية الحفاظ على الهوية أو الإنصهار في المجتمع الأمريكي وخصوصاً بعد مرور أكثر من قرن وربع من الزمن منذ وصولهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد وجد المهاجر العربي نفسه أمام تساؤلات عدة تدور في ذهنه من وقت إلى آخر ومنها هل هو عربي أم أمريكي؟ أم عربي أمريكي؟ وهل يريد أن يكون

أبنه مثله محتاراً أم يريده أن يصبح أمريكياً أو يصبح عربياً وفي حالة رغبته في الحفاظ على هويته العربية هل يمتلك الإمكانيات التي تساعده على ذلك في المهجر الأمريكي أم يقوم بإرساله إلى الوطن العربي؟

وفي الوقت نفسه أصبح وضع الجالية العربية محل تساؤل عن مدى قدرتهم على التكيف مع المجتمع الأمريكي مع طول هذا البقاء ومع استمرار توافد الهجرة العربية إليها، وعن مدى قدرتهم على الحفاظ على هويتهم العربية، ومن هذه الإشكالية برزت التساؤلات التالية:

ما هو واقع الجالية العربية في الوقت الحاضر في الولايات المتحدة ومتى وصلوا إليها؟ وما هو موقفهم من الحفاظ على هويتهم؟ وماهي العوامل التي ساعدتهم في الحفاظ عليها؟ هل اندمج المهاجرون العرب في المجتمع الأمريكي؟ وماهي الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك؟ وقد سعت هذه الورقة للإجابة عن هذه التساؤلات التي أصبحت اهدافاً يسعى الباحث إلى تحقيقها.

وقد فرضت طبيعة الدراسة ونوعية المعلومات التي تتضمنها الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمراحل التي مرت بها عبر التاريخ، وكذلك الاستعانة بالمنهج التحليلي الاستنتاجي عند تناول وضع الجالية العربية فيما يتعلق بموقفها من الحفاظ على هويتها أو الإنصهار في المجتمع الأمريكي وتحديد الأسباب والعوامل التي ساهمت في تحقيق واحداً منهما.

وفي سبيل معرفة وضع الجالية العربية وموقفها من عملية الإنصهار في المجتمع الأمريكي أو الحفاظ على هويتها العربية، تم دراستها من خلال واقعها اليوم وتقديم نبذة مختصرة عنها ثم العودة إلى تاريخها وبداية وصولها، وقد تم تقسيم مراحل الوصول وموقفها من الحفاظ على الهوية والإنصهار إلى ثلاث مراحل زمنية تمتد المرحلة الأولى من بداية الهجرة وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، فمن المعروف أن طلائع المهاجرين الأولى تصل إلى المجتمع الجديد محتفظة بهويتها التي تحملها وبالعادات والتقاليد التي اكتسبتها في الوطن الأم، مما جعل هذه المرحلة تتميز بقدرة المهاجرين على الحفاظ على هويتهم العربية وقد تم ايراد الأسباب التي ساعدتهم على ذلك.

بينما شملت المرحلة الثانية الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى ستينيات القرن العشرين، وفيها اندفع المهاجرون العرب إلى الإندماج والإنصهار في المجتمع الأمريكي، وتم إيراد الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، وقد شهدت هذه الفترة ظهور مشكلة الهوية وخصوصاً عند أبناء الجيل الثالث من أبناء المهاجرين الذين شعروا بأزمة هوية تقصيهم عن المشاركة بصورة كاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه، وخصوصاً الذين لم يحصلوا على تعليم مناسب، فلا هم من أبناء بلدان آبائهم وأجدادهم، ولاهم منتمون إلى بلد إقامتهم على الرغم من حصول أغلبهم على جنسيته وتمتعهم بحقوق

المواطنة الكاملة.

بينما شملت المرحلة الثالثة الفترة الزمنية من ستينيات القرن العشرين حتى نهايته، وهذه المرحلة تميزت بوجود نوع من التوازن حيث اشتملت على مجموعة حافظت على هويتها العربية ومجموعة آخرى فضلت الإنصهار في المجتمع الأمريكي وتم تحديد الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك.

وانتهت الدراسة بخاتمة تم فيها تدوين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وأهم المراجع التي استند عليها.

أولا: الوجود العربي في الولايات المتحدة الأمريكية بين مؤشرات الحاضر ودلائل الماضي.

شهد الربع الأخير من القرن العشرين أهتماماً كبيراً بالجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الباحثين في الشئون الاجتماعية والدارسات الجغرافية البشرية، ومع بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت الجالية العربية محل اهتمام مراكز الأبحاث في الجامعات والمؤسسات العلمية، ومنها الدراسة التي قامت بها جامعة متشجن سنة 2003م، وهذه الجامعة تحمل أسم الولاية التي تحتضن أكبر عدد من المهاجرين العرب في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تناولت هذه الدراسة مختلف مجالات الحياة التي تعيشها الجالية العربية ومن المؤشرات التي تضمنتها هذه الدراسة تصنيف المهاجرين العرب بحسب الديانة إلى: 58% مسيحيين 42% مسلمين، كما تم تصنيفهم حسب المذاهب الدينية إلى مسيحيين (22%شيعة، (42% كاثوليك، 14% أرثوذكس،2% بروتستانت)، اما المسلمين فقد تم تصنيفهم إلى (23%شيعة، 51% سنة، 44% مذاهب أخرى)، كما تم تصنيفهم بحسب البلاد العربية التي ينتمون إليها كما يلي: 58% من سوريا ولبنان، 35% من العراق، 12% من الأردن وفلسطين، 9%من اليمن، 7% من بلدان عربية أخرى (1)

الجدير بالذكر أن المقصود بالجالية العربية الأمريكية هم أبناء وبنات الأقطار العربية الذين هاجروا حديثاً (الجيل الأول) أو كل من كان أحد أبوية أو أحد أجداده لغاية الجد الخامس من أصل عربي (بالمعنى الحضاري العربي) وقد هاجر من البلاد العربية، وهنا يبرز تساؤل هل هناك جالية عربية ام جاليات عربية متعددة؟ وقد اختلف الباحثون حول هذه المسألة فمنهم من يرى إنها جالية واحدة ومنهم من اعتبرها جاليات عدة وهذه الدراسة تميل إلى اعتبارها جالية عربية واحدة وذلك لاشتراك أبناء وبنات الجاليات في الخصائص العامة التالية: اللغة العربية (الجيل الأول وبعض أفراد الجيل الثاني)، الحضارة العربية المتشابهة بين الأقطار العربية التي قدموا منها والانتساب بدرجة كبيرة إلى المنطقة الجغرافية ذات الخصائص المشتركة والتي تعرف بالوطن العربي بالإضافة إلى تصنيفهم واعتبارهم من قبل المجتمع

⁽¹) Baker, Wayne: Preliminary Findings From The Detroit Arab American Study, University of Michigan. (2003).p.5

الأمريكي الكبير كعرب أو أمريكان من أصل عربي بغض النظر عن تمايزهم الداخلي الذي تعود جذوره إلى المنطقة العربية. (1)

وبالعودة إلى تاريخ الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبحسب الفترات الزمنية التي استغرقتها، والأوضاع التي عاشتها وموقفها من الحفاظ على الهوية أو الإنصهار في المجتمع الأمريكي نجد أنها مرت بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: من بداية الهجرة وحتى بداية الحرب العالمية الأولى. (مرحلة الحفاظ على الهوية العربية)

شهدت هذه الفترة بداية الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً من بلاد الشام، فمع بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر (1880م)، وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية ونتيجة لجهود الإرساليات المسيحية⁽²⁾ وبعد إندلاع الصراعات الطائفية والدموية في بلاد الشام سنة 1899م، شهدت المنطقة هجرة بشرية كبيرة بلغت ثمانية آلاف مهاجر سنويا أغلبهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.⁽³⁾

وكان يطلق عليهم في أمريكا لقب تركي، باعتبارهم قادمين من مناطق تخضع للسيطرة التركية، وكان العرب بصفة عامة مسلمين ومسيحيين يفضلون تسمية أنفسهم بالسوريين تجنبا لما تحمله تسمية أتراك من عداء عند المجتمع الأمريكي. (4) ومع بداية القرن العشرين توافد المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأعداد أكبر من الفترة السابقة حتى وصل عددهم إلى (60.000) سنة 1910م، (5) وقد استمرت الهجرة في السنوات اللاحقة حتى وصل عدد المهاجرين العرب إلى (100,000) بحسب الإحصائيات التي أصدرتها دائرة الهجرة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى (6)

⁽¹⁾ على شتيوي الزغل، نظرة على الجالية العربية ومؤسساتها في الولايات المتحدة الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، المجلد(5) العدد(45)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م)، ص 28.

⁽²⁾ Dinnerstein, Leonard and David M. Reimers: Ethnic Americans A History of Immigration, Fourth edition ,Columbia University New York ,1999,p.53

⁽³⁾ مسعود ضاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840-1990) (بيروت: دار الآداب، 1990م) ص148

⁽⁴⁾ ميخائيل سليمان، المهاجرون العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية (1880-1940م)، المستقبل العربي، العدد 230 السنة (20)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1998م). ص18

⁽⁵⁾ Bankston, Carl L.: Immigration in U.S. History Volume1. Salem Press, Inc. California, 2006, p.109

⁽⁶⁾ Hani, Bawardi. J: Arab American Political Organizations From 1915 to 1951: Assessing Transnational Political Consciousness and the Development of Arab American Identity,

وخلال هذه المرحلة احتفظ أغلب أبناء الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية بهويتهم العربية ولم يكن لديهم رغبة أو لم تجبرهم الظروف المحيطة بهم على الإنصهار في المجتمع الأمريكي لوجود عدة عوامل ساعدتهم على الاحتفاظ بهويتهم أهمها:

- 1- حداثة الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية فمن المعروف أن أوائل المهاجرين يكونون من الشباب القادرين على الهجرة والذين قضوا شطراً كبيراً من سنوات عمرهم في بلادهم الأصلية أغلبهم من الذكور الذين ظل ارتباطهم بالوطن كبيراً من خلال عودتهم من وقت إلى آخر لزيارة اسرهم ووطنهم، ولذلك نجد الجيل الأول والثاني قد استطاع الحفاظ على جميع مكونات هويته التي اكتسبها خلال الفترة التي عاشها في الوطن الأم. (١) ويستمر قوة تأثير الجيل الأول من المهاجرين على الأبناء الذين يعيشون في المهجر بين ثقافة تقليدية يمثلها الآباء وثقافة صناعية حديثة في المجتمع الجديد ويشجع هذا الوجود المزدوج ممارسة أشد صرامة من الممارسات السائدة في بلدها الأصلي ويستشهد الآباء والأمهات من المهاجرين بالتعاليم الدينية لإقناع الأبناء بالسلوك الصحيح الذي ينبغي اتباعه إلى جانب أنماط السلوك التي ينبغي تجنبها لضمان أن بتصرفوا كعرب محترمين، وهذا يمكن الآباء من تشئة الأبناء وفقاً للأسلوب العربي. (2)
- 2- نوعية الهجرة في بدايتها والتي غلب عليها صفة الهجرة المؤقتة، ففي البداية كان المهاجرون العرب يعدون وجودهم في الولايات المتحدة بأنهم في وجوداً مؤقتاً، وعلى الرغم من معيشتهم داخل المجتمع الأمريكي إلا أنهم لا يعتبرون انفسهم جزء منه، ولذلك عكست سياستهم سياسة مواطنهم الأصلية وحاكتها في الجوهر والأسلوب معاً، حتى ظنوا أنفسهم في بلادهم وتصرفوا كرعايا للسلطات العثمانية الحاكمة لبلادهم أكثر منهم كمواطنين في الولايات المتحدة أو سكان دائمين(3)، حتى أنهم كانوا يطلقون على أنفسهم أسم (النزالة) أي المسافرون أو الضيوف أو السوريون أو العثمانيون، وكل هذه العبارات تشير إلى وجود مؤقت في الولايات المتحدة أو علاقة غير علاقة المواطنة (4)

Wayne State University, Detroit, Michigan ,2009,p.30

⁽¹⁾ يحيى محمد أحمد غالب، الهجرات اليمنية الحضرمية الحديثة إلى إندونيسيا في الفترة (1839م- 1914م) ط.(1)، (حضرموت: تريم للدراسات والنشر، 2008م). ص 218.

⁽²⁾ كريستين عجروش، الاسرة والهوية العرقية في جالية أمريكية- عربية (العرب في أمريكا- صراع الغربة والاندماج) ط. (1)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م) ص 204.

⁽³⁾ ميخائيل سليمان، المرجع السابق، ص21

⁽⁴⁾ إسماعيل سليم محمد الحاج أحمد، الأوضاع السياسية والاجتماعية للجالية العربية في الولايات المتحدة الامريكية (4) إسماعيل سليم محمد الحاج أحمد، الأوضاع الاثار، كلية الآداب الجامعة الإسلامية غزة، 2005م، ص143.

- 5- طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي عملوا بها في الولايات المتحدة الأمريكية، عند بداية الهجرة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فقد كان أغلب المهاجرين العرب من الفقراء وغير المتعلمين، ولم يكن لهم مهنة معينة يعملون فيها؛ وباعتبارهم عمالا غير مهرة فقد اتجهوا للعمل في المزارع وفي مصانع السيارات والمناجم، وهذه الأنشطة لم تكن تتطلب منهم تعلم اللغة الإنجليزية وفي الوقت نفسه جعلت تواصلهم مع المجتمع الأمريكي منعدما أو محدوداً(١) وعندما توفرت فرصة للعمل في مجالات أخرى وخصوصاً للقادمين من بلاد الشام عملوا في مهنة البائعة المتجولين أو في البقالات والمطاعم والأشغال الحرفية وكانت اتصالاتهم الرئيسة في هذه الأنشطة مع العرب الأمريكيين الآخرين وخاصة الأقرباء من القرية أو الطائفة أو المنطقة الجغرافية نفسها، ولذلك كانت علاقتهم محدودة مع المجتمع الأمريكي.(2)
- 4- دوافع اجتماعية: كان منبعها الارتباط القوى بالوطن العربي، دفعت المهاجرين الأوائل إلى تأجيل فكرة الزواج والأسرة إلى حين العودة إلى الوطن، لأن فكرة التوطن أو الهجرة الدائمة لم تكن تخطر على بالهم⁽³⁾ بينما فضل الكثير من المتزوجين بقاء عائلاتهم في وطنهم لصعوبة أخذهم معهم أو لخوفهم من تأثرهم بالمجتمع الأمريكي، وكان من عادة الأزواج المغتربين أن يزوروا عائلاتهم في الوطن كل بضع سنوات احياناً عشر سنوات أو أكثر بينما سافر البعض عائدا إلى الوطن كي يتزوجوا من فتيات اختارتهن عائلاتهم بصورة مسبقة. (4)
- 5- موقفهم من الحصول على الجنسية الأمريكية: لم يكن العرب في هذه المرحلة متحمسين للحصول على الجنسية الأمريكية، بسبب رغبتهم في العودة إلى وطنهم بعد تحقيقهم لبعض المكاسب الاقتصادية، أو بسبب صعوبة الحصول عليها بموجب قانون الجنسية الذي صدر عام 1870م، والذي أكد على منع الآسيويين من الحصول عليها بسبب الهجرات الصينية الكبيرة التي أدت إلى انتشار البطالة بين العمال الأمريكيين، (5) وقد استمر ذلك المنع لسنوات، ففي سنة 1909م، رفضت السلطات الأمريكية منح العرب الجنسية الأمريكية بحجة أنهم مولدون في مناطق تابعة للدولة التركية ولذا فانه من أصل عنصري مشكوك فيه وليس شخصا أبيضاً بحسب قانون

⁽¹⁾ http://www.america.gov/ar/multimedia/photogallery.html#/30145/muslim timeline ar1/

⁽²)Suleiman, Michael W: Arabs in America: Building a New Future, print isbn13, Temple University Press, 1999,p.3,4

⁽³⁾ إسماعيل سليم، مرجع سابق، ص102

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص153.

^{(5) &}lt;a href="http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_laws">http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_laws concerning immigration and naturalization in the United States

1870م، (1) بالإضافة إلى موقف المجتمع الأمريكي الذي كان يتهم العرب بأنهم عشائريون وأغراب وغير قابلين للاستيعاب، وكانت هذه المواقف شائعة بين الصحفيين والموظفين النافذين الذين كانوا ينظروا اليهم كطفيليين لأنهم لم ينخرطوا في أي صناعة منتجة واعتبارهم فئة تستنزف الاقتصاد الأمريكي لأنهم يرسلون جزءاً من دخلهم إلى وطنهم الأصلي. (2)

المرحلة الثانية: من نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى ستينيات القرن العشرين. (مرحلة الإنصهار في المجتمع الأمريكي)

استمرت الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى وعند بداية الحرب الثانية وصل عددهم إلى (206000)(3) وكان معظم هؤلاء المهاجرين مسيحيين، على الرغم من أن بعض المسلمين أيضاً هاجروا في ذلك الوقت. قدرت الهجرة المسيحية إلى الهجرة المسلمة في الفترة حتى منتصف القرن العشرين بنسبة تسعين إلى عشرة بالمئة. (4) وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عادت الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة وقد ساعدت تدهور الأوضاع في المنطقة العربية في ارتفاع أعدادهم وخاصة بعد نكبة إعلان قيام دولة إسرائيل سنة 1948م، وكان المهاجرون العرب خلال هذه الفترة أكثر تتوعاً من حيث بلدان المنشأ وأكثرهم عدداً من الدول التي حصلت على الاستقلال مثل العراق ومصر وفلسطين والأردن فضلاً عن المهاجرين السوريين واللبنانيين مسيحيين ومسلمين (5).

وخلال هذه المرحلة تغير موقف المهاجرين العرب من الهجرة والبقاء في المهجر الأمريكي وخصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى، حيث ترتب عليها شعور أنه أصبح من الصعوبة العودة إلى الوطن وأن الولايات المتحدة في الواقع هي وطنهم، وقد ترتب على ذلك تغيرا جذريا في تفكيرهم نحو مستقبلهم حيث أصبحت ممتلكاتهم واستثماراتهم في الوطن العربي غير ذات جدوى فاتجهوا للاستثمار في الولايات المتحدة كما انعكس ذلك على طريقة معيشتهم، ونتيجة لذلك اتجه العرب إلى أن يصبحوا أمريكيين بكل معنى الكلمة والذوبان بشكل متدرج كما أصبح الزواج من خارج الجالية العربية مرحب به

⁽¹⁾ إسماعيل سليم، مرجع سابق، ص102.

⁽²⁾ ميخائيل سليمان، المرجع السابق ص27.

⁽³⁾ Hani, Bawardi. J: Arab American Political Organizations From 1915 to 1951: Assessing Transnational Political Consciousness and the Development of Arab American Identity, Wayne State University, Detroit, Michigan ,2009,p.30

⁽⁴⁾ مي صيقلي: التعلق والهوية: الجالية الفلسطينية في ديترويت (العرب في أمريكا)، ط، (1)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، ص48

⁽⁵⁾ Gale, Jefrey Lehman: Encyclopedia of Multicultural America Volume 1. Second edition, Gale Group, Detroit 2000.p. 110.

بعدما كان مرفوض وخصوصاً إذا كان الارتباط بأنثى لديها الجنسية الأمريكية. (١)

وإذا كان الجيل الأول قد حافظ على هويته وانتمائه العربي فإن أبناءهم قد اندمجوا كلياً في المجتمع الأمريكي والثقافة الأمريكية وأصبحت الإنجليزية لغتهم الأولى وربما الوحيدة، ونتيجة لذلك تأسست صحف ومجلات باللغة الإنجليزية لتلبية حاجات الشباب الأمريكيين من الأصل العربي، وبدأت الكنائس الشرقية تترجم بعض الطقوس الدينية وتؤدي جزءاً منها باللغة الإنجليزية لتفادي فقدان أعضائها، وفي الوقت الذي بدأ مسعى الاستيعاب يكسب التأبيد فإن الاندفاع نحو الإنصهار لم يكن مدروسا ولا أيديولوجيا لقد كان مجرد اقتراح بأنه على العرب ألا يشعروا بأنهم غرباء أو دخلاء في الولايات المتحدة وأنه يجب عليهم تقديم مساهمة إيجابية إلى المجتمع الأمريكي وفي حماسة العرب بأن يصبحوا أمريكيين بكل معنى الكلمة وأن يوفروا على أبنائهم الآلام والمصاعب المحتملة كونهم غرباء أخذوا يكافحون لإزالة أية خلافات تفصلهم عن عامة الشعب الأمريكي، حتى أسماؤهم تأمرتك في الغالب كم أنهم لم يعلموا ابناءهم اللغة العربية، وكانت النتيجة أن العرب في الولايات المتحدة بحلول الحرب العالمية الثانية كانوا من أجل كل الغايات جماعة لا يمكن تمييزها عن المجتمع المضيف واستلزم الأمر موجة ثانية من الهجرة وتطورات أخرى لإعادة الاهتمام من جديد في أرثهم القديم وإعادة إحياهم كجالية عرقية عربية، (2) وهذا ما ودث في المرحلة الثائثة التي سنتناولها بعد معرفة العوامل التي دفعت المهاجرين العرب للذوبان والإنصهار في المجتمع المهاجرين العرب للذوبان

- 1- تدهور الأوضاع السياسة على مستوى الوطن العربي وعلى المستوى الدولي بقيام حربين عالميتين خلال هذه المرحلة وهذا جعل من الصعوبة على المهاجرين العرب العودة إلى بلدانهم ورسخت قناعتهم بأن أمريكا هي الوطن الأفضل لهم ولمستقبل أبنائهم.
- 2- تحول الهجرة من مؤقته إلى دائمة وقد ترتب عليها ظهور جيل قضى معظم سنوات عمره في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا أنعكس على جميع مكونات هويتهم التي تشكلت وأصبحت أقرب للهوية الأمريكية مما تؤكده الحقائق الاجتماعية التي تشير إلى أن أية عائلة تهاجر إلى دولة بعيدة تكون مستعدة أن تندمج مع الوقت، بالحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوطن الجديد، ومن الجيل الثاني والثالث، يتبنى المهاجرون وأبناؤهم اللغة المحلية والتقاليد العامة في الدولة التي وفدوا إليها، وليس بإمكانهم أن يظلوا في جزيرة معزولة عن محيطهم (3).
- 3- الاهتمام بالتعليم وباللغة الإنجليزية، فقد أدى اقتتاع المهاجرين العرب بالاستيطان والاستقرار في

⁽¹⁾ ميخائيل سليمان، المرجع السابق ص29

⁽²⁾ المرجع نفسه. ص31

⁽³⁾ دحان عبيد، الهجرات اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين، رسالة ماجستير قسم التاريخ كلية الآداب جامعة إب، الجمهورية اليمنية، 2018م، ص 235

أمريكا وحصولهم على المواطنة الأمريكية إلى الاهتمام بالتعليم بصورة أكبر فاتجه الأبناء نحو التعليم بدلاً من المساهمة في دخل الأسرة وقد أدى ذلك إلى أن يتعلموا أن يكونوا أمريكيين صالحين⁽¹⁾ ويشكل تعلم اللغة الخطوة الأولى نحو التكيف والإندماج، وقد فرض النظام التعليمي الأمريكي ذلك على أبناء المهاجرين باعتبارها لغة الدراسة بالإضافة إلى معايشتهم لزملائهم في المدارس، كما كانت اللغة الإنجليزية هي وسيلتهم للالتحاق بسوق العمل الأمريكي⁽²⁾ كما اتجه الآباء إلى الالتحاق في صفوف تعلم اللغة الإنجليزية ودرسوا النظام الحكومي الأمريكي استعداداً لدورهم الجديد كمواطنين أمريكيين، وأصبحت الأمركة عملية للتخلص من الولاءات القديمة والثقافة التقليدية واللغة العربية⁽³⁾

- 4- التقارب الديني والفكري مع المجتمع الأمريكي: فقد كان أغلب المهاجرين العرب في هذه المرحلة من اتباع الديانة المسيحية، ومما ساعدهم على الأنصار في المجتمع الأمريكي بصورة أسرع تبنيهم للمواقف الأمريكية المناهضة للسود والمحبذة لسياسة التفرقة العنصرية لثقافة البيض المهيمنة، ورفضوا الاشتراك في العمل التجاري مع الجالية السوداء⁽⁴⁾
- 5- تغير موقفهم الاجتماعي الرافض للزواج من المجتمع الأمريكي إلى القبول به وقد دفعهم إلى ذلك عدة أسباب منها: قلة الفتيات في سن الزواج مقارنة بعدد الشباب فقد كان 75% من المهاجرين من الذكور، والرغبة الشديدة في الإندماج في المجتمع في المجتمع الأمريكي وخصوصاً المسيحيين منهم، بالإضافة إلى أن الزواج من الأمريكيات يمكنهم من الحصول على الجنسية الأمريكية. (5)

المرحلة الثالثة: من ستينيات القرن العشرين حتى نهايته (مرحلة التوازن بين الحفاظ على الهوية والإنصهار في المجتمع الأمريكي)

لقد كان الدافع حتى عقد الستينيات في القرن العشرين للهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية هي العوامل الاقتصادية التي قيدتها عوائق قانونية وبعدها سعى العرب إلى الهجرة لأسباب أخرى ففي الوقت الذي كان أفراد الجاليات قد تأقلموا وأصبحوا متكيفين مع الحياة الاجتماعية والسياسة

⁽¹⁾ ميخائيل سليمان، المرجع السابق ص 29

⁽²⁾ دحان عبيد مرجع سابق، ص 235

⁽³⁾ ميخائيل سليمان، تجربة المهاجرين العرب (العرب في أمريكا، صراع الغربة والاندماج)، ط. (1)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، ص29

⁽⁴⁾ لويز كنيكار، شبكة الاثنية المتدهورة بين المهاجرين العرب في شيكاغو، (العرب في أمريكا، صراع الغربة والاندماج)، ط. (1)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، ص238

⁽⁵⁾ إسماعيل سليم، مرجع سابق، ص104.

الأمريكية انضم إليهم جيل جديد من المهاجرين العرب أصغر سناً وشارك في الحياة الاجتماعية والسياسية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين وكان بين الموجة الجديدة من المهاجرين طلبة يسعون إلى الحصول على التدريب الثقافي والمهني وعائلات تسعى إلى نيل فرص أكثر تحرراً وقد حمل هؤلاء الوافدون الجدد طاقة وحماسة إلى الجاليات العربية في أمريكا وأحيوا السمات الأثنية لتلك الجالية بتوجهات سياسية واجتماعية عكست التغيرات التي شهدها الوطن العربي منذ الحرب العالمية الثانية. (1)

وقد شهدت هذه الفترة أكبر هجرة عربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، جاء ذلك نتيجة صدور قانون الهجرة الأمريكية لسنة 1965م، الذي ألغى نظام الحصص المستندة على الأصول القومية للمهاجرين واعتمد على أساس العلاقة العائلية والمهارة المهنية؛ فسمح للكثير من المهاجرين اللحاق بأقربائهم في الولايات المتحدة، وشجع الكثير من الأفراد المتميزين في مجالات الحياة المختلفة على الهجرة إلى أمريكا.(2)

وقد جاءت تعديلات قوانين الهجرة الأمريكية في سنة 1990م، لتساهم في زيادة فرص الهجرة إلى أمريكا؛ بتأكيدها على ضرورة لم شمل الأسرة، فمنحت من سبق لهم الحصول على الجنسية الأمريكية فرصة جلب أقاربهم إلى المهجر الأمريكي، ولتحقيق ذلك تم رفع عدد التأشيرات الممنوحة للراغبين بدخول أمريكا إلى 700,000بزيادة 40% عن السابق. (3)

وبصورة عامة ارتفعت اعداد المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، بشكل كبير، وتشير الاحصائيات إلى أن نسبتهم وصلت إلى (75%) من العرب الموجودين في الولايات المتحدة الأمريكية، (4) وقد ارتبط ذلك بتدهور الأوضاع في البلاد العربية وخصوصاً في دولة العراق التي شهدت حرب الخليج الثانية عام 1991م، وبسببها وصل إلى أمريكا حوالي 25,000 ألف لاجئ عراقي وتكونت جالية عراقية كبيرة في عدة ولايات أمريكية. (5)

كما استمرت الهجرة من البلاد العربية الآخرى كالسودان والصومال نتيجة للحروب والاضطرابات السياسية والنزاعات العسكرية وما خلفته من مجاعات، وفي وقت لاحق هاجر عدد قليل من بقية البلدان

⁽¹⁾ مي صيقلي، مرجع سابق، ص50

⁽²) Clack, George: Being Muslim In America, United States Department of State Bureau of International Information Programs,p.6

^{(3) &}lt;a href="http://en.wikipedia.org/wiki/History">http://en.wikipedia.org/wiki/History of laws concerning immigration and naturalization in the United States

⁽⁴⁾ دحان عبيد، مرجع سابق، ص28

⁽⁵⁾ Leonard Dinnerstein, and David M. Reimers: Ethnic Americans A History of Immigration fourth Edition Columbia University Press New York Columbia University Press Publishers Since 1893 New York Chichester, West Sussex-Dinnerstein, P.196.

العربية في شمال افريقيا مثل (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب). (1)

وبالنظر إلى وضع الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة نجد أن جزءاً منها قد فضل الإنصهار والإندماج في المجتمع الأمريكي بشكل كامل، وفي المقابل نجد جزءاً آخر منها حافظ على هويته العربية وفضل أن يكون تعامله وتعايشه مع المجتمع الأمريكي في حدود الضروريات التي تلبي احتياجاته، هذا الوضع الذي تعيشه الجالية العربية جعلنا نبحث عن العوامل التي أدت إلى ذلك والتي بالتأكيد سيكون لها علاقة بجميع شؤون حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها فوجدنا العوامل الآتية:

أولا: تدفق الهجرات إلى الولايات المتحدة بأعداد كبيرة بفضل تحسن قوانين الهجرة، وهذه ما جعل المهاجرين الجدد يمثلون العدد الأكبر من مكونات الجالية العربية في أمريكا وباعتبارهم مهاجرين جدد فقد كان تمسكهم بهويتهم العربية أكبر ولم يدركهم الوقت الذي يسمح لهم بالإندماج في المجتمع الأمريكي.

ثانيا: تحسن قوانين الهجرة الأمريكية وخصوصاً التعديلات التي تضمنها قانون الهجرة في سنة 1990م، والذي منح الأقارب المباشرين (الأبناء والبنات غير المتزوجين، والزوجات والأزواج والوالدين) للمواطنين الأمريكيين (الحاصلين على الجنسية الأمريكية) أو المقيمين هناك الأفضلية في الهجرة إلى أمريكا قبل غيرهم، (2) وكان لهذا القانون دور مزدوج على الجالية العربية في أمريكا فقد ساعد هذا القانون في الحفاظ على الهوية العربية بارتفاع أعداد المهاجرين الجديد وفي الوقت نفسه ساهم في فقدان الهوية العربية والإندماج في المجتمع الأمريكي حيث منح هذا الإجراء المهاجرين الاستقرار الدائم مع أسرهم في الولايات المتحدة الأمريكية ولم يعد هناك حاجة ملحة لزيارة الوطن مثلما كان يحدث في السابق عندما كان جزءاً من الاسرة لايزال موجوداً في الوطن العربي.

ثالثا: نوعية المهاجرين في هذه المرحلة والتي تميزت بارتفاع مستوى الوعي الثقافي والسياسي لديهم بفضل الأحداث التي عاصروها في الوطن العربي وكان لهؤلاء دورٌ في تأسيس المنظمات والجمعيات العربية التي بدأت تلعب دوراً سياسياً واعلامياً في الساحة الأمريكية وبالتالي كان ارتباطهم قويا بالوطن العربي والتطورات التي يمر فيها مما عزز عندهم قيم الإنتماء والهوية العربية. (3)

رابعاً: الجنسية الأمريكية، ساهم هذا العامل في الحفاظ على الهوية وفي الإنصهار في المجتمع

⁽¹⁾ دحان عبيد، المرجع سابق، ص28

⁽²⁾ شكيب الخامري، الهجرة اليمنية إلى أمريكا، ترجمة محمد عبد الرحمن الشرنوبي، الكويت مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 38، (الكويت، جامعة الكويت، فبراير 1982م)، ص32

⁽³⁾ حاتم الحسيني، الجالية الفلسطينية في أمريكا، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (126)، (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1982م)، ص 139

الأمريكي في وقت واحد، فقد كان هذا الدافع سبباً في ارتباط الكثير من أبناء العرب بنساء أمريكيات من أجل الحصول على حق الإقامة، ومع تزايد أعداد الأسر اتجه البعض إلى الزواج من داخل الجالية من اللواتي يحملن الجنسية الأمريكية خاصة الذين دخلوا الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية بتأشيرات زيارة، وقد ارتفعت نسبة الزواج من داخل الجالية بصورة واضحة بعد أن وضعت الولايات المتحدة قيود على الراغبين في دخول الولايات المتحدة، وأصبح الزواج من الوسائل الرئيسة للحصول على الإقامة. (1)

وفي الوقت نفسه ساهمت الجنسية الأمريكية في الحفاظ على الهوية العربية حيث تسمح القوانين الأمريكية بازدواج الجنسية مما مكن العرب من الحفاظ على هويتهم ومنحتهم حق العودة والدخول إلى بلدانهم من وقت إلى آخر تحت حماية جنسيتهم الأمريكية.

خامساً: الاهتمام بالتعليم، فقد نجحت الجالية العربية في تجاوز مرحلة الأمية وأصبح تصنيف مستواها التعليمي يبدأ بالذين لم يحصلوا على الثانوية العامة ويمثلوا 36%، بينما بلغت نسبة الحاصلين عليها 20% والذين حصلوا على دبلوم بعد الثانوية23%، أما المؤهل الجامعي فقد حصل عليه 13%، بينما وصلت نسبة الحاصلين على تعليم عالى إلى 8%.(2)

وقد ساهم ارتفاع المستوى التعليمي في منح فرصة أكبر لأبناء الجالية العربية للاندماج في المجتمع الأمريكي، كما ساهم الاهتمام المجتمع الأمريكي، كما ساهم الاهتمام في التعليم في الحفاظ على الهوية العربية بواسطة إنشاء الجمعيات الخيرية العربية التي قامت بإنشاء مدارس لتعلم اللغة العربية وتفعيل دور المساجد في تحقيق هذه الغاية. (3)

سادساً: الحرية الفكرية والثقافية: فقد ساهم أنتشار ثقافة الحرية والتسامح الديني بشكل مباشر في إنصهار أبناء الجالية العربية في المجتمع الأمريكي وخصوصاً عند اتباع الديانة المسيحية التي تتقارب مع القيم الدينية السائدة في المجتمع الأمريكي(4) وفيما يتعلق بأبناء العرب المسلمين فقد كان لانتشار قيم الحرية والتسامح الديني في المجتمع الأمريكي دورا مزدوج حيث ساعد تقبل المجتمع الأمريكي للديانة الإسلامية في ذوبان البعض في المجتمع الأمريكي فأصبح الفرد يفاخر بهويته الأمريكية الإسلامية متجاوزا الأصول الوطنية التي جاء منها الآباء والأجداد. وفي الوقت نفسه نجد أن الحرية والتسامح الديني في المجتمع الأمريكي قد منح الكثير من أبناء العرب القدرة على الحفاظ على هويتهم العربية، فالمجتمع

⁽¹⁾ دحان عبيد، المرجع سابق، ص28

⁽²⁾ Baker, Wayne, OP. Cit. p.9

⁽³⁾ Gale, Jefrey Lehman.Op.Cit.P112

⁽⁴⁾ عبد الرحيم عبد الوهاب، هجرة القوى العاملة اليمنية في الشطر الشمالي (دراسة ميدانية لواقع المغترب اليمني في الولايات المتحدة الأمريكية)، ط. (1)، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1986م). ص 130

الأمريكي بشكل عام يتقبل التعدد، فقد بنى على الاختلاف في الأعراق والطوائف والأديان، وتذوب فيه الفوارق بين مختلف فئات المهاجرين والثقافات، ويتيح الفرص أمام كافة المهاجرين فيه من مختلف شعوب العالم دون تقرقة أو تمييز في الأصل والجنسية واللغة والدين واللون.(1)

سابعاً: الصورة السلبية للشخصية العربية في العقل المجتمعي الأمريكي: لايزال النظر للجالية والشخصية العربية العربية العربية بنوع من الشك والريبة وذلك بسبب ربط الأعمال الإرهابية بالشخصية العربية والإسلامية دون التأكد من حقيقة ذلك، وهذا ناتج عن الصورة السلبية التي يعززها الاعلام الأمريكي بوسائله المختلفة⁽²⁾ وللهروب من هذه الصورة النمطية للشخصية العربية وحتى لا يتعرضوا للعنف والاعتداءات من قبل العنصريين في المجتمع الأمريكي، فضل عدد من أبناء الجالية العربية التخلي عن المظاهر العربية التي تميز شخصيته العربية والإنصهار في المجتمع الأمريكي، وخصوصاً بعد احداث 11 سبتمبر 2001م.⁽³⁾

ثامناً: التواصل المستمر مع الوطن: فقد ساعد التطور التكنلوجي وتوفر وسائل التواصل مع الوطن عن طريق الوسائل الإعلامية والقنوات الفضائية وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي بالتواصل المستمر مع الأهل في الوطن بالصوت والصورة في تعزيز قيم الإنتماء لوطن الآباء والأجداد كما أن المهاجر العربي لم يفقد صلته بالوطن كلياً، فهو يرحل كل صيف إليه لقضاء العطلة الصيفية، فيعيد هناك شحن ذاكرته بصورة جديدة وبأحاسيس كثيفة، تساعده في الحفاظ على هويته العربية. (4)

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

جاءت هذه الدراسة لضرورة علمية تسعى لمعرفة أوضاع الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من قضية لها أثر كبير في مستقبل الجالية وتتعلق بالهوية العربية ومدى القدرة على الحفاظ عليها والرغبة بالإنصهار في المجتمع الأمريكي، وعلى الرغم من أن العرب يعيشون في أمريكا

⁽¹⁾ مصطفى عبد العزيز مرسي، متغيرات سياسات الهجرة الى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم، مجلة شؤون عربية، العدد (141)، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2010م)، ص106

⁽²⁾ ميخائيل وديع سليمان، الجالية العربية في الولايات المتحدة الامريكية، المستقبل العربي، المجلد (19)، العدد (209)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م)، ص 75

⁽³⁾ مندعي عبد ربه ديان، آثار احداث 11 سبتمبر على أوضاع الجالية اليمنية في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة شؤون العصر، المجلد(6)، العدد(8)، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2002م)، ص 114

⁽⁴⁾ الصادق الحمامي، الوطن، الصورة، الهوية: مقاربة لعلاقة المهاجرين العرب في أوربا بالقنوات التلفزية الفضائية العربية، المجلة العربية للثقافة، المجلد(16)، العدد(33)، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1997م) ص 86

منذ أكثر من قرن من الزمان، وعلى الرغم من نجاحاتهم المهمة، فأنهم لا يزالون يكافحون من أجل قبولهم في المجتمع الأمريكي، وهذا لم يترك للعرب في أمريكا سوى تراث ثقافي قليل يقدمونه لأطفالهم المولدين في المهجر الأمريكي المولد، هذا الوضع ترتب عليه نتائج وتوصيات تتضمن مايلي:

أولا: النتائج:

- 1- في بداية الهجرة لم يكن هدف المهاجرين الاستقرار في الولايات المتحدة الأمريكية، بل جمع المال والعودة إلى الوطن العربي، ولكن إندلاع الحرب العالمية الأولى، دفع الكثير منهم إلى الاستقرار والإندماج في المجتمع الأمريكي والحصول على الجنسية الأمريكية.
- 2- كانت الأوضاع في الوطن العربي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على موقف المهاجر العربي من الحفاظ على هويته أو الإنصهار في المجتمع الأمريكي فعندما تكون سمعة الوطن العربي طيبة لدى المجتمع الأمريكي نجد المهاجر العربي يعتز بانتمائه للعالم العربي، وعندما يكون العكس نجدهم يتهربون من هذا الإنتماء ويغيرون من أسمائهم وكل ما يربطهم بالوطن العربي.
- 3- لايزال العرب في أمريكا يعانون من صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإيجاد الهوية المناسبة لهم بسبب الحيرة ما بين الاعتزاز بتراثهم وتجنب التحيز والتمييز في وطنهم الجديد، كما انهم لايزالون يعانون من التهميش في المجتمع الأمريكي والحياة السياسية الأمريكية ويحاولون التغلب على ذلك بقيام بعضهم بإنكار عرقهم وإلغاء خلفيتهم العربية والإسلامية وبادعاء صلة لهم بما يعتقدون إنه مظهر كمقبول أكثر في أمريكا، بينما اختار بعض القادمين الجدد العزلة العرقية عن المجتمع الأمريكي المحيط بهم.
- 4- رغم حصول الكثير منهم على الجنسية الأمريكية ورغبتهم في التكيف والإندماج في المجتمع الأمريكي لكن ذلك لم يغير كثيرا من الصورة السلبية للشخصية العربية حيث لايزال العربي محل شك واتهام في حالة وقوع اعمال الإرهابية، وكثيرا ما تعلن وسائل الاعلام الأمريكية الأصل أو الإنتماء العربي أو الإسلامي لمن يتهم بارتكاب عمل إرهابي، حتى قبل أن تتأكد إن كان مرتكب العمل عربياً أو مسلماً.

ثانيا التوصيات:

- 1- تحتاج الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مزيد من الدراسات المتخصصة لتشخيص واقعها بصورة علمية في مختلف مجالات الحياة.
 - 2- ضرورة إنشاء مراكز أبحاث وارشيفات لجمع الإرث التاريخي للجالية وحمايته من الاندثار.
- 3- تتشيط عملية التواصل بين الجالية العربية في الولايات المتحدة والوطن العربي بواسطة تسهيل هذه الفرصة لأبناء الجالية وتشجيعهم على زيارة موطن الأباء والأجداد.
- 4- عمل زيارات منتظمة للمثقفين والفنانين العرب للولايات المتحدة الأمريكية وعمل مهرجانات فنية وثقافية من وقت إلى آخر لتحسين صورة الإنسان العربي في أمريكا وتذكير أبناء الجالية بتراثهم

العربي.

- 5- يجب أن تتحمل المؤسسات الثقافية والفكرية العربية مسؤوليتها تجاه الجالية العربية في أمريكا من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات ودعوة المهتمين من أبناء الجالية للمشاركة فيها، والقيام بترجمة الأعمال الثقافية العربية التي تعزز قيم الإنتماء والهوية العربية.
- 6- يجب على الجمعيات العربية في الولايات المتحدة القيام بدور فعال في تحسين صورة العرب والدفاع عن أبناء الجالية ومساعدتهم في أن يكون لهم دور إيجابي في المجتمع الأمريكي.
- 7- يجب على الجالية العربية توحيد جهودها في المهجر وتجاوز القومية والطائفية والوطنية المتعددة في الوطن العربي التي تشتت جهودهم والعمل على توحيد موقفهم وجهودهم والعمل على تحسين وضعهم وصورتهم عند المجتمع الأمريكي.

المصادر والمراجع

أولا: الرسائل الجامعية:

- 1- إسماعيل سليم محمد الحاج أحمد، الأوضاع السياسية والاجتماعية للجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية (1878- 1924م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب الجامعة الإسلامية غزة، 2005م.
- 2- دحان عبيد، الهجرات اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين، رسالة ماجستير قسم التاريخ كلية الآداب، جامعة إب اليمن، 2018م.

ثانيا: المراجع العربية:

- 1- عبد الرحيم عبد الوهاب، هجرة القوى العاملة اليمنية في الشطر الشمالي (دراسة ميدانية لواقع المغترب اليمني في الولايات المتحدة الأمريكية)، ط. (1)، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1986م).
- 2- كريستين عجروش، الأسرة والهوية العرقية في جالية أمريكية- عربية (العرب في أمريكا- صراع الغربة والإندماج) ط. (1)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م).
- 3- لويز كنيكار، شبكة الاثنية المتدهورة بين المهاجرين العرب في شيكاغو، (العرب في أمريكا، صراع الغربة والإندماج)، ط. (1)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م).
 - 4- مسعود ضاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840-1990) (بيروت: دار الآداب، 1990م).
- 5- مي صيقلي: التعلق والهوية: الجالية الفلسطينية في ديترويت (العرب في أمريكا)، ط، (1)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م).
- 6- ميخائيل سليمان، تجربة المهاجرين العرب (العرب في أمريكا، صراع الغربة والإندماج)، ط. (1)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م).
- 7- يحيى محمد أحمد غالب، الهجرات اليمنية الحضرمية الحديثة إلى إندونيسيا في الفترة (1839م- 1914م) ط. (1)، (حضرموت: تريم للدراسات والنشر، 2008م).

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- 1- Baker, Wayne: Preliminary Findings from the Detroit Arab American Study, University of Michigan. (2003).
- 2- Bankston, Carl L.: Immigration in U.S. History Volume1. Salem Press, Inc. California, 2006.

- 3- Clack, George: Being Muslim in America, United States Department of State Bureau of International Information Programs.
- 4- Dinnerstein, Leonard and David M. Reimers: Ethnic Americans History of Immigration, Fourth edition, Columbia University New York, 1999.
- 5- Gale, Jefrey Lehman: Encyclopedia of Multicultural America Volume 1. Second edition, Gale Group, Detroit 2000.
- 6- Gale, Jefrey Lehman: Encyclopedia of Multicultural America Volume 1. Second edition, Gale Group, Detroit 2000.
- 7- Hani, Bawardi. J: Arab American Political Organizations From 1915 to 1951: Assessing Transnational Political Consciousness and the Development of Arab American Identity, Wayne State University, Detroit, Michigan, 2009.
- 8- Hani, Bawardi. J: Arab American Political Organizations From 1915 to 1951: Assessing Transnational Political Consciousness and the Development of Arab American Identity, Wayne State University, Detroit, Michigan, 2009.
- 9- Leonard Dinnerstein, and David M. Reimers: Ethnic Americans A History of Immigration fourth Edition Columbia University Press New York Columbia University Press Publishers Since 1893 New York Chichester, West Sussex-Dinnerstein.
- 10-Suleiman, Michael W: Arabs in America: Building a New Future, print isbn13, Temple University Press, 1999.

رابعاً: المجلات العلمية المحكمة:

- 1- حاتم الحسيني، الجالية الفلسطينية في أمريكا، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (126)، (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1982م).
- 2- شكيب الخامري، الهجرة اليمنية إلى أمريكا، ترجمة محمد عبد الرحمن الشرنوبي، الكويت مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 38، جامعة الكويت، فبراير 1982م).
- 3- الصادق الحمامي، الوطن، الصورة، الهوية: مقاربة لعلاقة المهاجرين العرب في أوربا بالقنوات التافزية الفضائية العربية، المجلة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العربية، المجلة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1997م).
- 4- علي شتيوي الزغل، نظرة على الجالية العربية ومؤسساتها في الولايات المتحدة الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، المجلد (5) العدد (45)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982م).
- 5- مصطفى عبد العزيز مرسي، متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم، مجلة شؤون عربية، العدد (141)، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2010م).
- 6- مندعي عبد ربه ديان، آثار احداث 11 سبتمبر على أوضاع الجالية اليمنية في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة شؤون العصر، المجلد (6)، العدد (8)، (صنعاء: المركز اليمنى للدراسات الاستراتيجية، 2002م).
- 7- ميخائيل سليمان، المهاجرون العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية (1880-1940م)، المستقبل العربي، العدد 230 السنة (20)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1998م).
- 8- ميخائيل وديع سليمان، الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية، المستقبل العربي، المجلد (19)، العدد (209)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م).

خامساً: المواقع الالكترونية:

1- http://www.america.gov/ar/multimedia/photogallery.html#/30145/muslim_timeline_ar_1/

كتاب المؤتمر الدولى: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)

- 2- http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_laws_concerning_immigration_and_naturalization_in_the_United_States.
- 3- http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_laws_concerning_immigration_and_naturalization_in_the_United_States

الهجرة ومسائلات الحياة اليومية للإنسان العربي في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة Migration among the arab human is one of the questions of daily life. Under the current regional and international circumstances

د. عبد الحق طرابلسي، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس-الجزائر - د. منير بن دريدي، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس-الجزائر -

الملخص:

نتوالى الأحداث، وتتوارد الأخبار بشكل يومي، حول رحلات الإبحار للهجرة غير النظامية واللجوء من دول الجنوب إلى دول الشمال، كما لا يخفى على أحد أن النزعات الاجتماعية للهجرة تزيد يوما بعد يوم في مجتمعاتنا العربية، في ظل الصورة الجاذبة لإمكانية تحقيق الطموحات الاقتصادية والاجتماعية في أروبا أو أمريكا، ما يجعل استشكال الهجرة في مجتمعاتنا العربية تطرح العديد من التساؤلات الأنطولوجية والثقافية ضمن واقع لإنسان عربي يرسم معالم حياته اليومية بمكونات ظروفه الخاصة، وأوضاع كوكبية وإقليمية خطيرة للغاية، ولعلى ما يثير الحس لمدارسة هذا الموضوع، هو تعاظم الشعور بضرورة معالجة إحدى أهم الافتراضات الملحة في لحظات حياتنا الزماكانية الحاضرة، حيث يتحول الأفراد في مجتمعاتنا العربية بأنساقها المختلفة إلى مجرد شخوص كتلية مهملة ، لما يفرض عليها من قوة النظم الدكتاتورية الوطنية الحاكمة، ومن منطق تتغول فيه العصب العالمية المالية والسياسية للدول الكبرى، ليدفع هذا الإنسان العربي الثمن لكل هذه الممارسات بالحروب أو بالإفقار والاستلاب والاستغلال، والنماذج ماثلة ونعيشها (سورية، العراق، ليبيا، اليمن...)،إضافة لما يعيشه هذا الإنسان العربي من مظاهر التعسف الاجتماعي في أسرته، مدرسته، الحي الذي يسكن فيه، هذا إضافة لانكماش فرص التعبير الحر، والنقكير المبدع، والمشاركة السياسية، لتكون الهجرة بكل أشكالها فرصا اجتماعية أمام الإنسان العربي والتقكير المبدع، والمشاركة السياسية، لتكون الهجرة بكل أشكالها فرصا اجتماعية أمام الإنسان العربي التحقيق الذات الإنسانية لا غير، وهذا ما سنهتم به في بحثنا هذا.

Abstract

The daily news is about the sailing trips of irregular migration and asylum from the South to the North. It is also clear that the social trends of migration are increasing day by day in our Arab societies, with the attractive picture of the possibility of achieving economic and social ambitions in Europe Or America, which makes the immigration problem in our Arab societies raises many of the cultural and anthropological questions in the reality of an Arab man who paints his daily life with the components of his own circumstances and the very dangerous global and regional situations. And what makes sense to study this issue is the growing sense that one of the most pressing assumptions in our present moment of living needs to be addressed, which is cracked a lot, do individuals in our Arab societies in their various forms become mere neglected Because of the force imposed by the ruling national dictatorships, and the login of the global financial and political nerve of the big countries, to pay this Arab man. the price of all these practices wars or impoverishment and exploitation, and models are already living (Syria, Iraq, Libya, Yemen ...), in addition to what this Arab man experiences in terms of social abuse in his family, his school, the neighborhood In addition to the

contraction of the opportunities for free expression, creative thinking and political participation, that migration in all its forms is a social opportunity for the Arab man to achieve the human self only, and this is what we will take care of in our research.

المقدمة:

تعيش مجتمعاتنا العربية على وقع الكثير من الأحداث السياسية والأمنية المتزاحمة حيث أصبح المشهد الاجتماعي الذي يحياه الإنسان العربي في يومياته مشهدا نسجت مكوناته بصور (الحروب الموت، الدمار، الإفقار، الأوبئة، الجوع، الظلم، الفساد المالي و السياسي.....) وفي ظل التراجيدية التي نعيشها، تتسابق العديد من الجماعات والأفراد إلى خوض مغامرات الهجرة غير النظامية واللجوء، خاصة مع اشتداد الأصفاد الاجتماعية والمقامع المسلطة على الإنسان العربي من طرف العديد من الجهات ومما لا يدعو لأي شك أن استقصاء هذا الواقع العربي يمكننا من ملاحظة كل تلك الممارسات وكل أنواع الاستطالة والعربدة والمحاصرة المسلطة على هذه الشعوب العربية التي هي نفسها أصبحت أكثر اقتناعا ثقافيا، بأنها مجرد شخوص مهملة، وأثقالا كتلية، هيولية أحيانا قدر لها ما قدر.

فالواقع الأنطولوجي للإنسان العربي بكل مكوناته وأبعاده، واقع مشجع ومحفز على الهجرة والهجران، خاصة بما يطرحه هذا الواقع من مسائلات عديدة ترتبط بأبسط تفاصيل حياته اليومية، فهذا الإنسان مضطرب نفسيا وفكريا وسياسيا واجتماعيا، فهو يعيش ولا يستطيع أن يفكر ويبدع بحرية مرتجف نفسيا ومهمش اجتماعيا، مهمل سياسيا، تسوسه أنظمة دكتاتورية على اختلاف مسمياتها وطبيعتها (ملكية، قبلية، عائلية، عسكرية)، فالإنسان العربي يعيش حالة الفقر والتهميش، يوجه له خطاب إعلامي وديني يغيبه في الكثير من الأحيان عن حقيقة وجوده الإنساني وعن غايات ومقاصد هذا الوجود، هذا الإنسان العربي يبصر يوميا مواقف ومشاهدات الفساد الاجتماعي والسياسي والمالي مما يجعل خيار الهجرة أكثر جاذبية وقبولا، لما توفره مجتمعات الشمال من شروط الحياة الإنسانية الكريمة، وإمكانية تحقيق الطموحات المادية والنفرس.

غير أن مقاربة النقد اللاذع للأنظمة السياسية ونخبها، تبقى مقاربة هزيلة بل بروتوكولية في الكثير من الأحيان حسب رأي بعض المثقفين والباحثين، على الرغم من أن كل التحليلات العلمية والدراسات تؤكد ذلك، غير أن الواقع يفرز مستخفيات أعمق ويؤكد أن الممارسات التعسفية والديكتاتورية للنظم الحاكمة العربية، إنما لديها حاضنات اجتماعية، بل ومستودعات أخلاقية، تتشرب منها الأنظمة، فقد تعيش الأسرة العربية في أبسط تفاعلاتها اليومية تحت رخم السلوكات التعسفية لفرد منها أو لعدة أفراد، ومن المحتمل أن نتفاعل مع مسؤول في العمل يتقن كل فنون الدكتاتورية في الممارسة، أو يكون من الحي والمدرسة من هم متعسفون، فمسائلات الحياة اليومية للإنسان العربي تبدأ من الدقائق الأولى التي ينهض فيها من النوم ويخرج من بيته، ويتواصل مع أصدقائه وزملائه إلى غاية رجوعه للبيت وخلوده للنوم ليلا، وكل ما بين النهوض أول اليوم والنوم ليلا من مواقف وتفاعلات وسلوكات وممارسات، هي بمثابة مسائلات

وعناصر جزئية تستطيع أن تكون أسبابا أو دوافعا أو محفزات للهجرة من الوطن، بحثا عن تفاصيل ومكونات أفضل للحياة الإنسانية.

كما أن التحليل الهادئ والمتأني للظروف الراهنة، يمكّننا من استقصاء العديد من المسائلات والاستشكالات التي تتجاوز مكونات الواقع الجزئي والوطني أو القومي أو القطري، فواقع الهجرة والإنسان العربي ترتسم معالمه وتتضح ضمن نظام أوسع نظام وزموبوليتاني، كوني، عالمي، تتضارب فيه المصالح، و تتغوّل فيه عصب المال والسياسة الدولية، وتظهر فيه تلك التأثيرات السلبية للدول الكبرى في ممارستها على المجتمعات العربية، بل على كل إنسان عربي من المحيط إلى الخليج فإثارة الحروب وتمويلها في الأوطان العربية، وتدمير اقتصاديات هذه الدول، أصبح ضمن الركائز التي تتهجها بعض الدول الكبرى لازدهار اقتصادياتها، وذلك انطلاقا من استغلال هشاشة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول العربية، وما يحدث في سورية، العراق، ليبيا، اليمن، ...لخير مثال على ذلك .

وسنقوم في هذا البحث بدراسة الهجرة كسلوك إنساني عربي من خلال تسليط الضوء على بعض مما يعيشه هذا الإنسان العربي من مسائلات حقيقية وظروف في حياته اليومية، وسنتبع في ذلك العناصر البحثية التالية:

أولا: مفهوم الهجرة والهجرة غير النظامية.

ثانيا: الحياة اليومية من مساءلة إلى مدارسة (رؤية سوسيولوجية).

ثالثا: الهجرة وظروف الحياة اليومية للإنسان العربي (منظور جزئي)

- 1. الدكتاتورية كممارسة (مستودعات ومشارب).
 - 2. الفقر والشعور بعدم القيمة.
 - 3. خطاب الإعلام والدين والوعى الزائف.
 - 4. الفساد واللاعدالة.

رابعا: الهجرة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة في الوطن العربي

أولا: مفهوم الهجرة والهجرة غير النظامية:

إن حركة الإنسان، وحرية تنقله من مكان لآخر، كانت إحدى أهم صور تشكيل المجموعات الحضارية قديما، فالتمازج الثقافي والتعايش الاجتماعي بين الأفراد والجماعات الاجتماعية المختلفة عرقا وجنسا ولونا، كانت بسبب الهجرات المستمرة للشعوب من مكان لأخر عبر أزمنة مختلفة فالرومان والإغريق إضافة للمسلمين والعرب شكلوا دولا وإمبراطوريات متطورة المحاور والقيم والأجناس البشرية، وكانت للهجرة دورا كبيرا في ذلك، غير أن المدنية الحديثة وانحصار الحدود الجغرافية للدول، وزيادة الإيمان القانوني بوطنية وجغرافية الدولة السياسية، أصبح تنقل الأشخاص محكوم بقواعد قانونية دولية، بل حتى التوطن و الإقامة لا يكون متاحا إلا من خلال شروط وقوانين وكل ما يخالف ذلك فهو غير نظامي.

وعموما فقد عرّف الكثير من الباحثين الهجرة والهجرة غير النظامية، فنجد جيلداس سيون مثلا يفهم الهجرة ضمن العديد من الأبعاد، لعلى أهمها ثلاث مبادئ أساسية، أن تكون الهجرة من خلال فضاء متعدد الأقطاب وتكون مرتبطة بالفترات الزمنية من فترة فصلية أو مؤقتة، طويلة، نهائية، كما تكون الهجرة مدفوعة بأسباب قاهرة أو نابعة من إرادة شخصية. 1

ويضيف علي عبد الرزاق الجلبي إلى أن الهجرة هي انتقال لفرد أو جماعة من منطقة لأخرى، سواء في نفس حدود بلاد الإقامة، أو خارج البلد، وقد تتم بإرادة الأشخاص أو باضطرارهم إلى ذلك. وقد ورد في تعريف الأمم المتحدة، "هي انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة تغير محل الإقامة ولو لفترة محدودة." 3

ويقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: *وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا *4

وعموما من خلال التعاريف السابقة، يتضح أن الهجرة هي حركة البشر وانتقالهم من مكان لآخر ومن بلد لآخر، فحسب التوارد القرآني لمفهوم الهجرة يتكرر مصطلح الإخراج أي ما يوافق الهجرة بالإكراه، كما نجد للهجرة كمفهوم إسلامي مقاصد عديدة كالعمارة الإنسانية أو العبادة الإلاهية، أي الهجرة طلبا لتحسين الظروف الاجتماعية وتوسيع الرزق، أو الهجرة لأمر ديني مرتبط بالعبادة أو الدعوة أو ما شابه ذلك، غير أن الهجرة تفهم على العموم أنها انتقال الأشخاص من محل إقامتهم إلى مكان آخر داخليا أو خارج أوطانهم بإرادتهم أو مرغمين على ذلك، وتكون لفترات مؤقتة أو دائمة وبأساليب نظامية أو غير نظامية.

أما الحديث عن الطريقة غير النظامية للهجرة، فهي حسب قويلد الدخول غير الشرعي للأشخاص الأجانب، الذين يتخطون الحدود، بهدف الإقامة بطريقة غير مصرح بها، أو النشاط والعمل وفق أساليب غير قانونية ولا يتم التصريح بهذا النشاط⁵، ويشتهر هذا النوع من الهجرة بالهجرة غير النظامية، أو الهجرة غير الشرعية، الهجرة السرية، ويذيع صيطها بين الشباب الجزائري بالحرقة وفي المغرب بالحريق، والحرقان بتونس، أي تجاوز وحرق كل ما هو قانوني ونظامي في إجراءات الانتقال من بلد لآخر، وعدم إنباع الأعراف النظامية المعمول بها دوليا لانتقال الأشخاص .

_

¹– Lonal valase, le genre dans la structuration de processus migratoire (le cas d'une population rurale romaine à Rome), thèse de doctorat, université de Neuchâtel, Suisse, 2008, p 13.

 $^{^{2}}$ علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، 1984، ص 218.

³⁻ الشهاوي طارق، الهجرة غير الشرعية- رؤيا مستقبلية-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، ط1، 2009م، ص 14.

⁴⁻ المصحف الشريف للقران الكريم، دار الفجر الإسلامي، ط3، 1403- 1983م، الآية 100 من سورة النساء، ص94.

⁵ - Massimo Merlino et Joana Perkin, la migration clandestine en Europe, centre of European Policy studies (ceps), rapport, 2011, p 02.

ويشير زروق العربي أن الهجرة غير الشرعية هي التسلل برا أو بحرا، والإقامة بدولة أخرى بصورة غير مشروعة ويكون أساسها الأول قانوني، وقد تتحول إلى غير شرعية وسرية، وتعرف عند الشباب بمصطلح "الحرقة" والمقصود به الركوب السري، والهروب والمرور بأية وسيلة غير قانونية للخروج من البلاد، لوضع حد للمتابعات القضائية والإدارية، أو التخلص من المشاكل التي يتخبطون فيها. 1

ثانيا: الحياة اليومية من مساءلة إلى مدارسة (رؤية سوسيولوجية):

إن الاهتمام العلمي في مجال السوسيولوجيا بمدارسة عناصر وتفاصيل الحياة اليومية، يشكل إحدى المذاهب الفكرية والمنهجية التي ظلت لفترات زمنية متتالية تثمر بالعديد من الدراسات والأبحاث، ففي السوسيولوجيا يبدو أن الاعتراك الابستمولوجي ميزة منهجية ونظرية لا مفر منها، فظلت التوجهات العلمية متصادمة، متناقضة إلى حد التكفير العلمي لبعضها البعض، فهناك أصحاب الاتجاه الكمي العددي، القياسي، الذين لا يرون في التوجهات الكيفية إلا سرديات متعالية لا معنى لها، وهناك التوجهات الكلية المحافظة والتوجهات الجزئية الناقدة والتأويلية بل الإبداعية التي تهتم بما يعيشه الناس في حياتهم اليومية، وتصوراتهم وأرائهم وفهمهم لواقعهم بل حتى ألفاظهم ومشاعرهم التفاعلية، وهذا بالضبط ما حرّك فينا الذات الباحثة نحو دراسة ظاهرة الهجرة كأحداث كونية، وطنية، كلية انطلاقا بالدرجة الأولى من مسائلات الحياة اليومية لواقع الإنسان العربي، ونستدخل في تحليلاتنا بعضا من تلك التوجهات السوسيولوجية التي طالما ما كانت تصدع بأهمية الحياة اليومية للأفراد والجماعات لاستقصاء حقائق الظواهر الاجتماعية، ولعلى أهمها الاتجاه الإثنوميتودولوجي أو كما يسمى اتجاه منهجية الحياة اليومية أو المنهجية الشعبية أو منهجية النظام الاجتماعي إضافة إلى رواسب التفاعلية الرمزية والظاهرتية والوجودية التي يحلو للبعض تسميتها بالنظريات الإبداعية، ويشير إيان كريب: "إن التفاعلية الرمزية هي أقدم التقاليد النظرية القائمة في علم الاجتماع المهتمة بدراسة التفاعلات الاجتماعية اليومية،، لكن ظهرت في أواخر الستينات نظريات أخرى بديلة مهتمة بعملية التفاعل الاجتماعي، وتختلف في جوانب عدة عن التفاعلية الرمزية، وسيخصص هذا الفصل أساسا لتناول منهجية النظام الاجتماعي، وهي واحدة من عدة منظورات برزت في تلك الفترة وما بعدها ومنها علم الاجتماع الظاهراتي، وعلم الاجتماع الوجودي، وعلم الاجتماع الحياة اليومية..." 2

كما أن الانشغال النظري للتفاعلية الرمزية على مدى سنوات نضجها الفكري والمنهجي، وباختلاف تتميطاتها النظرية، كان ينصب على مكونات التفاعل اليومي وما ينتجه هذا التفاعل من مشكلات للناس، فقد شكلت جوانب الحياة اليومية فضاءا لأغلب دراسات التفاعليين من الأسرة والتنشئة، الحياة المهنية، الفئات الضعيفة والأحياء العشوائية، الجرائم والانحراف....

¹⁻ محمد العربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط (المخاطر و إستراتيجية المواجهة)، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، الجزائر بيروت (لبنان)، ط1، 2014، ص 23.

²⁻ إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس، ترجمة محمد حسين غلوم ومحمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت، 1999م ص 133.

ويشير علي عبد الرزاق جلبي: "لقد وجه إلى التفاعلية الرمزية اتهام لتعاطفها مع أولئك الذين يعانون في المجتمع، فلقد كانت الكثير من الدراسات التي أجريت بمعرفة علماء التفاعلية الرمزية متعاطفة مع مشكلات أولئك الذين ينتمون إلى المستوى الأدنى للتدرج الاجتماعي والتنظيمي، وينتقدون أولئك الذين يتمتعون بالأوضاع الأفضل...، ولقد كانت المهن واحدة من بين الأهداف التي حظيت بالاهتمام الموضوعي لعلماء التفاعلية الرمزية". أ

ولعلى أهم ما يثيرنا نظريا في مجموع هذه التوجهات الجزئية لعلم الاجتماع، هو جودتها التفسيرية لظاهرة الهجرة، انطلاقا من مشكلات وتفاصيل الحياة اليومية للناس خاصة الفئات الهشة والمحرومة فنجد الاتجاه الإثتوميتودولوجي مثلا يهتم بمقولات كلامهم الشائع والألفاظ الخاصة والمتداولة في الحياة اللغوية للناس، والواقع اليومي والمعاني التي تضخ في عمليات التفاعل والتأويل، حيث نعتبر الحياة اليومية بمثابة معبر إستمولوجي بل ومحدد أنطولوجي للأفراد، نفهم مشكلاتنا من خلال فهمنا لحياتنا اليومية والمعاني والدلالات والتصورات المختلفة للأفراد حول قضايا ومشكلات ومواقف عيشهم، وهذا ما نستهدفه بالضبط من جلال إيجاد فهم عميق للمشكلات المصاحبة والمرتبطة بهجرة الكثير من الأفراد والجماعات من مجتمعاتنا العربية ويضيف علي عبد الرزاق جلبي: "مفهوم الحياة اليومية من المفهومات الرئيسية التي ترتكز عليها الإثتوميتودولوجيا بموقفه النقدي، الرافض لتركيز علم الاجتماع على دراسة المظاهر والسلوك والأحداث، أو السلوك الظاهر، لأن ذلك لا يشكل جوهر الحياة الاجتماعية وبالتالي فان علم الاجتماع الذي يتبع الإثتوميتودولوجيا يجعل موضوع اهتمامه الأفراد العاديين، ويدرس الأنشطة اليومية الروتينية لهم، ليكشف عن المعاني الخفية التي وراءها والتي تعتبر جوهر الحياة اليومية، فهو يهدف إذن إلى فهم الموقف الاجتماعية من الداخل كما تبدو للناس الذين يعيشونها أو كما يحسونها، ويرى جارفينيكل أن الحقيقة الموضوعية للحقائق الاجتماعية، يمكن الوصول إليها عن طريق تفسير نشاطات الحياة اليومية، والاهتمام الأفراد في تفسير سلوكهم وتفسير مواقف النقاعل". والمحقيات التي يستخدمها الأفراد في تفسير سلوكهم وتفسير مواقف النقاعل". والمحتمايات التي يستخدمها الأفراد في تفسير سلوكهم وتفسير مواقف النقاعل". والمواقف النقاعل". والمورود والمو

ثالثًا: الهجرة وظروف الحياة اليومية للإنسان العربي (منظور جزئي)

1 - ممارسة الديكتاتورية (مستودعات ومشارب):

تعيش المجتمعات العربية منذ تكويناتها المدنية الأولى تحت سلطة نظم اجتماعية وثقافية تمارس في أحسن أحوالها، تعسفات على الأفراد والجماعات في حياتهم العامة، فالفرد العربي لا يفكر بحرية، فهو إذن لا يفكر بعقل سليم طليق، وهو لا يتكلم ويناقش مشكلات يومه دون قيود أو خوف، ومهما كانت مستويات القوة والتسلط والتعسف أو الاستلاب التي تمارسها هذه النظم على الفرد العربي، ومهما اختلفت من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، ومهما كانت طبيعة النظام السياسي الحاكم ونحلته في

_

¹⁻ علي عبد الرزاق الجلي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، ط2، 2005م ص ص 244--244

²⁻ المرجع السابق، ص 289.

المجتمعات العربية (الملكية، الجمهوري، الوطني، العائلي، الطائفي، العشائري، ...)، فهناك حقيقة تستجلي للجميع، ولا تحتاج إلى تحقيق أو استقصاء وهي أن المجتمعات العربية تسترخي للأسف بين أحضان نظام اجتماعي ديكتاتوري، ينعكس ويرتد بشكل واضح في عصبة السياسة الحاكمة.

ولكن الممارسة الديكتاتورية تظهر في شكل واضح في النظام السياسي، غير أن هذا النظام يتشرب ويغرف هذه الممارسات الديكتاتورية من حاضنات اجتماعية تقدس أخلاقيا تقاليد وسلوكات تضيق على حرية الفرد، ففي النهاية فان الرئيس أو الحاكم هو نتاج لمجتمع له معتقداته وتراثه في التعامل مع أفراده، فالديكتاتورية إذن كممارسة تبدأ من الأسرة إلى المدرسة إلى الحي إلى الحياة العملية، وترتسم معالمها في كل مواقف حياتنا اليومية، لتصل بأرجل ثابتة لتشكل نظام سياسي يستطيل ويتعسف وهو في الواقع يعكس كل تلك السلوكات المستنبتة أصلا في المجتمع والتي تشكل له مستودعات جاهزة، ويشير حليم بركات : " ...مصدريين أساسيين للاغتراب على صعيد المجتمع والثقافة، هما السيطرة المفرطة مثل (overcontrol) في علاقة المواطن بالدولة ومختلف المؤسسات الاجتماعية، أو على العكس غياب مثل الخارج، من هذا المنطلق يمكننا وصف حالة السيطرة المفرطة من قبل الدولة والمؤسسات العائلية، والدينية والتربوية وغيرها بأنها تمارس القمع والضغط على الفرد بغية صهره في الأجهزة القائمة، وتأمين والدينية والتربوية وغيرها بأنها تمارس القمع والضغط على الفرد بغية صهره في الأجهزة القائمة، وتأمين تثبيت امتثاله لمشيئة قيادات الدولة والمؤسسات المذكورة، والحد من مشاركته في الحياة العامة..."1

وفي حديثه عن طبيعة الأسر والعوائل العربية يشير حليم بركات: "ولأن الإنسان في العائلة التقليدية عضو أكثر منه فردا مستقلا، يعتبر كل تصرف أو قرار مستقل خروجا عن وحدة العائلة وتنكر لجميلها، بكلام آخر، إن كون العائلة وحدة إنتاجية اقتصادية ونواة للتنظيم الاجتماعي يجعل القرارات الأساسية شأنا عائليا، وليس شأنا فرديا، هذا ما يحدث بخاصة بالنسبة إلى القرارات المتعلقة بالزواج والطلاق وتنشئة الأطفال، في كل هذه الحالات، كانت الأولوية، تقليدا للعائلة التي تهيمن على حياة أعضائها، ومن هنا كثيرا ما يتم الولاء العائلي أو القبلي على حساب المجتمع والفرد معا"2. إذن فالمجتمع العربي يعيش في أعماقه وينمو جسده الاجتماعي وهو يحمل يوميا كل مكونات السلوك الدكتاتوري والتعسفي، فالأسرة والعائلة أو الطائفة والعرش والقبيلة كلها مؤسسات تضغط بشكل هائل في وجه حرية الفرد وإبداعه وتميّزه الأخلاقي أو الفكري، حتى أن الخروج عن القواعد العرفية لها هو بمثابة كفر يعاقب عليه، غير أن هذا المستودع الهائل للديكتاتورية الموجود في الكثير من أسرنا العربية، له ما يقابله عند الحديث عن المدرسة والحي وأماكن العمل وكل مؤسساتنا الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد ويتفاعل معها بشكل يومي، حتى تصبح هذه المؤسسات وسائل تدجّن من خلالها النماذج السلوكية التعسفية، لتنتج في النهاية نظام تصبح هذه المؤسسات وسائل تدجّن من خلالها النماذج السلوكية التعسفية، لتنتج في النهاية نظام

¹⁻ حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية – متاهات الانسان بين الحلم والواقع-، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت (لبنان)، 2006م، ص ص 67،68.

المرجع السابق، ص 71.

سياسي، ثقافي، ديني، أخلاقي تكون الديكتاتورية أهم أركانه، ويعمل بشكل كبير على هدم طموحات الفرد وإبداعه ومشاركته في الحياة العامة وشعوره بقيمة أرائه واتجاهاته في المجتمع، وكل ذلك يساهم بصورة أو بأخرى في تتمية الهجرة كشعور وقرار إلى مجتمعات لا ديكتاتورية فيها، لا تعسف، لا اضطهاد فكري أو أخلاقي، تفجر فيه الطاقات المختلفة للأفراد.

ويتأكد من خلال العديد من الدراسات أن المجتمعات الأكثر انغلاقا على الحريات العامة، وأكثرها تضييقا على الأفراد في جوانب حياتهم، أكثرها انتشارا للهجرة بالطرق النظامية أو غير النظامية، فالإنسان مفطور على مناقشة ظروف حياته، وحرية فكره وأرائه، فعندما يصطدم بنظم متعددة تحرمه من هذا الحق، عندها يكون القرار هو الهجرة والخروج من بلد الإقامة، على الرغم من الحنين الثقافي الذي يبقى راسخا في وجدانيته، ويشرح أنطوني غيدنز ذلك النموذج المتحول للأسرة ضمن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية والتي تسمح باستقرار وتوازن أعضائها، أين يقل مع هذا النموذج تفريخ أجيال تتتهج التسلط سلوكا لحياتها، وتقل معها هجرة الإنسان العربي إلى دول الشمال:

"وثمة تقارب مذهل في المحكات هنا وهناك، فالديمقراطية في المجال العام تشتمل على العدالة المحددة صوريا (رسميا)، وحقوق الأفراد، والمناقشة العامة للقضايا بعيدا عن العنف، والسلطة التي يتم تشكيلها بالنقاش وليس بالتراث، وتشترك الأسرة المتحولة ديمقراطيا في هذه الخصائص ...، وتتضمن عملية التحول الديمقراطي في نطاق الأسرة: المساواة، الاحترام المتبادل والاستقلال الذاتي، اتخاذ القرار عبر الاتصال والبعد عن العنف، وتشكل نفس الخصائص نموذجا للعلاقات بين الآباء والأبناء، فالآباء سوف يظلوا يدعون لأنفسهم سلطة أكبر بطبيعة الحال، ويحق لهم ذلك، ولكن هذه السلطة سوف تتحقق من خلال النفاوض..."

2-الفقر والشعور بعدم القيمة:

إن كان الفرد العربي يعيش أصعب فترات التاريخ المدني الحديث، من حيث الحريات والإبداع، خاصة مع اشتداد الترسبات الناتجة عن تلك التحولات التي هزّت النظم السياسية والاجتماعية للكثير من المجتمعات العربية انطلاقا من تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية وغيرها، فأصبحت الدول العربية إما أنها تعيش حروبا طائفية، أو تكون مسرحا دوليا للنزاعات، يدفع ثمنها هذا الإنسان العربي المسكين، أو نجد بها نظما سياسية متغوّلة وتعسفية أكثر من نظم قبل الثورات (الربيع العربي)، وهذا ما جعل في الغالب اقتصاديات هذه الدول والمجتمعات، هشّة، ضعيفة عن ذي قبل، حيث زادت الأوضاع سوءا، وزاد الاقتصاد انتكاسا مما أثر بشكل واضح على الأوضاع المعيشية للفرد العربي، الذي أصبح يتخبط في الفقر وغلاء السلع الاستهلاكية، وازدياد مستويات التضخم، وانتشار مخيف للفساد. فالفقر أصبح الميزة التي توسم بها مجتمعاتنا وشعوبنا، خاصة بعد الثورات العربية (مصر، سوريا، ليبيا، اليمن، تونس،

¹⁻ أنطوني غيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقر اطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد و آخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، 2010، ص 132.

لبنان،...)، أين قلت المستويات المعيشية للشعوب في هذه الدول بشكل رهيب، وهذا ما يدفع الكثير من الأفراد والجماعات للهجرة بحثا عن واقع يومي أكثر تأمينا للحاجات الضرورية للإنسان، فالفقر قد يصاحبه لامساواة اجتماعية واستبعاد ومحاصرة واستلاب لتشكل جميعها تراتبية الحرمان الاجتماعي¹، التي يعيشها فعلا الفرد والمواطن العربي، هي مؤشرات لركود الطاقات، وعدم الإبداع والايجابية، أو أي إثراء للقيمة في المجتمع، والتي تعتبر أهدافا ثقافية تمجدها نظم سياسية متهالكة، حيث يظل الإنسان العربي مرتهنا بتخطيطاتها وسياساتها العبثية أملا في تحسين ظروفه ولكن دون فائدة، إلى أن يكون القرار بالهجرة هو الحل الأنسب.

وينوه لورنس هاريزون و صمويل ي. هنتنجتون: "ولكن الفقر أكثر غدرا مما تشير إليه الإحصائيات إن الفقر يدمر التطلعات والأمل والسعادة، وهذا هو الفقر الذي لا نستطيع قياسه ولكننا نحسه، وثمة دراسات كثيرة عن علاقة الترابط بين الدخول العالية والاتجاهات الإنتاجية نحو السلطة والتسامح مع الآخرين، ومساندة الحريات المدنية والانفتاح عن الأجانب والعلاقات الايجابية مع المرؤوسين، وتقدير الذات، والإحساس بالأهلية الشخصية، والاستعداد للمشاركة في شؤون المجتمع المحلي والشؤون القومية، والثقة بين الناس، والرضا بالحياة الشخصية.

فالفقر المادي الاقتصادي، يصاحبه عادة إفقار نفسي رهيب، فقد يظهر الأفراد نتيجة تهميشهم وعدم قدرتهم على إشباع حاجاتهم، واستبعادهم اجتماعيا، بشعور عدم القيمة والدونية، خاصة إذا كانوا دوما عاجزين عن تحقيق ذواتهم، وهذا في الواقع ما ينطبق على الكثير من الأفراد في مجتمعاتنا العربية، وعند الحديث عن مشاعر الدونية نجد ألفرد أدلر: "إن مشاعر الدونية، عدم الكفاية، عدم الثقة في النفس هي التي تحدد هدف الفرد في الوجود، وهناك ذلك الميل للظهور عندنا جميعا...، وسنجد أن أول المؤشرات على نمو وتطور الرغبة في أن يعترف الجميع بوجودنا يسير جنبا إلى جنب مع الشعور بالدونية، والغرض من المؤشرات هو الحصول على حالة يمكن فيها للفرد أن يبدو متفوقا على البيئة المحيطة"3. فالشعور بالنقص ينجح عادة عن التفاعل اليومي في مجتمع لا يستطيع الفرد فيه الإحساس بمكانة ما مع الإحساس الدائم بالفقر والتهميش والضعف المادي والنفسي فهذا ما ينطبق على أغلبية الجماعات والأفراد في المجتمعات العربية، التي تسعى من خلال الهجرة إلى انتقاد هذه الأوضاع غير المرغوبة ومحاولة في المجتمعات العربية، التي تسعى من خلال الهجرة الى انتقاد هذه الأوضاع غير المرغوبة ومحاولة العيش في مجتمع أكثر احترام وتقدير للإنسان وقيمته وجوهره الفطري نحو النماء وتحقيق الذات ويضيف الماد." غير أن مشاعر النقص سوف تزداد كثافة وشدة، وهذا لأن الموقف الذي سبب تلك المشاعر النقس سوف تزداد كثافة وشدة، وهذا لأن الموقف الذي سبب تلك المشاعر

.

أ- هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط2، عمان (الأردن)، 2011م، ص 388.
 أ- لورنس هاريزون و صمويل ي هنتنجتون، الثقافات و قيم التقدم، ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، ط2، القاهرة (مصر)،

³⁻ الفرد أدار، الطبيعة البشرية، ترجمة عادل نجيب بشرى، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة(مصر)، 2005م، ص82.

مازال موجودا، وحيث أن جذور المشكلة مازالت موجودة ...كما أن كل مشكلاتهم سوف تضغط عليهم بشكل أكثر إلحاحا". 1

3-خطاب الإعلام والدين والوعى الزائف:

إن العقل العربي الفردي والجمعي، يتعرض في وقتنا الحالي إلى صدمات فكرية وإيديولوجية كثيرة هذا ما يؤثر بشكل واضح على البنية الهوياتية للمجتمع، فهذا العقل الذي استنزفته صفوة الحكام والملوك العرب منذ حقب الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، فإيديولوجية النظام السياسي كانت إلى حد كبير تلقى الترحيب بل التمجيد من طرف الفرد العربي البسيط، خاصة مع نقص الوعي ومحدودية التواصل الإعلامي قديما، غير أن ذلك لم يتغير كثيرا في وقتنا الحالي، رغم التطور البراق لالكترونيات الاتصال والإعلام والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، غير أن يعترف أن العقل العربي أصبح أكثر وعيا و نضجا من ذي قبل بسبب انتشار تكنولوجيا الاتصال، ووجود هذا العدد الهائل من القنوات الفضائية والإذاعات والبرامج المتنوعة ومواقع الانترنت والتواصل الاجتماعي، إلا أنه في نفس الوقت تشكل هاجسا إستشكاليا حقيقيا، حيث يكون هذا العقل قلقا مضطربا بالنظر لكل هذه الخطابات والرسائل القيمية والأخلاقية والمعرفية والثقافية الهائلة.

كما أن المجتمعات العربية، تعج بالآلاف بل الملايين من الخطابات الدينية والإعلامية الهادفة منها والمظللة منها، وكما أشرنا في البداية أن الدكتاتورية هي أهم السمات للممارسة السياسية والاجتماعية في هذه المجتمعات، وهذا ما ينعكس على كل الخطابات الدينية والإعلامية، فنجد الكثير من الدعاة والأئمة ورجال الدين يحترفون مهمات تزييف الواقع من خلال الاستدلال الفقهي المشوه ببث خطاب ديني يرافع عن الحكام ويقدس قراراتهم وسطوتهم للشعوب التي لا يرجون منها سوى عقل يتبع ولا يناقش والأمثلة حاضرة في يومياتنا العربية ويشرح لنا مصطفى صفوان و عدنان حب الله هذه الأزمة في تراتبية الخطاب الديني: "الإنسان، بتعبير آخر، بحسب التأويل الألفي السائد للنص، يولد في الثقافة الإسلامية، كأنه نقطة أو حرف أو كلمة في كتاب هو الأمة، أو كأنه يولد في آلة، بحيث يبدو كأنه مجرد كائن يؤمن بما أعطي له، مجرد اسم، مجرد شكل، مجرد نمط خارجي من الوجود، إذا كان له عقل فلكي يقدم، حصرا، هذا النمط، و كيف لمن يكون وعيه مجرد وظيفة تفسيرية لنص مقدس، أن يزعم أن له " أنا" أو له " ذاتا" تبدع؟

وهذا مما يذكر بكلمة كاشفة للفارابي يقول فيها: كل موجود في آلة، فذاته لغيره، وكل موجود في ذاته فذاته له، وفي هذا يبدو الدين، كما يمارسه المسلم المتبع كأنه ليس حقل المعرفة، حقل بحث وتعقل واستسقاء واستبصار، وإنما يبدو على العكس، كأنه مجرد حقل أخلاقي-عملي-وحقل أوامر ونواه" 2

¹⁻ الفرد أدلر، معنى الحياة، ترجمة عادل نجيب بشرى، الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة(مصر)، 2005م، ص80.

²⁻ مصطفى صفوان وعدنان حب الله، إشكالية المجتمع العربي- قراءة من منظور التُحليل النفسي، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء(المغرب)،2008م، ص 14.

غير أن السادية الحقيقية يجدها الحكام والمسؤولون والنخب السياسية العربية في جهازهم الإعلامي أين تكتفي غالبية القنوات الفضائية والبرامج التلفزيونية، بإظهار الوجه الحسن والجميل من المشهد الاجتماعي والسياسي، بل لا تتأخر في نسج عبارات المدح والإثراء لهؤلاء الحكام، والملاحظ للواقع الإعلامي العربي يستكشف بسهولة أن كل أجهزته وقنواته وبرامجه، تملكها الدولة الرسمية، أو رجال أعمال موالين، أو حتى عائلات نافذة أو حتى طوائف دينية وعرقية معينة، ليعكس الإعلام بدوره واقع ووعيا مزيفا يمضخه باستمرار في يوميات الإنسان العربي، هذا إضافة إلى المساءلة الأخلاقية عند الحديث عن الكثير من الرسائل الإعلامية التي تتنافى وتناقض الرموزية الثقافية لهذه المجتمعات، كل ذلك يهدف بشكل واضح الاجتماعي لواقعه، فالإعلام إذن أصبح إحدى أهم المتاحات الزمكانية التفاعلية التي يحاكي مواضيعها الإنسان العربي بشكل يومي، لتصبح من أهم مسائلات يومياته وشواغل حياته، ولعلى أوضح صور الخطابات الإعلامية والدينية للهجرة عند وصفها بالسلوك المحرم دينيا وغير المرغوب سياسيا بل والممنوع إلا وفق إجراءات التتقل الصعبة التي تفرضها الدول العربية، دون الحديث عن واقع ينفّر الأفراد ولمجتمع، ويشوه المشهد الاجتماعي بالتلفيق أحيانا وعدم الكشف عن الحقائق الكاملة أحيانا أخرى، وهذا المجتمع، ويشوه المشهد الاجتماعي بالتلفيق أحيانا وعدم الكشف عن الحقائق الكاملة أحيانا أخرى، وهذا واقع لا يحفز الأفراد على البقاء على قدر ما يشجعهم على الإصرار على الهجرة.

4-الفساد واللاعدالة:

لقد أصبح الفساد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، إحدى أهم الصور الاجتماعية والأشكال انتشارا في أوطاننا العربية، فكثير ما تستأثر عصبية الحكم (ملكية، عسكرية، عائلية، طائفية، دينية...) بالمقدرات الحيوية للمجتمع، فينشر الفقر بين الشعوب في حين يعم الثراء فئة أقلية تتبع أو تتفرع عن الأنظمة الحاكمة، فالفساد ظاهرة إنسانية، يرتبط بسياسة الدولة وإدارة شؤون الاقتصاد والمكاسب والدخول العامة للمجتمع، فالفساد صورته أن تنتشر وضعية من اللامساواة بين المداخيل المالية، وأن تضخم التكاليف المالية للتنمية والانجاز بفعل البقرطة المذمومة للجهاز الإداري، فتكثر الرشا وتذهب الأموال، وتنجز المشاريع التتموية وفق معايير رديئة، لا يصح معها كل ذلك الإنفاق العام، حيث تشكل المشاريع الكبرى التي يصعب التحكم في إدارتها مثل المطارات والطرق والسكنات والمستشفيات وغيرها التي تعتبر مجالات أسهل للتحايل والفساد.

ويكون الفساد مظهرا حياتيا يمارس في أبسط جزيئات يومياتنا، نلمسه ونلاحظ ونقف على أثاره، فعندما يتغيب أي مسؤول أو موظف عن العمل ويقبض أجره كاملا فذلك فساد واضح، وعندما تقدم الرشا للحصول على وثائق إدارية فذلك شكل آخر من الفساد، عندما تتعطل مصالح الجماهير الاجتماعية في مصالح الإدارة العامة لسبب أو لآخر فذلك فساد واضح، وعليه فالفساد سلوك إنساني يبدأ ويلاحظ ويمارس في أبسط تفاصيل حياتنا، ليصبح سرطان اجتماعي ينخر الجسد الاقتصادي والسياسي والإداري

والقيم للمجتمعات العربية، فكثير ما يسمع هذا الفرد العربي عن عمليات النهب المالي الواسعة النطاق في مجتمعاتنا العربية التي تقودها عصابة السياسة والمال، ويلاحظ هذا الفرد العادي كل التتميطات الأخرى للفساد من رشا وشفاعات للتوظيف والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية التي تستفيد منها الفئات الفرعية أو الوسيطة والعربية من أقلية الحكم والنفوذ، أوليغارشية الأحزاب والبرلمان والحكومة، بل قد تمتد جذورها إلى نظم عالمية امبريالية تسعى إلى استغلال الثروات والمقدرات الحيوية للشعوب العربية.

ولعلى أكثر أشكال الفساد وضوحا هو الفساد السياسي والاقتصادي، فعندما يستأثر النظام السياسي الحاكم بالسلطة، ويقاوم أي رغبة اجتماعية في أن تمثل فعلا هذه السلطة إدارة الجماهير الاجتماعية فهذا هو قمة الفساد السياسي على الاطلاق ويشير رويرت ماكيفير:" ولا يمكن أن يسود الشعب ما دامت جماهيره أمية، ومعدومة ومبعدة عن مراكز القدرة، وما دامت هذه حال الجماهير، فإن محترفي السياسة يقبضون على ناصية السلطة تحت راية قائد مستبد، و يكسون تسلطهم بغلاف خادع من الانتخابات الديمقراطية، وبالتأكيد هؤلاء المتسلطون في عصبة حزبية تثري بتقاسم مغانم الحكم وتتضافر لمكافحة كل خطر على سلطتهم أو ثروتها..."1.

ويضيف جونيفياف كوبي وجيلاس إلى ما أورده جون جاك روسو إلى أن الواقع في إمكانية استعادة المساواة الاجتماعية إذا فقدت هو أمر صعب جدا في أي مجتمع، وهذا يحدث العديد من الفجوات والفوارق، حيث أن الجسم السياسي مثل الجسم الإنساني، يبدأ في الموت وهو يحمل أسباب التدمير، وينتج الفساد الكبير الذي ينمو بتعنت وينتج اللامساواة².

ويمكن أن نلاحظ أن أوطاننا العربية المحكومة أصلا بنظم سياسية إما عسكرية، عائلية، طائفية، دينية، ملكية...، همها الحفاظ على مكتسباتها المالية والوقوف في وجه أي خطر على حكمها المتسلط ومغانمها، وهذا ما ينتج في النهاية العدوان والظلم والمحاصرة، و ينذر باختلال الدولة وضعف مواردها ويقول عبد الرحمان ابن خلدون: "أعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، إذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش، كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة.....، فخف سكان القطر وخلت دياره وخرجت أمصاره واختل باختلاله حال الدولة والسلطان لما أنها صورة للعمران، تفسر بفساد مادتها ضرورة."3

فالعدوان والاستبعاد الاجتماعي كشكل للفساد، يساهم إلى حد كبير في تهجير الكثير من الطاقات البشرية المحلية في مجتمعاتنا العربية من علماء وباحثين ومفكرين، يرفضون الانخراط في فساد الإدارة والسياسة

_

¹⁻ روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن حسب، دار العلم للملابين، بيروت(لبنان)، ط2، 1942م، ص 238.

² - Genevieve Koubi et Gilles , J Guglilmi, l'égalité des chances, éditions la découvertes, paris (France),2000, p21.

³⁻ عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار صادر، ط2، بيروت (لبنان)، 2005م، ص 213.

أو المال، فالهجرة والخروج من الأمصار العربية، إنما ينتج كذلك عن اللامساواة الاجتماعية التي ينتج من الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث يفضل الفرد العربي الهجرة للعمل في وسط أكثر شفافية ومساواة وعدالة.

رابعا: الهجرة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة في الوطن العربي:

لقد تحدثنا سابقا، وأشرنا إلى أن الهجرة ظاهرة كونية تاريخية، تتعلق بوجود البشر وظروف حياتهم في مجالات زمكانية وحضارية متعددة، والهجرة وإن كانت تثير مسائلات مختلفة ترتبط بالحياة اليومية للناس، فهي مرتبطة بالأحداث الدولية والإقليمية، بل بتاريخ الحضارات والأمم، فلا نستطيع النكران أن هجرة وحركة الشعوب في الجنوب إلى الشمال المتوسط، ارتبط تاريخيا بحركة الاستعمار الأوروبي لهذه الدول فنجد مثلا أن الجاليات المغاربية في فرنسا مثلا تفوق بكثير الجاليات العربية الأخرى، هذا ما يفسر تأثر الهجرة بعناصر ومتعلقات الارتباط التاريخي والثقافي، كما أن ما يشهده العالم حاليا من أحداث مختلفة يؤثر بشكل أو بآخر على حركة وتنقل البشر، حتى أصبحت الهجرة حاليا موضوع الندوات واللقاءات الدولية للدول العظمى، وما هجرة ولجوء السوريين إلى تركيا والدول الأوروبية، وما أثاره من قلق دولي نظرا للأعداد الهائلة التي تركت الأوطان والأرض، بحثا عن الأمن والاستقرار والاسترزاق في الدول الأوروبية.

كما أن المجتمعات العربية تعيش حاليا أحرج لحظات تاريخها المعاصر، خاصة مع بدايات الاهتزاز السياسي والأمن للكثير من الدول بدافع التحرر من النظم الاستبدادية الحاكمة والجاثمة، على الشعوب غير أن أكثر هذه الثورات دمرت النسج الاجتماعية والاقتصادية لهذه المجتمعات، بل قادت الكثير من الدول نحو دمار شامل وما تعيشه الشعوب في سورية أ، ليبيا، العراق واليمن لخير دليل على ذلك، غير أن هذه الحروب التي أصبح ضحيتها الإنسان العربي استفادت منها الدول الكبرى الإقليمية والعالمية وكانت نتيجتها وخيمة، خاصة عند الحديث عن هجرة الملايين من العراق وسورية واليمن للجوء في الدول الأوروبية بحثا عن الأمن. ثم أن الكثير من الموازين الدولية ومصالح المال والسياسة، لعبت دورها في تفكيك الرباط الاجتماعي لهذه الدول وإغراقها في حروب طائفية ودينية، أثرت بشكل واضح على التكوين الهووي للمجتمعات العربية، كما لا ينكر الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، أن مصالحه بل أطماعه الاقتصادية هي أهم ما يحركه في منطقة الشرق الأوسط، دون اكتراث لأي قيم وأخلاق إنسانية

-

¹⁻ في سورية تشير تقارير حول اللجوء أن حوالي 370 عائلة ما يقارب 1850 شخص يخرجون يوميا من حمص السورية هربا من الموت و الجوع و ذلك في مارس 2017 م، و لمزيد من الإحصائيات حول الموضوع ارجع إلى: Assistance coordination unit, the forced displacement from al waar neighborhood in the city of Homs, issue N2, 31/03/2017,p2.

كما تشير إحصائيات منظمة الأمم المتحدة تحت لواء وحدة تتسيق الدعم أن مدينة حمص شهدت تغيير ديموغرافي كبير، حيث شهدت هجرة كبيرة للسكان في بداية الحرب في 2011، حيث قدر عدد السكان قبل الحرب 2،2 مليون فرد و قل العدد بعدها إلى 1.2 مليون نسمة للمزيد من التفاصيل إرجع إلى: Assistance coordination unit, the demographic change of forced displacement in Syria, التفاصيل إرجع إلى: 20/06/2017.

أخرى فما السيمفونية التي طالما عزفها الرئيس الأمريكي مثلا حول الديموقراطية في العراق والتخلص من ديكتاتورية صدام في 2003م، وأن النظام الصدامي خطر على العالم بامتلاكه سلاح الدمار الشامل وشن الحرب بهذه الحجج التي اكتشف العالم بأنها أراجيف وأكانيب ومبررات لتدمير العراق الذي كان القوة الاجتماعية والعلمية الكبرى في الدول العربية، فنظرية المؤامرة موجودة وباقية وستبقى، رغم عدم إيماننا العلمي بأنها ليست الوحيدة الجديرة على تفسير التشوهات السياسية والثقافية في المجتمعات العربية ويشير تزفتيان تودوروف :" لقد أرجعت حرب الولايات المتحدة على العراق إلى دوافع مختلفة بحسب انتساب كل طرف إلى هذه الفئة أو تلك، وبحسب الالتباس الذي استقر لا محال في الأذهان ولنفحص في البداية أهم الأجوبة على سؤال " لم هذه الحرب؟ ". و من هنا بالذات سيكون بوسعنا الحكم على مشروعيتها.....، ...بما أن الأسباب الأولى المذكورة—مثل امتلاك أسلحة الدمار الشامل والعلاقة مع الشبكات الإرهابية، لا تبدو مقنعة، فإن المجال قد فتح على مصراعيه لنظريات المعادين للحرب، الذين اجتهدوا في البحث عن أسباب خافية لا يعترف بها على الأرجح، فقد تم التساؤل مثلا عن احتمال أن يكون الأمر متعلقا في الواقع بمحاولة جديدة لتجسيد المسيحية الغازية، ألم يستخدم بوش نفسه عبارة "حرب صليبية"..." أ.

وللأسف كانت نتيجة حرب الولايات المتحدة علة العراق كارثة إنسانية وحضارية كبرى، فكان الإنسان العربي الذي يقتل و تنتهك حرمته، يزيده إفقاره وإرهابه، مجبرا على الهجرة، فهذه الدول الكبرى التي تسعى اليوم لجر دول المنطقة لمناقشة قضايا الهجرة وأعداد المهاجرين العرب المتزايدة على مجتمعاتهم، هي نفسها من كان لها الدور الكبير في تحطيم أحلام وآمال الإنسان العربي في مجتمعه وتدميرها لكل مقدراته بل حتى تراثه الوطني الثقافي عن طريق افتعال الحروب، أو التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون هذه الدول عن طريق النظم الوطنية الحاكمة العميلة لها، والتي كثيرا ما تسخر لها مقدرات الشعوب العربية، مقابل الصمت على ما تمارسه في حق هذه الشعوب من استبداد وترهيب بهدف الحفاظ على وضعها المسيطر على السلطة ويعرض حليم بركات أزمة الإنسان العربي

" وكما الإنسان الفرد والشعب، وهكذا أصبح المجتمع عاجزا، إذ فقد الكثير من سيطرته على وظائفه الحيوية وموارده المالية والروحية في علاقته بالدول المهددة بالخضوع لإدارة القوى الخارجية، من هنا أن المجتمع يعجز عن تجاوز أوضاعه وإعادة بناء نفسه من جديد، فتتسع الفجوة وتتعمق بين واقعه الهزيل وأحلامه الضائعة، بل هنا أيضا أن الإنسان في هذا المجتمع لا يمكنه أن يتقبل وضعه، كما لا يجرؤ على أن تكون له أحلام، وتتصل بحالة الاغتراب هذه مشكلات التفكك الاجتماعي والسياسي وخلخلة القيم والتبعية، والطبقية، والسطوية، فتسود بذلك علاقات القوة والنزاع لا علاقات التعايش والتضامن، ثم

¹⁻ تزفتيان تودوروف، اللانظام العالمي الجديد، تأملات مواطن أوروبي، ترجمة محمد ميلاد، دار الحوار للنشر و التوزيع، ط1، اللاذفية (سورية)،2006م، ص ص 19-23 .

التفكك لا يقتصر على العلاقات بين الأقطار العربية في ما بينها، بل يسود داخل البلد الواحد، و تغلب النزاعات الفئوية على حساب احتمالات تطور الإنسان والمجتمع." أ

الخاتمة:

إن الهجرة كظاهرة كوسموبوليتانية تعيشها المجتمعات العربية والعالمية، و تدرك أثارها الديموغرافية والهوياتية قد تشكل إحدى أهم الظواهر الإنسانية، حضورا في وقتنا الحالي، فالإنسان العربي الذي يقرر الهجرة إلى أوروبا أو أمريكا بطريقة قانونية أو غير قانونية، إنما يثير قراره هذا العديد من المسائلات الأخلاقية والثقافية والسياسية، فقد اتضح أن هذا الإنسان نفسه يحيا يوميا وهو يتعذب نفسيا واجتماعيا، تحكمه نظم ثقافية ودينية وأسرية ديكتاتورية، ليكون عقله سجينا، مقيدا، صوته خافت لا يسمع، يطبق عليه كل فنون الاستعباد الاجتماعي، والاستلاب الفكري، فالدكتاتورية والاستبداد سلوك يعيشه يوميا هذا الإنسان العربي في أسرته ومدرسته ومكان عمله ليكون في النهاية مشهدا سياسيا يتشرب من كل تلك المستودعات نظام أخلاقي استبدادي، كما أن هذا الإنسان العربي الذي يفتقر لأدنى شروط الحياة البيولوجية البسيطة و يعجز حتى على الأكل والشرب واللباس، وهو في نفس الوقت مقيد ووعيه زائف من خلال ما يشاهده يوميا من خطابات دينية وإعلامية رديئة تعمل على تسكين وتخذير العقول والهمم نحو التغيير الاجتماعي على الرغم من كل أوجه و جوانب الفساد التي يلاحظها يوميا، بل قد يتورط فيها، ثم أمام هذا المشهد والصورة الاجتماعية للحياة اليومية لهذا الإنسان، نفهم كيف يمجد هذا الإنسان الهجرة كهدف ثقافي يسعى بشتى الطرق لتحقيقه.

ثم لا نستطيع إغفال أن ظاهرة الهجرة للإنسان العربي، ترتبط بالأبعاد الكونية والمصالح الدولية وبواقع الحروب المشتعلة في المنطقة مثل (سورية، العراق، اليمن، ليبيا)، وعدم رغبة أطراف دولية كثيرة في استتبات الأمن في المنطقة وبقاء المنطقة العربية مرتهنة بصراع الدول الكبرى والمصالح، ليدفع هذا الإنسان العربي المسكين الثمن بالموت أو الهجرة واللجوء.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- 1- المصحف الشريف للقران الكريم، دار الفجر الإسلامي، ط3، 1403- 1983م.
- 2- إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم و محمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت، 1999م.
 - 3- الفرد أدلر، الطبيعة البشرية، ترجمة عادل نجيب بشرى، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة(مصر)، 2005م.
 - 4- الفرد أدلر، معنى الحياة، ترجمة عادل نجيب بشرى، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة (مصر)، 2005م.
 - 5- الشهاوي طارق، الهجرة غير الشرعية- رؤيا مستقبلية-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، ط1 ،2009م.

 $^{^{-1}}$ حليم بركات، الانترنيت في الثقافة العربية - متاهات الانسان بين الحلم والواقع -، مرجع سابق، ص ص $^{-1}$.

- 6- أنطوني غيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، 2010.
- 7- هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان (الأردن)، 2011م.
- 8- حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية متاهات الانسان بين الحلم والواقع-، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1،
 بيروت (لبنان)، 2006م.
- 9- لورنس هاريزون وصمويل ي. هنتنجتون، الثقافات وقيم التقدم، ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، ط2، القاهرة (مصر)، 2009م.
- 10-محمد العربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط (المخاطر وإستراتيجية المواجهة)، ابن النديم للنشر و التوزيع و دار الروافد الثقافية، الجزائر -بيروت (لبنان)، ط1، 2014.
- 11-مصطفى صفوان وعدنان حب الله، إشكالية المجتمع العربي-قراءة من منظور التحليل النفسي، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء(المغرب)،2008م.
 - 12-عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار صادر، ط2، بيروت (لبنان)، 2005م.
- 13-على عبد الرزاق الجلي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، ط2، 2005م.
 - 14-علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، 1984.
 - 15-روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن حسب، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، ط2، 1942م.
- 16-تزفتيان تودوروف، اللانظام العالمي الجديد، تأملات مواطن أوروبي، ترجمة محمد ميلاد، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، اللاذفية (سورية)،2006م.

المراجع الأجنبية

- 1- Assistance coordination unit, the forced displacement from al waar neighborhood in the city of Homs, issue N2, 31/03/2017.
- 2- Assistance coordination unit, the demographic change of forced displacement in Syria, 20/06/2017.
- 3- Genevieve Koubi et Gilles, J Guglilmi, l'égalité des chances, éditions la découvertes, paris (France),2000.
- 4- Lonal valase, le genre dans la structuration de processus migratoire(le cas d'une population rurale romaine à Rome), thèse de doctorat, université de Neuchâtel, Suisse, 2008.
- 5- Massimo Merlino et Joana Perkin, la migration clandestine en Europe, centre of European Policy studies (ceps), rapport, 2011.

دور وسائل الإعلام الجزائرية في محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين المعيقات والتحديات. The study entitled the role of the Algerian media in combating the phenomenon of illegal immigration between obstacles and challenges.

- د. زينب لموشى، جامعة 20 اوت 1955 بسكيكدة، الجزائر.
 - د. بالطة مريم، جامعة 20 اوت 1955 بسكيكدة، الجزائر.
- د. بن طراد كريمة، جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس، الجزائر.

ملخص الدراسة:

احتلت قضية الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري عبر البحر الأبيض المتوسط مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية، بعدما أخذت أبعادا أمنية خطيرة باتت تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين والمتمثلة في دول الإتحاد الأوروبي، خاصة مع اقترانها بتهديدات وتحديات أخرى كالجرائم وتجارة المخدرات والإرهاب ...إلخ، مما أدى إلى خلق توترات في المنطقة المستقبلة أثرت في عملية صنع القرار المتعلقة بالسياسة الأوروبية اتجاه الهجرة عموما.

هذا ما جعل البلدان المتضررة سواء التي تمثل طريق للهجرة أو الوجهة النهائية لها، القيام بإجراءات لمكافحة الظاهرة مستعينة في ذلك بكافة الوسائل المتاحة ووسائل الإعلام واحدة من بين تلك الوسائل، لما لها من تأثيرات على الرأي العام ونشر الوعي في المجتمع والتنويه بالمخاطر الأمنية لها.

من خلال هذه الورقة البحثية سنتناول موضوع الهجرة غير الشرعية من خلال استقراء الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مكافحة هذه الظاهرة، والمعيقات التي تحول دون السبيل إلى تجاوزها، وانعكاساتها على الاستقرار الأمنى، من خلال إشكالية مفادها:

ما هو دور وسائل الإعلام في محاربة الهجرة غير الشرعية ؟ وما مدى مساهمتها في التصدي لها وتجاوز مخاطرها؟.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير شرعية، الانعكاسات، المعيقات، التحديات، وسائل الإعلام.

Summary:

The issue of illegal migration of Algerian youth across the Mediterranean has occupied a wide area of attention of the Algerian media, after taking serious security dimensions that threaten the security and stability of the receiving countries of these migrants represented in the European Union countries, especially coupled with other threats and challenges such as crimes, drug trafficking and terrorism. Etc., which created tensions in the receiving region influenced the decision-making process related to European policy in general the direction of migration.

This has made the affected countries, whether they represent the path of migration or the final destination, to take measures to combat the phenomenon using all available means, and

the media is one of those methods adopted because of its effects on public opinion and raise awareness in the community and to mention the security risks to them.

Through this paper, we will tackle the issue of illegal immigration by extrapolating the role played by the media in combating this phenomenon, the obstacles that prevent it from being overcome, and its repercussions on security stability.

What is the role of the Algerian media in combating illegal immigration? To what extent does it contribute to addressing and overcoming its risks?

Keywords: Illegal immigration, Implications, Obstacles, Challenges, Media.

مقدمة:

تحاول البلدان المتضررة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء البلدان الطاردة أو البلدان المستقبلة، القيام بإجراءات للحد أو التقليل من تفاقم هذه الظاهرة باستخدام كافة الوسائل المتاحة من بينها وسائل الإعلام، حيث تزداد أهمية الدور الإعلامي في قضايا الهجرة، مع تطور الإعلام نفسه وأدواته وجمهوره، فقد صنَع هذا الوضع الجديد للإعلام مناخا إعلاميا يتميز بالحرية والجاذبية والجماهيرية.

ما جعل الهجرة وقضاياها وأنصارها محط اهتمام الرأي العام فتتيح لهم المعرفة والتواصل والحلم ومن ثمّ اتخاذ قرار الهجرة، فمع زيادة أعداد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، نكون أمام وضع جديد ومعقّد للهجرة الحديثة.

من خلال هذه الورقة البحثية سنتاول موضوع الهجرة غير الشرعية من جانبها النظري لفهم انعكاساتها وايجابياتها وسلبياتها التي من الممكن أن تسببها بالنسبة لأمن الدول واستقرار المجتمعات، مع استقراء المكانة والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مكافحة هذه الظاهرة كون وسائل الإعلام في أي مجتمع هي المصدر الأهم الذي يستقي منه المواطن أهم المعلومات التي تستقطب اهتماماته المختلفة، فمع تطور دور الإعلام ودخول التكنولوجيات الحديثة خاصة في المجال السمعي البصري وشبكات التواصل الاجتماعي جعلت من العالم قرية صغيرة حسب الرأي الماكلوهاني، وبذلك يكون الإعلام هو السلاح الأول لمواجهة هذه الظاهرة والتوعية بمخطرها، فالإعلام أداة وقاية لتوعية المواطنين قبل وقوع أي خطر.

وعليه جاءت هذه الورقة البحثية للبحث في إشكالية مفادها: ما هو دور وسائل الإعلام الجزائرية في محاربة الهجرة غير الشرعية؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تطرقنا للعناصر التالية:

- 1. ايجابيات الهجرة غير الشرعية.
- 2. مشكلات الهجرة غير الشرعية.
- 3. انعكاسات الهجرة غير الشرعية وتداعياتها.
- 4. دور وسائل الإعلام في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 5. التغطية الإعلامية لظاهرة الهجرة غير شرعية بين الإيجابية والسلبية.

توصيات.

خلاصة.

1-ايجابيات الهجرة غير الشرعية:

الواقع أن النظرة المصاحبة للهجرة بصفة عامة، والهجرة غير المشروعة بصفة خاصة في بداياتها كانت نظرة إيجابية، حيث كانت هذه الهجرة مرغوبة من الطرفين (المُصدر والمستقبل) باعتبار أن هناك استفادة للطرفين، فالدول المُصدرة للهجرة تتمتع بإنتاج بشري كبير وضعف اقتصادي، والدول المستقبلة تتمتع باقتصاد قوي وفائض مالي كبير وتفتقر للأيدي العاملة، ولكن مع مرور الوقت واختلاف الظروف من عقد لآخر، بدأ يظهر لهذه الهجرة غير المشروعة سلبيات وآثار لها تداعياتها على الطرفين. أ

هذه الحاجة إلى الأشخاص الوافدين من خارج أوروبا ما فتئت تتزايد سنة بعد أخرى خاصة مند العقدين الأخيرين من القرن العشرين حيث تحولت بعض الدول الأوروبية من بلدان مرسلة للهجرة إلى بلدان مستقبلة لها مثل إيطاليا ثم إسبانيا والبرتغال فيما بعد، وقد تم استعمال اليد المهاجرة في عدة مجالات وفي حالات الحرب والسلم، كما أن حاجيات أوروبا إلى المهاجرين ستزداد خلال السنوات المقبلة نظرا للخصوصيات الديمغرافية لهذه القارة والتي تتميز بالشيخوخة وانخفاض الخصوبة، فالمصالح الديمغرافية للأمم المتحدة، تقدر بأنه على أوروبا أن تستقبل 159 مليون مهاجر في أفق 2025 لتعويض العجز الناجم عن انخفاض خصوبة المرأة الأوروبية والحيلولة دون انهيار نظام التقاعد.2

أما إيجابياتها بالنسبة للدول المُصدرة للهجرة فتتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق عليها من مواطنيها المهاجرين، والتي تسهم في توفير العملة الصعبة وبالتالي في عملية التنمية الشاملة، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، إضافة إلى الاستثمارات التي يقومون بها، وفي هذا المجال تشير البيانات إلى أن تحويلات المهاجرين إلى أوطانهم بلغت عام 2005م نحو 200 مليار دولار، وذلك بخلاف غير الرسمية التي تصل إلى ضعف هذا المبلغ.

¹⁻ حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية، د.ت، ص 08.

²⁻ https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/303c0a8a-16d2-49d0-92d6-4849091f674b

³⁻ مغاوري شلبي، "الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص 50.

يوضح تقرير البنك الدولي عن التحويلات النقدية للمهاجرين بلغت التحويلات المسجلة رسميا للبلدان النامية 431.6 مليار دولار عام 2015 زيادة 0.4 %عن تحويلات عام 2014، والتي بلغت 430 مليار دولار. 1

2-مشكلات الهجرة غير الشرعية:

على الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال فإنهم يعانون من عدة مشكلات من التمييز والإقصاء في كل المجالات: السكن، التعليم والعمل والحقوق الاجتماعية والثقافية، في فل المستقبلة للهجرة غالبا ما لا تعترف بالدور الإيجابي للمهاجرين، كما لا تقدم لهم المعاملة والمزايا التي تقدمها لمواطنيها، ولا تسعى إلى دمج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه خاصة ذوي الأصول العربية والمسلمة.

مع ذلك فإن للهجرة آثارًا سلبية عديدة على الدول المُصدرة، يمكن إجمالها فيما يلى: 3

- ✓ ارتفاع أعداد المهاجرين وخاصة من الحرفيين والمزارعين يؤدي إلى حدوث ندرة في الكفاءات والمتميزين في هذه المجالات وبالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية لهذه الدلاد.
- ✓ النقص في العمالة الماهرة يؤدي إلى زيادة هائلة في معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئات،
 الأمر الذي يؤثر على هيكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات.
- ✓ إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة وفقدان الحافز لديها على التقدم والتطوير، بل وقد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر.
- ✓ بعض المهاجرين يقبلون العمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية، مما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقدانهم لمهاراتهم وتوقفهم عن اكتساب مهارات جديدة .

على الرغم مما تجلبه القوة المهاجرة من تحويلات مالية إلى البلد الأم تفيد في عمليات التنمية كما بيناه في إيجابيات الهجرة غير أن هذا الأمر لا يخلو من سلبيات تتمثل فيما يلي:

http//:www.worldbank.org/migration

^{1 -} تقرير البنك الدولي عن الهجرة والتنمية، 13 أفريل 2016، واشنطن. متاح على الموقع:

- ﴿ أن هذه التحويلات لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية، ولكنها غالبا ما تذهب إلى المجالات ذات الربحية السريعة التي قد تتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية.
- ◄ التقلبات التي قد تحدث في قيمة التحويلات من سنة إلى أخرى، مما يؤدي إلى عدم استقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة.
- دور هذه التحويلات في زيادة معدلات التضخم في الدولة الأم نتيجة نقل أنماط الإنفاق
 الاستهلاكي.

كما ساهم تأثير الهجرة غير الشرعية على البلدان المصدرة لها في فقدان عمل وإسهام شريحة كبيرة من السكان الشباب الذين هم في سن العمل والإنتاج فغالبية المهاجرين من الشباب، هذا بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية التي تتحملها بلدانهم الأصلية، فكأن البلدان المصدرة تعمل وتؤهل الشباب المهاجر علميا ومهنيا إلى سوق أخرى في أوربا تستفيد من عملهم وخبرتهم مؤسسات اقتصادية أخرى، وفي أغلب الأحيان بمقابل زهيد إذ أنهم خاصة في حالات الهجرة غير الشرعية يعملون سرا وبمقابل زهيد، وبشروط قاسية، ولا يستطيعون الاعتراض على ذلك لأن إقامتهم غير قانونية. أ

3-انعكاسات الهجرة غير الشرعية وتداعياتها:

ان الهجرة سواء كانت قانونية أو غير قانونية تعني انتقال أفراد أو مجموعات من بيئة معينة لها خصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية إلى بيئة أخرى تختلف في الغالب عن البيئة الأم مما قد ينتج عنه الكثير من الآثار والتداعيات التي قد تتعكس على وضعية المهاجرين وكذا على البلدين المُصدر والمستقبل. وعليه سنتناول باختصار أهم آثار الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة والمستقبلة لها:

3-1- على المستوى الاقتصادي:

بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة: هناك آثارا إيجابية حيث أصبحت هذه الأيادي المهاجرة هي القوة المنتجة والمثمرة في اقتصاديات هذه الدول، والتي بفضلها استطاعت أن تحقق قدرًا كبيرًا من الاستغلال الاقتصادي للإمكانيات والموارد المتاحة لديها، مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادي وزيادة في الدخل القومي الذي حقق بالضرورة ازدهارًا ورفاهية لمجتمعاتها.

مع ذلك فإن الأمر لا يخلو من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية للدول المستقبلة متمثلة في:

^{[-} علي الحوات، مرجع سبق ذكره، ص.116.

- ✓ تفاقم مشكلة البطالة في هذه الدول لعدم توافر فرص عمل لأبناء الوطن نفسه، إما لتزايد أعداد المهاجرين، وإما لتميزهم وتفوقهم في كثير من الأعمال والحرف وتمسّكهم بالفرص التي تتاح لهم¹.
- \checkmark يشكل المهاجرون غير الشرعيين عبئا على اقتصاد دولة المقصد من خلال انخفاض مستوى كفاءة اليد العاملة ومنافسة اليد العاملة النظامية، وارتفاع تحويلات النقد، وتزايد جرائم غسل الأموال 2 .
- ✓ المهاجر غير الشرعي لا يدفع ضرائب للدولة التي يصل إليها، وصاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يتنصل بدوره من الإجراءات، فيكسب أرباحا طائلة على حساب المهاجرين بتهرّبه من تسديد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى، قيقع المهاجر بين سندان سوق العمل السوداء ومطرقة الترحيل.

3-2- على المستوى السياسي والأمنى:

إنّ الحضور المستمر للمهاجرين يعتبر منبع تهديد، فهو مرتبط دائما بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة (الاغتصاب، السرقات، القتل، الاعتداءات وترويج المخدرات وتزوير الوثائق...)، هذا ما يشكل إحساسا باللاأمن، كما تسهل للمنظمات الإجرامية والعصابات المعادية بالتوغل إلى داخل البلاد أو العكس (إفلات الإرهابيين)، وتنامي الصراعات القبلية والعقائدية والطائفية بين المهاجرين خاصة الأفارقة منهم (فمثلا وقع نزاع ديني بين المسلمين والمسيحيين في واد "واردفو" بمغنية بالغرب الجزائري سنة 1999 خلف وفاة شخص والعشرات من الجرحي).4

ومن الانعكاسات السلبية أيضا نذكر ما يلي:5

^{1 -} حمدي شعبان، **مرج سبق ذكره**، ص ص 08 - 09.

⁻² ناصر بن حمد الحنايا،" الهجرة غير المشروعة"، **ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية: تنمية المهارات الإدارية في** إدارة الأحوال المدنية في الدول العربية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، خلال الفترة 4/27–2013/5/1، المملكة العربية السعودية، ص 08.

³⁻ على الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، ط1، منشورات الجامعة العربية، طرابلس، 2007، ص 114.

¹⁻ الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 80 فبراير 2010، ص ص 12-13.

⁵⁻ حمدي شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 11- 12.

- ✓ تهدید الأمن العام خاصة في الدول المستقبلة للهجرة، المتمثل في ظواهر العنف والتدمیر من الأقلیات، والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسین شروط العمل.
- ✓ تزايد جرائم الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والدعارة، من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي.
- ✓ انتشار مكاتب التسفير الوهمية، التي تمارس عمليات النصب والاستغلال لجمع مبالغ كبيرة من الضحايا المُغرّر بهم.
- ✓ ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد، التي تؤثر على اقتصاد الدول المصدرة للهجرة غير المشروعة.
- ✓ ظهور جرائم التهريب وعمليات الاستيراد والتصدير مع التهرب من الضرائب والشيكات بدون رصيد والغش التجاري، وغسيل الأموال وتزييف العملات والاتجار في المخدرات، وكلها جرائم تعوق عملية التنمية في البلاد.

يمكن لظاهرة الهجرة غير الشرعية أن تؤدي إلى صراعات دبلوماسية وأزمات سياسية بين الدول، فالإجراءات التي تتخذها دول العبور لحماية سيادة ترابها الوطني قد تثير الكثير من ردود الأفعال من قبل دول المصدر والاتفاقيات الدولية التي تعاملت مع هذه الظاهرة، كما أن التهاون في التعاون أو ضعف الإمكانيات والأدوات التي تسخر للتعامل معها، قد يثير من جهة أخرى ردود فعل جادة من دول الاستقبال التي تعتبر هذا التهاون والضعف أحد العوامل التي سهلت تدفق وعبور هذه الموجات البشرية، إضافة إلى أن انتشار عصابات التهريب وعدم قدرة السلطات المختصة على ضبطها وردعها وشل فعاليتها قد يشكل أيضا موجة من النقد من قبل الدول التي تستقبل هذه الأعداد، والتي تعتبر عجز السلطات المحلية أو قصورها أو تهاونها في مواجهة هذه الجماعات الإجرامية حافزا لنمو هذه الظاهرة واستفحالها. 1

3-3 على المستوى الاجتماعي:

تتعدد السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير المشروعة سواء في البلاد المستقبلة للهجرة أو المُصدرة لها، وفيما يلى عرض لأهم هذه السلبيات:

✓ ظاهرة الزواج من أجنبيات، نتيجة بحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع يضمن له
 وجوده الآمن داخل الدولة، وغالبًا ما ينتج عن هذا الزواج إنجاب يتلوه طلاق، ومن ثم

¹⁻ على الحوات، مرجع سبق ذكره، ص 118.

- تظهر مشكلة نسب الأطفال ومع من يعيش الطفل...ثم ظهور جيل من الشباب غير أسوياء. 1
- ✓ نشوء الأحياء العشوائية وما يصاحبها من تدني صحة البيئة وانتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والتسول وغيرها كما ترد على دولة المقصد عادات وقيم وثقافات جديدة فتظهر المشكلات الاجتماعية والنفسية.²
- ✓ ظاهرة هجرة النساء والأطفال ضمن الهجرة غير الشرعية تثير مشكلة كبيرة في التعامل مع المهاجرين، إذ أن معظم قوانين الهجرة تمنع إعادة الأطفال دون سن معينة، كما أن الدول التي يصلون إليها عليها ضمان حقوق معينة لهؤلاء الأطفال، الحماية والتعليم والإيواء والعلاج النفسي.³
- ✓ الأقليات الذين يتواجدون في أماكن معينة تجمعهم ثقافتهم الخاصة، ويتجهون تدريجيًا نحو محاولة إثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم، بالطرق المشروعة وغير المشروعة التي قد تصل أحيانًا إلى درجة العنف والتدمير.⁴
- ✓ تهدد الهجرة غير الشرعية الثقافة القومية وهذا ما يُصنَعِّب إدماج المهاجرين لاختلاف هوياتهم وثقافتهم، التي تكون ثقافات جديدة في المجتمع مبنية على أسس عرقية ولغوية ودينية من الصعب الاعتراف بالاختلاف الثقافي الموجود في هذه الجماعات⁵.
- ✓ التفكك الأسري والاجتماعي فغياب الزوج عن منزل الزوجية، يفقد الأطفال الموجه الرئيسي في تربيتهم مما قد ينجم عنه نسبة كبيرة من الأطفال والشباب المنحرفين أخلاقيًا وسلوكيا، إضافة إلى تزايد نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة طويلة عن منزل الزوجية.⁶
- ✓ الإخلال بالتوازن الديمغرافي وتعدد الجنسيات، فمثلا في ولايات الجنوب الجزائري يوجد أكثر من 34 جنسية في مناطق معينة كتمنراست، إليزي، مغنية ... نتج عنه الانتشار

^{1 -}حمدي شعبان، **مرجع سبق ذكره،** ص 10.

^{2—}ناصر بن حمد الحنايا، مرجع سبق ذكره، ص 08، نقلا عن: السيف محمد بن ابراهيم، الظاهرة الإجرامية في ثقافة ويناء المجتمع السعودي بين التهور الاجتماعي وحقائق الاتجاه الإسلامي، دار بن لعبون للنشر والتوزيع، الرياض،1996.

³⁻ على الحوات، مرجع سبق ذكره، ص 108.

^{4 -}حمدي شعبان، **مرجع سبق ذكره،** ص 11.

⁵⁻ منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة سطيف 02 ، 2014، ص 135،

⁶⁻حمدي شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

الواسع لممارسة الدعارة والشعوذة والمساس بقيم وأخلاق المجتمع، إضافة إلى ظواهر التشرد والتسول والبناءات القصديرية الفوضوية إنشاء "قيطوهات من الصفيح" خاصة بالمهاجرين السريين. 1

وقد يكون من مزايا الهجرة الخارجية أن يكون المهاجرون رسل ثقافة وأبواق الدعاية، فيعملون على نشر لغاتهم وآدابهم وأفكارهم وتراثهم الثقافي.²

3-4 على المستوى الصحى:

نقل الأوبئة والأمراض الفتاكة سريعة الانتشار والانتقال كالسيدا، الملاريا، الأنفلونزا...الخ، وتنقل المهاجرين الغير الشرعيين أصبح يشكل تهديدا فعليا للمناطق التي يقيمون فيها كولاية تمنراست بأقصى الجنوب الجزائري، التي تعرف أعلى نسبة للمصابين بداء "السيدا" على المستوى الوطني، كما أن جموع المهاجرين الغير مراقبين يشكلون خطر انتقال الأمراض والعدوى وغياب التلقيح وغلاء الأدوية والعلاج وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية³.

4- دور وسائل الإعلام في محاربة ظاهرة الهجرة غير شرعية:

الإعلام هو مرآة المجتمع الّتي تعكس ثقافته وقيّمه، والسلطة الرّابعة فيه، وأحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث يكتسي دورا فعّالا كحامل للرّسائل ومُشكّل للأفكار والصوّر الدّهنية وأنماط التفكير والذّوق العام والاتّجاهات والاهتمامات، وهذا الدّور الّذي يتزايد نفوذه في ظلّ التّطوّر التقني الهائل والتسارع الذي تشهده تكنولوجيات الاتصال ووسائل الإعلام، وبروز ما يعرف بالإعلام الالكتروني والإعلام الجديد، ما جعله طرفا فعّالا في معالجة العديد من القضايا والظواهر الاجتماعية وعلى رأسها ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو " الحرقة " كما تسمى في الجزائر.

ويمثل الإعلام ركنا رئيسيا مشتركا في كافة خطط العمل الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وذلك في ضوء قدرته على الوصول إلى قطاعات عريضة من الجمهور، وتغيير بعض القيم المجتمعية التي تؤثر بالسلب وتساعد على انتشار الظاهرة وتتاميها، والمعالجة الإعلامية الشاملة لهذا الملف يجب أن تتناول ليس فقط التغطية الإخبارية لمحاولات الهجرة غير الشرعية؛ وإنما يجب أن تشمل ما يلى:4

✓ استعراض الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية مع تفنيد هذه الأسباب

¹⁻ الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

^{2 -} منى قاسم، تخطيط هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص 19.

³⁻الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

^{4 -}http://www.sis.gov.eg/Story/123340?lang=ar

- ✓ استعراض المخاطر التي يتعرض لها المهاجر والتي يستهين بها بعض الشباب في أغلب
 الأحيان.
- ✓ عرض البدائل والفرص المتاحة للارتقاء بمستوى المعيشة والدخل، مع ضرورة تعزيز روح الانتماء واحترام العمل لدى الشباب.
- ✓ طرح التجارب الناجحة للشباب الذين تمكنوا من تحقيق أحلامهم داخل الوطن أو خارجه من خلال طرق شرعية.

ويتوجب على المؤسسات الإعلامية عند القيام بالمعالجة الإعلامية لقضية الهجرة غير المشروعة مراعاة النقاط الآتية: 1

- ✓ القيام بحملات إعلامية لتوعية الشباب بخطورة الهجرة غير الشرعية وضرورة استخدام وسائل إقناع مثل نشر قصص حقيقية مصورة للأفراد الذين حاولوا الهجرة بطريقة غير شرعية وكيف كان مصيرهم، مع نشر قصص حقيقية لتجارب شباب قاموا باستثمار أموالهم في بلدانهم ونجحوا.
- ✓ تقليل أو منع الأعمال الفنية من الترويج غير المباشر للهجرة غير الشرعية، من خلال إظهار صورة المهاجر غير الشرعي الذي يسافر ويعود محملا بالأموال، حيث أن هذه الصورة تُغذى ثقافة المستهلك، وترسم صورة وهمية في أذهان الشباب عن الهجرة غير الشرعية بأنّها حل أكيد لكل مشكلاتهم.
- ✓ ضرورة تأكيد أهمية الخطاب الإعلامي وتفعيل وسائطه المرئية والمسموعة والمقروءة فيرفع الوعي بالظاهرة، والاستعانة بآلية الخطاب الديني من خلال خطبة الجمعة، والإعلام الديني المسموع والمرئي.
- ✓ الارتقاء بمستوى الرسالة الإعلامية من حيث الشكل والمضمون بما يحقق تفاعل الجماهير معها.
- ✓ تدشین حملات إعلامیة لمكافحة الهجرة غیر الشرعیة، وتسلیط الضوء على المخاطر الناتجة عنها ووضع رؤیة واضحة لدور الإعلام لمعالجة القضیة بكل جوانبها.
- ✓ إشراك المستهدفين من الحملات في صياغة وإعداد هذه الحملات حتى تكون ملهمة لهم
 ومعبرة عنهم ومقنعة لهم.

1- نبيلة عبد الفتاح حسنين، "دور الإعلام في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر: الآثار القانونية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية، كلية الحقوق، جامعة بنها، 7 -8 مارس 2017، ص ص ص 28-26.

- ✓ توعية المجتمع بأن قضية الهجرة غير الشرعية تمس أمن المجتمع، وأن آثارها السلبية لن تعود على المهاجرين فحسب؛ وإنما ستعود على المجتمع ككل، فإذا اقتتعت قطاعات المجتمع المختلفة بهذا فسوف تشارك بصدق في إيجاد حلول لمثل هذه الظاهرة.
- ✓ إثارة الصحافة موضوع الهجرة غير الشرعية من خلال استطلاعات أو تحقيقات حتى تتحرك جهات الأمن لإلقاء القبض على المرشحين للهجرة، أو المسؤولين عن شبكات التهريب وذلك لتخوف المسؤولين الأمنيين من أن يتهموا بالتواطؤ أو التخاذل بخصوص مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- ✓ يبرز الإعلام كل مقومات الإثارة للنهايات المأساوية من أجل التدليل على وهم الهجرة، في مقابل تحقق الضرر، إذ يوظف بامتياز قاموسا خاصا يدور حول مصطلحيين وفكرتين أساسيتين هما الوهم والموت، وغالبا ما يتم استخدام لفظ "قوارب الموت" للتدليل على البعد التراجيدي، وفيه اتهام مضمر لشبكات التهريب باستغلال أحلام الشباب، كما نجد عددا من التعبيرات الأخرى التي توحي بمعان متغايرة من قبيل "الرحلة إلى المجهول"، "جنة النعيم"، "الحلم الأوروبي"، وكذلك الضحايا الذين يتحولون إلى "وجبات للأسماك أو الحيتان" أو "قرابين لسمك القرش".

5 - التغطية الإعلامية لظاهرة الهجرة غير شرعية بين الايجابية والسلبية:

نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير شرعية وانعكاساتها على الدول المصدرة والمستقبلة وبلدان العبور على حد سواء، وتزايد اهتمام وسائل الإعلام بهذه الظاهرة، أجريت دراسة دولية بعنوان "كيف غطّت وسائل الإعلام في بلدان ضفتي المتوسلط ظاهرة الهجرة؟" ما بين نوفمبر 2016 وجانفي 2017 بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبإشراف المركز الدولي للنهوض بسياسة الهجرة، وفيما يلي أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة: 1

- √ تؤكد الدراسة على كيفية تناول موضوع الهجرة في وسائل الإعلام لسبعة عشرة 17 بلدا تنتمي المي ضفتي المتوسّط وهي: ألمانيا والنمسا وإسبانيا وفرنسا واليونان والمجر وإيطاليا ومالطا والسويد من جهة، والجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس من جهة أخرى، كما استعرضت ردود فعل الصحفيين حيال مأساة المهاجرين.
- ✓ تناول القائمون بالدراسة نوعية التغطية الإعلامية في كلّ دولة على حدى، بالاستناد إلى مقالات صحفية تروي عمليات إغاثة استوجبتها ظاهرة الهجرة من ناحية، وبعض الأعمال الصحفية الأخرى التي

¹⁻ نهى بلعيد، "من أجل خطاب متوازن في التعاطي الإعلامي مع ظاهرة الهجرة"، المرصد العربي للصحافة، ترجمة https://ajo-ar.org/14529/المياسة/14529/https://ajo-ar.org/14529/

تبنّت خطاب الكراهية من ناحية أخرى، وتبدي النتائج الأوليّة للدراسة أهميّة التغطية الإعلاميّة لتحسيس الرأي العام بمسألة أزمة المهاجرين وإعلام الجماهير بوضعية اللاجئين الحرجة.

- ✓ انعكاس الوضع السياسي على الخطاب الإعلامي في موضوع الهجرة يتجلّى أساسا في ممارسة الرقابة الذاتية في قاعات التحرير، ومن جهة أخرى تكشف الدراسة معالجة إعلامية لموضوع الهجرة غالبا ما تكون سطحية وتبسيطية في غياب المستندات اللازمة، كما تبرز أنّ الصحفيين لا يملكون المعلومات الكافية حول الطبيعة المعقّدة لظاهرة الهجرة.
- ✓ وسائل الإعلام في بلدان ضفتي المتوسّط تسلك طرقا مختلفة لتروي أحداث الهجرة بأساليب متتوّعة، وبذلك فانّ قصّة الهجرة تقدّم بروايتين متوازيتين: ففي حين تقدّم بعض وسائل الإعلام مقالات انفعالية تتدّد بالوضعية الحرجة للمهاجرين بصفتهم ضحايا، تروي أخري الأحداث المأساوية ووضعهم الأمني الهشّ وانعدام الرفاهية الثقافية لديهم.
- ✓ تشدّد الدراسة على أنّ التغطية الإعلامية تهدف إلى التعاطف والتضامن وإبداء حسن النية تجاه المهاجرين الفارين من مناطق النزاع، لكن بمرور الزمن تغيّر الخطاب الإعلاميّ ليصبح أكثر عداء تجاه المهاجرين، وذلك بنشر أنماط سلوكية عنصرية أو بتسريب خطاب قوامه مشاعر الكراهية.
- ✓ بالرغم من أنّ جلّ وسائل الإعلام تبذل قصارى جهدها لتجنّب أي خطاب متطرّف وتحريضي تجاه المهاجرين، فإنّ عددا من الصحفيين عالجوا ظاهرة الهجرة بخطاب عدواني يتعارض مع أخلاقيات المهنة الصحفية.
- ✓ تؤكّد الدراسة أنّ وسائل الإعلام غالبا ما تستند تحقيقاتهم الصحفية إلى زاوية واحدة من الخبر وإلى المصادر الرسمية، بل أنّ بعض الصحفيين يجهلون حتى المسميّات الملائمة لكلّ صنف من أصناف المهاجرين مثل: المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وتتأرجح التغطية الإعلاميّة بين خطاب يستعرض آلام المهاجرين آخر ينبني على مشاعر التمييز والكراهية تجاههم.
- ✓ تخضع التغطية الإعلامية إلى التأثيرات المتزايدة للمواقع الإلكترونية وبالأخصّ إلى مواقع التواصل الاجتماعي، كما أنّ تلك المواقع تيسّر انتشار الإشاعات والأخبار الطارئة، الأمر الذي يغذّي بشكل متزايد مشاعر الخوف لدى شريحة واسعة من الجمهور.
 - ✓ تؤكّد الدراسة على وجود ضغوطات تخضع لها وسائل الإعلام هى:
 - ■عامل نقص الوقت والموارد المتاحة.
 - هشاشة ظروف العمل الميداني.
 - ■تدنّي مستوى تكوين الصحفيين في التعاطي مع ظاهرة الهجرة.
 - •تأثير خطاب الكراهية السائد لدى رجال السياسة.
 - ■اعتماد مصادر مواقع التواصل الاجتماعي صلب غرف التحرير.

توصيات الدراسة:

ثُوّجت الدراسة بجملة من التوصيات التمهيدية أهمها:

- ✓ دعم وتشجيع صحافة حول مسائل الهجرة أكثر موضوعية وبالاستناد إلى الوقائع، والنظر إلى الإخلال الملحوظ.
- ✓ من المهم دعم النماذج الصحفية الجيدة في موضوع الهجرة، بحيث تتسم تلك التغطية بالحذق والدقة والإتقان مع توفر البعدين الحسي والإنساني.
- ✓ العمل على تشجيع الصحفيين باقتراح إسناد جوائز للأعمال المتفوقة سواء على المستوى الوطني أو المتوسطى.
 - ✓ الاستناد إلى القانون الدولي الإنساني وبالأخصّ حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.
- ✓ وضع برامج تدريبية لفائدة المؤسسات الإعلامية والصحفيين، قصد تذكيرهم بما تقتضيه أخلاقيات المهنة الصحفية والتركيز على دقة المصطلحات.
- ✓ تطوير ظروف عمل الصحفيين بتوفير المزيد من الموارد والمعدات الملائمة، وبالإمكان أيضا وضع مواثيق عمل يستأنسون بها في عملهم.
 - ✓ تحسين جودة الأعمال الصحفية في جانبها الميداني.
 - ✓ تطوير مشاريع بحث جديدة حول ظاهرة الهجرة قصد تحديد التوجهات المستحدثة ومختلف ملامحها.
- ✓ تثمين مجالات تبادل التجارب بين دول تكون فيها أزمة المهاجرين مطروحة بأكثر حدّة مثل لبنان والأردن، بالإضافة إلى عدد أخر من دول المتوسّط، وذلك من أجل تحسين جودة التناول الإعلامي لموضوع الهجرة.
- ✓ تطوير العديد من المنصات الاتصالية يتم من خلالها تمرير تغطية إعلامية للهجرة، وهذا من شأنه أن يضع حدّا لخطاب الكراهية الذي يبثّ عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وفي الوقت ذاته يتيح ذلك حظوظا أوفر للمهاجرين للتعبير عن مواقفهم بشأن هذا الموضوع.
- ✓ بالإضافة إلى المؤسسات الإعلامية، يقوم صنّاع القرار السياسي وناشطين في المجتمع المدني بدور
 هام لكي يسود مناخ التسامح ولتركيز فضاء الحوار يكون فيها موضوع الهجرة مطروحا للنقاش العام.

ليس بعيدا عن المجال الإعلامي هناك مجموعة من الاقتراحات للحد من تفاقم هذه الظاهرة نذكر منها: 1

1 -http://www.sis.gov.eg/Story/123340?lang=ar

- ✓ تكوين مركز للتوثيق الإعلامي حول الهجرة غير الشرعية يضم البرامج التلفزيونية والإذاعية والأعمال الصحفية التي تتاولت هذه القضية.
 - ✓ إنجاز أعمال سينمائية مشتركة تقدم صورة متوازنة وإنسانية عن قضية الهجرة غير الشرعية.
- ✓ تنظيم حملات إعلامية لمساعدة الشباب على عدم السقوط في براثن شبكات الجريمة المنظمة التي تستغل المهاجرين .
- ✓ إدماج مواضيع الهجرة غير الشرعية وأهمية الانتماء للوطن في برامج التعليم لتوعية الشباب
 بمخاطر الهجرة غير الشرعية منذ الصغر.
 - ✓ تعزيز روح الانتماء لدى الشباب كأحد الأساليب غير المباشرة للحد من الهجرة غير الشرعية .
- ✓ الاستفادة من فن الكاريكاتير والفنون الشعبية في إيصال الرسالة المعنية بمخاطر الهجرة غير
 الشرعية لفئة مهمة من الجمهور .
- ✓ الاستفادة من الخطاب الديني في التوعية وذلك من خلال البرامج الدينية في الراديو والتليفزيون
 وخطبة الجمعة .

خلاصة:

في الختام لا يسعنا إلا القول أن مشكلة الهجرة غير الشرعية مشكلة عالمية، يتطلب علاجها تعاوناً مستمراً بين الدول المصدرة للهجرة، والمستقبلة لها دون أن ننسى دول العبور، ومنظمات المجتمع المدنى والمنظمات الإنسانية والمؤسسات والهيئات الدولية الرسمية وغير الرسمية في مختلف المجالات.

كما يجب أن يقوم هذا التعاون على التصدي بحسم وبموضوعية لاستئصال المشكلة من جذورها، عن طريق علاج الأسباب والدوافع المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال فتح باب للهجرة المشروعة أمام الشباب الراغب فيها خاصة إلى الدول التي تعانى من نقص الأيادي العاملة والكفاءات.

مع التأكيد على التعاون الإعلامي، والعمل على تفعيل دور وسائل الإعلام خاصة مع التطور التكنولوجي وبروز وسائل جديدة وشبكات تواصل اجتماعي قادرة على علاج هذه المشكلة وتنميطها، خاصة وأنه يبدو أن الإعلام اليوم لم يتعامل بالشكل الكاف مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية واستشراف آثارها، إذ أنه يميل إلى تكثيف خطاب الفاجعة والإحساس السلبي بأنّ الظاهرة مستفحلة ولا سبيل إلى التصدي لها خاصة الإعلام المحلي، بينما الإعلام الغربي ينظر للمهاجر غير الشرعي وكأنه غزو بشري مقرونا بظاهرة الفساد والإرهاب.

قائمة المراجع:

1. الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة علمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 08 فبراير، 2010.

- 2. حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية، د.ت.
- 3. على الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، ط1، منشورات الجامعة العربية، طرابلس، 2007.
 - 4. مغاوري شلبي، "الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة"، مجلة السياسة الدولية، ع. 165، يوليو 2006، د.م.
 - 5. منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة سطيف .02 ، 2014.
 - 6. منى قاسم، تخطيط هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1987.
- 7. ناصر بن حمد الحنايا،" الهجرة غير المشروعة"، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية: تنمية المهارات الادارية في ادارة الاحوال المدنية في الدول العربية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، خلال الفترة 4/27–2013/5/1-4/27 المملكة العربية السعودية.
- 8. ناصر بن حمد الحنايا، نقلا عن: السيف محمد بن ابراهيم، الظاهرة الإجرامية في ثقافة ويناء المجتمع السعودي بين التهور الاجتماعي وحقائق الاتجاه الإسلامي، دار بن لعبون للنشر والتوزيع، الرياض، 1996.
- 9. نبيلة عبد الفتاح حسنين، "دور الإعلام في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر تحت عنوان الآثار القانونية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية، كلية الحقوق، جامعة بنها، 7 -8 مارس 2017.
- 10. نهى بلعيد، "من أجل خطاب متوازن في التعاطي الإعلامي مع ظاهرة الهجرة"، المرصد العربي للصحافة، ترجمة حبيب بن سعيد، 2 مارس 2017، متوفر على الرابط: الإعلام السياسة/2019/ajo-ar.org/14529

المواقع الإلكترونية:

1 -تقرير البنك الدولي عن الهجرة والتنمية، 13 أفريل 2016، واشنطن. متاح على الموقع: http//:www.worldbank.org/migration

- 2. https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/303c0a8a-16d2-49d0-92d6-4849091f674.
- 3. https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/303c0a8a-16d2-49d0-92d6-4849091f674b
- 4. http://www.sis.gov.eg/Story/123340?lang=ar.
- 5. http://www.sis.gov.eg/Story/123340?lang=ar.
- 6. http://www.sis.gov.eg/Story/12334

التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وأهم أسبابها ودوافعها Historical development of illegal immigration and the main reasons behind the phenomenon

ط.د بن عمر عبدالمنير طالب بجامعة أحمد دراية بأدرار (الجزائر) د فيساح جلول جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

الملخص

ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة معقدة من حيث الأسباب المنتجة لها والتي اصبح العالم باسره يعاني منها خصوصا في السنوات الأخيرة، فالهجرة بحد ذاتها ليست حديثة بل هي قديمة، ولكنها تحولت الى هجرة غير شرعية بعد ان قيد الانتقال من بلد الى اخر، ووضعت التأشيرات والانونات للدخول الى دول الاستقبال مما يجعل الكثير من الحالمين الحصول على هذه التأشيرات مما يضطرهم الى التزوير والتسلل خفية فيكون الشخص موجود في دولة الاستقبال بصفة غير شرعية، فقد تعددت الأبحاث والدراسات التي اهتمت بالأسباب والعوامل والدوافع المؤدية اليها عاكسة وجهة نظر الدارسين فمنهم من تبنى العوامل السياسية، في حين شدت البيئة الاقتصادية المشتغلين على هذا الامر، بينما اهتم اخرون بالنواحي النفسية والاجتماعية للمهاجر غير الشرعي.

تهدف هذه الورقة البحثية على تسليط الضوء على اهم الأسباب والدوافع المنتجة للهجرة غير الشرعية. الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، التطور التاريخي للهجرة، الأسباب والدوافع للهجرة غير شرعية.

Abstract

The phenomenon of illegal immigration is a complex phenomenon in terms of the productive causes which the whole world has suffered especially in recent years, Migration itself is not modern, but it is old, but it has become an illegal migration after it has been restricted from one country to another. And permits to enter the countries of reception, which makes many dreamers to obtain these visas, forcing them to fraud and infiltration hidden, the person is in the country of reception illegally, there have been numerous research and studies, which dealt with the reasons and factors and motives leading to reflect the point of view of scholars M from the adoption of political factors, while the economic environment have attracted the workers on this matter, while others were interested in the psychological and social aspects of the illegal immigrants.

This paper aims to shed light on the most important reasons and motives for illegal immigration.

Keywords: illegal immigration, historical development of migration, reasons and motives for illegal immigration.

مقدمة

ان ظاهرت انتقال البشر من مكان الى اخر أصبح ظاهرة إنسانية طبيعية وقديمة قدم الانسان نفسه، ان الرغبة في التنقل والهجرة قد لازمت حياة الانسان منذ القدم، فينتقل المهاجرون عادة الى المناطق التي تتوفر فيها سبل العيش الكريم، وفرص العمل فقد يجد الانسان نفسه مضطرا أحيانا الى البحث عن مكان جيد له، يجد فيه ضالته المنشودة سوآءا من الناحية الاقتصادية او من الناحية السياسية.

حيث أصبحت الهجرة استراتيجية للبقاء والتطور بالنسبة للعديد من الذين يهاجرون بمفردهم او بصحبة افراد اسرهم ،تدفعهم الى حيث ذلك الحروب او الاضطهاد والتمييز او الفقر المدقع، او الحاجة الدفينة لتغيير واقعهم وفي كل عام يموت منهم الالاف اثناء محاولاتهم الوصول الى دول أخرى، ويقع الكثير منهم فريسة خداع عصابات منظمات تعمل في مجال التهريب والاتجار بالبشر، حيث يكتشفون الوعود الكاذبة لعقود عمل مزورة لا تعكس واقع عملهم في دول المقصد وتتهي ببعضهم في اغلب الأحوال الى العمل في ظروف اشبه بالعبودية او ما يسمى بالرق المعاصر.

فالهجرة غير الشرعية تقسم أساسا الى أسباب جذب متعلقة بالدول الغنية، وأسباب دفع متعلقة بالدول الفقيرة ونجد ان هذه الأسباب مجتمعة تدفع بالشخص البطال او الفقير او المنبهر بالغرب الى المجازفة بحياته من اجل الوصول الى الضفة الأخرى، أي ان الظروف المحيطة به هي التي أسهمت في يأسه ولجوئه الى هذا النوع من الهجرة، فالمجتمع له جزء من المسؤولية وبالتالي يجب مراعاة ظروف المهاجر والنظر اليه على أساس انه الضحية خاصة بعد الثورات في كل من تونس، ليبيا، مصر وسوريا التي أدت الى نزوح كم هائل من الأشخاص هربا من الظروف التى يعانون منها في بلدانهم.

غير انه في المقابل أصبحت الدول المستقبلة تنظر الى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين على انهم مصدر كل المخاطر، وتشكل تهديدا على الامن الأوربي وهذا ما يؤدي انتشار وتفاقم حالات أخرى مثل الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف الديني والعرقي ما يؤدي الى تفاقم وضعيتهم تأزما وازدياد هشاشة مركزهم القانوني.

على الرغم من ان ظاهرة الهجرة، وبفضلها تكونت الحضارات ونشأت المجتمعات الى انها في عصرنا هذا ومع زيادة عدد السكان، وتردي الظروف الاقتصادية وثورة الاتصالات والمواصلات التي ساهمت في تسهيل حركة انتقال الافراد بين الدول، لكل ذلك بات الحالمون بفرصة عمل ممتازة يتطلعون الى الانتقال الى ارض جديدة حيث إمكانية ان يتحقق الحلم، ومع تغير الظروف الاقتصادية والسياسية، أصبحت الهجرة غير مرحب بها في الدول محل حلم المهاجرين، وبتضييق فرص قبول الهجرة الى الدول المرغوب فيها، لجأ الحالمون والباحثون عن فرصة العمل الى أساليب غير مشروعة للنفاذ الى تلك الدول،

فمن خلال ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي أهم المراحل التاريخية التي مرت بها الهجرة غير الشرعية، وفيما تكمن أهم أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية الى دول الشمال؟

1- تعريف الهجرة غير الشرعية او ما يسمى بالهجرة السرية.

تعرف انها " تعني اولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط المتعلقة بدخولهم واقامتهم في الدول التي يهاجروا اليها، والمهاجرون العابرون الى دولة تكون ممرا للوصول الى دولة "، كما تعتبر الهجرة السرية ضمن التهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها امن الفرد والدولة والمجتمع (1).

كما يقصد بمصطلح الحرقة: "حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على امل ان يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال (2).

وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة السرية " بانها ظاهرة متنوعة تشتمل على افراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر او البحر او الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة او بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون او يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد (3).

كما عرفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة السرية كما يلي: " الهجرة السرية هي التنقل العابر للحدود الدولية او الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة (4)، اذ تشير أيضا المنظمة العالمية للهجرة في تقريرها لعام 2010، بأن عبور الحدود الدولية هو أحد اشكال الهجرة السرية وكذلك العمل بدون رخصة، وكذلك ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين كما تشير أيضا الى ان الهجرة السرية يمكن تعريفها حسب وجهة نظر الدولة المصدرة او حسب وجهة نظر الدولة المستقبلة.

1-1 الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر دولة المنشأ: "فهي تنظر للمهاجر غير الشرعي حتى ولو كان من رعاياها على انه خرج من اقليمها من منافذ غير شرعية او خرج من منفذ شرعي ولكن باستخدام مستندات مزورة او بطريقة احتيالية ".

1-2 الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة: " تنظر المهاجر غير الشرعي لكونه تواجد على أراضيها دون موافقتها أيا كان البلد القادم منه، وأيا كانت وسيلة خروجه من تلك البلد ووصوله الى أراضيها.

2- التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية الى اوروبا.

لقد كانت اوروبا ولازالت محورا أساسيا ومهما للتحركات السكانية خاصة وان حضارتها تضرب في عمق التاريخ نظرا لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم مما يجعلها ممرا دائما للمهاجرين باختلاف انواعهم كما ان هناك جملة من العوامل خاصة الاقتصادية منها جعلتها من اهم مناطق الهجرة الوافدة ولقد مرت الهجرة نحو اوروبا بثلاث مراحل أساسية، وتتمثل هذه المراحل في مرحلة تشجيع الهجرة والتي لم تدم طويلا نظرا للتدفق الكبير الذي ميزها، ثم جاءت مرحلة وقف الهجرة وتشجيع رجوع المهاجرين الى اوطانهم، وأخيرا مرحلة بروز الهجرة غير الشرعية او غير القانونية.

1-2 مرحلة تشجيع الهجرة القانونية: تميزت الهجرة في الحقبات التاريخية السابقة بسهولة دخول أي بلد عند الخروج من الوطن الأصلي، فالحركات السكانية في هذه الفترة لم تكن كبيرة على اعتبار ان المواطن كان ثروة الدول من الجانب العسكري والاقتصادي، وما كان موجودا من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية اخذت شكل الاقصاء والتهجير مثلما حدث مع اليهود والبروتستانت والكاثوليك نحو العالم الجديد بحثا عن الثروة (5).

اما فيما يخص منطقة شمال افريقيا خاصة دول المغرب العربي الثلاث الجزائر – تونس – المغرب فان هجرتها الى القارة الاوربية تعود الى فترة الاستعمار الفرنسي لشمال افريقيا، فقد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي موجات كبيرة للهجرة خاصة من الجزائر وكانت اكبر هذه الموجات في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت هناك حالة إلحاح اكبر لتشجيع المهاجرين واستقدامهم لخدمة الحرب أولا ثم للإعادة اعمار ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها، فقد كان للحرب العالمية الأولى الفضل الأكبر في فتح باب الهجرة الجزائرية الى فرنسا على مصرعيه، ومما ساعد على ذلك بعض القوانين التي أصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية لصالح الهجرة منها قانون صدر سنة 1914، والذي نص على رفع القيود وتشجيع الهجرة التلقائية ثم عملية الاشراف على الهجرة سنة 1916 من طرف السلطات الفرنسية نفسها حيث أسست " مصلحة عمال المستعمرات " وتنظيمها لصالح المتطلبات الفرنسية، حيث تم استغلال عمالة دول الشمال الافريقي للعمل في المصانع والمناجم وفي صفوف الجيش الفرنسي، وفي هذا الاطار تذكر بعض الدراسات التاريخية ان دول المغرب العربي الثلاث امنت للدولة الفرنسية حوالي 175 الف جندي و 150 الف عامل في الحرب العالمية الأولى كان معظمهم من الجزائريين الذين ازدادت هجرتهم الى فرنسا بشكل واضح وبأعداد ضخمة (6).

كانت فرنسا قد واجهت خلال الفترة 1900–1939 نقصا في العمالة غير مسبوق ونتج هذا بسبب انخفاض معدل المواليد على نطاق واسع وتزامن مع الخسائر البشرية الكبيرة في الحرب العالمية الثانية وبدون استخدام العمالة الأجنبية كان الاقتصاد الفرنسي سيعاق نموه بشدة وكانت استجابة الحكومة والقطاع الصناعي الخاص هي تطوير اول نظام في اوروبا الحديثة لاستخدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع.

ومع نهاية الحرب عاد معظم العاملين الى بلادهم ولم يبق سوى حوالي 10 الاف عامل من دول الشمال الافريقي مقيمين بفرنسا، غير ان هذا العدد تزايد الى حوالي 120 الف عامل مع منتصف العشرينات نظرا لتزايد الطلب على العمالة في الوقت الذي تدهورت فيه الأحوال الاقتصادية لهذه الدول، وخاصة الجزائر نتيجة للسياسات الاستعمارية الفرنسية التي شملت مصادرة الأراضي واتخاذ بعض الإجراءات العقابية ضد المناطق التي ينشط فيها قادة الاستقلال (7)، ففي عام 1930 كانت في فرنسا أعلى نسبة من الأجانب في اوروبا كلها، ففي إحصاء عام 1931 شكلوا 07 % من مجموع السكان منهم 102000 ينحدرون من شمال افريقيا وكان عدد المهاجرين الجزائريين قد ارتفع من 13000 عشية الحرب العالمية

الأولى وإلى 130000 في عام 1932، وإلى 250000 عام 1950 و 350000 عام 1962 في فرنسا⁽⁸⁾.

2-2 مرحلة وقف الهجرة: بعد الازمة البترولية التي عرفها العالم منتصف السبعينات من القرن الماضي أصبح ينظر الى الهجرة على انها مشكلة ينبغي البحث لها عن حلول ناجعة، ومن ذلك ظهر الاتجاه نحو غلق الحدود امام كل انوع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين والتجمع الأسري.

وفي هذا الاطار أصدرت الجزائر سنة 1973 نص القرار الصادر عن مجلس الثورة جاء فيه: " نظرا للحالة المزرية التي آل اليها المهاجرون الجزائريون في فرنسا جراء العنصرية والاضطهاد فان مجلس الثورة ومجلس الوزراء بعد الانحناء امام المرحلة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم الا مطالبتهم بالمساواة، يدين كل المساعي الرامية الى تعكير العلاقات بين الجزائر وفرنسا والعالم الثالث بأسره، ويقرر الوقف الفوري للهجرة الجزائرية في انتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية ورغم انخفاض عدد العاملين المهاجرين من الجزائر الى فرنسا في السبعينات والثمانينات الا ان هجرة الأسر حالت دون الانخفاض الحاد في اعداد المهاجرين في تلك الفترة، وعموما فقد اتبعت الدول الاوربية العديد من الوسائل منها ان تمنع الهجرة او تعتمد وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدى او تعتمد سياسة الهجرة الانتقائية بينما بات اهم مشكل يعاني منه المهاجرون هو العنصرية والسياسات التمييزية ويرجع ذلك بالأساس الى عاملين اساسين:

أ-عامل تمركز المهاجرين في مناطق معينة واعداد كبيرة.

ب-عامل البطالة التي ارتفعت بنسبة مقلقة فبلغت أكثر من 5082 مليون عاطل عن العمل في السوق الاوربية المشتركة سنة 1978 منهم 22.8 % فرنسيين وأكثر من 300 ألف عاطل عن العمل من الأجانب (9).

تشكل الهجرة الواردة من شمال افريقيا هاجسا أمنيا بالنسبة للدول الاوربية حيث ربطها في إطار المنظور الأوربي بالاستقرار في دول جنوب اوربا، حيث عدم الاستقرار السياسي في دول شمال افريقيا قد يؤدي ضمن أسباب أخرى الى زيادة تدفق اللاجئين نحو الشمال أي نحو الدول الاوربية سوآءا بهدف العمل المؤقت او بهدف اللجوء السياسي او الاستقرار الدائم بها.

ومن جانب أخر فان الايدي العاملة المهاجرة الى اوروبا وان كانت تؤمن لها طاقة عاملة شابة ورخيصة، الا انها من ناحية أخرى تشكل خطرا محتملا نتيجة ما يسميه الأوروبيون بالخطر الإسلامي الجنوبي، هذه السياسة التي انتهجتها الدول الاوربية من اجل وقف تدفق المهاجرين القادمين الى اوروبا والمتمثلة في غلق الحدود، لم تستطع معالجة المشكلة كما كانت تستهدفها هذه السياسة بل زادتها حدة وأدت الى بروز وجه جديد للهجرة و ظاهرة اكثر خطورة هي الهجرة غير الشرعية.

2-3 مرحلة الهجرة غير الشرعية: تزامنت مرحلة غلق الحدود مع بعث سياسة محاربة الهجرة في اوروبا، هذه الأخيرة التي تفطنت الى ضرورة ادخال قضية الهجرة في أولوياتها السياسية والأمنية ما

تمخض عنه ما عرف" اتفاقية شينغن " والتي بموجبها تم غلق الحدود وفرض الرقابة اللازمة من اجل منع تدفق المهاجرين، وطبقت سياسة غلق الحدود ابتداء من سنة 1974 وبذلك حصرت اشكال الهجرة في : التجمع الاسري، اللجوء او الهجرة السرية، وفي سنة 1993 قامت الدول الاوربية بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم انها لا تستقبل سوى 2 الى 3 % من اجمالي اللاجئين، وكانت المانيا اول من بادر الى ذلك على اعتبار انها تستقبل ربع حصة اوروبا من اللاجئين ثم تبعتها في ذلك كل من فرنسا وبريطانيا، وهو ما أدى الى ظهور الأشخاص بدون وثائق والذين يعتبرون أيضا مهاجرين غير قانونيين (10).

غير ان هذه السياسة الصارمة كان لها أثر عكسي تجلى في تشجيع الهجرة السرية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في اوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة، وبهذا الشكل انتقلت اوروبا من سياسة تشجيع الهجرة الى منعها والبحث لها عن وسائل ملائمة لوقفها وردعها في ظل بروز ظاهرة الهجرة غير القانونية، والتي تعد أكثر تعقيدا وصعوبة وباتت نقلق المجتمع الدولى.

ومازالت تيارات الهجرة تتدفق عبر شمال افريقيا الى اوروبا فيما سمي بتهديد المهاجرين غير الشرعيين من شمال افريقيا، ويعد هذا النمط من الهجرة أكبر مشكلة تواجه دول الاتحاد الأوروبي ما جعلها على راس الأولويات السياسية لمعظم الدول الأوروبية حاليا.

وبالرغم مما يكتنف هذا النمط من الهجرة من مخاطر وصعوبات مازالت القوارب غير المجهزة ولا المؤهلة تعبر البحر المتوسط الى اوروبا يوميا عن طريق ما يسمى بالطريق الأزرق، والذي يستخدم لنقل المهاجرين من شمال افريقيا الى اوروبا عبر اليونان وإيطاليا واسبانيا، وقد تزايدت اعداد المهاجرون غير الشرعيين وتعددت مصادرهم ووجهاتهم ومساراتهم كما تشير الى ذلك أحدث بيانات منظمة الهجرة الدولية (11)، وفي هذا السياق أصبحت جزر الكناري الاسبانية من اهم محطات الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من افريقيا عبر سواحل المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، كما ان هناك محطة أخرى تشبه جزر الكناري الاسبانية وهي جزيرة لامبدوسا الإيطالية التي أصبحت نقطة استقبال لألاف المهاجرين غير الشرعيين من سواحل الشمال الافريقي، حيث تنقل وكالات تهريب البشر المهاجرين، ومن ثم يتم نقلهم أيضا من تونس والمغرب والجزائر الى سواحل ليبيا حيث مناطق تجميع المهاجرين، ومن ثم يتم نقلهم بالقوارب الى جزيرة لامبدوسا .

3-أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

1-3 الأسباب السياسية والأمنية: اعتبرت الأسباب السياسية والأمنية من بين اهم العوامل التي أدت الى تسارع وتيرة الهجرة غير شرعية، حيث أصبحت اعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم واهليهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش، وهم يعتقدون بوجودها في ارض الاحلام في الضفة الأخرى، وعلى الرغم من ان الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير انها لا ترتبط

بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها الى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى تشجيع الهجرة اليها.

حيث تعتبر الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية او العقائدية، والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون اثناء الحروب أحد الأسباب التي تجبر الافراد على النزوح من المناطق غير الامنة الى أخرى أكثر أمنا (12) وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية او اللجوء السياسي.

هذا وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وافريقيا بصفة عامة من اهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي، فالقارة لا تزال تعاني من النزاعات ذات الطابع السياسي مثل النزاعات الحدودية وهي حدود مصطنعة وموضوعة بإرادة خارجية وضعتها القوى الاوربية خلال العقدين الذين تبعا مؤتمر برلين 1884 (13)، كما تعرف القارة نزاعات ذات طابع اقتصادي (الصراع على الموارد) او قد يكون النزاع ذا طابع عرقي يبدا داخل دولة ثم يتحول الى نزاعات ما بين الدول كما كان الحال في بحيرة الكونغو، الامر الذي استدرج حتى الدول من خارج المنطقة، ومأساة – روندا والبورندي – والنتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الألاف من المهاجرين غير الشرعيين (14).

ان معظم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين تواجه ما أدرجه دارسو النتمية السياسية على تسميته " أزمات النتمية السياسية " أي تلك الازمات التي يستلزم تحقيق النتمية السياسية حلها وهي أزمات: الهوية والشرعية والمشاركة والتوزيع.

- 1-1-1 ازمة الهوية: تحدث عندما يصعب انصهار كافة افراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية او الضيقة، وتتغلب على اثار الانتقال الى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء الى ذلك المجتمع والتوحد معه.
- 1-3 ازمة الشرعية: تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي، او نخبة حاكمة باعتبارها غير شرعية او لا يتمتع بالشرعية، أي لا يتمتع بسند او أساس يخوله الحكم واتخاذ القرارات وقد يستند هذا الأساس الى الطابع التاريخي للزعيم او الى الدين او الأعراف والتقاليد، او القانون.
- 3-1-3 ازمة المشاركة: وهي الازمة الناتجة عن عدم تمكن الاعداد المتزايدة من المواطنين من الاسهام في الحياة العامة لبلادهم مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، او اختيار المسؤولين الحكوميين وتحدث هذه الازمة عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية معينة يمكن ان تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.
- 3-1-4 ازمة التوزيع: تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية، وغير مادية في المجتمع وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط عوائد التنمية وانما أيضا توزيع أعباء التنمية (15) ، فمعظم الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية غير قادرة على توصيل سلع سياسية إيجابية لشعوبها والقصد من السلع السياسية " خدمات الامن والتعليم والصحة والرقابة البيئية، والاطار القانوني العام والقضاء يوثق به

ويحتكم اليه، وكذلك متطلبات البنية الأساسية الضرورية من طرق واتصالات، كما يعد الامن اكثر السلع السياسية أهمية لحياة الناس⁽¹⁶⁾.

هذا وتعد عدم القدرة على توصيل سلع سياسية إيجابية من قبل الدولة لشعوبها أحد اهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على الدولة بالضعف او الفشل او الانهيار، الامر الذي يترتب عليه ضعف الشعور بالانتماء الى هذه الدولة من قبل الطبقات الدنيا خاصة باعتبارها أكثر الطبقات تهميشا وحرمانا من تلك السلع مما يدفع بها الى البحث عن بدائل أقرب الى المجازفة عن طريق الهجرة الغير شرعية. ان غياب الديمقراطية كنظام حكم وعجز النظام عن بناء صيغ الحكم الجيد، فقلة نصيب الشباب من ممارسة الديمقراطية وعدم الشعور بحضور سياسي فاعل يولد الإحباط ⁽¹⁷⁾ والشعور بالتهميش الذي تتخذ الهجرة غير الشرعية احد اكثر اشكاله التعبيرية، وتشكو دول العالم الثالث من الحرمان السياسي وفقدان حرية التعبير عن الراي والديمقراطية وغياب مبادئ حقوق الانسان، واحترام الحريات العامة بحيث يتولد لدى الافراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار النفسى والاجتماعي وتعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث إنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنها مسبب للهجرة ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت، ومازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية، وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال، كل من منظمة العمل الدولية، ومنظمة العفو الدولية.

كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة . وهناك أيضاً بعض التحركات السكانية التي ترجع أسبابها للبحث عن الحرية الدينية والسياسية، وذلك رغبة في الفرار من الاضطهادات التي تصادفهم في أوطانهم الأصلية.

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل

العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي

المحلى يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تتعدم الديمقراطية، وتسود النظم

الدكتاتورية، ويساق الناس إلى السجون، والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة، وكذلك كثرة الثورات الداخلية

والانقلابات العسكرية، والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة

فبرغم من وجود حالات معينة كثيرة بالنسبة إلى المجموعات والأفراد كانت دوافع أخرى فيها أقوى من الاقتصادية في تحديد الهجرة، ومن قبيل ذلك الاضطهاد الديني والسياسي، واضطراب أحوال الفرد والأسرة من أنواع كثيرة، والدافع الرئيسي على الأنواع الإجبارية الأحدث عهداً من الهجرة هو النجاة من

الاضطهاد، ففي الدول الدكتاتورية الحديثة يرغم الناس على الهجرة إلى الخارج، أو تحرم عليهم طبقاً لحاجات الدكتاتوريين وأغراضهم.

كما أن من بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الهجرة الخارجية أن الحرية من الاضطهاد تشكل دافعاً هاماً للهجرة بين الأقليات الدينية والعنصرية، وكذلك رجال الفكر، فاضطهاد المفكرين وهجرتهم لها نتائج هامة (18).

لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن، ففي العقود الأخيرة، وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة، والنزاعات الخطيرة ، وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الأفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية، حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي فالاستعمار الأوروبي قام بنهب خيرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية وبشرية، ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الوضع والواقع الاجتماعي الأفريقي، مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة، كما قام الاستعمار الأوروبي بعقد العديد من الاتفاقيات الظالمة الغير متكافئة بغية الإبقاء على بلدان أفريقيا في وضعية تابعة، ولتأكد هيمنته وسيطرته على القارة الأفريقية.

2-3 الأسباب الاقتصادية: تعتبرا لأوضاع الاقتصادية احد اهم الأسباب التي تسبب الهجرة غير الشرعية ويتجلى هذا في التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة وهذا التباين هو نتيجة لتنبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصاداتها على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار، والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما له من انعكاسات سلبية على سوق العمل، ان انخفاض الدخل الاسري عامل من عوامل الانحراف (19)، فالفقر المتزايد يدفع الناس الى الانتقال بحثا عن العمل، فصور الحياة الأفضل في سائر الأماكن في العالم تصلهم و تجذبهم من خلال وسائل الاعلام التي تصل اليوم الى اكثر الأماكن، والمجتمعات النائية كما ان الاختلافات العريضة في توزع الثروة بين العالم المتخلف والسائر في طريق النمو، وبين العالم المتقدم بالإضافة الى الحاجة المتزايدة الى الشباب والعمل الرخيص نسبيا في العالم المتقدم يوحى باستمرار الاتجاه الى الهجرة (20).

يرى الكثير من الباحثين المهتمين بظاهرة الهجرة في البطالة سببا مباشرا وحقيقيا للهجرة بمختلف أنواعها حيث ترتبط عادة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل، مما يجعل الفرد فقيرا نسبيا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، واذا ما طال امد هذا الانخفاض الحاد في الدخل فانه يؤدي الى البحث عن منافذ غير شرعية في ظل عدم توفر المنفذ الشرعي المتمثل في العمل، وهنا تتولد علاقة اقتصادية مباشرة بين البطالة والهجرة غير الشرعية بدافع من الحاجة والعوز الاقتصادي، كما ان البطالة غالبا ما تؤدي الى

العزلة الاجتماعية للعاطل، ومن ثم تضعف عنده القوى الاجتماعية وتضائل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه، و"عند العاطل الذي تفقده الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة (21). 'anomie' ويترتب على ظهور حالة "الأنومي "وبذلك تساعد البطالة على جعل الهجرة حلما يراود اذهان الكثير من العاطلين عن العمل، خاصة الشباب منهم فوفقا لتقارير التتمية الإنسانية العربية لعام 2003 فان 51 % من الشباب في المنطقة العربية عبروا عن رغبتهم في الهجرة ضيقا من الأوضاع السائدة بالنسبة لفرص التعليم والعمل، و اذا ما اخذنا المعطيات الرقمية ذات الصلة بالظاهرة تشير الاحصائيات الى ان المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في المنطقة العربية يبلغ 14.4 % من القوى العاملة في عام 2005 مقارنة ب 6.3 % على الصعيد العالمي (22)، وهذا اذا كانت معدلات البطالة تتفاوت بدرجة ملموسة بين بلد واخر الا ان البطالة في أوساط الشباب تمثل في كل الأحوال تحديا جديا مشتركا في العديد من بلدان جنوب حوض المتوسط، المغاربية منها على وجه الخصوص .

وقد اكد البنك الدولي ان مشكلة البطالة تعتبر اكبر تحد اقتصادي واجتماعي يواجه اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهو ما أشار اليه تقرير اوربي صادر عن منتدى المؤسسات الاقتصادية بالبحر المتوسط كما اكد التقرير الأخير على ضرورة المواجهة الجادة لقضية البطالة في دول جنوب البحر المتوسط خاصة مع الارتفاع المتوقع في عدد الداخلين الى سوق العمل نظرا لحجم وتركيبة السكان في المنطقة التي يصل بها حجم المواطنين اقل من 15 سنة – الى اكثر من 80 مليون نسمة عام 2000 وهو الرقم الذي يفوق قوة العمل الحالية، و التي لا تتعدى 74 مليون فرد في الوقت الحالي في الوقت الذي ذهب فيه التقرير الى ان دول المنطقة تحتاج الى توفير نحو 34 مليون فرصة عمل خلال السنوات 15 القادمة حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة (23).

وذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة ان أسباب الهجرة غير الشرعية يعود الى ازدياد اعداد الشباب في دول العالم الثالث وتناقص فرص العمل، بالإضافة الى زيادة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة كما ازداد الوعي بهذه الفوارق (24)، وانخفاض الأجور وارتفاع مستويات المعيشة، إضافة الى الحاجة الى الايدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين (25)، وكذلك فشل السياسات الحكومية في اعتمادها على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص العمل، وهذا يؤدي الى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب الى الهجرة غير الشرعية.

هكذا فان البطالة تمس عددا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية (26) وهي من المظاهر العالمية غير ان حجمها يتفاوت من بلد الى اخر، وتعرف على انها حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن ارادته، وعرفت منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بانهم " الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبون فيه والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه " كما يقصد بالبطالة في المفهوم الاقتصادي عدم استخدام الطاقات او الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل، ويقصد بسوق العمل الدي تتعكس فيه اراء الافراد وتتخذ بحرية فيما يتعلق بوضع خدماتهم تحت تصرف

الاخرين بمقابل، وتكمن أسباب البطالة في ضعف الاستثمار، ندرة راس المال، الركود الاقتصادي ضعف المبادرة الفردية، سوء التخطيط التعليمي، ازدياد النمو السكاني بتسارع، عدم تنظيم وتنسيق سوق العمل البطيء التنموي في النشاط الاقتصادي (²⁷⁾، تختلف معظم أقاليم العالم النامي عن البلدان المتقدمة عوضا عن اللحاق بها، اضف الى ذلك التقارب النسبي حيث ظواهر اللامساواة في الدخل في البلدان المتقدمة والنامية تزداد، حتى عندما تكون لدى البلدان النامية معدلات نمو اعلى لان فجوات الدخل كبيرة جدا منذ البداية، فمثلا اذا نمت المداخيل الوسطية بنسبة 3 % في افريقيا جنوب الصحراء وفي اوربا ذات الدخل المرتفع فسيبلغ التغيير المطلق إضافة 51 دولار للشخص في افريقيا و 854 دولار للشخص في أوربا (²⁸⁾).

وبهذا تكون الأسباب الاقتصادية تلعب دورا كبيرا ودافعا قويا للهجرة غير الشرعية.

3-3 الأسباب الجغرافية والديمغرافية: تعتبر العوامل الجغرافية الطبيعية والبيئية من اهم الأسباب التي لها اثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة الى الخارج، حيث ان البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات وثورات البراكين، والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان الى الهجرة (29)، وقد أدت مثل هذه الأسباب وغيرها الى ترك الافراد لأماكنهم سوآءا على المستوى المحدود الضيق، او على شكل حركات جماعية (30)، وليست العوامل الطبيعية الاقل أهمية بل تعد أهمها على الاطلاق في بعض الجوانب، فكثير ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التي تحدث اختلالا خطيرا ينعكس سلبا على الحياة فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالبا ما تعاني العديد من المشاكل بسبب موقعها الجغرافي ما يؤدي الى خسائر فادحة بالقطاع الزراعي، فالكوارث الطبيعية تسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع بل والحيوانات فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة الى دول خارجية من اجل البحث عن مكان اخر تتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار (31).

ان هذه المشاكل قد اصابت اكثر من ست وثلاثين دولة في القارة الافريقية في منتصف الثمانينات وبالتالي قد مثلت عبئا ضخما على العديد من هذه الدول وهددت اقتصادها، بالإضافة الى ان بعض دول القارة واجهت تحديات كبيرة خلال العشرين عاما الماضية تمثلت في الجفاف والتصحر الذي ضرب أجزاء عديدة من القارة، وكذلك تؤدي السيول والامطار دورا كبيرا في اختلال التوزيع السكاني كما ان الامر الذي يزيد من حدة هذه المشاكل هو ان موجات الجفاف والتصحر، قد تعقبها موجات متتابعة من اسراب الجراد خاصة تلك التي ظهرت بشكل واضح في السودان واثيوبيا وتشاد والجزائر والمغرب، ودول غرب افريقيا سنة 1993(32).

ويشير التقرير الاقتصادي الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2001 الى انه ما بعد سنة 1986 هناك مناطق شاسعة في القارة مازالت تعاني من الجفاف والتصحر حيث تعد اثيوبيا أكثر دول القارة الافريقية التي تعاني من هذه المشكلة، وبذلك تلعب العوامل الجغرافية دورها الكبير في هجرة العديد من الافراد الى

خارج اوطانهم هروبا من الأوضاع القاسية التي يعانون منها، وهو ما أدى الى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الافريقية التي تعانى من هذه المشاكل.

ومن جانب اخر تعتبر العوامل الديموغرافية كذلك من العوامل المحفزة على هجرة السكان فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية السيئة تؤدي الى هجرة اعداد كبيرة جدا منها بطرق غير شرعية وشرعية الى أوربا وتشكل الفروق الديمغرافية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملا مهما في هجرة الافراد، بحيث يمكن القول ان الهجرة تمثل تعويضا عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب، كما ان ارتفاع الخصوبة في اقطار الارسال الى الطرد مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في اقطار الارسال الى الطرد مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في اقطار الاستقبال أى الجذب من أسباب الهجرة .

تعاني دول افريقيا بدرجات متفاوتة من معدلات النمو السكاني تتجاوز معدلات نموها الاقتصادي، وتمثل الضغوط الديمغرافية على هذا النحو تحديا حقيقيا لهذه الدول التي تتمثل في نسب بطالة مزمنة ومتزايدة الى جانب الداخلين كل عام الى سوق العمل المر الذي جعل هذه الدول تتطلع لأسواق العمل الخارجية لامتصاص جانب من الايدي العاملة الفائضة، لاسيما في دول الاتحاد الأوربي بعد ان تراجعت فرص العمل بأسواق دول الخليج العربية لأسباب متعددة (33)، ووجود ضغوط ديمغرافية وحالة بطالة واسعة المدى، و التي تشكل في مجملها عوامل طرد للسكان من مواطنيها لا تكتفي وحدها لاستكمال دورة الهجرة سواء القانونية او غير القانونية، مالم تتوافر بالمقابل عوامل جذب على الساحل المقابل أي في دول الاتحاد الأوربي، فالعمال القادمون من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط مقبلون العمل سرا في الزراعة او في المطاعم او المقاهي، والمصانع الصغيرة واعمال النظافة لكونهم يقبلون اجورا منخفضة ولا يطالبون الحق في الضمان الاجتماعي فهم غير قانونيين على الصعيد الرسمي، ولكنهم مطالبون على سوق العمل غير القانوني وهو ما يفسر استمرار تدفقات الهجرة غير قانونية رغم كل الإجراءات المضادة.

ففي الدول النامية يترافق ارتفاع الخصوبة مع انخفاض معدلات وفيات الأطفال مما يجعل البناء العمري يمتاز بانه شبابي، بينما تتخفض الخصوبة في الأقطار المستقبلة، فعلى سبيل المثال وصل معدل الخصوبة في إيطاليا الى طفل لكل امرأة (34)، وفي المانيا الى طفل لكل امرأة عام 1993، كما ان اكبر تتاقض في عدد السكان على مستوى أوربا يتمثل في إيطاليا والمانيا، وهذا ما يؤكد حاجة إيطاليا والدول الاوربية بحاجة الى ما بين 30–39 % من نسبة سكانها وذلك حتى منتصف القرن الحادي والعشرين اللحد من نقص وتفشي الشيخوخة (35)، وقد وصفت دراسة للمركز الاوربي لمراقبة السياسات العائلية ومقره فيينا، هذا الواقع الديمغرافي الأوربي بانه يتسم بتدني المعدل المتوسط للإنجاب المقدر بـ 1.45 طفل لكل امرأة على المستوى المطلوب لتامين نشوء أجيال شابة، وانه ما لم يجل هذا المعدل تقدما ومالم يرتفع معدل الهجرة، فان عدد السكان في أوربا المقدر حاليا ب 377 مليون نسمة من المحتمل ان يتراجع، وخلصت هذه الدراسة الى القول ان أوربا الى المهاجرين والى موقف وسياسات اكثر عقلانية وإيجابية ولتعامل مع قضية الهجرة بشقيها القانونية وغير قانونية.

3-4 الأسباب النفسية.

الانبهار بدنيا الاخرين وطريقة عيشهم والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب، والبحث عن الذات المفقودة والهوية الجزاة التي ترفض البلد الأصلي، وتأمل في تحقيق هوية البلد الأوروبي المستقبل، كلها تجعل الشباب يضحون بأرواحهم ويغامرون بها بين أمواج المتوسط، فالذين تكتب لهم النجاة يهرعون الى التخلص من أوراق هويتهم لاكتساب هوية جديدة، اما الذين استحال عليهم الوصول فلن يكون مصيرهم سوى مقابر تتسع للمئات بل الالاف.

لقد تبين من خلال دراسة الدكتور سليمان مظهر انه لا يمكن فهم وشرح أسباب تورط وانخراط الشباب المجزائري في الهجرة السرية، الا باجتماع عدة عوامل والتي صنفها الى:

- * ظروف نفسية بحة تخص الشباب الحراق بصفة شخصية او على مستوى المحيط العائلي، والتي تولد يأسا واحباطا يشعر به الشباب على المستوى المحلى.
 - * الاغراء الذي يتلقاه الشباب من البلد او الضفة الأخرى.
- * الصعوبات والعراقيل الكبيرة للهجرة القانونية الممارسة على الشباب الجزائري وحقه في الحصول على تأشيرة لزيارة العالم الغربي.
- * الانجذاب نحو النمط الأوروبي للعيش بالإضافة الى غياب الأفق في المجتمع الام للشباب الجزائري (36).

وفي هذا السياق يؤكد الأستاذ مصطفى باشن: "ان الياس دافع رئيسي للهجرة غير الشرعية، فاليأس هو الدرجة الأخيرة والمتقدمة من الاكتئاب هذا الأخير الذي يعد سمة من سمات المنتحرين وبالتالي حالة الياس التي تتشا لدى الحراق يمكن ان تؤدي به الى المغامرة والهجرة، هذا فضلا عن مدى تأثر الشباب الجزائري بنجاح المهاجرين الأوائل والذين تظهر عليهم بوادر الثروة والغنى عند عودتهم الى الوطن لقضاء عطلتهم كالسيارات، الهدايا، الاستثمارات وغيرها، وهذا ما ينمي روح الهجرة عند الشباب الذي يعيش البطالة والفقر، ويطمح الى التقليد (37).

4-العوامل المحفزة: مثلما تعمل عوامل الطرد (الدفع) على طرد الأفراد والجماعات من مناطقهم الأصلية، كذلك تعمل عوامل الجذب (المحفزة) في مناطق الاستقبال على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها.

لا تمثل عوامل الدفع في مجموعها وبمفردها الأسباب الكلية للتحركات البشرية، ولكن لابد أن يكون هناك عوامل جذب تشجع السكان على الهجرة، والعوامل الجاذبة قد تكون حقيقية، أو حتى مجرد تصور.

إن عوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه، وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى في العالم، نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات.

5- التأثير الإعلامي: هناك الكثير من الآراء والمواقف التي رات ان وسائل الاعلام قامت وبكفاءة عالية بتشكيل وإعادة تشكيل الهويات الوطنية، والهويات المختلطة للحدود الوطنية (⁽⁸⁸⁾، ورغم ان ما وصل البلاد العربية من حضارة الغرب لم يكن معطياتها الإيجابية بل استعماره وهيمنته، اذ راح الغرب ينظر الى البلادان العربية بوصفها سوقا ومنطقة للنفوذ ووجهة تابعة (⁽⁹⁹⁾).

ان الثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة، فلقد أصبحت صورة القرن الواحد والعشرين في مجال الاعلام تشير الى ان التركيز الإعلامي على المستوى الدولي يكون للبث الفوري للأحداث، أي نقل الاحداث الكبرى الى كل انحاء العالم فوريا وبشكل أني آني من خلال البث المباشر للأقمار الصناعية.

كما تتعدد الأسباب التي تدفع الادمغة العربية الى الهجرة، فمنها ما يتصل بعوامل داخلية ومنها ما يعود لأسباب موضوعية تتعلق بالذروة التكنولوجية والتقدم العلمي الذي لا يزال الغرب حقله الفعلي، وعن العوامل الداخلية يتصدر عدم توافر فرص العمل اللازمة للاختصاص المتحصل عليه، حيث يجد الخريجون انفسهم ضحايا البطالة مما يضطرهم الى تامين لقمة عيشهم في اعمال لا تتناسب ومستوى تحصيلهم العلمي، فيتولد عن هذا الوضع شعور واسع بالإحباط والياس لدى هذه الكفاءات و يصبح لقرار الهجرة مسوغاته الذاتية والموضوعية، عندما يلتمسون مدى اهمال الدولة ومؤسساتها لمؤهلاتهم العلمية وكيف تتم الاستعانة بخبراء أجانب تتوافر فيها الكفاءات اللازمة محلي.

فإن هناك عوامل أخرى ساعدت على زيادة وتيرة حركة الهجرة غير الشرعية، كالتطور العلمي الكبير في وسائل الاتصال، فلقد لعبت على سبيل المثال هواتف (الأثرياء) دوراً كبيراً في مساعدة المهاجر غير الشرعي، والوسطاء للترتيب لعملية الهجرة في قلب الصحراء وفي أعماق البحار، مما أدى إلى تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية من دول المصدر إلى دول العبور إلى دول الاستقبال، وإلى جانب التطور الكبير الذي صاحب وسائل الاتصال، فقد تطورت أيضاً وسائل المواصلات البرية والبحرية.

6- العوامل الجاذبة: مثلما تعمل عوامل الطرد (الدفع) على طرد الأفراد والجماعات من مناطقهم الأصلية، كذلك تعمل عوامل الجذب في مناطق الاستقبال على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها، ولا تمثل عوامل الدفع في مجموعها وبمفردها الأسباب الكلية للتحركات البشرية، ولكن لابد أن يكون هناك عوامل جذب تشجع السكان على الهجرة، والعوامل الجاذبة قد تكون حقيقية أو حتى مجرد تصور. إن عوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه، وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى في العالم، نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، كذلك تشير عوامل الجذب إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين بحثاً عن فرص عمل أفضل، ومعيشة أرقى.

كما أن من أهم عوامل الجذب، والتي غالباً ما تكون من مسببات الهجرة ما يلي:

- التقدم الحضاري والثقافي، حيث تكون فرص التعليم في جميع المستويات وفي مختلف الميادين متوفرة مما يجذب العناصر والفئات التي تسعى للاستقرار في الوسط الاجتماعي المتقدم.

- توافر فرص العمل في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات، حيث يزدهر الوضع الاقتصادي في أي بلد تتوفر فيه الموارد الطبيعية التي تساعد على نشؤ المصانع وتطورها، وفي مثل هذه البلدان يكون الطلب على الأيدي العاملة وذوي الاختصاصات في ازدياد مستمر، وتبدأ الهجرة عادة بالشباب ثم تتوسع على نطاق العائلات والأقارب.

وبالنظر إلى عوامل جذب الهجرة سواء كانت الشرعية أم غير الشرعية الأفريقية إلى أوروبا، والتي تكون في الغالب هي نفس العوامل، يتضح لنا أن العوامل الجاذبة المحفزة على هذا النوع من الهجرة متعددة فالرواتب المرتفعة والأجور العالية وتوفر فرص العمل اليدوية والتقنية من أهم العوامل الاقتصادية الجاذبة كذلك الحصول على العديد من المزايا، كالتعليم المتقدم المواكب لعمليات التطور المستمرة، بالإضافة إلى العيش في ظروف اقتصادية تحقق رغبات الفرد، وتوفر كافة متطلبات الحياة من خدمات ومرافق في المستوى المطلوب، وبالتالي الحصول على العديد من المزايا الاقتصادية التي يصعب على المهاجر الحصول عليها في بلده الأصلي فيضطر المهاجر الأفريقي إلى مواجهة أخطار الصحراء، وأهوال البحر الأبيض المتوسط في سبيل تحقيق رضاه عن وضعه الاقتصادي، وفي أغلب الأحيان لا يستطيع بلوغ غايته حيث يدفن في الصحراء، أو يغرق في البحر، أو يزج به في أحد السجون الأفريقية أو الأوروبية والى جانب العوامل الجاذبة الاقتصادية هذه نجد عوامل الجذب السياسية، حيث إمكانية الحصول على اللجوء السياسي وأيضاً توفر الحريات واشاعة روح الأمل والاطمئنان يعد من أهم العوامل الجاذبة للهجرة. إن أهم ما يميز المجتمعات المتقدمة هو وجود هامش كبير من الحرية للأفراد، حيث إنَ الاستقرار السياسي، وعدم حدوث الانقلابات العسكرية، وعدم انتشار الفوضى هي من أهم مميزات هذه المجتمعات أما فيما يخص العوامل الاجتماعية والنفسية الجاذبة، فهناك عدة اعتبارات ذات صلة وثيقة بمستويات الإشباع المادي والمعنوي والقناعة ومستويات الطموح والتطلع، فالعوامل الجاذبة كمجموعة ظروف محببة أو مرغوب فيها لقدرتها على إشباع الاحتياجات المادية والنفسية، كما أن المجتمعات الأوروبية لا تعرف القيود الاجتماعية للشعوب الأفريقية التي تتخلص منها الفئة المهاجرة كالعادات والتقاليد، وتعتبر شبكات الهجرة غير الشرعية من أهم العوامل التي تساعد على هذا النوع من الهجرة، فشبكة الهجرة هي مجموعة من العلاقات بين الأشخاص الذين سبق لهم الهجرة، وغير المهاجرين في الموطن الأصلى من خلال علاقات القرابة والصداقة والأصل المشترك.

الخاتمة

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية عرفها المجتمع حديثا، وبشكل مقلق خصوصا في السنوات الأخيرة فالهجرة بحد ذاتها ليست حديثة بل هي قديمة، ولكنها تحولت الى هجرة غير شرعية بعد ان قيد

الانتقال من بلد الى اخر ووضعت التأشيرات التي يجب احترامها للدخول الى دول الاستقبال، الامر الذي يصعب على الكثير من الحالمين بالهجرة الحصول على هذه التأشيرات، مما يضطرهم الى التزوير او التسلل عبر الحدود خفية ما يجعل صفة الشخص الموجود في بلد الاستقبال صفة غير شرعية.

هناك عوامل طرد كبيرة تدفع بالشخص الى السعي للهجرة غير الشرعية أهمها العوامل الاقتصادية، نقص فرص العمل والعوامل الاجتماعية، وعدم قدرة الشخص على تلبية حاجاته وعوامل سياسية والمتمثلة في فشل الحكومات في اعداد البرامج تتموية ناجعة بالإضافة الى العوامل المحفزة الأخرى من تأثير الاعلام والقرب الجغرافي تفاوت في النمو الديمغرافي حيث تلعب هذه العوامل دورا كبيرا في الهجرة غير الشرعية. ان الهجرة غير الشرعية باختلاف تسمياتها ومفاهيمها فمضمونها واحد وهو التواجد على إقليم دولة الاستقبال عن طريق خرق الأنظمة والقوانين.

أولا-النتائج

- -حرية التنقل تعتبر من بين الحريات الشخصية اللصيقة بالإنسان وبها تقوم جميع الحقوق والحريات العامة، غير ان هذه الحريات ليست مطلقة بل تعد من الحريات النسبية التي ترد عليها قيود رغم ما تملك من حماية على المستوى الدولي.
- ان الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية تعود الى عدم الاستقرار السياسي والصراعات على السلطة والحروب الاهلية بالإضافة الى تدنى الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة.
- ان المهاجرين غير شرعيين يشتملون على مختلف الفئات العمرية وباختلاف اجناسهم حيث لا تقتصر الهجرة غير شرعية على الشباب الذكور وإنما تتعدى الى النساء والأطفال.
- ان الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية مؤرقة لبلدان الأصل والاستقبال على السواء ارتبط مفهومهما بالآمن وانتشار الجريمة.
 - عدم وجود إرادة سياسية لمحاربة الهجرة غير الشرعية بالقضاء على أسبابها ودوافعها.

ثانيا: التوصيات

- سعي حكومات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية على القضاء على الأسباب التي أدت الى الهجرة غير الشرعية تفعيل دور مؤسسات الدولة في جميع المجالات.
 - تكثيف الجهود الوطنية والدولية والتعاون من اجل القضاء على الهجرة غير الشرعية.
- مساعدة الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين للدول المصدرة بإنشاء مشاريع تتموية لامتصاص أكبر عدد من الطاقات البشرية والحد من فكرة الهجرة.

قائمة المراجع

1- سهام حروري، الهجرة وسياسة الجار الأوروبي، مجلة الفكر متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، مارس 2009، ص 345.

- 2- ناجي عبد النور ، الابعاد غير العسكرية للامن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدولي، الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، يومي 29 و 30 افريل 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، ص 119.
 - 3- ناجى عبد النور، المرجع السابق، ص
- 4- احمد رشا سلام، الاخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير الشرعية، مقال منشور في: مكافحة الهجرة غير الشرعية، مركز الدراسات و البحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010.
 - .Emission de télévision produite par France 3. Vue au/ www.France3.fr -5
 - 6- محمد عابد الجابري، وحدة المغرب العربي، تونس، مطابع الجامعة، 1978، ص 65.
- 7- Sarah Collinson, Shore to Shore, The Politics of migration in Euro Maghreb Relations, London, The Royale institute of international affairs, 1996; p 07.
- 8- هاشم نعمة، جريدة الشرق الأوسط، الجزائريون في فرنسا، الهجرة والهوية الوطنية، العدد 8292، 11 اوت 2001. 9- هاشم نعمة، حريدة الشرق الأوسط، الجزائر، ديوان المطبوعات 9- محمد مصطفى علي، سياسات و تجارب إعادة انخراط مهجري بلدان المغرب العربي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.
- 10- Blanc Chaleard et Marie Claude, **Histoire De L'immigration**. **Edition la Découverte**, Paris, 2001, p 13.
- 11- IOM, 2006, **Losing Hope at Sea**, The tragedies of irregular migration, December 2006, Switzerland.
- 12- Immigration, obtenu par courant, http://Fr.wikipedia.org/wiki/imigration.
- 13 عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الافريقية انكسار دائم ام انحسار مؤقت، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ،2005، ص 93.
 - 14- عبد القادر رزيق المخادمي، نفس المرجع ص.89
- 15- أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، 1987، ص 31.
 - 16- حيدر إبراهيم، الدولة الفاشلة او المخفقة، متحصل عليه من www.alsahafa.info/index
 - 17- بشير مصطفى، القرار عبر مضيق جبل طارق، الشروق العدد 2236، 28 فيفري 2000، ص 19.
- 18- وايرن تومسون ودافيد لويس، ترجمة راشد البراوي، مشكلات السكان، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1969، ص
- 19 فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر بانتة، 2011–2012، ص .49
 - 20- فايزة بركان، نفس المرجع، ص.50
- 21-عاطف عبد الفتاح عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1985.
- 22- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 تحديات امن الانسان في البلدان العربية، بيروت، المكتب الاقليمي للدول العربية، و2009، ص 11.

- - 25- ناجي عبد النور، الملتقى الدولي، الجزائر والامن في المتوسط، 2008.
- 26-عثمان الحسن، محمد نور ياسر، عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،2008، ص 43.
 - 27 فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص.51
- 28- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، التعاون الدولي على مفترق طرق المعونة والتجارة والامن في عالم غير متساو، ص 37.
- 29- محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية واثرها على البناء الطبقي، دراسة ميدانية على قريتي الخزام والعيايشا بمحافظة قنا، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، 1998، ص 44.
 - 30- الهادي أبو لقمة، الانفجار السكاني، ليبيا، منشورات جامعة السابع أفريل،1993، ص 35.
 - 31- على وهب، الجغرافية البشرية، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986، ص 48.
- 32 عادل عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الافريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في افريقيا من 1963–1993، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ص 240.
- 33- ربيع كمال كردي صالح، الابعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين الى إيطاليا، دراسة انثرولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005، ص 12.
- 34- المؤتمر الدولي للسكان، القاهرة، 1994، الفصل التاسع المعنون: التوزيع السكاني والتحضر والهجرة الداخلية وثيقة رقم 171./13
- 35- مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة غير الشرعية الى أوروبا على صورة المغترب العربي، القاهرة، المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، 2007، ص 05.
- 36- رابح الطيبي، الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 48.
 - 37- رابح الطيبي، نفس المرجع، ص.49
- 38- غسان منير حمزة، على احمد الطراح، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والاعلام، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2002، ص 137.
 - 39- محمد خاتمي ترجمة سرمد الطائي، حوار الحضارات، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 131.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة غير الشرعية

Les effets sociaux, économiques et politiques de la migration irrégulière

Dr. HACIANE Mohamed, Université de Tizi Ouzou-Algérie Dr. LARFAOUI DAHBIA, Université de Tizi Ouzou-Algérie

ملخص:

أخذت الهجرة غير نظامية تسميات متعددة بين هجرة غير نظامية وهجرة غير قانونية، وهجرة سرية، وهجرة عير شرعية والتي تعرف حسب علم السكان (الديموغرافيا) بأنها الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا.

وبذلك أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد المواضيع الحساسة التي أسالت الكثير من الحبر في الآونة الأخيرة. بحيث أصبحت هذه القضية بتطوراتها المتسارعة وأسبابها المتشابكة مساحة واسعة لاهتمام وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز الدراساتوجعلت كل أنظار السياسيين، والقانونيين، وعلماء الاجتماع، وغيرهم من الباحثين يرون أنها تشكل خطر يهدد معظم الدول سواء كانت هذه الدول مستقبلة أو مصدرة لها، و مع الانتشار الواسع وتفشي الهجرة غير الشرعية أصبح الوضع صعبا بالنسبة للاجئين من خلال تشديد الدول في مراقبة الحدود.

وهذا يتطلب من الجميع حلا عاجلاً و تعاوناً دولياً لتقديم مساعدة وحماية فردية من نوع خاص لحقوق المهاجر الإنسانية، مقابل البحث عن طرق وآليات جديدة لمعالجة تدفقات الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية على الدول.

الكلمات المفتاحية:الهجرة، الهجرة غير الشرعية.

Résumé:

Migration irrégulière, migration illégale et immigration clandestine, définies par la démographie comme un individu ou un groupe faisant la transition d'un lieu à un autre en quête d'un meilleur statut socio-économique, que ce soit politique ou économique.

Le phénomène de l'immigration clandestine est donc devenu l'un des problèmes les plus sensibles qui ont récemment permis de supprimer beaucoup d'encre. C'est pourquoi cette question, avec ses développements rapides et ses causes inter reliées, est devenue un sujet de préoccupation majeur pour les médias, les organisations de la société civile, les institutions locales, les organisations régionales et internationales et les centres d'études, qu'ils soient considérés comme une menace pour la plupart des pays, qu'ils soient destinataires ou exportateurs. Et avec l'immigration clandestine généralisée, la situation est devenue difficile pour les réfugiés du fait de l'intensification du contrôle des frontières par les États.

Cela nécessite des solutions urgentes et une coopération internationale pour fournir une assistance individuelle et la protection des droits humains des migrants, en échange de la recherche de nouveaux moyens et mécanismes pour traiter les flux migratoires illégaux et leur impact économique, social et éventuellement politique sur les États.

Mots clés: migration, migration illégale, immigration clandestine.

الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا) هي عبار عن الانتقال -فرديا كان أم جماعيا-من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا. أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها. (سامي محمود، أسامة بدير، 2009، ص 7)

تتقسم الهجرة غير الشرعية طبقا لقواعد القانون الدولي الخاص إلى نوعين:

النوع الأول:

الهجرة غير الشرعية – بالمعنى المتعارف عليه – أي عدم حمل المهاجر لوثيقة سفر وعدم تمتعه بالإذن الشرعي للدخول... وهذا بداية يعني أن هذا الشخص قد خرج من بلده من الأماكن المحددة والمتعارف عليها، وكذلك دخل إلى الدولة المراد الهجرة إليها عن طريق غير مسموح ومتعارف عليه من سلطات تلك الدولة.

النوع الثاني:

هو يبدأ بطريق غير شرعي - أي تتوافر به كافة ما سبق ذكره ولكن يقوم ذلك الشخص بتقنين وضعه طبقا لقوانين تلك الدولة. (مساعد عبد العاطي شتيوي، 2014، ص 10^{-11})

التمييز بين الهجرة غير الشرعية واللجوء:

إن الفرق بين الهجرة غير الشرعية والهجرة لأغراض اللجوء هو خيط رفيع بالنظر للتداخل الموجود بين المفهومين، إذ أن الهجرة غير الشرعية قد تكون الطريق نحو اللجوء السياسي على اعتبار أن كليهما يشكل نوعا من دخول وإقامة الأجنبي في وضعية غير قانونية لا تتوفر فيها شروط الدخول والإقامة المشروعة.

كما أن بروز مطالبة المهاجرين غير الشرعيين للحق في اللجوء، قد عقد المشكل وأصبح شائكاً لهذا يؤكد المحافظ الأعلى الخاص باللاجئين لدى الأمم المتحدة على أن" السياسة المبنية على الإقصاء لا يمكن تطبيقها لا نظريا ولا عمليا، فهي لا تزيد إلا من كما أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع بعض اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية لأن معسكرات اللاجئين تضم أشخاصا ليسوا بحاجة لتلك الحماية، وليست لهم أية علاقة باللجوء، وهدفهم يرمي فقط إلى تحقيق مصالح ذاتية، وهو ما دفع بالعديد من الدول، خاصة الغربية منها، إلى القيام بالخلط بين اللاجئ والمهاجر، ولكن لا يوجد هنالك أي مبرر قانوني يمنع من لهم طلب صادق للجوء من تقديمه للسلطات المعنية .

ولهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي البلدان الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة، التي تقدم من بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء.

والمركز القانوني للمهاجر غير الشرعي يختلف من الناحية النظرية عن المركز القانوني لطالب اللجوء السياسي انطلاقا من الأسباب التي تدفع كلا منهما للهجرة، كما أن المعاملة المخصصة لكل واحد منهما تختلف باختلاف هذه الأسباب وتلك الدوافع.

فاللاجئ هو ذلك الشخص الذي يجد نفسه خارج بلده الأصلي وهو مهدد بسبب شخصيته أو معتقداته، هذا الشخص لا يستطيع أو لا يريد العودة إلى وطنه لأن حكومة بلده لا تستطيع أو لا تريد حمايته . ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرف أو الدين أو اللون السياسي، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس، نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية، التي تلتزم بهما (في المقام الأول) مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة

وللاجئ حقوق أساسية يجب أن:

-يحمى من أي تجاوز يضمن له حق ممارسة الشعائر الدينية.

-يحق له الحصول على وثائق الهوية والسفر.

-الاستفادة من الحقوق المتعلقة بممارسة نشاط مهنى.

-يحق له الحصول على السكن ،التعليم، وبعض المتطلبات الخاصة.

-يحمى من الإجراءات والمخالفات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

–حرية التتقل

وأكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية النزامها باتفاقية جنيف1951. والتي تمثل النظام الخاص باللاجئين وحتى في حالة رفض طلب اللجوء السياسي يتعين مراعاة مقتضيات المواد (33)، (32) (31)من اتفاقية جنيف بشأن طرد اللاجئ السياسي والضمانات المخولة له قانونا، وهي الضمانات التي لا تتوفر المهاجر غير الشرعي .

وتمنع المادة (31)فرض جزاءات ضد اللاجئ الذي دخل أو مكث بصفة غير شرعية في إحدى الدول المتعاقدة، ولكن شريطة أن تتوفر لدى اللاجئ الشروط التالية:

-أن يكون قد دخل إقليم البلد المتعاقد وهو قادم مباشرة من بلد الاضطهاد

أن يتقدم دون إبطاء من سلطات البلد المعني.

-أن يبدي أسبابا معقولة تبرر دخوله أو وجوده غير الشرعي ويفترض أن يكون السبب معقولا إذا تمكن اللاجئ من تبيان أنه لم يكن بإمكانه استعمال طريقة مشروعة لإقليم الدولة المعنية، نظرا لخطر يهدد حياته وحريته.

ورغم ذلك لا يمكن تفسير المادة (31) أنها تلزم الدولة بقبول اللاجئ أو بتصحيح وضعه أو بعدم إبعاده. في الواقع، إن ما تلتزم به الدول المتعاقدة فقط هو منح اللاجئ مهلة زمن معقولة لتسهيل قبوله من قبل دولة أخرى .

وبالنسبة للقانون الدولي فإن اللاجئ محمي من الطرد أو الرد إلا في حالة وحيدة يمكن للدولة المضيفة طرد لاجئ معترف به، وهذا ما نصت عليه المادة 33من اتفاقية لصدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرماً استثنائي الخطورة، خطرا على مجتمع ذلك البلد، إلا أن الشرطين الواردين في هذا النص يتطلبان وجود صلة مباشرة بين وجود اللاجئ في أراضي بلد ما والتهديد الذي يتعرض له الأمن الوطني لهذا البلد، ومن هنا فإن اللاجئ لا يزال محمياً من الطرد أو الرد إذا لم يكن يمثل في الوقت الحالي خطراً على بلد اللجوء. لكن عمليا فإن مبدأ عدم الطرد يعرف حدودا عديدة. إذ يتعرض المهاجرون للطرد والحجة هي مراقبة الهجرة وحماية الأمن العام، ففي سنة 2003قامت فرنسا بطرد 9،12%من مجموع 25.082مقيم غير شرعي أغلبهم من طالبي اللجوء من جنسيات جزائرية، مغربية، صينية ورومانية. وفي فيفري غير شرعي نحو شيشينيا، أفغانستان والصومال أغلبهم من طالبي اللجوء.

إن أهم مشكل يواجهه المركز القانوني للجوء هو طبيعته المزدوجة بين خضوعه لسيادة الدولة في منح وعدم منح الحماية، وبين اعتباره مركز ذو طابع دولي وحق أساسي يضمنه القانون الدولي. فمن جهة اللجوء حق دولي لا يحتمل النفي وتقره المواثيق الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الميثاق الأممي للحقوق السياسية والمدنية، اتفاقية جنيف لسنة 1951). لكن الدولة لها السلطة في منح أو عدم منح هذا المركز انطلاقا من مبادئ القانون الدولي العام الذي يمنح للدول كامل السيادة في مراقبة دخول وخروج الأجانب إلى إقليمها.

وللإشارة فإن أوضاع اللاجئين اليوم تسوء أكثر فأكثر فهم لا يلقون الحماية اللازمة خاصة في الدول المتطورة، أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية وأستراليا، هذه الدول تلجأ إلى إجراءات متشددة تحد من نسبة الذين يلتحقون بها طمعا في اللجوء.

هذا فضلا على وجود أعداد من المهاجرين وسط اللاجئين يودون استغلال طلب اللجوء كوسيلة لدخول الدول الصناعية بحثا عن فرص العمل، وهذا ما أدى بمفوضية اللاجئين إلى مطالبة الحكومات بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتماشى ورئاسة المفوضية بغية منح الحماية الدولية لمن يستحقها، وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على

خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء، حتى لا يقع راغبو الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري .

أما الأستاذ علي الحوات فيرى أن الهجرة غير الشرعية تجد أسبابها في الغالب في الظروف الاجتماعية والاقتصادية، كالبحث عن العمل أما اللجوء السياسي فدافعه أو دوافعه الأساسية تكمن في الهروب من الملاحقة، نتيجة صدور حكم متعلق بارتكاب جريمة سياسية، أو نتيجة الخوف على الحياة أو الحرية بسبب اعتناق أفكار مذهبية معينة، وهذا النوع من الهجرة غير الشرعية قليل ولا يجازف صاحبه بعبور البحر في قوارب الموت، ولكنه يلجأ إلى مراكز اللاجئين والسفارات ومكاتب الأمم المتحدة وهجرة هؤلاء تتم بطرق وأساليب أخرى تتدخل فيها غالبا بلدان العبور، وتخضع للاتفاقيات والمعاهدات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، أو جهات دولية أخرى وربما يخضع حتى للمساومات والصفقات السياسية بين ذات الدول ذات العلاقة .

كما حاول الكاتب (ب. جورج P. George) أن يزيل الالتباس عندما فرق بين: المهاجر واللاجئ، حيث عرف المهاجر بأنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده نلاحظ أن الأستاذ (ب.جورج P. George)حصر الهجرة في تلك التي تستهدف الإقامة الدائمة والاستقرار في دولة الاستقبال، كما أنه حصر أسباب اللجوء في الأسباب السياسية.

و لكن بالنظر إلى العدد المتزايد من اللاجئين والنازحين عبر العالم ومع تداخل أسباب النزوح جعل من الصعب التمييز بين اللاجئ والمهاجر، لأن الفقر واللامساواة الاجتماعية والقمع السياسي كلها أشياء متلازمة، وأصبح ما يعرف اليوم باللاجئين الاقتصاديين، ففي العشرية الأخيرة من هذا القرن التسعينات وعلى إثر الاختلالات الاقتصادية التي عرفتها العديد من دول العالم الثالث والتي تزامنت مع اضطرابات وحروب أهلية، فإن عددا كبيرا من السكان حوالي 50مليون لاجئ حسب مجلة الجيش الجزائرية وما يفوق 21 مليون لاجئ سنة 2001ستنادا لتقارير المحافظة السامية لحماية اللاجئين (20))هجروا هذه المناطق بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة تحت غطاء اللجوء السياسي.

فالتخوف من طلبات اللجوء الذي هو في تزايد مستمر، أصبحت مصدر قلق أو كمشكل بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، ويزداد المشكل تعقيدا إذا تم ربطه بالحماية خاصة أن اللجوء يدخل ضمن الاتفاقية الأوروبية المتصلة بحقوق الإنسان.

فرغم مرور أكثر من نصف قرن من إقرار اتفاقية جنيف 1951إلا أن وضع اللاجئين مازال يواجه تحديات عديدة وتتمثل هذه التحديات في التوقيف بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء وزيادة تكلفة اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص والاتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة.

أما بالنسبة للعالم العربي فإن الوضع الحالي لحماية اللاجئين، لا زال غير مرض ويتتافى والرصيد التاريخي المجيد للحضارة العربية الإسلامية ولا يرقى إلى الحد الأدنى المطلوب دوليا، فاللجوء لم يبرز بعد في الدول العربية كمؤسسة لها قواعدها وضوابطها القانونية، وكذلك أجهزة إدارية أو قضائية تسهر على سيرها وتتميتها، فغالبا ما بقيت مسألة اللجوء لاعتبارات سياسية حيث أن السلطة التقديرية للحكومات العربية هي التي لها الكلمة الأولى والأخيرة في الموضوع، فلا توجد بذلك أية مراعاة لضوابط قانونية. ومن بين الأسباب التي لم تسمح بإيجاد مؤسسة للجوء قائمة بذاتها في العالم العربي، هو الوضع المزري لحقوق الإنسان، ولذلك فمادامت هذه الأخيرة تعاني من الوضع الهش الذي توجد فيه في المجتمعات العربية، فلا يمكن أن ننتظر أن يرقى اللجوء إلى وضع أفضل مما هو عليه اليوم وبالفعل كيف يمكن لمؤسسة مثل هذه أن تتمو في بلدان يهجرها أصحابها لانعدام احترام أبسط حقوقهم الأساسية؟ ويتطلب هذا الوضع تطبيق برامج معلومات حول الهجرة وإيجاد القنوات التي تمكن غير اللاجئين من المهاجرين من الهجرة بشكل آمن وقانوني، وتطبيق برامج ومشاريع تتموية توفر فرص العمل وفرص كسب العيش في البلاد التي تنطلق منها تيارات الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وانطلاقا من هذا وجب على الاتحاد الأوروبي التصدي للهجرة غير الشرعية بفتح سبل أخرى للسماح للاجئين والمهاجرين بالدخول بصفة شرعية.

-أشكال الهجرة غير الشرعية:

لقد تعددت أشكال ومميزات الهجرة غير الشرعية في الجزائر ولعل أهمها:

-الركوب خلسة أو بصفة سرية في السفن الراسية بالميناء، وذلك بالاختباء داخل الحاويات والمحركات كما وجدت طريقة أخرى تسمى ب: " البحري"، هذه الطريقة تقوم بالتواطؤ بين أحد العاملين بالباخرة والمهاجر غير الشرعي ، بعدما يقدم له مبلغا ماليا قصد إخفائه، ويضمن له الوصول إلى الضفة الأخرى ويقوم المهاجرين غيرا لشرعيين عبر السفن بتأمين كل ما يلزم رحلتهم، يأخذون المؤونة والطعام واللباس فرحلة الإبحار كثيرا ما تطول.

ومن الأشكال الأخرى نجد الحرقة بالتسلل عبر المطارات، حيث تكمن الفكرة أساسا في حصول الشخص على تذكرة الدخول إلى دولة تركيا ولا تتطلب تأشيرة وإنما فقط تذكرة ذهاب وإياب، مع العلم أن الطائرة تمر عبر مطار أمستردام وهنا يتم التسلل إلى هولندا، فبعد أن كان مهاجرا شرعيا يصبح مهاجر غير شرعي بخرقه للقانون وقيامه بالهروب.

كما أن هنالك شكلا آخر للهجرة وهو الاختباء داخل السيارات ووسط أمتعة أفراد العائلة العائدين إلى أوربا بعد قضاء عطلتهم الصيفية في الجزائر و شكل آخر هو بمثابة حرق شبه قانوني، يتمثل في تزوير كل الأوراق التي تمكن الشخص من الهجرة وذلك بالاعتماد على شبكات مختصة بتزوير جوازات السفر، أوراق الإقامة، عقود العمل وتأشيرات الدخول.

وهناك من يتحصل على تأشيرة ويدخل إلى أوربا بصفة قانونية، لكنه لا يحترم مدة التأشيرة ويتجاوزها، وهذا ما يطلق عليه "حرق الفيزا."

والشكل الأخير والذي هو محور دارستنا، نجد فيه مجموعات متكونة من 10إلى 10أشخاص تلجأ إلى سرقة أو شراء قارب خشبي أو مطاطي بمبالغ مالية تتراوح ما بين40000 دج إلى 80000بجهاز GPSيتم الاتصال بالوسيط المهرب (لتحديد موعد الرحلة و ، بعد التزود بمعدات الأكل والنوم ومبالغ مالية بالعملة الصعبة يتم الانتقال إلى نقطة الانطلاق)منطقة معزولة ، (في جنح الظلام ليتم برمجة وتنظيم الرحلة من طرف مرشد باتجاه السواحل الإسبانية ألميريا والإيطالية سردينيا وبذلك فالمهاجر يمر بمراحل قبل أن يتخذ قرار الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ إيطاليا أو إسبانيا وهذه المراحل هي: 1-التفكير في الهجرة.

- 2-اتخاذ قرار الهجرة.
- 3-توفير مبلغ من المال لتسديد تكاليف الرحلة.
- 4-الاتصال والترتيب للهجرة غير الشرعية عن طريق الوسطاء مع شبكات التهريب.
 - 5-ركوب قارب لعبور البحر المتوسط.
- 6-الوصول إلى شاطئ الضفة الأخرى، أو الوصول إلى أعماق مياه البحر المتوسط

-أثار الهجرة غير شرعية:

لقد تسبب العديد من العوامل في تزايد انتشار ظاهرة الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا، ومن أهمها الأسباب السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الحروب الأهلية في القارة الأفريقية، وكذلك الوضع الاقتصادي المتردي لأغلب دول القارة الأفريقية، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى، كالعوامل الديموغرافية والجغرافية وتكوين شبكات للمتاجرة في البشر في كل من دول المصدر والعبور والاستقبال، كما أن هذه الأسباب وغيرها زادت من انتشار ظاهرة هذه الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وكان لها العديد من الآثار على كل من دول المصدر، ودول العبور، ودول الاستقبال.

وسنستعرض من خلال هذا المقال تحليلاً لأهم الآثار المترتبة على هذا النوع من الهجرة. حيث سيشمل هذا التحليل توضيح أهم الانعكاسات سواء كانت إيجابية، أو سلبية على مستوى الفرد، أو على مستوى الدولة، وعلاقتها بالدول الأخرى التي لها علاقة بهذه الظاهرة، سواء كانت دول مصدر أم استقبال أم عبور.

الآثار الإيجابية:

- تتمثل أهم نتائج الهجرات بالنسبة للبلاد المهاجر إليها في حصولهم على المزيد من الأيدي العاملة التي تعضد النشاط الاقتصادي بها.

- استغلال الطاقة الإنسانية بطريقة مثمرة، لأن انتقال الأفراد من جهة لا عمل فيها إلى ميادين تحتاج إلى أيد عاملة، لا شك أنه يعود بالفائدة على المجتمع الإنساني كله.
- قد يكون من مزايا الهجرة الخارجية أن يكون المهاجرون رسل ثقافة وأبواق الدعاية، فيعملون على نشر لغاتهم وآدابهم وأفكارهم وتراثهم الثقافي.

الآثار السلبية:

- حرمان البلاد التي يخرج منها المهاجرون من بعض رؤوس الأموال والأيدي العاملة ومن كفاءة أبنائها، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج القومي.
 - قد تنطوي الهجرة المتجهة إلى قلب الوطن على بعض النواحي الاستغلالية والاستعمارية.
 - تؤثر الهجرة الخارجية على الوحدة القومية.
 - استغلال العناصر النازحة في خدمة أغراض سلبية لأمم أخرى فيأخذون منهم الخونة والجواسيس.
- أن الهجرة الخارجية تؤدي إلى نقص عدد السكان في الريف عن طريق الهجرة إلى الخارج، وهذا قد يؤثر على الإنتاج الزراعي تأثيراً سيئاً لأن الزراعة تفتقد بذلك الأيدي العاملة التي تحتاج إليها ، ويحدث ذلك إذا كانت البلدان المهاجر منها غير مكتظة بالأيدي العاملة.

وبالتالي تتعدد الانعكاسات التي تلقي بأثرها على هذا النوع من الهجرة أي الهجرة غير الشرعية على بلدان المصدر وعلى بلدان العبور وعلى بلدان الاستقبال، وفيما يلي نلقي نظرة تحليلية على هذه الآثار والانعكاسات على النحو التالى:

1 _الآثار الاجتماعية:

تؤدي الهجرة عموماً إلى تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ كتيجة لما يسمى بالانتفاء الهجري Immigration choisie يبرتب على الهجرة انتقال العناصر الثابتة من المجتمع وبصفة خاصة الذكور إلى دول المهجر، مما يؤثر بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع) المهاجرين منه واليه (... إلا أننا نجد أن عامل حل نقص الخصوبة في البلدان الاشتراكية قلل الهجرة من تلك البلاد إلى حد ما حيث تؤثر الهجرة على النسيج الاجتماعي للمجتمع ومن ثم تكوينه حيث ينتج عن ذلك تقشي ثقافة اللاشرعية والخروج على القانون، حيث لا يشعر المجرم بأنه شخص فاسد فيعمل على أنه يصنع بنفسه رأيا مخالفاً لكل ما هو شرعي، فيقوم بنشر ثقافة أن كل شيء قابل للبيع من خلال عرضه للرشوة في سبيل لألبة وإزالة أية عقبات تتصدى له، هذا ما أكده تقرير الأمم المتحدة أن مصادر أموال عصابات الجريمة المنظمة وتجارتها من مخدرات وسلاح وبشر تتجه نحو إضعاف الشباب عقله وبدنه وصحته لما في ذلك من مساعدة على الانحطاط والانحلال الأخلاقي في المجتمع وما يترتب عيه من انخفاض للقدرة الإنتاجية والاقتصادية وما يترتب عليه من انخفاض للقدرة الإنتاجية والاقتصادية وما يتبعه من تفكك اجتماعي.

كما نتأثر الناحية الاجتماعية بالجريمة المنظمة لما تمارس تلك الجماعات من تحكم في المنظمات الاجتماعية الرسمية وغير الحكومية عن طريق التدخل بطريقة غير شرعية رشوة، تقديم مساعدات، تسهيلات بغرض إرساء أفكارها وتجنيد ضعاف النفوس القائمين على أمر تلك المنظمات لتنفيذ أغراضها.

كما تهدد الجماعات المنظمة القائمة على التهجير غير الشرعي للمهاجرين سيادة الدولة ونسيجها الاجتماعي فتمثل نقطة خطر حتى على حقوق الأشخاص الذين كانوا هدفاً لتلك الجرائم بغض النظر عما تسببه من فقدان للثقة في العملية الديمقراطية في البلاد المختلفة التي تسيطر عليها تلك الجماعات. (بوعافية ليندة ، 2013 ، ص 28-29)

2_الآثار الاقتصادية:

تقوم الجماعات المهربة بتنظيم الجريمة حيث تقوم بتهديد الاقتصاد الإقليمي والعالمي عن طريق التدخل خاصة في الدول التي تمر بمراحل تحول اقتصادها إلى اقتصاد السوق بشكل إيجابي يتمثل في قيامها بغسل أموالها والمتحصلة من تجارتها غير المشروعة، حيث لا يتم دفع ضرائب على تلك الأموال مما يؤدي إلى حرمان تلك الدولة من موارد مالية إضافية كان من الممكن توظيفها في مشروعات عامة واستثمارية، إضافة إلى تأثير تلك الأموال بطريقة سلبية على الأنظمة المالية والمصرفية واستقرار أسعار الصرف.

3_الآثار السياسية:

تعتبر الآثار السياسية في مقدمة الآثار التي أصبحت تمثل هاجساً مقلقاً لكافة الدول ، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض ، وخارج الأطر القانونية وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص ، تؤثر على العلاقات السياسية.

وبالتالي تشكل هذه الأخطار من جرأ التدفقات البشرية الكبيرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية الأفريقية عبئاً ثقيلاً على دول المصدر وعلى دول العبور وعلى دول الوصول ، متمثلاً في ما يتطلب ذلك من موارد مالية وبشرية ، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

إن تدفق آلاف الأفراد بطرق غير شرعية متخذة عدة طرق وأساليب للتحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية ، يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني ، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها يمكن أن تكون وسيلة يسهل اصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية ، مما يؤدي إلى دفع العلاقة بين دول المنطقة إلى

حالة من التوتر ، وتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة ، فلقد ارتبطت الهجرة الخارجية بتوتر العلاقات المصرية – العربية ، بعد توقيع الخارجية بتوتر العلاقات المصرية – العربية ، بعد توقيع مصر اتفاق السلام " كامب ديفيد" مع إسرائيل مباشرة عام 1979ف ، والذي كان له أثره الكبير في تذبذب حجم الهجرة المصرية العربية خاصة إلى ليبيا التي كانت تعتبر المهجر الطبيعي للمصريين بحكم علاقة الجوار التي تربط بينهما .

ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الهجرة الخارجية المعاملة التفضيلية للجاليات المختلفة في دول الاستقبال، وتتتج المعاملة التفضيلية في دول الاستقبال للدول المصدرة للعمالة تقديم الدعم السياسي لجالياتها في الخارج، وفي مساعدتها في الحصول على أفضل شروط للعمل، ويتحقق ذلك للجاليات التي تحصل على المعاملة التفضيلية بالطبع على حساب الجاليات الأخرى عادة، والحصول على معاملة تقضيلية يتحقق على أساس قوة، وعمق العلاقات السياسية بين الدول المستقبلة للمهاجرين، والدول المصدرة للعمالة المهاجرة.

وبالنسبة للمعاملة التفضيلية في واقع الهجرة المعاصر الشرعية وغير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي، فتتجه إلى تفضيل العمالة والمهاجرين الأوروبيين خاصة بعد عام 1989ف وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث بدأت تتجه هجرات واسعة من شرق أوروبا إلى غرب أوروبا.

و توجد العديد من الشواهد التي تؤكد الآثار السياسية، وما أنتجته من توترات سياسية بين دول القارة الأفريقية بسبب الهجرة، ففي أوائل عام 1979ف طردت تشاد عدة آلاف من مواطني دولة بنين بدعوى أنهم وفدوا بطرق غير مشروعة ولا يمتثلون للقانون، وفي عام 1968ف كانت سيراليون قد طردت بعض الرعايا من غانا بدعاوى أنهم يحرمون المواطنين من عمليات الصيد ، ولا يدفعون الضرائب ، وأنهم يسكنون في مساكن سيئة تؤثر على الحركة السياحية ، وأنهم يشكلون .

خلاصة:

ان تفاقم وتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية تدل على فشل الإنسان المعاصر في إدارة أزماته خاصة فيما يتعلق بالكرامة والحقوق الأساسية.

ويبقى الأمل في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية سيكون ضعيفا إذا لم يتم القضاء على كل الظروف الرئيسية التي تتسبب فيها.

المراجع:

- 1 رابح طيبي (2009): الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال.
- 2- بوعافية ليندة (2013): الهجرة غير الشرعية و مكافحتها ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ، تخصص القانون الدولي و حقوق الانسان ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية .
 - 3- عادل ابوبكر الطلحى (بدون سنة) : الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مؤتمر الشباب والهجرة.
- 4- سامى محمود، أسامة بدير (2009): أوروبا والهجرة غير المنظمة فى مصربين المسؤلية والواجب، مركز الأرض لحقوق الانسان سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية ، العدد 68 ، القاهرة .
- 5- فايزة بركان (2012) : أليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص علم الاجرام و العقاب ، جامعة الحاج لخضر باتنة .
- 6- مساعد عبد العاطي شتيوي (2014): التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ندوة الهجرة غير الشرعية الأبعاد الأمنية والإنسانية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية سطات المملكة المغربية

الحرقة (الهجرة غير الشرعية): الشعور باليأس أم البحث عن المكانة الاجتماعية The harga or illegal immigration: to feel desperate and the search of social status د/ رابح بن علي، جامعة عنابة، الجزائر.

ملخص

في مداخلتنا هذه في المؤتمر الذي هو بادرة علمية مهمة لفهم ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في عالم يتشكل ودول كبرى مهيمنة في تنافس شديد على خيرات البلدان الضعيفة.

هذه المداخلة التي هي بموضوع حول الحرقة بل على الحراقة أنفسهم وقد كانت لي مقابلات ثرية جدًا مع هذه الفئة الاجتماعية التي تسمى (بدون وثائق) بمنطقة النورمندي بفرنسا.

الهدف من العمل على الحرقة هو أنني أردت إبراز مكانيزمين أساسيين ومتكامليين وهما الشعور بالبأس والبحث عن المكانة الاجتماعية.

وقد كانت الإجابات جامعة بين المتغيرين أي أن الحراق على الرغم من شعوره باليأس إلا أنه يريد أن يخرج من هذه الوضعية بواسطة عملية الحرقة وذلك من أجل تحقيق المكانة الاجتماعية التي هي في مخيلته وذلك على الرغم من المجهول المنتظر والخطر المحدق به أي أنه يعمل المستحيل حتى المخاطرة بحياته من أجل تغيير وضعيته الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما يعلله غالب الحراقة على أنه نوع من الاستثمار الغيري.

سوف نوضح في هذه المداخلة عن الأليات المكشفة للهجرة غير الشرعية التي هي مايلي:

- -المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنشأ.
 - -هشاشة أدوات التماسك أو الاندماج الاجتماعي.
- تدخل في إطار السياسات السكانية للبلد الطارد أو الجاذب.

Summary

In this paper at the conference, which is an important scientific gesture to understand the phenomenon of illegal immigration in a world formed and the dominant major countries in a strong competition for the goods of weak countries.

This paper, which is about the subject of the illegal immigration (the hargua), but also on the harragas themselves, I have had very rich interviews with this social category called (no documents) in the Normandy region of France.

The purpose of the work on hargua is that I wanted to highlight two basic and complementary places of despair and the search for social status.

The answers were inclusive among the two variables, that is, despite the feeling of despair, but wanting to get out of this situation through the process of hargua in order to achieve the social status that is in his imagination, despite the expected unknown and the danger, which means that it works impossible even risk In order to change his social and economic status, this is what most of the harragas explain as a kind of familial investment.

In this paper we will clarify the mechanisms that reveal illegal immigration, which are:

- Political, social and economic problems of origin countries
- The vulnerability of the tools of cohesion and social integration

- Within the framework of the population policies of the pull and push mecanism

مقدمة

ظهرت الهجرة منذ فترة طويلة حسب ما أكداه كاستل وميلر: "الهجرة الدولية ليست اختراع نهاية القرن العشرين، ولا حتى حديثة في أشكالها للرأسمالية منذ العصور القديمة أ." فقد هاجر الإنسان في جميع أنحاء العالم للبحث عن لقمة العيش من أجل البقاء.

تستغل الفئة الشبابية كقضية أيديولوجية وسياسية، ذلك بإغلاق الحدود بين الدول مما يزيد من معدل الهجرة غير الشرعية، فأصبحت ظاهرة هامشية في فترة التسعينيات، لدرجة أنها المحرك الرئيسي للنمو السكاني بعد توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل بلدان أوروبا الشرقية.

هذه الرغبة في الهجرة توحي بتصاعد هذه الحركة، فمعظم الأشخاص الذين قابلناهم أثناء بحثنا كانوا بدون وثائق رسمية لهوياتهم.

الهدف العلمي لهذا البحث ينصب على تحليل هذه الظاهرة لدي الأفراد مع مراعاة الظروف الاجتماعية والفردية، ويبدو هذا البحث ذا أهمية خاصة بالنسبة لنا في وقت تتحدث فيه الحكومات الغربية فقط عن الهجرة المختارة، متناسين أن المهاجرين من جميع مناحي الحياة وأنه من الصعب أو المستحيل إجراء مثل هذا الاختيار المبسط، خاصة في وجود العديد من النزاعات والمجاعات الإقليمية والدولية المعولمة في إفريقيا والشرق الأوسط. هذا الواقع يعني أن الهجرة ليست مجرد ظاهرة نزوح ولكنها مسألة متعددة الأبعاد يجب معالجتها في سياق العولمة.

تبقى قضية الهجرة قضية سياسية في العالم بقدر ما تبرز المشاكل الحقيقية وبدافع من فضول لحياة المهاجرين غير الشرعيين، بدأنا بحثًا استكشافيًا حول مسار حياة هذه الفئة الاجتماعية في فرنسا. بناءً على 11 مقابلة مع السيرة الذاتية لكل منهم، ودرسنا الأسباب المختلفة لتنقل هؤلاء الأشخاص، وصعوباتهم.

من جانبنا، نريد أن نوجه هذه الورقة البحثية، لاسيما حول الإجراءات الفردية التي تدفع العملية لتكون سرية، وسيتم تطوير هذه الإجراءات بمشاركة ديناميكية للمجتمع الأصلي. من ناحية أخرى، عند النظر عن كثب، لاحظنا أن اثنين من العناصر التي تشرح الجانب الفردي للمغادرة هم اليأس الذي يحمله هؤلاء الأفراد ووضعهم الاجتماعي المنشود.

¹Stephen Castles et Mark Miller, «The age of migration: International population, Movements in the Modern world », in: *The Guilford Press*, 2eme edition, New York, 1998, p. 4.

قبل كل شيء، ركزنا على البعد الشخصي للظاهرة من أجل تحسين سياق تحليلنا بتسليط الضوء على البعد الحقيقي للوضع الاجتماعية والاستراتيجيات الفردية.

تتمثل الطريقة التي حددناها في إعادة بناء السير الذاتية الفردية من خلال تجميع المقابلات المعمقة فتركزت هذه المقابلات على الأشخاص والأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع العالمي، وكذلك على التمثيلات المتعلقة بالتقاليد وأساليب الحياة الحديثة. حيث تتمثل أصالة النهج الحالي في الالتقاء حول نفس الأسئلة ومحاولة الجمع في إطار محدد جدًا بتحليل يبدأ بالخصوصية الفردية للوصول إلى الخصائص الهيكلية الخارجية التي لها تأثير على هذا البناء.

لذلك أكدنا على أهمية مراعاة مسار الهجرة، ومن هنا نحتاج إلى تقسيم الورقة البحثية إلى قسمين متكاملين منطقياً: أولاً، لفتنا الانتباه على أهمية كلمة الحراقة أو السرية. والنقطة الثانية سنشرح أسباب مغادرة البلد الأصلي. أو يشرح هؤلاء الأشخاص وضعهم الاجتماعي لحياة أفضل وهروبا من البؤس.

1-معنى الحرقة

في مواجهة العولمة التي تريدها البلدان الصناعية، أصبح تداول رأس المال أكثر سهولة، إذن فلماذا يمنع تحرك الأفراد؟ يتم تعريف مشروع الهجرة وفقًا للمعلومات الجزئية أو المشوهة المتاحة للمهاجر حول الإمكانيات التي يوفرها مكان الهجرة، و وفقًا للاحتياجات التي تدفعه إلى المغادرة²، و نحن نحاول فهم طرق الخروج من البلد الأصلي سراً إلى وجهة غير المؤكدة في أوروبا.

1-1-ما هي الحرقة

أصبح من المفهوم الآن على نطاق واسع أن الهجرة تعتمد على علاقات متعددة، بقدر هذه العوامل المختلفة، و التي تم بالفعل تحليلها إلى حد كبير 8 ، نحن مهتمون هنا بالبعد الشخصي للهجرة، بتعبير أدق، نريد ربط الشروط المادية للهجرة بتفسير المهاجرين كجهات فاعلة، بالاعتماد على فكرة مشروع الهجرة 4 ، تأتي كلمة الحرقة بمعناها أيضًا من الفرنسية، أي حرق ضوء أحمر، و ذلك بالتشابه مع غير الشرعيين (الحراقة) ، أولئك الذين يتجاهلون القوانين، أو لا يحترمونها.

تكشف المعارضة بين الخطابات عن تغيير في وجهة النظر: كانت المقابلات التي أجريت مع سكاننا تحتوي دائمًا على صورة مريرة وحزينة جدًا عن بلد المنشأ وظروف معيشته في معظم البلدان. الأجوبة. "في المغرب، الكل يريد المغادرة" (حسين). ومع ذلك، يتغير هذا الخطاب مع أي مقابلة جديدة، لقد تغير

_

²Ibid.p.15

³Haas Hein « irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union », In: *Geneva: International Organisation for Migration*, 200

⁴Emmanuel Ma Mung, « Le prolétaire, le commerçant et la diaspora », in Revue européenne des migrations internationales (En ligne), vol. 25 - n°1 | 2009, mis en ligne le 01 juin 2012, Disponible sur le site Internet : « http://remi.revues.org/4884 », consulté le 06 juin 2019.

الخطاب حول بلده. ينتقل هذا من رؤية سلبية إلى تلك التي تكون فيها العلاقات الاجتماعية قوية بشكل خاص، حيث يكون الأفراد على ما يرام رغم الصعوبات التي تواجههم.

تتيح لنا هذه الملاحظة أن نفترض مع دوبار أن "التفاوض بشأن الهوية هو عملية اتصال معقدة، لا يمكن اختزالها لوضع العلامات الاستبدادية لهويات محددة مسبقًا بناءً على مسارات فردية 5".

عندما يشرح المستجوبون قرارهم بالهجرة، فإنهم يميلون إلى التأكيد على المفاجأة والوقت الفوري والطبيعة الملحة لرحيلهم، هذا البناء المنطقي له تأثير في تخفيف مسؤولية المهاجرين، الذين يتخيلون أنفسهم مقيدين، ويمتلكون تقريبًا عنصر خارجي أو أمل عاجل، إن الانتقال من أجل العمل أمر ملح في بعض الأحيان، لأنه ينتج عن أسباب ظرفية مثل حالة الجزائريين خلال العشرية السوداء من 1990 إلى 2000.

في الواقع الهجرة هي جزء من فرص لم شمل الأسرة كشبكة مرجعية، ويجب قبل كل شيء التأكيد على الشعور بالالتزام الاجتماعي الذي يدمج موضوع الهجرة داخل شبكات التبادل الجديدة المادية والرمزية.

الهجرة بالنسبة لنا في هذا الجانب، هو مزيج بين هنا والطرف الآخر. لذلك، يتم تشغيل عملية التثبيت عند التفكير في الرحيل، "... لأن أسباب الهجرة والحدود المغلقة تسد جميع خططنا للرجوع إلى الوراء وأفكارنا تعبر الحدود أمام أجسادنا ... وفقًا لما ذكره (حميد) 18 عامًا حين إجراء المقابلة معه.

ارتفع معدل المهاجرين في العالم من 77 مليون في عام 1965 إلى 214 مليون في عام 2010 ، أو ما يقرب من 3.1 % من سكان العالم⁶, إذا أشرنا إلى الجهات الفاعلة ذاتها، نجد أن المهاجرين (الحراقة) والمهاجرين متماثلون بشكل لا ينفصم: "... نحن نغادر البلاد التي نعاني فيها بسبب البؤس ... لكننا ننجذب إلى حرية و حداثة البلد. "التثبيت ..." (ميلود) 21 عامًا.

النتائج التي توصلنا إليها تكشف أن الحرقة هو جزء من الواقع الاجتماعي الصعب، إنها بعيدة كل البعد عن أن تكون نتيجة لعملية بسيطة من التقليد ولكن الإرادة الفردية تجعل الأسرة قوية جدا "... أنا أحرق من أجل عائلتي ... هاه آسف هذا كل شيء وأقول إنني أفعل كل شيء من أجل عائلتي ... وأضحي بنفسي ... "(كمال)، والمهاجرون مستعدون للتضحية من أجل تحقيق الأهداف، أكد حميد هذه الفكرة للتضحية. وبالتالي، فإن الهجرة غير الشرعية ليست وسيلة للعثور على عمل فقط، ولكنها أصبحت عملاً شجاعًا.

⁵Claude Dubar, *La socialisation*. Construction des identités sociales et professionnelles, Paris : Armand Colin, 1991, p.115

⁶Catherine Withole De Wenden, « Mondialisation et migrations internationales », in : *Hommes & migrations*, n° 1272, 2008, 182 p.

1-2-الحراقة، نتاج غلق الحدود

الحراقة ⁷ هي الشخصية الرمزية لإعادة التشكيل و نتيجة لإغلاق الحدود خاصة بعد سقوط جدار برلين . (Harraga) الحراقة مرادف للفعل "حرق" ،و هي الكلمة التي يستخدمها الشعب المغاربي فقط، بمعني أن أي شخص قام بعبور الحدود بطرق مختلفة و بشكل غير قانوني. فلا يقتصر عمل الحرق وحده اختراف الحدود، فالكلمة ترمز إلى حدود الحياة، يبدو أن هذا الفعل هو صورة لليأس والفشل الاجتماعي لهؤلاء الناس.

في هذا الصدد، فإن تصور صافي ميرنا: "للخصوصية يوضح بشكل خاص، حيث يساهم في استيعاب السرية و التجنح في العائلة و التهميش: الأشخاص الذين يعتقدون أن يذهبوا خفية الي أوروبا، هم أشخاص ليس لديهم أي وسيلة، و الذين لديهم مشاكل عائلية، على سبيل المثال، مشاكل مع والدهم، مع والديهم الذين طلقوا، أو والدين منفصلين، و إنهم يريدون المغادرة، و هم يريدون الهروب من المشاكل بالنسبة لهم، و يفضل الفرار من البقاء في هذه المشاكل 8."

إنهم جزء من ديناميكيات السرية، فهذه العملية الأساسية تقود إلى تحديد هويتهم فقط من خلال هذا التصميم الذي مارسه الحراقة في عبور الحدود، على الرغم من أنهم يستعملون القوارب، هذه حقيقة اجتماعية يائسة ذات البعد الانتحاري الأكيد وتنطوي على خطر في مجرى غير مؤكد تماما لمخاطر البحر.

في عام 2004 أثناء غرق قارب لسفينة كانت المياه الوطنية التونسية و مقتل 58 مغربيا من دواوير خريبكة⁹، ياسين زيزي, صحفي تونسي أشار إلى أن الحكومة ترفض إعادة الجثث إلى الوطن في المغرب، فهو يتساءل عن ثمن هذه الممارسة: " و إذا كانت 58 جثة قد تمكنت من عبور؟ ماذا لو كانوا قد تمكنوا من إضاعة حياتهم في مكان آخر؟ كانوا سيطلقون كل عام السجادة الحمراء عند النزول، و كنا نفتح في كل بنك صندوقًا مخصصًا لهم و كانوا يخصصون يومًا وطنيًا كاملاً 10.

-3-1 الحرقة كشكل من أشكال الاحتجاج

ممارسة الحرقة هي ظاهرة حديثة إلى حد ما في المنطقة المغاربية. لقد ظهرت في أوائل التسعينيات، ويمكن اعتبارها من بين الأشكال الجديدة للثورة وتحدي النظام القائم، وكذلك أعمال الشغب وفي الآونة

_

⁷Les harragas : Un *Harrag* (Harragas au pluriel) est un migrant clandestin, qui prend la mer depuis les pays du Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie) vers l'inconnu.

⁸Mirna Safi, « Penser l'intégration des immigrés : les enseignements de la sociologie américaine », in : *Sociologie*, Vol. 2, pp. 2011, 149-164.

⁹Khouribga est une ville du Maroc qui se situe à 120 km au sud-est de Casablanca. Fondée par les colons français dans les années 1920.

¹⁰Yassine Zizi, journaliste marocain, article 2004.

الأخيرة محاولات للتضحية بالنفس. على سبيل المثال، يمكن أن نذكر سيدي سالم في عنابة (الساحل الشرقي للجزائر) وهي منطقة أصبحت فيها الحرقة ضرورة للشباب، وأصبحت المنافسة والثورات المتكررة، شكلاً من أشكال الثقافة لسنوات، وكانت أعمال الشغب العادية تعيث فسادا في الصحافة الوطنية، يبدو أن الحراق يحمل رسالة عميقة من التجاوز، يبحث عن مراسيم جغرافية وهوية جديدة 11.

الهجرة إلى الأراضي الجديدة، ستصبح هذه الأماكن في بعض الأحيان ملجأ للاحتياجات الضائعة كما ستشكل أيضًا إعادة بناء للهوية وتجاوزًا لمشاعر الحضارة والانتماء 12.

إن ظاهرة الظلم الاجتماعي موجودة دائمًا في الجزائر، مما يسمح لبعض المفاهيم اللغوية بالظهور كالحرقة من خلال ربط الهجر والمهجور بالظالم والمظلوم على التوالي. لقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الظلم من قبل المحتل خلال الفترة الاستعمارية وتزايدت بشكل خاص منذ الثمانينات مع ميل إلى ممارسة السلطة لتحقيق المصالح الشخصية.

لتوضيح كلامنا، ليس هناك ما هو أفضل من مثال، حيث يخضع (محمد)، والد الأسرة، لقرار رئيس ¹³ بلدية لمدينة ¹⁴غليزان Ghilizane الذي كان ينوي تدمير الأحياء الفقيرة التي بقي فيها، والغضب ومشاعر الظلم تجتاحه بعد عدة طلبات للإسكان هو يريد شرحًا لجميع حالات الرفض التي تلقاها، فسخر رئيس البلدية من مطالبه على أساس أن وضعه ليس مستعجلاً. لقد تمثلت له هذه الوضعية كظلم ويقول: «لقد فقدت الصبر وشعرت بالغضب ينمو ضد من تولي المسؤولية وأنا أسكب الغاز وأحاول أن أنهي أيامي لأسباب كثيرة قلت، لابد لي من الانضمام إلى بلد أجربها في روان ¹⁵...".

كلمة الحقرة (hogra) التي هي جزائرية أكيدة لا تجد مرادفاً بلغات أخرى و تشير إلى نوع من الظلم المصحوب بالاضطهاد و الانزعاج, وفقًا لعالم الاجتماع عبد الناصر جابي 16في مقال بصحيفة الخبر، يقول: "تتضاعف اتهامات الهُجرة مع تزايد التفاوتات الاجتماعية "¹⁷، و يضيف "الجزائري الذي عاش الهُجرة خلال الفترة الاستعمارية يرفض اليوم تحويلها إلى شكل من أشكال الثقافة السياسية الشعبية التي تدعو إلى المساواة ، مضيفًا أن رفض الهجرة تعكس الرفض و لا مساواة الاجتماعية بين الجزائريين. و تشرح

¹³Assemblée populaire communale en Algérie synonyme de conseil municipal en France

¹¹ Mourad Merdaci. Clinique sociale du champ algérien Psychopathologie des conduites à l'adolescence, pratiques psychologiques 15 (2009) 311-325, sciences directes, pratiques, psychologiques, disponible sur le site Internet : «. www.sciencedirect.com », consulté le 14/05/2019, p.314.

¹²Ibid, p.201

¹⁴Relizane ou Ghilizan, est une ville et commune de la wilaya de Relizane en Algérie. En 2008, sa population est de 130 094 habitants, dont 109 689 résidant dans la ville de Relizane, chef-lieu éponyme de la commune

¹⁵ Rouen, ville située en France

¹⁶Maitre conférence au département de sociologie à l'université d'Alger.

¹⁷Algérie. La « hogra », ou la galère au quotidien Publié le 29/06/2012 - 16:53, Humiliation, colère et violence composent un mélange bien connu des Algériens et nommé *hogra*. Un mot qui fait désormais partie du vocabulaire local selon la journaliste Amel Blidi

شريفة بوعطا أن "هذا الشعور داخلي و عميق إلى الحد الذي يعتبره الجميع أنهم محقورين، حتى لو لم يكن الأمر كذلك.¹⁸."

و في هذا الصدد، تؤكد العالمة النفسانية شريفة بوعطا، و هي عضو في اللجنة العلمية للرابطة¹⁹، أنه في ظل عدم وجود رغبة حقيقية في حل مشكلة الشباب، فإن الازدراء و الإذلال يستمران من خلال السلطات العامة، مع التأكيد على ضرورة اعتبار المواطنين موردا لا ينضب للثروة. وتشير إلى أن هذا الاحتقار سيؤدي على الأرجح إلى سلوكين محتملين: تمرد عام في الخفاء و تدمير ذاتي و قد يؤدي هذا الميل إلى انتحار الشباب²⁰.

عندما يتحدث (مهدى) عن الحرقة يذكر أن هذه الكلمة ترمز إلى التطهير والدمار في نفس الوقت. و هو يقتبس عن شاب يستعد للهجرة يقول "هذا القذارة التي بداخلي فالناس يعتبرون أي شخص مثلي قذر، وسيحرق البحر (نهارا)". ويضيف أن "الحراقين" يسعون إلى تتقية أنفسهم بحرق حاضرهم.

بهذه الطريقة، الهجرة غير الشرعية هي شكل من أشكال العلاج والأمل الذي يسمح للمهاجرين بمنع بالعزوف عن الجريمة أو الانتحار.

2-عوامل الطرد بين اليأس والمكانة الاجتماعية

في حالة المهاجرين من البلدان المغاربية الثلاثة، فإن هذا النوع من الهجرة مشروط في المقام الأول بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانى منها البلدان الثلاثة التي تمر بأزمة، ولاسيما البطالة وانعدام الاندماج الوظيفي والاجتماعي، مع تصاعد انعدام الأمن، وخيبة الأمل الاجتماعية وأخيرا تدهور الخدمات الصحية، بالإضافة إلى توفر التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما ولد فكرة الدفع للهجرة بامتياز.

غالبًا ما يظهر الحراق كخيار مقيد، كما رأينا مع من تمت مقابلتهم منهم (منير)، الذي تحدث عن البطالة في المغرب والجزائر؛ (نور الدين) و (ميلود) يبرران سلوكهما بالتهديدات المتعرض لهما في الجزائر. في بعض الأحيان، لا تترك هذه العوامل للأفراد أي خيار سوى مغادرة بلدهم الأصلى دون التراجع، مثل (قادر) الذي يفر من الإرهاب.

2007, 187 pages

¹⁸ Chérifa Bouatta, Les traumatismes collectifs, Alger: éd. Casbah, 2007, 187 pages.

¹⁹SARP, Société Algérienne de Recherche en Psychologie

²⁰Cherifa Bouatta, Victimes d'une loi « perverse », les jeunes se révoltent où se suicident. Alger: éd. Casbah,

1-2-مستقبل غير مؤكد

يميز تارتاكوفسكي وشوارتز ¹²ثلاثة أنواع من الدوافع للهجرة: الأبحاث الأمنية، والتتمية الشخصية والتحسين المالي. أنها تظهر أن هذه الدوافع تختلف وتتفق مع قيم وشخصية كل فرد في سياق اجتماعي تاريخي معين. هؤلاء الجزائريون، هؤلاء التونسيون أو المغاربة هم ينحدرون من الطبقة المحرومة، يهاجرون إلى فرنسا، مدفوعين بشكل أساسي بالسعي لتحقيق الاستقرار في حياتهم.

بعد الحديث مع من استجوبناهم، نلاحظ أن خيار الهجرة هو قرار فردي، لكن بالتأكيد كانت له قوانين هيكلية وتاريخية تحدد وتسبب ظاهرة الهجرة في المغرب العربي، وتواصل دفع سكان المغرب الكبير لمغادرة بلدانهم لإيجاد حياة أفضل في أي مكان آخر. تعد الهجرة المغاربية جزءًا من سياق اجتماعي خاص به ضمن النظام الرأسمالي العالمي، المحصن في هياكل رأسمالية واسعة لأن اقتصاد البلدان الثلاثة لا يستوعب كامل السكان النشطين، لذا يتم عرض البطالة بشكل متكرر نتيجة للتطور السكاني. إن التخلف والبؤس الذي تراجعت فيه أعداد متزايدة من بلدان العالم الثالث، وكذلك اتساع الفجوة في الثروة بين بلدان الشمال والجنوب تكثف محاولات الهجرة على الحدود. يشرح المستجوبون الذين قابلناهم هذا السؤال، أن جميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك التتمية الديموغرافية، وعدم الاستقرار،

وقلة العمل، وهذه العوامل تدفع الناس إلى الهجرة. لكن هذه القضية لا تقتصر على هذا السبب المهم

الذي يدفع الناس الهجرة من بلدهم، فهو ليس السبب الحصري لتحركات السكان في العالم.

في الواقع، فإن الحديث عن الأسباب المؤدية إلى المغادرة يتعلق بالفعل بعوامل ذات طبيعة مختلفة تتداخل مع بعضها البعض من أجل إثارة الهجرة مثل الرغبة في الهروب من الإقصاء (أحمد)، لضمان مستقبل أفضل لأطفاله (سليمان)، للحصول على ظروف معيشية أكثر إرضاء، لكسب المزيد من الاستقلال كامرأة، لمغادرة محيط القرية والابتعاد عن تقاليد مجتمع المنشأ أو الهرب من عنف زواج (شابحة) وراء هذه الأسباب، و وراء هذا النزوح المؤلم، هناك بالتأكيد أكثر مما يعبر عنه، "حلم غير معلوم لإيجاد الجنة..."22. يعني، بالنسبة لهؤلاء الناس، أن يراهنوا على المستقبل، وأن يبحثوا عن مكان أفضل، وهذا ما أكده حميد: "مستقبل غامض معنا..."، وهذا ما يأكد حالة عدم اليقين السائدة في بلاده.

هؤلاء المهاجرين لديهم انطباع دائم بأنهم مستبعدون بسبب قلة الفرص الاندماج المتاحة لهم في بلدانهم الأصلية ويعتبرون أن ظروف معيشتهم صعبة للغاية. عندما تجعل الأزمة الاقتصادية عملية الإدماج مستحيلة، يكون الأفراد في الهجرة في حالة تفكك اجتماعي تدريجي أو استبعاد، يبدو من المستحيل النجاح ببساطة أو في المستقبل القريب. هذا النقص في المستقبل موجود في استجوابات (أحمد وميلود وقادر وسليمان وشابحة). هكذا يعلن (أحمد)، مهاجر شاب من الناظور: "لم أحلم بأوروبا ... لقد كان بعد

²¹Tartakovsky Eugène et Schwartz H, Shalom, « Motivation for emigration, value priorities, psychological wellbeing, and cultural identifications among young Russian Jews », *in International Journal of Psychology*, volume 36 n° 2, 2001, pp 88-99.

²²Abdelmalek Sayad, *La Double Absence : des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré*, Paris, Éditions du Seuil, 1999, p. 18.

أن لاحظت أن الحياة والعمل في المغرب كانا مستحيلين، على الرغم من قدراتي وجهودي ... في الميكانيكا، أتقن اللغة الإسبانية..."

تدهور الظروف المعيشية بسبب الفقر الذي يميل إلى الاستمرار وفقًا للحالات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الكبير. على الرغم من سياسات الانتعاش، لا تزال المشاكل الاجتماعية قائمة والوضع الأسري أكثر خطورة من أي وقت مضى. الثروة الاقتصادية بين المغرب العربي و أوروبا: دخل الفرد في البلدان المغاربية الثلاثة منخفض للغاية²³. حقيقة وعلى الرغم من أن البلدان المغاربية خضعت لبرنامج التكيف الهيكلى، فقد اشتدت الأزمة التي ضربت اقتصاداتها بعد أزمة عام 1980.

لم يكن لبرنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية هذا التأثير المتوقع 24 . كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في جميع الدول المغاربية، كانت هذه النسبة في عام 2002 بالكاد 5.6 % في المغرب، 7.8 % في الجزائر و 9.9 % في تونس. لذلك، "قرار مغادرة وطن الفرد عادة ما يأتي عندما تصبح الظروف المعيشية صعبة للغاية: إنه يتعلق بالفرار من البؤس 25 ." في عام 2002، قدرت الأمم المتحدة عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بنحو 3.8 مليون شخص، وهذا الرقم يعادل 1% من السكان التونسيين و 5.6% من السكان المغاربة.

2-2-البأس

تدهور وضع الفرد في المجتمع، لأن الحكم الرشيد غير موجود في البلدان المغاربية الثلاثة، يصبح العامل الاجتماعي الديموغرافي أكثر أهمية، وهو عامل الدفع الرئيسي.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يرتفع عدد سكان جنوب البحر الأبيض المتوسط بمقدار الثلث، من 250 مليون إلى 325 مليون بحلول عام 2020. و بفضل الديناميكية الديموغرافية لأفريقيا جنوب الصحراء، من المرجح أن يظل البحر المتوسط منطقة رئيسية لخطر العبور و الهجرة غير الشرعية²⁶.

إن التدهور العام للظروف المعيشية للسكان الجزائريين، ما حدث على سبيل المثال خلال العشرية السوداء (2000–2000)، وتدهور نوعية الرعاية التي تقدمها الخدمات الصحية والزيادة في التكاليف الطبية يعرضان للخطر حقاً حياة الأشخاص الذين يعانون من حالات مرضية خطيرة تتطلب علاجًا ومتابعة

_

²³Banque mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde 2008*, pp. 391-394, disponible sur le lien : « http://siteresources.worldbank.org/». Consulté le 16/06/2019.

²⁴Benita Ferrero-Waldner, « La Méditerranée : un enjeu stratégique pour la construction européenne au XXIème siècle », Conférence, Monaco, 16 janvier 2009, document SPEECH/, disponible sur le lien « le 09 juillet 2009 ». Consulté le 15/05/2019.

²⁵Bachir Hamdouch et Mohamed Khachani, « Les déterminants de l'émigration internationale au Maghreb », in : *Critique économique, La revue des économistes critiques*, n° 16, 2005, pp. 209-210

²⁶Salah Rimani, Les Tunisiens de France: une forte concentration parisienne, Paris, l'Harmattan, 1988, p. 52.

²⁶ Portes Alejandro, « The Study of Transnationalism: Pitfalls and Promises of an Emergent Research Field », *in éthnic and Racial Studies*, volume 22, no 2, 1999, pp. 217-237.

طبية باهظة الثمن وعالية الجودة. في هذه الظروف، تبدو الهجرة هي السبيل الوحيد للأفراد الذين مازالوا لديهم بعض الوسائل المالية.

تشير العينات المستجوبة في دراستنا، إلى شعور باليأس الناجم عن قلة فرص التقدم الاقتصادي قد يدفع حتما بالشعوب إلى الحراك الاجتماعي في البلدان المغاربية، والتي تعمل كعامل دافع للهجرة، وهو ما يعبر عن قدر معين من الحقد للبلاد، والتأثير "... بعد وفاة والد زوجتي، قررنا بيع أراضينا لكن لا أحد يأتى لشرائه ... أنا أصبحت أكره النظام..."(شابحة).

إن الفرد يجد صعوبة في التكيف مع التطورات والتغيرات السياسية، يعبر المستجوبون عن يأسهم للعيش، وقد نقول إنه في البلدان المتقدمة، من الشائع أن الهجرة الحالية هي ثمرة السعي اليائس من رجال ونساء العالم الثالث الذين يسعون للهروب من بؤس بلادهم، وفي الواقع، المهاجرون ليسوا من أفقر الفقراء.

تُظهر هذه المقابلات بلا شك انعدام الأمل والثقة في مستقبل بلد المنشأ لتنفيذ مشاريعهم. عندما تختفي الثقة في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني للبلد، لا يوجد ضمان للمستقبل فيصبح الفرد يشعر بعد ذلك بالحاجة إلى المغادرة «قبل فوات الأوان "(نورالدين).

في الختام، هذه العناصر الموضوعية تجعل من الممكن فهم مدى تأثير ظروف الحياة الصعبة على قرارات الهجرة. يبدو، بالنسبة لبعض المهاجرين، بما في ذلك الأميين، نقصًا ملحوظًا في الاهتمام بالأنشطة في البلاد مما يؤدي إلى الشعور بالملل والمشقة المرتبطة بالعمل.

2-3-الخوف يكشف حتما عن توترات اجتماعية وسياسية

إن الآثار المترتبة على انعدام الأمن خاصة في حالة الجزائر كبيرة مقارنة بالصلة التي غالباً ما تفترض أنها سلبية مسبقا، بين التنمية الاقتصادية و الهجرة²⁷. إن طرح دوافع مشروع الهجرة غالبًا ما يثير مسألة العلاقات المعقدة بين الواقع الصعب والأحلام السائدة. يبدو من الضروري النظر في التكامل بين هذه العوامل بدلاً من معارضتها إلى الحد الذي ترتبط به ارتباطًا ضيق في مشروع الهجرة باعتباره تجربة فردية وجماعية.

تكثفت هذه التدفقات المهاجرة خلال التسعينيات بسبب الوضع الصعب في الجزائر. بالنسبة للجزائريين، لم يكن لديهم خيار سوى الفرار من الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية الهشة نحو أوروبا، بعد حرب أهلية مخيفة بين إسلاميين جبهة الإسلامية للإنقاذ والأجهزة الأمنية.

_

²⁷Gérard Kebardjian, « Economie politique du régionalisme : le cas euro-méditerranéen », in : *Henri Regnaul* (dir), *Libéralisation commerciale et évolution des économies du sud de la méditerranée*, Région et développement n° 19, Paris, l'Harmattan, 2004, p. 164.

هذا الوضع الجديد يؤدي إلى الهجرة الجزائرية إلى أوروبا، و خاصة إلى فرنسا، يفترض ميشيل أجيى" أن بعض المفاهيم مثل العنف و المجازر و غيرها. ليست بعيدة عن كونها متأصلة في عملية الترحيل لأنها سمة من سمات الهجرة... الهجرة في الحرب ليست مجرد هجرة بسيطة من مكان إلى آخر. سيكون من الأفضل القول في البداية أن اللاجئين ليسوا مهاجرين. و تركز التحليلات المرتبطة بقضية اللاجئين" ²⁸ يشرح ميشيل أجيي هذه الظاهرة من خلال الديناميكيات الفردية في المجتمعات التي تمر بأزمات.

إن تأثير حالات العنف الشديد هذه التي تنجم عن حالة سياسية واجتماعية خطيرة لها عواقب على حياة الأفراد وخاصة على صحتهم، والظروف التي تميز مسار المهاجرين تنقل في تجاربهم الحية عنفًا داخليًا ضمنيًا في كثير من الأحيان، يتجلى تفرد مثل هذا الشرط في علاقات الحياة بالصحة بكل ما ينطوي عليه ذلك من خطورة.

لا تلبي الهجرة دائمًا ضرورة اقتصادية لأن العديد من الأشخاص الذين يهاجرون يتمتعون بحالة اقتصادية واجتماعية مستقرة نسبيًا، ووفقًا لتحليلنا، فالمهاجر هو شخص مهدد فقط بسبب انتمائه السياسي والاقتصادي والديني لمجموعة محددة. تخلق الحرب الأهلية و القمع أنماطًا مختلفة للهجرة في شكل لجوء, هذه الهجرة، ليست نتيجة مباشرة للعولمة 29.

في سياق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وتدهور الظروف المعيشية، في الجزائر على سبيل المثال، تصبح مفاهيم الخطر وعدم اليقين محددات لضعف الأفراد.

تؤكد شهادة (أحمد) العنف والخوف: "... نظرًا لحالة بلدي، لا يمكن أن أعود إلى الجزائر أود، لكن ... إذا رجعت الآن، فسوف يعدمونني... لقد تعرض والدي للتهديد ... انتقلوا إلى قرية أخرى ... لا أرسل لهم المال ... يبدو أننا نعيش في الظلام ... " في هذه الحالة، تصبح الهجرة على أنها حتمية وجبرية. تعتبر الحرقة أمرًا حيويً الأن بقاء وظروف معيشة الفرد وعائلته مهددة حقًا. يعبر (ميلود) عن موقفه على النحو التالي: "... كان الموت هو الذي يسود إذا بقيت هناك، كانت أيدي والدي غير نظيفة، ولم يعجبني ذلك، ولا يمكن أن يبقى، لأنهم يقولون لي أنه إرهابيًا ... إنهم محاطون بقريتي ولا أعرف ماذا أفعل" ... ومع ذلك، يبدو من المقابلات التي أجريناها أن المهاجرين المغاربة يذكرون انعدام الأمن المدني كسبب يجعلهم يغادرون. إنهم يعتبرونها عاملاً مكملاً للدوافع الاقتصادية، التي هي في الحقيقة الدافع الأساسي لهجرة هؤلاء المهاجرين.

الخاتمة

شهدت البلدان الثلاثة بعد الانفجار السكاني في أعقاب ظاهرة التحضر والتمدن، حيث أن العوامل التي

²⁸Michel Agier, Aux bords du monde, les réfugiés, Paris, Flammarion, 2002, p. 47.

²⁹Catherine Wihtol de Wenden, La globalisation humaine, Paris: PUF, 2009, 261 p.

تؤدي إلى الإقصاء تشكل أساسًا التغيير الاجتماعي، يجب أن يساعد تحليل هذه العوامل في تحديد أشكال وعوامل الإقصاء الأكثر وضوحًا في الوقت الحالي. إن التغيير الاجتماعي الذي تعيشه المجتمعات التقليدية، وخاصة في عصر الحداثة، يؤدي حتما إلى فقدان معايير الروابط الاجتماعية ويساهم في تدمير أي شكل من أشكال التضامن.

الفرد بالتالي يعيش في حالة حرمان من مرجعية ما. من المرجح أن يستمر هذا الوضع في التدهور في غياب سياسة اقتصادية مستقرة. وتختلف عوامل الاندفاع المرتبطة بالبنية الاجتماعية بين هذه المجتمعات وأن التحول الاجتماعي يوضح حالات الاستمرار وع التوقف التي يكون فيها السكان على هامش المجتمع، لهذا يصاحب تدني مستوي الأجور إضعاف الهيكل الاجتماعي للتوظيف والحماية الاجتماعية، نتيجة للعولمة.

هؤلاء الأفراد لا يفتقرون إلى الموارد المادية فحسب، بل إلى الإحساس بالانتماء الجماعي أيضًا، وهم على حد سواء مرتبطون بالعمل والنسيج الاجتماعي. إنهم أشخاص لا يمكن أن يكون لديهم طموح، ويفتقرون إلى الموارد المالية لتحقيق هذا الطموح ولضمان حريتهم الفردية.

عند هؤلاء الناس، يتطور عندهم شعور عدم الأمان و عدم اليقين³⁰من يوم إلى آخر. تظهر تجربة الحرقة كتجربة مؤلمة لعدم المساواة المتعددة حيث يكون الفرد قادرًا على العمل والتفكير وكذلك مقاومة للقيود الاجتماعية. هذه هي الطريقة التي أدلي بها المستجوبون، الذين يواجهون حالة عدم اليقين اليومية، في مساراتهم الفردية من أجل النجاح في تحركاتهم. هؤلاء الأفراد الذين يبحثون عن مكانة اجتماعية مناسبة، وهم بذلك يمثلون شخصيات متمردة ويائسة في نفس الوقت، ولكن دائمًا ما يتجهون نحو تجاربهم، لتحويلها الى الأحسن أو الفرار منها.

Bibliographie

Ouvrages:

Abdelmalek Sayad, La Double Absence : des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré, Paris, Éditions du Seuil, 1999.

-Castel, Robert. La montée des incertitudes, Editions du Seuil, Paris, 2009.

Catherine Wihtol de Wenden, La globalisation humaine, Paris: PUF, 2009.

Chérifa Bouatta, Les traumatismes collectifs, Alger: éd. Casbah, 2007, 187 pages.

Cherifa Bouatta, Victimes d'une loi « perverse », les jeunes se révoltent où se suicident. Alger : éd. Casbah, 2007.

Claude Dubar, *La socialisation*. Construction des identités sociales et professionnelles, Paris : Armand Colin, 1991.

Lévy Calmann, l'Individu incertain, Paris, 1995

Michel Agier, Aux bords du monde, les réfugiés, Paris, Flammarion, 2002.

-Simmel, Georg. Les pauvres, Puf, Paris, 2002.

Articles:

Bachir Hamdouch et Mohamed Khachani, « Les déterminants de l'émigration internationale au Maghreb », in : *Critique économique, La revue des économistes critiques*, n° 16, 2005.

³⁰Lévy Calmann, l'Individu incertain, Paris, 1995

Salah Rimani, Les Tunisiens de France : une forte concentration parisienne, Paris, l'Harmattan, 1988.

Benita Ferrero-Waldner, « La Méditerranée : un enjeu stratégique pour la construction européenne au XXIème siècle », Conférence, Monaco, 16 janvier 2009, document SPEECH/, disponible sur le lien « le 09 juillet 2009 ». Consulté le 15/05/2019.

Catherine Withole De Wenden, « Mondialisation et migrations internationales », in : *Hommes & migrations*, n° 1272, 2008.

Banque mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde 2008*, pp. 391-394, disponible sur le lien : « http://siteresources.worldbank.org/». Consulté le 16/06/2019.

Emmanuel Ma Mung, « Le prolétaire, le commerçant et la diaspora », in Revue européenne des migrations internationales (En ligne), vol. 25 - n°1 | 2009, mis en ligne le 01 juin 2019, Disponible sur le site Internet : « http://remi.revues.org/4884 », consulté le 06 juin 2019.

Gérard Kebardjian, « Economie politique du régionalisme : le cas euro-méditerranéen », in : *Henri Regnaul* (dir), *Libéralisation commerciale et évolution des économies du sud de la méditerranée*, Région et développement n° 19, Paris, l'Harmattan, 2004.

Haas Hein « irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union », In: *Geneva: International Organisation for Migration*

Portes Alejandro, « The Study of Transnationalism: Pitfalls and Promises of an Emergent Research Field », *in éthnic and Racial Studies*, volume 22, no 2, 1999.

Mirna Safi, « Penser l'intégration des immigrés : les enseignements de la sociologie américaine », in : *Sociologie*, Vol. 2. 2011.

Mourad Merdaci. Clinique sociale du champ algérien Psychopathologie des conduites à l'adolescence, pratiques psychologiques 15 (2009) 311-325, sciences directes, pratiques, psychologiques, disponible sur le site Internet : «. www.sciencedirect.com », consulté le 14/05/2019.

- -Rabah Benali, « Précarité au travail, trajectoires et incertitude familiale ». CR15 : Penser l'incertain, XIXe *Congrès* internationale des sociologues de l'*AISLF* à *Rabat*, Maroc du 2-6 juillet 2012.
- -Stephen Castles et Mark Miller, «The age of migration: International population, Movements in the Modern world », in: *The Guilford Press*, 2eme edition, New York, 1998.
- Tartakovsky Eugène et Schwartz H, Shalom, « Motivation for emigration, value priorities, psychological well-being, and cultural identifications among young Russian Jews », in *International Journal of Psychology*, volume 36 n° 2, 2001.

الإطار القانونى لدخول واقامة الأجانب ومحاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب

The legal framework for the entry and residence of foreigners and the fight illegal immigration in Morocco

د. عبد الرحمان شحشى، جامعة الحسن الأول / كلية الحقوق - سطات، المغرب

ملخص

في إطار التحولات والتغيرات السياسية التي شهدها ويشهدها العالم والتي أدت إلى انهيار مجموعة من الأنظمة العربية بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و ما نتج عنه من ويلات و حروب من تداعياتها نزوح مجموعة من المهاجرين و اللاجئين، وما ترتب و يترتب عن التغيرات المناخية من كوارث طبيعية بدول افريقيا جنوب الصحراء و التي أدت إلى ظهور لاجئي و مهاجري البيئة الجدد.

والمغرب بحكم موقعه الجغرافي، كأقرب نقطة في التماس مع أوربا عبر البحر الأبيض المتوسط، جعله قبلة للمهاجرين واللاجئين، كما تحول إلى و قاعدة خلفية تتشط فيها شبكات الهجرة السرية و المتاجرة في البشر.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم التجربة المغربية كأنموذج في تدبير سياسة الهجرة و اللجوء و التي نهجها منذ سنة 2013، حين طرحت عليه إشكالية تدبير ملفات الهجرة و المهاجرين، ليس فقط العابرين ولكن الطالبين للتوطين، الأمر الذي دفع بالمغرب إلى عدم التنكر لالتزاماته الدولية ، و في نفس الوقت تدبير قضايا الهجرة واللجوء و فق مقاربة مندمجة تجعل من الهجرة فرصة للتنمية و ليس عائقا .

فما هي المرجعيات القانونية والحقوقية التي تؤطر سياسة المغرب في تدبير الهجرة و اللجوء ؟ و ما هي رهانات و اليات استراتيجيته في هذا الباب ؟ و ما هي تحديات هذه السياسة ؟

هذا ما سنحاول مقاربته من خلال هذه المداخلة هادفين إلى تحديد الأطر و المرجعيات القانونية و الحقوقية الدولية و الوطنية لسياسة الهجرة و اللحوء بالمغرب.

Abstract

In light of the political changes in the world and which led to the demise of a number of Arabic regimes in the Middle East and North Africa, and the ramification that gave birth to emigration and an increase in the numbers of refugees.

And the results of the climate change such as natural disasters in sub-Saharan Africa led to the rise of the new environment-related emigrants.

Because of Morocco lose distance to Europe; it has become a destination for emigrants and refugees, and a place where networks of illegal emigration and human trafficking thrive.

This paper aims at presenting the Moroccan example in dealing with emigration and asylum which has been adopted since 2013. In that year many issues of emigration were presented to morocco to solve.

Morocco didn't only have to deal with temporary emigrants ,but also those seeking residence. This pushed the country to live to its international commitment s and turn this phenomenon in to a chance of development not an obstacle.

So, what are the legal and judicial frameworks that morocco adopts to deal with emigration and asylum?

What are the strategic techniques and instruments in this light?

This is what we are going to shed light on in this intervention, trying to determine the national and international legal and judicial frameworks for emigration and asylum in Morocco?

إن مقاربة الإطار القانوني لدخول و إقامة الأجانب و محاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب تعني احترام مبدأ " سيادة القانون " الذي جعلت منه الأمم المتحدة قضية من قضاياها الأساسية أ

ويعتبر الحق في الهجرة و التنقل من الحقوق التي تكفلها المواثيق و الصكوك الدولية لحقوق . ويعتبر الدول ملزمة باحترام حقوق المهاجرين في أبعادها الإنسانية و الحقوقية والأمنية و التنموية² .

وسنحاول في هذه الورقة تقديم المقاربة التشريعية الوطنية للمغرب كتجربة رائدة في تدبير دخول وإقامة الأجانب و محاربة الهجرة غير الشرعية و ذلك في احترام تام للمرجعيات الدولية ذات الصلة 3 .

المبحث الأول: المرجعيات الدولية للتشريع المغربي في قضايا الهجرة واللجوء

لقد كان المغرب و ما يزال، بحكم الجغرافية و التاريخ، من الدول السباقة التي انخرطت وتتخرط في جل الاتفاقيات و المعاهدات الدولية و الإقليمية التي تهم قضايا الهجرة واللجوء، و في هذا السياق نشير إلى أن أول ظهير ملكي نظم الهجرة يصعد إلى تاريخ 15 نونبر 41934، أما راهنيا فيكفي الإشارة إلى احتضان المغرب للمؤتمر العالمي حول الهجرة الامنة و المنظمة و النظامية ممراكش سنة 2018.

وتستلهم التجربة المغربية في تشريعاتها و معالجتها لقضايا الهجرة و اللجوء و معاملة الأجانب من مجموعة المواثيق و الإعلانات و الاتفاقيات و القرارات و الأنظمة الدولية و على رأسها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948⁶.
- العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية الصادر سنة 1966 و المصادق عليه من طرف المغرب سنة 1979.
- العهد الدولي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر سنة 1966 والمصادق عليه من طرف المغرب سنة 1979.

¹⁻ الأمم المتحدة https://www.un.org

²⁻ محمد فقوحي: المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ص 173 – 250. Adala justice gov ma

³ Ministre d'délègue auprès du ministre des affaires étrangère et de la coopération internationale, chargés de marocaines résident à l'étranger et des affaires de la migration : politique national d'immigration et d'asile, rapport 2018 .

⁴⁻ الظهير الملكي المنظم للهجرة 15 نونبر 1934.

⁵⁻ المؤتمر الدولي حول الهجرة الأمنة والمنظمة والنظامية 2018 مراكش، المغرب.

⁶⁻ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966.

 ⁸⁻ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990 والمصادق عليها من طرف المغرب سنة 1993.
- اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين لسنة 1951 و المصادق عليها من طرف المغرب سنة 1956، و بروتوكولها الإضافي لسنة 1967 و المصادق عليه سنة 1971. 2
 - اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 تمت المصادقة عليها من طرف المغرب سنة 1993. ³
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 وبروتوكولها الاختياري لسنة 1999 والتي تمت المصادقة عليهما سنة 1993 وتم رفع كل التحفظات عليها وتمت المصادقة على برتوكولها الاختياري من طرف المغرب سنة 2011. 4

وهكذا يعد المغرب طرفا في الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة الاتفاقيات التسع التي تشكل النواة الصلبة لنظام الأمم المتحدة.

كما صادق المغرب مؤخرا، إلى جانب 156 دولة، على الميثاق العالمي للهجرة الذي نظم بمراكش و المنعقد ما بين 10 -11 ديسمبر من سنة 2018، والذي أكد في ديباجته على مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة والإعلانات والاتفاقيات الخاصة بالهجرة في أفق تحقيق الثلاثة والعشرون هدفا التي أعلن عنها ميثاق الهجرة .

وإيمانا من المغرب بأن قضايا الهجرة و اللجوء و تدبير تدفقات الأجانب هي قضايا لا يمكن لدولة واحدة أن تدبرها و تجد الحلول الناجعة لها انخرط في جل الاتفاقيات الدولية وصادق عليها واعترف الدستور المغربي بسموها على التشريع الوطني⁵.

المبحث الثاني: الإطار القانوني الوطني لتدبير شؤون الاجانب والهجرة واللجوء

سعيا من المغرب أن يكون تدبيره لقضايا الهجرة و اللجوء سليما و متناغما و متطابقا مع مبدأ "سيادة القانون " فقد حرص المشرع المغربي على وضع إطار قانوني متكيف مع المعايير الدولية، السابقة الذكر، لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين، وكذا تأهيل الإطار القانوني الوطني والمؤسساتي المتعلق بالهجرة واللجوء في سياق التمكين من نظام وطني فعال لتدبير قضايا الهجرة و اللجوء و محاربة الاتجار بالبشر بشكل يحترم التزاماته في مجال حقوق الإنسان وفق مقاربة إنسانية مندمجة و شاملة،

 ¹⁻ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسر هم 1990.

²⁻ اتفاقية جنيف للاجئين 1951.

³⁻ اتفاقية حقوق الطفل 1993.

⁴⁻ اتفاقية القضائي على جميع أشكال التمبيز ضد المرأة 1979.

⁵⁻ دستور المملكة المغربية لسنة 2011 – نشر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2011 الظهير الشريف عدد 1,11,91 الصادر بتاريخ 29 يوليوز2011.

مع تحيين القوانين القطاعية ذات الصلة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه استقبال المهاجرين واللاجئين من إمكانات لتوفير الظروف الملائمة للإقامة وشروط العيش الكريم 1.

وترتكز رؤية المغرب في تدبير قضايا الهجرة و اللجوء على الإرادة السياسية العليا في البلاد بحكم المكانة الاعتبارية للمؤسسة الملكية ، حيث تبنى الملك هذا الملف الإنساني و وجه الحكومة إلى ضرورة تنزيله حيث يقول رئيس الدولة "... و إدراكا منا لخطورة هذه الظاهرة المنافية لكرامة الإنسان والمؤثرة سلبا على علاقات التعاون وحسن الجوار فقد أخد المغرب بتشريعات عصرية صارمة لتجريم ومحاربة العصابات المتاجرة بالبشر ، مجندا لذلك كل السلطات العمومية في ظل سيادة القانون وفاء منه لالتزاماته الثنائية و الجهوية والدولية، كما أحدثنا أجهزة متخصصة في شؤون الهجرة السرية ومراقبة الحدود، إسهاما من المغرب في إيجاد سياسات عمومية ناجعة للحد منها في تعاون تام مع جيراننا وشركائنا للحد من الهجرة غير الشرعية ومعالجة دوافعها العميقة وانعكاساتها السلبية مؤكدين عزم المملكة المغربية الراسخ على تتسيق جهودها في هذا الشأن مع أشقائها في الاتحاد المغاربي دعما من المغرب لكل المبادرات التي تصب في هذا المسار الشاق والطويل "، كما أكدنا على ضرورة مواجهة ظاهرة الهجرة، التي غالبا ما تصاحبها مآس إنسانية وتكون مصدرا لانعدام الأمان."²

وذلك في إطار الاحترام التام لالتزامات الدولية حيث خاض المغرب و يخوض رهان تبني سياسة وطنية رائدة إنسانية في مقاربتها و مسئولة في خطواتها، تراعى حقوق المهاجرين واللاجئين.

وعليه صدر دستور 2011 باعتباره أسمى قانون في الدولة مؤطرا البعد الحقوقي لسياسة الهجرة و اللجوء، حيث شدد على التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، ونص على منع كل أشكال التمييز على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي 3 .

لقد سطر الدستور من خلال تصديره والباب الثاني منه فلسفة واضحة لحماية الحقوق والحريات وفق ما هو متعارف عليه دوليا، وسعى إلى توزيع الحقوق والحريات بشكل متــساوي بين

المواطن المغربي والمهاجر، كما فتح ورشا كبيرا للإصلاحات القانونية و ملائمتها حتى تتماشى مع روح المواثيق و الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ⁴ من بينها أساسا:

¹⁻ المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب - من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة- ملخص تنفيذي منشور على موقع المجلس CNDH@CNDH.ORG.MA

²⁻ الخطاب الملكي بتاريخ: 6 نونبر 2013 -خطب و ندوات، المطبعة الملكية- الرباط المغرب- ص: 19.

³⁻ دستور المملكة المغربية لسنة 2011 – نشر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2011 الظهير الشريف عدد 1,11,91 الصادر بتاريخ 29 يوليوز 2011.

⁴⁻ الأمم المتحدة الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان: الدورة 36 الإستعراض الدوري الشامل- تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: المغرب - 11-29 أيلول، سمبتمبر 2017.

⁻المفوصية السامية للاجئين اخبار المغرب- الخميس 26 سبتمبر 2017.

أولا: مشروع قانون رقم 17-66 يتعلق باللجوء وشروط منحه:

يتضمن مشروع هذا القانون مجموعة من الضمانات والحقوق الخاصة باللاجئين وطالبي اللجوء، كما يتضمن تعريفا للاجئ، وتكريس أصناف مختلفة من الحماية – (الحماية المؤقتة والحماية الفرعية) – وكذا الأسباب الموجبة لعدم منح صفة لاجئ، و كذا شروط الاستحقاق وإنهاء وفقدان صفة لاجئ، والآثار المترتبة عن الاعتراف بصفة لاجئ، كما يتضمن أحكاما خاصة بإحداث بنية وطنية تسمى "المكتب المغربي لشؤون اللاجئين،" وتحديد مسطرة واضحة في ما يتعلق بفحص ودراسة طلبات اللجوء، بالإضافة إلى إقرار الحق في الطعون الخاصة بطلبات اللجوء المرفوضة.

ثانيا. مشروع قانون رقم 17 - 72 يتعلق بالهجرة 1:

يتضمن هذا المشروع مجموعة من المبادئ القائمة على مقاربة حقوقية لمعالجة دخول وإقامة الأجانب وخروجهم من التراب المغربي، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدولية والإقليمية للظاهرة. وتضمن المشروع بعض التعريفات ومختلف الحقوق الأساسية للمهاجرين بمختلف أصنافهم و دون تمييز.

ثالثا: تنفيذ القانون رقم 14-27 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر:

يحتوي هذا القانون الذي يغير ويتمم مجموعة القانون الجنائي، والقانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية فيما يخص مكافحة الاتجار بالبشر وبسن أحكام خاصة، على الأحكام العملية لحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر والتي تتجلى في معاقبة الجناة وتوفير آليّات الحماية من خلال توفير الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي لفائدة ضحايا الاتجار بالبشر وتوفير أماكن لإيوائهم وتقديم المساعدة القانونية اللازمة لهم وتسيير سبل اندماجهم في الحياة الاجتماعية².

رابعا: مراجعة بعض القوانين القطاعية لتسيير ولوج المهاجرين واللاجئين للخدمات العمومية

في هذا الإطار يسعى المغرب إلى تعديل بعض القوانين القطاعية ذات الصلة بحقوق المهاجرين وخاصة مدونة الشغل وقانون الجنسية والظهير المنظم لتأسيس الجمعيات وترسيخ حق مشاركة الأجانب في الانتخابات الجماعية والاستفادة من الضمان الاجتماعي،" وذلك لجعلها أكثر انسجاما مع المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب دون تحفظات.

¹⁻ وجدير بالذكر أن هذا المشروع تم إدراجه ضمن الإجراءات الاستعجالية ذات الأولوية للبرنامج الحكومي والقابلة للتطبيق على المدى المتوسط. وقد تم تغيير رقم مشروع القانون 14-95 المتعلق بالهجرة بعد اعتماده في المخطط التشريعي لسنة 2017 بحيث أصبح يحمل رقم 17- 20 . وفي هذا الصدد تم عقد عدة اجتماعات تنسيقية مع القطاعات الوزارية المعنية خلال شهر أكتوبر 2018 لدراسة ملاحظات الأمانة العامة للحكومة بشان أحكام مشروع القانون والعمل على إعداد نسخة نهائية بشأنه قصد عرضه على مسطرة المصادقة.

²- ظهير شريف رقم 1.16.127 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016) ص 6644.

المبحث الثالث: آليات محاربة الهجرة غير المشروعة:

لم يكتف المشرع المغربي بوضع ترسانة من القوانين والتشريعات في موضوع الهجرة بل سعى لتفعيلها عبر تدابير وقائية وزجرية.

أولا. العقوبات الزجرية وضمانات حماية حقوق المهاجرين:

لقد جرم المشرع المغربي من خلال القانون رقم 02.03 الهجرة غير الشرعية والمساعدة عليها وتنظيمها، حيث عاقبت المواد 50 ، 51 و 52 منه بعقوبات حبسية ومالية كل شخص غادر التراب المغربي بصفة سرية أو قدم مساعدة أو عونا لشخص آخر من أجل نفس الغاية سواء كان هذا الشخص يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية أو كان ينتمي إليها أو كان مكلفا بمهمة المراقبة أو كان من المسئولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل أيا كان الغرض من استعمال هذه الوسائل أ، كما عاقبت المادة 52 من نفس القانون بالحبس والغرامة كل شخص نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة أو أجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي أو خروجهم منه بإحدى الوسائل المشار إليها أعلاه سواء كان ذلك مجانا أو بعوض بل شدد في العقوبة من الحبس إلى السجن والغرامة إذا ارتكبت تلك الأفعال بصفة اعتيادية أو من طرف عصابة أو بناء على اتفاق مسبق، وتصل العقوبة إلى السجن المؤبد إذا أدت تلك الأفعال إلى الموت، كما خولت المادة 53 من نفس القانون للمحكمة حق مصادرة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب جرائم الهجرة السرية أيا كان نوعها (عامة أو خاصة) وكذا الأمر بنشر قرارات الإدانة بالجرائد التي تحددها بكيفية صريحة.

وفي إطار الاختصاص فقد أعطى المشرع المغربي لمحاكم المملكة حق النظر في أية جريمة منصوص عليها في هذا القانون أيا كان مكان ارتكابها في الوطن أو خارجه وبغض النظر عن جنسية مقترفيها، غير أن هذه المقتضيات يتوقف تطبيقها على عدم مخالفتها للاتفاقيات الدولية ذات الصلة حسب الفصل الأول من القانون رقم 02.03 المؤرخ في 11/11/200.

ثانيا: القرارات التي حددها القانون ضد المهاجر الغير الشرعي:

- 1) قرار الطرد من التراب المغربي.
 - 2) قرار الاقتياد للحدود.
- قرار الاحتفاظ بالأجنبي في أماكن معينة إذا ما دخل المغرب برا أو بحرا أو جوا 2 .

.

 $^{^{-}}$ ظهير شريف رقم 1.30.031 صادر في 01 من رمضان 00)0141نوفمبر .411)بتنفيذ القانون رقم .1431 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، الجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 1 رمضان 1424 (13 نوفمبر 20014)، ص3817.

القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة.

ثالثا: ضمانات حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين:

لقد حرص المشرع المغربي بالمقابل على أن يمنح عدة ضمانات للمهاجر غير الشرعي سواء بطرق الطعن أمام القضاء الإداري أو العادي للمقررات الصادرة في حقه، أو أن يشعر من يريد من ذويه أو ممثلي البعثة الدبلوماسية ببلده، أو اختيار محام لمؤازرته، أو الاحتفاظ به في مراكز غير تابعة لإدارة السجون، أو الاحتفاظ به في المطارات أو الموانئ التي دخل منها.

وتتمثل هذه الحقوق في:

- ضرورة علم المهاجر بوضعه في مركز الإيواء وبالحرص على احترام كرامته.
 - تسهيل العمل بالحقوق المصرح بها في الأمر القضائي .
 - الحصول على المساعدة الطبية والصحية المناسبة للمودع.
 - إشعار السلطات الدبلوماسية لبلده.
 - $^{-}$ أن يتوفر على دفاع يؤازره، وله أن يتصل به اتصالا خاصا 1 .
- يحق له التوفر على مترجم إذا كان لا يفهم أو يتكلم اللغة العربية وذلك بدون مقابل.
- توفير الخصوصية العائلية للمعنى بالأمر واحترامها في حالة مصاحبته لأطفال قاصرين.

رابعا. قضايا الهجرة واللجوء ومفارقة النص للواقع:

بالرغم من اعتماد المغرب على ترسانة قانونية في تدبير قضايا الهجرة واللجوء وبالرغم من تبنيه لإستراتيجية وطنية لإيجاد الحلول لقضايا المهاجرين و اللاجئين و التخفيف من معاناتهم إلا ان واقع تدفقات موجات المهاجرين يربك تدخلات الدولة ، فحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017 بلغ عدد الأجانب بالمغرب 84000 أجنبي و حسب مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب فان عددهم وصل بتاريخ 31 ماي من سنة 2017 إلى 8994 أجنبي يتوزعون على جنسيات مختلفة - (سوريا واليمن والكامرون وكوت ديفوار و غينيا و جمهورية افريقيا الوسطى و جمهورية الكونغو الديمقراطية و العراق و السنغال) 3. ينتشرون في أهم المدن المغرب كالرباط و الدار البيضاء و وجدة و الناظور و تمارة و القنيطرة و طنجة و مراكش و غيرها من الحواضر الصغيرة و المتوسطة.

إن مشاهدة المهاجرين والأجانب في كل مكان يحتلون الحدائق العمومية أو محطات القطارات أو يمتهنون التسول في إشارات المرور يعني ضعف المقاربة لتشريعية و الدعوة إلى تأهيلها؛ وهذا هو الرأي الذي أوصى به المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي في تقريره حول الهجرة و سوق الشغل بتاريخ

.

¹⁻ القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة.

²⁻ مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين18 دجنبر 2017.

³⁻ تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب، بتاريخ 31 ماي 2017.

30 نونبر 2018 و الذي صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس؛ عبر التأكيد على أن ملائمة الإطار القانوني و تحيينه يشكلان شرطا أساسيا لإنجاح عملية إدماج المهاجرين، ولهذه الغاية يوصي المجلس بتأهيل القوانين الوطنية، بما يسمح بملائمتها وضمان التقائيتها مع المعايير الدولية ذات الصلة، وهم ما يتطلب بادئ الأمر المصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، واستكمال المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية، و الإسراع بتعديل قانون الجنسية المغربي، من خلال المصادقة على مشروع القانون رقم 19.13 الذي يقضى بتغيير الفصل 10 منه و المتعلق باكتساب الجنسية المغربية.

كما يتعين العمل على التشاور مع المنظمات المهنية للمشغلين و الأجراء، على إعادة النظر بشكل في التشريع المنظم للشغل بشكل يضمن معاملة المهاجرين الموجودين في وضعية قانونية على قدم المساواة مع المواطنين، بما فيما ذلك ما يتصل بممارسة جميع الحقوق النقابية.

كما يوصبي المجلس بتخويل المهاجرين الحق في تكوين الجمعيات، وفقا للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم .

إن تلك الحقوق ستبقى حبرا على ورق مالم يتم تنزيلها على أرض الواقع، و هذا التنزيل يتطلب من الدول الأوربية أن لا تستعمل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط كشرطي أو دركي يقوم بالوكالة بحمايتها من تدفقات موجات المهاجرين، بل عليها مساعدة هذه الدول في معالجة هذه الظاهرة وفق مقاربة تتموية تشاركية.

المراجع:

- 1. الظهير الملكى المنظم للهجرة 15 نونبر 1934.
- 2. المؤتمر الدولي حول الهجرة 2018 مراكش، المغرب.
 - 3. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
 - 4. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966.
- 5. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.
- 6. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990.
- 7. عمرو عمار : الانقلاب المدني وثائق الربيع الأمريكي : الجيل الرابع من حروب الاستعمار / مجلة الملتقى
 العدد 35 ، مطبعة النجاح الجديدة / الدار البيضاء المغرب ، 2015.
- 8. كمال عبد اللطيف: انفجارات 2011 في العالم العربي تحولات و افاق ، منشورات دفاتر سياسية العدد
 : 09 / مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء المغرب ، 2017.
- 9. : شرح القوانين الجديدة للحريات العامة بالمغرب : قانون الصحافة ، قانون الجمعيات و الأحزاب و النقابات ، قانون التجمعات العمومية دار الامان الرباط المغرب 2004.
 - 10. الخطاب الملكي بتاريخ: 6 نونبر 2013 خطب و ندوات، المطبعة الملكية- الرباط المغرب ، 2014.

المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا-برلين

 $^{^{-1}}$ رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، الهجرة وسوق الشغل بتاريخ 30 نونبر 2018.

كتاب المؤتمر الدولى: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)

- 11. دستور المملكة المغربية لسنة 2011 نشر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2011 الظهير الشريف عدد 1,11,91 الصادر بتاريخ 29 يوليوز 2011.
- 12. الأمم المتحدة ⊢لجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان: الدورة 36 ⊢لإستعراض الدوري الشامل- تقرير الفريق العامل المعنى بالاستعراض الدوري الشامل: المغرب − 11-29 أيلول، سمبتمبر 2017.
 - 13. المفوضية السامية للاجئين: أخبار المغرب/ الخميس 26 سبتمبر 2017.
- 14. المجلس الوطني لقوق الإنسان: الأجانب و حقوق الانسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة للهجرة و اللجوء ملخص تنفيذي الرباط المغرب 2013.
 - 15. الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب و الخاصة بالمهاجرين و اللاجئين:
 - ❖ الاتفاقية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أفراد أسرهم سنة1993 .
 - ♦ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1957.
 - ❖ البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين سنة 1971.
- 16. ظهير شريف رقم 1.16.127 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 16. ظهير شريف رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016) ص 6644.
 - 17. مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين 18 دجنبر 2017.
 - 18. تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب، بتاريخ 31 ماي 2017.
 - 19. رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، الهجرة وسوق الشغل بتاريخ 30 نونبر 2018.

التعامل الإعلامي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر Media coverage of illegal immigration in Algeria

سفير نوار -إعلامي بالإذاعة الجزائرية وأستاذ مؤقت بجامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

الملخص:

ينظر الكثير من الشباب إلى الهجرة غير الشرعية على أنها بوابة المستقبل الزاهر والطريق نحو جنة الأحلام، أو الضفة الأخرى، بغض النظر عن الشهادة العلمية أو المكانة الاجتماعية، وإذا كانت وظائف الاعلام لا تقتصر على نقل المعلومات وتوصيلها للجمهور فحسب، بل هي آلية مهمة من آليات التعبير والتغيير، وتسليط الضوء على الظواهر السلبية والمخاطر التي تهدد المجتمع فإن واقع الأمر هذه الوظائف الإعلامية غالبا ما تصطدم بنظرة السلطة لوسائل الإعلام و كأنها مكاتب اعلام واتصال تابعة لمصالحها، هدفها تلميع صورتها في الداخل و الخارج، وفي هذا السياق تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على طريقة تعامل الاعلام في الجزائر مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

Abstract

Illegal immigration is seen by many young people as the great way to a bright future and the road toward the dream paradise, or the other bank, regardless of educational degree or social status, and if the role of the media is not only to transmit and communicate information to the public, but it is also an important mechanism that can contribute in making change and shedding light on negative phenomena that threat society. in reality the role of media often opposes the

Authority's view as if these offices of communication and information belong to its interests. Its aim is to brighten the image internally and externally. In this context the research paper seeks to highlight how media in Algeria deals with the phenomenon of illegal immigration.

المقدمة

الهجرة ظاهرة جديدة قديمة، فالبشرية عرفت هذه الظاهر منذ القدم حيث كان الناس يهاجرون فرادى ومجموعات بحسب الضرورة والحاجات، وهناك من الأقوام من هاجرت بحثا عن الماء والكلأ، ومنها من هاجرت بحثا عن الأمن والأمان، وهي التي بمكن تسميها الهجرة في سبيل العيش، كما هاجر الأنبياء والرسل هروبا من بطش الملوك، و تبرؤا من كفر قومهم، أو بحثا عمن يحتضن الدعوة، وينشرها، وقد قص علينا القرآن منها شواهد عديدة كهجرة إبراهيم عليه السلام، موسى، يونس، وهجرة النبي محمد عليهم الصلاة و السلام وغيرهم من الأنبياء والصالحين، كما هاجر العلماء القدم طلبا للعلم.

في العصر الحديث ومع ظهور مفهوم الدولة وحدودها عرفت الهجرة اشكالا أخرى كالهجرة الانتقائية والهجرة غير الشرعية، ولأن موضوعنا في هذا البحث يتمحور أساسا حول موضوع الهجرة غير الشرعية، فإن تركيزنا سيكون حول هذه الأخيرة، حيث تطورت هذه الظاهرة بشكل رهيب خلا العقود

الأخيرة، خاصة بالنسبة للقارة الافريقية، بسبب الحروب بين الدول أحيانا، والحروب الأهلية أحيانا أخرى. بالنسبة للجزائر فقد شهدت الهجرة غير الشرعية معدلات كبيرة خاصة خلال الثلاثة عقود الأخيرة، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، نتيجة انهيار أسعار المحروقات خلال الثمانينيات، والتي تعد المصدر الرئيس للدخل، لتزداد هذه الظاهرة حدة خلال التسعينيات بسبب الظروف الأمنية المتردية التي عرفتها البلاد بعد توقيف المسار الانتخابي، وقد كان هذا الشكل من الهجرة في البداية يتم من خلال التسلل والاختباء داخل السفن التجارية، من خلال دفع أموال لعمال الباخرة، أو الاختباء بين أمتعة المسافرين داخل السيارات، وكان المهاجرين في غالبهم من الشباب فوق الثلاثين سنة وخاصة العاطلين منهم عن العمل من فئة الذكور.

مع بداية الألفية الثانية عرفت الهجرة غير الشرعية تزايدا كبيرا في الجزائر، إذ لم تعد مقتصرة على السن أو الجنس، بل دخل العنصر النسوي على الخط، وهي ظاهرة لم تكن معروفة من قبل، كما ان المقبلين على هذ النوع من الهجرة هم في شباب في مقتبل العمر، وذلك عبر القوارب الخشبية التي لا تصلح حت للصيد، مما أدى إلى غرق الكثيرين منهم في عرض البحر، لتتحول هذه الظاهرة إلى قضية رأي عام داخلي وخارجي، بسب المآسي الكبيرة التي خلفتها هذه الظاهرة والتي تعرف باسم "الحرقة". وفي هذا السياق نتساءل عن الطريقة التي تعامل بها الإعلام بمختلف أشكاله في الجزائر مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وماهي العوامل المحددة لطبيعة هذا التعامل الإعلامي؟

1-الإعلام مفهومه، وظائفه وأنواعه:

1-مفهوم الإعلام: يعرف الاعلام بأنه:" نقل المعلومات والمعارف والثقافات الفكرية والسلوكية، بطريقة معينة، عبر أدوات ووسائل الاعلام والنشر، بقصد التأثير (فهد بن عبد الرحمن الشميمري، 2010 ص: 51).

ويعرف الألماني اوتوجروت الاعلام بانه:" التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير، ولروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه (الغامدي قينان عبد الله، 2012).

2-وظائف الإعلام: بالرغم من تعدد أشكال وسائل الإعلام، إلا أن وظائفها تكاد تكون واحدة، ويمكن تلخيص أهم هذه الوظائف فيما يلي:

أ-الوظيفة الإخبارية: الإعلام لغة يقصد به نقل الخبر، وهو المعنى ذاته الذي يطلقه الباحثون على مصطلح "الاعلام" ومن هنا فالوظيفة الإخبارية أو نقل الأخبار تعد من الوظائف الرئيسة التي يقوم عليها الاعلام بمختلف أشكاله، كما نجد أن أكثر الوسائل الإعلامية شهرة وتأثيرا هي تلك التي تمتلك أكبر قدر من مصادر المعلومات، والتي لها الأسبقية في تقديم المعلومة، خاصة المعلومات الآنية، أو ما يعرف في مجال الصحافة ب «السبق الصحفى". لذا تحرص القنوات الإعلامية المختلفة على توظيف

مراسلين من مختلف بقاع العالم، وفي مختلف الظروف، بما فيها الحروب ومناطق النزاعات، بهدف ضمان التغطية المباشرة والمستمرة للأحداث، بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الجمهور المتابع لمضمونها الإعلامي بشكل عام، والاخباري بشكل خاص، وفي كل المجالات بهدف تحقيق الإشباع الإعلامي للجمهور، حتى لا يضطر للبحث عن المعلومات المطلوبة، من خلال مصادر إعلامية أخرى.

ب-الوظيفة التربوية والتعليمية: يلعب الإعلام بكافة اشكاله أهمية بالغة في تتمية العقول، تغذية الفكر، وزرع الأفكار وترسيخ الذهنيات التي تتماشى وخصوصيات المجتمع، من جهة ومقتضيات العصر من جهة ثانية، من خلال ترسيخ القيم الاجتماعية، وتسليط الضوء على النشاطات والملتقيات العلمية، وعرض ما تتوصل إليه الأبحاث العلمية الجديدة في شتى العلوم التخصصات، فالمحاضرات العلمية، و الندوات العلمية التي تكون في الغالب داخل أصوار الجامعة، إذ قلما تعرف هذه الفعاليات العلمية حضورا كبيرا، لأسباب ذاتية متعلقة بغياب الرغبة و التعطش الاهتمام العلمي عند الطلبة و الباحثين، أو موضوعية بسبب الشروط و الضوابط التي تحكم الولوج إلى داخل أصوار الجامعة، أو نقص المعلومات الكافية بشان هذه النشاطات العلمية، وهنا يأتي دور الاعلام ليضفي طابع الانفتاح على الجامعة، ونقل نشاطاتها خارج حدودها الجغرافية و البيداغوجية، وكذا تمكين مختلف الشرائح الاجتماعية من الاطلاع على مضامينها فتكون الفائدة أكثر.

ج- الوظيفة الثقافية والاجتماعية: وتتمثل بصفة رئيسة في تسليط الضوء على بعض المشاكل والآفات الاجتماعية، وشتى الظواهر السلبية المنتشرة في المجتمع، ومن ثم المساهمة في التصدي لها من خلال التركيز على التوعوي والتحسيس للأفراد والعائلات من جهة، ووضع المسؤولين أمام مسؤولياتهم إزاء هذه الظواهر كل حسب تخصصه ووظائفه، كما تهدف وسائل الإعلام على المحافظة على التراث نقله بين الأجيال، وحمايته من الضياع.

د-الوظيفة الاقتصادية: يلعب الاعلام بشكل عام، والإعلام الرقمي بشكل خاص دورا هاما في بناء الاقتصاد والوطني، وتطويره، من خلال التطرق للسياسات الاقتصادية، وتسليط الضوء على النماذج الناجحة، بغية الاقتداء بها، كما تعمل وسائل الإعلام على فضح بعض السياسات الاقتصادية الفاشلة، تسليط الضوء على بعض القضايا ذات الصلة بالفساد التي تتخر الاقتصاد الوطني، و كشف التلاعبات التي تطال مختلف القطاعات، بالإضافة إلى توعية المستهلك و حمايته من مختلف التجاوزات و الخروقات التي تطال العملية الاستهلاكية، مثل الارتفاع الجنوني لبعض المنتوجات، و حث المواطنين على المقاطعة كحل حضاري في مواجهة الغلاء الفاحش لبعض المنتوجات، مثلما يحدث مؤخرا بخصوص حملة مقاطعة شراء السيارات التي تباع في الجزائر بأسعار خيالية، و في غياب معايير السلامة الدولية، مقارنة مع دول مجاورة مثل المغرب ناهيك عن دور التسويقي و الترويج لمختلف السلع

والخدمات ذات الطايع التجاري، وكذا تسليط الضوء على المعوقات الاستثمار ، وكل ما من شأنه خلق وتتويع مصادر الدخل الوطني.

A - الوظيفة السياسية: تعتبر وسائل الاعلام المختلفة وخاصة التقليدية منها من أبرز الاليات توظفها الحكومات في الدول المتقدمة كما في الدول المتخلفة، بهدف التعبئة السياسية، ورفع نسب المشاركة السياسية، وخاصة خلال مختلف المواعيد الانتخابية، وتوجيه الهيئة الناخبة نحو سلوكيات سياسية معينة وفي هذا السياق كثيرا ما تشتكي المعارضة من التحيز الإعلامي لصالح أحزاب السلطة على حسابها، مما يؤذي إلى عدم التكافؤ في المنافسة السياسية والانتخابية، الأمر الذي ينجم هيمنة اتجاه واحد من الدعاية السياسية والتي تتشطها فئات من النخبة غالبا ما تتهم بأنها تدور في فلك السلطة، وعلى عكس الاعلام التقليدي فإن الاعلام الرقمي يفسح المجال للجميع بهدف التعبير بحرية ومن دون تراخيص، و خاصة النخبة ومختلف الفئات التي كثيرا ما اشتكت من التهميش و الاقصاء، كما يساعد هذا النوع من الاعلام على خلق الوعي السياسي. ولعل الدور الكبير الذي لعبه الاعلام الالكتروني خلال الأحداث التي عرفتها بعض الدول العربية منذ 2010، والتي أدت إلى سقوط الأنظمة الحاكمة في كل من تونس، مصر، ليبيا واليمن.

كما لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا بارزا وحاسما في تعبئة الشعب الجزائري، وخروجه في مسيرات يومية عبر كامل التراب الوطني يوم 22 فيفري، حيث أنه و على عكس دول كثيرة عرفت حركات اجتماعية حيث كان ذلك بمثابة استجابة لدعوات أطلقها ناشطون عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والتي كانت قضية ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، في ظروف صحية جد متدهورة، لازمته بشكل كبير قبيل عهدته الرابعة، فكان هذا الترشح بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وجعلت الشعب يخرج بالملايين وبكل أطيافه، في مسيرات شعبية سلمية أدهشت العالم، و ظل التواصل بين مختلف الفاعلين ضمن هذا الحراك الاجتماعي يتم من خلال هذا الفضاء الرقمي، حيث كان التنسيق بشكل مدهش بين المواطنين.

3- الهجرة غير الشرعية:

3-1- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

قبل التطرق إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية، يبدو انه من الأهمية بمكان تحديد مفهوم الهجرة بشكل عام، حيث تعرف الهجرة في علم السكان بكونها:" الانتقال بشكل فردي أو جماعي، من موقع إلى آخر، بحثا عن وضع أفضل، اجتماعيا، اقتصاديا، دينيا أم سياسيا" (عبد القادر رزيق، المخادمي، 2012، ص 15). وتعرف في علم الاجتماع بانها:" تبدل الحالة، الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة"(عبد القادر رزيق، المخادمي، 2012، ص: 15). وبحسب تعريف الأمم المتحدة فالهجرة غير الشرعية هي انتقال السكان من

منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة لتغير محل الإقامة، ولو لفترة محدودة"(رحماني منصور، 2009).

3-2-أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، وقد تكون من دول الجنوب نحو دول الشمال، أو من الدول المتخلفة نحو الدول المتقدمة، أو الأقل تخلفا، كما يمكن ان تكون من دول متخلفة، إلى دول هي أحسن حال، بهدف تحسين ظروف الحياة، أو لاتخاذها كمنطقة عبور ليس إلا، مثلما يحدث في إفريقيا، أين يعبر مواطنو دول مثل مالي، النيجر، تشاد، نحو دول المغرب العربي، على اعتبار أنها أقرب مسافة أوروبا وتطل عليها مباشرة. وقد أصبحت الهجرة بشكل عام تشكل تحديا كبيرا للمجتمعات، خاصة المستقبلة لها وهي في تزايد مستمر، حيث قفز عدد المهاجرين في العالم من 75 مليون العام 1977 إلى ويمكن القول بأن أسباب الهجرة غير الشرعية تكاد تكون واحدة، بالنسبة للمهاجرين الغير شرعيين، من مختلف القارات، وبالنسبة للمجرة غير الشرعية تكاد تكون واحدة، بالنسبة للمهاجرين الغير شرعيين، من مختلف القارات، وبالنسبة للجزائر يمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

أ- الأسباب السوسيو -اقتصادية: ومن هذه الأسباب نذكر على وجه الخصوص البطالة والفقر:

-البطالة: تعرف البطالة بكونها ظاهرة اقتصادية، ظهرت بشكل ملموس مع النطور الصناعي، فهي لم يكن لها وجود في المجتمعات التي كانت تقوم على الزراعة، وطبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل على العمل، هو كل شخص قادر على العمل، يرغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد، لكن دون جدوى (انتصار عباس إبراهيم الحسناوي، 2016) وتعد معدلات البطالة هي الأكثر ارتفاعا في الدول العربية، مقارنة بباقي دول العالم، ففي تقريرها الذي نشر شهر مارس 2005، اعتبرت منظمة العمل العربية واقع البطالة في الوطن العربي بأنه الأسوأ في العالم وبحسب هذه الأخيرة وبهدف تجاوز الخطوط الحمراء للبطالة، والتخفيف من حدتها يتوجب على حكومات الدول العربية ضخ حوالي 70 مليار دولار، ورفع معدل النمو الاقتصادي من 3% إلى 7%، إضافة إلى استحداث ما لا يقل عن خمسة (05) ملايين منصب عمل خلال كل سنة (العابد سميرة عباز زهية، 20012، ص: 76). فالكثير من الشباب الجزائري كان السبب الرئيس لهجرتهم العير الشرعية بمختلف صورها، هو مشكل البطالة، ومنهم الكثير من هؤلاء من خريجي الجامعات، الذين وبعد تخرجهم يجدون أنفسهم مرة أخرى عالة على أسرهم، كما ان النظرة الاجتماعية لحامل الشهادة البطال هي نظرة قاسية ومجحفة، الأمر الذي لا يتحمله الكثير من هؤلاء ويسعون الهجرة بكل الأساليب، وقد اختلفت نسب البطالة الجزائر من منطقة لأخرى، بحسب الخصوصيات الجغرافيا، الكثافة السكانية، وعلى نحو خاص فرص التشغيل، وسياسة عدم التوازن الجهوي في التتمية. الجدول رقم 10 يوضح ذلك.

1998	1992	1991	1990	السنة
				المنطقة
%35,15	%19,33	%16,06	%28,5	الوسطى
%23,05	%22,4	%19,06	%26,46	الغربية
%33,88	%21,81	%21,92	%36,02	الشرقية
%8,02	%19,05	%25,25	%22,52	الجنوبية

المصدر: (رقية خياري، 2013-2014، ص: 262)

ب-الفقر: يعرف قاموس علم الاجتماع الفقر بأنه:" مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام لفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع، وبتوزيع الثروة، نسق المكانة والتوقعات الاجتماعية" (رقية خياري، 2014، ص: 16) و بالرغم من وجود مقاربتين حول موضوع الفقر، وهما الفقر المطلق والفقر النسبي، إلا أن الباحثين في علم الاجتماع يميلون إلى اعتماد مقاربة الفقر النسبي الذي يرتبط أساسا بفكرة العيش، أي الشروط الضرورية للحياة، كالغذاء

المسكن واللباس، و يرون بأن الفقر يتم تعريفه ثقافيا، و في سياقات اجتماعية متجددة، ومن ثم فمن المتعذر قياسه وفقا لمعايير نموذجية موحدة، لأن الحاجات البشرية برأيهم ليست نفسها في كل مكان و زمان، ذلك أن بعض الأمور التي ينظر إليها على أنها ضروريات في مجتمع معين تعتبر كماليات في مجتمع آخر و العكس بالجملة صحيح (أنثوني غدنز ، الصباغ فايز، 2015 ص: 373) وينطوي مفهوم الفقر النسبي على بعض التعقيد، إذ أن فهم الفقر النسبي يجب أن يتغير مع تطور المجتمعات، على اعتبار أن مقاييس الفقر النسبي تأخذ في الارتفاع تدريجيا مع تزايد مستويات الرفاه في المجتمع، فالسيارة، الثلاجة، التدفئة المركزية، والهاتف مثلا كانت في الماضي تعتبر من الكماليات وقد أضحت في وقتنا هذا من الضروريات، وقد أصبح قياس الفقر يعتمد على عدد الأسر التي تعيش على مستوى معدل الدخل المطلوب أو دونه.

الجدول رقم 02 يبين مؤشرات نوعية الحياة في الدول العربية:

تعليم	معدل	وفيات	معدل	معدل وفيات	توقع الحياة عند	مؤشرات
	البالغين		الأطفال	الأطفال	الولادة	الفقر
	من السكان	سن	دون			
			الخامسة			البلد

73.4	28	24	71.4	السعودية
74.8	10	9	74.8	الإمارات
80.4	13	12	75.9	الكويت
67.1	18	15	70.9	عُمان
86.2	22	18	72.9	البحرين
80.0	20	16	71.7	قطر
76.5	25	22	70.0	ليبيا
87.2	24	20	70.1	الأردن
67.0	33	27	69.5	تونس
71.6	33	27	68.9	سوريا
-	122	94	62.4	العراق
84.4	37	30	69.9	لبنان
52.7	73	54	66.3	مصر
60.3	39	34	68.9	الجزائر
45.9	72	58	66.6	المغرب
53.3	115	73	55.0	السودان
38.4	183	120	53.5	موريتانيا
42.5	100	76	58.0	اليمن

المصدر: (أنثوني غدنز، 2015، ص: 375).

الجدول 03رقم يوضح المتوسط السنوي لمعدل نمو اهم المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة خلال الفترة 1995-2004، الوحدة ب

المتوسط السنوي خلال الفترة	المتوسط السنوي خلال الفترة	المؤشرات
2004 -2000	2000 -1995	
4,9+	1,3+	الناتج المحلي الإجمالي PIB
3.3+	0.9+	نصيب الفرد من PIB
4,9+	1,2+	الاستهلاك الفردي
5,4+	3,7+	الدخل الفردي المتاح
5,2+	1,1+	الأجور
3+	6,3+	التضخم

المصدر: (رقية خياري، 2013-2014، ص: 187) الجدول 04رقم يوضح نسب الفقر في الجزائر خلال سنتي 1988و 1995

1995	1988	السنوات
		نوع الفقر
%5,7	% 3,3	فقر مدقع
%14,1	% 8,1	فقراء جدا(حد أدنى)
%22,1	%12.2	فقراء (حد أعلى)

المصدر: (رقية خياري، 2031-2014، ص: 187).

الجدول05 يوضح تطور نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات 1988، 1995، 2000، 2004

2004	2000	1995	1988	السنوات
				المؤشرات
%1,6	%2,3	%6,9	%3,4	مؤشرات حد الفقر
				الادنى
%6,8	%9,6	%16,3	%7,4	مؤشرات حد الفقر
				العام

المصدر: (رقية خياري، 2031–2014، ص: 187).

5-3- الأسباب السياسية: وترتبط الأسباب السياسية بشكل خاص بطبيعة النظام السياسي القائم، فحينما يكون النظام السياسي القائم في بلد معين نظام ديكتاتوري، او شمولي وغير ديمقراطي، فإن حرية التعبير سوف تصبح جريمة يعاقب عليها القانون، وتغيب الحقوق السياسية، الأمر الذي يدفع بالكثير من المواطنين إلى التفكير في الهجرة بكل الطرق، فالاستبداد السياسي والفساد السياسي المرتبطين بشكل رئيس بالأنظمة السياسية غير الديمقراطية يولدان الشعور بالتهميش، الإحباط، واليأس وهي عوامل محفزة على ترك الأوطان والهجرة. لأن أبواب الهجرة لم تعد بالأمر السهل، بالنسبة للجميع بسبب الأعداد الكبيرة التي تسعى لذلك حيث تقل حظوظ منح التأشيرات بالنسبة للبعض أحيانا، وتتعدم كلية بالنسبة للبعض الآخر، بسبب الشروط المفروضة على طالبيها، ما يجعل اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية سلوك مبرر عند الكثيرين، من خلال عبور الحدود البرية أو البحرية لدول أخرى بطرق غير قانونية، أو عدم مغادرة الدولة المستقبلة بعد انتهاء صلاحية التأشيرة، أو رخصة الإقامة وهو نوع آخر من أنواع الهجرة غير الشرعية.

8-4-الأسباب الأمنية: وهي الظروف التي يشعر فيها المواطن بالخطر على حياته، أو حياة أسرته فيضطر للهجرة، وقد تكون فردية أو جماعية، نظرا لوجود تهديد أمني معين من قبل النظام، أو جماعية و هي التي تكون اضطرارية بسبب الصراعات والحروب، وبما أن أغلب الدول المانحة للتأشيرة تلجأ دوما إلى تشديد إجراءات منح التأشيرة إلى طالبيها من الدول التي تعرف ظروف أمنة سيئة، أو متدهورة، لوجود أعداد كبيرة ترغب في ذلك، فمثل هذه الحالات تعد من أكبر التحديات بالنسبة للدول المستقبلة، حيث تكون الهجرة بأعداد كبيرة، كما تكون على مرأى من الرأي العام الدولي، الذي يجعل الدول المستقبلة في حرج كبيرن جراء تعاملها مع هذه الأعداد الكبيرة، هذا التعامل الذي يغلب يطغى فيه الطابع الأمني و السياسي على الإنساني، على عكس الرأي العالم الدولي الذي يميل نحو التعامل الإنساني، و التعاطف مع المدفوعين للهجرة بسبب الحروب و الصراعات المسلحة، مثل الحالة السورية.

5-3- الأسباب النفسية: ترتبط الأسباب النفسية بعوامل داخلية تتعلق بشخصية الفرد، وتكوينه الجسدي الذهني والعاطفي، وعوامل خارجة عن الفرد، وهي تلك المتعلقة بالبيئة الخارجية الإنسانية منها والمادية، وتجدر الإشارة إلى كون تأثير هذه العوامل الداخلية والخارجية يتم بطريقة تكاملية ومتداخلة، وليس بصورة منفردة وانعزالية. إذا ما بحثنا في العلاقة القائمة بين هذه الأسباب النفسية وظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر نجدها علاقة قوية، إذ أن الشعور بالإحباط، الإجحاف واللاعدالة الاجتماعية جراء البطالة، الفقر وسوء توزيع الثروة كلها عوامل جعلت الشباب في الجزائر يفكرون في التخلص من هذا الواقع المرير بأي ثمن، وبأية وسيلة كانت شرعية أو غير شرعية، كما أن لطبيعة العصر الذي نعيش فيه، وما يتميز به من ميزات في شتى المجالات، دورا كبيرا في ذلك، جراء التطور التكنولوجي الرهيب وما ارتبط بها من عولمة للحياة الإنسانية في مختلف صورها، حيث صار العالم عبارة عن مجتمع صغير، يجمع بين ثناياه مختلف الثقافات والتناقضات، فوسائل الاتصال المختلفة قد مكنت من نقل الأخبار والمعلومات صورة في وقت وجيز، بل وعلى المباشر.

وفي هذا السياق يرى البعض أن نبوءة Timothy Leary التي تحدثت عن كون العالم في القرن الواحد و العشرين سيشهد هيمنة لثقافة جديدة على الصعيد العالمي، ذات شعبية عريضة قادرة على الاتصال بسرعة الضوء قد أصبحت حقيقة معاشه (Sarah Finger, Michel Moatti, 2015,p 101) وهي أمور ساهمت كلها في تعلق الشباب بالهجرة نحو العالم المتقدم، فالشباب أصبحوا يعيشون جسديا ضمن حدود بلدهم الجغرافية، أما ذهنيا فهم يعيشون في عالم مختلف تماما، عالم يرى فيه الشباب جمهورية أفلاطون الفاضلة، على عكس وطنهم الذي أضحى بالنسبة للكثير منهم مجرد سجن كبير، تتحطم داخل أصواره كل الحقوق الإنسانية، وتتعدم كل الفرص في الحياة الكريمة، وزاد من هذا الشعور السلبي إزاء الوطن. إن المظاهر المادية التي يحلم بها معظم الناس والتي تبدو على الكثرين ممن هاجروا بطريقة غير شرعية، أو الذين يهاجرون بطريقة شرعية ويرفضون العودة إلى الوطن بعد انتهاء صلاحية التأشيرة

فيحولون بذلك إلى مهاجرين غير شرعيين، حيث و بعد سنوات قليلة يعودون إلى مسقط رأسهم بسيارات فارهة، و يشيدون الفيلات الكبيرة، لتتغير مكانتهم الاجتماعية، ويصبحون أشخاصا آخرين، بغض النظر عن الظروف التي يعملون أو يعيشون فيها في الضفة الأخرى، فالحظوظ تبدو هناك وفيرة، و الثراء في المتناول بغض النظر عن الشهادة العلمية، أو العمل الممارس، على عكس مجتمعاتهم الأصلية التي تغيب فيها مثل هذه الفرص هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت نحو جنة الأحلام الموعودة بمفهوم الرجولة أو «الشجاعة من خلال الإقدام على مواجهة أهوال البحر، وغيرها من الأخطار المرتبطة بهذا الفعل في سبيل الوصول إلى الضفة الأخرى وتحقيق المستقبل الزاهر حسب اعتقادهم، حيث أن البعض و من خلال تواصلهم عبر مختلف الشبكات الاستوي منهم، يتأثرون بذلك ويرغبون في المحاكاة، والإقدام على هذه المغامرة باتجاه مدينة الأحلام، بالمقابل اي تردد أو إحجام على هذا الفعل يعني نقص في الرجولة والشجاعة، بغض النظر عن المخاطر المرتبطة بهذا الفعل الذي يعتبره البعض نوعا من أنواع الانتحار، رغبة ظلت قائمة في نفوس الشباب على الرغم مما خلفته ظاهرة الحرقة من حوادث مأساوية أودت بحياة الآلاف منهم في عرض البحر، على الرغم مما خلفته ظاهرة الحرقة من حوادث مأساوية أودت بحياة الآلاف منهم في عرض البحر، والتي تداولت بعض الوسائط الإعلامية بعض فصولها، لأن ذلك برأيهم مرتبط بفكرة القضاء والقدر.

4- الإعلام وظاهرة الهجرة غير الشرعية: لقد ظلت طبيعة تعامل وسائل الإعلام المختلفة مع شتى المواضيع والقضايا داخل المجتمع محل جدل ونقاش كبيرين، والتي تختلف باختلاف الزمان والمكان، كونها مرتبطة بمبدأ الحرية الإعلامية في هذا البلد أو ذاك، في هذه الفترة أو تلك. فحرية الإعلام كما يرى البعض لم تكن يوما مكتسبة أو سهلة المنال، بل هي معركة متواصلة وإبداع مستمر، إذ كثيرا ما يتم خنق الحرية باسم الحرية، فالتحدي كبير، وتجنب الأخطار المحدقة بالوظيفة الإعلامية صعب للغاية. وقد عرفت حرية الإعلام منذ بداياتها الأولى حتى أواخر القرن العشرين تحديان، الأول ظهر مع الثورة البلشفية العام 1917، حيث كان الإعلام السوفياتي في خدمة النموذج الماركسي اللينيني إلى غاية انهيار الاتحاد السوفياتي ما بين 1989- 1991

والثاني بدأ في الظهور منذ 1945 والذي نجم رغبة بعض كتاب المقالات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في تجاوز أو تجديد الأفكار الليبرالية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، باسم ما يطلق عليه الأمريكيون" المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام"، والتي عرفت معارضة، احتجاجات، وخنقا للحرية الإعلامية من قبل من يزعمون حمايتها، حيث تم التضييق على حرية التعبير، وخاصة الصحفية (Francis Balle, 2016, p268).

1-4 - الإعلام العمومي وظاهرة الهجرة غير الشرعية: ونقصد بالإعلام العمومي الإذاعة بمختلف قنواتها الوطنية والمحلية، التلفزيون والجرائد العمومية، وقد كان تعامل هذه الوسائل مع ظاهرة الهجرة غير

الشرعية تعاملا سلبيا، فمن جهة تعاملت مع الظاهرة تعاملا أمنيا – إخباريا محضا، أي الاكتفاء بتقديم معلومات إحصائية عن إنقاذ أو توقيف لشباب حاولوا الهجرة بطريق غير الشرعية، ناهيك عن كونها قد اقتصرت على التلفزيون العمومي، والقنوات الوطنية فقط دون الإذاعات المحلية، التي كان يفترض أن تكون مثل هذه القضايا ضمن أجددتها الإعلامية، ومن أهم أولوياتها، كما أن هذه الوسائل الإعلامية العمومية، لم تكلف نفسها عناء برمجة حصصا تحسيسية بخصوص مدخلات و مخرجات هذه الظاهرة لما فيها من حساسية سياسية و اجتماعية. لقد كانت الكثير من عائلات المفقودين تشتكي من لا مبالاة السلطات المعنية، وغياب المعلومات الكافية بشأن أبناءها، ولا بحيثيات هذه الظاهرة التي أخذت في التفاقم تدريجيا، خاصة وأنها أصبحت عملية تجارية مربحة لأصحاب شبكات عابرة للحدود، مختصة في استقطاب الشباب نحو هذا النوع من الهجرة، عبر قوارب الموت لأغراض الربح.

هذا التعامل الإعلامي لوسائل الإعلام العمومية مع ظاهرة خطيرة، ومركزية في المجتمع مثل الهجرة غير الشرعية، على أنها قضية هامشية وثانوية، كما حرصت هذه الوسائل الإعلامية على إعطاء انطباع مفاده أن الذين يحاولون الهجرة بهذه الطريقة هم شباب ذوي سوابق عدلية ومنحرفين أو غير أسوياء، وذلك بهدف إبعاد الدولة عن كل مسؤولية بهذه الظاهرة التي ألحقت أضرارا كبيرة بالعائلات، حيث كثيرا ما تفجع العائلات بأخبار محزنة عن غرق فلذات أكبادهم في عرض البحر وبالوطن، على اعتبار أن المهاجرين أغلبهم من الشباب الذين يفترض أن يعتمد عليهم الوطن في مسار التتمية و البناء، ما يشكل نزيفا رهيبا للاقتصاد الوطني، وتمن ثم تحميل كل المسؤولية لهؤلاء الشباب و أسرهم.

2-2- الإعلام الخاص وظاهرة الهجرة غير الشرعية: لقد تعاملت وسائل الإعلام الخاصة والتي كانت مقتصرة على الصحف اليومية والأسبوعية في البداية إلى غاية 2012، أي قبل الترخيص بإنشاء قنوات تلفزيونية، فكانت بعض الجرائد تتابع أخبار المهاجرين الغير شرعيين بصفة مستمرة، لكن الطريقة التي تمت تتاول هذه الظاهرة أثارت الكثير من الجدل لدى أهالي الحراقة المفقودين في عرض البحر، حيث طغى الجانب التجاري من خلال التركيز على "السبق الإعلامي" في التعرض للأخبار المتعلقة بهذه الظاهرة، ، الأمر الذي أثار في بعض الأحيان غضب الكثير من عائلات الحراقة المفقودين، فهذه المعالجة الصحفية برأي هذه العائلات قد سلطت الضوء على النتائج فحسب من دون التطرق للأسباب الحقيقية الظاهرة، التي تتحمل الحكومة قسطا كبيرا من المسؤولية، كونها لم تتصدى للأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية، لا من الجانب السوسيو اقتصادي، ولا من الجانب الأمني، بل أن إحدى الصحفيات بجريدة الشروق اليومي قد تعرضت لتهديدات برفع دعاوى قضائية ضدها سنة 2008، على خلفية نشرها لمقال تتحدث فيه عن إقامة صلاة الجنازة بسردينيا الإيطالية، ودفن الحراقة الذين انقلب بهم قاربهم في عرض البحر في 24 أوث 2008، هناك حيث أحزن هذا المقال عائلات المفقودين، في وقت كان الأمل يحدوهم في كون أبنائهم لا يزالون على قيد الحياة ، إضافة إلى كون هذا الخبر الصحفي لم

يستند إلى مصادر موثوقة، وافتقد للاحترافية. ذلك أن اصاحب المقال وهو مراسل لجريدة الشروق اليومي اعتمد على رواية لأحد الأشخاص قال فيها بأن أخاه كلمه من سردينيا وقص عليه الخبر، مع أنه لا يمكن دفن أي حراق في إيطاليا والعملية تخضع لإجراءات أخرى غير تلك السائدة في المجتمعات الإسلامية، فكان المقال يفتقد للمصداقية، مما جعل الصحفية تعتذر لبعض العائلات الذين حضروا إلى مقر الجريدة بولاية سكيكدة، التي عاشت لمدة طويلة تحت صدمة غرق أحد قوارب الموت الذي كان على متنه حوالي 14 حراقا، حوالي ستة(06) منهم من ولاية سكيكدة، وكان القارب قد انطلق من شاطئ سيدي سالم بولاية الطارف ليلة الجمعة 23 أوث 2008. على اعتبار أن الولاية لم تشهد مثل هذه الفاجعة بهذا الشكل من قبل.

بعد 2012، ومع بداية ظهور القنوات الفضائية الخاصة عرف النتاول الإعلامي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بعض التحول، من خلال أخذ الجانب الاجتماعي للظاهرة في الحسبان وتسليط الضوء على معاناة عائلات المفقودين، من خلال استضافة بعض أولياءهم لحصص تلفزيونية على غرار قنوات أجنبية و خاصة التونسية منها، على خلفية وجود أخبار و شكوك كثيرة حول وجود العديد من المفقودين في السجون التونسية، وتمكينها من توجيه رسائل إعلامية للمسؤولين ومطالبتهم بالتحقيق بشأن فلذات أكبادهم المفقودين في عرض البحر، لكن هذه التعاطي الإعلامي لم يرقى إلى المستوى الذي تتطلبه الظاهرة، كما وكيفا، ولا إلى ما تطمح إليه عائلات المفقودين على حد سواء. كما أن هذا النوع من الإعلام الذي يتمتع بهامش حرية أكبر مقارنة بالإعلام العمومي، لم يناقش، أو يقيم التعامل الإعلامي في الجزائر مع هذه القضية الجوهرية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، لحساسية الموضوع وارتباطه بسياسة الدولة من جهة، ومن جهة كما يقول دانيال شنا يدرمان Daniel Scneidermann بكون" الموضوع الأصعب معالجته من قبل الإعلام هو الإعلام (Sarah Finger, Michel Moatti, 2016,p 101)

الخاتمة

يلعب الإعلام دورا كبيرا في توجيه الرأي العام، وتشكيله على اعتبار أنه السلطة الرابعة، وهو كما يقال أيضا مرآة المجتمع، التي تعكس قضايا المجتمع ومشاكله، إلا ان الوظائف والتسميات المتعلقة بوسائل الإعلام ليست تحصيل حاصل، ولا مطلقة، بل هي نسبية ومختلفة باختلاف البيئات السياسية والقانونية السائدة في المجتمع، إذ كثيرا ما يعاني الإعلام من عمليات تضييق وتخويف بهدف تقويض سلطته سلطته، والتأثير على وظيفته الحقيقية المتمثلة في نقل الوقائع

والتعامل معها بكل موضوعية واحترافية، ما يجعل من هذا التعامل الإعلامي مع قضايا المجتمع في الغالب مقيد، ونابع من نظرة السلطة ومواقفها من هذه الأخيرة مثلما هي الحال في الدول العربية

وبعض دول العالم الثالث بشكل عام، أين تشهد ما يعرف "بتنميط الإعلام" أو الإعلام الموجه لخدمة مصالح النظام القائم وتوجهاته أكثر من خدمته لمصالح الوطن وقضايا المجتمع.

في الجزائر وعلى غرار باقي الدول التي تغيب أو تقل فيها حرية التعبير، بسبب غياب الحكم الديمقراطي ظل الإعلام محتكر من قبل السلطة إلى غاية نهاية الثمانينات من خلال دستور 23 فيفري 1989، الذي أقر للحريات الفردية والجماعية، ونص على تحرير قطاع الإعلام من خلال الترخيص بإنشاء صحف خاصة، الأمر الذي أكسب وسائل الإعلام في الجزائر حرية كبيرة جعلتها تتميز عن غبرها في دول عربية كثيرة، لكن هذه الحرية لم تدم طويلا، فمع بداية التسعينيات و على إثر توقيف المسار الانتخابي، عادت الأمور إلى نصابها، ليتم خنق حرية الاعلام من جديد، وقتل العديد من الصحفيين. بعد مجيء الرئيس السابق بوتفليقة سنة 1999 وإجراء المصالحة الوطنية. وبالرغم من وعود هذا الأخير بمنح هامش حرية أكبر للإعلام، إلا أن هذا القطاع وبالرغم من تعدد وسائله ظل جسدا بلا روح.

لقد صار الإعلام بعد توقيف المسار الانتخابي سنة ، وخلال الحقبة البوتفليقية 1991 في معظمه يهتم بالأمور السطحية للظواهر، ومل ما يصب في خانة تبييض سمعة النظام الحاكم، دون الغوص في البحث عن دوافها الحقيقية، أو آليات الحد منها والتصدي لها، مثلما هي الحال مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعامل معها في أغلب الأحيان على شكل بيانات صادرة عن مختلف الهيئات الأمنية المختصة، كأعداد الموقوفين، أو الذين تم إنقاذهم، لكن هذا الإعلام لم يتطرق للدوافع الحقيقية الكامنة وراء تفاقم هذه الظاهرة، أو مسؤولية الدولة في ذلك، ووضع حد لمسلسل الأحزان على فقدان فلذات الأكباد، أو الأمل اللامتناهي بعودتهم إلى الأحضان، فالتعامل الإعلامي المطلوب هو ذلك التعامل الحر و النزيه الذي يسلط الضوء على هذه الظاهرة وكل الظواهر و القضايا الاجتماعية التي تهم الرأي العام كما هي على أرض الواقع لا كما تريدها السلطة القائمة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- 1) أنثوني غدنز، الصباغ فايز، 2015 مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، بيروث.
 - 2) فهد بن عبد الرحمن الشميمري التربية الإعلامية الرياض ردمك، 2010،

المراجع باللغة الأجنبية

- 3) Catherine Winhtol de Wender, 2017, L'immigration, Paris
- 4)Francis Balle, 2016, Médias et Société, 17^é éd, Lextenso Ed, France.
- 5) Sarah Finger, Michel Moatti, 2016 L'éffet Medias, Ed Larmattan, Paris.

المجلات والدويات

- 6) انتصار عباس إبراهيم الحسناوي، 2016، البطالة مفهومها وأنواعها، المجلد 27، عدد 04، العراق.
- 7) العابد سميرة، عباز زهية، 20012، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، عدد 11، الجزائر.
- 8) رحماني منصور، 2009، الهجرة غير الشرعية إشكال قانوني أم حق طبيعي، الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
 - 9) عبد القادر رزيق، المخادمي، 2012،

الرسائل والأطروحات

10) رقية خياري، 2031-2014، السياسة التتموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر الجزائر.

المواقع الإلكترونية

10) https://www.epsilon.insee.fr/jspui/bitstream/1/8572/1/cs127b.pdf

واقع الصراعات الداخلية في بلدان غرب أفريقيا وانعكاساتها المرضية على الأمن والاستقرار الإقليميين (دراسة في مصادر الصراعات وأهم مظاهرها ونتائجها)

Internal Conflicts in West African Countries: Sources and Their Satisfactory Implications for Regional Security and Stability

إعداد الباحث: محمودي منير

ملخص: تعتبر الصراعات الداخلية في القارة الأفريقية، ظاهرة مجتمعية شاملة عصفت بجميع مكونات المجتمع الأفريقي على مدار أكثر من نصف قرن من الزمن، وبالأخص خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث صنفت هذه الصراعات من بين أعنف الصراعات على المستوى العالمي بعد الحرب العالمية الأولى نظراً لبشاعتها ومخلفاتها، هذه الأخيرة تجلت وتتوعت بين الصعيد الإنساني والسياسي والاقتصادي والأمني والطبيعي. تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على منطقة جدّ هامة من أفريقيا جنوب الصحراء، ألا وهي منطقة غرب أفريقيا التي شهدت صراعات داخلية حادة وحروب أهلية طاحنة ناهيك عن العديد من الانقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة.

Abstract:

The internal conflicts in the African continent are a comprehensive societal phenomenon that has plagued all parts of African society for more than half century, particularly during the last two decades of the twentieth century. These conflicts were classified among the most violent conflicts on the world level after the First World War For its popularity and its consequences, these latter manifested and varied between the humanitarian, political, economic, security and natural. This study highlights the realities of internal conflicts in West Africa, which has seen severe internal conflicts and civil wars, and many successful and failed military coups.

مقدمة: تعتبر الصراعات الداخلية أحد أهم سمات فترة ما بعد الحرب الباردة، نظرا لمدى شيوع هذه الظاهرة في كثير من مناطق العالم، وفي القارة الأفريقية بصفة خاصة. وهذه الأخيرة شهدت انتشار موجة واسعة من الاضطرابات وأعمال العنف السياسي، تخللتها في الكثير من الأحيان حروب أهلية طاحنة وانقلابات عسكرية عنيفة. إن محاولة الوقوف عند ظاهرة الصراعات الداخلية في القارة الأفريقية ومحاولة تشخيصها، سيؤدي ذلك حتما إلى فتح باب واسع أمام العديد من العوامل والمتغيرات التي تقف وراء نشوبها، حيث تلعب العوامل التاريخية المتمثلة في مخلفات الاستعمار الأوربي للقارة الإفريقية وعلاقات الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة الواحدة في فترة ما بعد الاستقلال دورا كبيرا في متابعة حجم الصراعات الدموية التي عانت منها القارة وبالأخص خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إذ شهدت القارة ستة عشرة (16) صراعا داخليا من ضمن خمسة وثلاثين (35) صراعا من هذا النوع على

مستوى العالم في منتصف التسعينات، كما ظلت تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية في عامي 1998 و 1999 على مستوى العالم وعددها خمسة وعشرون صراعا داخليا. ومن جهة أخرى شهد عقد التسعينات أيضا وفاة ما بين مليونين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك الصراعات، وفي عام 1993 لوحده نزح خلاله نحو 5.2 مليون لاجئ و 13 مليون متشرد، ناهيك عن العديد من الإحصائيات المروعة التي تخص انتهاكات حقوق الإنسان والأمراض والفقر والمجاعة،.... وغيرها من الآفات المرضية الناجمة عن الانتشار الواسع لظاهرة الصراعات والحروب في القارة الإفريقية.

تأتي هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على منطقة جدّ هامة من أفريقيا جنوب الصحراء، ألا وهي منطقة غرب أفريقيا التي شهدت صراعات داخلية حادة وحروب أهلية طاحنة ناهيك عن العديد من الانقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة، وعليه ستتصدى هذه المداخلة بالتحليل للعديد من التساؤلات والإشكاليات التي يفرضها الموضوع، ومن أهمها: ما المقصود بمفهوم الصراعات الداخلية والانقلابات العسكرية والمفاهيم ذات الصلة؟.

- ماهى أهم مظاهر هذه الصراعات وتجلياتها؟.
- فيما تكمن انعكاسات هذه البيئة المتوترة على الأمن والاستقرار في إقليم غرب أفريقيا؟.
 - أخيرا، الخروج باستنتاجات.

أولا/ مفهوم الصراع:

يعتبر هذا المفهوم من بين المفاهيم المحورية والأساسية في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وبالأخص في مجال دراسات الصراع والسلام، والحقيقة أن هذا المفهوم يعد من المفاهيم التي تعرضت لتنوع وتعدد واسع وجدلية حول تعريفها، ومن بين أهم ما تناوله الباحثون في هذا شأن ما يأتى:

- تعريف "يوهان غالتون" Johan Galtung " هو وضع اجتماعي يحاول فيه طرفان على الأقل الحصول على مجموعة من نفس الموارد المادية أو المعنوية، وفي نفس اللحظة، أو تحقيق أهداف أو مصالح متناقضة في لحظة واحدة، وتكون هذه الموارد أو الأهداف غير كافية لإرضاء هذه الأطراف" (1). حيريف "كوينسي رايت" Quincy Wright " يستخدم مفهوم الصراع للإشارة إلى التضارب أو النتاقض في المبادئ أو المفاهيم أو العواطف أو الأهداف أو المطالبة بالكيانات أو الهوية، وأحيانا تستخدم للإشارة إلى عملية تسوية هذه التناقضات"، كما يشير الباحث أيضا إلى أن أصل كلمة صراع Strike to (Conflict) والتي تعني التصادم معاً Strike to).

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن مفهوم الصراع في تصوره الكلي يعبر عن وجود حالة من التصادم بين طرفين أو أكثر سببها تناقض في المصالح، ويتم التعبير عن هذا التناقض من خلال اتجاهات عدائية أو تصرفات أو إجراءات تؤدي إلى الإضرار بالطرف أو الأطراف الأخرى، سواء كانت بين أفراد أو جماعات أو دول، وهذه المصالح المتنازع عليها تتفرع إما حول الموارد المادية أو السلطة والنفوذ أو الهوية أو المكانة والكرامة أو حول القيم وما يرتبط بها من ثقافات وأديان. وعموما فإن الأدبيات الغربية المعاصرة أو المؤسسات الغربية الممارسة في مجال الصراع والسلام قد ركزت على ضرورة توفر عناصر محددة في مفهوم الصراع وهي كالآتي⁽³⁾:

- وجود أكثر من طرف.
- حالة من التنافر أو عدم الاتفاق أو الانسجام بين هذه الأطراف حول هدف أو مصلحة ما، أو قضية ما تكون موضع أو مصدر هذا التنازع.
- وجود عنصر الندرة مع تزامن في طلب الحصول على هذه المصلحة أو الهدف، أي أن الطلب يتم في الوقت أو اللحظة ذاتها.

ثانيا/ مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب أفريقيا

تتعدد وتتداخل مسببات الصراع داخل مجتمعات الغرب الأفريقي، وعليه فقد ارتأت هذه الدراسة إلى متابعة هذه المسببات ضمن مجموعة من المتغيرات والمستويات: الميراث التاريخي، البناء السياسي أنظمة الحكم، البناء الاقتصادي، البناء الاجتماعي والثقافي.

1- الميراث التاريخي: ترتبط الصراعات الداخلية في بلدان غرب أفريقيا ارتباطا وثيقا بالسياق التاريخي لنشأة الدولة الحديثة فيها أو بالأحرى في القارة الأفريقية بالعموم، وتتجلى أهمية هذا الجانب في أن هذه الصراعات الأهلية جاءت بالأساس كنتيجة حتمية جراء العراقيل والأزمات التي واجهت عملية بناء الدولة في أفريقيا وما خلفته من آثار جسيمة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد جاءت هذه النشأة التاريخية بطريقة اصطناعية على أيدي الاستعمار الأوروبي الذي قام ببناء الوحدات السياسية الحديثة في أفريقيا بناء على ما تمليه المصلحة القومية الخاصة بكل الدول الاستعمارية منفردة، ومن المعلوم أن التجربة الاستعمارية في القارة الأفريقية قد أدت إلى إحداث العديد من التشوهات الهيكلية في بنية المجتمعات المحلية، والذي أفضى إلى العديد من المشاكل والصراعات الداخلية في المجتمعات الأفريقية في الفترات التي تلت مرحلة الاستقلال(4).

ظهرت دول غرب إفريقيا – ماعدا ليبيريا – إلى الوجود ومعها أغلب الدول الإفريقية الأخرى في الفترة الممتدة ما بين 1880م – 1890م، ولقد نشأت هذه الدول على أنقاض العديد من الكيانات والوحدات السياسية المستقلة من مماليك وإمبراطوريات ومدن وجماعات عشائرية كانت تستوطن منطقة غرب أفريقيا

قبل الغزو الاستعماري لها، وقد كانت تلك الكيانات السياسية تتجاور دون حدود سياسية واضحة المعالم، وغالبا ما كانت تتشب بينها حروب ونزاعات حول مناطق النفوذ، إلا أن الحقبة الاستعمارية أحدثت ثورة جيوبوليتيكية على منطقة غرب أفريقيا أسفرت عن ظهور خمسة عشر دولة فيها⁽⁵⁾.إن الطريقة المشوهة التي تمت بها نشأة الدولة الحديثة في منطقة غرب أفريقيا لتبين بوضوح عشوائية واصطناعية الحدود السياسية التي بنيت عليها دول هذه المنطقة، فكثير من تلك الحدود كانت خطوطا وهمية غير واضحة المعالم كان الهدف منها فقط رسم مجالات النفوذ المختلفة للدول الأوروبية، وفي هذا الصدد لاحظ بعض الباحثين أن 30% من الحدود في أفريقيا هي عبارة عن خطوط مستقيمة، كما أن 44% من الحدود في أفريقيا الاستوائية تم رسمها على أساس الخطوط الفلكية والباقي منها هي حدود طبيعية مشكلة بواسطة مجاري المياه أو البحيرات أو الجبال⁽⁶⁾، فأغلب دول الغرب الإفريقي يفصل بعضها البعض إما الأنهار (كما في منطقة دلتا النيجر) أو مناطق رعى كانت محل صراع دائم بين مختلف الجماعات السكانية التي سكنت منطقة غرب أفريقيا منذ القدم. ولقد أدت عملية التخطيط العشوائي للحدود السياسية في أفريقيا جراء الاستخدام الواسع للخطوط الفلكية أو الخصائص الطبيعية إلى تجاهل الاعتبارات الإنسانية للسكان المحليين والتي أفضت إلى خلق مجتمعات هجينة أثنيا وعرقيا، فعلى سبيل المثال، أدى التقسيم العشوائي للحدود في غرب أفريقيا إلى فصل حوالي أربعة عشر منطقة ثقافية من نيجيريا إلى الكاميرون، بينما شتت حدود بوركينافاسو لوحدها حوالي واحد وعشرون جماعة ثقافية (⁷⁾، وهو ما أدى إلى تعقيد الجغرافيا البشرية للمنطقة والقارة ككل. وكما يقول "ويليام زارتمان"William Zartman: " فان مشكلة الحدود في أفريقيا لا تكمن في طبيعة الحدود وانما في عدم تأكيدها على الأرض" (8). يتضح من خلال الطرح السابق أن الدولة في منطقة غرب أفريقيا، قد نشأت في الأغلب الأعم بصورة صناعية على أيدي الاستعمار الأوربي، ويبدو أن حكومات ما بعد الاستقلال في دول المنطقة قد ورثت مشكلة معقدة للغاية.

2- هيكل نظام الحكم (النظام السياسي ونوعية الطبقة الحاكمة): في مرحلة ما بعد الاستعمار ساد بين الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال الاتجاه الرامي إلى قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار والكيانات السياسية التي أقامها، ولقد رأى رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في تلك الفترة في قضية الحدود باب شريجب أن يبقى موصدا تحاشيا مما سيؤدي فتحه إلى إثارة واندلاع مشاكل لا تنتهي، وقد جرى النص في المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) المؤسسة في عام 1963م، التأكيد على مبدأ احترام سيادة كل دولة ووحدتها الإقليمية. وعلى الرغم من قناعة الكل بالنشأة الاصطناعية للدولة الحديثة في أفريقيا والترسيم العشوائي للحدود قد تجاهلت أوضاع السكان المحليين، إلا أساسية المفارقة بعد الاستقلال أكدوا على احترام تلك الحدود، بل وأصبحت هذه المسألة من بين المبادئ الأساسية للسياسة الأفريقية الحديثة (9)، وعليه فإذا كان رسم الحدود في القارة الأفريقية لتلك الدول، العشوائية بين الدول الاستعمارية سابقا جاء أساسا لخدمة المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لتلك الدول،

فإن الإبقاء عليها وصيانتها من طرف القادة الأفارقة في مرحلة ما بعد الاستعمار كان بمثابة الإذن الشرعي لفتح باب الصراعات الدموية في القارة التي لازالت تفتك بشعوبها لغاية اليوم.

لقد تركت ظروف النشأة الصناعية للدولة الحديثة في أفريقيا عامة وفي منطقة غرب أفريقيا -والتي هي محل الدراسة- أثارا بالغة على سياسات المشاركة والتوزيع في مرحلة ما بعد الاستقلال، فالطبيعة التعددية للمجتمعات الأفريقية التي تقوم على الانقسامات الإثنية الحادة أنتجت في مرحلة ما بعد الاستقلال حكومات متحيزة بشكل كبير، فالنخب الحاكمة التي ورثت زمام الأمور بعد خروج الاستعمار أصبحت تتحيز أكثر إلى جماعتها الإثنية التي تتمي إليها، وعملت على تمييز جماعتها الإثنية في سياسات المشاركة السياسية والتوزيع وهو ما كان بدوره عاملا هاما في انفجار ظاهرة الصراعات الداخلية.

لقد شهدت نظم الحكم في بلدان غرب أفريقيا وكغيرها من البلدان الأفريقية مراحل للتطور منذ الاستقلال، ففي بداية مرحلة الاستقلال كانت السمة الأساسية لنظم الحكم في بلدان الغرب الإفريقي هي نظم الحكم الشخصية أو نظم الحزب الواحد، والتي تقوم على هيمنة الزعيم على النظام السياسي وانفراده باتخاذ القرارات الهامة. ويعود سبب انتشار هذه النظم إلى أن الكثير من قادة حركات التحرر الوطني في أفريقيا اتجهوا عقب حصول بلدانهم على الاستقلال نحو تتصيب أنفسهم كآباء مؤسسين للدول الأفريقية الحديثة أو ما يسمى بالحكم الأبوي patrimonialism، على غرار "كوامي نكروما" في غانا، "هوفيت بوانيه" في الكوت ديفوار، "موديبو كايتا" في مالي، " موبوتو سيسي سيكو" في زائير و "أحمد سيكو توري" في غينيا وغيرهم. وهذا الأخير على سبيل المثال يعطى لنا أفضل رمز على نظام الحزب الواحد أو نظام الحكم الأبوي في منطقة غرب أفريقيا، فقد آمن "سيكوتوري" بأن يتولى الحزب الحاكم دورا توجيهيا وقياديا في حياة الأمة، فالسلطات السياسية والاقتصادية والقضائية والإدارية والتقنية يجب أن تخضع جميعها لسيطرة الحزب الديمقراطي لغينيا. إن نظام الحزب الواحد الذي طرحه هذا الاخير، كان خيارا ضروريا لابد منه في تلك الفترة الحساسة وهذا خاصة في ظل مشكلات الاندماج الوطني الحادة التي كانت تعاني منها ليس فقط دولة غينيا وحسب، بل كل الدول الأفريقية في فترة ما بعد الاستقلال بدون استثناء. كما أن عملية بناء الدولة كانت تقتضى -حسب تصورات قادة الاستقلال-أن تكون النظرة إلى الرئيس على أنه يمثل رمزا للدولة وأنه يمتلك صفات كاريزمية، بحيث أن حشد الولاء لشخص الرئيس أو للحزب الواحد يمثل مرحلة انتقالية هامة لنقل الولاء بعد ذلك إلى الدولة ذاتها (10).

لقد عانت نظم الحكم في الدول الأفريقية بصورة تقليدية من ضعف جهاز الدولة، ثم تسبب الفساد السياسي والإداري للنخب الحاكمة في زيادة هذا الضعف، ذلك أن طبيعة الهياكل السياسية الموروثة عن الاستعمار كانت بدائية أقامها المستعمر فقط لكي يخدم مصالحه الاقتصادية والإستراتيجية لذلك لم يعمد

لتطويرها. أضف لذلك قلة الخبرة التي كانت تتمتع بها النخب الحاكمة غداة الاستقلال، هذا كله قد عمق من دور وحضور الدولة المحتشم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأفريقية في الفترات اللاحقة، إلا أنه ومنذ بداية عقد التسعينات ومع تضافر الأزمات الداخلية، زادت الضغوط الخارجية من أجل دفع غالبية الدول الأفريقية نحو تبني سياسات الإصلاح الديمقراطي وما تتطوي عليه من تعددية حزبية وتداول سلمي على السلطة وكفالة الحريات العامة وحقوق الإنسان، وعلى الرغم من صرامة البنود والمواثيق الدولية حول قضية احترام حقوق الإنسان وتبني مبادئ الديمقراطية، إلا أن الواقع الأفريقي لم يتغير كثيرا عن سابقه ذلك أن التعددية الحزبية هي ذات وجود شكلي (تعدية مقيدة) ومازال الحزب الواحد الموروث عن الحقبة الاستعمارية يهيمن على الساحة السياسية للدول الأفريقية من خلال تزوير الانتخابات وغيرها من الممارسات البيروقراطية، رغم الرقابة والملاحظة الدولية على هذه العملية في دول القارة، أضف إلى ذلك ظاهرة الفساد والمحسوبية التي ما فتأت تنهك أغلب القطاعات الحيوية للدولة الأفريقية.

3- البناء الاجتماعي- الثقافي: يمكن الحديث عن التعددية الإثنية والعرقية في القارة الأفريقية على أنها سبب رئيسي في إثارة وتحريك الصراعات الداخلية بين المجموعات الإثنية المكونة للدولة الواحدة. ويزداد دور هذه الاختلافات الهوياتية في تصعيد حجم الخلافات وتعقيدها عندما ترتبط أساسا بعمليتي المشاركة السياسية وتوزيع الموارد الوطنية على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة.

الجدول رقم (1): التركيبة الإثنية في دول غرب أفريقيا (11)

أهم العرقيات	المساحة (كم²)	الدولة
فون ، أدجا، يوروبا، باريبا	44.000	البنين
موصىي، بوبو، جور ونسي	106.000	بوركينافاسو
أجنى، كرو، ماندي، باولى، دان	128.000	ساحل العاج
مانديجو، فولاني، وولوف	4.000	غامبيا
أكان، ايوي، جا	92.000	غانا
ماندي، فولاني	96.000	غينيا
بالانت ، بيبيل	14.000	غينيا بيساو
مانديجو، جيسي،جولا،كبيلي،	43.000	ليبيريا
کرو ،جرنیوس		
بامبارا، فولاني، سونغي، طوارق	465.000	مالي

الهوسا، فولاني، سونغي، طوارق	490.000	النيجر
الهوسا، فولاني، أيبو، يوروبا، الأبيبيو	357.000	نيجيريا
وولوف، فولاني، توكولور، ديولا،	76.000	السنغال
کابري، أيوه	22.000	الطوغو

لقد أدت السياسات المنتهجة من طرف الحكومات الإفريقية من أجل معالجة تعددها الإثني إلى زيادة في حدة التوترات والصراعات الداخلية، خاصة من خلال سياستي الاستيعاب والاستبعاد. فالسياسة الأولى كانت تعتمد على استيعاب الجماعات الضعيفة من جانب الجماعات الأقوى والتي غالبا ما تكون على رأس هرم الحكم، وتدخل فيها كل الأساليب حتى الوصول إلى الإخضاع الإجباري عن طريق استخدام القوة العسكرية، أما السياسة الثانية فتقوم على تطبيق أسلوب العزل بالنسبة للجماعات الضعيفة أو المتمردة وذلك على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية. وكنتيجة لانتهاج تلك السياسات فقد مُنية بغشل ذريع، بل إنها ولدت روح المقاومة لدى الجماعات الإثنية المضطهدة، فالسياسات المتبعة من طرف النظم الحاكمة المتبنية لسياستي الاستيعاب والاستبعاد أعلت معايير الولاء القبلي عند رسم سياسات المشاركة والتوزيع، مع إقصاء مشاركة الجماعات الأخرى أو إعطاءها نصيبا ضميلا، وبالتالي فقد كانت سياسات المشاركة والتوزيع المتبعة في ظل هاتين الحالتين محكومة بما يمكن تسميته بالاحتكار المركزي القائم على تركيز الاستثمارات الحكومية في المناطق التي تنتمي إليها القيادة الحاكمة والدوائر الضيقة التابعة لها، مع إهمال باقي المناطق وأقاليم الدولة. وبالتالي فإن نشوب الصراعات الداخلية في الكثير من الدول الإفريقية جاءت كرد فعل عفوي من طرف الفصائل والجماعات الإشية المضطهدة في مواجهة سلطات النظام الحاكم (12).

في ظل تراكم مشاعر الحقد والكراهية بين الإثنيات المختلفة المكونة لدول غرب أفريقيا بسبب الإقصاء والتهميش، تجدر الإشارة إلى دور الوازع الديني في تعاظم حجم الصراعات الداخلية في هذه الدول، فالدين كما اعتبره "كارل ماكس" بأفيون الشعوب يظهر دوره جليا في الكثير من الحروب الأهلية التي عاشتها المنطقة على غرار الحرب الأهلية في ساحل العاج والحرب الأهلية في نيجيريا.

الجدول رقم (2): التوزيع الديني للسكان في بلدان غرب أفريقيا (13)

دیانات أخری	المسيحيين	المسلمين	الدولة
%51.5	%28	%20	البنين
%34.1	%16.7	%48.6	بوركينافاسو
%1.1	%95	%2.8	الرأس الأخضر
%7.8	%3.9	%86.8	غامبيا
%24.4	%55.4	%19.7	غانا
%28.5	%4	%67.3	غينيا
%45.2	%13.2	%39.9	غينيا بيساو
%37.6	%31.8	%30.1	ساحل العاج
%42.9	%39.3	%16	ليبيريا
%16	%2	%81.6	مالي
%0.5	%0.3	%99.1	موريتانيا
%8.7	%0.6	%90.7	النيجر
%10	%40	%50	نيجيريا
%6.2	%5.5	%87.6	السنغال
%40.4	%11.5	%45.9	سيراليون
%37.7	%42.6	%18.9	توغو

إن بروز العامل الديني في الصراعات الداخلية الإفريقية، وبالأخص في دول غرب أفريقيا التي هي محل الدراسة لأمر طبيعي ومنطقي نظرا للخصوصيات الاستثنائية التي تحيط بواقع هذه الدول وتركيبة مجتمعاتها، والتي تقوم في أساسها على تعددية إثنية وعرقية ذات الانتماءات الدينية المختلفة (الإسلام، المسيحية، الوثنية)، أضف إليها التدهور الفادح في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي يغيب فيها مفهوم العدالة والمصلحة المشتركة، فبعبارة أوضح هي مجتمعات منقسمة داخليا بصورة رأسية

حادة. وعليه فإن هذه العوامل المجتمعة من شأنها أن جعلت مِن – وفي -بلدان غرب أفريقيا خطوط تصدع وتماس قابلة للانفجار في أية لحظة.

4- الاقتصاد السياسي للصراعات الداخلية في منطقة غرب أفريقيا: تعتبر الموارد الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية للتنافس والصراع بين الإثنيات المختلفة داخل الدول الأفريقية، فالسيطرة على موارد الدولة الطبيعية يحدد الغنى من الفقير والقوى والضعيف. على هذا الأساس ذهب الباحث جون ميركاكيس" إلى أن الحروب الأهلية في القارة الإفريقية تتدرج في الأغلب الأعم في إطار التنافس الشديد على الموارد في ظروف الندرة الشديدة، حيث تلعب الدولة دورا هاما في إدارة هذا التتافس. فالحكومات الإفريقية قد ورثت عن المستعمر نفس أساليب التنمية الاقتصادية خصوصا على صعيد تبني سياسات التتمية الغير المتوازنة بين الأقاليم المختلفة في الدولة الواحدة، فبالنسبة للاقتصاد الاستعماري فقد كان يحدد أولوياته على أساس الثروات الطبيعية الموجودة في كل إقليم مما كان يؤدي إلى التركيز على أقاليم على حساب أقاليم أخرى، وتلك الأخرى هي الأقاليم التي لا تمتلك الثروات، وبالتالي فقد كان رأس المال والتكنولوجيا الحديثة موجهان بشكل أساسى إلى تلك الأقاليم التي تتوفر على الموارد الطبيعية، وفي المقابل فقد بقيت المناطق التي لا تتوفر على الأراضي الخصبة أو على الثروات المعدنية مهمشة ومقصية من برامج الاستثمار والدعم، والنتيجة كانت ظهور فروق شاسعة بين مختلف الأقاليم المكونة للدولة الواحدة من خلال عدم التكافؤ في مستويات المعيشة للسكان، وبالتالي ظهور الطبقات الاجتماعية. وفي مرحلة ما بعد الاستعمار ظلت تلك الوضعية دون تغيير، حيث ظلت الدولة تلعب دور الطرف المحدد الإنتاج وتوزيع الموارد المادية والاجتماعية فهي إما تملك أو تدير أو تسيطر على القطاع الاقتصادي الحديث. ولكن المعايير اختلفت وأصبحت السياسة الاقتصادية تقوم على الاعتبارات الإثنية لتحديد أولويات التتمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم وبذلك أصبح الوصول إلى السلطة من طرف الجماعات الإثنية هدفا أساسيا من أجل زيادة نصيب الجماعة من موارد الدولة، في حين أن الابتعاد عنها يعنى الحرمان من المشاركة في عمليات توزيع الموارد. وبالتالي، فإن عدم التوازن بين المناطق والجماعات الإثنية في عملية التتمية لم يتضاءل، بل أنه ازداد في الكثير من الحالات مما أدى إلى تفجير العديد من الصراعات الداخلية⁽¹⁴⁾.

جدول رقم(3): الموارد الأولية الموجهة للتصدير في منطقة غرب أفريقيا عام 2010 (15)

نسبته في عائدات	نوع المنتوج	الدولة
التصدير		
%34.7	القطن	البنين

بوركينافاسو	القطن	%40.9
الرأس الأخضر	الأسماك	%65.3
غامبيا	الفواكه المجففة	%34.9
غانا	الكاكاو	%48
غينيا	الألمنيوم	%48.1
غينيا بيساو	الفواكه المجففة	%89.5
ساحل العاج	الكاكاو	%33.4
ليبيريا	القوارب/البواخر ، الألماس	%35.3
مالي	الذهب الغير النقدي	%58.6
النيجر	الحيوانات الحية	%25.5
نيجيريا	البترول	%85.4
السنغال	البترول	%24.7
سيراليون	اللؤلؤ الثمين	%24.2
توغو	الإسمنت/ الجير	%13.1

من خلال الجدول يتبين أن دول المنطقة تزخر بموارد هامة وثمينة، وفي هذا الصدد يظهر دور الموارد الطبيعية في تحريك الحروب الأهلية في كل من ساحل العاج (الخشب والكاكاو) وفي كل من ليبيريا والسيراليون من خلال تجارة الألماس.

الجدول رقم (04): أهم الموارد الطبيعية ذات الصلة بالحروب الأهلية في غرب أفريقيا (16)

الموارد الطبيعية	فترة الصراع	الدولة
الخشب، الماس، الحديد، زيت النخيل،	2003-1989	ليبيريا
الكاكاو، البن البلاستيك، الذهب		
الخشب، جوز الهند، صيد الأسماك، القطن	1982–حتى الآن	السنغال
الماس، الكاكاو، البن	2000-1991	سيراليون
الماس، الكاكاو، القطن	2007-2002	كوت ديفوار

ثالثًا/ تجليات الصراعات الداخلية في بلدان غرب أفريقيا

بعد عرض لأهم مصادر الصراعات الداخلية في منطقة غرب أفريقيا، والدور الذي تلعبه الخصوصيات الإثنية والعرقية في نشوبها وتأجيجها، يمكن وضع تصنيف متكامل لهذه الصراعات بناء على متغير الإثنية ومدى تأثرها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها من جهة، ومتغير الإثنية وطبيعة مطالبها وأهدافها من جهة أخرى.

1- الصراعات الداخلية الانفصالية: يطلق مصطلح الانفصال على كل نشاط أو حراك السياسي وشعبي تتبناه أي جماعة، تطالب من خلاله بالانفصال عن الدولة الأم، أو تريد من وراءه تحقيق الاستقلال الذاتي عن دولة انضمت إليها في مرحلة سابقة نتيجة لظروف تاريخية محددة. وهي على عكس حركات التحرر التي تستهدف التحرر من الاستعمار والحصول على استقلالها وممارسة حقها في تقرير المصير والاعتراف بشرعية كفاحها، تستهدف الحركات الانفصالية وحدة الدولة وسيادتها الإقليمية، ويقوم التوجه الانفصالي بصفة على دوافع عرقية أو قومية أو دينية، بالإضافة إلى دوافع سياسية واقتصادية، وهذه الدولةع المجتمعة قد تظهر كلها أو بعضها نتيجة لإحساس الأقليات المكونة لهذه الحركات بالتهميش من طرف المجموعة أو القومية الحاكمة في تلك الدولة(17).

يعتبر هذا النمط من الصراعات الداخلية، أخطرها وأعنفها على الإطلاق، لأنها في غالب الأحيان تستمر لفترة طويلة من الزمن، كما أن طرفا الصراع يكون أحدهما الجيش النظامي للدولة والأخر هو جماعة متمردة تحظى بدعم داخلي أو خارجي، وفي منطقة غرب أفريقيا يوجد أمثلة عن هذا النمط كالصراع الداخلي في دالتا النيجر في دولة نيجيريا، الصراع الدائر في إقليم الكازامانس في دولة السنغال، وكذا مطالب الطوارق في تكوين دولة قومية لهم في دول الساحل والصحراء (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو).

2- الصراعات الداخلية الغير انفصالية: يعتبر هذا النمط من الصراعات الداخلية الأكثر شيوعا في المنطقة والقارة ككل، إذ يدور موضوع الصراع في هذا النوع حول السلطة (إما الاستيلاء عليها كليًا أو تقاسمها). وينشب هذا النوع من الصراعات من جراء تفاقم الخلافات بشأن السياسات الحكومية المتبعة في مجالي التوزيع والمشاركة السياسية اتجاه الجماعات الإثنية المختلفة، وبالتالي، فإن انتقال أي جماعة إثنية من مرحلة الشكوى اللفظية إلى مرحلة العمل المسلح المنظم الواسع النطاق ضد رموز الدولة أو النظام الحاكم أو الإثنية الحاكمة، يعد بحد ذاته نوعا من الاحتجاج العنيف، وعليه فإن مسألة تقاسم السلطة بين الجماعات الاثنية المتمردة والجماعة الإثنية الحاكمة بمثابة الجانب الأكثر بروزا في أية مفاوضات سلمية لتسوية الصراع(18).

3 - الانقلابات العسكرية: تميل أغلب الدول الإفريقية ومعها دول كثيرة من العالم الثالث في أسيا وأمريكا اللاتينية، إلى اعتماد الانقلابات العسكرية كآلية لتحقيق التغيير السياسي، ومن هنا، فإن تدخل الجيش في الحياة السياسية في الدول محل الدراسة يأتي ليعكس بعدًا أو وجهًا آخر من أوجه الصراع الداخلي الذي يكتنف هذه الدول، والذي يدور في جوهره بين العسكريين والمدنيين حول السلطة والذي له علاقة بطريقة أو بأخرى بالتمايزات الإثنية والإقصاء من سياسات التوزيع والمشاركة السياسية.

باستثناء السنغال وجزر الرأس الأخضر اللتان لم تتعرضا لأي انقلاب عسكري ناجح منذ الاستقلال وحتى الفترة الحالية، فإن باقي الدول الأخرى من منطقة غرب أفريقيا قد تعرضت لانقلاب واحد ناجح على الأقل، وبعضها الأخر قد تعرض لأكثر من انقلاب، فهذه المنطقة من أفريقيا قد شهدت 35 انقلابا ناجحا في الفترة الممتدة من 1960–2015، من أصل 84 انقلابا ناجحا على مستوى القارة ككل في نفس الفترة. وإلى جانب هذا، إذا أخذنا في الحسبان الانقلابات الفاشلة التي وقعت في المنطقة، فيصل عددها إلى 44 محاولة انقلابية فاشلة (19)

لقد سعى العديد من الباحثين والدارسين إلى إعطاء تفسير منطقي للتورط العسكري في العملية السياسية في أفريقيا، حيث يرى فريق منهم أن تدخل العسكريين في العملية السياسية إنما يعزى في الأساس إلى أسباب تخص العسكريين أنفسهم، ومنها روح الخدمة العامة، جمعهم بين المهارات الإدارية والبطولات العسكرية، أصولهم الاجتماعية المستمدة من الطبقة المتوسطة والدنيا، تماسكهم الداخلي، درجة التعليم المتقاربة التي يتمتعون بها، انتهاج بعض الحكومات المدنية في الدول الإفريقية لسياسات تعسفية ضد عسكريين ذوات الأصول الإثنية المعارضة، ناهيك عن أسباب قد تتصل بالعسكريين كفئة اجتماعية كانخفاض الرواتب، أو المساس بكرامة المهنة وشرفها، أو حتى شعور بعض العسكريين بتهديد مصدره عسكريون آخرون (20).

في حين ذهب فريق أخر من الباحثين، ومنهم "صاموئيل هنتنجتون" إلى أن الأسباب الرئيسية التي تدفع بالعسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية ليست أسبابا عسكرية بحتة ولكنها تضم أسباب سياسية أيضا، وهذه الدوافع السياسية لا تعكس بالضرورة الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية، بقدر ماهي تعكس البنيان السياسي والمؤسسي للمجتمع. ففي بلدان العالم الثالث وكما يقول هنتنجتون تفقد السياسة الكثير من خصائصها المتصلة باستقلالها الذاتي أو تركيبها أو تماسكها وتكيفها، حيث تتخرط كل القوى والجماعات الاجتماعية في العمل السياسي المباشر، وعليه يتصدر المشهد السياسي في الكثير من دول العالم الثالث عسكريون سياسيون، بيروقراطيون سياسيون، اتحادات ونقابات سياسية وحتى شركات كبرى ورجال أعمال سياسيون، وفي هذه الحالة يأتي تدخل العسكريين في العملية السياسية بدافع الحرص على مسالة التوزيع الخاص للقوة والمكانة داخل النظام السياسي (21).

الجدول رقم (05): عدد الانقلابات العسكرية في دول غرب أفريقيا (1960- 2012)(22)

سنة الانقلاب	سنة	الدولة
	الاستقلال	
1969-1967-1965-1965-1963	1960	البنين
-1983-1982-1980-1974 -1966	1960	بوركينافاسو
1987		
///////////////////////////////////////	1975	الرأس الأخضر
1999	1960	ساحل العاج
2015 -1994	1965	غامبيا
1981-1979-1978-1972-1966	1957	غانا
2008-1984	1958	غينيا
2009-1999-1980	1974	غينيا بيساو
1980	1947	ليبيريا
2012-1996-1974	1960	مالي
2010-1996-1974	1960	النيجر
1993-1985-1983-1975-1966	1960	نيجيريا
///////////////////////////////////////	1960	السنغال
1997-1996-1992-1968-1967	1961	سيراليون
1967-1963	1960	الطوغو

رابعا/ علاقة الصراعات الداخلية في منطقة غرب أفريقيا بظاهرة الهجرة الغير الشرعية والآفات المرضية الأخرى ذات الصلة

لقد دفعت الصراعات الداخلية المسلحة والمتكررة التي مازالت تشهدها بلدان غرب أفريقيا حتى الفترة الحالية، وما صاحبها من انهيار للأبنية السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، إلى نزوح وهجرة الملايين من الأشخاص من هذه المنطقة إلى المناطق المجاورة أو إلى خارج القارة الأفريقية، وفي

هذا الخصوص يُشير التقرير الصادر عن الاتحاد الأفريقي عام 2017 والمعني بتقييم سياسات الهجرة، بأن منطقة غرب أفريقيا تشهد حركة ديناميكية مستمرة فيما يخص الهجرة، وتمثل الهجرة الداخلية حوالي 84%، فيما تمثل النسبة المتبقية الهجرة إلى الجنوب الأفريقي أو إلى أوروبا(23).

وإذا تكلمنا بلغة الأرقام في هذا الخصوص، فتشير آخر الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 2015، بأن دولة كوت ديفوار هي أكثر دول غرب أفريقيا هجرة، حيث يصل عدد المهاجرين منها إلى 2.175.390 مهاجر، وتأتي نيجيريا في المرتبة الثانية بحوالي 1.199.115 مهاجر، فيما تأتي بوركينافاسو في المركز الثالث بحوالي 704.676 مهاجر، بينما يبلغ متوسط باقي دول منطقة الغرب الأفريقي بين 300.000 مهاجر، وتأتي جزر الرأس الأخضر في نهاية الترتيب من حيث عدد المهاجرين بحوالي 14.924 مهاجر ويُشير التقرير ذاته الصادر عن الأمم المتحدة إلى أن نسبة المهاجرين إلى عدد سكان دولة المهجر، فإن دولة جامبيا تتصدر الترتيب بحوالي 9.7% إلى أجمالي سكانها، فيما تأتي كوت ديفوار ثانيًا بنسبة 6.6% إلى عدد سكانها، فيما تبلغ نسبة المهاجرين من نيجيريا إلى عدد سكانها حوالي 7.7%.

بالحديث عن الهجرة غير الشرعية من غرب أفريقيا إلى القارة الأوروبية، التي تعد الوجهة الأولى التي يقصدها المهاجرون الأفارقة، فقد جاءت دراسة من مركز الطاي للاستشارات Altai Consulting مقره بنيجيريا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الإيكواس، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الهجرة الدولية، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، فقد أشارات إلى عدد من المسارات والطرق التي يتخذها المهاجرون غير الشرعيين من دول غرب أفريقيا في طريقهم إلى أوروبا، وهي كالأتى:

- الطريق عبر وسط المتوسط: يعد طريق وسط البحر المتوسط عبر النيجر أبرز طريق إلى شمال أفريقيا وأوروبا، حيث تعتبر النيجر هي المحور الرئيسي للتهريب إلى الشمال، ويأتي المهاجرون من جميع أنحاء غرب أفريقيا وصولًا إلى مدينة أغاديز Agadez في وسط النيجر، ومنها هناك طريقان رئيسيان، أولهما باتجاه ليبيا ويكلف ما بين 150- 200 دولار أمريكي، أما الثاني إلى الجزائر من أغاديز إلى تمنراست الذي يكلف حوالي 100 دولار أمريكي. ثم ينتقل المهاجرون مع المهربين من تمنراست إما عبر الصحراء إلى الحدود الليبية أو يتجهون شمالًا إلى السواحل الجزائرية أو إلى المغرب ألمغرب.

تجدر الإشارة إلى أن ليبيا تعتبر نقطة التقاء المحورية عبر هذا الطريق، خصوصا بعد الأوضاع الأمنية المتدهورة في ليبيا وسهولة اختراق حدودها الجغرافية حيث بلغت نسبة المهاجرين الذين عبروا

من ليبيا باتجاه ايطاليا ومالطا بحوالي 83%، كما أن للإستراتيجية المتبناة من طرف الدولة الجزائرية بخصوص الهجرة غير الشرعية أدت إلى تضييق الخناق حول المهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تسجل حرس الحدود والشواطئ التابعة لقوات الأمن الجزائرية أعدادا هائلة سنويا.

- الطريق عبر غرب المتوسط: وذلك عبر موريتانيا إلى جزر الكناري في إسبانيا، وهذا الطريق شهد تدفقات كبيرة حتى عام 2006، وانخفضت معدلات الهجرة عبر هذا الطريق المقيد بالمنطقة العسكرية الموريتانية في شمال شرق موريتانيا، ولا يزال يسلك المهاجرون هذا الطريق- بأعداد أقل من السابق- إلى المغرب، ومنها ينطلقون إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق بواسطة قوارب التهريب⁽²⁶⁾.

استنتاجات:

- ما يمكن استنتاجه من خلال دراسة الصراعات الداخلية في منطقة غرب أفريقيا، أن كل صراع ما هو إلا محصلة لتداعيات معقدة من الأحداث والأسباب والعوامل، العرقية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية، والتي تجتمع وتأذن لنشوب النزاعات الداخلية في حال ارتفاع مؤشر واحد من العوامل المذكورة أو بعضها في آن واحد، فيعزى النزاع إلى ذلك العامل وإن لم يكن هو السبب المباشر في نشوبه، بل الأكثر من ذلك فالنزاع يمكن أن ينشب على إثر تصعيد في العوامل السياسية أو الإثنية مثلا، ولكن سرعان ما يتدخل بعد أخر في النزاع فيكون له الرجحان في الكفة فيغير من مسار الصراع ووجهته.

- إن التدهور المستمر للأوضاع الأمنية في إقليم غرب أفريقيا، خاصة منذ اندلاع الأزمة الداخلية في شمال مالي في عام 2012، وما صاحبها من انتشار للمجموعات الإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة أنصار الدين، أدى بالعديد من السكان في المنطقة إلى النزوح إلى المناطق المجاورة. بينما يعد انتشار جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا وقدرة هذا التنظيم على التمدد وتنفيذ عمليات إجرامية في الدول المجاورة لنيجيريا كالكاميرون وبوركينافاسو والنيجر، أدى كذلك إلى هروب الآلاف من السكان في هذه الدول هربا من الجماعات المتطرفة.

- تعتبر دول غربا أفريقيا مصدر للهجرة الغير الشرعية، كما أن تداخل هذه الظاهرة مع الظواهر المرضية الأخرى كالاتجار بالبشر، الجريمة المنظمة، الإرهاب، وتجارة المخدرات، تفرض على دول الإقليم وهيئته الإقليمية المتمثلة في منظمة الإيكواس أعباء ثقيلة من أجل الحد من هذه المخاطر التي باءت تهدد الأمن والاستقرار الإقليميين.

كتاب المؤتمر الدولي: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)

قائمة الهوامش:

- (1) سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، إطار نظري (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2014)، ص ص. 60-61.
 - (2)- المكان نفسه.
 - (3)- الخزندار ، **مرجع سابق**، ص. 62.
 - (4) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، 2001)، ص. 108.
- (5)- علي مزروعي ومايكل تايدي، الحدود الاستعمارية وأثرها في مشكلات أفريقيا: http://www.meshkat.net/notes/23065
- (6) Ieuan Griffiths, "The Scramble For Africa: Inherited Political Boundaries," **The Geographical journal**, Vol.152, No.2 (July 1986), p. 210.
 - (7)- إبراهيم محمود، **مرجع سابق**، ص.109.
 - (8) إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص.122 123.
 - (9) على مزروعى ومايكل تايدي، مرجع سابق.
- (10) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، "الصراعات الإثنية في أفريقيا، الأسباب والتداعيات واستراتيجيات الحل،" في عبد الله زكريا إدريس وعلى الياس بابكر (محرران)، سلسلة قضايا إفريقية (الخرطوم: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ط.2، 2008)، ص صـ61-62.
- (11)- بيتر لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة: شوقي جلال(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،1980)، ص ص، 330-353.
- (12)- أيمن السيد شبانة، "الصراعات الإثنية في أفريقيا: الخصائص.. النداعيات.. سبل المواجهة،" قراءات إفريقية،ع.6(سبتمبر 2010)، ص ص.103-104.
- (13) مصطفى خواص، التحولات السياسية في بلدان غرب أفريقيا 1990 2010، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مقارنة (الجزائر: جامعة الجزائر: 03، 2010)، ص.53.
- (14) Jean- François Bayart, L'état en Afrique (Politique De Ventre) (Paris : Librairie Arthème Fayard, 1989), pp.76-77.
- (15) Les économies de L'afrique d'ouest : Un Portrait Statistique, pp. 7-8.
- (16) –United Nation Enveronment Programme (UNEP), From Conflict to Peace Building, the Role of Natural Resources and the Enveronment (Nairobi: UNEP, 2009), p.11.
- (17) مارتن غريفيثش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2008)، ص.ص 93 مارتن غريفيثش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2008)،
- (18)- إبراهيم محمود، **مرجع سابق**، ص.216.
- (19)- Valentin Melbougueng, "Les Cops D'etats, Pourquoi ?," **Afrique Asie** (Avril 2010), pp. 16-19.
- (20) السيد علي أبو فرحة،" مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية،" قراءات إفريقية، ع.13 (سبتمبر 2012)، ص. 48.
 - (21). المكان نفسه.
 - (22) مصطفى خواص، **مرجع سابق**، ص. 30.
- (23) حامد المسلمي، الهجرة غير الشرعية من غرب أفريقيا إلى أوروبا: دراسة في الأسباب والآثار، على الموقع التالي: http://roayahnews.com/articles/2019/7/4/10347/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B0-%D8%B

كتاب المؤتمر الدولي: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)

%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-

%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-

%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1

(24) - المكان نفسه.

(25) - المكان نفسه.

(26) - المكان نفسه.

Young Migrants' Dream: between the Illusion of migration and the Reality of Integration

حلم المهاجرون الشباب: بين وهم الهجرة وحقيقة الاندماج

Dr: Maryeme Ouchen, The National Library, The Kingdom of Morocco.

Abstract

Social mobility is a centuries-old activity and still flourishing; the will to change the social, economic or political status push people to cross to the other shore. Recently, some North African countries have become a welcoming migration attraction to sub-Saharan or some Asian migrants who consider them not only more prosperous than the places where they come from but also neighboring Europe the temptation fence for a luxurious life. Morocco is one of these emigrant/ immigrant countries with the influx of sub-Saharan immigrants and the quite regular attempt of Moroccan citizens to cross, legally or illegally, to European countries. However, such a decision does not often match emigrant/immigrant dreams and wants especially youngsters who find themselves face to face with the bitter reality spending the rest of their life between the illusion of emigration and the hard reality of society integration. Accordingly, the aim of this paper is to provide an overview of a study in which some migrants, who are settling in Morocco, as a transit land narrate their stories vis-à-vis the phenomenon, especially the category of youth who get deprived of schooling; work and social stability. This research work is situated within the ethnographic tradition; it uses the interview and the story telling task as the narrative approach for data collection and analysis. Consequently, 15 young migrants belonging to four different nationalities take part in the study; the findings display structural factors germane to the phenomenon. The fist result shows that some of these migrants have lost hope in arriving to the dream land, they start to cope with the transitory country difficult situations but they would like to be treated as equal as Moroccan citizens especially in education, and work. The second pattern of the findings reveals that other young migrants, who could not integrate the society, feel that they are already in a dead person position; they would prefer dying in the European sea or frontiers than remaining in the current situation.

Key words: Illegal migration; Morocco's migration policy

الملخص

تعتبر ظاهرة الهجرة من أقدم النشاطات في العالم التي لا تزال تشهد ارتفاعا لان الرغبة في تغيير الوضع الاجتماعي, الاقتصادي، أو السياسي تدفع بالكثيرين إلى محاولة العبور إلى الضفة الأخرى. حيث أصبحت بعض بلدان شمال إفريقيا في الآونة الخيرة، نقطة جذب المهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء أو من أسيا الذين يجدون في البلد المستقبل إما بعض مظاهر التطور التي تغيب في بلدانهم الأصلية أو يرون فيه جار قريب لأوروبا التي تعد بحياة مغرية وفاخرة. يعد المغرب أحد هذه البلدان المستقبلة والمصدرة للهجرة والتي تشهد، معا، تدفق بعض المهاجرين من دول جنوب الصحراء وكذلك محاولة بعض المواطنين المغاربة عبور الدوال الأوروبية بشكل شرعي أو غير شرعي. إلا أن هذا الحلم كثيرا ما يبوء بالفشل خاصة بالنسبة لفئة الشباب الذين يجدون أنفسهم وجها لوجه مع واقع مرير يفرض عليهم قضاء بقية حياتهم بين وهم الهجرة وواقع صعب للاندماج. في هذا الإطار , يهدف هذا البحث إلى

مقاربة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية بنظرة أثنوغرافية حيث يقوم بعض الهاجرين الذين يستقرون في المغرب باعتباره بلد مؤقت وبلد عبور بسرد قصصهم إزاء ظاهرة الهجرة والاندماج, خاصة فئة الشباب الذين يحرمون من التعليم, العمل والاستقرار الاجتماعي. تدخل هذه الدراسة ضمن التقليد الأثنوغرافي حيث تعتمد على تقنيتي المقابلة وسرد القصة كمنهجيتين لجمع البيانات وتحليلها بمشاركة 15 مهاجرا شابا ينحدرون من أربع جنسيات مختلفة. وبالتالي, أفرزت نتائج هذا البحث عوامل هيكلية حيث أبانت النتيجة الأولى أن بعض هؤلاء المهاجرين الشباب الذين فقدوا كل الأمل في الوصول إلى بلد الأحلام, بدؤوا في التأقلم مع سياسة الاندماج المتبعة من طرف المغرب, البلد المستقبل إلا أنهم يرغبون في الحصول على حقوق متساوية مع المواطنين المغاربة خصوصا في قطاعي التعليم والعمل. أما النتيجة الثانية فقد كشفت أن فئة أخرى من بعض هؤلاء المهاجرين الذين لم يتمكنوا من الاندماج داخل المجتمع المغربي, يفضلون الموت في البحر أو على الحدود الأوروبية عوض الرضوخ والقبول بالوضع الحالي.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الغير الشرعية؛ سياسة الهجرة في المغرب

Bio Information

Dr. Maryeme Ouchen is a researcher at the National Library of Morocco. She got her PhD degree from the faculty of letters and human sciences, Mohammed V University in Rabat, Morocco in 2017; her dissertation title is "Representations of Imazighen in Moroccan Arabic proverbs and jokes: the Case of Ain Taoujdate". She got her DESA (Master) degree from the faculty of education, Mohammed V university, Rabat, Morocco in 2007; the dissertation title: Effects of Metacognitive Awareness and Perceived Use of Reading Strategies on Moroccan Second year University Students' Reading Performance. She participated in national and international conferences and she published several articles, some of which are: "Multilingualism in High Schools: The Role of Metacognition in English Learning and Teaching for Baccalaureate Students"; "Multiple intelligences theory as a framework for ELT: Meeting ESP learners' Specific Needs"; "Gender Perceptions of Stereotypical Proverbs and Jokes towards Imazighen", etc. Her field of interest includes Anthropology, Gender studies, Education, Teaching methods.

Introduction

Illegal migration is as old as mankind; it is a worldwide phenomenon that raises serious humanitarian issues. Different factors provoke migratory flows from developing countries to developed ones with Europe being the main direction of most migrants coming from North Africa or Sub-Saharan Africa. Research on the phenomenon reveals that fleeing misery, war, religious differences and political conflicts are the highest ranked reasons that impel migrants to move to a much safer area in the globe. Recently, Morocco has been playing a receiving migrant country either as a final settlement territory or as a transitory gate towards more prosperous developed countries. Accordingly, social, economic and political instability pushes some sub-Saharan and Asian migrants to flee their home countries; they land in Morocco, primarily, as a place to take a breath then make a decision subsequently. Some of them venture their life and begin 'the great escape ... piling themselves up on small fishing boats, which do not resist the force of the sea' to cross to Europe (Bodega, 1995, pp. 807-

809). Yet, their journey, rarely, ends up in the dream land; most of them become either fish food or they are deported to where they come from with the illusion of 'another trial may work'. The rest of them, prefer to settle in Morocco as a second-best option and to make from this country their homeland; thus, they struggle for recognition and self dignity. This research paper is divided into two main sections; the first one is the theoretical framework where key concepts have been defined to locate this research work briefly within its multidisciplinary traditions. As far as the conceptual framework of the study is concerned, I will start with statement of the problem, then giving an overview of the research design and finally I proceed to an analysis and a discussion of the findings.

Theoretical framework of the study

Illegal Immigration

Historically speaking, illegal immigration dates back to ages ago and touches nearly every single part of the globe, for example the exodus of Mexicans to USA since 1978 or the movement of southern European people to the North in the 1980 s as well as clandestine arrivals by sea from north and Sub-Saharan countries to the European peninsula. The concept of illegal immigration is neither new nor difficult to be given an accurate definition; it is also referred to as clandestine. Literature is rich with definitions and most of them fall into the same basket perceiving illegal immigration as an activity "that occurs outside of the legalinstitutional frameworks established by states" (Baldwin, 2008, p. 1449). Such an assumption confirms the logic that anything Illegal leads to problems and other illegal activities; in the sense that illegal immigrants can create serious hardships for the receiving country not only at the level of integration but also in terms of social stability. Papademetriou (2005) contends that illegal immigration takes several forms but four of which are the most common; the first type includes immigrants with unauthorized entry, the second form refers to those with fraudulent entry, for example presenting false documents, the third type entails immigrants with visa overstaying, and the last form includes those who violate the terms and conditions of a visa. Whatever is the form or the reason of illegal immigration the impact can be devastating for both the home and the host country; this is why such an issue preoccupies most better-off societies which try to implement serious measurement to control and manage this phenomenon.

Morocco's migration-incorporation policy

Unlike past decades when Morocco was, merely, a main source of emigrants towards Europe and golf countries, since the beginning of the 21st century the country has also become a springboard for migrants from other parts of the world on their way to Europe. Such a situation puts the country under serious pressure from both sides, a growing irregular migrant population in its territory and The European Union Member States most affected by this migration, namely France and Spain. To respond to this dilemma, a series of bilateral cooperation programs were enacted between Morocco and Spain starting in 1992 in a way to stem irregular migration, followed by Spain and Morocco joint patrolling teams in 2004 to control irregular migration across the Mediterranean borders. However, the phenomenon has exceeded the expectations of a border controlling activity as more sub-Saharan African migrants who failed to cross the shore have settled irregularly in many Moroccan cities. To that end, the state adopted a human rights-oriented immigration strategy referred to as the New Migration Policy¹ in 2013. Such a process aimed at regularizing illegal immigrants' status to give them access to more social rights; in 2014, more than 24,000 migrants, mostly

1 NPM for its name in French, Nouvelle Politique Migratoire

from sub-Saharan Africa and Syria, were admitted a one-year legal status, then by December 31, other 28,400 migrants were also granted residence permits. The aim of these growing number of initiatives on the part of Morocco is to ensure migrants' incorporation into the society's main sectors, namely, work and education. Nevertheless, integration challenges are still flourishing since "many of these services are stretched thin, and public perception of immigrants has become increasingly hostile, calling into question the effectiveness and future of the government's efforts to integrate them into Moroccan society" (El Ghazouani, 2019).

Method

Statement of the problem

Morocco is represented as a multilingual, multicultural and multi-religious society where different ethnicities coexist peacefully; yet, the increase in the number of illegal immigrants since 2000 has activated some serious worries. Historically speaking, various events have shaped the linguistic and cultural aspects of the Moroccan society with the influx of Romans, Creek, Byzantines, Arabs, French, Spanish among a number of others, making from the country a multilayered cultural network. However, the stereotypical image of Morocco as a tolerant melting pot receiving people from different ethnicities should no longer be believed with big comfort, especially, with the mass flow of illegal immigrants to different cities in the kingdom. Morocco is still a developing country that has its own social and economic problems and integrating illegal immigrants is an additional burden on the society's shoulders; accordingly as long as the country is not well equipped for such incorporation process serious problems will be harvested. Literature extensively highlights the economy of Morocco as growing but limited to host people from other parts of the world; a large number of the population suffers from lack of education, limited financial resources and unemployment; such a reality makes immigrants' integration a challenging process (El Ghazouani, 2019; Üstübici 2018). Related to the objectives of this research paper, young immigrants find themselves unable to be active members in the society especially with their inabilities to incorporate into the educational system which they find unsuitable and nonadapted to their religious, cultural and linguistic inclinations (Üstübici, ibid.). as stated by Husted (2009, p. 910) "integration of new inhabitants is of vital importance for the future because "when the inhabitants do not understand and follow the general rules of society, social cohesion and the achievement of a common good is hindered" (Durkheim 1984).

Research objectives

This research paper seeks to present the findings of a study that examines the extent to which illegal migrants in Morocco incorporate into the society's main sectors; work and education. The light is shed on the category of youngsters who consider Morocco as a springboard towards Europe; yet, the strict measures taken by border controlling forces to stem irregular migration put most of them in a stuck situation. In this regard, it becomes mandatory for these illegal migrants to integrate into the society to make a living and to send their children to Moroccan schools not to deprive them from their right in education.

Research design

Investigating the phenomenon of illegal migration as a human cultural behavior situates the present study within the ethnographic tradition; such a design provides wide merits for research because interviewees are meaning makers of the social reality which is revealed in their own terminologies and perceptions (Spindler and Spindler 1992, p. 65; Goldbart and Hustler, 2005, p. 16). Accordingly, it is believed that "human behavior cannot be understood"

without incorporating into the research the subjective perceptions and belief systems of those involved in the study, both the researchers and subjects" (David Nunan 1992, p. 53). Numerous are the models underlying the ethnographic approach, this study adopts the narrative or the realist tale model that encourages Illegal migrants to voice the social reality and their experiences in the form of stories that are analyzed and interpreted using informants' terminologies.

Instruments

To collect the qualitative data for this research, a semi structured interview is used which consists of two main sections; the first one talks about migrants' integration into work, and the second one discusses their incorporation into education. To make the data richer, the interview is backed up by the story telling task which gives interviewees wider room to narrate their stories in accordance with the issues under investigation and elaborate, comfortably, on details that need further explanations and interpretations. In brief, the semi structured interview accompanied by the story telling task are deemed significant for data collection because they allow interviewees to go back to past experiences in a way to recall stories and accounts that reveal the social reality as it has been lived.

Participants

This study focuses, mainly, on the category of young migrants. 15 participants coming from four nationalities- Ivorian, Guinean, Congolese and Cameroonians- take part in this research. The sample consists of 5 females and 10 males; their age ranges from 21 to 39 years old. The interviewees are selected using the snow ball technique from two cities in Morocco, namely Rabat and Mohammedia. The choice of these two cities is justified by convenience parameter in the sense that the researcher works in Rabat, the administrative capital of Morocco and lives in Mohammedia, a city 25 kilometers far from the economic capital Casablanca. These two very active cities witness widespread existence of illegal migrants who range between those earning money by practicing some crafts such as shoe makers, hair dressers, salespersons, house maids, babysitters, etc and others who prefer begging at some active points such as traffic lights in rich neighborhoods or in front of mosques.

Results

As it has already been stated, this study is coached within the ethnographic research, namely, the realist tale approach, therefore; data analysis is done using interviewees' own stories and accounts as realities. Simply put, the interest of this paper has not been to report the government's efforts to integrate illegal immigrants by giving them access to different fields. The aim is to report the reality from illegal migrants themselves without any intermediary in a way to come out with a comparison between government's ideologies and society's social realities.

Migrants' incorporation into work

Finding a job to make a living is one of the most striking aspects in people's life, especially youngsters. Most illegal migrant interviewees came walking from their countries through Oujda² which "has become a main entry and expulsion point for clandestine immigrants to Morocco" (Goldschmidt, 2006, pp. 36-41). They have to look for more experienced migrants to accommodate them in their houses because, according to their stories, it is difficult to rent a house without intermediary from another settled migrant. They contend that being in a foreign

² A city in the east of Morocco where illegal migrants come to from the frontiers of Algeria

country and enduring the same problems, illegal migrants become more welded with one another. Everyone is eager to help the other, even from a different nationality, provided that they have the same identity of illegal migrants. The second step that follows the process of housing is to work to earn money; it is yielded from the initial glance at the data that the most serious hardship migrants, at large, and illegal ones in particular face is to get a respectable job. Some of them look for easy earning bread sources such as begging, either in stop lights or in front of mosques. The following story is narrated by Abdulay 22 years old male from Congo;

"When I first reached Rabat city in 2014, it was like a nice dream much more prosperous than the place I came from. It is safer too; no police barriers, nothing. My brother Harun (in reference to a friend from Cameroun) provided me with accommodation for some days and introduced me to some other illegal migrants who were looking for other people to rent a house in Takadoum³. Harun was, occasionally, working in construction, but the money he gets is not enough to rent a house, buy food and other expenses. Therefore, he is begging in a very active traffic light in Souissi⁴. Illegal migrants go there in groups to defend themselves against Moroccan beggars who see that passers by and drivers sympathize more generously with migrants. In this way I could bring some money to keep alive and save a small amount of it, but I would like to go to Europe at any price because I didn't come all this way to eat and sleep but to help my family who are waiting for remittances in my homeland."

This story, as well as other ones, reveals that nearly all migrants find it very difficult to achieve integration into work, especially that employers may ask for their legal stay documents. Rabat is a big and active city but the rate of unemployment is high among youngsters. According to some interviewees' narrations, there is also the problem of compatibility related to diplomas and degrees. The latter depend on the needs of one's society job market which may differ moving from one country to the other. Some migrants come to Morocco legally, having a visa, with a short permission stay. They bring with them certificates and diplomas with the hope of finding a job to regularize their situation, but once they could not find a job, they remain living as illegal migrants. Other illegal migrants practice certain crafts such as shoe makers, salesperson, hairdressers. It is highly reputed in Morocco that migrants from sub-Saharan countries are very competent in some crafts such as shoe making for males and hair dressing for females. For example in Rabat some migrants who do not own shops, due to some circumstances, practice their jobs in the street. In Bab Lhed⁵ for instance, some migrant hairdressers fix customers' hair or their nails in public in an open market. Similarly in other neighborhoods in Rabat, some migrants are working as shoe makers in open markets. The following story is told by Amina 30 years old female from Guinea:

"I came here 13 years ago in 2006 with my sister. At the beginning we stayed in the forest for more than 30 days; it was really hard. Then with the help of some people we went to Casablanca⁶ then we came to Mohammedia because the rent here is cheaper than there. Some of us are begging or selling their bodies because it is difficult to find a job or they give us very little money that does not satisfy our basic needs. Me at the beginning, I worked as a

³ Takadoum, as it is widely referred to in national and international news as a neighbourhood inhabited by migrants from sub-Saharan countries. See for instance, African Migrants in Morocco Tell of Abuse. New York Times, 28.11.2012 (cited in 2018).

⁴ One of the richest and most prestigious neighborhoods in Rabat

⁵ Ancient and historical neighborhood downtown Rabat city

⁶ The economic capital of Morocco

maid but I couldn't bear all the tasks that I had to do and take care of their children. I used to know a little, and my sister taught me how to make hair braids. I used to help her but now I have my own customers who ask directly about me. It is hard working under hot and cold conditions, but I earn money and now I am married with two children. We submitted our application to stay legally here. This country does not have a lot to give but they are generous with us and I think they are making efforts to incorporate illegal migrants into job market; however, there is still much to be done."

The interviewee of the above-narrated story sounds to be more comfortable living in Morocco albeit enduring some difficulties. Young migrants who applied for a Moroccan residence permit feel safer and more stable than in their homeland. They assert that they enjoy some basic rights such as living in peace and struggling to earn money. Most of their stories blame the hard conditions and not the system because they believe that the Moroccan government is doing their best to ensure good living for all Moroccan citizens and for migrants too. Such a reality does not mean that illegal migrants' situation should be taken at ease because unemployment or economic exclusion is one of the most serious economic problems that can lead to very serious social and political problems. To that end, the Moroccan government should not only be concerned about migrants' incorporation into the society as the main issue but it should also provide rich and varied alternatives toward their integration in the job market.

Migrants' incorporation into education

Similar to attitudes held towards work, Moroccan schools seem not to satisfy all migrants given the educational system is using Arabic as the major means of instruction. This puts children of migrants, who are from a different linguistic background, into a difficult situation, especially those who are making from Morocco, simply, a transit land towards Europe. Another inconvenience related to this issue is religion; some migrants from sub-Saharan countries are not from Islamic origins. They hesitate to send their children to Moroccan schools where the religion is part of the teaching and learning process; in the sense students are required to learn and recite verses of the Koran⁷ and hadith⁸ among a number of other Islamic practices. However, other migrants are for the circular that gives the right to immigrants' children to have access to Moroccan schools. The following story is told by Mariama 29 years old female from Ivory Coast;

"You know that we came here to look for better opportunities from our home countries. Nobody is against sending their children to schools but which schools. My family and I are Christians we would like to join French schools not Moroccan ones. There is nothing beneficial for our children to attend classes in Arabic or study about Islam. We respect Muslims and I think we should be free to teach our children what is suitable for them. Moroccan government is taking good initiatives by trying to integrate children of illegal migrants into schools. But I think NGOs and civil society should act to create specific schools where migrants and their children can go. But I think even if they do this, we don't want to stay here, we feel expelled from the society and from education. We are waiting for the suitable opportunity to join our brothers and sisters overseas. Many fear death; we don't because our situation is much worse than that of a dead person."

⁷ The sacred book of Muslims all over the world

⁸ Speeches told by the prophet of Muslims, Mohammed

The incorporation process seems to be impossible for those unwilling to settle in Morocco. Most of them state that they would prefer to attend schools that are adjusted to their needs. They feel that Moroccan schools do not fulfill their ambitions or those of their children. The educational system expulse rather than include such a category of migrants. The second story is narrated by Yusuf 26 years old male from Cameroun;

"I think that those who believe that the educational system should be compatible to their wants and needs are mistaken. Immigrants should get acculturated according to the host country's rules and traditions, as the proverb says 'when in Rome do as Romans do'. They state that they would prefer going to Europe than staying here. Do they think that in Europe, they will give them all what they need and they will adjust schools to migrants' wants? Oh never, they are just dreaming. I think that living here is difficult but at least every day we wake up with a piece of bread at our hands. We strive to live with our Moroccan brothers but at least we go out in the morning and we manage to bring some money in the evening, we sell different stuff.

The analysis reveals that at the level of education, different social realities emerge ranging from migrants who resent integrating the Moroccan educational system to those who consent sending their children to schools. Integrating a given society is not a simple process but a multilayered phenomenon that necessitates the contribution of all members of the society. Morocco is still a developing country having its own share of economic and social problems. The educational system is one of the most criticized aspects of the society not only by migrants but also by Moroccan citizens who believe that is it is not well equipped to satisfy the job market needs.

In brief, investigating the phenomenon of illegal migration from a socio-economic perspective displays structural factors germane to the phenomenon. Accordingly, two patterns of findings are revealed; the fist result shows that some of these young illegal migrants lose hope in arriving to the dream land, they start to cope with the transit country difficult situations, but they would like to be treated as equal as Moroccan citizens especially in education, and work. They behave as active members in the society. For example male migrants are observed as ambulant salespersons, shoe makers while females work as street hairdressers fixing braids to women, or offering them some esthetic services such as the fixing of nails and eyelashes. The second pattern of the findings reveals that another category of young migrants, could not integrate the society; they feel that they are already in a dead person's position; they would prefer dying in the European sea or frontiers than remaining in the current situation. To that end, they believe that the nature of the Moroccan society leads to their exclusion rather than incorporation. They are ready to sacrifice their life and cross the European borders whose fence seems greener and more attractive.

Discussion

Migration of people plays a vital role in modern societies be they host or home countries; it stands as the focal survival strategy for those looking for a stepping stone to a better life or as a reinforcing workforce for places lacking demographic growth. Morocco is one of the countries that migrants choose as a transit land towards Europe; however, such a reality does not always come true for all young migrants. Some of them tend hard to delineate the borders of another carrier in Morocco based on integration; while others are still submerged by the illusion of emigration, and consider crossing European borders as the magic wand to all their dreams and ambitions. Similarly, the present study reveals two significant findings that contribute to one's understanding about illegal migrants' real integration based on their own

narrated stories as the unveiling sources of the social reality. Concerning the first result, it displays that young migrants, who do not experience in Morocco outstanding temptations, find it hard to get a job or get involved in the Moroccan educational system. This seems to be consistent with prior research done on Moroccan society, for instance (Üstübici, 2018) in a study, examines the extent to which Moroccan government's policies in favor of illegal migrants' integration achieve well structured objectives. The result reveals that "the real challenge for migrant incorporation into society is finding a job" (p.9); migrants, often, feel a sort of exclusion as far as formal job market is concerned. The same author confirms that the structure of the labor market offers a limited marginal participation to migrants in the sense their activities of interest are restricted to informal jobs in comparison to native inhabitants. Difficulty of labor incorporation applies not only to migrants reluctant to stay in Morocco but even those who apply for Moroccan residence permit to settle in Morocco, rarely integrate the formal job market. Most of them practice marginalized jobs in public open markets or in small shops in poor neighborhoods. The same pattern of result is found in (Üstübici 2018) who points out that migrants' integration is restricted to marginalized informal jobs (pp. 98-99). He states that "the labour market in Morocco...provides certain opportunities that enable migrants to survive; however, the difficulty of finding a regular job persists". Research, including this one, displays that most irregular migrants work in construction or as peddlers of some electronic commodities; such jobs allows them survival but not incorporation (El Ghazouani, 2019). Nevertheless, such unfavorable reality is not proven to be specific to the Moroccan context, but it is a worldwide problematic phenomenon for even prosperous and developed countries. Husted (2009, p. 910), for instance, assumes that "evidence from around the world, does, in general, not point to successful processes of integration. In most European countries, immigrants have significantly lower labour market participation rates than natives" (OECD, 2005).

The same attitude is held towards education; migrants with the illusion of crossing the European borders are reluctant to send their children to Moroccan schools, a fact which confirms previous research as well. Üstübici (2009) contends that "children are denied the right to education due not only to exclusionary policies, but also because of their parents' semi-settled situations and their ongoing aspirations to cross into Europe". Migrants with the illusion of there (Europe) better than here (Morocco) are convinced that their stay in the Moroccan territory is a temporary situation that would change sooner or later. They resist sending their children to Moroccan schools claiming that the educational system does not represent students coming from Christian families; it is in Arabic which is unsuitable for their children. Such migrants are not economically, socially excluded, but are less interested in being incorporated into Moroccan educational system. On the other hand, migrants who settle in Morocco as an alternative land for their social, political problematic homelands, make efforts to adapt their profiles to Moroccan schools. With the government policy starting from 2013, in favor of incorporating children of illegal immigrants into the educational system, large attention is paid to migrants from a non Arabic linguistic background. Teachers and instructors are also aware of this problem and they make efforts to adapt classroom classes to migrants' level. However, such an education policy is highly criticized not only by migrants but also by Moroccan citizens who believe that it disregards the challenges imposed by globalization processes and labor-market needs.

Implications

The mass increase in the flow of illegal migrants in Morocco is one of the forefront issues that pushes the government to act urgently and adopt a major incorporation policy. However, given the limited resources the country enjoys, such an integration process still lugs behind waiting for more responsible and elaborated steps to be taken. The findings of this study

reveal a wide range of realities for policy makers and social activists who should act hand in hand to combat all obstacles against the success of incorporation. The common sense makes us believe that if the phenomenon of illegal migration is seen as a double-edged sword, mutual benefits can be attained by both illegal migrants and the receiving country. In the sense that the majority of illegal migrants, in Morocco, show to be very active members, full of energy waiting for better opportunities to demonstrate their competence. For instance, some of them have good expertise in some handicrafts such as shoe making, hair fixing, selling and so on; they need to be adopted seriously for them to adapt really with the incorporation process. Recent Morocco's labor policy highlights the importance of vocational institutions in preparing an active citizen ready to integrate the job market; migrants with competence in some handicrafts can be formally trained to allow them practice such jobs in a more formal legal context that guarantees the rights of both the service provider and the customer. At the level of education, the Moroccan government with the help of the civil society should implement schooling programs that fit the needs of migrants and those of their children to encourage them to attend Moroccan schools. Education is a very germane factor to the growth of the society if we plant, consciously or unconsciously, ignorance we will harvest unexpected devastating consequences.

References

Baldwin, E., M. Towards a Theory of Illegal Migration: Historical and Structural Components. Third World Quarterly, Vol. 29, No. 7, Globalisation and Migration: New Issues, New Politics. (2008), pp. 1449-1459

Bodega, I., et al. (1995). Recent Migrations from Morocco to Spain. The International Migration Review, Vol. 29, No. 3 (Autumn, 1995), pp. 800-819

Carrera, S. (2006). A comparison of Integration Programmes in the EU. Trends and Weaknesses. Challenge papers Liberty & Security, N°. 1.

Durkheim E (1984) The division of labor in society. Free, New

El Ghazouani, D. (2019). A Growing Destination for Sub-Saharan Africans, Morocco Wrestles with Immigrant Integration. MPI migration source.

Goldbart, J. and Hustler, D. (2005). Ethnography in Research Methods in the Social Sciences. Bridget Somekh and Cathy Lewin. Sage Publications, London-Thousand Oaks-New Delhi. (pp. 16-23)

Goldschmidt, E. Storming the Fences: Morocco and Europe's Anti-Migration Policy. Middle East Report, No. 239, Dispatches from the War Zones: Iraq and Afghanistan. (2006), pp. 36-41, 48

Husted, L., et al. (2009). Labour Market Integration of Immigrants: Estimating Local Authority Effects. Journal of Population Economics, Vol. 22, No. 4 (Aug., 2009), pp. 909-939 Published by: Springer Stable URL: https://www.jstor.org/stable/40344762 Accessed: 29-07-2019 14:24 UTC

Nunan, D. (1992). Research methods in language learning. Cambridge: Cambridge University Press.

OECD (2005) Trends in International Migration. Annual Report, 2004th edn. OECD,

Papademetriou, D. (2005) 'The global struggle with illegal migration'. MPI migration policy institute.

Spindler G. & Spindler L. (1992). *Cultural processes and ethnography: An anthropological perspective*. In M. Le Compte, W. Milroy & J. Preissle (Eds.) TheHandbook of Qualitative Research. New York: Academic Press.

Üstübici, A. (2018). Morocco as a case of political incorporation. The Governance of International Migration. Published by Amsterdam University Press. (2018)

الاستراتيجية القانونية للمجتمع الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

Legal strategy of the international community in fighting illegal immigration

ط.د. أحمد شقورة، كلية الحقوق جامعة الأخوة منتوري قسنطينة (01) الجزائر. ط.د. مشير صوالحة، كلية الحقوق جامعة الأخوة منتوري قسنطينة (01) الجزائر.

الملخص

أصبحت قضايا الهجرة في أغلب الدول تصنف من أهم القضايا بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين المهاجرين وبعض الجرائم التي تمس الأمن الدولي، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود جماعات إجرامية دولية بين المهاجرين، وقد ركز الاهتمام من قبلها بشكل أساسي على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين من الدول المصدرة إلى الدول المستقبلة بأليات ما يقال عنها أمنية، بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شأنها تهدد اقتصادها فقد أصبحت الدول المستقبلة تنظر إلى ظاهرة الهجرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الدول المصدرة على أنها مصدر خطر يهدد الأمن العالمي.

Abstract:

Migration issues in most countrie have become a major issue in view of the potential relationship between migrants and certain crimes affecting international security. The possibility of criminal groups among migrants has become a major focus of attention on the need to stop the influx of illegal migrants from Countries exporting to the receiving countries the mechanisms of what is said to be security, in order to face this phenomenon that threatens its economy, receiving countries have become a phenomenon of migration. The influx of illegal immigrants from the exporting countries as a threat to global security.

Key words: Illegal immigration - immigrants - crimes - exporting countries - receiving countries.

مقدمة:

لقد شهد العالم عدة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة بعد الحرب الباردة، وقد صاحب ذلك عدة تحولات في القضايا المطروحة على الساحة الدولية، وبرزت ظواهر بدأت تأخذ مكانتها في التحاليل، ومن بينها ظاهرة الهجرة حيث تعد الهجرة عموماً واحدة من أكثر النشاطات الانسانية تعقيدا وذلك بالنظر إلى تعدد مجالاتها خاصة مع التزايد الكبير في أعداد المهاجرين عبر العالم مؤخرً، حيث اتخذت الهجرة بعداً جديد في العلاقات الدولية والتغيرات الاجتماعية فهي في مفهوم الدول الغربية تهديد لكيانها، لما تحتويه من عوامل سياسية. فالتزايد المخيف لهذه الظاهرة جعل أغلب الدول والأنظمة السياسية في العالم

تبحث عن حلول مجدية للحد من تأثيراتها السلبية، فالهجرة غير الشرعية حيرت الدول المصدرة من جهة والدول المستقبلة من جهة أخرى التي كانت نتيجة لعدة عوامل وأسباب تفاعلت فيما بينها لتكون المحرك الأساسى لتزايدها.

فالهجرة غير الشرعية ظاهرة مقلقة على المستويين الوطني والدولي تستوجب معالجة جذية وسريعة للأسباب المؤدية لها وعليه كان لا بد من التفكير في مختلف أليات المكافحة التي قد تساهم من الحد من هذه الظاهرة، كما أن هذا الموضوع أهمية عملية تتمثل أساساً في إظهار طبيعة هذه الجريمة التي ينشأ عنها حق الدولة في توقيع العقاب على مرتكبيها والاطلاع على مختلف الإجراءات الأليات القانونية المتبعة التي اعتمدها التشريع من أجل مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية التي تحولت من مشكلة أمنية إلى مشكلة اقتصادية واجتماعية تهدد النسيج الاجتماعي والوطني والدولي، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما هي سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريعات الإقليمية والدولية ومدي فعاليتها في الواقع؟ وفي ذلك اتبعنا الخطة التالية:

المبحث الأول: مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريعات الداخلية للدول المصدرة والمستقبلة. المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في إطار المواثيق الإقليمية والدولية.

المبحث الأول: مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريعات الداخلية للدول المصدرة والمستقبلة.

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية لها أبعاد على المستوي الداخلي وعلى المستوي الدولي لما تحمله من تداعيات خطيرة وأثار سلبية على المجتمعات المستقبلة والمصدرة، لذلك عمدت الدول على تجريمها وفرض عقوبات على مرتكبيها بغرض ردعهم مما ينعى أن المصلحة التي يراد حمايتها هي حدود هاته الدول من انتهاك قوانينها الخاصة بدخول وخروج الأجانب فالهدف من تجريم هذه الظاهرة هو تعزيز وحماية سيادة الدول من كافة الاختراقات.

المطلب الأول: مكافحة الهجرة غير الشرعية فب بعض تشريعات الدول المصدرة.

إن الفارق الكبير في المستوي الأمني بين الدول في مستوي التنمية والاستقرار يعتبر من أبرز الدوافع لتنمية الهجرة السرية، ولكن هذا لا يعني أنه السبب الوحيد لذلك بل توجد عدة عوامل أخرى تساهم في حدة هذه الظاهرة بما فيها وجود تشريعات تعيق الانتقال الحر للأشخاص بشكل عام وفي سبيل العمل على إيقاف نشاط هذه الظاهرة عملت الدول المصدرة والمستقبلة على التجريم القانوني لهذه الظاهرة لذلك قسمت هذا المطلب إلى أولاً الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري ثانيا الهجرة غير الشرعية في التشريع التونسي ثم ثالثاً الهجرة غير الشرعية في التشريع المغربي.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري.

في إطار محاولة المشرع الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق البر والبحر وفي إطار المعالجة الناقصة لمشكلة الهجرة غير الشرعية في أحكام القانون البحري الجزائري القديم الصادر بموجب الأمر 80/76 المنشور بالجريدة الرسمية العدد (29) المؤرخة في 1977/4/1 وهو نقص له ما يبرره لكون الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر كانت جريمة محتملة لا ترتقي إلى الجريمة الواقعة ولا إلى درجة الظاهرة سنة 1977 فكانت النتيجة تعديل وتتميم القانون البحري الصادر بأمر 80/76 بالقانون رقم 105/98 المؤرخ في 1998/06/25 الذي نص على الصورة من صور المغادرة غير المشروعة من الاقليم الوطني المتمثلة في السفر خفية وذلك بموجب المادة 545 منه، التي تنص على جريمة التسرب خلسة في سفينة قصد القيام برحلة بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة 10000 إلى 5000 د.ج خلافاً لجريمة الركوب غير المشروع على متن سفينة، المنصوص عليها بالمادة 544 من القانون البحري التي عاقب عليها بالغرامة من 1000 إلى 10000 د.ج .

ونظراً للأثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية من كافة الجوانب، تم استحداث نصوص عقابية بمقتضى التعديل الأخير في قانون العقوبات الجزائري رقم 01/09 المؤرخ في 2009/2/25 وذلك انسجاما مع الالتزامات الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. (1)

لقد تناول المشرع الجزائري الأحكام التي تضمنها القانون 01/09 في المادة 175 مكرر 01، وذلك في القسم الثاني من الفصل الخامس من الباب الأول، تحت عنوان (الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني). (2)

وقد جاء في مضمون المادة ما يلي: "دون الاخلال بالأحكام التشريعية الأخرى سارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ست أشهر أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء احتجازه في أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وبذلك بانتحال هوية أو استعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام

¹ يحياوي سهام، أمننه الهجرة في العلاقة المتوسطية (دراسة للهجرة غير الشرعية في مجال الأومغاربي)، مذكرة ماجستير مقدمة أمام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014/2013، ص 152.

² القانون 01/09 المؤرخ في 2009/2/25 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 2009/03/08

بالإجراءات التي تفرضها القوانين والأنظمة سارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الاقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود. (1)

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية في التشريع المغربي.

بعد الانتقاد الشديد والضغط المتواصل من طرف الدول الأوروبية الموجه لدول المغرب العربي، لوقف الهجرة غير القانونية التي تتم عبر أراضيها والمساهمة في ايجاد حلول سريعة لهذه الظاهرة الخطيرة التي اعتبرتها أوروبا قنبلة موقوتة تهدد امنها واقتصادها ولذلك سارعت دول المغرب العربي لسن تشريعات جديدة تعالج الهجرة السرية التي لم تقتصر على مواطنيها المحليين بل أصبحت هذه الدول محطة عبور غير الشرعيين قادمين من مناطق أخرى، واغلبهم أفارقة ومن جنوب الصحراء وفلسطين وسوريا والعراق بسبب ما تعانیه بلادهم من حروب.

وبذلك على الصعيد التشريعي دخل القانون رقم 02/03 المتعلق بدخول واقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير المشروعة حيز التنفيذ في 2003/11/11 وتنص المادة 48 على أنه يعاقب بغرامة مالية من 5000 إلى 10000 درهم كل مسافر أو ناقل أو مقاول النقل الذين يقومون بنقل كل أجنبي غير حائز على الوثائق اللازمة على التراب المغربي قادماً إليه من اقليم دولة أخرى ولم يقع المشرع المغربي في الخطأ الذي وقع فيه نظيره الجزائري، وعليه فهو لم يجعل عقوبة تقتصر على نقل الأجانب إلى الاقليم المغربي فقط بل شملت أيضا نقل المغاربة أو الأجانب إلى دولة أجنبية.

إذ نجد أن المشرع المغربي يسطر في المادة 51 من القانون سالف الذكر بانه يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح قدرها من 50000 درهم إلى 500000 درهم كل من يقدم مساعدة أو عون لكل شخص سواء كان أغلبية أو اجنبية لمغادرة التراب المغربي بصفة توحى بأنها رسمية وذلك باستعماله اثناء اجتياز أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وسيلة احتيالية للتملص أو الهروب من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة ولم يسلم الشخص المعنى من عقوبة هذا القانون حيث يعاقب بغرامة تتراوح قدرها بين 10000 إلى 1000000 درهم اذا ثبت ارتكابه لاحد الجرائم السابقة ذكرها⁽³⁾

¹ صايش عبد المالك، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على قانون 01/09، الجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد (1)، 2011، ص 12.

² محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، العدد الرابع، حانفي 2001، ص263.

³ صايش عبد المالك، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 01، 2011، ص 270ء

الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية في التشريع التونسي.

بادر المشرع التونسي بضبط جريمة الهجرة غير الشرعية بصفة مبكرة بمقتضى القانون رقم 28 لسنة 1977 المؤرخ في 1977/3/30 والمتعلق بإصدار مجلة تأديبية والجزائية البحرية، فجرم عمليات تسهيل الابحار حيث نص بالفصل 16 من المجلة على أن كل شخص يساعد المسافر خفية على الابحار أو النزول بالبر، أو يخفي أو يزوده بالطعام من غير علم الربان يدفع غرامة قدرها 300 دينار، ويحبس مدة ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين. عندما يجتمع عدة أشخاص لتسهيل الهجرة غير الشرعية ترفع العقوبة إلى 600 دينار والسجن إلى سنة وفي صورة العودة تضاعف العقوبة سالفة الذكر وكما خول المكانية تتبع التونسي الذي يرتكب نفس هذه الأفعال خارج البلاد التونسية ومحاكمته إذا نص قانون البلاد المرتكبة بها الافعال على عقوبته. (1)

غير أن المدلول التشريعي لهذه الجريمة بدأت معالمه من خلال التتقيح الأخير القانون رقم 06 المؤرخ في غير أن المدلول التشريعي لهذه الجريمة الهجرة غير الشرعية (الابحار خلية) بأنها عمليات الدخول والخروج من التراب التونسي، عبر البحر خفية دون احترام الاجراءات والتدابير المنصوص عليها بالقوانين، وينتج عنها ضرر عام وخاص، وكذلك المشرع التونسي في الرقم 06 السالف الذكر أغلب نصوصه جريمة الهجرة غير الشرعية وفق القانون السابق حيث شملت الأشخاص المهربين أنفسهم ومن يساعدهم، أو من يوفرون لهم وسائل النقل أو القيام بعمليات نقلهم أو الأشخاص الذين يخفون عمدا اعلام السلطات المختصة بأي معلومة عن تنظيم الهجرة السرية كما شددت قانون العقوبات على الأشخاص الذين انخرطوا في الهجرة السرية لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عشرون عاماً وبغرامة مالية تصل إلى 100000 دينار

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في تشريعات الدول الأوربية.

بالنظر إلى خطورة الهجرة غير الشرعية فقد ارتأت الدول الأوربية إلى ضرورة اعادة في اجراءات دخول الأجانب واقامتهم وطرد المهاجريين غير الشرعيين، وذلك لحماية امنها واجتناب الآفات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها لها هذه الظواهر.

¹ فايزة بركان، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير مقدمة أمام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، السنة الجامعية 2012/2011، ص89. 2 خديجة بن نفحة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير مقدمة أمام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2014/2013، ص116.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية في التشريع الفرنسي.

ان سياسة الهجرة في فرنسا اتخذت عدة مراحل متميزة تطورت معها القوانين والتشريعات التي تضبط الاجانب في المراحل الممتدة من 1945 إلى 1968 تميزت بالتدقيق البري على أوروبا بأكملها وخاصة فرنسا وذلك لاحتياجات الاقتصاد العالمي إلى اليد العاملة⁽¹⁾، ففي عام 1966 تم انشاء فدرالية التجمعات من اجل التضامن مع العمال المهاجرين وتعد من بين التنظيمات ذات الطابع العمومي، وفي سنة 1968 و 1972 تم اصدار منشورين تتصان على الحد من تعديل وضعية المهاجرين، اما سنة 1973 فهي نهاية العملية الاستثنائية التي تخص تعديل وضعية المهاجرين السريين، وفي سنة 1974 تم غلق الحدود⁽²⁾.

بدأت تظهر العديد من التناقضات لتحتل الهجرة مكانا بارزا في النقاش السياسي الفرنسي وعنصرا أساسيا في المواجهة بين اليسار واليمين واصبحت مسالة حاسمة في القانون الانتخابي خاصة في مطلع الثمانينات، كما اتخذت التشريعات بهذا الصدد تتولى وقانون باسكو 1993، وقانون دوربيا 1997.

ان قانون باسكو الصادر في 1993/8/24 قد ادخل قيود جوهرية فيما يتعلق بجمع شمل الاسر، وحرية الزواج حيث تمت رقابة مشددة، حيث ما يسمى الزواج المختلط ووفقا للجنة الفرنسية المعنية بحق اللجوء فإن قانون دوربيا الصادر في 1997/4/24 اتبع منطق القمع لأنه اجاز أخذ بصمات الأجانب الذين يتقدمون للحصول على تصاريح اقامة وزيادة صلاحيات الشرطة والحق في الغاء تصاريح الاقامة أو معارضة تجديدها إذ يزيد من الوسائل لمحاربة الهجرة غير النظامية بما في ذلك تمديد من سبعة إلى عشرة أيام فترة الاعتقال الاداري.

اما قانون شوفينمان في 1988/5/11 والذي سن في عهد حكومة جوسبان، فمن شأنه إعادة فئات معينة من الأجانب الذين يحق لهم الحصول على تصاريح اقامة مؤقتة وليست دائمة وبعبارة أخرى فإنه من الضروري التمتع بوضع مؤقت قبل الحصل شرعيا على وضع مستقر، كما يهدف إلى التوفيق بين المصلحة الوطنية واحترام المبادي الانسانية وانطلاقا من فكرة ان الهجرة يمكن أن تكون رصيدا لفرنسا شريطة أن يتم السيطرة عليه من ناحية أن يقدم تدابير افتتاحا بطاقات الاقامة لمصالح العلماء وتمديد حق الاقامة بموجب الحياة الخاصة والعائلية، وتحسين اللجوء من ناحية اخرى فإنه يقوي الأدوات في مكافحة الهجرة غير الشرعية(3)، وقد ارتبط سن اسوأ قانون للهجرة في فرنسا في تاريخ تولي نيكولا ساركوزي منصب الداخلية والذي توصل هذا الأخير بقناعة مفادها بوضعها السابق تمثل عبئ اقتصاديا واجتماعيا

-

¹ محمد أمين لعجال، هجرة الكفاءات العربية الأسباب والمقترحات للحد منها حالة الجزائر، مذكرة ماجستير مقدمة أمام معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 1989، ص 114.

² عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض عبد الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، دار الحمد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص 440،441.

 $^{^{3}}$ حدیجة بن نفحة، مرجع سابق، ص 2 71،72.

وأمنيا على فرنسا وتشكل مصدر توتر وتهديد كونها لا تؤدي إلى اكثر ضم بائسين جدد إلى مهاجريين جدد في البلد ويعانون من أوضاع بائسة في الأساس هذا ما دفعه إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في 2006/6/17 عرف فيما بعد بقانون ساركوزي للهجرة وهو قانون رقم 2006/911

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية في التشريع الاسباني.

ان ظاهرة الهجرة في اسبانيا حديثة مقارنة ببعض الدول الأوروبية كفرنسا أو ألمانيا فبعد أن كانت دولة يهاجر منها تحولت إلى دولة استقبال وعبور وقد اشتد الوضع اكثر بعد عام 1973 عند التوقيف الرسمي للهجرة في غالبية الدول الأوروبية المستقبلة لليد العاملة ورغم جملة العناصر التي سطتها الدولة الاسبانية للهجرة، إلا أنه غلب عليها التركيز على عنصر الرقابة فكان أول مظهر لمواجهة الهجرة السرية يتمثل في المراقبة، بعد وضع تأشيرات وفرضها في سنة 1991 على المهاجريين غير الأوروبيين، تزايد الرقابة على الحدود وبالأخص مفترق جبير التر، إلا أن تنظيم شبكات تهريب المهاجرين يستلزم اعادة تهيئة الخدمات المكلفة بمحاربة الهجرة غير الشرعية، منذ 1997/1/1 المخطط الذي تم وضعه من قبل الحكومة سمح بتحويل وحدات الشرطة مخصصة بالمراقبة لها الغرض، وقد خصصت الحكومة الاسبانية حوالي 25 مليار PESETASسنة 1997 كلها في مراقبة مفترق جبير التر من خلال اقامة رادارات متخصصة على طول حدودها، مع استخدام الطائرات المروحية وفي سنة 2000 صدر القانون التنظيمي لحقوق وحريات الأجانب، واندماجهم الاجتماعي المعروف بقانون 2000/4 الذي اعتبره بعض المختصين القانون الأكثر ليبرالية لحقوق الأجانب في أوروبا، بإقراره أحكاماً تعزز حقوق المهاجرين وتوسع فرص العمل على الخدمات الاجتماعية أي توسع هذا القانون من الاستفادة من الخدمات الصحية العامة والتعليم ليشمل المهاجرين غير النظاميين لذلك لا يعد معيار استفادة للمهاجرين من الحقوق في ظل هذا القانون، ونظراً لطابعه المتميز أصبح هذا القانون محل جدل سياسي كبير في إسبانيا إذ واجه معارضة شديدة من حكومة خوسيه ماريا التي ألغت أحكامه باعتماد قانون جديد يعرف بقانون 2008 أي أعتبر هذا القانون الأكثر إجحافاً بحق المهاجرين بسب تقليصه للحقوق الامتيازات التي أقرتها القوانين السابقة، أما بخصوص المهاجرين غير الشرعيين فأن هذا القانون قد قيد أغلب حقوقهم الاجتماعية والإضراب والانضمام إلى النفايات ⁽²⁾، إذ أن أول نص جاء معالجاً لبعض حالات التهريب للمهاجرين كان عام 1995 من خلال تعديل قانون العقوبات التي أصبحت مادته 313 تعاقب من سته أشهلا الى سنة، كل

¹ محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص262.

² بتقنه خديجة، السياسة الأمنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير مقدمة أمام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خضير، السنة الجامعية 2014/2013، ص63،64

من يشجع أو يروج بأي شكل من الأشكال العمال علي الهجرة بطريقة غير شرعية، وكذا كل من يقدم بأسلوب مخادع القيام بتشجيع شخص للهجرة إلي بلد أخر، وكما أشارت المادة 221 أيضاً منه إلي تهريب القصر وكلا الحالتين لا تزالان منصوص عليهما إلي غاية الأن مع زيادة تشديد العقوبة لتصل إلى الحبس من ثلاثة سنوات إلى خمس سنوات.

ولاشك أن هذه المادة كانت تهدف إلي حماية المهاجرين الإسبانيين في فترة كانت إسبانيا دولة هجرة نازحة ولذلك لم يأخذ قانونها بعين الاعتبار جميع المسائل التي يشملها تهريب المهاجرين مما جعل الفقه يتوسع في تفسيره لمفهوم الترويج لهجرة العمال بطرية غير شرعية، والتي نص عليها القانون في المادة 313 السالف الذكر، ولم تدارك بعض النقائض من خلال تعديل قانون العقوبات في عام 2003 لتتماشي مع تعليمات القانون الأوروبي، فتم النص علي تهريب المهاجرين والظروف المشددة المتعلقة به في المادة 308 مكرر ثم في الأخير تم تعديل كلا المادتين في عام 2007، ليشمل تهريب المهاجرين نقل الأشخاص بمقابل مالي سواء إلي داخل الإقليم الإسباني أو خارجه أخذا الصفة التنظيمية وغير الوطنية في هذا النوع من الجرائم بعين الاعتبار (1)

الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية في التشريع الإيطالي.

تعتبر إيطاليا من أول الدول الأوروبية وأكثرها تضرراً من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد من المهاجرين غير الشرعيين، وهذا ما أدي إلي ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية نخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول الإقليم الإيطالي وتجديد إقامات الأجانب وتجسد هذا القانون في أربع نقاط، هي إعادة برمجة سياسة الهجرة من جديد، والنظر في شروط دخول الأجانب الإيطالية وسبل الإقامة بها، وكذلك تعقيد إجراءات منع الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين، وأخيرا الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين، بالإضافة إلى تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجريين غير الشرعيين، وحدد القانون المهاجرين المهاجرين عبد طرق إما السماح لهم المهاجرين المهاجريين بالإضافة إلى بلدهم الأصلي أو محاكمتهم بأفعال يعاقب عليها القانون في فترة تواجدهم بإيطاليا.²

ومن جانب أخر نظم قانون بوسي فيني إجراءات طرد المهاجرين غير الشرعيين وذلك طبقاً لنص المادة 14 من القانون المعدل 189 عن طريق المرافقة إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته أو تتفيذ

-

¹ محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص260.

² محمد رضا التميمي، المرجع السابق، ص 260.

تحقيقات أخرى من جنسه أو هويته لابد من الحصول علي مستندات السفر الخاصة للمهاجريين غير الشرعيين، وفي حالة عدم وجود أي وسيلة نقل مناسبة والتي تسمح بتنفيذ المرافقة إلى البلد الأصلي للمهاجرين فإنه يتم حبسه في مراكز الإيواء وعند انتهاء المدة التي ممدها القانون من 30 يوم إلى 60 يوماً حسب نص المادة 14 وعند عدم إمكانية تنفيذ حكم الترحيل يحكم رئيس الشرطة للمهاجريين بترك الأراضي الإيطالية خلال 5 أيام ويستقبل المهاجر الحكم عن طريق مستند مكتوب فيه النتائج الجنائية في مخالفة القانون 1.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في إطار المواثيق الإقليمية والدولية.

بالإضافة إلى أن جريمة الهجرة غير الشرعية عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد الأمن والاستقرار في كل مناطق العالم، قامت الدول ببلورة سياسة أمنية مشتركة في تشريعاتها لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات، فبرزت ما يسمى بالاتفاقيات الثنائية في شأن تنظيم الهجرة، غير أن الإطار القانوني سرعان ما تطور وأصبح أكثر توسعاً، حيث أصبح القانون الدولي هو الذي ينظم الهجرة سواء كانت هجرة شرعية أو غير شرعية مثل الأمم المتحدة، وتم تقسيم هذا المبحث الي مطلبين الهجرة غير الشرعية في الطار المواثيق الإقليمية في المطلب الأول والهجرة غير الشرعية في المار المواثيق الإقليمية في المطلب الأول والهجرة غير الشرعية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية في إطار المواثيق الإقليمية.

بدون أدني شك فأن المجال الإقليمي يعتبر للغير الأكثر ملائمة لوضع الأليات والاستراتيجية الفعالة لمعالجة جميع المجالات التي تتقاسمها الدول في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ويتضح ذلك من الاتفاقيات المبرمة.

الفرع الأول: اتفاقية شنغن.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في لوكسمبورغ سنة 1985 من قبل 30 دولة معظمها دول الاتحاد الأوروبي، ودول أخرى غير أعضاء كإيسلندا، وسويسرا ويرجع الهدف من توقيع هذه الاتفاقية على تنامي تحقيق حلم الوحدة الأوروبية وظهور الحاجة إلى إزالة الحدود، وتنظيم مرور السارات والمواطنين بين الدول المتجاورة وتوجب الاتفاقية أن تتبادل الدول في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية فالأصل كم هذا النظام هو إلغاء إجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل دول الاتحاد الأوروبي ولكنه يمكن الدول الأوروبية من ربط كل سفارات دول الأعضاء عبر قاعدة بيانات بحيث لا يستطيع من رفض

¹ ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير مقدمة أمام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة السنة الجامعية 2011، ص35

طلبه في الحصول على تأشيرة من إحدى السفارات أن يحصل عليها من سفارة دولة في أي دولة أخرى، مع التعقيدات التي طراحتها الحرب الباردة (تفكك الاتحاد السوفياتي، ظهور تهديدات أمنية جديدة كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة) هذه المعطيات الأمنية الجديدة دفعت دول الاتحاد الأوروبي لاعتماد اتفاق مكمل لاتفاق شنغن يدعي بالاتفاق الإضافي لشنغن في 1990/06/19 ليصل عدد أعضاءه الى 26 بلداً.

وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية أقرت المادة 7 من نص الاتفاقية يجب على الأطراف أن تسعي لتقريب سياسات التأشيرات في أقرب وقت من أجل تجنب الأثار السلبية في مجال الهجرة والأمن الذي قد ينجم عن تخفيف الضوابط على الحدود المشتركة.

الفرع الثانى: اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية.

لقد نتج عن الهجرة غير الشرعية تكبد أوروبا تكاليف باهظة للإيواء واطعام المهاجرين غير الشرعيين لقد كلفت الهجرة غير الشرعية في السنوات الماضية من 1990 إلى 2003 أكثر من 1.9 تريليون دولار لقطاع النقل والاتصالات و 1.3 تريليون دولار للموانئ والتجهيزات. (2)

ومن هذا المنطلق جاءت دعوة البرلمان الأوروبي عام 1990 إلى ضرورة بذل كل الجهود لمعالجة كل القضايا التي تثيرها الهجرة غير الشرعية في الحوض المتوسطي مبرزا دور الفارق الموجود في المستوى المعيشي على اثارة هذه الظاهرة، وقد أكد على ذلك من خلال الدعوة التي وجهها لللجنة الوزارية لتسجيل السياسة المتوسطية ضمن اجتماعها اللاحق وتكليف المفوضية الوزاريين بتشكيل لجنة عمل مختصة تقوم بمتابعة تطبيق الاجراءات المتعلقة بالسياسة الأوروبية في المنطقة، وتسيطر القضايا ذات الأولوية الكبرى ومنها التعاون في مجال البيئة ونقل التكنولوجيا وترقية حقوق المهاجرين ومعالجة الملفات المتعلقة بها(3) وتم عرض هذه الملفات في منتدى الحوار والشراكة المتوسطية الذي انعقد في البرتغال عام 1994 ثم الاجتماع الوزاري عام 1995 وعلى إثر ذلك أعدت وثيقة تتضمن اتفاق شراكة بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي، وهي التي تم عرضها بقمة برشلونة في يومي 27/82/ نوفمبر عام 1995 وسميت فيما بعد بمشروع برشلونة للشراكة الأورو متوسطية (4).

¹ خديجة بتقنة، المرجع السابق، ص77

سيب بسط المحمد، سعاد يوسف، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية ومنظمات دولية أمام كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2016-2017، ص122.

³ بولقمة محمد، سعاد يوسف، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية ومنظمات دولية أمام كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2016-2017، ص88.

⁴ الأطرس محمد، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، أوت 1994، ص13.

الفرع الثالث: ميثاق الهجرة واللجوء.

صادق الزعماء الأوروبيون دون تردد على القواعد المنظمة للهجرة بهدف القضاء على الهجرة السرية للبلدان الأوروبية، مما أثار غضب منظمات الدفاع عن حقوق الانسان ويتضمن الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير الزامية للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة السرية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما سمي بـ (البطاقة الزرقاء) وهي وثيقة تمنح الأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوروبي لأجل العمل حيث تمنحهم حق الاقامة لفترة محدودة في أراضي دول الاتحاد الأوروبي .

إلا أن الميثاق يتضمن نقاط مثيرة للجدل، من بينها التي تنص على أن المهاجريين السريين الذين يقاومون الترحيل، يمكن احتجازهم لفترة تصل إلى 18 شهر ومنعهم من الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي لمدة 5 سنوات (1).

ويدعو ميثاق الهجرة واللجوء لسنة 2008 إلى الاقتصار على عمليات توقيف الأوضاع القانونية حسب الحالة، ولدوافع انسانية واقتصادية ينص البند الثاني منه حيث تريد فرنسا وقف موجات توقيف الأوضاع التي قامت بها كل من اسبانيا وايطاليا هذه الأخيرة التي نص فيها على عقد الاقامة في القانون رقم 2002/189، هو ذو أهمية كبيرة حيث لا غنى عنه سواء لدخول أو لإقامة العامل الأجنبي في ايطاليا حيث ينبغي الحاق عقد الاقامة المقترح مع الأوراق، لطلب الحصول على تصريح العمل كمرؤوس لوقت محدد أو للعمل الموسمي بموجب المادتين 4 و 22 من القانون المنظم للهجرة.

يتم توقيع عقد الاقامة لدى (الشباك الوحيد للهجرة) في المقاطعة التي يوجد بها المركز القانوني لصاحب العمل أو حيث يتم ممارسة العمل مع احتساب تاريخ أدنى للتوقيع لدى الشباك الوحيد للهجرة بثمانية أيام من تاريخ الدخول إلى البلد الأوروبي، أما تصريح الاقامة فهو تصريح اداري يسمح طبقا للشروط التي ينص عليها القانون (2)

المطلب الثاني: الهجرة في إطار المواثيق الدولية.

تعتبر الهجرة غير شرعية ظاهرة عالمية إذ يصعب عليها بمجهود كل دولة بمفردها، وإنما كان لابد من تعاون الجهود الدولية للسيطرة عليها فعمدت الدول على ابرام اتفاقيات ومعاهدات فيما بينها، ووعليه

عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012،
 ص 60.

² فُايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغربية، رسالة ماجستير مقدمة أمام كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، السن الجامعية 2011/2010، ص92.

سنتناول أولا الهجرة غير الشرعية في إطار الامم المتحدة وثانيا في بروتوكول مكافحة الهجرة وتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو وثالثا اتفاقية قانون البحار.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية في إطار الاتفاقيات الدولية في الأمم المتحدة.

صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 158/45 في 1990/12/18 على المعاهدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال وافراد اسرهم، وفي 2003/7/1 دخلت المعاهدة حيز النفاذ بعدما صادقت عليها 22 دولة، وفي الوقت الحالي لا توجد أي دولة غربية صادقت على المعاهدة رغم أن أغلب العمال المهاجرون يعيشون في أوروبا وامريكا الشمالية وتعتبر الدولة المغربية الوحيدة التي صادقت على هذه المعاهدة سنة 1993، على عكس دول الجزائر وتونس وليبيا التي امتنعت عن التصديق.

وقد قسمت الاتفاقية الحقوق العديدة التي يتمتع بها العمال المهاجرون وافراد اسرهم إلى ثلاثة اقسام، حقوق كل العمال والمهاجرين وأفراد اسرهم القسم الثالث من الاتفاقية المواد من 8 إلى 35 ثم حقوق العمال وافردا أسرهم الذين هم وضع المشروع القسم الرابع من الاتفاقية المواد من 36 إلى 56 ثم طوائف خاصة من الأفراد المهاجرون وافراد أسرهم القسم الخامس من الاتفاقية المواد من 57 إلى 63 وهم عمال الحدود ورجال البحر والعمال المتجولون والعمال المرتبطون بوظائف محدودة الوقت (1)

تمنع هذه الاتفاقية العاملين المهاجرين الحق في التفاوض الرسمي ضد صاحب العمل وضد الدولة وتعتبر المصادرة تعسفية لجوازات السفر وبطاقة هوية المهاجرين بمثابة جريمة جنائية كما أنها تميز بين العمال المهاجرين في وضع قانوني عن أولئك الذين هم في وضع غير قانوني، وتدعو إلى تعاون أكبر بين الدول بشأن إعادة المهاجرين غير الشرعيين وتنظيم الهجرات العائدة. (2)

الفرع الثاني: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

تم التوقيع على اتفاقية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 بتاريخ 2000/11/15 بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتتمية من أجل معالجة الأسباب الذرية للهجرة وتشير في المادة 2 وهي منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك التعاون بين الدول الأطراف لتحقيق تلك الغاية مع حماية حقوق المهاجرين المهربين وأضافت المادة 3 من البروتوكول ما يقصد بتغيير (تهريب

¹ محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص267،268.

² يحياوي سهام، مرجع سابق، ص155.

المهاجرين) وهو تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها وذلك الحصول بهدف الحصول على منفعة مالية. (1)

أما المادة 18 من البروتوكول فقد ركزت على إعادة المهاجرين المهربين يشمل هذا الاجراء الأشخاص الذين يكونون هدفا للسلوك المبين في المادة 6 ويجوز للدول الأطراف أن تتعاون مع المنظمات الدولية المختصة في تنفيذ المهاجرين المهربين (2).

الفرع الثالث: اتفاقية قانون البحار.

لا تقل اتفاقية قانون البحار اهمية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، والذي يعتبر البرز الطرق المستعملة في نقل المهاجرين، وعلى ذلك لم يغفل البروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين إلى الاشارة إليها، إذ تتاولت اتفاقية جمايكا مسألة المهجر وكذا نقل الأشخاص في محور المرور البري، وجعلته سببا في التطبيق من مفهوم هذا الحق، حيث تعتبر أن هناك مجموعة من الأنشطة التي تجعل من مرور السفينة الأجنبية عبر البحر الاقليمي ضارا بسلم الدولة الساحلية أو بأمنها ومن بين هذه الأنشطة تحميل وانزال أي سلعة أو شخص خلافا للقوانين والأنظمة الجمركية أو تلك المتعلقة بالهجرة أو الصحة الخاصة للدولة الساحلية، والدول أيضا حسب المادة 20 فقرة 1 من اتفاقية قانون البحار أن تضع ما تراه مناسبا من قوانين وانظمة بشان المرور البريء لمنع خرق قوانينها المتعلقة بالهجرة .

ولا تثبت لها هذه الحقوق على بحرها الإقليمي فحسب بل تمتد أيضا إلى المنطقة المتاخمة وذلك وفق المادة 33 فقرة 1 وإلى المضائق بحسب المادة 42 فقرة 1/د وإلى المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقا للمادة 60 فقرة 2 (3).

خاتمة:

بعد استعراضنا الي الهجرة غير الشرعية كظاهر استقطبت الكثير من الاهتمام من الباحثين والدارسين أو من جانب الدول والأنظمة السياسية سواء الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث التي كانت كثيراً من تداعيات وانعكاساتها، هذه الظاهرة التي أدت الى إضعاف كيانات الدول وعليه أثرت بشكل مباشر على البنى الاقتصادية والاجتماعية، وأفرغت دول المصدر من قدرتها البشرية وبقيت قدرتها المالية دون استغلال وتطوير ومن هنا نستخلص النتائج والتوصيات التالية:

عه الاولى، السله 2010 ص148، داه ي سهاد، مدحه سابق، ص154،

 $^{^{1}}$ عزت حمد الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، السنة 2010 ص147،148.

² يحياوي سهام، مرجع سابق، ص154.

³ صايش عبد الملك، مرجع سابق، ص237.

- إن الهجرة غير الشرعية بمختلف تسمياتها ومفاهيمها الا أن مضمونها واحد وهو التواجد في اقليم دولة الاستقبال عن طريق خرق الأنظمة والقوانين.
- تنوع الأخطار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية بين أخطار اقتصادية واجتماعية وتهديد الأمن القومي.
 - انها عامل يزيد من تفاقم جريمة الاتجار بالبشر.
 - تبادل الخبرات على الصعيد العربي والدولي في أساليب مكافحة الهجرة.
- يجب على الدول إيجاد بنية اقتصادية قوية توفر الأمن الوطني وذلك بإحكام الرقابة على المنافذ البرية والبحرية والجوية وتغطى على البطالة التي هي السبب الأساسي لحركة المتسللين.

قائمة المرجع:

أولاً: الكتب.

1-عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض عبد الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، دار الحمد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

2-عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، الطبعة الثانية، .2012

3-عزت حمد الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية الطبعة الأولى،2010

ثانياً: الرسائل الجامعية.

1-يحياوي سهام، أمننه الهجرة في العلاقة المتوسطية (دراسة للهجرة غير الشرعية في مجال الأومغاربي)، مذكرة ماجستير مقدمة أمام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014/2013

2-فايزة بركان، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير مقدمة أمام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بانتة، السنة الجامعية 2012/2011.

3-خديجة بن نفحة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير مقدمة أمام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2014/2013.

4-ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير مقدمة أمام كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة السنة الجامعية 2011-2011

5-فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغربية، رسالة ماجستير مقدمة أمام كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، السن الجامعية 2011./2010

6-بولقمة محمد، سعاد يوسف، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية ومنظمات دولية أمام كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2016-2017.

7-محمد أمين لعجال، هجرة الكفاءات العربية الأسباب والمقترحات للحد منها حالة الجزائر، مذكرة ماجستير مقدمة أمام معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية،1989.

ثالثاً المجلات.

1-محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، العدد الرابع، جانفي .2001

2-صايش عبد المالك، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 01، 2011.

رابعاً المواثيق الدولية.

1-بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقه الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر .2000

2-اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المصادق عليها بموجب قرار الجمعية العامة رقم158/45 المؤرخ في 1990./12/18

3-إعلان برشلونة للشراكة الأورو متوسطية، المنبثق عن المؤتمر الأورو متوسطى في برشلونة 27-28 نوفمبر 1995.

خامساً القوانين.

1-القانون 01/09 المؤرخ في 2009/2/25 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 2009/03/08.

2-القانون رقم 02/03 المؤرخ 11 نوفمبر 2003 والمتعلق بدخول الأجانب المملكة المغربية والهجرية غير المشروعة.
 3-القانون المتعلق بإصدار المجلة التأديبية والجزائية والبحرية التونسية المؤرخ في 30 مارس 1977.

رابعا الأنترنت

1-الأطرس محمد، المشروعان الأوسطى والمتوسطى والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، أوت 1994

انعكاسات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية على الأمن الداخلي والخارجي للدول " الساحل الإفريقي نموذجا "

Consequences of organized crimes and illegal immigration on internal and external security : African Sahel as an example

د. عبديش صونية، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الإعلام، جامعة الجزائر 03. د. علواش كهينة، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الإعلام، جامعة الجزائر 03. أ. حمادة محمد، صحفى بقناة وجريدة النهار وأستاذ بجامعة 20 اوت 55 بسكيكدة

ملخص

تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أبرز التهديدات الجديدة التي تحول دون استقرار وأمن المجتمعات والدول، وبالدرجة الأولى الجريمة عابرة الحدود والتي يطلق عليها تسمية الجريمة المنظمة وما خلفته من آثار على الصعيدين المحلي والدولي وزعزعة الأمن الوطني. لنقف عند الهجرة غير الشرعية التي برزت بشكل ملحوظ كتهديد أمني جديد يمس القيم المرجعية بأبعاده المختلفة وانعكاساتها السلبية كالإرهاب والتطرف والانعكاسات التي يخلفانها، وكذا تجارة البشر، والمخدرات، ونضرب المثل ببعض جماعات المافيا التي لها دورا فعالا في تغذية الجريمة وتشجيع الهجرة، ونحاول التركيز على بعض النماذج في دول الساحل الإفريقي.

ففي ظل هذه البيئة الأمنية الجديدة والمعقدة التي تطرح العديد من الإفرازات على بنية الدول وتهدد وجودها وأمن مجتمعاتها، بات من الضروري تكاثف الجهود من خلال بناء تعاون أمني مشترك من شأنه تضييق دائرة التهديدات المختلفة التي تعانى منها المجتمعات والدول.

كما سنحاول إبراز بعض الإجراءات التي من شأنها أن تخفف من هذه المشكلات؛ كتعزيز قوى الأمن الداخلي، والتركيز على الذكاء، ومكافحة الأمية، والهجوم المضاد للإسلام السياسي، وتقييد الأثمة الراديكاليين والمواقع الجهادية، ووضع سياسة محددة للشباب فيما يتعلق بفرص العمل. علما بأن الاستقرار مرهون بمدى تعزيز الانخراط والمشاركة الواسعة وتقديم تحفيزات إيجابية، تتمي التعاون الإقليمي مع القوى الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الجريمة المنظمة-الهجرة غير الشرعية- الهجرة والجريمة- التهديدات الأمنية الجديدة.

Abstract

This paper attempts to shed light on the most prominent new threats to the stability and security of societies and nations, primarily transnational crime, called Organized Crime, and its effects on both the local and international levels and the destabilization of national security. Let us consider illegal immigration, which has emerged significantly as a new security threat that touches the reference values in its various dimensions and its negative

repercussions such as terrorism, extremism and their repercussions, as well as human trafficking and drugs. We will try to focus on some African Coast Countries as models.

In this new and complex security environment, which poses many consequences on the structure of States and threatens their existence and the security of their societies, it is necessary to intensify efforts by building joint security cooperation that will narrow the circle of different threats to societies and states.

We will also try to highlight some measures that will alleviate these problems, such as strengthening the internal security forces, focusing on intelligence, combating illiteracy, countering political Islam, restraining radical imams and jihadi positions, and setting a specific youth policy regarding employment opportunities. Stability is contingent on the extent to which broader engagement and positive incentives are promoted and regional cooperation with external forces is developed.

Keywords: Organized Crime, Illegal Immigration, Immigration and Crime, New Security Threats.

مقدمة:

منذ أن خلق الانسان في هذا العالم ووجد نفسه وحيدا أعزلا، وهو يعمل على النكيف مع عالمه، بالبحث عن ما يسهل حياته، حتى أنه روض الطبيعة، وظل كذلك على مر العصور، وكان من بين اجتهاده الترحال من مكان إلى آخر للبحث عن شروط عيش أحسن، وهو ما عرف بعد ذلك بالهجرة، التي تعني في أبسط معانيها انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان إلى آخر لأجل وضع اجتماعي ، ديني أو اقتصادي أحسن، فتواصلت هذه الطاهرة وانتشرت حتى باتت تتم في انسيابية عادية، قبل أن تتغير الأوضاع بترسيم الحدود بين الدول، ما أدى إلى ظهور نوع آخر من الهجرة وهي الغير شرعية، التي وإن أخذت عدة تسميات كالسرية، الغير قانونية، إلا أن تعاريفها تتفق في أنها رحلة يتم مغادرة إقليم دولة الإقامة ودخول إقليم دولة أخرى دون الالتزام بالإجراءات القانونية المعمول بها المنظمة للعملية، سواء يقوم بها المهاجر نفسه أو بمساعدة أشخاص آخرين مقابل مبالغ مالية مثل مهربي البشر والسماسرة.

وظاهرة الهجرة السرية باتت عالمية، حيث صنفت في المرتبة الثالثة بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وحسب دراسة لمركز دراسات اللاجئين سنة 2006 أن المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط هم ضحايا الاتجار بالبشر؛ وهو ما جعل الظاهرة هاجسا أرغب كل الدول، والمنظمات كيف لا و هي تشكل لب الجريمة المنتظمة العابرة للحدود، التي تعتبر أبرز التهديدات الجديدة التي تحول دون استقرار وأمن المجتمعات والدول.

ومن خلال ما سبق تظهر جليا الأهمية البالغة للموضوع، وقد حاولنا في بحثنا هذا الوقوف عند الهجرة غير الشرعية التي برزت بشكل ملحوظ كتهديد أمني جديد يمس القيم المرجعية بأبعاده المختلفة وانعكاساتها السلبية كالإرهاب والتطرف والانعكاسات التي يخلفانها، وكذا تجارة البشر، والمخدرات،

ونضرب المثل بعض جماعات المافيا التي لها دورا فعالا في تغذية الجريمة وتشجيع الهجرة، ونحاول التركيز على بعض النماذج في دول الساحل الإفريقي.

تسعى اشكالية هذا البحث المحورية إلى التساؤل عن علاقة الجريمة المنظمة والهجرة الشرعية، بالأمن الداخلي والخارجي للدول، دول الساحل الأفريقي نموذجا بهذا البحث.

كما يسعى هذا البحث إلى الوقوف على انعكاسات طاهرة الهجرة الغير شرعية على المجتمعات، في ظل هذه البيئة الأمنية الجديدة والمعقدة التي تطرح العديد من الإفرازات على بنية الدول وتهدد وجودها وأمن مجتمعاتها.

وقد خصصنا لذلك محورين، الأول خصصناه للتعريف بالهجرة غير الشرعية، ظهورها في الساحل الإفريقي وأسباب ظهورها، وانتشارها في المنطقة.

المحور الثاني كان للحديث عن انعكاسات ظاهرة الهجرة الغير شرعية. على مجتمعات دول الساحل الافريقي كتجارة البشر والمخدرات، قبل أن نضرب المثل بنماذج لجماعات المافيا في دول الساحل الافريقي التي ساهمت بشكل كبير في انتشار الظاهرة وتوسعها في ظل وجود تواطؤ من دول الشمال.

ولهذا الموضوع اتبعنا دراسة وصفية تحليلية للظاهرة، التي تعتمد على محاولة فهم الظاهرة المدروسة اعتمادا على ملا يتوفر من معلومات وحقائق من الجهات الوصية القائمة على رصد تلك الظاهرة و ما يحيط بها، ويترتب عنها، سعيا لإعطاء صورة أوضح عن الظاهرة وفقا لمقاربة تعتمد على الرصد والتحقق قدر الإمكان من الإحصائيات المتوفرة عن الطاهرة والتي تتضارب من جهة إلى أخرى وهو يصعب الأمر كثيرا.

المحور الأول: للتعريف بالهجرة غير الشرعية، ظهورها في الساحل الإفريقي وأسباب ظهورها، وانتشارها في المنطقة.

1 . تعريف الهجرة غير الشرعية:

الهجرة: كلمة" الهجرة "في اللغة العربية، تشتق من الفعل" هجر "ويعني تباعد، و "هاجر "أي ترك وطنه، والهجرة تعني لغة الخروج من أرض إلى أخرى أو حتى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيا وراء الرزق، و "الهجرة "عند العرب ضد الوصل، و "هجر فلانا "أي حرمه وقطعه، و "هجر الشيء "أي تركه وأعرض عنه 1

الهجرة تعتبر حقا متى تمت عملية الخروج من دولة الدخول الى إقليم دولة أخرى بشكل قانوني، أي من المعابر المخصصة لذلك مع إتمام المقتضيات الإدارية الأخرى، مثل الحصول على تأشيرة الدخول، وهذه الهجرة تسمى بالهجرة الشرعية، وتكون عادة منظمة مخطط لها من طرف دول القبول، ومرتبطة

 $^{^{-1}}$ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، (القاهرة: مجمع اللغة العربية 1961)، ص $^{-1}$

بتنفيذ مخططات التنمية الداخلية، وتسمى بالهجرة الشرعية لارتباطها بسلامة الإجراءات القانونية للعملية، حيث تتم في الوقت الراهن بجوازات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدول المستقبلة وموافقتها 1

هي الهجرة الشرعية والتي يكون عكسها غير الشرعية، هذا الأخير الذي يعد مصطلحا جديدا، ظهر بعد تراجع الدول الأوربية خاصة عن استقبال يد عاملة بطريقة شرعية مثل ما شرعت فيه بعد الحرب العالمية الثانية، أين كانت حاجتها كبيرة لليد العالمة لأجل إعادة بناء بلدانها خاصة سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي، سواء بسبب التشبع أو اختيارها لسكان بلدان اوربا الشرقية خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي، وحتى للازمة البتورولية لسنة 1974 التي أدت إلى تراجع نسق النمو الأوربي دور في ذلك، كل ذلك شجع أو أدى إلى ظهور الهجرة الغير شرعية من الدول الفقيرة الى الدول المتقدمة.

ظاهرة الهجرة الغير شرعية وقبل تقديم تعاريف خاصة بها، يجب الإشارة الى أنها عرفت عدة تسميات، كالغير شرعية، السرية، الغير مشروعة، وعير القانونية، وحسب المؤتمر الدولي للسكان والتتمية لعام 1994 فالأصح استعمال مصطلح " الأشخاص بدون وثائق" نظرا لأن مصطلحي المهاجر غير الشرعي أو غير القانوني يحمل طابع التجريم، في حين نجد أن الملتقى الدولي للهجرة المنعقد سنة 1999 ببانكوك يرى توظيف مصطلح " الهجرة غير القانونية " لأن هذه الهجرة تنظم بواسطة شبكات اجرامية مختصة في تهريب المهاجرين².

وبالموازاة مع كثرة التسميات كثرت تعاريف هذه الظاهرة، حيث جاء في أحدها: "تعرف الهجرة السرية بأنها حالة الخروج من حدود دولة أو الدخول الى حدود دولة أخرى دون سلوك المعابر والمنافذ المخصصة لذلك ودون احترام الإجراءات الإدارية والقانونية لحركة دخول الحدود والخروج منها3.

وفي آخر بخصوص الهجرة السرية أنها: " تعبير للدلالة على دخول أراضي الدولة في نقاط التماس بين الدول، ويظهر ذلك على نحو فردي أو جماعي غير منظم أحيانا، أو على نحو منظم من خلال شبكات عالية التنظيم أحيانا أخرى أ.

المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مرجع سابق، ص 04، ليندة عكروم، تأثير التهديديات الأمنية الجديدة على لاعلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، مذكرة غير منشورة، 2010، ص 78.

 $^{^{-2}}$ عبد المالك صايش، محاربة الهجرة السرية من خلال القانون رقم 11/08، بحث مقدم للملتقى الوطني حول تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر واقع متطور، يومي 21، 22 أفريل 2010، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص237 ، المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية، الهجرة السرية الندوة العلمية حول الهجرة الغير شرعية، بيروت، 4ء وجويلية 2010 مقال انترنات أطلع عليه بموقع http:/cajj.org ص300.

 $^{^{-2}}$ المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، " الهجرة السرية"، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية، بيروت، 4 و 5 جويلية $^{-3}$

و سميت الهجرة بغير الشرعية لأنها تتم وفق إطار غير قانوني حيث يقصد بها مخالفة التشريعات والقوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وتتضمن حركة الأفراد أو الجماعات العابرة للحدود في خارج إطار القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين (20)، وزادت حدتها خاصة بعد تبني إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا في القرن الماضي (السبعينيات).

2. ظهورها في الساحل الإفريقي وأسباب ظهورها -انتشارها في المنطقة: ظهورها في الساحل الافريقي:

ظهور الهجرة الغير شرعية في الساحل الافريقي كان مع نهاية القرن الثامن عشر (18)، عندما قررت الدول المستعمرة لهذه الدول وعلى رأسها فرنسا فرض الحصول على إذن بالسفر، قبل أن تفتح أوربا أبوباها لقوافل المهاجرين بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية لاستعانة بهم في إعادة بناء ما دمرته الحرب.

لان قبل هذا كانت الدول الأوربية في حاجة ماسة لليد العاملة القادمة من الجنوب، وكانت تستقبل وتشجع الهجرة إليها لكنها تتحكم فيها عبر قنوات التجمع العائلي، وهو ما مكن عدد كبير من المهاجرين القادمين من الجنوب من التنقل إلى الشمال والإقامة فيه، ما سبق شكل ما اعتبره باحثون مهتمون بالشأن مرحلة أولى في تاريخ الهجرة الغير شرعية الذي قسموه إلى ثلاثة مراحل.

وبالنسبة لهؤلاء فالمرحلة الثانية من هذا التاريخ، تبدأ من متصف الثمانينات وتتتهي في منتصف التسعينات، تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

في هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في العام 1990 المخصصة لـ "حماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم" والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في العام 1998. ووجه المفارقة هنا هي أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

أما المرحلة الثالثة التي تبدأ من منتصف التسعينات إلى غاية اليوم أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد

 $^{^{-1}}$ أحمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير الشرعية: الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة"، مقال في كتاب: مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2010، ص 21.

للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل مهاجرين غير شرغيين. 1

هناك نمط للهجرة إلى أوربا يتعلق بالروابط التي تربط الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية وآسيا بالدول الأوربية التي كانت تستعمرها قبل الاستقلال، فنشأت تيارات للهجرة بين دول الأنجلوفون في غرب 2 إفريقيا والكاريبي، والمملكة المتحدة، وبين دول الفرا نكوفون في إفريقيا وفرنسا، وهكذا

وقد كان لتطبيق اتفاقية " شينغن " بين الدول الأوربية سنة 1985 التي تسمح لسكان الدول الأوربية الموقعة على الاتفاقية بالتنقل الحر بينها، على سوق العمل مما قلص منح التأشيرات لطالبيها من دول خارج الاتفاقية، ومنها سكان دول الساحل الافريقي، ليزداد الأمر سوءا بعد توسع الاتحاد الاوربي بانضمام دول أوربا الشرقية على اثر تفكك الاتحاد السوفياتي، فباتت دول أوربا الغربية على رأسها فرنسا تفضل عمالة وكفاءة هذه الدول بحكم التقارب بين سكانها في كثير من الأشياء ، كالجنس ، الدين، و تقارب العادات والتقاليد ، وحتى القيم الاجتماعية، على العمالة والكفاءة القادمة من وراء البحار ومن مجتمعات متخلفة، لها أنماط مختلفة في العيش والتفكير وغير ذلك، فكانت النتيجة تقليص منح التأشيرة لدخول الأفارقة ككل إلى فضاء شنغن المفضل لديهم لعدة اعتبارات ذكرناها سابقا، بتشديد وتعقيد اجراءات الحصول عليها، ما شجع انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في هذه المرحلة والى غاية اليوم، من خلال بحث طالبي التأشيرة أي الدخول القانوني ، على دخول غير قانوني دون التفكير في فواتيره، فالحلم كبير وحتى الهروب من الفقر والاضطهاد وبحثا السلم والأمان.

أ. أسباب ظهورها:

حصرها الكثير من الباحثين في سببين رئيسيين هما الأسباب الاقتصادية والأسباب السياسية، يقول الباحث الاسباني (بور نزو): إن أسباب تتامي الهجرة السرية، مردها فرض الدول الأوربية تأشيرات دخول، وتشددها ضد رعايا دول الجنوب المتوسطى، التي تتفاقم اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصا لفئة الشباب، و السباب متعددة أخرى كسوء التسيير المحلى، والتأثيرات السلبية للعولمة، بالإضافة الى دور الاعلام المثير حول أوربا القريبة منه جدا.

96a27069dbae

^{1 -}https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-787d-45e2-953a-

 $^{^{-2}}$ إجلال رأفت: " المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوربي"، أعمال الندوة التي عقدت في الفترة من $^{-2}$ 24 أبريل 2007، القاهرة، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفرقية، 35،2008.

ويؤكد ذات الباحث على ذلك بالقول " إن نسبة 71 % من الشباب ذوي الدخل الغير الثابت، يعتقدون أن حياتهم بائسة، وأن الهجرة نحو الشمال أملهم الوحيد، ذلك ما يدعوهم إلى الهجرة، أما اللذين لا يجتازون البحر بسبب المراقبة، فإن الشرطة تأخذهم لتعيدهم من حيث أتوا، ومن لم تعتقله الشرطة يبتلعه البحر. وفي نفس السياق يقول الكاتب والصحفي الجزائري سعيد هادف عن أسباب الهجرة غير الشرعية":هناك سببان رئيسيان يدفعان بالإنسان إلى الهجرة، هما :التدهور الاقتصادي، والتدهور الأمني هما وراء هجرة الإنسان للبحث عن حلم مفقود، للبحث عن الاستقرار، للبحث عن الرزق. 1

بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقات الدافعة للهجرة ليست جديدة، فهناك بعض الكتابات التي تضع هذه العلاقات الاقتصادية الدولية في إطارها التاريخي الذي يربط بين دول معينة في الشمال والجنوب، فالروابط الثقافية الناتجة عن العلاقات الاستعمارية القديمة ظل دافعا مهما للهجرة، ولعل في ذاك ما يفسر هجرة أعداد كبيرة من دول شمال أفريقيا الفرنكوفونية إلى فرنسا، على الرغم من إمكانية وجود مزايا أكبر في دول اوربية أخرى.²

رغم عدم كفاية اتجاه واحد من الاتجاهات السابقة لفهم أسباب ظاهرة الهجرة الدولية، إلا أن الأكيد هو أن قرار الهجرة هو بالدرجة الأولى قرار شخصي يتوقف على الظروف الخاصة للشخص الذي يتخذ القرار، وتتمثل هذه الظروف في عوامل جذب تتعلق بدول الاستقبال وعوامل طرد تتعلق بدول المنشأ، بالإضافة إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية وتاريخية واجتماعية ونفسية. 3

ومما سبق فإن تدهور الأوضاع السياسية في دول الساحل الأفريقي ، سواء لأجل الاستيلاء على الحكم أو بسبب الثورات الداخلية أين تكثر حرب العصابات، وحتى التناحر بين الأقليات، كل ذلك بدعم من النظام العالمي الجديد الذي يخلق الفوارق ويمزق الشعوب ويدخلها في دوامة البحث عن الأمن بشتى أنواعه العام الغذائي وغيرهما، والذي لا يتوفر حتما في مثل هكذا ظروف ليكون التحرك باتجاه مستقبل أحسن كحلم يجب تحقيقه والعمل على ذلك باستعمال كل الطرق المشروعة وغير المشروعة، فالفوارق الاقتصادية بين الضفتين إلى درجة أن ما ينفق على الحيوان في أوربا أكثر مما ينفق على الانسان في أفريقيا، فعلى سبيل المثال يتم صرف 2،5 دولار يوميا على كل بقرة في الاتحاد الأوربي، وهذا مبلغ يفوق ما يعيش عليه أكثر من 75 % من الأفارقة. 4

_

¹ -http://www.aljazeera.net. Ibid

⁻² إجلال رأفت،مرجع سبق ذكره، ص-2

³– زهور مناد ،مسألة الهجرة في العلاقات الاورو مغاربية: رهانات وآفاق، رسالة ماجيستير، غير منشورة، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2004، ص27

 $^{^{-4}}$ جيسيكا ويليامز -50 حقيقة ينبغي ان تغير العالم الدار العربية للعلوم -1 الطبعة الأولى، -1

ولتحقيق ذلك كان يجب على الحالمين به في دول الساحل الافريقي التوحد فيما بينهم لأجل تأمين الرحلة التي تنطلق من بلدانهم باتجاه دول الشمال الإفريقي أو الواجهة الأوربية كليبيا المغرب الجزائر تونس، ومنها إلى الوجهة المقصودة (أوربا)، كل ذلك إضافة للأسباب السابق ذكرها جعلها تنتشر خاصة لدى فئة الشباب، يضاف إلى ذلك القصيص التي تروى من قبل الأقارب والمعارف اللذين نجحوا في مغادرة منطقة الساحل الافريقي والعيش في بلدان أخرى ولو حتى دول شمال افريقيا المجاورة.

لانتشار هذه الظاهرة الاجتماعية أيضا للإعلام دور فيها خاصة مع انتشار وسائل الاتصال الجماهيري والتكنولوجيات الحديثة، ما جعل الشاب في عمق الساحل الافريقي يعاين ظروف عيش الشعوب المتقدمة بكل سهولة، ليكون ذلك دافعا أكبر في ظل الحرمان، للمغامرة حتى بالنفيس للوصول الى هناك.

وقد لخص العالم الديمغرافي الفرنسي" ألفريد صوني "إشكالية الهجرة بقوله:" إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر واما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

وفي ختام هذا العنصر نقول بأن انعدام الأمن والتجاذبات السياسية و الكوارث الطبيعية والظروف الاجتماعية القاهرة، كلها أسباب اجتمعت متحدة مع الاجراءات المتخذة من قبل دول الاستقبال، خاصة في عملية الانتقاء في استقبال المهاجرين وفرض شروط شبه تعجيزية لمنح تأشيرة الدخول النظامي، لظهور وتطور ظاهرة الهجرة الغير شرعية، حتى باتت من أبرز مشاكل العصر الحديث، وجعلها تكون محل اجتماعات ونقاشات بين الجماعات والدول، وبحوث أكاديمية، كمحاولات للحد أو حتى التقليل منها، سميا وأنها تسببت في مآسي انسانية في العصر الحديث، فمطالعة أرقام المنظمة العالمية للهجرة أو غيرها من المنظمات التي تتشط في المجال، بخصوص ضحايا هذه المغامرة إما عالميا أو فيما يخص بحثنا هذا المخصص لدول الساحل الافريقي، سواء من يفقدون أرواحهم أو من يقعون بين أيدي شبكات الإجرام التي تستغلهم في مختلف انواع الجريمة، تجعل العالم أمام حتمية التفكير في وضع حلول لهذه الظاهرة الاجتماعية، التي باتت كما سبق الذكر من أهم القضايا التي تحتل صدارة الأحداث إقليميا و دوليا،

وتتصدر دائما حتما وليس فضلا جدول أعمال أكبر الاجتماعات الإقليمية والدولية لأن للظاهرة تداعيات أخرى مرتبطة بكل المجالات وخاصة الاقتصادية منها التي تعتبر مصلحة الدول المتقدمة الأولى.

انتشارها:

لم تثني القوانين الدولية وحتى الاقليمية و الاتفاقيات المبرمة بين الدول، من عزيمة المهاجرين الغير شرعيين من كل الدول الإفريقية ومنها دول الساحل الافريقي، فالأسباب السياسية والاقتصادية السائدة في دول الساحل الافريقي واستمرارها، بل في مرات باتت أزمات حقيقية، مع فرض دول الاستقبال التأشيرة لأجل دخول نظامي، أدت إلى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية إما بحثا عن الأمن او لأجل عيش كريم، وفي هذا السياق كشفت تقارير منظمات وهيئات مختصة عن أرقام كبيرة، حيث بين تقرير أممي أن

عدد المهاجرين (غير الشرعيين) الذين لقوا حتفهم أو فقدوا أثناء محاولتهم عبور البحر المتوسط انخفض بأكثر من الربع في عام 2018 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 2262 مهاجرا

وذكر تقرير أصدرته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى 113،482 بعد أن كان الذين وصلوا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط خلال العام الماضي انخفض إلى 172،301 بعد أن كان وصل إلى 172،301 في العام 2017.

انخفاض فسره مختصون مهتمون بشؤون الهجرة بتشديد الرقابة على الحدود الأوربية البحرية والبرية، هذه الأخيرة التي باتت هي كذلك معبرا عن طريق دول تمنح التأشيرات السياحية كتركيا واليونان، لكن الانخفاض المسجل لا يعني تراجع الظاهرة، فقد كشفت تقارير صحفية في ليبيا عن وجود مهاجرين أفارقة من كل دول الساحل الافريقي في السجون الليبية محتجزين عند الجهات التي تمثل الدولة أو المليشيات المنتشرة بكثرة.

هذا الانخفاض أيضا مرده، إلى الدور الذي لعبته في السنوات الأخيرة دول العبور ممثلة في دول الشمال الافريقي (ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر)، في صد عمليات العبور، من خلال تجميع المهاجرين الغير

شرعيين من دول الساحل الافريقي، وإعادتهم الى بلداهم الأصلية في إطار الاتفاقيات الدولية التي أبرمت خصيصا في مجال محاربة هذه الطاهرة.

المحور الثاني: انعكاسات ظاهرة الهجرة الغير شرعية

انعكاساتها:

بالنظر إلى ما توليه الحكومات والدول في كل قارات العالم، وعدد الاجتماعات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية المبرمة والتي هي قيد الدراسة، نتأكد بما لا يدعوا إلى الشك حجم الانعكاسات السلبية الناجمة عن هذه الطاهرة الاجتماعية على المجتمع، على كل المستويات الأمنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الصحية.

الظاهرة التي زادت في الانتشار بعد رفض الدول الأوربية الوجهة المفضلة، الدخول القانوني للراغبين في الهجرة لها من كثير الدول وعلى رأسها الأفريقية، ما أنعش تجارة الأوهام كما يسميها البعض، التي اختصت فيها شبكات اجرامية أفرزتها هذه الوضعية، حيث يدفع المرشح للهجرة مئات وحتى ألاف الدولارات في رحلة لا يعلم مسارها ولا حتى نهايتها.

وقد أضيفت الى عالم الوظيفة وظيفة تهريب الراغبين في الهجرة بأسعار معتبرة أدى السعي إلى جمعها الى جرائم أخرى كالسرقة وكل جريمة يمكن أن توفر مالا للهجرة، وأن المهاجرون الذين يصلون إلى الضفة الأخرى ففي انتظارهم مشكلات أخرى لعل أهمها الاستغلال السيئ لهم، واستعمالهم في مهن غير مناسبة هي أقرب ما تكون الى العبودية، حيث ان إحصاء 27 مليون عبد في العالم.

مما اعتبرته جيسيكا وليامز حقيقة من بين 50 حقيقة ينبغي أن تغير العالم، تظهر انعكاسات هذه الطاهرة الاجتماعية، والمتمعن . بحسب ذات الحقيقة. يتأكد بأن أغلبها انعكاسات سلبية حتى في حال نجاح بعض تجارب الهجرة غير الشرعية، فهي كثيرا ما تخفي أسرارا مهمة لهذا النجاح، أو الجانب المظلم منها.

فعندما تستطيع أن تستعمل كلمة مغامرة بالحياة بدل مصطلح الهجرة غير الشرعية تتأكد بأن البحر المتوسط شهد هلاك أرقام مهولة من أبناء إفريقيا حيث يشار إلى أن بعض الأرقام بينت أن عدد الذين لقوا حتفهم في البحر المذكور من العابرين الأفارقة خلال الفترة بين عامي 1989 و 2002 قدر بنحو 8000 ضحية. 1

كما أن وصول عدد كبير من المهاجرين إلى أوربا خلق مشكلة بطالة في الدول المستقبلة، وهو ما يفتح الباب لاقتحام مجال الإجرام للمهاجرين بكل أنواعه، بعد أن يقعون في أيدي العصابات التي تصطاداهم لاستغلاهم سواء النساء في الجنس ، وحتى القصر ، إن نجوا من عمليات بيع مباشرة فإنهم سيقعون لا محالة في أيدي عصابات الإجرام التي توظفهم حتى في ترويج المخدرات خاصة باتجاه دول أوربا الشرقية ، لأن خوف المهاجرين الغير شرعيين من الموت جوعا أو بردا وكذا العودة خاليي الوفاض إلى أوطانهم يجعلهم يرتمون في أحضان الإجرام وعصاباته بكل نشاطاتها.

وتفيد الشهادات التي أكدتها المنظمة الدولية للهجرة، ونشرتها صحيفة "الغارديان" البريطانية، بأن بيع البشر أصبح أمرا طبيعيا في ليبيا ويجري في ميادين وأسواق "نخاسة، بعد وقوع المهاجرين الأفارقة فريسة للمختطفين والمليشيات.

بعثة المنظمة إلى ليبيا حصلت أيضا على معلومات تفيد بأن سعر الشخص الواحد في سوق النخاسة في السجون الليبية، يتراوح بين 200 و 500 دولار، ويقدر عدد المهاجرين الأفارقة الموجودين حاليا على الأراضي الليبية بين 400 و 700 ألف، وقالت الناشطة الحقوقية والمحامية السابقة في المحكمة الجنائية الدولية، ديالا شحادة، إن "الاتجار بالشر في مناطق النزاع المسلح، مثل ليبيا، ظاهرة منتشرة للغاية"، وأرجعت السبب الرئيس إلى وجود "بيئة حاضنة تتمثل في غياب سلطة الدولة والمؤسسات القانونية²."

انتشار الشبكات الإجرامية المختصة في تهريب البشر واستغلالهم لا يرتبط رأسا بالانتشار الواسع للظاهرة في السنوات الأخيرة، لأن التاريخ يكشف أن جذورها تعود حتى إلى ما قبل الثورة الصناعية، فإذا كانت هذه الشبكات اليوم مستقلة عن بعضها فإنها تاريخيا متقرعة عن أصل واحد وهي مجموعة من شبكات

 $^{^{-1}}$ جامعة الدول العربية، أدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الأجتماعي، التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية القاهرة: القطاع الاجتماعي، 2006، 0.5

² https://annabaa.org/arabic/rights/13644

أرباب العمل الأوربيون اللذين كانوا في بداية العشرينات يقومون بنقل العمال المغاربة الرخيصين خلسة إلى أوربا (تهميش): 1

ومن المرجح جدا أن تكون هي بدورها تطور لعمليات نقل العبيد التي ميزت حقبة الثورة الصناعية واكتشاف العالم الجديد ².

وقد دخلت عصابات التهريب هذه أعمال العبودية في القرين الواحد والعشرين طمعا في المال، وتطورت في شكلها البدائي بصورة سريعة واستطاعت أن تبتكر أساليب جد متطورة للقيام بنشاطاتها التي أنشأت لها طرقا جديدة بلغت حد شراء سفن عابرة للمحيطات مخصصة فقط لتهريب المهاجرين.3

نماذج لجماعات المافيا في دول الساحل الافريقي:

تعد ليبيا المقصد الأول للمهاجرين الغير شرعيين من دول الساحل الافريقي ليست فقط من باب أنها طريق عبور الى الضفة الأخرى، بما أنها دولة جوار، لكن لكثرة عصابات تهريب البشر التي انتشرت نظرا لحالة الفلتان الأمني الذي تعيشه هذه الدولة منذ سنة 2011، وهو الوسط التي تحبذه لما يسهل من نشاطها وتطويره.

حيث أكدت بعض التقارير على تفاقم معاناة المهاجرين الأفارقة في المدن الليبية، بسبب العنف المنظم والاتجار والابتزاز. منظمة الهجرة الدولية وصحفيون كشفوا وكما نقلت بعض المصادر في وقت سابق، النقاب عن جرائم مشينة ضد الإنسانية، ترتكب في ليبيا بحق المهاجرين الذين تورطوا باختيار هذا البلد للعبور إلى أوروبا. 4

امر أكد عليه الحسن وترا، رئيس كوت ديفوار خلال الجلسة الختامية لفعاليات القمة الخامسة للاتحادين الإفريقي والاوربي التي احتضنتها أبيدجان شهر ديسمبر 2017، بالقول إنه " لا بد من عمل إنساني عاجل في ليبيا"، مشددا على ضرورة " وضع حد لشبكات المهربين وفتح تحقيق دولي"

¹– considérant que la politique de l'UE et des pays partenaires méditerranéens(PPM) en matière d'immigration doit assurer le respect des droits et des libertés des demandeurs d'asile et des immigrants économiques, tels que garantis par plusieurs conventions internationales, notamment la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (Nations Unies, 1990). Voir IVe FORUM PARLEMENTAIRE EURO-MEDITERRANEEN:Résolution sur les migrations, Bari (Italie), les 17 et 18 juin 2002. 7- Voir ,KHCHENI

²⁻ Voir , KHCHENI Mohamed, op cit.p3 ... بدون تاريخ نشر، في الموقع: مرين، الولايات المتحدو وائتلاف دولي يعرقلان عمليات تهريب المهاجرين، بدون تاريخ نشر، في الموقع: http://usinfo.state.gov/journals/itgic

⁴ - https://annabaa.org/arabic/rights/13644

من جهته، طلب ألفا كوندي، رئيس غينيا كوناكري، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأفريقي، أن تكون لجنة التحقيق تحت إشراف لجنة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد ألأفريقي وطالب بتشكيل قوات خاصة لمحاربة مهربى البشر.

من جهته، أعلن موسى فقيه محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، أمس، أنه يجب إجلاء نحو 3800 مهاجر إفريقي في ليبيا بشكل عاجل، مشيرا إلى أن العدد الإجمالي للمهاجرين في هذا البلد يتراوح بين 400 و 700 ألف، وقال إن هناك" 42 مخيما للاجئين على الأقل" في ليبيا 1.

كل ذلك يثبت أن الساحة الليبية بيئة حاضنة لجماعات المافيا التي اختصت في مختلف شعب الإجرام محلية كانت أو حتى خارجية دخلت الى ليبيا تحت أغطية مختلفة النشاط في ما يعرف بالجريمة المنظمة العابرة للحدود في ظل الظروف التي تعيشها الدولة الليبية، ومنها تهريب البشر والمتاجرة بهم وغير ذلك، لتكون هذه الجماعات التي تتشط هناك من بين أخطر الجماعات، خاصة في ظل تواطؤ دول أوربية بحسب منظمة العفو الدولية. في انتهاكات خطيرة ارتكبت وترتكب في حق المهاجرين، عمل هذه الجماعات ، نشرت بشأنه صحيفة "الغارديان" البريطانية شهادات جمعتها المنظمة الدولية للهجرة، تفيد بأن هذه العصابات تقيم أسواق يباع فيها المهاجرين علنا ، حتى أن سعر الشخص الواحد ، يتراوح بين بين هذه العصابات نقيم أسواق يباع فيها المهاجرين علنا ، حتى أن سعر الشخص الواحد ، يتراوح بين شحادة، حين صرحت بن "الاتجار بالبشر في مناطق النزاع المسلح، مثل ليبيا، ظاهرة منتشرة للغاية"، وأرجعت السبب الرئيس إلى وجود "بيئة حاضنة تتمثل في غياب سلطة الدولة والمؤسسات القانونية."

وباستمرار الوضع الليبي على حاله، واستمرار تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في دول الساحل الافريقي ستسمر رحلات الحرقة الغير شرعية، ومعها يتواصل عمل جماعات المافيا الناشطة في مجال تهريب البشر والمتاجرة بهم، والجريمة المنظمة بشكل عام.

الخاتمة:

إن الحد من هذه الطاهرة حتى لا نقول القضاء عليها، يتطلب إرادة قوية من قبل الدول المستقبلة ودول الانطلاق، بداية من الالتزام بالاتفاقيات المبرمة منذ عقود من الزمن و وتفعيلها ميداينا، مع تطبيق التوصيات الصادرة عن باحثين أكاديميين ومنظمات عالمية ناشطة في المجال، سواء خلال مؤتمرات أو بحوث علمية، لكن لا يبدو هذا قريبا فكثير من الدول التي تظهر في مقدمة الدول التي تحارب الظاهرة وتعمل على الحد منها، هي نفسها التي ترعي الشبكات الإجرامية المختصة في الجريمة المنظمة العابرة للقارات ومناه تهريب البشر ، بيعهم و استغلالهم واستعمالهم في مختلق النشاطات الإجرامية على رأسها

/https://aawsat.com/home/article/1099831

¹⁻ قادة -أفريقيا -وأوروبا -يلتزمون -مكافحة -الهجرة -غير -الشرعية

المتاجرة بالمخدرات بأنواعها، كما أنها تغض الطرف عن رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات عند استغلالهم للعمال خارج الأطر القانونية وهو امر يشجع على الهجرة، فتوفر منصب العمل حتى خارج الاطار القانوني يعد حلما لأي مهاجر غير شرعى، ويشجع آخرين على المغامرة.

كما ان دول الانطلاق مطالبة بالنظر في أسباب انتشار هذه الظاهرة والعمل توفير جوي ملائم، أمني، سياسي واقتصادي، يمنح الامل لشبابها في بناء دولة على الاقل نامية، بدل حلم الجنة الاوربية، الذي كثيرا من ينتهى بهم جثثا محللة تلفظها الأمواج او مفقودين إن نجوا من الشبكات الاجرامية.

ليبقى الحل الوحيد الذي يمكن ان يحد من الظاهرة هو التعاون الحقيقي بين الدول المستقبلة ودول الانطلاق، بتطبيق على الأقل الاتفاقيات الدولية المبرمة خاصة في مجال منح المساعدات التي تمكن الثانية من توفير حياة أفضل لمواطنيها يجعلهم يتخلون عن فكرة الهجرة التي لن تثنيهم حتى عنها العقوبات القانونية التي وضعتها التشريعات المحلية والدولية.

استغلال التطور الهائل في وسائل الاعلام والاتصال والمعلوماتية، في محاربة ظاهرة الغير شرعية، ولعب دورا في ذلك كما لعبت دورا مهما في انتشارها، من خلال الاستعانة بها دوريا لما لها من تأثير في الرأي العام ونشر الوعى وسط شعوب هذه الدول بإبراز مخاطرها الأمنية المختلفة.

محاربة الشبكات الاجرامية التي اختصت في استغلال المهاجرين الغير شرعيين، سواء الناشطة في تهريب البشر او في استغلالهم، من خلال تضييق الخناق على أنشطتها، سيساهم لا محالة في الحد من هذه الظاهرة.

قائمة المراجع

- 1. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، (القاهرة: مجمع اللغة العربية 1961)
- 2. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مرجع سابق، ص 04، ليندة عكروم، تأثير التهديديات الأمنية الجديدة على لاعلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسة مقارنة، مذكرة غير منشورة، 2010
- 3. عبد المالك صايش، محاربة الهجرة السرية من خلال القانون رقم 11/08، بحث مقدم للملتقى الوطني حول تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر واقع متطور، يومي21، 22 أفريل 2010، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة صححة ، المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية، الهجرة السرية الندوة العلمية حول الهجرة الغير شرعية، بيروت،4و 5 جويلية 2010 مقال انترنات أطلع عليه بموقع http:/cajj.org
- 4. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، " الهجرة السرية"، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية، بيروت، 4 و 5 جويلية 2001
- 5. أحمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير الشرعية: الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة"، مقال في كتاب: مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2010.
- 6. إجلال رأفت: " المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوربي"، أعمال الندوة التي عقدت في الفترة من
 24-23 أبريل 2007، القاهرة، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفرقية، 2008

- 7. زهور مناد ،مسألة الهجرة في العلاقات الاورو مغاربية: رهانات وآفاق، رسالة ماجيستير، غير منشورة، الجزائر،
 جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2004
 - 8. جيسيكا ويليامز 50 حقيقة ينبغي ان تغير العالم الدار العربية للعلوم الطبعة الأولى
- جامعة الدول العربية، أدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الأجتماعي، التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية (
 القاهرة: القطاع الاجتماعي، 2006
- 10. https://annabaa.org/arabic/rights/13644
 - 11. considérant que la politique de l'UE et des pays partenaires méditerranéens(PPM) en matière d'immigration doit assurer le respect des droits et des libertés des demandeurs d'asile et des immigrants économiques, tels que garantis par plusieurs conventions internationales, notamment la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (Nations Unies, 1990). Voir IVE FORUM PARLEMENTAIRE EURO-MEDITERRANEEN:Résolution sur les migrations, Bari (Italie), les 17 et 18 juin 2002. 7- Voir ,KHCHENI

12. جوزف غرين، الولايات المتحدو وائتلاف دولي يعرقلان عمليات تهريب المهاجرين، بدون تاريخ نشر، في الموقع http://usinfo.state.gov/journals/itgic:

- 13. -http://www.aljazeera.net. Ibid
- 14. Voir ,KHCHENI Mohamed, op cit.p3
- 15. https://annabaa.org/arabic/rights/13644 قادة أفريقيا وأوروبا يلتزمون مكافحة الهجرة غير 13644 الشرعبة
- 16. vaisse maurice, Dictionnaire des relations internationales au 20 em siecles, edition armand colin, paris, 2000
- 17. https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-787d-45e2-953a-96a27069dbae

الهجرة غير الشرعية: إشكالية المفهوم والأبعاد

"Illegal Immigration: revolves around the problem of concept and dimensions"

د. مصباحي سناء: جامعة سوق اهراس، الجزائر.

د. مصباحي العطرة: جامعة سوق اهراس، الجزائر.

الملخص:

يتناول موضوع هذه الدراسة المنطوية تحت عنوان" الهجرة غير الشرعية: إشكالية المفهوم والأبعاد". حيت تزايد الاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية في العقد الحالي خاصة بعد أن انتشرت الظاهرة بشكل سريع، ومست مختلف دول المغرب العربي، كما أصبحت للظاهرة تأثيرات سلبية تقلق بال الحكومات والمنظمات المنشغلة بهذه الظاهرة التي باتت تهدد الكيان المجتمعي في المغرب العربي، ونظرا لحداثة هذه الظاهرة التي ما فتئت تثقل كاهن الدول. فإنه من الواجب ضبط مفهومها وتحديد أسبابها وأبعاد انتشارها. وعليه تحاول هذه الورقة الوقوف عند إشكالية مفهوم الهجرة غير الشرعية و أبعادها.

Abstract:

The subject of this study, entitled "Illegal Immigration: revolves around the problem of concept and dimensions" .The growing interest in the issue of Illegal immigration in the current decade, especially after that the phenomenon spread rapidly, and touched the various countries of the Maghreb. The negative effects of the phenomenon began to worry governments and organization concerned with this phenomenon, which has become a threat to the social entity in the Maghreb, and because of novelty of this phenomenon that continues to weigh on the countries, it is necessary to adjust concept and determine its causes and the dimensions of its spread. Thus, this paper attempts to address the problem of the concept of illegal immigration and dimensions.

مقدمة:

كان سعي الإنسان دائما نحو الأفضل، فاختار لنفسه منذ القدم مكانا أفضل يحقق له العيش الكريم، فكان ينتقل هروبا من غضب الطبيعة وتقلباتها أو من أعمال الغزو والاحتلال، وانتقاله كان جماعيا في أغلبه، ولم يكن يخضع لأية قيود.

ومع التطور العلمي والتكنولوجي، و ما وصلت إليه المواصلات من تقدم في العصر الحديث، جعل هذا الانتقال يزيد تدريجيا، فأصبحت دول الاستقبال تضع قيودا للدخول إليها. إلا أن من يحلم من الشباب بالوصول إلى هذه البلدان، ينتقل بطريقة غير شرعية و تدفع به إلى فعل ذلك عدة عوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية، و عوامل أخرى محفزة، لذا ستتم دراسة هذه المداخلة كالآتي:

1- الهجرة غير الشرعية: إشكالية المفهوم

2- الهجرة غير الشرعية: الأسباب و الدوافع

3- آليات مكافحتها

1- الهجرة غير الشرعية: إشكالية المفهوم:

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب الوقوف عند المصطلح كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف الهجرة غير الشرعية عموما الهجرة لغة تعني الإغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق، أو العمل أو العلاج أو أي منفعة أخرى. كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد في فترة طويلة.

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين "الهجرة " ولفظ "غير شرعي " والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما.

وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون، والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوربا خلال سبعينات القرن الماضي.²

ويترادف هذا المصطلح مع عدت تسميات منها: "الهجرة غير القانونية"، و "الهجرة السرية "، ومصطلح "الحرقة" الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته. 3

أما اصطلاحا فتعرف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا) بأنها الانتقال -فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا. أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها. وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا. ويصعب تحديد حجم الهجرة غير المنظمة نظراً لطبيعتها، ولكون وضع المهاجر السرى يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم:

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.
- -الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
 - -الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

وعموما يمكن تفسير مفهوم الهجرة غير الشرعية من خلال أربعة تصنيفات بينها محمد الغريب عبد الكريم كالتالي:5

- -تفسير وفق محرك سيكولوجي باعتبار الهجرة قهرية أو اختيارية من مكان لآخر تحت أي سبب.
- -تفسير وفق محرك زمني باعتبار الهجرة وقتية، أي تكون لفترة محدودة زمنيا أو دائمة من مكان لآخر.
 - -تفسير وفق محرك جغرافي باعتبار الهجرة داخلية أو خارجية، أي تتم داخل حدود الدولة أو خارجها.
 - -تفسير وفق محرك عددي على اعتبار أنها قد تكون فردية أو جماعية من مكان لآخر.

ومما سبق نجد أن العديد من تعريفات الهجرة غير الشرعية تلقي الضوء على صورة المهاجرين فهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل وذلك بدون وثائق وتصاريح لازمة، أو بوثائق مزورة . كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطرا معينا بطريقة غير شرعية.

وفي ضوء هذه التعاريف والمفاهيم المتعددة والدالة على تعقد وتشابك الظاهرة، يمكننا القول إن هناك خمسة صور من المهاجرين غير الشرعيين:⁶

-المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين عبر القطارات أو السيارات أو الشاحنات أو يعبرون البحر بواسطة المواكب وهي الطريقة التي اصبحت أكثر استعمالا في بعض دول المغرب العربي خاصة الجزائر، تونس، المغرب.

- -التحول الذي يبدو شرعيا بوثائق مزورة والتي يتم شرائها في مجتمع الطرد.
 - -التحول بصفة باحثين عن اللجوء ثم الامتناع ورفض العودة.
- الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار والتسلل بعدها عبر الحدود إلى قطر آخر.
- الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة أو الأسباب صحية والتمادي في الإقامة بعد ذلك.

بذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى أخرى والمعمول بها في هذه المعرى دون الخضوع للضوابط والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول.

2- أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية:

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تقلق مستقبل الدول، لابد من تقصي أسبابها ومعرفة الدوافع المؤثرة فيها، ويمكن تلخيص ذلك في عدة دوافع رئيسية أهمها: الدوافع الاقتصادية، الدوافع الديموغرافية، الدوافع الاجتماعية، الدوافع السياسية.

أ-الدوافع الاقتصادية:

يعد البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير

الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية، في ظل تنامى معدلات البطالة.

ب- الدوافع الاجتماعية: ترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية، حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة.

إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيأ للارتفاع على مدى العشرين عاما القادمة. ففي عام 1997 مثلا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة، وسيصل عددهم إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في عام 2025.

ومن النتائج الخطيرة المترتبة على الانفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على الشهادات العليا، في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على تأمين هذه الطلبات على العمل الذي يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة.

بالإضافة إلى فشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض....، وأيضاً صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات...، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر، ما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين.8

ج - الدوافع السياسية:

تعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ ، حيث إنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنها مسبب للهجرة ، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة ، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح ، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت ،

ومازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية ، وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ، ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال ، كل من منظمة العمل الدولية ، ومنظمة العفو الدولية . ومن الأسباب السياسية القصرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء ، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية ، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة ، ففي معظم الدول النامية حيث تتعدم الديمقراطية ، وتسود النظم الدكتاتورية ، ويساق الناس إلى السجون ، والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة ، وكذلك كثرة الثورات الداخلية ، والانقلابات العسكرية ، والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج ، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة .

وهناك أيضاً بعض التحركات السكانية التي ترجع أسبابها للبحث عن الحرية الدينية والسياسية، وذلك رغبة في الفرار من الاضطهادات التي تصادفهم في أوطانهم الأصلية.

فبرغم من وجود حالات معينة كثيرة بالنسبة إلى المجموعات والأفراد كانت دوافع أخرى فيها أقوى من الاقتصادية في تحديد الهجرة، ومن قبيل ذلك الاضطهاد الديني والسياسي، واضطراب أحوال الفرد والأسرة من أنواع كثيرة، والدافع الرئيسي على الأنواع الإجبارية الأحدث عهداً من الهجرة هو النجاة من الاضطهاد، ففي الدول الدكتاتورية الحديثة يرغم الناس على الهجرة إلى الخارج، أو تحرم عليهم طبقاً لحاجات الدكتاتوريين وأغراضهم.

كما أن من بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الهجرة الخارجية أن الحرية من الاضطهاد تشكل دافعاً هاماً للهجرة بين الأقليات الدينية والعنصرية، وكذلك رجال الفكر، فاضطهاد المفكرين وهجرتهم لها نتائج هامة لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها ، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن ، ففي العقود الأخيرة ، وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة ، والنزاعات الخطيرة ، وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الأفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية ، حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي .

فالاستعمار الأوروبي قام بنهب خيرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية و بشرية، ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الوضع والواقع الاجتماعي الأفريقي، مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة، كما قام الاستعمار الأوروبي بعقد العديد من الاتفاقيات الظالمة الغير متكافئة بغية الإبقاء على بلدان أفريقيا في وضعية تابعة، ولتأكد هيمنته و سيطرته على القارة الأفريقية.

إن الحروب الأهلية عادة ما تكون سبباً في حالة التدهور التي تشهدها العديد من الدول الأفريقية، والتي منها الكونغو، حيث تشير التقارير أن أعداد المشردين بسبب الحروب الأهلية قد بلغ حوالي المليونين، لا يحصل على مساعدات إنسانية منهم سوى أقل من النصف كما أن هناك أعداداً أخرى بالقارة مازالوا بحاجة ماسة للأغذية يقدرون بستة عشر مليون⁹.

د- الدوافع النفسية:

تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمدًا لتحسين مستوى الحياة، وخاصة بعد غلبة الدوافع الاقتصادية وقلة فرص العمل وارتفاع الأسعار وانعدام فرص الحياة الكريمة، وتلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورًا بارزًا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية، وفقًا لأسلوب الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والأسرية؟ ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر، وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية.

كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضًا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وإدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة، ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسبابًا تتخطى الأسباب الاقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع ويمكن أن نشير لأهم تلك الدوافع وذلك على النحو التالى:

- الشعور بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجًا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه.
 - الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.
- ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة).

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أنه بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها الهجرة والتي تنطوي على مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع كما أشرنا إليها سلفًا، إلا أن عمليات الهجرة والتنقلات البشرية ليست عملية بيولوجية – كما هو الحال في المملكة الحيوانية – وأيضًا فهي لا تحدث من

فراغ، بل تحددها وتدفع إليها سياقات اجتماعية وتقافية في الاعتبار الأول، فالهجرة في مجملها عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه لهجرة عن تحقيق الإشباع النفسي والمادي والتكيف الاجتماعي وعدم قدرته على إشباع الاحتياجات والرغبات، إلى سياق أو موقف آخر تتوافر فيه إمكانات تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة نسبية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تلعب الخصائص السيكولوجية للأفراد دورًا لا يستهان به لتفسير ميل بعض الأفراد دون غيرهم إلى القيام بعملية الهجرة رغم اشتراكهم مع غيرهم في نفس ظروف وخصائص وإمكانات الموقف أو السياق الاجتماعي، ويمكن لنا بناء على ذلك القول: إن هناك دوافع أو خصائص موقفية ترتبط بالسياق الاجتماعي، سواء الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة، أي الموطن الأصلي أو مكان الإقامة الدائم، وهي ما تسمى بعوامل الطرد، فضلاً عن عوامل الجذب التي تتوافر في البلدان المستقطبة للهجرة فهي تشمل: زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن، والشيخوخة والارتفاع المطرد في الأعمار مما يؤدي لانكماش قدرة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل، وصغر حجم قوة اليد العاملة مما يضطر بعض البلدان لاستقبال عمالة أجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة ضآلة حجم السكان بالمقارنة بالموارد المتاحة، كما في دول الخليج العربي، وأخيرا عدم رغبة المواطنين في العمل فيها.

وإضافة إلى عاملي الطرد والجذب توجد عوامل أخرى مساندة لاتساع نطاق ظاهرة الهجرة وهي تشمل تطور الاتصالات والمواصلات التي يستطيع من خلالها المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة.

3- آليات مكافحتها:

على الرغم من الجهود الدولية في اتجاه ظاهرة الهجرة بشكل عام و الهجرة غير الشرعية بشكل خاصة غير أن الدول الغنية و هي الدول المستقبلة للهجرة ما تزال تتخذ العديد من الإجراءات الأمنية و سن قوانين و تكثيف جهود التعاون إلا أن ظاهرة حسب الخبراء و المختصين أن وتيرة هذه الظاهرة ستزيد أكثر من السنوات الماضية.

أ- إنشاء مراكز اعتقال للمهاجرين غير الشرعيين:

لقد قامت دول الإتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاص بالمهاجرين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية ، حيث يتم احتجازهم و من ثم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية ، حيث تغيب في هذه المراكز أدنى المعايير الإنسانية و قد سمح القانون الجديد الذي أصدره البرلمان الأوروبي عام 2008 باحتجاز المهاجرين غير الموثقين و ملتمسى اللجوء السياسي الذين لم يوافقوا على طلباتهم 10.

ب-أسلوب ترحيل المهاجرين غير الشرعيين: لقد قام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بمسعى من

ت – الإتحاد الأوروبي الخاص بالهجرة و هو حجر الأساس لسياسة الهجرة أثناء الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوربي في النصف الثاني عام 2008 و يفوض الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على أسر المهاجرين ويدعو دول الإتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني سياسة الطرد و دفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلدانهم الأصلية و العودة للدخول في اتفاقيات مع دول الأصل لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين.

ج- تشديد الحراسة الأمنية على حدود الإتحاد الأوروبي:

لقد اتخذت الدول الأوروبية مجموعة من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول حدودها الساحلية و من بين تلك الإجراءات المشروع الإسباني الممول من طرف الإتحاد الأوروبي و القاضي ببناء جدار بصل علوه إلى ستة أمتار و هو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة و بكاميرات للصور الحرارية و أجهزة للرؤية الليلية و الأشعة تحت الحمراء و في نفس الوقت قامت اسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلية و رادارات 11.

د- المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية للهجرة غير الشرعية:

اعتمدت وعرضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسون في 15 نوفمبر 2000، الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية، وتلزم الدول الأطراف بأن تنفذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية على نحو يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومن ثم يلزمها باتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال الخاصة بالأنشطة الإجرامية المنظمة بشتى الصور الوارد النص عليها في صلب الاتفاقية.

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والبر والجو الصادر بالقرار رقم 25 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام 2000 والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية. UNTOC

أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية المشار إليها فريق عمل حكومي مؤقت مفتوح العضوية معني بتهريب المهاجرين من أجل إسداء المشورة إلى المؤتمر ومساعدته على تتفيذ الولاية المنوطة به فيما يتعلق ببروتوكول تهريب المهاجرين.

قام سكرتير عام مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص في عام 2006 بمبادرة وضع من خلالها تصورا حول التعامل مع قضايا الهجرة من منظور القانون الدولي الخاص، ورغم معارضة الدول الغربية، فقد نجحت مصر بدعم من معظم الدول المصدرة للعمالة والمهاجرين، في الإبقاء على الموضوع ضمن أولويات عمل المؤتمر.

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 158 في 18 ديسمبر 1990 ووقعت عليها مصر في فبراير 1993 مع تحفظين بشأن المادة 4 والفقرة السادسة من المادة 18.

القرار الصادر عن المؤتمر الحادي والثلاثين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد في جنيف عام 2011، وتضمن دعوة الدول إلى التشاور مع الجمعيات الوطنية للهلال والصليب الأحمر من أجل ضمان وجود قوانين وإجراءات تمكن الأخيرة من الوصول الفعلي والآمن لجميع المهاجرين دون تمييز 12.

المراجع المعتمدة:

ا ـ معجم الكافي : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،ط3،بيروت ،1994،،ص 1055.

12 - مد عارف أرحيل الكفارنة ،الهجرة غير المشروعة من دول العالم الثالث وأثارها السلبية على المجتمع الأوروبي . دراسة علمية ، جامعة البلقاء ، المملكة العربية الأردنية ، 2012، ص 20.

² - ساعد رشيد : واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية، جامعة بسكرة ،2012،2012، ص 9.

^{3 -} سامي محمود وآخرون: أوربا و المجموعات غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب. مركز الأرض لحقوق الإنسان ، العدد رقم 68، القاهرة ،2009، ص07

⁴ - المرجع نفسه، ص 90

⁵ - ساعد رشید: مرجع سبق ذکره، ص11.

^{6 -} خذايرية ياسين : نحو رؤية استراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مجلة علوم الانسان والمجتمع ،العدد 08، ديسمبر 2013، ص115.

^{7 -} مساعد عبد العاطي شتيوي: التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية"التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية ، 2014، ص13.

⁸ - المرجع نفسه، ص 17.

^{9 -} عادل ابوبكر الطلحي: الشباب و ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. مؤتمر الشباب والهجرة. دوس، ص13.

^{10 -} دخالة مسعود ، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط . تداعيات و آليات مكافحتها ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة 3- ، مقال منشور في المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 05 ، أكتوبر ، 2014، ص 146.

^{11 -} المرجع نفسه، ص 148.

الهجرة غير الشرعية في ليبيا (الاشكاليات – الآثار – الخيارات) Illegal immigration in Libya (problems – implications - options)

د/حميدة على البوسيفي، أستاذ مشارك عضو هيئة تدريس كلية الآداب، جامعة طرابلس /ليبيا.

ملخص

الهجرة مشكلة اجتماعية واسعة المدى ولها تأثيرات كبرى على جميع الدول سواء أكانت المصدرة أم العبور أم الدول المستقبلة للهجرة، وتعتبر الهجرة غير الشرعية من المشكلات التي تعاني منها ليبيا، وقد تزايدت هذه المشكلة وانعكاساتها على العديد من الدول الأوربية، وشهدت ليبيا منذ عام 2011م، غياب المؤسسات الامنية فتحولت شواطئها إلى مواني لتهريب الأف المهاجرين من الجنسيات المختلفة، وطالت المشكلة أيضا الليبيين أنفسهم. فحالة المؤسسات المتصفة بالهشاشة والوضع الأمني المتردي، أدى إلى عملية استغلال من قبل عصابات التهريب والزج بهم في رحلات غير آمنه عبر البحر، أدت إلى إزهاق أرواح المئات من الأطفال والنساء والرجال.

ويهدف البحث إلي التعرف على أهم الأسباب والإشكاليات والآثار التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية في ليبيا ، وجاءت منهجية البحث في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا ، على المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمد في اطاره العملي الميداني في اجراء مقابلات وآرائهم مع عينات عشوائية من الليبيين حول الإشكاليات والآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية في ليبيا ، ومن النتائج التي توصل اليها البحث وجود العديد من الإشكاليات التي تمثلت ، في تهديد الأمن العام و احتمالات الاختراقات الارهابية وارتفاع معدلات الجريمة والبطالة وانتشار العمالة العشوائية وظهور أنواع جديدة من الجرائم وضعف الرداع القانوني، ومن الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية في ليبيا ،الآثار السياسية والآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي انعكست على المجتمع الليبي .

وفي ضوء ما توصلت إليه نتائج البحث الحالية واستكمالاً لتحقيق الأهداف المنشودة قدم البحث تصور مقترح كخيار للدور المتوقع من الجهات المختصة في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

Migration is a wide-ranging social problem and has major impacts on all countries, whether they are exporting, transit or receiving countries. Illegal migration is one of the problems afflicting Libya. This problem may increase and its repercussions on many European countries, Since 2011, Libya has seen the absence of security institutions and turned its shores into ports to smuggle thousands of migrants of different nationalities. The problem has also affected by Libyans themselves. The fragile state of institutions and the precarious security

situation have led to the exploitation of smuggling gangs and forced them into unsafe voyages across the sea, killing hundreds of children, women and men.

The research aims to identify the most important causes, problems and effects of illegal immigration in Libya. The research methodology in analyzing the phenomenon of illegal immigration in Libya was based on the descriptive analytical methodology. And adopted in its field practical in conducting interviews and their views with random samples of Libyans on the problems and implications of illegal immigration in Libya, Among the findings of the research are the existence of many problems, which were the threat of public security and the possibility of terrorist penetration and high crime rates and unemployment, the spread of informal labor and the emergence of new types of crimes and weak legal deterrence,

The effects of illegal immigration in Libya include political, social, and economic and security implications for Libyan society.

In light of the findings of the current research and in order to achieve the desired objectives, the research presented a proposed concept as an option for the expected role of the competent authorities in dealing with the problem of illegal immigration.

إشكالية البحث:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من المشكلات التي تعانى منها ليبيا ، وقد تزايدت هذه المشكلة وانعكاساتها على العديد من الدول الأوربية ، حيث أن هناك نمطان من الهجرة غير الشرعية ، يتمثل النمط الأول في أن الهجرة عن طريق التسلسل من دول جنوب الصحراء الي ليبيا ، تمهيدا للانتقال إلى أوربا، وهدفها الأول هو الإقامة المؤقتة وبهذا تمثل ليبيا مركز عبور ويشمل العمالة الوافدة باعتبار أن مهاجري العبور بحاجة إلى توفير تكاليف الرحلة وهذا ما عرفته ليبيا خلال السنوات الماضية .أما النمط الثاني ، فهو يرتبط ارتباط مباشر باحتياجات سوق العمل ، ويخضع لعوامل خارجية خاصة بدول المنشأ ولا يخضع للتنظيم ، ولا تملك دول العبور أو المقصد في هذه الحالة سوي مكافحة هذا النمط من الهجرة أو تنظيمها لقدد تضاعف في 2008 إلى أن وصل إلى (36900) مهاجر من بينهم (31000) نزلوا في لامبيدوزا، العدد تضاعف في 2008 إلى أن وصل إلى (36900) مهاجر من بينهم جهاز "فرونتيكس" تراجع وصول رغم كل ذلك في 2009، حدث انعطاف حسب الاحصاءات التي بثها جهاز "فرونتيكس" تراجع وصول المهاجرين غير النظامين الآتيين عبر الحدود البحرية الأوروبية انطلاقاً من السواحل الجنوبية للمتوسط بنسبة 43% بين 2008 و 2009 فقد انخفض عددهم من (84900) في 2008 إلى (48700) في المسواحل الاوروبية ليرتفع العدد قياسي جديد في 2012 إذا عبر (70) الف مهاجر البحر المتوسط إلى السواحل الاوروبية ليرتفع العدد إلى (219)ألف في 2014 وقاف في البحر في 2015، أما عدد الذين قضوا غرقا في البحر إلى (219)ألف في 1014 وقرات غير عن مليون مهاجر في 2015، أما عدد الذين قضوا غرقا في البحر

المتوسط لدى محاولتهم الوصول الى السواحل الأوروبية منذ سنة (2000) فيتجاوز (2000) بحسب الحصاءات المنظمة الدولية للهجرة أي (1500) غريق سنويا وغريق كل ساعتين . (خشانة :،102016) وشهدت ليبيا منذ عام 2011م ،غياب المؤسسات الامنية فتحولت شواطئها إلى مواني لتهريب الأف المهاجرين من الجنسيات المختلفة ، وطالت المشكلة أيضا الليبيين أنفسهم ، وقدرت المنظمة الدولية للهجرة أعداد المهاجرين المتواجدين في ليبيا بحوالي (669) ألف مهاجر ينحدرون من (42) جنسية مختلفة موزعين بين أكثر من (100) بلدية ،ومع انتشار الهجرة غير الشرعية وفشل المؤسسات الامنية في القيام بأدوارها انتشرت عصابات تهريب البشر ، وامتهنت النشاط الإجرامي الذي يعد أحد صور الجريمة المنظمة ، الأمر الذي ساهم في تحول الساحل الليبي إلى ممر مزدحم لعبور المهاجرين إلي دول أورباء، فحالة المؤسسات المتصفة بالهشاشة والوضع الأمني المتردي ،أدي إلى عملية استغلال من قبل عصابات التهريب والزج بهم في رحلات غير آمنه عبر البحر ، أدت إلى إزهاق أرواح المئات من الأطفال والنساء والرجال ، وفي هذا الصدد سجل تقرير المنظمة الدولية للهجرة سنة 2018غرق نحو الدولية كامهاجرا وذكرت ان خفر السواحل الليبي ساهم في انقاذ (13)الف مهاجر . (منظمة الهجرة الدولية 2018))

وقد وضحت دراسة النجار الموسومة بعنوان (الهجرات الأفريقية إلى الجماهيرية أسبابها، خصائصها، ونتائجها) أن نسبة المهاجرين الأفارقة إلى ليبيا هم من الفئة العمرية الشابة القادرة على العمل وتحمل مشاق السفر، ومن خلال تقحص أوضاع المهاجرين ومعاينة تركيبهم النوعي اتضح أن الذكور يمثلون أعلى نسبة من الإناث وبوضع اجتماعي من العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج. (النجار:2005))

ويعانى العديد من المهاجرين غير الشرعيين الناجين في بلد العبور ليبيا، العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والعيش في خوف من احباط حلمهم والتفكير في مصيرهم، خاصة في ظل انتشار الأسلحة بشتي أنواعها والصراعات المسلحة والحروب.

وعلى عكس ما هو متوقع من قبل المهاجرين غير الشرعيين في بلدان المهجر يواجهون العديد من التحديات والإكراهات من قبل الدولة المهاجر اليها كشروط لتقديم طلبات الإقامة ، أو تجديد وثائق الإقامة أو التصريح بالعمل ، وفي الغالب يجدون انفسهم يعاملون معاملة مستغلة ، ولهذا يضطر المهاجرين في محيط المجتمع المستقبل إلى التكيف مع الظروف والمناسبات الوطنية والدينية والثقافات المختلفة ، وفي بعض الأحيان يكون الأمر صعب عليهم ، مما يؤدي إلى آثار وانعكاسات نفسية واجتماعية تعود على المهاجرين .

ونظرا لما شكاته السنوات الأخيرة في تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحول ليبيا من دولة مقصد لأكثر من أربعة عقود من الزمن إلى دولة عبور على الرغم من أن ليبيا مازالت تمثل بلد المقصد لعدد كبير من المهاجرين ، كما ساهمت ظروف عدة في تفاقم هذه الظاهرة منها : تشديد شروط الدخول إلى أوروبا من ناحية وتواصل تدفق المهاجرين العرب والأفارقة على شمال إفريقيا من ناحية أخرى وضعف تشديد المراقبة على السواحل الليبية أدّت إلى إعادة تشكيل تيارات وطرق جديدة للهجرة عبر شمال ليبيا حيث حاول هذا البحث التركيز على هذه المشكلة وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية :-

- 1.ماهي أهم الأسباب والإشكاليات التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية في ليبيا ؟
 - 2. ما الآثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ؟
- 3.ماالتصور المقترح ؟ وماهى الخيارات المطروحة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا ؟

أهمية البحث:-

تتحدد أهمية البحث في الآتي:-

- 1- الحاجة الماسة إلى تفسير هذه الظاهرة ، ومحاولة الكشف عن أسبابها وعواملها ، وما يترتب عنها من انعكاسات سلبية ، وما تخلفه من آثار سياسية واجتماعية واقتصادية تهدد أمن المجتمع واستقراره .
- 2- تسليّط الضوء على مشكلة تعاني منها دول العالم ، ودول حوض البحر المتوسط بصفة عامة ، وليبيا بصفة خاصنة بوصفها دولة عبور للمهاجرين في الوقت الحاضر .
- 3- التوعية بحجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا ولفت نظر المسئولين إليها وما يترتب عنها من خسائر في الأرواح والأموال .
 - 4- نتائجها وتوصياتها يمكن أن يستفيد منها أهل الاختصاص في الخيارات المطروحة لحل هذه الظاهرة .

اهداف البحث:

استهدف البحث الأهداف الآتية:

- 1. التعرف على أهم الأسباب والإشكاليات التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية في ليبيا
 - 2. الكشف على الآثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا .
- 3. تقديم تصور مقترح وهو من الخيارات المطروحة لمعالجة الهجرة غير الشرعية في ليبيا .

مصطلحات البحث:

1. الهجرة " كلمة مشتقة من فعل هاجر ، يهاجر الذي يعنى ترك الشيء أو أعرض عنه، أما الخروج من

أرض أخري". (باشا:1965،203)

- ويعرفها لين سميث بأن "كلمة (هجرة) تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية مع الافتراض الضمنى بأنه سيترتب عليها تغيير في الإقامة والمسكن "(غلاب واسكندر:1971، 499)
- مصطلح الهجرة عامة بأنه "ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية مكانية على شكل تنقل السكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان وهذا التعريف شاملا للهجرة الشرعية وغير الشرعية". (نجيب: 2000،7)

2. الهجرة غير الشرعية:

فتعرف اصطلاحاً "بأنها دخول المهاجرين البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة "(نور ومبارك :2008،1)

- الهجرة غير الشرعية:

"انتقال الأفراد والجماعات إلى أوطان غير أوطانهم خفية أو تسللاً خارج منافذ العبور وعبر طرق مخالفة للقانون وذلك باستخدام مختلف طرق الغش والتدليس والرشوة والتحايل " (كارة: 2008،5)

وقد عرفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة غير الشرعية كما يلي: هي النتقل العابر للحدود – أو الاقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة .

3.دول المصدر:

" وهي الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين ونقطة انطلاقهم ومسقط رأسهم وعادة ما تكون دول أفريقيا جنوب الصحراء ووسط أفريقيا وبعض الدول الأخرى لشمال افريقيا "(الغرياني :2012،28)

4. دول العبور:

" وهي الدول التي يدخلها المهاجرون الأفارقة بطرق شرعية وغير شرعية ، واستعمال أراضيها ومياهها الإقليمية كحلقة عبور إلى الدول الأوروبية ، وذلك باتباع طرق غير قانونية " (الغرياني :2012،29)

5. الدول المستقبلة:

" وهي الدول الأوروبية التي يقصدها المهاجرون الأفارقة غير الشرعيين بغية الإقامة والاستقرار والعمل بهدف تحسين ظروفهم الاقتصادية أو هرباً من ظروف سياسية أو اجتماعية يعيشونها بدولهم وعادة ما تكون هذه الإقامة غير محددة بفترة زمنية " (الغرياني :2012،29)

6. المهاجر:

" المهاجر هو الشخص الذي يقوم بالهجرة " (أبوعيانة :2000،233)

7. المهاجر غير الشرعى: -

"هو شخص يعبر الحدود من دون الالتزام بالشروط المطلوبة للدخول بشكل قانوني إلى دولة استقبال لا ينتمي إليها ولا يقيم فيها بصورة دائمة" (المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة :2007،17)

8. شبكة الهجرة غير الشرعية: -

هي جمعية مهيكلة لعصابة منظمة، عادة ما تكون متدرجة وأحيانا مقطوعة فيما بينها، تقوم بتنظيم وتسهيل استدراج وتوجيه مهاجر أو عدة مهاجرين غير شرعيين من بلد إلى آخر، غالبا ما تكون مقابل مبالغ مالية، وأحيانا مقابل قيم أخرى ، ويمكن تحديد طائفتين من الأشخاص المتورطين في جرائم الهجرة غير الشرعية : أولاهما من يرتكبون جرائم تهريب الأفراد أما الطائفة الثانية فتضم المشاركين في الجريمة عن طريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة (رمضان:2009 266)

الإطار المنهجى للبحث:

اعتمد البحث في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا على المنهج الوصفي التحليلي ، عبر جمع المعلومات المتوفرة في البحوث والدراسات والبيانات والاحصاءات والتحليلات النظرية والبحوث التطبيقية التي اجريت السابقة في ليبيا ، واعتمد في اطاره العملي الميداني في اجراء مقابلات وآرائهم مع عينات عشوائية من الليبين حول الإشكاليات والآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية في ليبيا .

الإشكاليات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا:

1. تهديد الأمن العام:

تعد الهجرة غير الشرعية سبب رئيسي لتهديد أمن المواطن والمجتمع، وخاصة بعد أن تطورت هذه الظاهرة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم والذي باتت تعرف بالعولمة ، فظهرت العديد من انماط السلوك الاجرامي الحديث التي تهدد أمن المواطن ، وزيادة تعقيد الملامح للمظاهر القديمة فظهرت الجرائم المنظمة أو المرتكبة بترتيب مثل جرائم التهريب والتي وصلت الى المتاجرة وتهريب البشر ، دون مراعاة أدنى شروط السلامة والامن والحفاظ على أرواح أولئك الأفراد .

2. احتمال الاختراق الارهابي:

قد ترتبط الهجرة غير الشرعية باحتمال الاختراقات من المجموعات الارهابية وذلك لافتقار حدود ليبيا إلى الكثير من الضوابط وغياب فعالية تطبيق الاتفاقيات بين الدول وخاصة دول الجوار في ظل الانقسامات والصراعات الداخلية على السلطة وضعف عام لمؤسسات الدولة وغيابها .

3. ارتفاع معدل البطالة عند الأجانب:

تعتبر البطالة من إحدى أخطر المشكلات التي تواجه المهاجرين غير الشرعيين ، عدم توفر فرص العمل التي تضمن لهم تحقيق أهدافهم وطموحاتهم ، وأمام عدم قدرة سوق العمل الليبية على استيعاب أعداد متزايدة منهم تطورت هذه الظاهرة من الهجرة الوافدة إلى هجرة غير الشرعية عابرة للحدود البحرية الليبية وقد ساعد على ذلك شبكات متعددة لتهريب المهاجرين .

4. ارتفاع معدل الجريمة:

زيادة نسبة الجريمة بشكل واضح وذلك نتيجة تنوع الجنسيات الموجودة مع قلة فرص العمل أو الدخل والأمية وانخفاض المستوى التعليمي كل ذلك أدى إلى زيادة عدد الجرائم المرتكبة كالقتل ، إذ تشكل جرائم الاجانب قرابة 30%من مجموع الجرائم المرتكبة .

5. إنهاك موارد البلاد:

تواجه ليبيا تدفقاً كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين ، ولهذا التدفق تأثيرات على المجتمع أولها الكلفة الاقتصادية لهؤلاء المهاجرين وتقديم الخدمات لهم طوال إقامتهم في ليبيا ، كل ذلك يكلف التزامات اقتصادية واجتماعية وقانونية وإنسانية على السلطات الليبية .

6. انتشار العمالة العشوائية:

حيث تنتشر العمالة العشوائية غير الضرورية وذات انتاجية منخفضة ، وظهور العمالة المتسللة التي نقبل بأجور أقل شرط دون اتقان وجودة عمل للمهن ، مع عدم وجود إجراءات دقيقة وصارمة بتنظيم العمالة .

7. انتشار ظاهرة التسول:

انتشار وجود المهاجرين غير الشرعيين أدى إلى دخول العديد من المهن والسلوكيات المسيئة إلى المجتمع ومنها انتشار ظاهرة التسول في الشوارع والباعة المتجولين ، فظاهرة التسول بهذا الشكل وكثرتها تهدر بشكل كبير منظومة القيم بالمجتمع وتتذر بتفكك النسيج الاجتماعي ، وتدفع بالبعض من الليبيين إلى امتهانها وجعلها مصدر رزق ، وخاصة في السنوات الاخيرة في ظل هشاشة وغياب المؤسسات الأمنية .

8. ظهور أنواع جديدة من الجرائم:

انتشار المخدرات ترويجاً وتجارة وتهربياً بين المهاجرين غير الشرعيين وكنتيجة لتفشي هذه الظاهرة فقد بدأت تظهر بشكل واضح بالتعاون مع بعض الشباب في ظل الفوضى وغياب الاستقرار الأمني وانتشار جرائم السطو والسرقة والدعارة، كذلك نشاط شبكات التهريب داخل وخارج ليبيا حيث طور المهربون أداءهم متحولين إلى مافيا للجريمة المنظمة التي يسودها روح عدم احترام القانون بل الأسوأ من ذلك شراء الذمم وصولا إلى غايات إجرامية.

9. المشكلات الصحية:

المهاجر غير الشرعي خلال مراحل هجرته قد يكون مصدرا لنشر الأوبئة والأمراض مثل الإيدز والتهاب الكبدي والسل وغيرها من الأمراض، فرجال الأمن الذين يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في المنافذ الحدودية أو في مراكز الحجز مهددين بعدوي ، كذلك غالبا تكون هذه الأمراض مزمنة ومستديمة.

10. تزوير وتزييف العملة والوثائق:

تعانى ليبيا كدولة عبور للهجرة غير الشرعية من ظاهرة تزوير وتزييف العملة والوثائق التي تقوم بها العصابات وشبكات التهريب .

11. تحمل أعباء وتكاليف إعادة المهاجرين إلى بلدانهم:

تكبدت ليبيا في السنوات الماضية العديد من التكاليف والمصاريف والترتيبات اللازمة إلى إعادة بعض المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم وخاصة دول أفريقيا وبعض الدول العربية .

12. ضعف الرادع القانونى:

قصور التشريعات السائدة عن معاقبة الأشخاص الذين يمتهنون تهريب المهاجرين وفي الغالب ما تكون الأحكام القضائية الصادرة بحقهم تمثل الحد الأدنى من العقوبات المقررة مما افقدها قيمتها الرادعة وشجع العديد من الأشخاص على التمادي في عمليات التهريب.

الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية:

1. الآثار السياسية للهجرة غير الشرعية:

شكلت الصراعات والنزاعات المسلحة بين الليبين دوافع وأسباب لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، ويعتبر ملف الهجرة غير الشرعية من الملفات التي انعكست آثاره على الجانب السياسي بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي ، فالتواجد العشوائي للمهاجرين فرض مشاكل أثرت سلباً على علاقة ليبيا بدول الجوار الأوروبي خصوصا تلك التي تربطه علاقة مصالح متبادلة ، خاصة وأن أغلب المهاجرين نيتهم الاتجاه نحو اوروباء والبقاء في ليبيا إلى فترة مؤقتة ، فليبيا تجسدت في عقول المهاجرين كدولة عبور فقط . وقد لوحظ استخدامه من بعض الحكومات كورقة ضغط لاستغلال بعض القضايا في المنافسات السياسية ومن أهم الآثار السياسية:

- . زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات بين الحكومتين -
- . ظهور العديد من المساومات السياسية لجلب تكتلات ودعم دولي لحكومة دون اخري -
- زعزعة الاستقرار السياسي من حيث مهام الوزارات المكلفة بمتابعة ملف الهجرة غير الشرعية.

2.الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية:

تتمثل الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية في التهديدات الأمنية بشكل مباشر للدول المرسلة أو المستقبلة ودول العبور على السواء. حيث تكون مسرحا تتلاقى فيه العصابات الإجرامية لتبادل الخبرات الإجرامية في مجالات السرقة والنصب والتزوير والدعارة (الحوات: 2007 ،135)

اضافة على أن الظروف التي تعيشها ليبيا في هذه السنوات الأخيرة من عدم قدرة السلطات المختصة على ضبط وردع الموجات البشرية القادمة من عدة دول وانتشار عصابات التهريب والجماعات الإجرامية ، مما أدى إلى إثارة المزيد من الأزمات الأمنية والسياسية بين ليبيا و بعض البلدان .

3. الآثارالاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

إذا كانت التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المترتبة على الهجرة غير الشرعية وخيمة ، فأن آثارها الاجتماعية هي أشد وطأة وأكثر خطورة ، فما جري في ليبيا منذ عام 2011م ، فقد اسهم في تمزيق النسيج والتماسك الاجتماعي . إن للهجرة آثارها وهي في معظمها سلبية على المهاجرين أنفسهم وعلى الليبين في دولة الاستقبال والعبور ، إذ تبدأ معاناة المهاجرين من خلال الإقامة في اماكن قد تكون غير مناسبة وغياب المعايير الصحية فيها وعدم تناسبها مع الأعداد الهائلة القادمة نحو ليبيا من عدة دول .

اما على الصعيد الليبي فقد احترف العديد من الشباب مهنة التهجير غير الشرعي التي طرأت على البناء الاجتماعي كظاهرة من الظواهر الحديثة ، وساهم في ذلك ظهور العديد من الصراعات بين المناطق فتواجدت العديد من الضغوط النفسية الداخلية التي أثرت مباشرة على الفرد ودفعته الى مزاولة هذه المهنة والتي تتعكس على عدم شعوره بالمسؤولية الايجابية نحو ذاته واسرته ومجتمعه وما يترتب عليه من تصدع النسيج الاجتماعي وتفكك الروابط الأسرية واندثار العديد من الثوابت كالتضامن والتكافل الاجتماعي والترابط والمساواة والعدالة الاجتماعية . كذلك فقدان الشعور بالإنسانية، وذلك من خلال المغامرة بحياة المهاجرين عبر استخدام قوارب الموت وضياع العديد من المهاجرين والخوف من القاء القبض عليهم .

" إن العوامل الاجتماعية المسببة لظاهرة التهجير غير الشرعي تتمثل في حدها الأدنى ، بفقدان العمل ومصدر الرزق ، وتبرز جليا في ظاهرة البطالة وما ينتج عنها من فقر وحاجة وحرمان ، وفي حدها الأقصى بتهديد حياة الناس من خلال التعرض للتمييز والقمع والعزل الاجتماعي " (تقرير التنمية الإنسانية العربية (2008،91)

ومن الآثار الاجتماعية:

1. زيادة الانحراف الأخلاقي والتفكك الاسري.

2. دخول عادات غريبة على المجتمع ، وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة مثل التسول والبطالة .

4. الآثارا لاقتصادية للهجرة غير الشرعية :

للهجرة غير الشرعية آثار سلبية بعضها يرجع الى الفرد نفسه والبعض الاخر إلى الوضع الاقتصادي السائد في المجتمع الليبي، فقد يلعب الفقر دورا أساسي في حث الشباب على الهجرة من الدول المجاورة الى ليبيا ودول افريقيا وذلك لامتهان اي عمل يساهم في الرفع من المستوى الاقتصادي للفرد، وذلك راجع الى التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع معدلات العوز والاحتياج ومن المعروف أن هناك علاقة طردية بين الفقر والاحتياج من ناحية والجريمة من ناحية أخرى، وذلك مع ضرورة توفر ظروف مساعدة أخرى.

تتمثل العوامل الاقتصادية المسببة للتهجير غير الشرعي حسب ما ورد في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين ، والتي تشهد غالباً افتقاراً إلى عمليات التتمية ، وقلة فرص العمل ، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة ، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة ، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين " (تقرير التنمية الإنسانية العربية: 2008،95)

ملامح التصور المقترح كخيار للدور المتوقع من الجهات المختصة في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعبة

في ضوء ما توصلت إليه نتائج البحث الحالية واستكمالاً لتحقيق الأهداف المنشودة نقدم خيار من الخيارات في كيفية التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية

ويتضمن هذا المقترح الجوانب التالية:

- أولاً فكرة التصور .
- ثانياً أهداف التصور .
- ثالثاً الأُسس التي يقوم عليها التصور .
- رابعاً المزايا التي يمكن أن يحققها التصور .
- خامساً المدخل الذي يستند عليه هذا التصور.
 - سادساً الاستراتيجيات .
 - سابعاً الوسائل .
 - ثامناً أدوار المؤسسات.
 - تاسعاً تقييم التصور .

أولاً - فكرة التصور:

تكمن أهمية هذا التصور في ضرورة وأهمية إبراز دور المؤسسات والهيئات ذات العلاقة والاختصاص في الحد من خطورة الهجرة غير الشرعية التي تواجه دول العالم نتيجة الفجوة الحضارية والتنموية والاقتصادية المتزايدة بين عالمي الغني والفقر، مخلفة إشكاليات متعلقة بالتنمية والأمن والاندماج، وكيفية توظيف مهارات وقدرات المهنيين في تقديم المساعدة لهؤلاء المهاجرين.

ثانياً - أهداف التصور:

- من أهم أهداف هذا التصور:.
- 1. تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والقانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على المجتمع الليبي .
- 2. دراسة حالات المهاجرين غير الشرعيين من الناحية الاجتماعية والنفسية من قبل العاملين والمعاونين و الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين .
 - 3. إكساب وتتمية المهارات الاجتماعية والنفسية لدى الشباب المهاجرين.
- 4. تقديم المساعدة ويد العون لمن يحتاجها من المهاجرين غير الشرعيين على جميع المستويات المحلية والدولية والإقليمية .
- التعاون مع الجهات المختصة في المجتمع المحلي من الجمعيات والمنظمات الخيرية في مجال الطفولة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المهاجرين والنساء والفئات الأكثر حاجة ماسة .

ثالثاً - الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح:

- 1. توصيات ونتائج البحوث والدراسات السابقة والبحث الحالي المرتبطة بالموضوع.
- 2. التجارب العملية التي هدفت إلى تشكيل فرق عمل مشتركة بين المنظمات الغير حكومية والمجتمعات المحلية من اجل تقديم المساعدة للمهاجرين غير الشرعيين وإجراء المقابلات معهم في مختلف مدن ليبيا .
- 3. الإطار النظري للعلوم الإنسانية والاجتماعية والنفسية والأمنية والسياسية وما تحتويه من موجهات نظرية مختلفة التي يمكن الاستفادة منها بما يتناسب مع عمل المهتمين بقضايا المهاجرين غير الشرعيين داخل المجتمع الليبي.

رابعاً - المزايا التي يمكن أن يحققها التصور المقترح:

- 1. تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والقانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية في مجال تفعيل سياسات واضحة المعالم تجاه الهجرة غير الشرعية ونشر ثقافة السلم والسلام داخل المجتمع الليبي .
- 2. التعرف على الانعكاسات التي يعاني منها المهاجرين غير الشرعيين النفسية والاجتماعية والقيام بدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها .

- 3. دراسة حالة المهاجرين من الناحية الاجتماعية والنفسية والقانونية والعمل على إيجاد الآليات المناسبة لتقديم المساعدات المادية والمعنوية لهم .
- 4. تعاون المهتمين والعاملين في مجال حماية المهاجرين غير الشرعيين مع مختلف مؤسسات المجتمع المحلي الحكومية والغير الحكومية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية والتعاون من أجل الاهتمام بالمهاجرين وضمان حقوقهم الانسانية.
- 5. تقديم التوعية والتثقيف للمهاجرين غير الشرعيين في التغلب على الانعكاسات الاجتماعية والنفسية التي تواجههم .
- 6. تقديم المقترحات للجهات المسئولة في كيفية التعامل مع الأزمات المختلفة التي قد تنتج داخل المجتمع من جراء تزايد الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين.

خامساً - المدخل الذي يستند عليه هذا التصور:

يستند هذا التصور على مجموعة من النظريات، والاتجاهات المفسرة لموضوع البحث وأغلب هذه الدراسات تناولت الدوافع وعوامل تتصل جمعيها بالبيئة الاجتماعية التي يعيش بها هؤلاء المهاجرون بما فيها من عوامل اقتصادية وسياسية ، ومن هذا المدخل تحديدا تم توظيف النظريات الاجتماعية لفهم أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبار ظاهرة اجتماعية اجرامية أو منحرفة وتتمثل الاتجاهات في الاتجاه الاقتصادي والاتجاه التتموي والاتجاه الاجتماعي الثقافي .

سادساً - الاستراتيجيات:

من خلال الأدوار المختلفة التي يمكن للمؤسسات الاجتماعية والقانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية القيام بها، وهذا يتطلب المزيد من العمل على إبراز دورهم والقيام بمهمتهم الإنسانية داخل المجتمع، فإنه يمكنه استخدام الاستراتيجيات التالية مع المهاجرين غير الشرعيين:

- 1. **الإقناع**: باستخدام هذه الاستراتيجية يمكن إقناع المهاجرين غير الشرعيين عن طريق تبادل الحوار معهم وإخراجهم من حالة الصدمة والاكتئاب والعجز، وفقدان الأمل والخوف من المستقبل إلى الاقتناع وتقبل الوضع.
- 2. **الاتصال**: يعتمد الاتصال على مبدأ المبادرة والتواصل وفتح قنوات للربط مع المؤسسات الخارجية الدولية من خلال التنسيق مع منظمات المجتمع المدني (جمعيات منظمات) للاستفادة من خدماتها لصالح المهاجرين غير الشرعيين في المخيمات أو خارجها .
- 3. المساعدة: العمل على مساعدة المهاجرين غير الشرعيين على توفير احتياجاتهم سواء كانت مادية أو بيئية أو وجدانية.

سابعاً - الوسائل:

المحاضرات/ المناقشات الجماعية/ الزيارات / الجلسات الحوارية

ثامناً - أدوار المؤسسات:

من أهم الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية والقانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي: دور المساعد/ دور المنسق / دور المرشد / دور الوسيط/ دور المنمي تاسعاً: تقييم التصور:

تقوم المؤسسات الاجتماعية والقانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية للتعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية بتقييم التصور قبل وأثناء وبعد التنفيذ، فهو مصاحب لجميع الخطوات وذلك للتأكد من نجاح المجهودات التي قامت بها مع المهاجرين غير الشرعيين ويمكن استخدام الملاحظة، والتقارير الدورية الشهرية والسنوية، وإعداد المقاييس والاعتماد على الخبراء.

توصيات البحث:

- 1- وضع ضوابط للجاليات العربية والأفريقية على أرض ليبيا ، تتمثل في الضوابط الإجرائية والقانونية والصحية لعدم استغلال تواجدهم في ليبيا إلى قيامهم بمثل هذه الأعمال التي تهدد أمن واستقرار ليبيا وعلاقاتها مع الدول المجاورة .
- 2- يجب العمل على تعزيز أمن المناطق الحدودية بكافة الموارد المادية والبشرية التي تحقق القضاء على التسلل واختراق الحدود .
 - 3- الدعم المادي والبشري للجهات المكلفة بمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .
- 4- ضرورة القيام بحملة إعلامية شاملة ومدروسة بالاستعانة بأهل الاختصاص بهدف إحاطة المواطن وتوعيته بخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها السلبية على المجتمع .
- 5- تشديد العقوبة على المجموعات التي تتولي تهريب المهاجرين بما يتناسب وخطورة الفعل بحيث يتم تصنيف هذه الجرائم ضمن الجنايات ، وان تطال العقوبة كل الأشخاص الذين ساهموا أو ساعدوا في إدخال مهاجرين غير شرعيين إلى ليبيا .
- 6- تفعيل وتدعيم قنوات الاتصال الدولية وتبادل المعلومات والخبرات في معالجة هذه الظاهرة بين الدول (المرسلة والعبور والاستقبال) بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة لضبط الأفراد وشبكات تهريب المهاجرين
- 7- ينبغي على الجهات المهتمة بشؤون الهجرة والسلطات الرسمية حث مراكز البحوث والدراسات والمعاهد والجامعات والهيئات ذات العلاقة بإجراء الدراسات المستمرة لمتابعة مستجدات هذه الظاهرة .

- 8- تشجيع وتنظيم لقاءات وملتقيات بين خبراء الدول المعنية بمشكلة الهجرة للوصول إلى وضع استراتيجيات شاملة لمعالجة هذه الظاهرة وآثارها.
- 9- معالجة الظاهرة وفق المنظور الإنساني العالمي الأشمل، والذي تتحدد أبرز ملامحه في خلق فرص عمل وضخ استثمارات متسارعة الي الدول الفقيرة من خلال تعاون دولي واسع لوضع برامج ومخططات اقتصادية واجتماعية وسياسية لتوفير فرص العمل لشباب الدول المصدرة للهجرة.
- 10- إعادة النظر في التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالمهاجرين بحيث يؤخذ في الاعتبار القوانين والتشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع:-

- 1- ابراهيم ، محمد أعبيد الزنتاني ،الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية ،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية . 2008 .
- 2- أبوعيانة ، فتحي محمد ، جغرافية السكان ، أسس وتطبيقات ، الطبعة الرابعة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993 .
- 3- الغرياني ، هاجر سعد : الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، الهيئة الوطنية للبحث العلمي ، طرابلس طيبيا ،2012.
- 4- الحوات ، علي : الهجرة غير الشرعية عبر بلدان المغرب العربي ، طرابلس ، منشورات الجامعة المغاربية ، سنة 2007م .
- 5- النجار ، فاطمة الهادى : الهجرات الأفريقية إلى الجماهيرية أسبابها ،خصائصها ، ونتائجها ، رسالة ماجستير غير منشورة اكاديمية الدراسات العليا ، قسم الجغرافيا ، 2005م .
 - 6- باشا ، صلاح الدين عمر : المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية ، المطبعة الجديدة ، دمشق 1965.
- 7- خشانة , رشيد : ملامح الهجرة غير النظامية بعد 17 فبراير ،2011، شؤون ليبية ، مجلة فصلية مستقلة تعني بالدراسات حول ليبيا المعاصرة ،العدد الأول ، يوليو 2016
- 8- سميث ، لين : أساسيات علم السكان ، ترجمة : محمد السيد غلاب وفؤاد إسكندر ، الإسكندرية ، دار الفكر العربي ، 1971م .
- 9- نور، عثمان حسن محمد :مبارك ، ياسر عوض كريم : ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، اصدرات جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2008.
- 10- كارة ، مصطفى عبد المجيد : المشاكل الاجتماعية والقانونية للهجرة غير الشرعية ، ورقة عمل قدمت في ورشة عمل حول الهجرة غير الشرعية ، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2008 .
 - 11- نجيب ، كاظم : الهجرة الخارجية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي ،2000.
- 12- رمضان ،محمد : الهجرة السرية في المجتمع الجزائري : أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي ، دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة السابعة ، العدد 43 ، خريف 2009 .

13- محمد ، خطاب حسين : أثر الهجرة غير الشرعية في العلاقات الدولية ، مجلة الدليل للدراسات الإنسانية ،العدد الرابع ،مارس 2017.

ثانيًا: التقارير:-

- 1- تقرير التنمية الإنسانية العربية ، التطورات الاجتماعية والاقتصادية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الفصل الثاني ،بيروت :شركة كركى للنشر ، عن مركز مراقبة التهجير ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،2008.
- 2- المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة اليوروبول فرونتكس (2007) ، استبانة حول الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر في الدول الشريكة في هجرة العبور عبر المتوسط.
 - 3- تقرير منظمة الهجرة غير الشرعية ،2018.

التجربة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية: (الأسباب، الحلول)

Algerian experience in combating illegal immigration (causes and solutions)

د. ذبيح عادل، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر. د. زناتي مصطفى، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

ملخص

تعني الهجرة غير المشروعة مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في عملية تنظيم دخول وخروج الرعايا الأجانب إلى إقليم دولة ما، وقد انتشر في السنوات الأخيرة هذا الفعل حتى أصبح ظاهرة إنّ هذا الانتشار المفزع لهذه الظاهرة أرغم الكثير من الدول ومن بينها الجزائر على دق ناقوس الخطر من خلال تصنيف ظاهرة الهجرة غير الشرعية في خانة الجرائم المهددة للكائن البشري وبقائه على قيد الحياة والماسة بأمن الدول، نظرا لاختراق الحدود الدولية لتلك الدول بدون احترام القواعد القانونية المنظمة لحركة انتقال الأشخاص والأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى الناجمة عن هذه الظاهرة بفعل قيام عناصر المافيا بتهريب البشر من خلال تنظيم الهجرة غير الشرعية لنقل المهاجرين بطرق غير قانونية وقيامها كذلك بالنصب عليهم وسرقة أموالهم وصولا إلى استغلالهم في أعمال غير مشروعة.

لذلك قام المشرع الجزائري بسن قوانين واستحداث تدابير وإجراءات وصفت بالردعية وآليات في مدونته العقابية مع إيجاد الحلول لها للحد من هذه الظاهرة أو التقليل من انتشارها سواء على الصعيد الدولي من خلال إبرام اتفاقيات دولية (إقليمية وعالمية)، أو على المستوى الداخلي من خلال سن قوانين حيث قام بتجريم الهجرة غير المشروعة تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني بموجب القانون رقم 10-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009، والمتضمن تعديل قانون العقوبات وكذا إصدار القانون رقم 10-11 المؤرخ في 25 أفريل 2008 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، واستحداث هيئات تعنى بمعالجة هذه الظاهرة، تشترك فيها جميع قوات الأمن والدرك والجيش الشعبي الوطني.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، التجربة الجزائرية، مكافحة، الأسباب، الحلول.

Abstract

Illegal immigration means a violation of the laws and regulations in force in regulating the entry and exit of foreign nationals into the territory of a country. In recent years, this act has spread to become a phenomenon. This alarming spread of this phenomenon has forced many countries, including Algeria, to raise the alarm by classifying the phenomenon of illegal immigration as crimes that threaten the human being, its survival and the security of countries, because of the penetration of the international borders of these countries without respecting the legal rules governing the movement of persons and money, not to mention the other risks arising from this phenomenon caused by mafia elements that smuggle human

beings through the regulation of illegal migration by transporting migrants illegally. Moreover, they deceive them, steal their money and also exploit them in illegal acts.

Therefore, the Algerian legislator has enacted laws and introduced measures and procedures described as deterrent, and mechanisms in his penal code with solutions to reduce this phenomenon or reduce its spread both internationally through the conclusion of international agreements (regional and global), or at the domestic level through the enactment of laws by incriminating illegal immigration under the title of crimes against laws and regulations relating to the departure of national territory by Law No. 09-01 of 25th February 2009, amending the Penal Code as well as promulgating Law No. 08-11 of 25th April 2008 on the entry of foreigners into Algeria; their residence and movement in it, and the development of bodies concerned with tackling this phenomenon, involving all security forces, the gendarmerie and the National People's Army.

Key words: Illegal immigration, Algerian experience, fight, causes, solutions

مقدمة

إنّ ظاهرة الهجرة بشكل عام لم تكن وليدة العصر الحديث، بل إنّ جذورها ممتدة إلى أعماق التاريخ، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى رغبة وفضول الإنسان في اكتشاف خفايا هذا العالم، لكن المتتبع لهذه الظاهرة في عصرنا الحالي ينتابه الهلع، بسبب تنامي هذه الرغبة خاصة لدى الشباب للبحث عن مستقبل أفضل، حيث أنّ وتيرة هذا التسارع بشأن الهجرة والتكالب عليها قوبل من البلدان المستقبلة بسياسة مناهضة لها، فعلى سبيل المثال أصبحت دول أوروبا الغربية المنشئة لاتفاقية ماسترخت بهولندا في ديسمبر 1991 ترفض طلبات منح التأشيرة للراغبين في الهجرة إليها أو زيارتها بطرق رسمية (قانونية) الأمر الذي أدى بالمهاجرين وشبكات المافيا إلى إيجاد حلول بديلة للهجرة القانونية من خلال المخاطرة بأرواح الشباب الأبرياء من خلال اقتراح تنظيم رحلات هجرة غير شرعية بامتطاء قوارب الموت وإرسالهم في شاحنات مخصصة لشحن السلع والبضائع قد لا تمكنهم غالبا من الوصول إلى مرادهم.

إنّ هذا الانتشار المفزع لهذه الظاهرة أرغم الكثير من الدول ومن بينها الجزائر على دق ناقوس الخطر من خلال تصنيف ظاهرة الهجرة غير الشرعية في خانة الجرائم المهددة للكائن البشري وبقائه على قيد الحياة والماسة بأمن الدول، نظرا لاختراق الحدود الدولية لتلك الدول بدون احترام القواعد القانونية المنظمة لحركة انتقال الأشخاص والأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى الناجمة عن هذه الظاهرة بفعل قيام عناصر المافيا بتهريب البشر من خلال تنظيم الهجرة غير الشرعية لنقل المهاجرين بطرق غير قانونية وقيامها كذلك بالنصب عليهم وسرقة أموالهم وصولا إلى استغلالهم في أعمال غير مشروعة.

لذلك قام المشرع الجزائري بسن قوانين واستحداث تدابير وإجراءات وصفت بالردعية وآليات في مدونته العقابية مع إيجاد الحلول لها للحد من هذه الظاهرة أو التقليل من انتشارها سوء على الصعيد

الدولي من خلال إبرام اتفاقيات دولية أو على المستوى الداخلي من خلال سن قوانين واستحداث هيئات تعنى بمعالجة هذه الظاهرة.

وعلى بناء على ما سبق فان الإشكالية التي تعالجها هذه الورقة البحثية تتمثل في: هل الوسائل والآليات القانونية التي جاء بها المشرع الجزائري في بعدها الدولي وإطارها الداخلي كفيلة للحد من تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشارها في المجتمع الجزائري أم لا؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه المداخلة إلى محورين يتضمن الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، أمّا الثّاني فقد خصصناه إلى أهم التدابير والوسائل القانونية والآليات المستحدثة في التشريع الجزائري لمحاربة هذه الظاهرة على المستويين الداخلي والدولي وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير المشروعة وأسبابها

المطلب الأول: ماهية الهجرة غير المشروعة

الفرع الأول: تعريف الهجرة غير المشروعة

الفرع الثاني: الوصف القانوني لظاهرة الهجرة غير المشروعة في التشريع الجزائري

المطلب الثاني: أسباب انتشار وتفاقم ظاهرة الهجرة غير المشروعة

الفرع الأول: العوامل الأمنية والسياسية

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الثالث: الأسباب الجيوستراتيجية

المبحث الثاني: وسائل وآليات تصدي المشرع الجزائري لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الصعيدين الداخلي والدولي

المطلب الأول: الوسائل والآليات المقررة داخليا

الفرع الأول: الوسائل الأمنية

الفرع الثاني: الوسائل القانونية

الفرع الثالث: الوسائل الوقائية

المطلب الثاني: الوسائل والآليات المقررة دوليا

الفرع الأول: الآليات المعتمدة على المستوى الإقليمي

الفرع الثاني: الآليات المعتمدة على المستوى العالمي

وفيما يلى تفصيل عناصر الخطة:

المبحث الأول

مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نحدد مفهوم الهجرة غير الشرعية قبل أن تدرج في التشريعات المقارنة كجريمة معاقب عليها، ثمّ تحديد مفهومها كجريمة والتطرق إلى مميزات هذه الجريمة، كما أنّ تتامى وتضخم أعداد المهاجرين غير الشرعيين، يدفعنا إلى معرفة أسباب هذه الظاهرة وعوامل انتشارها.

المطلب الأول

ماهية الهجرة غير المشروعة

تعددت التعاريف لظاهرة الهجرة غير الشرعية، باختلاف الجهة صاحبة التعريف، حيث تطرق لها الفقهاء والمنظمات الدولية التي تعنى بمكافحة الظاهرة، ونظرا لتشعب عناصر الموضوع سنقتصر على بعض التعاريف الفقهية، ولا تكتمل الفكرة دون التعرف على المعالجة التشريعية لهذه الجريمة في الجزائر. الفرع الأول: تعريف الهجرة غير المشروعة

هي ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان وحتى المخلوقات غير العاقلة منذ أن خلقها الله ا، وتعرّف الهجرة بالمعنى اللغوي بالترك أو الانتقال أو الإخلاء، وتعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أرض أخرى سعيا وراء الرزق ، ويعني مصطلح الهجرة غير المشروعة مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في عملية تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى إقليم دولة ما، ولذلك يمكن تعريف الهجرة غير المشروعة بأنها "كل حركة يقوم بها الفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وتفاقمت هذه الظاهرة خلال سبعينيات القرن الماضي بسبب إقرار دول أوروبا سياسات غلق الحدود ، أما المعنى الاصطلاحي فيقصد به ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن ، كما تعرّف كذلك على أنها: "انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية ، ويفهم من اجتماع هذه التعاريف أنّ الهجرة هي حق مكرّس للإنسان خوّلته له بعض المواثيق الدولية، لكنّه مقيّد بشروط وإجراءات قانونية تفرضها الدولة بالنسبة لكل أجنبي يرغب في الدخول إلى أراضيها، وفي حالة عدم احترام الأجانب لتلك الشروط والإجراءات يتحول حق الهجرة من حق مشروع إلى تصرف غير مشروع، وهنا يتحوّل هذا التصرف إلى جريمة معاقب عليها في قانون عقوبات الدولة والقواعد المكمّلة له.

وعلى العموم فانّ الهجرة غير المشروعة أو الهجرة غير القانونية أو الهجرة السرية أو الحرقة بحسب المصطلح المتداول كثيرا في الجزائر تعتبر ظاهرة استفحلت في جميع دول العالم مهدّدة بذلك أمنه 6 .

الفرع الثاني: الوصف القانوني لظاهرة الهجرة غير المشروعة في التشريع الجزائري

بعدما كانت الهجرة حقا مشروعا تحوّلت منذ سبعينيات القرن الماضى ولا سيما خلال السنوات الأخيرة

إلى عمل غير مشروع مهدد لأمن الأوطان، ونظرا لما أصبحت تشكّله هذه الظاهرة من أخطار على الأوطان، كالأزمات السياسية بين البلدان المصدرة لها والبلدان المستقبلة قامت العديد من البلدان بتجريم هذه الظاهرة واعتبارها عملا غير مشروع يرتب المسؤولية الجزائية لكل من تخول له نفسه الإتيان به ووقوفا عند هذا المبتغى قام المشرع الجزائري بتجريم الهجرة غير المشروعة تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني بموجب القانون رقم 109-00 المؤرخ في 25 فيفري و2009 والمتضمن تعديل قانون العقوبات، وبخاصة نص المادة 175 مكرر 71، حيث نصت هذه المادة على أنه: "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى سارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة سارية المفعول تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".

كما تضمّن نص المادة 303 مكرر 30 من ذات القانون تجريم فعل تهريب المهاجرين، حيث نصّت على أنّه: "يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدابير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أية منفعة أخرى"، وقد تعرض هذا التعريف للنقد من طرف بعض الباحثين، كما أكده الأستاذ عبد الحليم بن مشري، حيث وصفوه بالقاصر من حيث نطاقه كونه ركز على الخروج غير المشروع دون الدخول إلى الإقليم 8 كونه لا يتطابق مع محتوى المادة 8 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، والتي ركّزت على عبارة الدخول غير المشروع للأشخاص دون عبارة الخروج لإعطاء الفعل الذي يرتكبه مهربا 9 .

ما يمكن التأكيد عليه بشأن تعريف جريمة تهريب المهاجرين هو الاختلاف في تحديد نطاقها، حيث نجد أنّ التشريعات المقارنة ومنها التشريع الجزائري من يركز على فعل الخروج من الإقليم السيادي للدولة دون التطرق إلى الدخول، ومنهم من يركّز على فعل الدخول من والى الإقليم السيادي من دولة إلى دولة أخرى، فكلا التعريفين قاصرين لأنّهما أغفلا أحد الأفعال المنتجة للتهريب، وبحسب رأينا فيما يخص إعطاء تعريف شامل لهاته الجريمة يجب إدراج المصطلحين معا على النحو التالي: " يدخل ضمن إطار جريمة تهريب المهاجرين كل تدبير الدخول أو الخروج غير المشروع لأحد الأشخاص من دولة إلى أخرى ليس من مواطني الأخيرة أو المقيمين بها بغرض الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مادية ".

فالتهريب بصفة عامة كل فعل يتنافى مع القواعد التي تنظم حركة البضائع عبر الحدود، كما يعرّف بأنّه:" كل فعل يتعارض مع أحكام النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية التي تنظم حركة البضائع والسلع عبر الحدود البرية، البحرية، الجوية للدولة¹⁰، أمّا المشرّع الجزائري فانّه لم يضع تعريفا قانونيا

لتهريب البشر، بل وضع الإطار العام الذي يحكم جريمة التهريب وأبرز الأفعال المشكلة لجريمة التهريب ¹¹، وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمر رقم 66–211 المؤرخ في 21 يوليو 1966 والخاص بوضع الأجانب في الجزائر كان قد عرف الهجرة غير المشروعة بأنّها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل"، لكنه فيما بعد ألغي لعدم مسايرته للوضع الذي كان سائدا أنذاك¹².

المطلب الثاني

أسباب انتشار وتفاقم ظاهرة الهجرة غير المشروعة

رغم أنّ ظاهرة الهجرة غير المشروعة في الجزائر ليست وليدة العصر الذي نعيش فيه وأنّ ظهورها ارتبط بوجود الكائن البشري، إلاّ أنّه ثمة عوامل وأسباب في وقتنا الحالي ساهمت إلى حد بعيد في استفحال هذه الظاهرة وانتشارها بشكل رهيب، وتتمثل هذه الأسباب في الهاجس الأمني والسياسي الذي عاشته الجزائر، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية وأخيرا الموقع الجيوستراتيجي للبلاد، كل هذه النقاط سنعالجها أدناه.

الفرع الأول: العوامل الأمنية والسياسية

لا يخفى على متتبعي الوضع الأمني والسياسي الذي عاشته الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2000 أنّ هذه الفترة العصيبة من تاريخ الجزائر الحديث ساهمت إلى حد بعيد في انتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة، بسبب ما لحق المواطنين من خطر وتهديد وصل إلى حد التصفية الجسدية من الجماعات الإرهابية المسلحة، هذه العوامل أدت بالأفراد ومن كل الفئات ومختلف الأعمار إلى طرق أبواب الهجرة إلى دول جنوب أوروبا، أمّا عن الأسباب السياسية فبصفة عامة تكمن في الحرمان السياسي والاعتماد على النظام الفردي لتسيير الحكم في الجزائر، وكذلك التضييق على حرية التعبير عن الرأي بسبب الممارسات القمعية والتضييق على الحريات وانعدام المبادئ الأساسية المعمول بها لحماية حقوق الإنسان كلها عوامل ولّدت لدى الأفراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار، الأمر الذي نتج عنه زيادة رغبتهم في البحث عن البديل، وهذا البديل هو الهجرة وبأية وسيلة كانت، وبذات السنة التي شهدت زيادة رغبتهم في البحث عن المنظمة الدولية للعمال أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول أوروبا الغربية قدر بـ2 مليون و 600 ألف مهاجر، أمّا عدد المهاجرين المغاربيين لكل من تونس، الجزائر المغرب، فقد قدّر في نفس السنة بـ 1 مليون و 1977 ألف مهاجر؟

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

إنّ العاملين الأمني والسياسي مرتبطان بالعامل الاقتصادي والاجتماعي، فالعوامل السياسية والأمنية تؤثر بشكل كبير على التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلاد، حيث مرّت الجزائر خلال بداية التسعينيات ظروفا اقتصادية جد صعبة لم تعشها حتى في سنة 1986 خلال الأزمة الاقتصادية العالمية

الأمر الذي انعكس سلبا على المستوى المعيشي للمواطنين، خاصة عندما قامت الحكومة الجزائرية آنذاك بالتوجه إلى صندوق النقد الدولي كمحاولة لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال طلب قروض متوسطة وقصيرة الأجل، حيث وضع هذا الأخير شروطا وصفت بالخطيرة لتلبية طلب الحكومة، ومنها ضرورة تغيير النظام الاقتصادي الذي كان سائدا إلى النظام الرأسمالي (الاقتصاد الحر)، الأمر الذي أدّى إلى غلق المؤسسات العمومية التابعة للدولة، والذي نتج عنه حتما تسريح عدد هائل من العمال، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، وانخفاض قيمة العملة الجزائرية وارتفاع نسبة التضخم وإفلاس العديد من المؤسسات الوطنية الاقتصادية أ، وارتفاع نسبة البطالة والتي انعكست على ارتفاع حجم الفقر، كلّها عوامل أثّرت على معيشة المواطنين، خاصّة فئة الشباب القاطن بالأحياء الشعبية الفقيرة من الصنفين سواء الحائز على الشهادات الجامعية العليا أو محدودي المستوى، والذين وجدوا أمامهم من الصنفين سواء الحائز على اللجوء إلى الهجرة غير المشروعة خاصة دول أوروبا الغربية.

الفرع الثالث: الأسباب الجيوستراتيجية

إنّ الموقع الجغرافي للجزائر والقريب من الدول الأوروبية الواقعة شمال البحر الأبيض المتوسط أهلها لأن تكون مصدرا للهجرة ومستقبلا لها في نفس الوقت، فاتجاهات الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا جعلت من اسبانيا وايطاليا الوجهة الأولى للمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا، ما جعل الجزائر محطة مهمة ونقطة عبور تقليدية للعمالة الإفريقية المهاجرة إلى أوروبا موروبا ونقطة عبور تقليدية للعمالة الإفريقية المهاجرة إلى أوروبا فقد كانت الهجرة إليها في سبعينيات القرن الماضي باستثناء ألمانيا والنمسا من دول الجوار خارج أوروبا ومنها دول المغرب العربي الكبير (تونس ، الجزائر ، المغرب)، ولعل السبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى للعامل التاريخي والجغرافي 15وهناك إحصائيات تشير إلى أنّه خلال الفترة الممتدة من العامل التاريخي والجغرافي 15وهناك إحصائيات تشير إلى أنّه خلال الفترة الممتدة من العربي وخلال سنة 2000 وصل العدد إلى 11 ألف مهاجر 16.

فسبب التدفق الكبير للمهاجرين غير القانونيين على الجزائر يعود إلى شساعة الإقليم الجغرافي الخاضع لسيادتها ومجاورتها لسبعة دول يقطعها المهاجرون للوصول إلى الجزائر، ومن ثمة الهجرة إلى أوروبا، نظرا لقرب بعض السواحل الجزائرية من اسبانيا، فعلى سبيل المثال تبعد مدينة بني حواء التابعة لإقليم ولاية تيبازة عن مدينة مستغانم عن مدينة بوزجار الجزائرية عن مدينة ألميريا Almeria الاسبانية إلا بـ 150 كلم، في حين لا تبعد مدينة بوزجار الجزائرية عن مدينة ألميريا الاسبانية إلا بـ 150 كلم.

المبحث الثاني

آليات تصدي المشرع الجزائري لظاهرة الهجرة غير المشروعة على الصعيد الداخلي والدولي

إنّ ظاهرة الهجرة غير المشروعة تعبّر في صميمها عن قوة الإرادة الحديدية التي يملكها الشباب في سعيه الملح الرامي إلى تغيير واقعه المعيش والنهوض بمستقبله من خلال الحصول على فرص عمل

حتى ولو كلفه ذلك حياته 18، حيث أصبحت هذه الظاهرة تشكّل عبئا على المجتمع الجزائري من خلال تقشي الرشوة، وتهديد الأمن الثقافي للبلاد نهيك عن ظهور أحياء فوضوية يعيش فيها المهاجرون تنعدم فيها أدنى الخدمات الضرورية، الأمر الذي يساعد على انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والمحذرات فكل تلك الأفعال تفرض على الحكومات والدول، ومنها الحكومة الجزائرية البحث عن استراتيجية للتصدي لهذه الظاهرة على المستويين الداخلي والدولي وهو ما سنبيّنه أدناه.

المطلب الأول

الوسائل والآليات المقررة داخليا

منذ أن بزغت ظاهرة الهجرة غير المشروعة إلى الظهور اتّخذت الحكومة الجزائرية عديد الإجراءات المستعجلة والتدابير الضرورية لمجابهة هذا الواقع المرير من خلال مواجهته ببرامج وقائية تعتبر بمثابة حلول للقضاء على هذه الظاهرة في مهدها للحيلولة دون تغشي هذه الظاهرة، وكذا من خلال مجابهتها بالردع من خلال سن قوانين في المنظومة العقابية للقضاء على هذه الظاهرة، لذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع: يتضمن الأول الوسائل الأمنية للحد وكبح ظاهرة الهجرة غير المشروعة، أمّا الفرع الثاني فقد خصصناه للآليات القانونية والقضائية لمجابهة هذه الظاهرة، أمّا الثالث فيتضمن الوسائل الوقائية .

الفرع الأول: الوسائل الأمنية

تعتبر الوسائل الأمنية بمثابة حلول جدرية لمعالجة هذه الظاهرة ضمن ما يسمى بالإستراتيجية الأمنية، وهذه المهمة هي من صميم عمل الجهات الأمنية الجزائرية ممثّلة في قوات الجيش الشعبي الوطني (حرس السواحل)، قوات الدرك الوطني (حرس الحدود)، وقوات الأمن الوطني التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني (شرطة الحدود)، ويختلف عمل هذه الجهات بحسب الاختصاصات المخوّلة لها قانونا في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، وتتمثّل مهام كل هيئة فيما يلى:

1- حرس السواحل: تشكّل هذه القوّات حجر الزاوية في التصدي لهذه الظاهرة، على اعتبار أنّ أكثر من 80 بالمائة من الهجرة غير المشروعة تمر عبر البحر، وقبل 15 سنة الماضية لم تكن مسألة مكافحة الهجرة الشرعية من اختصاص هذه القوات، لكن بدأت هذه القوات في حراسة السواحل بشكل دقيق جدا خاصة مكافحة تهريب المهاجرين من طرف عصابات المافيا بطرق غير قانونية، وقد قامت خلال السنوات الأخيرة من توقيف العديد من المهاجرين غير القانونيين للحيلولة دون بلوغهم الضفة الأخرى من البحر المتوسط، وتجدر الملاحظة أنّ قوّات خفر السواحل الجزائرية جهزت السواحل الجزائرية بنظام مراقبة جد متطور يسمى الجهاز المندمج (vttms) بسبب الضغوطات الأوروبية 19.

2 - الأمن الوطني: تحتوي المديرية العامة للأمن الوطني على ستة مديريات من بينها مديرية شرطة الحدود، ويتواجد أعضاء شرطة الحدود بالأقاليم الحدودية البرية والجوية والبحرية، ودورهم يتمثّل في مراقبة الحدود الثلاث عن طريق تفعيل الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود²⁰، وفي مجال محاربة ظاهرة الهجرة غير المشروعة أنشأت المديرية العامة للأمن

الوطني هيئة تسمى الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير المشروعة يتمثّل دوره في القيادة والتنسيق بين باقي الفرق الجهوية الأخرى للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق (BRIC)²¹)، والتي تتابع شبكات الهجرة غير القانونية، كما تقوم بالبحث والتوقيف والمتابعة القضائية، والبحث والتوقيف للأشخاص الذين يزورون وثائق السفر، والبحث والتعرف والتوقيف للأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية وأخيرا تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب ووضع طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني²²، وتسجيل وتتبّع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير القانونية.

5 – الدرك الوطني: هو جهاز أمني تابع لوزارة الدفاع الوطني له مهام متعددة منها التصدي إلى ظاهرة الهجرة غير المشروعة، ولقد بيّنت مصالح الدرك الوطني بتمنراست أنّ ظاهرة الهجرة غير المشروعة في تزايد مستمر، حيث تمّ معالجة 364 قضية في سنة 2009 تمّ من خلالها توقيف 2575 مهاجرا غير قانوني، وتوزّعت بنسب مختلفة على وحدات القيادة الجهوية للدرك الوطني من بينها 102 قضية تم معالجتها من طرف الفرقة الخاصة بالجنوب للدرك الوطني بعين قزام، حيث تم توقيف 686 مهاجرا غير شرعي، بالإضافة إلى قيامها بمداهمات لوحدات المجموعة الولائية أسفرت عن توقيف 103 مهاجر غير قانوني، كما تم كذلك تسجيل 24 قضية تزوير في وثائق السفر وتأشيرات الدخول²³.

الفرع الثاني: الوسائل القانونية

فيما يتعلق الوسائل القانونية لقد لاحظ المختصون وعلى رأسهم الأستاذة عواشرية رقية سليمان أنّ الجزائر عاشت فراغا في هذا المجال، فقبل عام 2008 لم يكن هناك أي قانون أو تشريع يتعلق بظاهرة الهجرة غير المشروعة، فإلى ذلك الحين كانت أحكام القانون البحري هي المطبقة في هذا المجال²⁴.

واستمر الوضع إلى غاية سنة 2008، حيث تدارك المشرع الجزائري ذلك الفراغ، حيث عالج ظاهرة الهجرة غير المشروعة بأبعادها المتعددة بموجب قانون 10-18 المؤرخ في 25 أفريل 2008 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، فقد جاء هذا القانون بعديد الإجراءات الردعية، فقد نصّت المادة الأولى منه على أنه:" يحدّد هذا القانون شروط دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري وإقامتهم وتنقلهم فيها مع مراعاة الاتفاقيات الدولية أو اتفاقات المعاملة بالمثل"، فقد نصّت الفقرة الأولى من نص المادة 46، والتي قرّرت أقصى العقوبات لمن تخول له نفسه تسهيل دخول أو تنقل أو إقامة أو خروج أجنبي من الجزائر بطريقة غير قانونية، وذلك بتقرير عقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من من الجزائر بطريقة غير قانونية، وذلك بتقرير عقوبة الحبس من منتين إلى خمس سنوات وبغرامة من من تنفيذ قرار الإبعاد أو قرار الطرد إلى الحدود أو الذي تم إبعاده أو طرده إلى الحدود ودخل من جديد إلى الإقليم الجزائري دون رخصة، يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات (5) المنوات ، إلا إذا أثبت بأنه لا يستطيع الالتحاق ببلده الأصلي ولا التوجه نحو بلد آخر، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظام اللاجئين وعديمي الجنسية" .

الفرع الثالث: الوسائل الوقائية

يعتبر الفقر والبطالة عاملان أساسيان ساهما إلى حد بعيد في انتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة بين فئة الشباب في الجزائر، ولأجل محاربة هذه الظاهرة من جذورها قامت الدولة الجزائرية بإيجاد حلول بديلة للشباب للحد من هذه الظاهرة وللحيلولة دون انتشارها، وذلك محاولة منها لامتصاص البطالة من خلال الإجراءات²⁵، التي تخلق الوظائف وتتمثّل هذه الوسائل في الخطوات التالية:

1 - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej): هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996 دورها تشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، وهذا الجهاز موجه خصيصا للشاب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 19 إلى 35 والحامل لأفكار ومشاريع تمكّنهم من خلق مؤسسات لامتصاص أكبر نسبة من البطالة بين الشباب، ويتلقى الشباب الراغب في الاستثمار مساعدات مالية تتمثّل في هبة على شكل قرض من 28 إلى 29 المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع بالإضافة إلى امتيازات الضرائب وتتواجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في كامل التراب الوطني 26.

2 – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem): أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 40–14المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية والوكالة موضوعة تحت سلطة الوزير الأول، وتتمثل مهام الوكالة في مايلي:

- · تدعيم المستفيدين وتقدّم لهم الاستشارة، وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم،
- تبلّغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم،
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة،
 - تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم،
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل²⁷.

كما قامت الدولة بدعم ترقية الشغل المأجور من خلال تسهيل الاستفادة من مناصب عمل دائمة لصالح الشباب طالبي العمل لأول مرة والمسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم في القطاع العمومي والخاص، كما عملت الدولة على إعداد برنامج عقود ما قبل التشغيل²⁸.

3 – الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (Cnac): يتكفّل هذا الصندوق بدعم وإنشاء وتوسيع النشاطات المخصّصة للشباب العاطل عن العمل، والبالغ من العمر 30 إلى 50 سنة والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار وتتمثّل مهام الصندوق فيما يلى:

- يقدّم القرض على شكل هبة من 28 -29 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع،
 - التخفيض في الفوائد البنكية،

- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي،
 - الاستفادة من المزايا الضريبية،
- - التصديق على المكاسب المهنية²⁹

كل هذه الجهود المبذولة من الحكومة الجزائرية في مجال الاهتمام بالشباب سواء أكانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تعبّر بكل وضوح عن نية الحكومة الجزائرية في محاربة ظاهرة الهجرة غير المشروعة بأعمال استباقية وتحفيزات نراها جد هامة تساهم إلى حد بعيد في القضاء على هذه الظاهرة، رغم كل ما قيل عن هذه المؤسسات وما شابها من ممارسات بيروقراطية تعيق تنفيذ الأهداف المرجوة، كما تعبّر هذه الإستراتيجية عن مدى سداد الرؤيا للحكومة للقضاء على ظاهرة الهجرة غير المشروعة باستغلال الوسائل الاقتصادية المتاحة لها، فمحاربة هذه الظاهرة مرتبط بالمجال الإنساني القائم على المساعدة الإنسانية، لأنها تقضي على هذه الظاهرة في مهدها التي تقدمها الدولة كبديل عن الحل الأمني للقضاء على هذه الظاهرة.

وما يمكن استخلاصه بشأن الآليات المستحدثة التي انتهجتها الجزائر كاستراتيجية للتصدي لظاهرة الهجرة غير المشروعة، يلاحظ أنّ هذه التجربة لم تترك أي فراغ فيما يخص معالجة هذه الظاهرة خاصّة الآليات الوقائية والتي تعتبر كحل بديل عن الهجرة، لأنّها تركّز في معظمها على الجانب المالي، والمتمثّل في خلق مؤسسات وطنية تعنى بتقديم الدعم المالي للشباب العاطل عن العمل، من خلال تجسيد مشاريع اقتصادية واستثمارية لصالحهم بمرافقة هذه المؤسسات وتقديم كل التسهيلات والدعم لتحقيق هذه المشاريع المقترحة منهم، أمّا عن الآليات الأمنية، فقد حققت هذه الأخيرة نتائج أكثر ممّا كان متوقعا منها في التصدي لهذه الظاهرة وما الإحصائيات المقدمة في معرض هذه الدراسة والخاصة بنشاطاتها في مجال محاربة هذه الظاهرة دليل يمكن الإشادة به، وعليه فانّ الآليات المعمول بها في الجزائر لمحاربة هذه الظاهرة كفيلة بالقضاء عليها أو على الأقل التقليل منها.

أمّا فيما يخص الآليات القانونية أو التشريعية فانّ الجزائر اعتمدت على هذه الآلية للتصدي لهذه الظاهرة، كونها تشكل خطرا على الأمن القومي للبلاد، كما أنّ الاعتماد على هذه الآليات يقنن ويبرر تدخلات قوات الأمن في وجود النص المجرم والمعاقب على هذه الظاهرة، وهو ما يسمى عند المشرع الجزائي بالركن الشرعي للجريمة والذي يستمد أساسه من نص المادة 1 من قانون العقوبات، وما يؤكد هذا الطرح تصريح وزير داخلية الجزائر السابق السيد يزيد زرهوني في بداية سنوات الألفية الحالية:" كان من الحتمي لنا أن نكيّف ترسانتنا القانونية مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن، والذي شهد تطورا منذ إعداد القوانين المتصلة بدخول الأجانب إلى بلدنا خاصة مع تفاقم الجريمة المنظمة عبر الوطنية وظاهرة الإرهاب، فمن الأجدى ومن الضروري لنا تجريم الهجرة غير المشروعة" 30

المطلب الثاني

الوسائل والآليات المقررة دوليا

على غرار الجهود التي بذلتها الجزائر داخليا للقضاء عن ظاهرة الهجرة غير المشروعة، فان ذلك لم يثنيها عن بذل أقصى الجهود دوليا للقضاء على هذه الظاهرة، لذلك سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معرفة الآليات الدولية التي اعتمدتها الجزائر للتصدي لظاهرة الهجرة الشرعية على المستوى الإقليمي كنقطة أولى، أمّا النقطة الثانية فقد خصصناها إلى الآليات المعتمدة على المستوى العالمي (الدولي).

الفرع الأول: الآليات المعتمدة على المستوى الإقليمي

إنّ الموقع الجغرافي الجيوستراتيجي الذي تحتله الجزائر، والذي تشترك فيه مع دول المنشأ للهجرة ودول المقصد فرض عليها أن تتعاون مع الدول الإقليمية للتصدي إلى هذه الظاهرة، وفي هذا المجال وقّعت الجزائر سنة 2002 اتفاق شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي والذي تضمّن ضمن إحدى بنوده مسألة تتقّل الأشخاص والتأشيرات، وقضية الهجرة القانونية وغير القانونية وإعادة القبول بموجب المواد 83 إلى 84 من اتفاقية الشراكة³¹.

وضمن نفس الإطار، وباعتبار أنّ الجزائر دولة افريقية ولها امتداد إفريقي عميق يرجع إلى سنوات ما قبل الاستقلال، فقد اعتمدت الدول الإفريقية خطة عمل التعاون لمواجهة ظاهرة الهجرة غير المشروعة تسمى برنامج مواطنو إفريقيا 32أهم ما جاء فيه رسم سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه إفريقيا يقوم على التنمية، ورفض الهجرة الانتقائية للكفاءات التي هي عماد التنمية في عديد الدول الإفريقية، وهذه السياسة تفرض على دول الاتحاد الأوروبي الالتزام بتحقيق شراكة فعلية اتجاه الدول الإفريقية قوامها مبدأ احترام المصالح المشتركة 33، وفي إطار مسار برشلونة فانّ إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية أكّدت على ضرورة التحكّم في هذه الظاهرة واحترام حقوق المهاجرين الشرعيين، وإقامة تعاون مكثف بإشراك كل دول المتوسط للحد من شدّة تدفق وضغط الهجرة على الدول الأوروبية، وفي إطار ندوة برشلونة فقد تمّ الاتفاق على إعطاء الأولوية للشراكة الاقتصادية والمالية من أجل تخفيف الفوارق والهوة الموجودة بين أطراف الشراكة ومعالجة أسباب الهجرة غير الشرعية وعلى رأسها التخلف، والاضطرابات السياسية والفقر والبطالة وفي قمة برشلونة عام 2005 تم تقديم فصل رابع من التعاون فيما يتعلق بالهجرة والتكامل الاجتماعي وبرامج والعدالة والأمن، كما تمّ في هذه القمّة بشكل خاص تطوير برامج التعاون الاقتصادي والاجتماعي وبرامج التعاون حول الهجرة 40 الهجرة 46

كما عملت مجموعة (5+ 5) إلى الآليات بخصوص موضوع الهجرة غير المشروعة وخلال اجتماع المجموعة الأخير بتونس يومي 05،06 ديسمبر 2003 أدرج موضوع الهجرة غير المشروعة وعلاقتها بالأمن في المنطقة الأورو متوسطية، وقد خرج المجتمعون ببعض النتائج نذكر بعضها:

- العمل على تقوية وتشديد الإجراءات الأمنية كحل للقضاء على الهجرة غير المشروعة من خلال تشديد الرقابة على الحدود وطرد المهاجرين غير الشرعيين.

مطالبة الدول المغاربية الخمس من نظيرتها الأوروبية التعجيل بإيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل الحقيقية لظاهرة الهجرة غير المشروعة عن طريق التعاون، كما تمّ التركيز على مسألة اندماج المهاجرين وحماية حقوقهم بالبلدان المقيمين بها وفقا لتشريعاتها 35.

الفرع الثاني: الآليات المعتمدة على المستوى العالمي

1- البروتوكول المكمّل المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق الر والحر والجو: إنّ ظاهرة الهجرة غير المشروعة تستدعي من المجتمع الدولي بذل جهود معتبرة من التعاون للتصدي بحزم لهذه الظاهرة، بل الأكثر من ذلك تتطلّب رسم استراتيجية صارمة لمجابهتها، خاصة من حيث الوسائل القانونية، وضمن هذا الإطار ونظرا لما تشكله الهجرة غير المشروعة من تهديد للأمن القومي للأوطان عملت الأمم المتحدة على إعداد اتفاقية دولية تعنى بمكافحة الجريمة المنظّمة وبروتوكولها المكمّل المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو في نوفمبر 2000 .

وقد صادقت الجزائر على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 30-418 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، فهذا البروتوكول أكّد على مبدأ التعاون الدولي في مكافحة جريمة تهريب المهاجرين، كما أكّد على تبادل المعلومات حول الأنشطة الإجرامية ومحاولة تحليلها مع تأكيد ضمان سريتها، كما أكّد على ضرورة اعتبار كل صور الشروع في ارتكاب الجريمة أو المساهمة فيها يعد جريمة معاقب عليها، كما أكّد كذلك على ضرورة معاملة ضحايا التهريب معاملة إنسانية وعدم المساس بالسلامة البيئية وفقا للقانون الدولي للبحار 36، ومادامت الجزائر قد صادقت على هذا البروتوكول فإنّها ملزمة بتطبيق أحكامه لتقوية معالم التعاون الدولي للتصدي بصرامة لهذه الظاهرة.

ويسعى البروتوكول بصفة عامة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- منع ومكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين.
- حماية حقوق المهاجرين المهربين ومساعدتهم مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية.
 - تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف.
- 2 اجتماع الجزائر سنة 2006: انعقد هذا الاجتماع بالجزائر العاصمة يومي 03 و 05 أفريل 2006 ضم خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي حول الهجرة والتنمية، وقد تمّ في هذا الاجتماع تبنّي خطة عمل موحدة من طرف المجتمعين من أجل سياسة افريقية مشتركة في مجالي الهجرة والتنمية، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

أ- على المستوى الوطني: تتمثل الإجراءات المتخذة فيما يلي:

- اعتماد سياسة وطنية فيما يخص مكافحة الهجرة غير المشروعة وتوعية الشباب بمخاطرها.
- تحديد الجهات الوطنية المختصة المكلّفة بجمع كل المعلومات المتعلقة بمدى انتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة،

تعزيز آليات مكافحة شبكات الاتجار بالبشر وضمان مراقبة أكثر فعالية على مستوى الحدود والتطرّق إلى الأسباب المباشرة للظاهرة وتحديد الفقر والبطالة³⁷.

ب - على المستوى القاري: وتتمثّل الإجراءات المتخذة فيما يلي:

- ضرورة اعتماد سياسات موحدة وتدابير فعالة لمكافحة الهجرة السرية وإدارتها،
- · تشجيع إبرام الاتفاقيات الثنائية لإدارة الهجرة غير المشروعة ومتابعة مسارات توسيع وتعميق الفضاءات الديمقراطية،
 - خلق آلية مناسبة تجمع الجهات الوطنية المختصة المكلفة بالهجرة،
- وضع الأطر القانونية الثنائية والإقليمية في إطار المجموعات الإقليمية والدولية في مجال حماية المهاجرين،
 - تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود،
- تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال المهاجرين والحد من تدفقات الهجرة غير المشروعة نحو الخارج وبالخصوص نحو الدول الأوروبية 38
- 5- إعلان الرباط لعام 2006: تم هذا الإعلان بتاريخ 2006/7/13 عندما طلبت 60 دولة افريقية وأوروبية المساعدة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية، وتمّت المصادقة على الإعلان من 75 وزيرا 30 من الدول الأوروبية و 27 من الدول الإفريقية 39 وقد اتفق الأطراف المتعاقدون على ضرورة التعاون وتحمل المسؤولية في معالجة ظاهرة الهجرة غير المشروعة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية وفقا للالتزامات الدولية للدول المشاركة 40.
- 4- الاتفاقيات الثنائية: إنّ تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية فرضت على الدول ومن بينها الجزائر السعي إلى معالجة هذه الظاهرة عن طريق إبرام اتفاقيات ثنائية، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى إعادة المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية ومن ين الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر الاتفاقية التي عقدتها الجزائر مع ايطاليا ووفقا لهذه الاتفاقية تم ترحيل أكثر من نصف مليون شخص⁴¹.

ما يمكن استخلاصه بشأن الآليات الدولية المعتمدة من الجزائر وأهمها الصكوك الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة والتعاون والتنسيق الأمني واتخاذ سياسات واستراتيجيات لمجابهتها وكذا الاجتماعات الإقليمية والدولية يستشعر أنها تساهم إلى حد بعيد في تقليص عدد المهاجرين غير الشرعيين وصولا إلى الهدف المنشود وهو القضاء عليها نهائيا.

خاتمة

من خلال ما تمّ عرضه بشأن ظاهرة الهجرة غير المشروعة استنتجنا أنّ تلك الأخيرة ما كانت لتتفاقم لولا عوامل اجتماعية، اقتصادية، وحتى سياسية، فانتشار البطالة وتفاقم الفقر والأمية خاصة في أوساط الشباب في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية زاد من تفاقمها وانتشارها بشكل رهيب، الأمر الذي كان له

انعكاسات على الأمن القومي للجزائر بحكم موقعها الجغرافي الذي أهلها لأن تكون وجهة مفضلة لدى الكثير من المهاجرين غير الشرعيين، فبعدما كانت الجزائر بلد عبور أصبحت مع مرور السنوات بلدا مفضّلا لهم للاستقرار فيها.

ولغرض التصدي لهذه الظاهرة فكما رأينا خلال معرض دراساتنا للموضوع ، قامت الجزائر بوضع سياسة أمنية وتشريعية وعلاجية للحد من تفاقمها، حيث أتت تلك السياسة أكلها رغم وجود سلبيات ونقائص كانت ومازالت مقترنة بها، حيث ضربت السياسة الأمنية شبكات تهريب المهاجرين بيد من حديد نظرا لخطورة الظاهرة وارتباطها بالجريمة المنظمة والإرهاب الدولي وما يثبت ذلك هو الإحصائيات المقدمة في الدراسة لقوات الأمن الجزائرية، ولم تقتصر الحلول الجزائرية للقضاء على هذه الظاهرة على الحلول الاقتصادية الحلول الأمنية و القانونية، بل امتد بعد نظر الجزائر للقضاء على هذه الظاهرة إلى الحلول الاقتصادية والمتمثلة في إنشاء مؤسسات تابعة للدولة مهمتها مساعدة الشباب الحاصل على الشهادات العليا، وكذلك الشباب العاطل عن العمل عن طريق تقديم كل الدعم المالي ومتابعة مشاريعهم لغرض إنجاحها، مثلما رأيناه خلال معرض تطرقنا للآليات الوقائية، كل ذلك للحيلولة دون تفاقم هذه الظاهرة .

حيث تعتبر الجزائر السبّاقة من بين بلدان جنوب المتوسط الذين اعتمدوا استراتيجية استباقية وقائية تحول دون ميول الشباب إلى طريق الهجرة، وهذه سياسة ناجحة تحسب للجزائر أثناء تعاملها مع هذه الظاهرة، فالتجربة الجزائرية تعد مقاربة شاملة، ولا ننسى كذلك أنّ الظروف الحالية التي تعيشها الجزائر والناتجة عن الحراك، أهمها مكافحة الفساد كان له أثر لا يستهان به في التقليص من الهجرة غير الشرعية.

أمّا عن الآليات المعتمدة دوليا من الجزائر، فمن حيث الآليات الإقليمية ماعدا الجمود الذي تشهده بلدان المغرب العربي، والذي أثّر على عملاقي المنطقة في تكريس بذل جهودهما عن التعاون والتنسيق للقضاء على الظاهرة، إلاّ أنّه ثمّة تعاون إقليمي طموح ومفيد للجزائر وغيرها سواء كان في إطار الاتحاد الإفريقي أو ضمن مجموعة 5 + 5 أو في إطار جامعة الدول العربية أو مشروع الشراكة الأورو متوسطي ورغم كل ما قيل بشأن الأخير، فقد كان لهذا التعاون الأثر الايجابي على الأقل للتقليل من هذه الظاهرة ونفس الشيء ينطبق على الآليات الدولية.

الهوامش:

4 حمدي شعبان، "الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) مركز الإعلام الأمني ، جمهورية مصر العربية ص متوفر على الرابط التالي https://www.polcemc.gov.bh تاريخ الدخول 07/24 /07/24 الساعة 03:40 .

2- معجم الكافى ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر الطبعة 3 بيروت السنة 1994، ص 1055 .

3- ساعد رشيد ،"واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني " مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية 2011 /2012، ص 13 ، انظر أيضا . Vaisse mourice

- Dictionnaire des relations internationaes au 20 siècles. Edition armand colin. Paris. 2000. P
 173.
 - 4 حمدي شعبان ، المرجع السابق ص 4 .
 - 5- ساعد رشيد، مرجع سابق ص 13.
- 6 رقية سليمان عواشرية ، "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجا)" المجلة العربية للدراسات الأمنية المجلد 33 العدد 71 130 142 الرياض 2018 م 2018 ه ص 142 .
- 7 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 15 الصادرة بتاريخ 08 مارس 2009 المعدلة والمتممة لقانون العقوبات ص 4 .
- 8 عبد الحليم بن مشري ، "جريمة تهريب المهاجرين من منظور قانون العقوبات الجزائري "مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد الثامن السنةجامعة محمد خيضر بسكرة ص 9 ، أنظر أيضا عبد المالك صايش "محاربة الهجرة السرية من خلال القانون 08 -11 بحث مقدم في الملتقى الوطني حول "تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر واقع متطور "المنظم يومي 01 01 أفريل 010 جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص 03 .
- 9- راجع نص المادة 3 من بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو ، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد بتارخ 15 نوفمبر 2000 وثيقة الأمم المتحدة 55 / 55 / RES / 55/ الأمم المتحدة مجموعة المعاهدات ، المجلد 596 ، الأرقام8638 8640 .
- 10 مليكة حجاج ، "جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري " أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2015 /2016 ص 17 .
 - 11- المرجع نفسه ص 17.
- 12 سليمان عواشرية ، "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجا) مرجع سابق ص 144 12 الميزة بركان ، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية" مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2012/2011 ص 36 .
- 14- الأخضر عمر الدهيمي، "ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة ، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر ، بحث مقدم يوم 08 فيفري 2010 بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية " السعودية ص 4 .
 - 15- ساعد رشيد ،"واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني " مرجع سابق ص 27 .
- 16- GuennouniNaima, les migrants et leur droits au maghreb (tunisie, Algerie ; Maroc) cahier de LUNESCO , Migration et droit humains , université Hassan 2, Casablanca, 2004 p 13.
 - 17- أنظر خريطة فرقة خفر السواحل لولاية مستغانم
- 18- رتيبة طبي، "البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر " مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية منشورات سعد دحلب البليدة ، العدد الثامن، 2012 ص 101 .
 - 19- رقية سليمان عواشرية ، مرجع سابق ص 156 .
- 20- بن مغنية سعادة مختارية ،"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الطاهر مولاي -سعيدة- 2015/2014، ص 69 .
 - 21 رقية سليمان عواشرية ، المرجع السابق، ص 156 .
 - 22- الأخضر عمر الدهيمي، " دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر " مرجع سابق ص 19 .
 - 23 المرجع نفسه، ص 19

- -24 عواشرية رقية سليمان ، مرجع سابق، ص 155
- 25- بن مغنية سعادة مختارية ، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر "، مذكرة ماستر ، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2014 /2015 ص 75 .
 - -26 أنظر الرابط التالي: www.mdipi.gov.dz تاريخ الدخول 06 /08 /2019 الساعة 18.
- 27 حوحو فطوم، عيساوي سهام، مداخلة بعنوان "هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يوم 2017/07/06 جامعة الشهيد حمة لخضر الوادى ص 7.
- 28 بن مغنية سعادة مختارية ، مرجع سابق ص 76 .
- 29 أنظر الرابط التالي <u>www.mdipi.gov.dz</u> للمزيد من المعلومات انظر كذلك <u>www.cnac.dz</u> تاريخ الدخول 06 -29 الساعة 18 و 24 دقيقة
- 30 سمير قط ، " الهجرة غير المنتظمة من افريقيا الساحل و الصحراء نحو / عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الدولية " الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي ، جامعة 08 ماي قالمة يومي 24 25 نوفمبر 2013، ص 14.
 - 31 عواشرية رقية سليمان ، مرجع سابق، ص 154
 - . 154 ص المرجع نفسه، ص 32
 - -33 المرجع نفسه، ص
- 34- خضر بشارة :أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995 2008 ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ص 112 .
 - 35 بن مغنية سعادة مختارية، مرجع سابق، ص 83 .
- 36- شراد صوفيا "قراءة في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو" منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، بدون ذكر السنة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ص 62 .
 - 37 بن مغنية سعادة مختارية ، مرجع سابق، ص 97.
 - 38- رؤوف منصور، " الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني" مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 02 ص 226.
 - 39 فايزة بركان، " آليات التصدي للهجرة غير الشرعية "، مرجع سابق، ص 100 .
- 40- أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون "مكافحة الهجرة غير المشروعة "، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية د . ط ، الرياض 2010، ص 152.
 - 41 المرجع نفسه، ص 10.

هجرة الجزائريين السرية إلى أوروبا – قراءة في الأسباب ومقومات الاستقطاب والتداعيات. Algerians' secret migration to Europe - reading of the causes, rectifiers of polarization and repercussions.

د. البشير بوقاعدة. أستاذ محاضر قسم أ. جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر. د. خالد حموم. أستاذ محاضر قسم أ. جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر.

الملخص:

يهدف هذا البحث لدراسة مجموعة العوامل والأسباب الجوهرية التي دفعت بالجزائريين في عصرنا الحالي إلى نهج سبيل الهجرة غير الشرعية أو السرية نحو أوروبا، بالإضافة إلى كونه يكشف عن بعض المقومات التي استقطبتهم في الضفة الشمالية من الحوض الأبيض المتوسط، وشجعتهم على الهجرة بأعداد هائلة إلى ذلك الفضاء الأوروبي. كما يرمي هذا البحث لدراسة تداعيات هذه الظاهرة ونتائجها على المهاجر السري وبلده الجزائر وأوروبا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة السرية - الآفات الاجتماعية -الجزائر - أوروبا.

Abstract:

The research aims to study the Intrinsic causes leading to the migration of Algerians in the current period secretly to Europe, and what are the rectifiers that attracted them, and encouraged them to migrate to the opposite bank from the Mediterranean in huge numbers, this research also aims to study the repercussions of this phenomenon and its consequences on the illegal immigrant and his country Algeria and Europe.

Keywords: Secret immigration - social scourges - Algeria - Europe.

مقدمة:

في ظل الجهد الإنساني لملامسة حياة اجتماعية تتماشى وطموحه وتتناغم ورؤيته للنمط الحياتي الأمثل، شكّل سبيل الهجرة في راهننا، أحد المخارج التي اهتدى إليها لتحقيق غايته، وذلك بناءً على ما تحدّده القوانين والمراسيم والمواثيق والاتفاقيات الدولية الضابطة لسبل الهجرة والمؤطّرة لحركتها. بيد أنّه وفي ظل تلك القوانين الناظمة لهذا الحراك الإنساني، لجأت شرائح مجتمعية في ظل الإزم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتخبّط تحت سقفها إلى سبيل غير قانوني؛ وهو الهجرة السرية أو الغير شرعية، بكل ما أوتي من رغب فيها من سئبل وإمكانات غير شرعية ولا قانونية. وكان المجتمع الجزائري أحد المجتمعات التي طالت نسيجه أعراض هذه الظاهرة خاصةً ضمن شريحة الشباب، وذلك في ظلّ الانعكاسات السيئة للأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر على حياتهم بكل

أبعادها، وكانت أوروبا من أكثر مناطق العالم استقطابا لهم في مساعي الظفر بفرص العمل والعيش الكريم.

ومن الطبيعي أن يُسهم هذا النمط من الهجرة وهؤلاء المهاجرين الذين لا يعترفون بمصداقية القوانين الدولية والاتفاقيات الناظمة لحركة الإنسان عبر بلدان العالم، في خلق متاعب ومشكلات في شتى مناحي الحياة على البلدان المهاجر منها والمهاجر إليها وعلى المهاجرين السريين في حد ذاتهم.

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: ما هي النتائج والانعكاسات التي تخلفها ظاهرة الهجرة السرية على الجزائر والدول الأوروبية؟ وقد طرحنا من أجل الإجابة على هذه الإشكاليَّة بعض التَّساؤلات: ما هي أسباب الهجرة السرية؟ وما هي المقومات التي تستقطب المهاجرين السريين؟ وما هي البلدان التي يهاجر إليها عن طريق السر؟

1. أسباب الهجرة السرية في الجزائر:

إنّ من القضايا الاجتماعية بالجزائر التي تغرض نفسها على الباحث وتشدّه لدراسة حيثياتها والوقوف على تفاصيلها، ما تعلّق بظاهرة الهجرة السرية⁽¹⁾ وتداعياتها على النسيج المجتمعي ومخلفاتها على النظام الأمني ووقعها على منظومة القوانين الدولية الناظمة للحركة البشرية المنتظمة عبر الحدود وآليات التحكّم فيها والأعراف الدولية الضابطة لطبيعة الجهد القانوني الرقابي الساهر على ذلك. ولئن كان الجهد البحثي من طرف أقلام الباحثين قد صال وجال في حيثيات هذه الظاهرة وأنتج دراسات جادة أماطت اللثام عن عديد الجوانب من تفاصيلها، فإنّ ذلك لا يعني أنّ الظاهرة نالت حظّها بما يكفي من الدراسة والبحث، وإنّما تظلّ حقلا بحثيا خصبا يستدعي التنقيب في غياهبه وكشف ملابسات قضايا هذه الظاهرة ومشكلاتها وأسبابها ومفرزاتها ومآسيها. ففيما تتجلّى أبرز الأسباب التي دفعت بالبعض من الجزائريين إلى الهجرة بشكل سريّ؟ وما طبيعة المبرّرات التي اتخذه المهاجر سرّا للمضي في سبيله والمخاطرة بحياته رغم علمه بأنّه يخوض غمار مجازفة غير مضمونة العواقب؟

ونعتقد أنّ بلوغ الغاية من البحث في أسباب ظاهرة الهجرة السرية بالجزائر يقتضي منّا تناولها حسب طبيعة الأسباب والمجال الذي يحتضنها، وذلك تناغما مع الطرح الذي عدّ الهجرة: "تلك الحركات الإرادية أو القسرية للأشخاص لأسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية أو بيئية"(2).

1.1. الأسباب الاجتماعية:

من المعلوم أنّ الهجرة ظاهرة طبيعية حثّت عليها الشرائع والأديان وفي طليعتها الدين الإسلامي الذي دعا إليها في طل ظرفيات معينة وشجّع المسلم على نهج سبيلها في مسعى تحصيل الغاية التعبّدية

في مناخ ملائم إذا كانت ظروف بيئته الأصلية لا تسمح له بأداء وظائفه التعبّدية بكرامة وأمان. وأنّ القوانين والأعراف الدولية لا تحدّ من الهجرة والحراك إذا امتثل للقوانين واحترم ضوابطها⁽³⁾. بيد أنّه إذا تعدّى المهاجر تلك القوانين واخترق نسيجها وتجاوز النظام الأمني العالمي والقوانين الناظمة للحركة البشرية بين الدول، فإنّ الأسباب التي تدفع بالمهاجر إلى ركوب سفينة "الحرقة" أو الهجرة السرية مهما كانت طبيعتها ومستويات حدّتها وأثرها على حياة الفرد الاجتماعية ليس بمقدورها تبرير صنعيه، وإنّما يظل سلوكه فعل مخل بالعرف والقانون الدولى ينبغى كبحه وتقويمه ووضع حدّ لمقترفيه (4).

في هذا الصدد، يستوقفنا الطرح الذي تبناه صاحب دراسة "حرقة "الحرقة" مساهمة في فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية" والذي مؤداه: "أنّ فعل الهجرة (الحرقة)، هو رد فعل وامتداد طبيعي لتدهور الوضعية الاجتماعية التي تعرفها الشبيبة. والشباب في حقيقة الأمر هم ضحايا أكثر منهم جناة"(5). ذلك أنّ حياة الشباب الجزائري(6) الاجتماعية تحت سقف وضع المتأزم وظروف قاسية لا تستجيب وتطلعاته ولا تلبي كافة حاجاته تسهم بشكل فاعل في زعزعة جسور الثقة التي تربطه بمحيطه وبيئته، وفي نمو نبات الشك في قدرة بيئته على احتضانه، فيسعى لإيجاد بيئة بديلة عن واقعه، تسمح له بالتخلّص من أثقاله وتستجيب لطموحاته، وفك ارتباطه مع بيئته الاجتماعية، فتكون الهجرة السرية أحد المخارج والسبل التي وتحقق الغرض. كما تسهم الأسرة الجزائرية بطريقة غير مباشرة في دعم غير مقصود للهجرة غير الشرعية، من خلال الأزمات العائلية والأسرية التي يتخبّط في شبكها الأبناء، شأن التفكك الأسري(7)، ومظاهر الإهمال الأبوي وتقريط بعض الآباء في مسؤولياتهم الاجتماعية من ناحية التربية والإنفاق والمراقبة الدورية لأولادهم وتتشتهم النتشئة السليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي، ومقومات الشخصية الوطنية والهوية الجزائرية والارتباط بالوطن الأم. حيث وقع العديد من السباب الجزائري فريسة للعصابات التي تشرف على عليات نقل المهاجرين سرًا، وكذلك فريسة سهلة بين يدي المتشبّعين بفكر "الحرقة".

1. 2. الأسباب الاقتصادية:

يُشار إلى هذه الأسباب بتعبير العوامل الطاردة في المجتمع الأصلي والمنقرة من العيش ضمن نسيجه. ولقد تباينت آراء المختصين بشأن الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء الهجرة السرية من الجزائر إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط أو العالم الأوروبي وتعدّدت بشأنها؛ ذلك أنّ تلك الأسباب اصطبغت بصبغة الدينامية والتجدّد، والتباين من مرحلة لأخرى ومن منطقة أو بيئة لأخرى، تبعا للتغيرات التي تشهدها المنظومة الاقتصادية للدولة والحركية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري ومستويات انعكاساته الايجابية على حياة المجتمعي أو السلبية على نسيجه. ولعلّ أبرزها ما نورده في العرض الموالى:

شكّلت أزمة البطالة التي تتخبّط تحت مفرزاتها شريحة من عناصر المجتمع الجزائري⁽⁸⁾ أحد الأسباب الرئيسة في يأس بعض الشرائح الشبانية من قدرة الإدارة الوصية على توفير مناصب شغل تقضى على ذلك الهاجس، وفي توسيع حدود دائرة الخوف لديهم على مستقبلهم، ومن ثمّ البحث عن مخارج لتأمين مستقبلهم وتحقيق مطامحهم، والتي تعدّ الهجرة السرية أحد الوجهات التي يقصدونها. كما أنّ محدودية القدرة الشرائية وتدنى مستوى الدخل للفرد الجزائري وعجزه عن توفير حاجياته الضرورية لحياة اجتماعية كريمة وطبيعية تسهم هي الأخرى في تعقيد الأمور وتتامى حدّة التذمر والألم الاجتماعي وتدفع ببعض الواقعين في فخ هذه الإزم إلى البحث عن بدائل بيئية ومواطن جغرافية من شأنها أن تكفل له العيش الحسن والراحة الاجتماعية⁽⁹⁾. ومعلوم أنّ شباب اليوم وفي ظل استثمار الوسائط التكنولوجية الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي والطفرة النوعية التي شهدتها وسائل الإعلام، بات الشاب الجزائري على دراية واسعة بمستويات القدرة الشرائية لدى المجتمعات الأوروبية والدول المتطورة والرفاهية التي تتعم تحت جناحيها المجتمعات الغربية في مختلف مجالات الحياة (10)، وعلى علم كبير بمستوى الدخل الفردي لدى شعوبها، وحجم الإمكانات التي يبسطها المشرفون عليها بين يدى عناصر مجتمعاتهم. وهو ما من شأنه أن يعمّق من جرح المعاناة وحدّة الأزمة في المخيال الاجتماعي لدى شريحة الشباب الجزائري، ويرفع من مستوى التحفيز لدى بعضهم للإقدام على الهجرة السرية (الحرقة) إذا ما وجد إلى ذلك سبيلا، بل ولا يدّخر البعض الآخر جهدا في سبيل ذلك باذلا كل ما في وسعه لركوب البحر والمغامرة بحياته أملا في غد أحسن وحياة أفضل على ضفة البحر الأبيض المتوسط الأخرى، من قبيل دول: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، اليونان، وغيرها (11).

ودون الخوض في طبيعة المنهج الاقتصادي الذي تتبعه الدولة الجزائرية ونسيج المعوقات التي تحول دون بناء اقتصاد جزائري متين والعراقيل التي تصطدم بها سياستها لتحسين مستواه وخلق دينامية اقتصادية حيوية تقوم على أسس متينة، فإنّ الهزات الارتدادية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من حين لأخر والتي تتعكس سلبا على واقع المجتمع وحياته الاقتصادية والاجتماعية، جعلت فئة عريضة من الشباب الجزائري لا يطلّق حالة اليأس التي عقد قرانه معها، ويعقد كافة آماله على سبيل الهجرة حتى ولو كانت بصفة سرية وفي شكل انتحار.

1. 3. الأسباب الثقافية والنفسية:

إلى صف الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي ذكرنا، فإنّ هناك عوامل أخرى ثقافية ونفسية ساهمت في توليد رغبة الهجرة غير الشرعية في نفوس البعض من الجزائريين والجزائريات خصوصا

ضمن شريحة الشبان، ولاسيّما إذا تزامنت وحضور الأسباب الأخرى وتضافرت جهودها إلى صفّها بما يُقوّي عامل الرغبة في الحرقة إلى درجة عالية، تجعل من صاحبها يضع مشروع الحرقة من أولى أولوياته في برنامجه الحياتي، ويصرف معظم وقته وجهده في إيجاد مخرج له من بلده بشكل سرّي ما دام السبيل إلى ذلك بطرق شرعية بعيد المنال.

ولعلّ ما يسود من أفكار في مخيال البعض من الشباب الجزائري بأنّ بلدان أوروبا تسهر على احترام الكيان الإنساني أفضل من غيرها من البلدان المتخلفة، وأنّ المنتوج الأوروبي لا يمكن أن يضاهيه أي منتوج جزائري حتى ولو كان أمرا بسيطا⁽¹²⁾، وأنّ الشاب يستحيل أن يحقق طموحاته ما دام يعيش على أرض الجزائر وأنّ الفضاء الخصب لتحقيقها هو البساط الأوروبي، وأنّ التعلّم لا يكون ناجعا إلاّ في مدارسها وجامعاتها، وأنّ استثمار الأفكار العلمية وبلورتها وتفجير الطاقات والإبداع غير متاح إلا في تلك البلدان، من شأنه أن يجعل من هؤلاء الشباب يرهن مصيره ومستقبله بكيفية الخروج من بلده بأي طريقة ليعيش في تلط الأوساط الأوروبية.

وينضاف إلى ذلك قلة الوعي وضعف المستوى الثقافي، وضعف الوازع الديني؛ ذلك أنّ الأخير من شأنه أن يُسهم بشكل فاعل في رفع معنويات الشباب إذا صادف حالهم واقع اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي عصيب، ويُعينهم على تخطيه بالصبر والكدّ والاجتهاد لتخطي العقبات وتجاوز الصعاب وتحمّل الألم حتى يظفر بمخرج آمن من واقعه وتحقيق مآربه على أرض وطنه وضمن نسيج مجتمعه. أمّا إذا افتقر إلى ذلك الوازع واقترن بضعف مستواه الثقافي، فإنّه سيقدم على الانتحار بواسطة الهجرة السرية(13) دون تفكير في العواقب الدينية والاجتماعية وإدراك للمخاطر على النفس والغير ممّن يقتدي به ويقتنع بفكره على ضلاله.

مع الإشارة إلى أنّ حالة الإحباط التي يعيشها بعض الجزائريين تحت طائل ظروف تختلف من شخص لأخر إذا اجتمعت في شخصية ضعيفة المستوى الثقافي والتربوي وفقر للوازع الديني أو ثقافة دينية ولو بسيطة، من شأنها أن تعكّر صفو حياته وتخيّم عليها عتمة الظلام، فتتنامى حدّة اليأس في مخياله من تطبيب واقعه بين أجنحة محيطه الاجتماعي وبلده الذي ينتمي إليه، وتسيطر عليه هواجس الفرار من ذلك الواقع المتأزم بأي شكل كان وطريقة اهتدى إليها، ويضع سبيل الهجرة السرية نصب عينيه لا يحيد بصره عنها حتى يدركها. وفي هذا الصدد، ثقوّي من طارحتنا هذه المادة التي وقفنا عليها في متن الدراسة الموسومة "بالهجرة غير الشرعية في الجزائر والمشكلات الاجتماعية مقاربة سوسيولوجية"، حين كشفت صاحبتها عن جانب من مظاهر التعبير التي أفصح عنها بعض الشباب عن تذمّرهم من واقعهم

المعيشي في الجزائر وتطلّعهم للعيش في أوروبا بأي سبيل كان ومها كانت الوضعية التي سيعيشون عليها في أرض أوروبا، وأنّهم مستعدّون لتجرّع الألم في أرض أوروبا على حياة الراحة في الجزائر؛ بما يكشف عن حالة إحباط نفسي عميقة الأثر يعيشها هؤلاء الشباب ويأس رهيب يتملّكهم، ومن العبارات التي تكشف عن ذلك الواقع بناءً على ما رصدته الباحثة في مجتمع قسنطينة من عبارات حائطية دوّنها بعض الشباب، منها قولهم: "يكلنا الحوت وما يكلناش الدود"، نكون بلاكا سطوب في الخارج ولا القعدة في هذي البلاد"(14).

ولئن كان هذا الحال ينطبق غالبا على الفئة الغير مثقفة، فإنّ ذلك لا يعني أنّ فكر الهجرة غير الشرعية لم يخترق عقول المتعلمين ويسيطر على مخيال البعض منهم ويضعها نصب عينيه، ممّن هو عاطل عن العمل ويحمل شهادة جامعية أو شهادة في تكوين متخصص معين؛ حيث يعيشون واقع متأزم خصوصا وهم في مرحلة عُمرية حيوية أو حساسة، تتطلّب مصدر دخل لقضاء حاجاتهم المتنوعة من زواج أو تغطية كافة مصاريف الأسرة إن كان متزوجا، وشراء سيارة، وإيجاد مسكن شراء أو كراء، ونحوها من متطلبات تلك المرحلة العُمرية. وهو الواقع الذي يشعرون تحت سقفه بالتهميش من طرف الإدارة الجزائرية الوصية والهيئات المسؤولة والقيادة المؤسساتية المعنية، فتكون الرغبة في الهجرة غير الشرعية أحد مظاهر التعبير عن الاستياء من ذلك التهميش، والبحث عن فضاء اجتماعي وسياسي يلبي طموحاتهم ويستجيب وحاجاتهم ويُغذي غاياتهم (15).

كما يحسن بنا أن نشير في خضم معالجة الأسباب النفسية وبيان تأثيرها في دعم رغبة الهجرة السرية عن المُقدم عليها، إلى مخلفات الحالة الأمنية التي تعيشها الجزائر من حين لآخر، وبالأخص آثار العشرية السوداء التي مرت بها البلاد، مما أسهم في فقدان الثقة عند البعض من الجزائريين في الوضع الأمني الجزائري. وعلى الرغم من أن الجزائر استعادت أمنها واستقرارها بعد قانون المصالحة الوطنية، فإن تأثيرات المرحلة على نفسية البعض لا تزال، بما يجعلهم دائمي التفكير في البحث عن فضاء أكثر أمنا نفسيا وراحة وطمأنينة اجتماعية، فيتطلّع البعض للعيش في المجال الجغرافي الأوروبي، وما دام الطريق إلى ذلك بطريقة مشروعة غير مفروش أمامه، يلجأ حائذ إلى "الحرقة" أو الهجرة السرية (16).

1. 4. الأسباب السياسية:

يمكن أن نلخص هذه الأسباب في النقاط الموالية:

- المحسوبية وسوء التسيير الذي اصطبغت به سياسة بعض المؤسسات والإدارات الجزائرية $^{(17)}$.

- التهميش والظلم السياسي والإدراي الذي يخلّف آثار وخيمة على نفسية الفرد ويدفعه للفرار من ذلك الواقع.
- التوزيع الغير عادل للثروة واستئثار فئة بالاستفادة منها على حساب الشرائح المجتمعية الأخرى بدعم مباشر أو غير مباشر من بعض المشرفين على شؤون الدولة الجزائرية في القطاعات الحساسة لاسيما المجال الاقتصادي، وبالأخص مؤسسة سوناطراك.
- التأثير الناجم عن مخلفات الحقبة الاستعمارية، والذي ساهم في تشكيل جسر معنوي يربط فكر بعض العناصر الجزائرية بالبلد الفرنسي المستعمر، على اعتبار أنّ نسبة الجالية الجزائرية التي تعيش حاليا في فرنسا معتبرة وذلك ناجم طبعا عن خلفية استعمارية، وبالتالي باتت تشكّل هذه الجالية همزة وصل بينها وبين عائلتها وأقاربها بالجزائر، وهو ما ساهم في نقلها للواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تعيشه هذه الجالية ضمن النسيج المجتمعي الفرنسي، وهو ما يساهم بدوره في تقوية الرغبة لدى بعض العناصر الجزائرية في الهجرة إلى فرنسا لتحسين حالهم الاجتماعي والاقتصادي أو المعيشي.

2. مقومات الاستقطاب:

ونقصد بمقومات الاستقطاب: عوامل الجذب والتحفيز وتقوية الرغبة في نفوس الراغبين في الهجرة غير المشروعة والمولعين بها والساهرين على المغامرة بواسطتها ضمن المجتمعات الأوروبية أو الغربية المستقبلة، والتي تضمّ صوتها إلى صوت العوامل الطاردة، فتنمو أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية. ثمّ إنّ الوقوف على ماهية مقومات الاستقطاب التي وجهت رغبات المهاجرين غير الشرعيين إلى وجهات معينة دون غيرها أو إلى مواطن أكثر من مواطن أخرى ومجالات وجغرافيا دون غيرها بالدراسة والبحث، يقودنا للاصطدام بصعوبة الفصل بين منظومة الأسباب الداعية إلى الهجرة الغير شرعية وعوامل الاستقطاب الجاذبة لعناصرها؛ وذلك نتيجة التداخل الذي تصطبغ به تلك الأسباب مع مقومات الاستقطاب والترابط الذي يطبع نسيجهما. كما يحيلنا ذلك إلى طرح جملة من التساؤلات بما يخدم المشكالية الرئيسة من هذه الورقة البحثية، ففيما تتمثّل مقومات استقطاب المهاجرين غير الشرعيين؟ وهل يمكن أن تخوّل لنا تلك الأسباب الدافعة للهجرة والمقومات المحفزة عليها أن نعتبر هذه الهجرة إجبارية أم تظل طوعية ما دامت غير رسمية؟

ونشير بأنّه لا يمكننا على كاهل الإجابة على التساؤلات المطروحة أن نُحيط إحاطة واسعة بنسيج المقومات، وإنّما نروم الاقتصار على نماذج وعينات من تلك المقومات، ذلك أنّ من رام أن يفي حقّها بالمدارسة أن يفردها بدراسة خاصة ومستفيضة تتيح له فرصة الإلمام الكبير بحيثيات وتفاصيل تلك

المقومات، علما أنّا أمام دراسة لظاهرة تشكّل أحد أخطر التحديات التي يوجهها العلم المعاصر برمّته وليست بيئة دون أخرى ويتحمّل مخلفاتها بأسره وليس منطقة على حساب أخرى. ونحسب أنّ ما يضطلع به العرض الموالى من شأنه أن يفي بالغرض.

- من الأمور التي تساهم في ترسيخ فكرة الهجرة في مخيال بعض العناصر الشبانية الجزائرية التي تعاني الخصاص الاقتصادي والإزم الاجتماعية، ما يقفون عليه من أحوال المهاجرين إلى الضفة الشمالية للحوض الأبيض المتوسط الذين يعودون إلى أرض الجزائر بشكل نهائي أو في عطل رسمية وبطريقة نظامية وهم يتمتعون بحياة أفضل من التي يعيشون تحت سقفها، من خلال ما يمتلكونه من سيارات وما يقدمون على شرائه من عقارات وما يوسعونه من تجارات. وكلّها مظاهر تحفّز على الهجرة حتى ولو كانت بطرق غير نظامية وسبل غير مشروعة لبلوغ تلك الحالة من رغد العيش ومستوى معيشي جيّد.
- إذا كنّا قد أشرنا في عنصر أسباب الهجرة غير الشرعية إلى مشكل البطالة في الجزائر الذي يعدّ أحد أبرز أسبابها، فإنّ توافر فرص الشغل ومناصب العمل⁽¹⁸⁾، والارتفاع الرهيب لقيمة العملة الأجنبية (الأورو) مقارنة بالدينار الجزائري، يشكّل عامل جذب هام في منظومة مقومات الاستقطاب وتحفيز الراغب في الهجرة على الهجرة السرية.
- استثمار التكنولوجيا في تسهيل إجراءات الهجرة السرية كتزوير الوثائق من جوازات السفر وتأشيرات (19) بطرق وتقنيات متطورة تُسهم في مغالطة الهيئات القانونية المنوط بها مهمة المراقبة ومكافحة الهجرة غير الشرعية (20)، وأعوان الإدارات المشرفة على وسائل النقل الجوي أو البحري، حيث ساهم البعض باحترافية في عملية تزوير الوثائق للمهاجرين غير الشرعيين بمبالغ مالية معتبرة.
- لعبت شبكات التواصل الاجتماعي بكل وسائطها وألوانها في اطلاع الشباب الجزائري على طبيعة الحياة الاجتماعية والتعليمية التي تعيشها شعوب أوروبا وغيرها من دول العالم التي بلغت مجتمعاتها أشواطا معتبرة في الرقي بالحياة المجتمعية وتحسين ظروفها (21). وهو ما ساهم من جهة في تذمّر بعض الشبان من واقعهم الاجتماعي العصيب، ومن جهة أخرى في تنمية رغبة الهجرة إلى تلك البلدان بحثا عن حياة اجتماعية على النمط الذي يصبو إليه أولئك الشباب، كيف لا وهؤلاء الشباب الراغبين في الهجرة كما جاء في دراسة الباحثين "رابح العايب ومهاء عقاقنية": أنّ التصورات الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا جدّ منظمة، وهي متمركزة حول مجموعة من العبارات الحاملة لدلالات ذات معنى اقتصادي واجتماعي وحتى ثقافي معيشي يصف مميزات هذه الدول، فالأفراد المستجوبون يرون في أوروبا بلد الحرية والعمل بنسبة جدّ مرتفعة بل ويصفون عدلها ونظامها واحترامها للإنسان وحقوقه، مع عدم نسيان

نمط العيش الجيد الذي يوفر متطلبات الحياة ويتعدّاها إلى التسلية والثقافة، فهم يعتبرونها الجنة في الحياة والقدرة على العيش بحرية ونظام⁽²²⁾.

- ساهمت شبكة العلاقات التي نسجها بعض الشباب الجزائري مع شباب الدول الغربية وبالأخص مع شريحة الإناث، عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي على اختلافها وتنوعها (23)، في دفع البعض من الشبان إلى البحث عن سبل لتجسيد تلك العلاقة على أرض الواقع وتفعيل مادة التعارف عن قرب ولما لا تثمينها بالزواج، رغبة في الحصول على إقامة دائمة في بلد الزوجة وحياة اجتماعية تنسجم وطموحه في ذلك البلد (24). ولمّا كان طريق الهجرة إلى بلد الشابة التي يرغب في الزواج منها والتعرّف عليها عن كثب ليس في متناوله في ظل التعقيدات التي تصطبغ بها إجراءات طلب التأشيرة، يلجأ المعني إلى طريق الهجرة غير الشرعية لتحقيق مآربه.

3. نتائج الهجرة السرية وانعكاساتها على الجزائر وأوروبا:

لم نلمس في واقع الأمر إلا الشيء القليل جدًا من النتائج الإيجابية للهجرة السرية، فنتائجها أغلبها سلبية على المجتمع الذي هاجر منه الشخص والمهاجر إليه، وهذه النتائج السلبية تمس مختلف الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وسوف أتحدث عن النتائج التي تخلفها الهجرة السرية على البلد الذي تمت الهجرة منه وهو الجزائر، وعلى البلدان التي هاجر إليها الجزائري وهي الدول الأوروبية خاصة فرنسا والدول التي تقع على الضفة المقابلة من البحر الأبيض المتوسط مثل إيطاليا وإسبانيا وغيرهما.

وقبل الحديث على هذه النتائج والانعكاسات التي تمس المجتمع المهاجر منه والمهاجر إليه، يجب الإشارة إلى الآثار السلبية التي تخلفها الهجرة السرية على المهاجر نفسه، حيث يوصف شعور المهاجرين أنّه يمر بخطوات ومراحل متتالية تبدأ من محاولة العثور على عمل، الحصول على المال، وإيجاد مأوى، ثمّ يمر بمرحلة الشعور بالعزلة وعدم الانسجام حيث تبدأ مرحلة الوصول النفسي ومن مظاهر هذه المرحلة القلق، والاكتئاب، والانشغال الزائد بالذات وأغراض نفس جسيمة والانسحاب من المجتمع مع بعض مشاعر العداء والشك كلما زاد شعوره بالعزلة والضياع، ويشعر الفرد بالانزعاج وعدم الراحة، تستغرق هذه المرحلة شهرًا أو شهورًا عديدة، ثمّ تبدأ المرحلة الثالثة عندما يبدأ الفرد بالنكيف النسبي مع ما يحيط به، أو تتزايد مظاهر المرحلة السابقة، وتتضخم وينهار الفرد نفسيًا أو يصاب بالفطام وكل هذا حتّى إذا تكيف الفرد يربى لديه الشعور بعدم الانتماء ألى .

تؤثر الهجرة السرية للجزائريين نحو الدول الأوروبية على الجزائر بشكل سلبي قبل أن تؤثر على أوروبا نفسها، فمن بين الآثار والنتائج السلبية التي تخلفها على المجتمع الجزائري في النواحي السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية نذكر:

- خلق مشاكل سياسية بين الجزائر والدول الأوروبية التي يهاجر إليها الجزائريون، حيث تضغط الدول الأوروبية على الحكومة الجزائرية لكى تمنع مواطنيها من الهجرة نحوها بشكل سري وغير قانونى.
- فقدان الأرواح بحيث يغرق الكثير من المهاجرين السريين في شواطئ البحر الأبيض المتوسط، ويتعرضون للموت المحتوم، وقد فقدت الجزائر خلال الخمس سنوات الأخيرة المئات بل الآلاف من الشباب الذين لقوا حتفهم في عرض البحر.
- استنزاف الطاقات الشبابية للجزائر، كون غالبية المهاجرين السريين هم شباب، ورغم أن نسبة الشباب في الجزائر مرتفعة بالمقارنة مع باقي فئات المجتمع، فهي تصل لنسبة 75 بالمائة، إلا أنَّ استمرار الهجرة السرية وبشكل كبير سيؤثر وبدون أدنى شك ولو بعد مرور سنوات عديدة على التركيبة السكانية للجزائر فيقل فيها الشباب بشكل كبير.
- هجرة الأدمغة، فالكثير من الشباب المهاجر يملك شهادات جامعية، وبالتالي تخسر الجزائر خبرات علمية عديدة في مختلف التخصصات العلمية.
- التشتت الأسري، فالكثير من المهاجرين الشباب يملك زوجة وأولاد كان يعيلهم، فتفقد هذه الأسرة المعيل الوحيد لها، فيشكل ذلك تحدي كبير لها وصعوبات في جمة في العيش الكريم.
- إخراج العملة الصعبة من الجزائر بطريقة غير مشروعة، حيث يضطر المهاجر السري لأخذ العملة الأوروبية الموحدة الأورو في رحلته إلى أوروبا ويشتريها من السوق السوداء فيؤثر ذلك على الاقتصاد الجزائري.
- صرف الجزائر لأموال طائلة من أجل إعادة هؤلاء المهاجرين السريين المحتجزين في مراكز الإيواء في البلدان الأوروبية خاصةً ايطاليا وفرنسا.
- تشكل عصابات وبارونات لتهريب المهاجرين السريين في الجزائر، وهي بذلك تشكل تحدي أمني رهيب للجهاز الأمني في البلد في صعوبة القضاء عليها.
- اختفاء بعض المهن الحرة التي كان يمارسها المهاجرين السريين في الجزائر، وبالتالي يتضرر الاقتصاد الجزائري بطريقة أو بأخرى.

- عدم معرفة مصير الكثير من المهاجرين السريين، هل ماتوا في عرض البحر أو مازالوا على قيد الحياة، وصعوبة الوصول إليهم في مراكز الحجز في أوروبا، وهو بذلك يشكل ضغط على الدولة الجزائرية لأن عائلة هؤلاء المهاجرين تضغط على سلطات دولتها وربما تلجأ للقضاء لمعرفة مصير أبناءها.

وفيما يخص آثار ونتائج الهجرة السرية للجزائريين على الدول الأوروبية فهي عديدة تشمل الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية نذكر منها:

- الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب، وانتشار البطالة في أوروبا نتيجة قبول المهاجرين السريين العمل بأجور متدنية وشروط عمل قاسية².
- تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون الحصول على وثائق إدارية مزورة للبقاء في الدولة المهاجر إليها³.
 - الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية.
 - تزايد جرائم غسل الأموال.
 - انتشار الأمراض والأوبئة مثل الايدز والسارس وغيرهما.
 - ظهور الأحياء العشوائية وانتشار الآفات الاجتماعية مثل السرقة، والدعارة وتعاطى المخدرات.
 - دخول عادات غريبة على المجتمع الأوروبية، وثقافات دخيلة مثل التسول والتسكع.
- يشكل الهاجس الأمني المشكلة الأكبر والأخطر كلها، حيث تزيد ظاهرة الهجرة السرية من حدة معدلات الجريمة في أوروبا بانتشار الأفكار المتطرفة والأعمال العدائية والإرهابية⁴.

ذكرت سابقًا أنَّ الهجرة السرية ورغم كونها جريمة يعاقب عليه القانون لديها القليل من النتائج الإيجابية منها على سبيل المثال نجاح المهاجر غير الشرعي في الحصول على جنسية البلد المهاجر إليه ولو بعد مرور العديد من السنوات، ويصبح مواطنًا شرعيًا له حقوقه وواجباته ويمارس حقوق المواطنة بشكل عادي، ويحصل أيضًا على عمل ويكوَّن أسرة ويصبح مواطنًا صالحًا ومفيدًا للمجتمع. فقد لاحظنا في مجتمعنا الجزائري بعض الشباب الذين تمكنوا من تحقيق حلمهم في الحصول على الجنسية الفرنسية وعمل محترم وتكوين أسرة، فأنا أعرف شابًا هاجر بشكل سري فيما يعرف بقوارب الموت نحو إيطاليا وبعد معاناة طويلة في مراكز حشد المهاجرين غير الشرعيين فرَّ إلى فرنسا وهناك تعرف على امرأة من أصول جزائرية أعتقد من ولاية تيارت الجزائرية تملك الجنسية الفرنسية فتزوج وتمكن من الحصول على الجنسية الفرنسية، الفرنسية، وأثمر زواجهما بإنجاب الجنسية الفرنسية، وأشمر زواجهما بإنجاب ولدين، فأصبح لهذا المهاجر السري وبعد معاناة حوالي سنتين عمل وأسرة وجنسية فرنسية. وهذه النتائج

الايجابية لم تقتصر على المهاجر غير شرعي والبلد المهاجر إليه فرنسا بل تعداه ذلك إلى البلد المهاجر منه وهو الجزائر، حيث يرسل هذا المهاجر لعائلته في بلده الأم الجزائر أموال وهدايا يعينهم بها على أعباء الحياة، ويقوم أيضًا بزيارة بلده فيدخل إليه العملة الصعبة ويساهم في تتمية اقتصاده بانتعاش السياحة والتجارة.

وبالنسبة للبلدان المهاجر إليها أي الدول الأوروبية فهناك بعض الآثار الإيجابية التي تخلفها الهجرة السرية على الشق الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبحت هذه الأيدي المهاجرة هي القوة المثمرة في اقتصاديات هذه الدول، والتي بفضلها استطاعت أن تحقق قدرًا كبيرًا من الاستغلال الاقتصادي للإمكانيات والموارد المتاحة لديها، مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادي وزيادة في الدخل القومي حقَّق بالضرورة ازدهارًا ورفاهة لمجتمعاتها⁵.

وهذا كله لا يعني أننا نشجع الهجرة غير الشرعية والسرية بل نسعى لمحاربتها والتَّخلص منها بشكل نهائي لأن ضررها أكثر من نفعها بكثير.

- خاتمة:

- تعددت أسباب الهجرة السرية للجزائريين نحو أوروبا إلا أنَّ العامل الاقتصادي يعتبر السبب الرئيسي للهجرة السرية، حيث يبحث الشباب الجزائري الذي يعاني من الفقر والبطالة في بلاده على عمل كريم في أوروبا يحفظ به على كرامته ويعيش في رفاهية ورخاء.
- خلفت الهجرة السرية للمهاجرين الجزائريين نحو أوروبا العديد من النتائج والانعكاسات السلبية على الجزائر وأوروبا معًا في جميع نواحي الحياة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- رغم أن الهجرة السرية غير قانونية وهي جريمة يعاقب عليها القانون الدولي، إلّا أنّ المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان العالمية مطالبة بالتدخل لحماية المهاجرين السريين وسن قوانين تمنع تعذيبهم وإهانتهم في مراكز الاحتجاز في أوروبا، وإعادتهم إلى بلدانهم بدون معوقات أو مساعدتهم في العيش الكريم في الدول المهاجر إليها.
- كما نضيف أنّه وحتى تتمكّن الدولة الجزائرية من الحدّ من ظاهرة الهجرة السرية لا يكفي تشديد الإجراءات الرقابية والاحترازية والتنظيمية على جميع المستويات القبلية والآنية والبعدية، وإنّما ينبغي كذلك وضع الأصبع على موطن الألم ومعالجة جوهر الخلل وروح الأزمة، من خلال النظر في مشاكل المجتمع بعين بصيرة وإرادة قوية، والعمل على تحسين أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل جدّي وحرص دقيق ومستوى عالٍ من التفاني، وتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية وتقديم الدعم اللازم لها

كدور الأسرة في التنشئة والمؤسسات التربوية والتعليمية والجمعيات والأنشطة الجوارية ووسائل الإعلام بكل مظاهرها ونحوها، والاجتهاد في تهيئة ظرفية ملائمة تسمح بحياة كريمة تحت سقف بلاده ومناخ يدفع عن مخياله هواجس الهجرة والفرار من وطنه؛ وذلك من خلال إعادة النظر في السياسة الاجتماعية والاقتصادية المنتهجة وإخضاعها لروح التطور التكنولوجي الذي تشهده البشرية في البلدان المتقدّمة والاستراتيجيات التي انتهجتها في سبيل بلوغ ذلك، والتسلّح بإرادة سياسية متينة لبلوغ المراد. بما معناه أن الحلول الوقائية وحدها لا تكفي إذا لم تُلحق بحلول استعجاليه لاقتلاع الظاهرة من جذورها واستئصالها من أصلها. بالإضافة إلى ضرورة تضافر الجهد الدولي في مكافحة الظاهرة، لأنّها مسؤولية مشتركة والكل معنى بذلك.

- الهوامش:

- (1)- ويطلق عليها كذلك: الهجرة غير الشرعية، وغير الرسمية، وأحيانا الهجرة غير المنظمة وغير الرسمية، كما تعرف أيضا بالهجرة الفوضوية، وبات يستخدم في حقها مصطلح عامي شبابي هو: الحرقة. وبالفرنسية IMMIGRATION CLANDESTINE . والهجرة السرية: هي تلك الهجرة التي تتم بطرق وآليات غير قانونية؛ بحيث يقدم المهاجر على اختراق حدود دول أجنبية دون وثيقة سفر تخوّل له ذلك أو وثيقة مزوّرة، ودون موافقة البلد المقصود بالهجرة، والتي تتم كذلك بواسطة آليات غير مسموح بالهجرة بواسطتها أو غير قانونية كالقوارب التي تجوب البحر في رحلة المغامرة تتكمش فيها حظوظ النجاة لصالح مصير الموت. انظر: بوبكر جيملي: حرقة "الحرقة" مساهمة في البحر في رحلة المعامرة تنكمش فيها حظوظ النجاة لصالح مصير الموت. انظر: بوبكر جيملي: حرقة "الحرقة" مساهمة في مقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مقال ضمن كتاب: الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي، اشراف، كمال فيلالي، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2010، ص201 ما 110، نورالدين عبد الرزاق: الأحكام القانونية لترحيل المهاجرين غير الشرعيين، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان 2010، ص201 العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان 2010، ص581.
- (2) جيملي: المرجع السابق، ص115، انظر كذلك: نجاح بوالهوشات: الهجرة غير الشرعية في الجزائر والمشكلات الاجتماعية -مقاربة سوسيولوجية-، مقال ضمن كتاب: الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي، إشراف، كمال فيلالي، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الرحلة والهجرة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2010، ص145.
- (3) جيملي: المرجع السابق، ص111، انظر كتاب: سوسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، جمع وإشراف، كمال فيلالي، منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الرحلة والهجرة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2009، ص09، علي زين العابدين: الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري. (قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين 1914–1962، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 13، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص72، عبد الحليم بن مشري: ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر، العدد 7، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص97.

- (4) انظر: سعيد دبوز: حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين في ظل مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية في الصكوك الدولية والتشريع الجزائري، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد الأول، مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص66-68، محمد الصالح بن عومر ونورالدين عماري: ماهية الهجرة غير الشرعية والآليات الوطنية المقررة لمكافحتها في التشريع الجزائري، مجلة الميزان، العدد الثالث، المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة، الجزائر، أكتوبر 2018، ص25-35.
 - (5) جيملي: المرجع السابق، ص111. للمزيد، انظر: بوالهوشات: المرجع السابق، ص147.
- (6) مع الإشارة إلى أنّ ظاهرة الهجرة لا تقتصر على فئة الشباب وإن كانت ضمنها أكثر وأقوى من غيرها من الفئات العمرية الأخرى، كما لا تقتصر على عنصر الرجال وإنّما تشمل كذلك جنس الإناث ولو بنسبة أقلّ حدّة من الرجال؛ أي أنّها شملت جميع الفئات الاجتماعية في الجزائر ولكن بنسب متفاوتة، صبيحة كيم: نظريات الهجرة وعلاقتها بالجندر: نحو مقاربة جديدة، مجلة آفاق فكرية، المجلد 4، العدد 8، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، مارس 2018، ص148.
 - (7) بوالهوشات: المرجع السابق، ص160.
- (8)- انظر في هذا السياق دراسة الباحثة: سمية بلقاسمي: دراسة تحليلية للبطالة في الجزائر "نطورها- أهم السياسات المتبعة لمكافحتها"، مجلة الباحث الاقتصادى، العدد السادس، الجزائر، ديسمبر 2006، ص183-190.
 - (9) للمزيد، انظر: بوالهوشات: المرجع السابق، ص152.
 - (10) بوالهوشات: المرجع السابق، ص154.
- (11) حول أعداد المهاجرين غير الشرعيين ومعدلات الهجرة وتباينها من فترة لأخرى، انظر: العيد فقيه: دراسة نفسية للشباب الذي خاض تجربة الهجرة السرية عبر القوارب وسبل التكفل بهم عمليا في الجزائر حراسة ميدانية على عينة ناجية من الشباب سبق لهم وأن عاشوا تجربة الهجرة السرية بحرا-، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد التاسع، جامعة معسكر، الجزائر، ديسمبر 2014، ص45-47.
 - (12) بوالهوشات: المرجع السابق، ص155.
- (13) وفي هذا السياق، تفيدنا الدراسة التي خصّها الباحث "العيد فقيه" حول نفسية الشباب الذي خاض تجربة الهجرة السرية بحرا، حيث فصلّ الباحث في ضرورة التمييز بين من نهج سلوك المخاطرة بالحياة وهو شخص مريض، وبين المخاطرة العادية لدى الشباب بحياته رغبة في إعادة صياغة نمط حياته وتحسين ظروف معيشته، حيث رأى أنّ المخاطرة الأخير: هي وسيلة لتحقيق الهدف، بالإضافة إلى أنّ الشاب يهاجر تحت تأثير ظروف وضغط واقع مرير يتخبّط في شباكه، انظر: العيد فقيه: المرجع السابق، ص 63.
 - (14)- بوالهوشات: المرجع السابق، ص152.
- (15) للاستزادة في هذا المضمار، انظر: محمد جغام وبن عطا الله بن علية: حقوق المهاجرين غير الشرعيين بين اعتبارات عالمية حقوق الإنسان والمقاربات الأمنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، جوان 2019، ص119، بوالهوشات: المرجع السابق، ص161–162.

- (16)- للوقوف على تفاصيل في هذا الشأن، انظر: رابح العايب ومهاء عقاقنية: صورة أوروبا عند المهاجرين غير الشرعيين حراسة ميدانية على ضوء مقاربة جون كلود أبريك"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018، ص214.
 - (17)- رابح العايب ومهاء عقاقنية: المرجع السابق، ص214.
 - (18)- رابح العايب ومهاء عقاقنية: المرجع السابق، ص213.
 - (19)- بوالهوشات: المرجع السابق، ص149.
- (20) ونشير هنا بأنّ الدولة الجزائرية لم تدّخر جهدا في محاربة هذه الظاهرة والحدّ منها، وللوقوف على جانب من المجهودات المبذولة في هذا المجال، انظر: نورالدين عبد الرزاق: المرجع السابق، ص583–588، مسعود يوسف: الآليات القانونية لمكافحة عمل المهاجرين غير الشرعيين على ضوء أحكام القانون 81–10، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد الثاني، العدد 25، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص352–355.
- (21)- للتفصيل في هذا المضمار، انظر: كريفيف الأطرش وفتحي عكوش: الهجرة غير الشرعية، دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، جوان 2016، ص274.
 - (22) رابح العايب ومهاء عقاقنية: المرجع السابق، ص220.
 - (23) كريفيف الأطرش وفتحي عكوش: المرجع السابق، ص275.
 - (24) للتفصيل في هذا المضمار، انظر: كريفيف الأطرش وفتحي عكوش: المرجع السابق، ص272-275.
- (25) فايزة بركان: آليات التَّصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011-2012م، ص61.
 - (26) فايزة بركان، المرجع السابق، ص58.
- (27) سعادة مختارية بن مغنية: التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2014-2015م، ص61.
 - (28)- فايزة بركان، المرجع السابق، ص58-59.
 - (29)- حمدي شعبان: الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، مصر، د.ت، ص8-9.

الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية International efforts to combat illegal migration

د. ولهى المختار، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة/الجزائر

ملخص:

الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي تؤرق المجتمع الدولي بأسره ، سواء الدول المتقدمة أو النامية، خاصة في السنوات الأخيرة ،الأمر الذي أدى إلى محاولة التصدي لهذه الظاهرة من خلال جهود دولية، عن طريق العديد من الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها، وصولا الى الميثاق العالمي للهجرة، بالإضافة الى الأجهزة الدولية (المؤسساتية)، سواء تلك التي انشاتها الأمم المتحدة كالمنظمة العالمية للهجرة ،ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، او تلك الأجهزة العالمية الأخرى على غرار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

لكن تبيّن ان هذه الجهود لم تكن لها الفعالية المطلوبة للحد من الهجرة غير الشرعية، في ظل عدم معالجة الأسباب التي تؤدي إليها في الدول المصدرة، ومحاولة ردم الهوة بين الدول الفقيرة (المصدرة) والدول المتقدمة (المقصد)، وهذا يتطلّب من المجتمع الدولي وضع استراتيجية تهدف إلى تطبيق المواثيق الدولية ومساعدة دول الجنوب خاصة، بالإضافة الى ضرورة تفعيل التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة وتبني مقاربة حماية حقوق الانسان والتنمية، بدل المقاربة الأمنية البحتة التي تنتهجها معظم الدول.

الكلمات المفتاحية: الجهود الدولية، مكافحة، الهجرة غير الشرعية

Abstract ::

Illegal immigration is one of the most important issues that affecting the entire international community, both developed and developing countries, especially in recent years, which has led to an attempt to address this phenomenon through international efforts through many international conventions such as the United Nations Convention against Transnational Organized Crime The International Organization for Migration (IOM), the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), or other international bodies such as the International Organization for Migration Criminal Police Service.

These efforts, however, have not been effective in curbing illegal immigration, as they are not being addressed in exporting countries and trying to close the gap between the poor (exporting) and developed countries (destination). This requires the international community to develop a strategy It aims to implementing international conventions and assisting the countries of the South in particular, in addition to the need to activate international cooperation within the framework of the United Nations and adopt the approach of protecting human rights and development instead of the purely security approach adopted by most countries.

Keywords: international efforts, fight, illegal immigration

مقدمة:

إن الهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت بوجود الإنسان، حيث سعى هذا الأخير إلى الانتقال إلى مكان آخر لضمان سبل العيش الكريم، وقد تعترضه عدة صعوبات في عملية الانتقال هذه، لا سيما بعد ظهور الدولة الحديثة وترسانة القوانين التي تمنع خرق سيادة الدولة.

وعليه فالهجرة إما أن تكون قانونية في إطار الشرعية، وذلك بانتهاج الطرق القانونية للهجرة من وثائق وتأشيرات تقتضيها التشريعات الحديثة وهذا لا يطرح أي إشكال، وبالمقابل قد تكون الهجرة غير شرعية أو غير قانونية، حيث يتم الانتقال من إقليم إلى آخر في أغلب الأحيان بشكل سري، لأسباب قاهرة قد تكون اجتماعية أو أمنية أو اقتصادية.

إن موضوع الهجرة غير الشرعية أصبح ذا أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، لتنامي هذه الظاهرة في كثير من بقع العالم، خاصة الشرق الأوسط وإفريقيا، بسبب الصراعات والحروب التي شهدتها وتشهدها هذه المناطق، مما تسبب في نزوح أعداد هائلة بحثا عن الأمن والأمان، لا سيما في المناطق التي تأجّجت فيها الصراعات العرقية والطائفية.

لقد أضحت الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي تؤرق المجتمع الدولي بأسره، سواء الدول المتقدمة أو النامية، الأمر الذي أدى إلى محاولة التصدي لهذه الظاهرة من خلال جهود دولية وإقليمية عن طريق العديد من الاتفاقيات الدولية وآخرها تبنى الأمم المتحدة للميثاق العالمي للهجرة.

وللوقوف على الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية نبحث بالدراسة الجهود الدولية من خلال النصوص القانونية أي الاتفاقيات الدولية، وكذا من خلال الآليات والأجهزة التي أنشأتها المجموعة الدولية في سبيل التصدي لهذه الظاهرة، وعليه تتمحور إشكالية هذا البحث حول: ما مدى فعالية الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق لمحورين:

المحور الأول: الجهود الدولية الاتفاقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

المحور الثاني: الآليات المؤسساتية الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: الجهود الدولية الاتفاقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

لقد بذلت المجموعة الدولية جهودا معتبرة في سبيل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن أهم المنظمات الدولية التي كان لها دور كبير منظمة الأمم المتحدة، حيث حاولت معالجتها سواء من خلال اتفاقيات رئيسية على غرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2000، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لعام 2008)، أو اتفاقية قانون البحار لعام 1982.

وعليه ما هي الجهود الدولية لمنظمة الأمم المتحدة في مجال التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية قبل اعتماد الميثاق العالمي للهجرة؟ (المطلب الأول)، ثم ما هو مضمون الميثاق العالمي للهجرة، وهل بإمكانه المساهمة في الحد من الهجرة غير الشرعية؟ (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية المعالجة للهجرة غير الشرعية.

لقد تبنت الأمم المتحدة العديد من الاتفاقيات الدولية ، حيث عمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي الجهاز الأكثر تمثيلا للمجموعة الدولية – إلى بلورة عديد الاتفاقيات ذات الطابع الإنساني والأمني والاقتصادي، وفي هذا المجال استطاعت اعتماد بعض الاتفاقيات المتعلقة بالإجرام المنظم وما يخلّفه من آثار وتهديدات على المستوى الوطني والدولي ،على غرار الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين (الفرع الأول) ، بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات الرئيسية تبنّت أيضا الأمم المتحدة اتفاقيات ثانوية لمحاربة الهجرة غير الشرعية ، حيث تناولت بعض نصوصها الظاهرة بشكل تكميلي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية الرئيسية المعالجة للهجرة غير الشرعية:

لقد حاولت الأمم المتحدة معالجة ظاهرة الهجرة، انطلاقا أولا من اعتبار الهجرة غير الشرعية تدخل ضمن جريمة تهريب المهاجرين، وبالتالي فهي جريمة منظمة عبر وطنية باتفاقية عام 2000، ثم الحقت هذه الاتفاقية ببروتوكول إضافي ثانيا.

أولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

لقد جاءت هذه الاتفاقيات بعد جهود مضنية للأمم المتحدة عرفت بمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، والتي تعقد بشكل دوري كل خمس سنوات ، وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الاطار الأشمل لمعالجة صور الإجرام العابر للحدود بما فيها جريمة تهريب المهاجرين ، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية عام 2000 ، وتضمنت 41 مادة وثلاثة بروتوكولات ، الأول خاص بالوقاية ومكافحة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال ، والثاني يتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو ، وأخيرا بروتوكول خاص بمكافحة صناعة وتهريب الأسلحة.

وتعتبر هذه الاتفاقية من أهم الأعمال الدولية التي وضعت استراتيجية للتعاون الدولي، في مجال مكافحة الإجرام المنظم العابر للحدود ومنه جريمة تهريب المهاجرين، ومن أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية هو تجريم المشاركة في عصابات إجرامية منظمة تؤدي إلى تهديد أمن المجتمع واستقراره، ومن بين هذه الجرائم التي لها علاقة بالهجرة غير الشرعية نذكر:

1 جريمة غسيل الأموال، حيث أن هذه الجريمة تلتقي مع جريمة تهريب المهاجرين في عبور الأفعال المكونة لها الحدود الوطنية للدولة ،أو على الأقل محاولة ذلك ، بالإضافة إلى أن العائدات المالية المحصّلة من نشاط تهريب المهاجرين، قد تزيد من دابر عصابات غسيل الأموال 2 .

2- جريمة الفساد حيث تعد رشوة الموظفين والسياسيين والمسؤولين إحدى الأدوات المهمة التي تستخدمها عصابات تهريب المهاجرين، ومن أهم التدابير المتخذة لمكافحة الإجرام المنظم بصفة عامة، وجريمة تهريب المهاجرين بصفة خاصة وفقا لهذه الاتفاقية نذكر:

تسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم وإنشاء سجل جنائي، وكل هذا من أجل إعطاء فعالية أكبر للتصدى للجريمة المنظمة، ومنها جريمة تهريب المهاجرين.

ثانيا: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

يعتبر هذا البروتوكول هو الوثيقة القانونية الخاصة بتهريب المهاجرين، ومحاربة الهجرة غير الشرعية³، وجاءت نصوصه تدعوا إلى ضرورة منع وقوع هذه الجريمة، بالإضافة إلى حماية المهاجرين وضمان عودتهم إلى أوطانهم⁴، وأهم ما جاء به هذا البروتوكول:

1 مسألة المسؤولية الجنائية للمهاجرين ، حيث نفى أن يكون البروتوكول ذريعة أو سبب لتجريم فعل الهجرة 5 ، لأنهم كانوا هدفا للسلوك المبيّن فى المادة 6 من هذا البروتوكول.

2- تدابير ضد تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وهو ما تناوله القسم الثاني من البروتوكول ،حيث هذا النمط من التهريب يعتبر الأخطر بالمقارنة مع الذي يتم عن طريق الجو والبر، كما أجاز البروتوكول لدولة العلم أن تأذن للدولة الطالبة بإجراءات منها⁶:

أ- اعتلاء السفينة

ب- تفتيش السفينة

ج- اتخاذ التدابير المناسبة إزاء السفينة حسبما تأذن له دولة العلم، إن وجد دليل يثبت أن السفينة تعمل على تهريب المهاجرين عن طريق البحر.

5 التعاون والمنع والتدابير الأخرى ، وهو ما جاء في المواد من 10 إلى 18 من البروتوكول ، منها التدابير الحدودية لمنع وكشف تهريب المهاجرين ، بالإضافة إلى التدريب والتعاون التقني 7 ، خاصة فيما يتعلق بتدريب الموظفين المعنبين بمحاربة تهريب المهاجرين ، وضرورة معاملة المهاجرين معاملة انسانية 8.

كما أن هذا البروتوكول قد طالب من الدول الأطراف، بضرورة الارتباط باتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بغية تحقيق أهدافه ⁹، وكذا محاولة محو آثار التهريب وذلك بإعادة المهاجرين إلى دولهم ،أو إلى الدول التي دخلوا منها¹⁰.

الفرع الثاني: الاتفاقيات الثانوية المعالجة للهجرة غير الشرعية.

هناك عدة اتفاقيات ثانوية تعالج مشكلة الهجرة غير الشرعية وكيفية التصدي لها، نذكر أهمها والمتمثلة في الاتفاقية الدولية لقانون البحار العام 1982.

هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 16 نوفمبر 1994، وقد تم الإشارة إليها من قبل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا وجوا، من خلال نص المادة 7 منه التي أكدت على ضرورة التعاون الدولي إلى أقصى حد ممكن بين الأطراف، لقمع تهريب المهاجرين وفقا لأحكام القانون الدولي للبحار.

لقد اهتمت هذه الاتفاقية بمسألة الهجرة وجعلتها سببا في التضييق على مفهوم حق المرور البريء 12 وهذا من خلال المادة 19 التي حدّدت الحالات التي يصبح فيها المرور البريء مرورا ضارا بالدولة الساحلية ومهددا لأمنها، إذا قامت السفينة بتحميل أو إنزال أي سلعة ، أو عملة أو شخص خلافا للقوانين والأنظمة الجمركية أو الضريبية، أو تلك المتعلقة بالهجرة ،أو الصحة الخاصة بالدولة الساحلية 13 ، كما أشارت المادة 20 في الفقرة 1 (ح) من اتفاقية قانون البحار ، إلى أنه بإمكان الدولة الساحلية أن تضع ما تراه مناسبا من قوانين وأنظمة بشأن المرور البريء ، لمنع خرق قوانينها وأنظمتها المتعلقة بالهجرة.

بالإضافة إلى ذلك فإن اتفاقية قانون البحار لم تثبّت هذه الحقوق للدولة الساحلية على بحرها الإقليمي فحسب، بل وسّعت ذلك إلى المنطقة المتاخمة طبقا لأحكام المادة 33 فقرة 1، وكذا إلى المضايق بحسب المادة 42 فقرة 1(د)، وحتى إلى الجزر الاصطناعية، والمنشآت التابعة للدولة الواقعة في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهذا من خلال الفقرة 2 من المادة 60.

المطلب الثاني: الميثاق العالمي للهجرة

لقد جاء الاتفاق العالمي للهجرة بعد جهود معتبرة من المجتمع الدولي، ممثلا في منظمة الأمم المتحدة ،التي كان لها دور كبير في سبيل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، و يتضمن الميثاق العالمي من اجل الهجرة الامنة والمنتظمة، ديباجة ثم الاهداف والالتزامات، وكذا التنفيذ والمتابعة والاستعراض، وقد تباينت المواقف بخصوص هذا الميثاق ، سواء اثناء اعداد هذا المشروع، او بين وفود الحكومات في مؤتمر مراكش، او اثناء نقاشات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين وعليه ماهي خلفية هذا الميثاق ومضمونه؟ (الفرع الأول)، ثم ما هو الموقف الدولي منه؟ (الفرع الثاني). الفرع الاول: خلفية الميثاق العالمي للهجرة ومضمونه

قبل التطرق للدراسة الوصفية لمضمون الميثاق، نتعرض بداية لخلفية اقراره، أي الحاجة التي أدّت بالمجتمع الدولي لاعتماده وماهي المراحل التي مر بها.

أولا: خلفية الميثاق العالمي للهجرة

جاء الاتفاق العالمي للهجرة استجابة للأزمة الأوروبية لعام 2015، والتي نجمت عن أكبر تدفق للاجئين والمهاجرين في التاريخ الحديث، وخلال هذه الأزمة رفضت عدة حكومات أوروبية الالتزام باتفاقية دبلن¹⁴، ونتيجة لذلك كانت هناك حاجة إلى اتفاقية جديدة بشأن سياسات اللجوء .

في 19سبتمبر 2016 تبنّت الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع ، إعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين، و أقر الإعلان الحاجة إلى مزيد من التعاون بين الدول لإدارة الهجرة بفعالية، وقد حدّد الإعلان عملية تفضي إلى التفاوض بشأن الاتفاق العالمي للهجرة ، وعليه اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا في 6أبريل 2017 ، بموجبه تمّ البتّ في الطرائق والجدول الزمني للاتفاق عبر المراحل الثلاث التالية :

1-مشاورات من أفريل2017 إلى نوفمبر 2017 ، ست جلسات في جنيف ومدينة نيويورك

2- ديسمبر 2017 جانفي 2018 ، المسودة الأولى (مشروع صفر)

3-المفاوضات الحكومية الدولية (فبراير -جوان 2018) في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك. -في ومارس2017 ، تم تعيين Louise Arbour من قبل الأمين العام Antonio Guterres كممثله الخاص للهجرة الدولية، وبالتالي تم تكليفها بالعمل مع الدول وأصحاب المصلحة من أجل تطوير الميثاق. - في 10 ديسمبر 2018 ، تمت الموافقة على الوثيقة من قبل 164 دولة خلال المؤتمر الحكومي الدولي

- أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاتفاق في19 ديسمبر 2018

لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة بمراكش بالمغرب.

ثانيا: دراسة وصفية لمضمون الميثاق العالمي للهجرة

تتضمن هذه الدراسة الوصفية تحليلا موجزا لما قدمه واضعوا الوثيقة من خلال التعرض لأهم البنود الواردة به.

اولا: الديباجة

جاء في هذه الديباجة ان الميثاق يستند الى مقاصد ومبادئ الامم المتحدة، خاصة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات الأخرى في مجال حقوق الإنسان ، واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من الاتفاقيات، كما تضمّنت ضرورة تمتع اللاجئين والمهاجرين بنفس حقوق الانسان والحريات الاساسية العالمية ، وكذا فقرة تتضمن التعاون الدولي في هذا المجال ، اضافة الى فقرة تتمحور حول الرؤيا والفهم المشترك لهذه الظاهرة المعقدة ، وكذا المسؤوليات المشتركة ووحدة القصد، وجاءت في عدة فقرات ، تناولت صلاحية هذا الميثاق للجميع ، وكذا استعراض مجموعة المبادئ التوجيهية والشاملة والمترابطة ، وهي الانسان هو المركز ، والتعاون الدولي والسيادة الوطنية والتنمية المستدامة وغيرها 15، بالإضافة الى اهداف الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية .

ثانيا: المتن

لم يتضمن هذا الميثاق موادا في المتن كما هو معهود به، بل جاء في فقرات ضمن ثلاثة عناوين رئيسية هي: الاهداف والالتزامات، التنفيذ، المتابعة والاستعراض.

- 1-الاهداف والالتزامات: لقد قدم رواد هذا الميثاق ثلاثة وعشرين هدفا، والالتزام الواقع على المخاطبين بتحقيق كل هدف من هذه الأهداف التي تتمحور حول:
 - تعزيز طرق الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة
 - تعزيز احترام حقوق الانسان للمهاجرين
 - تحسين التعاون في إدارة الحدود
 - ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية.
 - 2_ التنفيذ: ذلك عن طريق الحث على التعاون الدولي لتنفيذ هذا الاتفاق، وآلية بناء للقدرات الوطنية 3_ المتابعة والاستعراض: نص هذا الميثاق على ان يعقد منتدى استعراض الهجرة الدولية كل أربع سنوات ابتداء من 2022.

ثالثا: آلية تنفيذ الميثاق

يستازم تنفيذ هذا الاتفاق العالمي تنفيذا فعالا وتضافر جهود الجميع على الصعيد العالمي والاقليمي والوطني، بما في ذلك ضمان الانسجام ضمن منظومة الامم المتحدة، وذلك عن طريق عديد الآليات والاجراءات منها على الخصوص:

- 1 انشاء آلية لبناء القدرات في الامم المتحدة، وذلك عن طريق الاستفادة من المبادرات القائمة.
 - 16 انشاء وتعزيز مراكز اقليمية للبحث والتدريب في مجال الهجرة 16 او مراصد للهجرة 16
- -3 انشاء او تعزيز آليات لرصد تطور المخاطر والتهديدات التي قد تتسبب بحركات الهجرة -3
- 4 -اطلاق موقع شبكي وطني مركزي ومتاح لعموم الناس والترويج له، لتوفير المعلومات عن خيارات الهجرة النظامية 18.
 - 5- تعزيز التعاون الدولي ومتعدد الاطراف في مجال ادارة الحدود، مع مراعاة الحالة الخاصة لبلدان العبور.
 - -6 اقامة اسواق عمل شاملة للجميع ، والى مشاركة العمال المهاجرين في الاقتصاد الرسمي 19

الفرع الثاني: الموقف الدولي من الميثاق العلمي للهجرة

لقد تباينت المواقف بخصوص هذا الميثاق، سواء اثناء اعداد هذا المشروع، او بين وفود الحكومات في مؤتمر مراكش، او اثناء نقاشات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين، التي تم فيها اقرار هذا الميثاق بتاريخ 19 ديسمبر 2018، وعليه ما هو الموقف الدولي سواء المؤيد او المعارض؟

اولا: الآراء المؤيدة والآراء المعارضة للميثاق العالمي للهجرة

لقد ايدت هذا الميثاق 152دولة من أصل 169 دولة حضرت التصويت، وعارضته 5دول وامتنعت 12دولة عن التصويت.

1: الآراء المؤيدة للميثاق العالمي للهجرة

من بين الآراء المؤيدة والمدافعة عن الميثاق العالمي للهجرة نذكر 20:

أ-الأمين العام للأمم المتحدة Antonio Guterres ، في كلمته الافتتاحية في المؤتمر الدولي للهجرة المنعقد في مراكش، حيث أشار الى ان الاتفاق يوفر منبرا لعمل إنساني وحاسم ومفيد للطرفين، يستند إلى "فكرتين بسيطتين". "أولا الهجرة كانت دائما موجودة، ولكن ينبغي أن تدار بطريقة آمنة، وثانيا من المرجح أن تتجح السياسات الوطنية في ظل التعاون الدولي.

وقال ايضا: "سواء كانت حركة المهاجرين طوعية أو قسرية، وسواء كانوا قادرين على الحصول على تصريح بالحركة أم لا، يجب أن تحترم الحقوق الإنسانية لجميع البشر، وأن يتم الحفاظ على كرامتهم". ب— رحبت منظمة اليونيسف بالقول بأنه "إنجاز تاريخي بالنسبة للأطفال المهاجرين والدول على حد سواء، وذكرت أنه ومن خلال تطبيق التدابير المقترحة في الإعلان، تستطيع الدول وبشكل أفضل معالجة الأسباب التي تؤدي إلى اقتلاع الأطفال من ديارهم، وتزويد الأطفال المهاجرين بفرص أفضل للحصول على التعليم والخدمات الصحية، وتوفير حماية أقوى لهم من الاستغلال والعنف… "

وقالت Louise Arbour ، ممثلة الأمم المتحدة الخاصة للهجرة الدولية: "إن الاتفاق سيحدث أثرا إيجابيا هائلا في حياة الملايين من الناس من المهاجرين أنفسهم، وهذا يتوقف على تنفيذ مبادرات الاتفاق العالمي . .

ج-اما ممثل الدانمرك فقد قال: "إن الاتفاق العالمي يؤكد الحق السيادي للدول في تحديد سياسات الهجرة الخاصة بها وفقاً للقانون الدولي، ولا يخلق الاتفاق أي التزامات قانونية جديدة للدول... "

ثانيا: الآراء المعارضة للميثاق العالمي للهجرة

نتطرق أولا لأسباب المعارضة لهذا الميثاق، ثم بعض وجهات النظر للدول الرافضة له

1- اسباب معارضة الميثاق العالمي للهجرة

تتلخص أسباب المعارضة في الآتي:

أ-تعتبر بعض الدول الميثاق يمكن أن يشجع الهجرة، إذ ترى أن ظهور البلاد كمنفتحة على الهجرة يوفر حوافز جديدة للمهاجرين، في حين قد تكون الإجراءات القاسية رادعًا لهؤلاء.

بالرغم من علم المسؤولين بأن الاتفاقية غير ملزمة، يخشى بعضهم من تحولها إلى ملزمة
 ج- تخشى بعض الدول التي رفضت الاتفاقية من تبعات حقوق الإنسان المترتبة عليها، فبرأيهم يتعارض التركيز على حقوق الإنسان مع شيء أهم بالنسبة لهم، هو تأمين الحدود.

على سبيل المثال، تعتقد الحكومة المجرية بأن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على الحدود، هو أمر خطير جدًا، ويعتمد هذا الموقف على اعتبار أن النظرة المتشددة القائمة على الأمن، ترى المهاجرين

كخطر محدق، وعادة ما تنظر تلك الدول إلى الاتفاقية على أنها غير متناسبة مع الطرق الفعالة لمراقبة الحدود.

د- التأثير المتزايد لحركات اليمين المتطرف، خصوصًا في البلدان التي وصلت فيها أحزاب اليمين إلى السلطة.

2: بعض وجهات النظر للدول الرافضة للميثاق العالمي للهجرة

على رأس هذه الدول الرافضة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى النمسا، وأستراليا، وبلغاريا، وكرواتيا والتشيك، وإستونيا، والمجر، وبولندا ،والكيان الاسرائيلي، والتي ادلت وفودها برايها اتجاه الميثاق العالمي للهجرة، نذكر من بينها 21:

أ-صرّح ممثل الولايات المتحدة، إن حكومته لا يمكنها أن تؤيد تبني الاتفاق العالمي، ولا تلتزم الولايات المتحدة بأي من الالتزامات، أو النتائج الناشئة عن عملية الاتفاق العالمي، أو الأحكام الواردة في الوثيقة نفسها.

ب- النمسا أيضاً أكدت أن الاتفاق يطمس الخط الفاصِل بين الهجرة المشروعة وغير المشروعة.
 ج- أستراليا أكدت أن الاتفاق يتناقض مع سياستها الصارمة حيال الهجرة.

وخلاصة الميثاق العالمي للهجرة هو اتفاق غير مازم، لكنه ينطوي على الاجراءات اللازمة والملموسة التي تتخذها الدول الأعضاء، وغيرها من اصحاب المصلحة المعنيين، لتحسيس الطريقة التي يستجيب فيها المجتمع الدولي لظاهرة الهجرة، حيث يهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف النبيلة، لكن بالمقابل لم يركز على أسباب الهجرة والسبل الكفيلة للقضاء عليها في بلدان المنشأ، والمتمثلة أساسا في النزاعات المسلحة، والأزمات السياسية والمجاعة والجفاف، بالإضافة الى عدم التمييز بين المهاجرين الشرعيين.

المبحث الثاني: دور الأجهزة الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

إن جريمة تهريب لمهاجرين من أهم الجرائم العابرة للحدود الوطنية ، ولهذا يتطلب الأمر تضافر الجهود الدولية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، ليس من خلال الاتفاقيات والصكوك الدولية ،وإنما من خلال أجهزة مختصة ومتطورة لمكافحة هذه الظاهرة والإجرام الدولي عموما، نظرا لحاجة المجتمع الدولي إلى تبادل الخبرات والمعارف في شتى المجالات، خاصة مع التطور التكنولوجي الهائل الذي أدى إلى تطور وانتشار الجريمة واستفحالها، ومن أهم هذه الأجهزة والهيئات تلك التابعة للأمم المتحدة، كالمنظمة الدولية للهجرة وغيرها (المطلب الأول) ، ومنها ما استحدثه المجتمع الدولي بعيدا عن المنظمة الأممية، وهي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دور أجهزة الأمم المتحدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

لقد أنشئت الأمم المتحدة عديد الأجهزة لمكافحة الإجرام المنظم الدولي لضبطه عامة، بغية تفعيل

التعاون الدولي في مجال محاربة هذه الجرائم الخطيرة، ومن بينها جريمة تهريب المهاجرين ومعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولم تكتف فحسب بوضع الإطار القانوني، بل تم استحداث المنظمة الدولية للهجرة (الفرع الأول)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المنظمة الدولية للهجرة.

المنظمة الدولية للهجرة هي من أهم المنظمات الدولية، التي حاولت فهم ظاهرة الهجرة الدولية بكل أبعادها وجوانبها المختلفة، وإعطاء مقاربة شاملة للمشاكل التي تشوبها، ومشكلة الهجرة غير الشرعية واحدة من القضايا التي كانت محل اهتمامها²².

أولا: التعريف بالمنظمة الدولية للهجرة:

تأسست المنظمة الدولية للهجرة عام 1951، وقد سميت في البداية باللجنة الدولية الحكومية للهجرات الأوربية، وفي عام 1980 تم تغيير الاسم ليصبح اللجنة الحكومية للهجرة، ثم تحولت إلى المنظمة الدولية للهجرة عام 1989، وتضم المنظمة حاليا173 دولة عضو، بينما تتمتع 8 دول أخرى بصفة مراقب²³، كما تخصص المنظمة ميزانية خاصة لتمويل المشاريع والأنشطة المتعلقة بالمهاجرين.

ثانيا: وسائل المنظمة الدولية في مكافحة تهريب المهاجرين.

لقد تبنّت المنظمة عدة آليات في سبيل مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، وكذا دعم استراتيجيات التصدي لهذا الظاهرة وهذا عن طريق²⁴:

1- الإدارة المتكاملة للحدود:

وتقوم هذه الآلية على التنسيق والتعاون على المستويين الدولي والإقليمي في مجال أمن الحدود وتمكين عمليات تبادل المعلومات لمجابهة عمليات التسلّل الفردي، والقضاء على شبكات التهريب وتعزيز التعاون، فيما يتعلق بالجوانب التقنية والتنظيمية للسيطرة على الحدود.

2- الحملات الإعلامية الهادفة إلى تبيان المخاطر المتعددة لجريمة تهريب المهاجرين.

وذلك بمباشرة حملات الملاحقة داخل الدول المصدرة للهجرة، بغية تحسيس الراغبين في الهجرة بمشاكلها وانعكاساتها، وتزويدهم بمعطيات دقيقة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول المستقبلة وهذا عن طريق صحيفة المعلومات التي تصدرها المنظمة حول أنشطتها، والعديد من المعطيات حول الهجرة²⁵، بالإضافة إلى ذلك تعمل المنظمة على تنظيم دورات تكوينية في ميدان حقوق الإنسان لفائدة المهاجرين.

3- معالجة تدفقات الهجرة المعقدة وصون حقوق المهاجرين على امتداد الطريق المتوسطي.

في هذا الصدد قامت المنظمة بتشكيل منصة مشتركة للتعاون بين بلدان المقصد في الاتحاد الأوربي وبلدان العبور والمصدر في منطقة جنوب البحر المتوسط، والبحث عن حلول لمشكلة الهجرة غير الشرعية في إطار تعاون دولي²⁶.

4- تحسين وثائق السفر وتقديم المساعدة التقنية وأنظمتها الراهنة ، وتصميم أنظمتها الجديدة وتحديد مواصفاتها وأنظمة البيانات المستعملة في نقاط العبور²⁷.

الفرع الثاني: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

للوقوف على دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نستعرض بداية تعريفه ثم مهامه، وأخيرا الأدوات التي يعتمدها في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

أولا: التعريف بمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

هذا المكتب هو أحد الكيانات التابعة لهيئة الأمم المتحدة، تم استحداثه عن طريق دمج برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومركز منع الجريمة الدولية عام 1997، وذلك نتيجة لترابط عديد القضايا وتداخلها (المخدرات، الجريمة المنظمة، الإرهاب)، وفي البداية كان يطلق عليه مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، قبل أن يعدل ويصبح عام 2002 تحت اسم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ثانيا: مهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

هناك عدة مهام يقوم بها هذا المكتب، وأهمها مساعدة الدول الأعضاء في مجابهة الجريمة بجميع أشكالها ومظاهرها، وتنفيذ توصيات لجنة الجريمة والعدالة الجنائية والمؤتمرات التي تقوم بها²⁹، وتجدر الإشارة إلى أن جهود الأمم المتحدة في وضع آليات لمكافحة الجريمة المنظمة، ومنها تهريب المهاجرين تكاد تكون محصورة في الأعمال التي تقوم بها لجنة الجريمة والعدالة، بالإضافة إلى القيام بعديد الدراسات والتوصيات خاصة ما يتعلق بجريمة تهريب المهاجرين³⁰.

ثالثًا: وسائل وأدوات المكتب في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

لقد قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة العديد من الآليات محاولة منه في مساعدة الدول الأعضاء في التغلّب على ظاهرة الهجرة، وإيجاد السبل الكفيلة للحد من جريمة تهريب المهاجرين والمتمثلة في الآتي:

1- القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين:

لقد أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين عام 2010، استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تعزيز جهود الدول الأعضاء وتقديم المساعدة إليها بغية انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة وتنفيذها.

ويعتبر هذا القانون من أهم الآليات التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ويحتوي هذا القانون على كل الأحكام التي جاء بها البروتوكول ، والتي يجب أن تقوم الدول بالمصادقة عليه وإدراجها في تشريعاتها الداخلية ، وقد أدرجت في ستة فصول الأول: تضمن مجموعة من الأحكام

العامة المتعلقة بتهريب المهاجرين والتي تتميز بطابع الإلزام، أما الفصل الثاني فقد بين الأفعال المجرمة وتم تخصيص الفصل الثالث لتدابير الحماية والمساعدة، وجاءت مسألة التعاون والتنسيق في الفصل الرابع في حين الفصل الخامس خصص للتعاون في مجال تهريب المهاجرين، وفي الفصل السادس والأخير تم استعراض العمليات الإجرائية ذات الصلة بإعادة المهاجرين المهربين 31.

2- دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه.

اعتمد هذا الدليل خلال اجتماع جانبي للجنة منع الجريمة التاسع عشر في فيينا خلال الفترة من 17 إلى 19 ماي 2010 ،وهو دليل عملي أعد خصيصا لتدريب موظفي وممارسي العدالة الجنائية³²، وقد شارك في إعداد هذا الدليل التدريبي مكتب الشرطة الجنائية الأوربية (اليوروبول) ، ومكتب الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول) ، ووكالة الأمم المتحدة للجريمة المنظمة الخطيرة ،وبمشاركة الخبراء من جميع أنحاء العالم ،بينما تكفّل الاتحاد الأوربي بتمويله، كما أن الهدف من هذا الدليل هو تحسين وتكملة البرامج التدريبية الوطنية³³، و الترويج لانضمام جميع الدول إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وتبيان آليات وأساليب التحقيق في جرائم تهريب المهاجرين ، والملاحقة القضائية لمرتكبيها ومساعدة المدعين العامين والمحققين العاملين في هذا الميدان.

3- التقارير والتوصيات الخاصة بآليات مكافحة تهريب المهاجرين.

لقد صدرت العديد من التقارير والتوصيات تتعلق بخطورة الهجرة غير الشرعية، وبالتحديد جريمة تهريب المهاجرين نظرا لاستفحالها وتوسعها، وأهم الأدوات المساعدة للدول الأطراف في تعزيز سلامة وأمن وثائق السفر والهوية، بالإضافة إلى مجابهة التهريب البشري بجميع أشكاله³⁴.

4- الوقاية والتوعية بخصوص جريمة تهريب المهاجرين.

لقد أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أفلام ومقاطع فيديو قصيرة ، على غرار الفيلم الموجه إلى ممارسي العدالة الجنائية بعنوان " السبل والوسائل للتصدي الفعال لمهربي المهاجرين³⁵ بالإضافة إلى القيام بحملات توعية في دول المقصد والمصدر والعبور.

5- جمع البيانات والبحوث.

وهذا عن طريق عدة آليات وتدابير، مثل جمع الاستبيانات والبحوث الميدانية بشأن تهريب المهاجرين واتجاهات الجماعات الإجرامية المنظمة وأساليب عملها.

6- التخطيط الاستراتيجي ورسم البيانات.

يقدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، العديد من الخدمات التقنية بغرض التنفيذ الفعال للصكوك الدولية، خاصة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين في البر والبحر والجو وتحقيق أهدافه³⁶.

7 - عقد المؤتمرات واللقاءات.

لقد أقام مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة المنظمة شراكة مع منظمات دولية أهمها المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وغيرها بالإضافة إلى وكالات إقليمية، مثل جامعة الدول العربية، وكذا منظمة الشرطة الجنائية الأوربية (اليوروبول).

8- الدليل الإلكتروني لمكافحة جريمة تهريب المهاجرين.

لقد أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دليلا الكترونيا، يحتوي على مجموعة من البيانات المتعلقة بجريمة تهريب المهاجرين، والإجراءات المتخذة في الحالات الطارئة³⁷.

9- القيام بدورات تدريبية لمكافحة تهريب المهاجرين.

حيث تنظم الأمم المتحدة العديد من الدورات التدريبية المتعلقة بتهريب المهاجرين، وكذا غسيل الأموال بغية مساعدة السلطات المحلية، وذلك من خلال برنامجين الأول وحدة استخبارات الموانئ والثاني وحدة التنسيق والتحليل³⁸.

الفرع الثالث: تدابير ووسائل الأمم المتحدة الأخرى:

لقد لعبت الأمم المتحدة دورا هاما في محاولة التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى المواثيق السابقة المشار إليها، فقد أوجدت مجموعة من الوسائل تتمثل في أدوات الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين، وكذا الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، بالإضافة إلى الدليل الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه.

أولا: مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين.

لقد اعد هذه الأدوات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغية مساعدة الدول على تتفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وجاء متأخرا، حيث صدر عام 2013 متضمنا أكثر من 600 صفحة، حدّدت عشرة أدوات تتعلق كل واحدة بمجال من مجالات الجريمة، نذكر منها:

- مفهوم تهريب المهاجرين.
- الناشطون وعمليات تهريب المهاجرين.
 - الإطار القانوني الدولي.
 - تقييم المشكلة ووضع استراتيجية.
 - الإطار التشريعي.
- التعاون في إطار العدالة الجنائية الدولية.

ثانيا: الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها.

هذه الأدلة جاءت بغرض حثّ ومساعدة الدول على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكولات المكملة لها، كما أنها تعتبر آلية أخرى لتقديم المساعدة التقنية والمساعدة في صياغة التشريعات الداخلية، بطريقة تتواءم مع النظام القانوني الذي يطبع كل دول مع تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها³⁹.

المطلب الثاني: دور الأجهزة الدولية الأخرى (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الدولية).

إن التطور الذي عرفه الإجرام الدولي في العصر الحديث ، من خلال مجموعات منظمة ووسائل متقدمة تجعل من ضبط مرتكبي هذه الجرائم وملاحقتهم أمرا صعبا ، رغم أن المجتمع الدولي حاول إيجاد النصوص القانونية لمتابعة ومعاقبة هؤلاء، إلا أنه لابد من آلية دولية تساعد على تقديم المجرمين ، خاصة أولئك المتسببين في تهريب المهاجرين ، وعلى رأس هذه الآليات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، التي تقوم بدور مهم في هذا المجال ،وعليه للوقوف على دورها في مكافحة الإجرام الدولي بصفة عامة ، وتهريب المهاجرين بصفة خاصة نتعرف على ماهيتها (الفرع الأول)، ثم وسائلها والصعوبات التي تعترضها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: ماهية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

لكي نتعرف على ماهية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومركزها القانوني، لابد من أن نعرج على مفهومها وتطورها التاريخي أولا، ثم اختصاصاتها ثانيا.

أولا: تعريف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وتطورها

لم يتم تقديم تعريف للمنظمة من طرف الباحثين ، وهناك القليل ممّن تناول ذلك نذكر منهم تعريف الدكتور منتصر سعيد حمودة الذي عرّفها بأنها " الأنتربول هو الاسم الدّال على المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، والتي تتخذ من مدينة ليون الفرنسية مقرا لها " 40.

وعرفت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية على أنها " منظمة حكومية دولية بها 194 بلد عضوا مهمتها مساعدة أجهزة الشرطة في جميع هذه الدول على العمل معا ، لجعل العالم أكثر أمانا، ولهذا فهي تمكّن البلدان من تبادل البيانات المتعلقة بالجرائم والمجرمين والوصول إليها ، وتقدم الدعم الفني والميداني بمختلف أشكاله 41.

ومما يلاحظ على هذه التعريفات أنها جاءت مقتضبة وغير محددة بشكل تام لهذه المنظمة من حيث الهيئة التي أنشأتها، أو أهليتها، وعليه عرفّها بشارة عبد المالك بأنها " المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عبارة عن منظمة دولية حكومية دائمة ، تتمتع بالشخصية القانونية الدولية والأهلية القانونية اللازمة للقيام بمهامها ، تم إنشاؤها من قبل مجموعة من الدول بمقتضى وثيقة أطلق عليها اسم "

الدستور" بغرض الإشراف والتنسيق، ودعم التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة في مجال مكافحة الجريمة "42.

ولقد كانت تسمى هذه المنظمة في البداية باللجنة الدولية للشرطة الجنائية عام 1923 بفيينا ، ثم اللجنة الدولية الثانية للشرطة الجنائية عام 1946 أصبحت تسمى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومقرها مدينة ليون الفرنسية⁴³.

ثانيا: اختصاصات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

لقد حدّد ميثاق المنظمة ونظامها الداخلي اختصاصاتها العامة منها والخاصة، التي تخولها ممارسة عملها خاصة المادة 02 الفقرتين (أ و ب)⁴⁴.

1- الاختصاصات العامة للمنظمة: وتتمثل في:

- أ- تجميع وتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالجريمة والمجرم.
- ب- مكافحة جرائم القانون العام كجرائم المخدرات، وجرائم تبييض الأموال وجرائم الإرهاب، وكل الجرائم المنظمة.
 - ج- حماية الأمن الدولي من خلال تحذير الدول من احتمال وقوع جرائم.
 - د- تبادل الخبرات والمساعدة التقنية.
 - ه- تنسيق الجهود الدولية، خاصة فيما يتعلق بهروب المجرمين.

2- الاختصاصات الخاصة للمنظمة.

بالإضافة للاختصاصات العامة، هناك اختصاصات خاصة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية تتمثل في الآتي⁴⁵:

أ- رفع كفاءة الموظفين والتدريب، سواء فيما يتعلق بالطرق المستخدمة بكشف الجريمة، أو أساليب إنفاذ القوانين.

ب- التعامل مع جهاز الشرطة والادعاء العام والقضاء في بلد معين، وهذا بناءا على نص المادة 32 من
 الأحكام التنظيمية المسيرة للمنظمة.

ج- خدمات اتصال شرطي عالمي مأمون، وهذا أهم ما تقدّمه المنظمة لمختلف الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: دور المنظمة ووسائلها في مكافحة جريمة تهريب المهاجرين.

لقد كانت الغاية من إنشاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، هو التصدي للجرائم العابرة للحدود وتطوير التعاون البوليسي في سبيل ذلك⁴⁶.

لكن المنظمة في السابق كانت قد تعرضت لعدة انتقادات، بسبب عدم سرعتها في الاستجابة وكذا تعاملها مع الجرائم⁴⁷، إلا أنّه في السنوات الأخيرة أصبحت تحتل مكانة هامة في مجال مكافحة الإجرام

الدولي العابر للحدود، بما في ذلك جريمة تهريب المهاجرين، أي الهجرة غير الشرعية، فما هو دورها في ذلك أولا؟ ثم ما هي الوسائل التي تعتمدها في سبيل التصدي لهذه الجرائم ثانيا؟

أولا: دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة جريمة تهريب المهاجرين.

تختص المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، بتأمين التعاون المستمر والفعال بين الأجهزة الأمنية للدول في مجال مكافحة الجريمة بصفة عامة، والجريمة المنظمة بصفة خاصة ،التي عرفت تصاعدا خطيرا نظرا للتطور التكنولوجي الهائل في جميع مجالات الحياة، حيث لعبت المنظمة دورا بارزا في محاولة منها لتحديد معايير الجريمة المنظمة ، من خلال المؤتمر الخامس للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في ليون بفرنسا عام 1996 ،حيث حدّدت العناصر اللازمة لتعريف الجريمة المنظمة والمتمثلة في 48:

- اتحاد يضم أكثر من شخصين، التخصص في نشاط محدد (نوعي).
- الاستمرارية لفترة طويلة أو غير محدّدة المدة، قوام المنظمة الطاعة والانضباط.
 - ارتكاب الجرائم الخطيرة لا تتوان في استخدام العنف ووسائل إرهابية أخرى.
 - اتخاذ هيكلية أخرى وبنيان اقتصاد السوق، التفنّن في عمليات غسيل الأموال.
- ممارسة تأثيرها على الوسط الاقتصادي، السياسي، الإداري، السلطة القضائية، بغية الحصول على الثروة أو السلطة.

وبما أن جريمة تهريب المهاجرين باعتبارها من أخطر الجرائم المنظمة، فقد لعبت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية دورا هاما في مكافحتها ، من خلال المساهمة في تفكيك الشبكات الإجرامية الضالعة في تهريب المهاجرين، وتقديم المعلومات الاستخباراتية ، وكذا الخبرات الفنية والتدريبية وغيرها 49.

ثانيا: وسائل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة تهريب المهاجرين

لقد أصبحت هذه المنظمة تحتل مكانة مهمة في مجال الإجرام العابر للحدود، ومن بينها الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، وفي سبيل ذلك تعتمد المنظمة على عدة وسائل أهمها⁵⁰:

1- منظمة الأنتربول العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة.

استحدثت هذه المنظمة سنة 2005 المعرفة بـ (1/24/7) ميث تعمل هاته الأخيرة على تعزيز قدرات الدول في مكافحة مختلف أنواع الجريمة المنظمة ، بما فيها الإرهاب وتهريب المهاجرين ، كما يقدم المساعدة للدول على مدار الساعة باللغات الرسمية الأربع للمنظمة (العربية، الفرنسية، الإنجليزية الإسبانية)، وقد استحدثت مركز إضافي للعمليات والتنسيق عام 2011 في المكتب الإقليمي بالعاصمة الأرجنتينية، وبموجب هذه المنظومة تتمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى الأدوات التالية 52: أ- منظومة البحث الآلي: وتحتوي هذه القاعدة على ملفات بشأن المجرمين وبصماتهم.

ب- منظومة وثائق السفر ودورها يتعلق بوثائق السفر المسروقة والمستعملة في النشاطات الإجرامية خاصة ما تعلق بتهريب المهاجرين⁵³.

ج- الاتصالات السلكية خاصة في الكشف السريع على المسالك التي يعتمدها المهربون، والوسائل المستعملة والوجهة المقصودة ودول العبور.

د- المجموعة الشاملة من المنتجات، وهي منصة متاحة على موقع المنظمة (الأنتربول) تسمح للمحققين بتبادل جميع المعلومات المتعلقة بتهريب المهاجرين.

ه- بث الإشعارات وهي تلك المتعلقة بطلبات الاعتقال، البحث والتقصي عن الهوية، إشعارات بالطرق الجديدة المستعملة في الجريمة، إشعارات بالأشياء المسروقة، خاصة إذا كانت ذات أهمية كبيرة كالتحف والآثار.

2- الدليل الدولى لجهات الاتصال فيما يخص مسائل تهريب المهاجرين

ويحتوي هذا الدليل على جميع المعلومات التي تبيّن كيفية الاتصال بالأشخاص المسؤولين عن مكافحة الهجرة غير الشرعية، في مكاتب الأنتربول المركزية الوطنية في كافة أنحاء العالم⁵⁴.

3- التوثيق الجنائي

ويكتسي هذا الأخير أهمية بالغة، ويكون إما عاما وإما خاصا، يتعلق فقط بالبصمات المنفردة وبطاقات المجرمين ذوي الاختصاص العالمي⁵⁵.

بالإضافة إلى ما سبق، تقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بعقد مؤتمرات وندوات دولية وإقليمية بهدف دعم التعاون الدولي في مكافحة الجريمة، ووضع إستراتيجية دولية موحدة وتفكيك شبكات الإجرام خاصة ما تعلق بتهريب المهاجرين، لا سيما بعد توفير المنظمة لمشروع يعرف ببرنامج الأنتربول للتدريب على عمليات مكافحة تهريب المهاجرين⁵⁶.

الخاتمة:

إن موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع التي باتت تؤرق المجتمع الدولي بأسره، لهذا حاولت الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية التصدي لها، سواء من خلال آليات قانونية، أو أجهزة مؤسساتية وهذا ما حاولت التعرض إليه من خلال هذه الدراسة، وقد توصلت لمجموعة من النتائج أهمها:

1- الهجرة غير الشرعية هي نتاج عدة عوامل أهمها: تزايد النزاعات المسلحة، خاصة منها غير الدولية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وغياب الإرادة السياسية الدولية في مواجهة الأسباب الكامنة وراءها.

2- تبنّت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، ورغم أنها تعالج الإجرام الدولي العابر للحدود فان من بين صوره جريمة تهريب المهاجرين.

- 3- يعتبر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، أهم وثيقة تتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية، من حيث منع وقوع الهجرة غير الشرعية، وكذا من حيث حماية المهاجرين وضمان عودتهم إلى أوطانهم.
- 4- هناك عدة اتفاقيات ثانوية حاولت معالجة الهجرة غير الشرعية بشكل عرضي، أهمها اتفاقية قانون البحار لعام .2002
- 5- بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي تبنّتها الأمم المتحدة في سبيل التصدي للهجرة غير الشرعية فقد أوجدت مجموعة من الوسائل الاخرى، مثل مجموعة أدوات مكافحة تهريب المهاجرين وغبرها.
- 6- يعتبر الميثاق العالمي للهجرة أحدث وثيقة تتعلق بالهجرة، لكنه لم يشير إلى الهجرة غير الشرعية بل تبنى مقاربة الهجرة المنظمة والمنتظمة والآمنة.
- 7- تلعب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية دورا هاما، في مساعدة الدول للتصدي للهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين.

ومن بين أهم الاقتراحات نذكر:

- 1- ضرورة معالجة الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية في الدول المصدرة، ومحاولة ردم الهوة بين الدول الفقيرة (المصدرة) والدول المتقدّمة (المقصد).
- 2-يجب أن تتم مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار احترام حقوق الإنسان، بما يتوافق والمواثيق الدولية ذات الشأن.
- 3- ضرورة تفعيل التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة، وتبنى مقاربة (الوقاية، التتمية) بدل المقاربة الأمنية البحتة التي تتتهجها معظم الدول.
- 4- ضرورة تبنى المجتمع الدولي الاستراتيجية تهدف إلى تطبيق المواثيق الدولية، والتعاون الدولي ومساعدة دول الجنوب خاصة.
- 6- ضرورة البحث عن مكامن ضعف تطبيق المواثيق الدولية المعنية بالهجرة غير الشرعية، على غرار عدم وجود كفاءات وقدرات لدى بعض الدول، ومحاولة معالجتها بأكثر فعالية.

الهوامش

بخصوص المناقشات حول البروتوكول راجع:

¹⁻ حجاج مليكة، " جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر ، بسكرة عام 2016/2015، ص273.

²⁻ المرجع نفسه، ص ص280-281.

³⁻ دامت المناقشات بخصوص هذا البروتوكول من عام 1999 إلى غاية أكتوبر 2000 أين تم التوقيع عليه ودخل حيز النفاذ في 28 جانفي 2004 بعد أن صادقت عليه 40 دولة طبقا لأحكام المادة 220 منه.

Ollus Natalia, protocol against smuggling of migrants by land, air and sea, supplementing, the united nations convention against transnational organized crime: a tool for criminal justice personnel, resource material serie, n=62 Tokyo February 2004 pp: 32-33.

4- لقد جاءت مواد البروتوكول مقسمة إلى أربعة أقسام: القسم الأول أحكام عامة من المادة 1 إلى المادة 6 والقسم الثاني خاص بتهريب المهاجرين عن طريق البحر من المادة 7 إلى المادة 9 والقسم الثالث يتعلق بالتعاون والمنع وبعض التدابير من المادة 10 إلى المادة 18 أما القسم الرابع والأخير فتضمن الأحكام الختامية من المادة 19 إلى المادة 25.

5- المادة 5 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

6- المادة 8 من البروتوكول السالف الذكر.

7- المادة 14 من البروتوكول السالف الذكر.

8- لقد أصدرت الأمم المتحدة دليل التدريب الأساسي للتحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه وهو متوفر على الرابط:

http://www.unodc.org/dounnents/human-trafficking/migrant.

⁹ - Ollus Natalia.op cite, p41.

10- أنظر المواد 16، 17، 18 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين السالف الذكر.

11- تم التوقيع على الاتفاقية الدولية لقانون البحار في 10 ديسمبر 1982 وصادقت عليها الجزائر بموجب الأمر رقم 05/96 المؤرخ في 10 جانفي 1996.

12− صايش عبد المالك، مكافحة جريمة تهريب المهاجرين السريين، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص236.

13- الفقرة 2(ز) من المادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

اتفافية دبلن اقرت يوم15حوان1990 في العاصمة الإيرلندية دبلن، ودخلت حيز النفاذ في 01 سبتمبر 1997 14

المم المتدة (A/RES/73195) انظر الميثاق العالمي للهجرة الوثيقة (A/RES/73195)على موقع الامم المتحدة

16 مثل المرصد الافريقي للهجرة والتنمية الذي يتمحور عمله حول ثلاثية «الفهم والاستباقية والعمل»، في جمع المعلومات وتطوير تبادلها، وكذا تسهيل التنسيق بين الدول الأفريقية حول قضايا الهجرة.

17هذه الالية ضرورية للتتبؤ بوقوع حركات هجرة، وهي بمثابة نظام انذار مبكر (الفقرة18 من الميثاق العالمي للهجرة)

العمل وغيرها هذا الموقع يوفر على سبيل المثال شروط منح التأشيرات، شروط الحصول على تراخيص العمل وغيرها 18

الفقرة 32 من الميثاق العالمي للهجرة 19

20 انظر هذه الآراء وغيرها على موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar

²¹ المرجع نفسه

22 حجاج مليكة، مرجع سابق، ص 365.

23- أنظر الموقع العالمي للمنظمة:

.09:30 على الساعة http:// www.iom.wit/fr.

24- حجاج مليكة، مرجع سابق، ص 365.

25 - محمد المرابطي، مرجع سابق، ص52.

26- على غرار دور المنظمة الدولية للهجرة، هناك دور إقليمي لا يستهان به في مجال التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية نذكر منها على سبيل المثال:

اتفاقية شنغن (chengen) 14 جوان 1985، قمة نيس 2000، مؤتمر القمة الأوربية 2008، بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

أنظر مزيد من التفصيل:

آسية بن بوعزيز، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2018/2017، ص ص 146-179.

-27 حجاج مليكة، مرجع سابق، ص 367.

28 - صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص301.

29- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

30- حجاج مليكة، مرجع سابق، ص377.

31- لمزيد من التفصيل انظر:

القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، مرجع سابق.

32− هذا الدليل هو نتاج خبرات مشتركة لفريق الخبراء من القائمين على تنفيذ القانون وكذا المدعين العامين من كافة أنحاء العالم لتبادل التجارب بين بلدان الانطلاق والعبور والمقصد.

أنظر في ذلك:

التدريب الأساسي للتحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيينا 2010.

33- صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص244.

34- المرجع نفسه، ص381.

35- أنظر مزيدا من التفصيل مؤتمر الأطراف في الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الترويج ودعم تتفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الدورة السادسة، الأمم المتحدة، فيينا 15-19 أكتوبر 2012، ص4 وما بعدها.

من بين الدراسة بهذا الخصوص نذكر:

دراسة استقصائية عن تهريب المهاجرين من إفريقيا إلى أوربا عبر البحر المتوسط وكذا دراسة عن ضلوع الجماعات الإجرامية المنظمة في تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في الجنوب الإفريقي.

أنظر في ذلك:

حجاج مليكة، مرجع سابق، ص383.

36- مؤتمر الأطراف في الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الترويج وتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المرجع السابق،10.

37- حجاج مليكة، مرجع سابق، ص 385.

38- أنشئت الوحدة الأولى في كل من إندونيسيا وتايلندا وكمبوديا، اما الثانية فتقوم بعملياتها في كل من إندونيسيا وتايلندا وكمبوديا وماليزيا.

أنظر في ذلك:

المرجع السابق، الصفحة نفسها.

39 - صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص241.

40- منتصر سعيد حمودة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية " الأنتربول" الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص11.

41- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية http://interpol.int/ar تاريخ الإطلاع: 2019/07/06 على الساعة 16:00. نشير هنا إلى أن الجزائر قد انضمت إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أثناء انعقاد الجمعية العامة لهذه المنظمة بفلندا خلال شهر أوت 1963 بمشاركة 53 بلدا.

42- بشارة عبد المالك، آلية الأنتربول في مكافحة الجريمة، ماجستير في القانون الجنائي الدولي، جامعة خنشلة 2010/2009، ص ص 6-7.

43- فنور حاسين، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة، ماجستير جامعة الجزائر 1، 2013/2012، ص 8-14.

44- المرجع نفسه، ص21.

45- المرجع نفسه، ص29.

46 منتصر سعيد حمودة، مرجع سابق، ص131.

47 – Atak Idil, la coopération policière pour la lutte contre la migration irrégulière au sein de l'union européenne, revue général de droit, n=36, 2006, p453.

48 – Michel Quelle, le crime organisé, de mythe à la réalité, revue pénitentiaire et droit pénal paris 1999, p,32.

49− خريص كمال، جريمة تهريب المهاجرين وآليات مكافحتها، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص123.

50- حجاج مليكة، مرجع سابق، ص370 وما بعدها.

51- 7/24/أ يعني هذا الرمز: أ: الحرف الأول لكلمة أنتربول interpol، 24: 24 ساعة في اليوم، 7 على مدار سبعة أيام.

52 حجاج مليكة، مرجع سابق، ص371.

53 – يعتمد في كشف وثائق السفر على إطار بحث ، يتيح للسلطات المعنية ضبط الحدود ومقارنة المعلومات يعرف باسم (tavel documents associated with notices ومعناه وثائق السفر المرتبطة بالنشرات.

54 خريص كمال، مرجع سابق، ص124.

55 - فنور حاسين، مرجع سابق، ص 90.

56 - صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص307.

المهاجرون الجزائريون في فرنسا ودورهم في تفعيل النشاط الجمعوي

Algerian immigrants in France and their role in activating the association activity

د. ورتي جمال، شعبة التاريخ-جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس - الجزائر. أ. بولحبال رياض، شعبة التاريخ-جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس - الجزائر.

الملخص:

تتناول هذه المداخلة بالتأريخ والدراسة والتحليل نشاط المهاجرين الجزائريين في فرنسا نشأة وتطورا ،خاصة الطبقة العاملة منهم ذلك أنه منذ بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914 نشطت حركة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وكانت صنفان: مجندين في صفوف الجيش الفرنسي تنفيذا لقانون التجنيد الإجباري الصادر في شهر فيفري سنة 1912 ،أو كعمال لتعويض العمال الفرنسيين في المصانع والمعامل الفرنسية ،وقد أدت هذه الهجرة وكذا التأثيرات الدولية آنذاك خاصة الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 إلى اطلاع المجندين والعمال الجزائريين على الواقع الأوربي خاصة الفرنسي وانخراط المهاجرين الجزائريين في المنظمات وأحزاب اليسار الفرنسي مثل: الكنفدرالية العامة للعمال (C G T) والكنفدرالية للعمال المتحدين (C G T U) والكنفدرالية وأحزاب ذات طابع سياسي كان روادها من المهاجرين الجزائريين في فرنسا واستطاعت أن تلعب دورا مفصليا في تاريخ الجزائر، وذلك ما سنحاول إماطة اللثام عنه من خلال موضوع هذه المداخلة .

Abstract:

This article studies and analyses the activity of Algerian immigrants in France in terms of its emergence and development, peculiarly the working class since the beginning of World War I in 1914 which activated the Algerian immigration to France and were two types: those enlisted in the ranks of the French army in accordance with the law of compulsory recruitment in February 1912, or as workers to compensate French workers in French factories and factories. This immigration in addition to international influences especially the Bolshevik Revolution in Russia in 1917 informed Algerian recruits and workers of the European reality and have led to the emergence of associations and political parties whose leaders were Algerian immigrants in France and were able to play a detailed role in the history of Algeria. This is what we will try to unveil through the content of the present research paper.

مقدمة: تعد حركة الهجرة الجزائرية إلى الخارج من الظواهر التي عرفها المجتمع الجزائري منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 ،حيث ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي ،وكانت مقتصرة في البداية على بعض البلدان المجاورة للجزائر ،بحكم القرب الجغرافي ولعل أهمها كانت هجرة سنة 1871 وذلك إثر الانتفاضة الكبرى التي عرفتها هذه السنة حيث هاجرت أسرة المقراني وعدد ما يقرب 500 فرد ،كما هاجرت 40 عائلة من منطقة سوق أهراس إلى تونس ،هذا مع العلم أن حركة الهجرة إلى فرنسا لم تبدأ بشكل رسمي إلا مع بداية القرن العشرين وذلك إثر تطورات عرفتها الساحة

الدولية آنذاك وأملتها ضرورة المصلحة الفرنسية ،وسنحاول إبراز أسباب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ودورها في فرنسا في تفعيل الحركة الوطنية منذ بدايات القرن العشرين ثم دور المهاجرين الجزائريين ونشاطهم الجمعوي بفرنسا ما بعد الاستقلال.

- بدايات الهجرة الجزائرية إلى الخارج: كان للسياسة التي سلكها الجيش الفرنسي خاصة زمن الماريشال بيجو والقائمة على " الأرض المحروقة " آثار وخيمة على الشعب الجزائري إذ أرغمت الجزائريين سواء على الاعتصام بالجبال أو الانتقال إلى أمان أخرى بحثا عن العيش وهذا المشروع الذي نفذه الحكام العسكريون الفرنسيون بدأ تطبيقه بشدة منذ 15 أفريل 1845 حيث قسمت الجزائر إلى:

مناطق خاضعة للحكم المدني: وفيها أقام العسكريون الفرنسيون المجالس البلدية واختاروا النواب الذي يمثلون المجموعة الأوربية.

مناطق مختلطة: وفيها يعين الحاكم العام محافظ عسكري ويكلفه بتسيير الأمور في الناحية المعين عليها والمعمرون الأوربيون يستطيعون إنشاء المتاجر والحصول على الأراضي التي يحتاجون إليها بعد موافقة وزير الحربية في باريس

مناطق عربية: وهذه الأخيرة كانت تخضع للحكم العسكري فللقادة العسكريين مطلق الحرية في تقلد زمام العدالة والتعليم والتسيير الإداري وانفردت هذه المناطق بالحكم العسكري المباشر وذلك لأن القاطنين فيها جزائريين والسياسة المتبعة فيها هي حرمان أهل البلاد من الحقوق التي منحها الدستور الفرنسي لكل إنسان يعيش تحت السلطة الفرنسية.

-الهجرة إلى الأقطار العربية:

كان لهذه السياسة التي اتبعها الضباط الفرنسيون في الجزائر أن بدأت هجرة الجزائريين إلى مناطق مختلفة من العالم ويمكننا أن تعتبر أن سنة 1832 كانت بداية الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي وغيره ، ذلك انه في بداية هذه السنة الأخيرة أضحى أمر اضطهاد الفرنسيين للجزائريين حقيقة جلية ، وبعد تعيين روفيغو كحاكم عسكري عام للجزائر ظهرت واضحة النوايا السيئة للمستعمرين الفرنسيين وما كانوا يكنونه من حقد وضغينة للجزائريين ،إذ أثقل روفيغو كاهل الأهالي بالضرائب وقمع بيد من حديد كل الثورات والانتفاضات التي قامت ضده حتى تلك البسيطة منها ،مثل امتناع قبيلة العوفية عن دفع الضرائب الثقيلة التي فُرضت عليها ،الشيء الذي كلفها إبادة عن بكرة أبيها من طرف هذا السفاح الفرنسي .

وقد دفعت مثل هذه المجازر الجزائريين إلى ترك ديارهم وأهلهم وذويهم بحثا عن ملجأ آمن ومن الطبيعي أن تتجه أنظار الجزائريين الذين كانوا يفكرون في الهجرة إلى البلدان العربية المجاورة لهم مثل: تونس

والمغرب وليبيا فهاجر بعضهم إلى هذه الأقطار نظرا لعدة اعتبارات خاصة منها قربها من الجزائر اكن قلة موارد العيش في أقطار المغرب العربي الكبير آنذاك والحالة الاقتصادية المتدهورة التي سادت هذه الأقطار دفعت جعلت الجزائريين يبحثون عن أماكن أخرى تضمن لهم على الأقل معيشتهم اوقد كان للعلاقات التي ربطت الجزائريين بالعثمانيين منذ القرن السادس عشر الميلادي دور كبير في دفع الجزائريين إلى الهجرة إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي فكانت هجرة 1888 ،1880 ،1890 وأخيرا 1911 وتتحصر أسبابها في ثلاثة عوامل دون سواها وهي : العامل الديني فعلى المسلم أن يغادر المناطق المحتلة للالتحاق بديار الإسلام التي بقيت مستقلة ليواصل المقاومة عوض الخضوع القانون " الكفار 2" سيما إذا كان يعارض الشريعة الإسلامية ويضاف لهذا العامل الديني العاملين المياسي والاقتصادي مثل فقدان الأملاك والمرتبة الاجتماعية و الإهانات وقد أعزى الحاكم العام للجزائر الجنرال ليتو (Lutaud) (1911 –1918) أسباب هذه الهجرات إلى تحريضات من الخارج والتعصب الإسلامي والأزمة الاقتصادية التي توجهها الجزائر وذلك عند استفساره من طرف النواب الفرنسيين في الجمعية الوطنية الفرنسية عن أسباب هجرة أبناء البلد الأصليين إلى الخارج 3 .

- الهجرة إلى فرنسا:

إذا كانت الهجرة إلى الولايات العربية قد أملتها العوامل التي ذكرناها سابقا ،فإن الهجرة إلى فرنسا قد أملتها أسباب أخرى تختلف تماما عن الهجرة إلى الولايات العربية آنذاك ،فقد بدأت حركة الهجرة نحو فرنسا مع بدابة القرن العشرين ثم اتضحت ونمت أكثر فأكثر مميزة بعض الفترات بموجب بعض العوامل فالإحصاءات الأولى تعود إلى سنة 1912 وتذكر بأن ما بين 4000 و5000 جزائري موجودين بفرنسا منهم 2000 في منطقة مارسيليا حيث يعملون في المرافئ والعربات العمومية وورشات البناء ومنهم عدد مماثل في المنطقة الباريسية ذلك أنه في خضم السباق المحموم على التسلح الذي عرفته أوربا في بداية القرن العشرين أصدرت سلطات الإدارة الفرنسية قانون التجنيد الإجباري في فيفري 1912 ،وجاءت الحرب العالمية الأولى لتغير مجرى الأمور حيث أظهرت أهمية الجزائريين بالنسبة لفرنسا سواء في الدفاع عن سيادتها أو إعادة تشييدها بعد أن دمرتها جيوش ألمانيا ، فقد كان الأمر إذا بنداء لليد العملة الذي صدر عن الأوساط الرسمية أثناء التعبئة العامة أكثر مما يتعلق بجاذبية ما ففي هذا السياق صدر القانون الاستعماري المؤرخ في 15 جويلية 1914 والملغى لمرسوم 1876 الذي انشأ جواز السفر للجزائريين وهكذا في سنة 1914 بلغ عدد الجزائريين الذي دخلوا فرنسا 7444 وفي سنة 1915 ارتفع العدد إلى 20092 وفي سنة 1916 34986 ، أي دخل فرنسا اثناء هذه السنوات الثلاث المتعاقبة ما لا يقل عن 62521 جزائري بينما بلغ مجموع المغاربة في سنة 1916 ما مجموعه 132000 شخص وعند نهاية الحرب العالمية الأولى تشير الإحصاءات بأن ما يرقب من 100000 جزائري كانوا موجودين بفرنسا ،وتدل الإحصائيات الفرنسية حول هذا الموضوع أن عدد العمال الجزائريين الذين التحقوا بفرنسا لإعادة

بنائها قد بلغ 119000 مهاجر في بلغ عدد الجنود الجزائريين الذي توجهوا إلى فرنسا 137000 محارب 4 . كما استطاعت المصانع الفرنسية ان تشغل العديد من العمال سواء من المهاجرين الجزائريين او من المستعمرات الاخرى في ما مراء البحر مع نتوع قطاعات الشغل والكل في خدمة الحرب، اما الجزائريين الذين تحصلوا على عقود عمل في جوان 1915 فكان عددهم يتجاوز 10الاف عامل عملوا خاصة في مقاطعة -اور - ليوار - ايوارات. 5

عرفت فترة 1916-1917 بسنوات الفرق او المجموعات السوداء الناتجة عن قوة التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي وتجنيد العمال والتي نتج عنها ردود فعل عنيفة تمثلت في المقاومة 6 ، وقد رفض الشباب الجزائري التجنيد الذي جعل منهم مرتزقة في الجيش الفرنسي نظرا للمنحة المقدمة للمجند والمقدرة 2 بالمناب ومدة التجنيد المقدرة بثلاثة سنوات بدل سنتين وحرمانهم من الترقيات في الرتب العليا للجيش 7 وبالتالي انعدام المساواة رغم اللتضحيات المقدمة خدمة لفرنسا، اما الجداول الاتية تبين حركات العمال الجزائربين.

1-جدول الذهاب والإياب: فترة1914-1918⁸.

الفارق	الاياب	الذهاب	السنة
1444	6000	7444	1914
15122	4970	20092	1915
24711	9044	33755	1916
16506	18449	34955	1917
2851	20489	23340	1918

يتضح من خلال احصاءات الجدول تفوق عدد المهاجرين الجدد مقابل العائدين خاصة سنوات 1916-1917 نظرا لحاجات الحرب المتزايدة.

 $^{9}.1918-1914:$ جدول عدد الأهالي المجندين عما لا وجنودا 1

الرجال المجندين	146021
عمال موظفون تبعا لنظام عسكري	78556
جنود جندوا طواعية	61467
جرحی او اسری	77676
مفقودين	6096
قتلى	19075

يتضح من خلال الاحصاءات العدد الهائل للمجندين خاصة في صفوف الجيش الفرنسي، وقد توصل بعض الباحثين ان هذه الارقام رغم ضخامتها الا انها لا تعبر فعلا عن الحجم الهائل لمساهة الجزائريين في الحرب والذي يفوق في حقيقته نسبة 25% من سكان الجزائر الاجمالي¹⁰.

ونظرا لأهمية المجندين الجزائريين فقد عملت فرنسا على تكوين الجزائريين في المدارس الحربية الفرنسية و المدنية أكثر من باقي الجنسيات مثل الهند الصينية نظرا لقلة اهميتها مقارنة بالجزائر أن ورغم ذلك تجاهلت فرنسا والمستوطنين الأوربيين بالجزائر سواء في السابق وحتى حاليا دور المجندين الجزائريين في كلا الحربين العالميتين او التقليل منه 12.

-3-جدول الذهاب والآباب: 1920–131954.

الفارق	الإياب	الذهاب	الفترات
57300-	155700	213000	1924-1920
2900-	174700	177600	1929-1925
16600 +	121700	105100	1934-1930
60400-	85100	145500	1939-1935
14000-	20000	34000	1944-1940
99100-	86500	185600	1948-1945
¹⁴ 142200-	621300	763500	1954-1949

ونلاحظ من خلال هذه الإحصاءات ما يلي:

في الفترة الممتدة بين سنتي 1920 و 1924 كانت أول مد كبير أي مجموع 213000 منهم 155000 سيعودون إلى الوطن أي بفارق سلبي يقدر بـ: 57300 ومع هذا فإن هذه الإيابات التي لوحظت أثناء هذه الفترة أو في الفترات التي تتبعها تعرب جيدا عن الخصائص المذكورة ألا وهي إبقاء روابط وصلات بين المغتربين وأرض الوطن. وفضلا عن ذلك كان الأمر يتعلق قبل كل شيء بذهاب العناصر الكهلة والذكور منها وكان ذهاب كل العائلة شيئا استثنائيا.

كما نلاحظ انه ما بين الحربين العالميتين هناك تباطؤا في الهجرة كان مرتبطا خاصة بتسريح الجنود ولا سيما بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1929 وهذا ما يفسر الفارق الإيجابي بين سنتي 1930–1934 أي 1600 شخص، إلا انه ابتداء من اندلاع الحرب العالمية الثانية فإن الهجرة سجلت زيادة في عدد المهاجرين إذ أصبح 14500 ومن 1940 إلى 1945 وقع هبوط في ذهاب المهاجرين قُدر بـ: 14000 وارتفعت الإيابات إلى 20000 أي بفارق 14000 .

ومع نهاية الحرب تُستأنف الحركة من جديد وستجد حيويتها وكثافتها بسرعة وهكذا من 1945 إلى 1948 تذكر الإحصاءات 185500 والفارق يكون سلبيا بـ 99100 ومن 1949 إلى 1954 غادر البلاد 763500 عامل ولكن أغلبيتهم لم يفعلوا ذلك نهائيا وبالفعل فإن الإيابات قُدرت بـ : 621300 اي بفارق سلبي قُدر بـ : 142200 .

وهكذا مس الاغتراب آلافا من العمال رغم ورغم الإيابات العديدة التي وقعت في كل فصل فإن الإحصاءات ذكرت في سنة 1954 تواجد 208000 جزائري بفرنسا منهم 3700 امرأة و 120000 طفل وستتعزز هذه الأعداد أيضا بعد ذلك في السنوات الأخيرة من العهد الاستعماري ولكن هذه الأعداد تترجم جيدا طابع هذه الهجرة الى الخارج وهو طابع مؤقت وليس نهائي ،إذا ما اعتبرنا استمرارية الصلات الوثيقة جدا مع العائلات والأرض وتاريخ مسقط الرأس.

تعد مرحلة 1962 الى 1974 مرحلة فاصلة في تقلص الهجرة العمالية الجزائرية نحو فرنسا وهي المرحلة التي تلت الاستقلال والتي عرفت تدفقا كبيرا لاعداد المهاجرين بالرغم من بقاء اطارها العمالي ولكنها تحولت الى قطاعات اخرى ليست فقط عمالية نظرا للاتفاقيات الثنائية بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي بعد اتفاقيات ايفيان 1962، واتخاذ قادة الحكومتين قرارا خاصا بانهاء الهجرة العمالية وبالتالي فتحت صفحة جديدة حول الهجرة نحو فرنسا التي كانت الاطول غلب عليها دافع العمل

ساهمت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا في تكوين هوية لفرنسا في اطار اوربا المنفتحة على جنوب البحر المتوسط، ومنذ تاريخ 1962 اخذ الجزائريون طريق الهجرة نحو فرنسا باستغلال ما جاء في اتفاقيات ايفيان حول حرية التنقل بين البلدين وضمان المساواة في الحقوق مع الفرنسيين خاصة العمال ولهذا فقد كان يسمح لكل جزائري يملك بطاقة تعريف وطنية فقط أن يهاجر إلى فرنسا لممارسة مهنة أو الاستقرار بها 16.

وعلى هذا الأساس عرفت الهجرة ارتفاعا بعد هذا التاريخ وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال المقارنة بين أعداد المهاجرين العائدين إلى تراب الوطن مع عدد المهاجرين الجدد، 155018 مهاجر عائد مقابل 180167 مهاجر جديد وصل الى فرنسا، وفي الفترة ما بين 1963 الى 1964 تم تسجيل 521618 مهاجر عائد مقابل 521618مهاجر الى فرنسا، بفارق 94345 مهاجر.

هذا النحو المتسارع لتزايد عدد المهاجرين ادى بباريس الى امضاء بروتوكول 10افريل1964 القاضي بضرورة تحديد عدد المهاجرين من العمال ونتج عنه اتفاق -نيكاش غرانفال- القاضي باخضاع الهجرة للرقابة.

في سنة 1965 ظهرت نجاحات البروتوكول السابق حيث انخفض عدد الوافدين الجدد من العمال لكن الهجرة استمرت بقوة في السنوات اللاحقة، وفي سنة 1968تم توقيع بروتوكول أخر حدد العدد الإجمالي الداخل إلى فرنسا ب35000 مهاجر جزائري في كل سنة لمدة ثلاث سنوات.

سنة 1973قدر عدد المهاجرين الجزائريين بفرسنا 845694 مهاجرا منهم 535282رجلا و 845694 مياة 845691 منهم 20% وهي النسبة 83488مراة و 269192طفلا مقابل أربعة ملايين مهاجر اجنبي بفرنسا، أي حوالي 20% وهي النسبة الأكبر والاهم كما ارتفع عدد العائلات الى 75000عائلة 17.

توزيع المهاجرين:

مناطق الانطلاق: هي المناطق الأكثر تجمعا وكثافة للسكان خاصة في الشرق الجزائري، وفرت اعدادا كبيرة خاصة مناطق تيزي وزو سطيف وقسنطينة وهي المناطق القريبة من بعضها نسبيا والتي ساهمت بنسبة 68 % ¹⁸, وتعد منطقة القبائل عموما الأكثر تدفقا للمهاجرين، فتاريخ الهجرة في هذه المناطق قديم حيث كان سكان المنطقة أول من سجلوا أنفسهم في قوائم اليد العاملة قبل الحرب العالمية الأولى وأثنائها كما تركزوا في المصانع والمدن الكبرى وغالب هجرتهم عمالية إضافة إلى نشاطهم التجارة وأعمالهم في المقاهي والأسواق وغيرها ، بالإضافة إلى عامل فقر المنطقة ¹⁹ ،لكن بعد 1974 عرفت المناطق الأخرى تدفقا قويا للمهاجرين، ومنطقة القبائل كانت اكثر المناطق تدفقا لعدد المهاجرين العمال ذوي الأجور، وهي مهن توزعت على القطاعات الثانوية مثل المؤسسات والورشات 94135 عامل أما الصناعات والميكانيك والكهرباء 44046عامل أما قطاع التعدين 12689عامل ضمن مجموع 217460عاملا.

المناطق المستقطبة: يخضع التوزيع الجغرافي للمهاجرين الى عاملين أساسيين وهما حاجة المناطق المناطق المستقطبة، والعلاقات الأسرية والجهوية 20 ، وتعد باريس اكثر المناطق استقطابا لتوفر هذه الشروط حيث الارتباط بين الشغل والمنطقة المستقطبة، فالمهاجر يذهب حيث الجهات التي يجد فيها الأقارب أو الوالدين أو الجيران الذين يساعدونه على إيجاد فرص الشغل أو المبيت أي المسكن 21 واهم المناطق المستقطبة بباريس هي:

العاصمة باريس شغلت نسبة 25% منها ثمانية دوائر وتسعة عشر بلدية بنسبة 75% وشكلت الضواحي نسبة 25% مثل فانسان وشوازي لو روا ونوازي لوساك، أما مقاطعة السين فقد عرفت تدفقا كبيرا للهجرة العمالية نظرا لنسيجها الصناعي واستقطبت نسبة 58.4%من المهاجرين الجزائريين من منطقة القبائل حيث كان اغلبهم عمال بسطاء في المناجم 22%.

حوض باريس 290133 جزائري سنة 1973 شكلوا نسبة 36.3 %. والتركز كان أكثر في الغرب وفي الشمال وأعالى النهر خاصة في سان سان دونيس.

منطقة -الرون ألب- حيث استقطبت ثلاثة مقاطعات منها -لوار، ايزار، رون- حوالي 110204مهاجرا جزائريا اي 13.8%

منطقة -بروفانس ، ألب، دورون، لوقار ،وفار والألب البحري- حوالي 100873مهاجرا جزائريا أي نسبة 12.6%

المنطقة الشمالية 52712مهاجر جزائري أي نسبة 6.6%.

لاموزال ، مورت 47650مهاجر جزائري اي نسبة 5.9%.

أعالى الرون ، بوبس 22560 مهاجر جزائري اي نسبة 2.8 %.

وهذا ما أكده الباحثون في هذا المجال أن اغلب الجزائريين استقروا في القسم الصناعي بفرنسا خاصة باريس حيث تجمع الأجانب²³.

توزيع المهاجرين في مختلف فروع الأنشطة خاصة في القطاع الأقل أجرة والتي تركها أهل البلد (ورشات البناء والمناجم والزراعة ...) ولا يمثل العمال المتخصصون ولا الإطارات الثانوية إلا أقلية صغيرة كل ذلك يؤكد العلاقات الجديدة وهي علاقات التبعية التي أنتجها الاغتراب الذي تسبب فيه هو أيضا ولصالحها الرأسمالية الفرنسية بينما يضطر العمال في أمكنة الاستقبال إلى تمل حياة قاسية وهكذا أسكن معظمهم في مراقد غير صحية وفي أحياء قديمة بدأ أصحابها يتركونها أكثر فأكثر وآخرون يجدون من جديد أحياءهم القصديرية بالمدن الكبرى وخاصة الحي القصديري بنانتير حيث وقع بشارع غارين أكبر امتداد سكنى تلقائي للمغاربة حتى سنة 1970.

- نتائج الهجرة الجزائرية ونشاط المهاجرين بعد الحرب العالمية الأولى:

كانت الحرب العالمية الأولى فرصة للجزائريين لأن يلتقوا مع أبناء فرنسا ويعملوا جنبا إلى جنب في مصانع الذخيرة والمعامل الحربية التي أنشأتها الدولة لمد الجيش الفرنسي بكل ما يحتاجه من مؤونة وعتاد كما مكنت المجندين الجزائريين من الاختلاط بالفرنسيين، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها عاد هؤلاء المجندين إلى الجزائر وقد أطلعوا على حقيقة الواقع الفرنسي وقد كان لذلك الإطلاع آثار على مجالات مختلفة منها:

1-2-1 الجانب السياسي: جلبت إمكانات التشغيل في فرنسا بعيد الحرب العالمية الأولى (إعادة بناء المناطق المخربة وأجور مرتفعة بالنسبة لأجور الجزائر) عددا من الجزائريين فبلغ عدد المهاجرين سنويا 70000 فهذا الأمر أتلف الكولون الذي رأوا اليد العاملة الرخيصة الأجر تقل أكثر فأكثر إلى حد الندرة وتخوفوا من عودة عمال متشددين ومدربين سياسيا.

وفعلا لقد تردد العمال الجزائريون على حركات ومنظمات اليسار الفرنسي ومنها: اللجنة الأولية لإنعتاق الأهالي والجمعية العالمية لمساندة كفاح الشعوب ،المكتب الدولي للدفاع عن الأهالي ومؤتمر عمال المستعمرات ... فالفوضويون والإتحاد الدولي كانوا، والكونفدرالية العامة للعمال المتحدين والحزب

الشيوعي كانوا من بين المنظمات التي اهتمت أكثر بالعمال الجزائريين . وفي سنة 1923 أنشأت الفيدرالية الفوضوية للناحية الباريسية لجنة عمل للدفاع عن الأهالي، وفي سنة 1924 نظم الاتحاد الدولي لصالح المهاجرين سلسلة من المحاضرات كان أشهرها محاضرات الأمير خالد. وفي سنة 1924 عرض الشيوعيون بعض المطالب لصالح الأهالي متبنين مطالب الشبان الجزائريين ودعوا العمال المهاجرين إلى الالتحاق بصفوف الكونفيدرالية العامة للعمال المتحدين.

وهكذا قام العمال الجزائريون بخطواتهم الأولى ضمن نقابات هذه المركزية العمالية، وقد أظهروا مع ذلك حيوية فائقة وفي سنة 1924 أنعقد أول مؤتمر لعمال شمال إفريقيا وضم ما يقرب من 150 مندوبا صادقوا على مطالب الشبان الجزائريون كلها تلك المطالب التي تبناه من قبل الحزب الشيوعي، وقد تكون العمال الجزائريون بالاحتكاك مع هذه المنظمات اليسارية وأفهموا قادة البروليتاريا بحقيقة القضية الوطنية الجزائرية.

وبدأت طليعة العمال المهاجرين الجزائريين تشكل لجان تعاون وجمعيات خيرية وتجمعوا حسب الدوار الأصلي وبدأت بعض الشخصيات تبرز مثل: الحاج علي عبد القادر، بلغول رابح ، مصالي الحاج ، جفال سي محمد ، بانون أكلي ... وأنشئ نجم شمال إفريقيا في سنة 1926في أوساط المهاجرين في فرنسا 25 وكان ذلك بمبادرة من الحاج علي عبد القادر من غليزان وكان شيوعيا وكان أعضاء اللجنة المركزية كلهم جزائريون: 11 عاملا منهم 03 محاربين قدامي ، ونقابي واحد ، وتاجران صغيران ، وبطال ومعلم ابتدائي وموظف ، وقد كان عدد الشيوعين 05 من 15 عضو في اللجنة المركزية فظهر نجم شمال إفريقيا منذ البداية كجمعية وطنية مسلمة ورغم أن تشكيلتها جزائرية فقد عمل النجم كجمعية غير معلنة رسميا ومفتوحة للعمال المغاربة من الأقطار الثلاثة .

وتحولت الجمعية شيئا فشيئا إلى حزب وتحول مكتب مجلس الإدارة إلى لجنة إدارية ثم لجنة تنفيذية ولجنة مركزية وكان يضم ثلاثة أو أربعة أشخاص لتسيير الحركة وبرزت أسماء: مصالي الحاج كأمين عام ثم رئيسا ابتدءا من سنة 1926 وهو تلمساني من أصل متواضع ومتأثر بالجانب الديني الدرقاوي وروح المعارضة التي تمتاز بها مدينته، وقد تكون في أوساط الهجرة خاصة بباريس حيث مارس كل الحرف وتردد على دور العلم وهكذا حصل مصالي الحاج على معرفة تفوق بكثير معرفة المهاجر المتوسط.

تبنى نجم شمال إفريقيا في الأول الخطوط العريضة من برنامج الشبان الجزائريين مطالبا بإلغاء قانون الأهالي وبالمساواة في جميع الميادين بين المسلمين والفرنسيين وبالحريات الأساسية وخاصة الحق في السفر بحرية ومطالبا بالاستقلال للبلدان المغاربية الثلاثة.

وذكر النجم بالمطالب التي يكافح الشعب الجزائري من أجلها: إلغاء قانون الأهالي، والنظام الاستثنائي ومنح الحريات الأساسية والحقوق السياسية والنقابية والمساواة أمام الوظيف العمومي والتعليم والجيش ...

ويضيف حزب نجم شمال إفريقيا فيقول: " أن هذه المطالب لا يكون لها الحق في التحقيق إلا إذا أفاق الجزائريون إلى ما هي حقوقهم وما هي قواهم فاتحدوا وتجمعوا ليفرضوها على الحكومة الفرنسية لأن التنظيم القوي والمقرر من طرف الجزائريين سيكون له القدرة وحدها على التغلب على عناد الحكومة الفرنسية في رفضها للسكان الجزائريين الذين تضطهدهم ... وحيث أن الشعب الجزائري قادر على أن يقود نفسه بنفسه فإن نجم شمال إفريقيا يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- 1-استقلال الجزائر.
- 2- الجلاء الكلى لجيوش الاحتلال الفرنسية .
 - 3-تشكيل جيش وطنى جزائري .
- 4-إرجاع ملكية البنوك والمناجم والأراضي التي اغتصبها الغزاة إلى الدولة الجزائرية ²⁶".

وأكد نجم شمال إفريقيا من جديد هذا البرنامج بمناسبة مؤتمر بروكسل الذي نظمته سنة 1927 " الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري " والذي ضم ممثلي المنظمات الدولية الكبرى ومنظمات البلدان المستعمرة وأثناء هذا المؤتمر تم الاتفاق على ضرورة مكافحة البلدان الرأسمالية الأوربية وأن ممثلي المنظمات الأوربية سلموا بأهمية الكفاح من أجل استقلال وانعتاق الشعوب المستعمرة وهكذا كان نجم شمال إفريقيا حاضرا بعد سنة واحدة فقط من تأسيسه على المسرح الدولي وعرف بنفسه وجعل المؤتمر يصغي لبرنامجه المتمحور حول الاستقلال حول الاستقلال الوطني ويتبناه .ولهذا سيتقدم النجم في أوساط الهجرة في الناحية الباريسية أولا ثم في المناطق في المناطق الفرنسية التي كانت تجلب اليد العاملة الجزائرية : في الشرق والشمال ومنطقة ليون و مارسيليا وأكد النجم استقلاله إزاء الحزب الشيوعي رغبة منه أن يكون منظمة مستقلة على قاعدة وطنية ومنظمة يقودها ويوجهها مغاربة .

ظروف المهاجرين و النشاط الجمعوي لهم:

لقد تميزت ظروف المهاجرين الجزائريين بالصعبة خاصة وان العمل كان لا يلبي الشروط الضرورية للحياة، وانخفاض الاجور ، ومنذ إمضاء اتفاق 19 اجانفي 1965 المتعلق بالضمان الاجتماعي أصبح للعمال المهاجرين الجزائريين الصبغة القانونية في أماكن عملهم واصبح لهم الحق في العلاج مثل المواطنين الفرنسيين وكذلك تمدرس أطفالهم والاستفادة من تعويضات حوادث العمل والأمراض المهنية، والمنح العائلية التي كانت تقدم بشرط تواجد الاطفال مع آباءهم المهاجرين داخل المهجر، كما اصبح لهم الحق في المسكن بعدما كان هذا الأخير من أهم المشاكل التي طرحت كالأحياء القصديرية التي انتشرت كثيرا في منطقة نانت سنة 1968، خاصة مع توافد عدد كبير من العائلات الجزائرية 27.

نظرا لثقل مشاكل الهجرة والمهاجرين وتدهور أوضاع العمال المهاجرين الجزائريين في محيط العمل سعى المهاجرون إلى الانضمام في الجمعيات للدفاع عن حقوقهم ، ومن أهم الجمعيات التي نشطوا فيه جمعية –إخاء الجزائريين بفرنسا وأوربا – التي اعتبرت من أقدم الجمعيات الأجنبية بفرنسا، ومنذ تأسيسها عملت على مراقبة نشاط المهاجرين الجزائريين بفرنسا، فكانت بمثابة الممثل الحقيقي للأقلية الجزائرية إلى جانب السفارة واعتبرت عضوا أو ممثلا شبه رسميا من قبل السلطات الفرنسية هذا بالإضافة إلى التنظيمات النقابية والسياسية الأخرى، وقد عرف هذا التنظيم نشاطا خاصة في المجالات الاجتماعية والثربوية كما توزعت فروعها على مختلف المقاطعات الفرنسية لتكثيف نشاطها.

في كل سنة تقوم جمعية الإخاء الجزائري بفرنسا بعقد اجتماع لانتخاب المجلس ومكتب دائم، وفي هذا الاجتماع يتدخل الممثلون لإبداء آراءهم والذين يمثلون النيابات التسع الجهوية بفرنسا (باريس،ليون، مارسيليا، روبي، نانسي، بوردو، اورليون، رووان وبيسانسون)²⁸.

أهداف هذه الجمعية اعن عنها سنة 1964 الوزير السابق -محمود قناز - بقوله: (إن غاية جمعية إخاء الجزائريين بفرنسا هي تكوين كل مناضل جزائري يدعم استقلال بلاده، ويسعى للنهوض بالمستوى الثقافي والتقني للعمال وتوجيههم للحصول على الكفاءات المهنية، ودعم الاقتصاد الجزائري وتحقيق وحدة الجزائريين المهاجرين)²⁹.

لقد لقيت جمعية إخاء الجزائريين بفرنسا اهتماما كبيرا من قبل المهاجرين الذين عانوا من الظروف الصعبة، فقد كانت تتشط وتتدخل إلى جانب المنظمات والجمعيات الفرنسية الأخرى على غرار (السيماد)³⁰ وكذلك الاغاثة الكاثوليكية والإغاثة الشعبية وغيرها (مثل جمعية —جيستي — لدعم المهاجرين العمال التي تأسست سنة1972 ومقرها باريس)، ومن اجل استفادة كل مهاجر جزائري من الحصول على مسكن ، كما نشطت جمعية اخاء الجزائريين خاصة في مجال تعليم وتمدرس أبناء المهاجرين الجزائريين وضمان العلاج ويظهر ذلك من خلال العدد الكبير للمهاجرين الجزائريين الماكثين بالمستشفيات الفرنسية المقدر ب12000مريض سنة 1963، وكذلك نشاطها في تكوين المهاجرين الجزائريين المهني، وقد استطاعت كذلك أن تساهم في تطوير القطاعات الاجتماعية والمساهمة في تسيير عمل الأساتذة العاملين التابعين للحكومة الجزائرية الذين يقدمون دروس اللغة العربية لأبناء المهاجرين داخل المدارس الفرنسية، وتنظيم الاحتفالات الخاصة بالأعياد الدينية والمناسبات الوطنية ³¹، ومن اجل دعم تواجدها بفرنسا عملت على احتضان عدة منظمات أخرى وكسب دعمها ومنها:

جمعية الصداقة الجزائرية الفرنسية التي تأسست سنة 1963 من قبل بعض الفرنسيين أصدقاء جبهة التحرير الجزائرية، حيث شارك أعضاءها من المهاجرين الجزائريين في حملة التعليم التي أعلنتها الحكومة الفرنسية مع المنظمات الأخرى³²، وكذلك الجمعية الجزائرية الفرنسية التي يرأسها –ادمونت ميشلي-والتي

استطاعت تنظيم العديد من الملتقيات ثم تأسيس المجلة الفرنسية الجزائرية للتعريف بالجزائر 33، وكل ذلك كان بمساهمة المهاجرين الجزائريين.

وعلى الرغم من انتشار موجة العنصرية في اوساط المدن الفرنسية سنة 1973 ضد المهاجرين الجزائريين، فقد اعترفت السلطات الفرنسية أن الجزائريين المهاجرين لم يقوموا بأي ردود فعل غير قانونية وإنما استغلوا تواجد هذه الجمعيات واستطاعوا كسب تأييد النقابات والمنظمات العمالية ورابطة حقوق الإنسان³⁴ من اجل الدفاع عن حقوقهم.

إن البحوث والدراسات حول الهجرة الى فرنسا قد استفادت كثيرا من المعطيات الإحصائية حول المهاجرين والعلاقة بين نمو أعدادهم في المجتمعات التي يستقرون فيها، ويمكن القول ان سنة 1974 كانت خلالها قد عرفت فرنسا اكبر موجة للهجرة مما جعل المهاجرين الأجانب يشكلون نسبة 22% من سكان فرنسا الاجمالي، لكن سنة 1990 أصبحت ألمانيا اكبر مستقطب للمهاجرين في أوربا³⁵، وعلى العموم تقلصت الهجرة العمالية الى نسبة 10% لأسباب أخرى منها الأسباب المتعلقة بالعائلة مما ساهم في ظهور أعباء أخرى جعل البعض من رجال الاقتصاد في اوروبا والباحثين³⁶ يطرحون فكرة تخفيض النفقات الخاصة بالمهاجرين خاصة المتعلقة بالحماية الاجتماعية خاصة مع ارتفاع نسبة الشيخوخة في المجمع الفرنسي أو الأوربي.

الهوامش

عمار هلال ،الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 -1918) ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2007 ، ص 12،13 1

²الجيالالي صاري ،محفوظ قداش ،المقاومة السياسية 1900 -1954 ،ترجمة عبد القادر بن حراث ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، ،الجزائر 1987 ، ص50 .

 $^{^{3}}$ عمار بوحوش ،العمال الجزائريون في فرنسا ،دراسة تحليلية ،ط 2 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر 1977 ، ص 3

⁴ Ageron , Charles Robert , une politique Algérienne libérale sous la troisième République :1912-1919 Revue d'histoire moderne et Contemporaine , Volume 6 , avril –juin 1959 , pp 126-127 .

⁵ Mostéfa HADDAD, L'émergence de L'Algérie moderne, tome 1,Batna ,Algerie2001,p323-324.

⁶ Ibid,p322

⁷ Mahfoud KADDACHE, Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1951, Tome1, SNED, Alger 1981, p34

⁸ HADDAD, L'émergence, op cit,p326.

⁹ Ibid, p327.

¹⁰ Ibid,p327.

¹¹ Ibid,p315.

¹² Ibid,p316.

¹²¹ عاري ومحفوظ قداش ،المرجع السابق ،ص 221

¹⁴ نفس المرجع، ص 221 .

كتاب المؤتمر الدولي: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)

- ¹⁵Jacques SIMON L'immigration algérienne en France de1962 a nos jours ,l'harmattan ,Paris 2002,p11
- ¹⁶ Ibid,p15.
- ¹⁷ Ibid,p16-18.
- ¹⁸ Ibid,p18.
 - جيلالي تكران، الحركة العمالية في الجزائر وفرنسا ودورها في التحرير الوطني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 19 جامعة الجزائر 2، 2012- 2013، ص59-60
 - 20 المرجع نفسه، ص61.

²¹Jacques SIMON, L' Immigration, op cit,p19.

22 الحركة العمالية، المرجع السابق، ص63.

- ²³Jacques SIMON L' Immigration, op cit,p18.
- 24 الجيلالي صاري ومحفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص 223.
- 25 Marcel Egretaud , réalité de la nation algérienne , édition sociales , Paris , 1961 , pp 199 , 200 .
 - 26 الجيلالي صاري ومحفوظ قداش ،المرجع السابق ،ص 59 .
- ²⁷Jacques SIMON L'immigration, op cit,p21.
- ²⁸ Ibid.p22.
- ²⁹ Ibid,p22.
 - تاسست خلال الحرب العالمية الثانية، بهدف تقديم الدعم السياسي للمهاجرين واللاجئين والمشردين وطالبي اللجوء، وتقديم المساعدة القانونية للمحتجزين الاجانب ، واستقبال الإداري وإدارة المؤسسات الصحية والاجتماعية والتدريب ، واستقبال الاجانب والتدخل لمراقبة السجونونشر الوعي السياسي، وتحقيق التضامن مع المقهورين والمضطهدين مهما كانت جنسياتهم او عرقهم او عرقهم ما 30دينهم، ويقع مقرها بباريس.
- ³¹ Jacques SIMON L'immigration,op cit,p23.
- 32 CCT,PCF,L'UNEF ...ect
- ³³ Ibid,p23.
- ³⁴ Ibid,p23.
- ³⁵ Benjamin STORA, Migration et l'immigration un état des lieux, musée nationale de l'histoire de l'immigration 2017,p21.
 - 36 منها در اسة كل من -شوجنيكي و راغون- سنة 2012 التي اقترحت تقليص نفقات الحماية الاجتماعية للمهاجرين.

قراءات سوسيولوجية في راهنية الهجرة السرية من الجزائر نحو أوروبا Sociological readings of the secret immigration migration from Algeria towards Europe

د. غزالي محمد، جامعة سطيف 02، الجزائر.

د. صابر لامية، جامعة سطيف 02، الجزائر.

ملخص:

تعد الهجرة السرية أو ما يسمى "الحرقة" من بين الظواهر التي استحوذت على اهتمام العامة والخاصة، وأدلى الكل بدلوه في تحليل وتفسير الظاهرة، حسب قناعاته واعتقاداته لأن الظاهرة أصبحت تشكل خطرا متفاقما على أمن البلدان.

وهذه المداخلة تصب في سياق الإسهامات العلمية التي تحاول تسليط الضوء على مسببات الظاهرة، وتبحث في خصوصياتها وخصائص المهاجرين السريين وطرق هجرتهم ووضعياتهم المختلفة وذلك من خلال قراءات واحصاءات مستمدة من دراسات عربية وغربية.

حيث يسعى الباحث إلى تفسير مختلف أبعاد الظاهرة في المجتمع الجزائري وصولا إلى تحقيق الهدف العلمي من معرفة العلاقات الترابطية لهذه الظاهرة.

والأهمية الأخرى هي إنجاز عمل علمي يكون خلفية لدراسات مستقبلية، ومردود اجتماعي ذو قيمة اجتماعية يحد من الانتحار الجماعي الذي يكلف المجتمع خسائر مادية ونفسية من خلال الدعوة إلى العناية والرعاية الجادة بهذه الشريحة على جميع المستويات، وهذا بفتح المجال لإبداء الرأي، وإعطاء الحلول لمواجهة العوامل المهيأة والمفجّرة للقيام بهذه المغامرة.

Résumé:

La question de l'immigration clandestine ou "EL Haraga" suscite de plus en plus l'intente aussi bien des spécialistes et des chercheurs chacun a présenté ses analyses selon sa conviction et ses croyances. L'importance de cette contribution scientifique réside en sa recherche dans les causes et les caractéristiques de ces "Haragas" en fonction de plusieurs variables grâce à des statistiques et des lectures inspirées des études arabes et occidentaux.

Le chercheur essaye à travers cette présentation d'expliquer les différentes dimensions du phénomène dans la société algérienne et dans le but d'atteindre l'objectif de connaissances des relations associatives scientifiques provoquant ce dernier. Et l'autre importance consiste à réaliser des travaux scientifiques pour des futures études, et d'un rendement de valeurs sociales, qui limite le suicide collectif qui a couté à la communauté des grandes pertes, en appelant à une sérieuse attention et prendre soin de ce segment à tous les niveaux, et ce on ouvrant l'espace pour exprimer une opinion, et de donner des solutions aux facteurs mis pour faire cette aventure .

مقدمة:

إذا كانت الهجرة بصفة عامّة تطرح مشكلات خاصّة بها تتعلّق أساسا بالاندماج وتمتّع المهاجرين بكافّة الحقوق وفقا للقوانين المحلّية والدولية، فإنّ الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلّق بالهجرة غير الشرعية أو السرية، والتي خلفت العديد من المشكلات الإنسانية والاجتماعية، وعبرت بشكل مأساوي ودراماتيكي عن اتساع الهوة بين عالمي الغنى والفقر، وبلغت الظاهرة قمة أشكال المعاناة الإنسانية مع قوارب الموت التي تجوب البحار والمحيطات حاملة معها العشرات من الشباب "بدون جوازات وبدون هوية " حالمين بفرصة عمل ولقمة عيش كريمة تعيد إليهم شيئا من "الكرامة الإنسانية".

إذ بدأت ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر مع طائفة ظهرت إلى الوجود في نهاية ثمانينات القرن العشرين، عندما اشتدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر وفرضت السلطات الأوروبية التأشيرة "الفيزا" على الراغبين في الهجرة بإجراءات شبه مستحيلة، جعلت الكثير من الراغبين في الهجرة يبتكرون تلك الطريقة التي سميت "الحرقة".

وانطلاقا من أهمية الظاهرة يحاول الباحث في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على تاريخ الهجرة السرية في الجزائر بالتطرق إلى جذور الظاهرة في الجزائر وفي منطقة تجمع دول الساحل والصحراء ووضعها في إطارها التاريخي، وأهم طرق الهجرة السرية من الجزائر إلى أوروبا ومختلف المناطق المضيفة للهجرة السرية في أوروبا، والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين السريين في أوروبا، وخصائصهم ووظائفهم وطريقة تفاعلهم مع المجتمعات الأوروبية المضيفة، وتأثيرات الهجرة السرية في بعض الدول الأوروبية كإسبانيا وايطاليا وتأثيرها على صورة المغتربين العرب، وصولا إلى أهم الحلول المقترحة للحد منها.

أولا. الإطار التاريخي لظاهرة الهجرة السرية من الجزائر إلى أوروبا:

إن الفهم العلمي للصور التي تؤطر سلوك الأفراد والجماعات اتجاه ظاهرة الهجرة يستدعي إنجاز حفريات في ماضيها البعيد والقريب، وإذا استحضرنا هذه المعادلة قلنا إن ظاهرة الهجرة ما بين الجزائر وأوروبا كانت في البداية أوروبية نحو الجزائر، فقد انطلقت هجرة الأوربيين إلى شمال إفريقيا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وامتدت إلى النصف الأول من القرن العشرين، وتعتبر الهيمنة الإمبريالية الفرنسية على مجمل المنطقة المغاربية بداية تاريخية ومرجعية لمسلسل هجرة العمال إلى فرنسا بصفتها القبلة الأولى لسكان شمال إفريقيا على الخصوص ليشمل فيما بعد مجمل القارة الأوربية، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وجدت الحكومة الفرنسية آنذاك بالجزائر مصدرا خصبا لليد العاملة، واستمرت هذه الهجرة رغم حصول هذه الأخيرة على استقلالها السياسي، فوتيرة الهجرة لم تتراجع بل ارتفعت خاصة بعد أن وجد العديد من سكان القرى أنفسهم دون شغل، لتشهد الجزائر بعد الاستقلال هجرة قروية ضاعفت من مشاكل المدن، حيث طفت مشكلة البطالة والتشغيل على السطح. في نفس الوقت كانت فرنسا تعيش أزمة ركود

اقتصادية ولكن من نوع خاص، ففرنسا فقدت الآلاف من شبابها خلال الحرب العالمية الثانية ولأجل إعادة بناء ما دمرته الحرب كانت في حاجة ماسة إلى موارد بشرية 1 .

لهذه الأسباب لجأت فرنسا إلى إبرام اتفاقيات شراكة تخص هجرة اليد العاملة مع دول المغرب العربي في بداية الستينات، هذه الهجرة إلى أوروبا سوف توازيها إرشادات وتوجيهات من طرف الدولة، خاصة في مطلع السبعينات، وذلك لفشل مخططات التنمية في امتصاص أفواج البطالة، فعملت الدولة على تشجيع هجرة العمّال عبر سياسات مناسبة وكذا تطوير وتنظيم الأجهزة الإدارية الموجهة للهجرة لتقديم الخدمات الاجتماعية ولم تعد الهجرة تقتصر على فرنسا، بل تم الوصول إلى كل دول أوروبا خاصة التي ربطتها بالجزائر اتفاقيات تخص هجرة العمال كهولندا إيطاليا وألمانيا وفي وقت لاحق إسبانيا، إلَّا أنه وابان النصف الثاني من عقد السبعينات تقلصت الهجرة الجزائرية نتيجة تأزم الأوضاع الاقتصادية العالمية على إثر الأزمة البترولية لسنة 1974، بعد ذلك اتخذت معظم دول أوروبا إجراءات وقوانين لإيقاف تدفقات الهجرة، بعد أن مسّت البطالة العمال الوطنيين وتتامت أحقاد الأوروبيين وعنصريتهم على العمالة الوافدة، ونتيجة لذلك اتخذت معظم دول أوروبا إجراءات لإيقاف الهجرة، ففي فرنسا أعلنت الحكومة في سنة 1974 عن إيقاف الهجرة، وفي نفس السنة تقدمت سويسرا بمشاريع قوانين للحد منها، وفي نفس السياق أوقفت ألمانيا وكذا الدانمارك الهجرة سنة 1973، والسويد والنرويج سنة 1974، وفي نفس الوقت لم تعد هذه الدول تسمح للمهاجرين بلم الشمل، حيث أخضعت التجمع العائلي لمراقبة إدارية صارمة، وعموما تعتبر سنة 1974 سنة تحول مرجعية في تاريخ الهجرة الجزائرية إلى أوروبا، إذ شجّعت هذه الأخيرة المهاجرين الذين يوجدون في وضعية قانونية على العودة إلى بلدانهم الأصلية مقابل منح وتشجيعات مالية، ومع بداية سنوات الاستقلال شهدت الجزائر هجرة العديد من الطلبة نحو أوروبا حيث كانت الجامعات الأوربية وخاصة الفرنسية تفتح أبوابها في وجه الطلاب الجزائريين المتفوقين، فعملت على استقطاب الأطر المؤهلة، فتكونت بذلك جالية مؤهلة ومثقفة في أوروبا إلى جانب العمال، وادراكا من الدول الأوربية بأن أزمتها الاقتصادية تستدعى إيقاف تدفقات المهاجرين القادمين من دول الجنوب اتخذت فرنسا إجراءات أمنية صارمة، تمثلت أساسا في فرض التأشيرة لترابها الوطني منذ سنة 1986، تلتها بعد ذلك دول المجموعة الأوربية، التي وضعت قوانين دقيقة للتقليل من عدد الحاصلين على التأشيرة وتكرّس ذلك من خلال التوقيع على اتفاقية "شينغن" خاصة بعد توقيع إسبانيا التي فرضت تأشيرة الدخول إلى أراضيها سنة 1991، ولكون اتفاقية "ماستريخت" تنص على رفع الحواجز الجمركية والمراقبة الحدودية بين دول أوروبا مع ضمان حرية تنقل البضائع والأشخاص الأوربيين وزجر الباقي، فدخول التراب الإسباني من المفروض أن يكون صعبا لأن المرور من إسبانيا إلى باقى دول "**شينغن**" جدّ سهل، وحرصا منها على تأمين الحدود الخارجية قدّم الإتحاد الأوربي مساعدات لإسبانيا وإيطاليا لتعزيز الحدود

¹. موالك فوزي، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، الدورة الواحدة والعشرين لمحافظي الشرطة، المدرسة العليا للشرطة، وزارة الداخلية، دفعة 2007، ص 58؛

الجنوبية². إضافة إلى هذه التدابير شهدت الجزائر تدهورا لأوضاعها الاقتصادية لغياب سياسة تتموية شاملة، والنتيجة هجرة قروية نحو المدن بكل ما تطرحه من مشاكل ديمغرافية، ناهيك عن أفواج المعطّلين الذين تلفظهم الجامعات والمعاهد عبر ربوع الجمهورية، فلم يبقى أمام الشباب الجزائري من حل غير ركوب مخاطر المتوسط وتحمل إهانات الأوربيون، كل هذه الأسباب وأخرى كانت سببا في ظهور الهجرة السرية خاصة مع مطلع الثمانينات حيث اتجهت الأفواج الأولى من المهاجرين السريين نحو شبه الجزيرة "الأبييرية".

والتشريع الجزائري لم يتكفل بمثل هذه الظواهر خلافا لظاهرة التسلل على متن السفن التجارية وقوارب الصيد، أما فيما يخص الهجرة في قوارب الموت فقد تكفل بها المشرع الجزائري لأول مرة في التعديل الذي طرأ على القانون البحري سنة 1998، حيث حدد صراحة في أحدى مواده "السجن من 6 أشهر إلى 5 سنوات وغرامة مالية لكل شخص يتسلل خلسة في قارب بغرض القيام بهجرة غير شرعية"، وقد انتهجت الجزائر منذ 1973 سياسة تنظيمية، لكن لا القانون البحري ولا قانون الإجراءات الجزائية حل هذا الغموض القانوني، كما أن هذه المسالة مطروحة على مستوى وزارة العدل طبقا لقانون البحار.3

إن الهجرة تشكل تعبيرا عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة والهروب من الفقر وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش، والهجرة السرية هي: "التسرب من البلد الأصلي إلي بلد آخر دون تأشيرة وفي سرية تامة، إمّا بهدف العمل أو استعمال هذا الأخير كنقطة عبور نحو وجهة أخرى"، والجزائر من بين البلدان التي تعاني من تفاقم هذه الظاهرة حيث تلجأ مجموعات شبّانية متكونة من 50 إلى 10 أشخاص، إلى سرقة أو شراء قوارب خفيفة متزودين بصفائح من البنزين، بَوْصَلات، صَدْريات إنقاذ، أجهزة التوجيه GPS بعد الاستعلام عن الأحوال الجوية، بالإضافة إلى معدات الأكل والنوم ومبالغ مالية بالعملة الصعبة، حيث يقوم مهربي الأشخاص بتنظيم وبرمجة رحلات بحرية نحو السواحل الإسبانية والإيطالية، وعند الانتهاء من التحضير ينتقلون إلى نقاط الانطلاق المتفق عليها، والتي غالبا ما تكون معزولة وفي جنح الظلام يبحرون اتجاه السواحل الإسبانية "ألميريا" والإيطالية "جزيرة سردينيا" 4.

وقد بدأ الحديث عن الهجرة السرية عندما حصل تحول في تطور الهجرات الدولية، ففي السابق كانت الهجرة منظمة من طرف اقتصاديات البلدان المستقبلة للمهاجرين، وهناك القوانين كانت تحكم حاجيات اقتصاديات هذه الدول ولهذا كانت هذه الهجرة منظمة، وحتى لو قلنا أنها غير منظمة وغير قانونية فستصبح قانونية لأن هناك حاجة إليها من طرف هذه البلدان، وتفاقمت هذه الظاهرة لما ظهر ذلك

-

². ب. بوعلام، "الوجه القاسي للهجرة غير الشرعية"، *مجلة الجيش*، عن مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 534، جانفي2008. ص 36-37؛

^{3.} ب. بوعلام، جانفي2008. ص 37- 38؛

^{4.} عثمان الحسن محمد نور، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 161؛

التضارب والتناقض بين حاجيات البلدان الرأسمالية إلى الهجرة العمّالية، فمن جهة هناك رغبة في التحكم بتدفق المهاجرين السريين ومن جهة ثانية هناك طلب غير معلن ليد عاملة تأتي بطريقة غير شرعية، هذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى "سوق اليد العاملة غير الشرعية"، كما أن ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر بدأت مع انفجار الأزمة الاقتصادية في الجزائر 1986-1988 والتي نتج عنها رفع التدعيمات من طرف الدولة وذلك بأمر من صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية والتي تفاقمت مع نهاية التسعينات، وفي ظل كل هذه الظروف بدأت الهجرة السرية تفرض نفسها بطريقة غير مباشرة. 5

ثانيا. الهجرة السرية في منطقة تجمع دول الساحل والصحراء: الجزائر مركز عبور

إن حركة التنقل داخل منطقة تجمع دول الساحل والصحراء وعبرها وكذلك داخل المناطق والدول المجاورة لها وعبرها، تعد بطبيعة الحال أمرا هاما للغاية بالنسبة لأوروبا، لأن هذه الأخيرة تمثل نقاط الوصول النهائية والرئيسية للمهاجرين، كما هو الحال بالنسبة الأمريكا الشمالية التي تعد الوجهة اللاحقة للقادمين من الجنوب من منظور أوسع.

إن قضية إدارة الهجرة عبر هذه المنطقة سواء تعلق الأمر بالهجرة الشرعية أو غير الشرعية تمثل مصدر قلق مباشر لدول المنطقة ودول بعيدة عن المنطقة على حد سواء، حيث أن أغلب المهاجرين في هذه المنطقة لا يغادرونها ويبقون داخل حدودها، وبالتالي يمكن القول بأن حكومات المنطقة تعانى من إرهاق أكبر بسبب التكاليف والجهود المرتبطة بعملية إدارة شؤون الهجرة مقارنة بالدول الأوربية التي يقصدها هؤلاء المهاجرون لاحقا، ولذلك ينبغي وبقدر الإمكان أن تبقى الإجراءات الكفيلة بحل جوانب إشكالية حركة التتقل، والاستفادة منها إلى أبعد الحدود داخل حدود هذه المنطقة، انطلاقا من النقاط الجنوبية، حيث تبدأ طريق التتقل البري من "لاغوس" و "بنن سيتي"، مرورا بـ"كانو" و "سيكوتو" في شمال نيجيريا، ومنهما عبر الحدود إلى "مارادي" و "زيندر " في النيجر و "أرليت" إلى الشمال، ثم منطقة "تمنراست" في جنوب الجزائر، ومن هناك يتشتت المسافرون باتجاه الشمال، وانطلاقا من مالى المجاورة لا تختلف الطريق كونها تبدأ في "باماكو" في الجنوب مرورا بـ "موپتي" و"تيساليت" ومن ثم إلى "برج باجي مختار " في الجزائر، وبعدها إلى نقاط مركزية في "تمنراست" و "غرداية" بوسط الجزائر، وهناك أيضا طريق مماثلة تبدأ من "كوتونو" ثم تمتد في اتجاه "نيامي" ومنها إلى "غاو" في مالى ثم إلى "عين صالح" في الجزائر، وبالنظر إلى الوضع إلى جهة الشرق، يمكن وبسهولة تبيان حركة التنقل باتجاه مصر وليبيا من خلال طرق مختلفة عبر تشاد والنيجر والسودان، أما الطرق المتفرعة من ليبيا في اتجاه إيطاليا فإنها جد معروفة عموما وكثيرا ما تتاقلتها وسائل الإعلام. 6 عموما تتطلّب هذه الرّحلات من المهاجرين التحلّي بكثير من

^{5.} محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، (ش. م)، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2000، ص 88-89؛

قيش حكيم، الاتجاهات نجو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى الشباب (ش. م)، معهد علم النفس، جامعة الجز ائر ، 2008. ص 61- 62؛

⁶. Luka zaia, Vivre in italia, Stampa di Treviso, Bologna, Italia settembre, 2002, p 154;

الصبر، ويوحي هذا الأمر بأن لحركة التنقل خاصية مشتركة: فحجم الرحلات مرتفع لكنها غير مستعجلة حيث يتوقف المهاجرون في الطريق للبحث عن فرص للعمل والركون إلى الراحة واستعادة النشاط واستجماع مواردهم وإجراء اتصالات لإحداث توازن في رحلاتهم.

وهناك طريق بديلة داخل المنطقة عوض الطريق المعتادة في اتجاه الشمال تقود في اتجاه جهة الغرب، وفي هذه الحالات فإن المهاجرين بدلا من التوجه شمالا في اتجاه نيجيريا أو بنين أو مالي، يتوجهون غربا نحو موريتانيا، ومن نواكشوط أو مناطق أخرى عبر الساحل الأطلسي يمكنهم الاستمرار برًا إلى أن يصلوا إلى نقاط مختلفة في المغرب حيث يبحثون عن فرص العبور المعتادة والمنتوعة إلى داخل اسبانيا. وهناك طرق أخرى عبر منطقة جزر الكناري بالإضافة إلى الطرق البرية في وسط القارة هناك بطبيعة الحال الطرق الجوية العادية بالنسبة للذين يتوفرون على الإمكانيات فعلى سبيل المثال، يمكن للمهاجرين من بعض المناطق في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي الوصول إلى ليبيا ومصر عبر طرق متنوعة في الوقت الذي توجد فيه كل الطرق التي تم وصفها في القارة، ومن الأهمية بمكان دراسة كيفية تفاعل هذه الطرق القارية وكيف يستعملها المهاجرون القادمون من خارج إفريقيا، خصوصا منطقة الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء والدول المجاورة لها، كنقطة عبور إلى أوروبا ووجهات أخرى لاحقا، ويبدو أنه من بين الطرق المعتادة تلك التي تستعمل في الأردن نقطة عبور للمهاجرين الوافدين جوا من الصين والهند وباكستان ودول أخرى، في اتجاه أوروبا الوسطى والشرقية، ويبدو أن "سردينيا". 7 قد دخلت في الوافدين الجدد، حيث يستأنف بعض من هؤلاء المسافرين رحلتهم عبر الطرق البرية والبحرية المعتادة، الموافدين الجدد، حيث يستأنف بعض من هؤلاء المسافرين رحلتهم عبر الطرق البرية والبحرية والمعاد.

ثالثًا. طرق الهجرة السرية من الجزائر إلى أوروبا: (عبر ايطاليا)

تشكل "سردينيا" بالفعل ممر لعبور المهاجرين السريين من شمال إفريقيا، خاصة من الجزائر وتونس عبر خط "تراباني – كالياري"، وهذا الخط ينتهي بمجموعة من الموانئ الصغيرة وهو الموقع الذي يحوّل منطقة شبه الجزيرة الإيطالية إلى منطقة مستهدفة في الواقع، حيث تبقى "روما" في شمال البلاد هي المقصد الرئيسي لأولئك الذين يصلون ميناء "فيوميتشينو" من الخارج، وترتبط "سردينيا" مع "كالياري" من خلال التعاملات اليومية ومنها إلى ميناء "سيفيتافيتشيا" وأخيرا إلى "نابولي"، وهو الأمر الذي جعل سردينيا تشكل الخلفية الطبيعية لروما، وبالتالي فسردينيا باعتبارها منطقة حدودية تستحوذ على أكثر موانئ الوصول المرتبطة بخطوط الملاحة مع الموانئ الأجنبية، ونادرا ما تكون الوجهة النهائية مدن مثل "لومبارديا" و"لاتسيو"، حيث كان الكثير من المهاجرين السريين يتبعون مسار "جنوه" "بورتو توريس" "كالياري"8، كما

⁷. Emilio Tortoza, *aspectos clave de la inmigración*, Suplemento N º 123, Valencia, España, septiembre 2002, p 83-84;

⁸. Oliviero Fortie daltri, *l'immigrazione clandestina in Italia*, la traduzione del cielo all'alba, l'arte di Bwomezia per la stampa, Roma, dicembre 2005, p 159;

أنّ "سردينيا" تعتبر المنطقة الأولى وبوابة المقصد في إيطاليا، وتشكل رفقة صقلية مناطق عبور لا سيما في "تراباني" أو عن طريق موانئ "بوجليا" و"ترينتينو" و"ألتو أديجي"، خصوصا للذين يأتون من أجل الاستقرار النسبي الموجود بها، غض الطرف من الحكومة الايطالية إضافة إلى تزايد حس الضيافة في سردينيا، وكذلك عمل الهياكل التنظيمية والتي تتراوح ما بين رابطات الأجانب والجمعيات مختلطة الجنسيات والتي تلعب دور الوسائط الثقافية، كلها عوامل ساهمت في تزايد وتفاقم الظاهرة بكل أبعادها، ويوجد ما يقرب من 45 بلدة ساحلية في سردينيا أهمها: "أسيميني"، "بيري"، "كابوتيرا"، "إيلماس"، "سانت إيلينا"، "مونتسيراتي"، ووفقا لتعداد سكان الدولة الايطالية، فإن سكان سردينيا يشكلون ما نسبته: (1,1%) من مجموع سكان إيطاليا في عام 2001، وتستند سردينيا على الأنشطة البحرية خاصة صيد الأسماك، والزراعة وتربية الماشية وعلى مجال النقل البحري وبناء السفن وجميع الأنشطة، أما الصناعة فهي ممثلة تمثيلا ضعيفا بين جميع القطاعات الرئيسية، أما بالنسبة لسوق العمل فهو ضعيف ولا يتيح فرصا كثيرة للعمل مما بجعل الجزيرة تشكل منطقة للعبور فقط. 9

رابعا. المناطق المضيفة للهجرة السرية في أوروبا

يمكن الإطلاع على أن جميع أجزاء قارة أوروبا تتأثر بالهجرة السرية تبعا لتطور طرق الهجرة التي من خلالها تسعى أوروبا لتغيير ضغط الظروف الخارجية "تغيير التشريعات واللوائح التنظيمية وتحسين الإشراف على الحدود أو قسم منها، خصوصا بالقرب من مناطق الصراعات الإقليمية"، خصوصا المناطق الرئيسية التي يحتمل أن تقدم معظم الوظائف وفرص العمل غير النظامية أو حتى غير القانونية، في ميادين المواد الغذائية والمنسوجات والملابس، والبناء والأشغال العامة، والخدمات المنزلية والشخصية والزراعة خصوصا في البساتين الكثيفة، وزراعة الكروم وغير ذلك، ويمكن اعتبار هذه مناطق عبور والتي يمكن على الأقل اعتبارها كذلك مؤقتا، وهذا بالتركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بوجود المهاجرين السريين ومن أهمها: "فنتيميليا" كما يتركز عدد من الأنشطة غير الرسمية في المناطق الريفية مثل "شمال شرق ايطاليا"، "كاتالونيا"، "الأندلس" والمناطق المنتجة للنبيذ الخ...، ومنطقة "الإيخيدو"، ومعظم التجمعات الحضرية الكبيرة والمدن والمناطق الحضرية الكبرى، ويرجع تركز الغالبية العظمي من المهاجرين السريين لأسباب مختلفة 10.

ارتباط أخبار المهاجرين السريين	كورييري ديلا سييرا	لا ريبوبليكا	لاستامبا
التخريب	% 1.52	% 4.06	% 3.65
السرقة	% 1.07	% 1.76	% 1.03

⁹ .Luka zaia, 2002, p 155 – 156

 $^{^{10}}$. Stéphane de Tapia, *les nouveaux schémas de l'immigration clandestine en Europe*, le Centre National de Recherche Scientifique, Strasbourg, France, imprimé dans le Conseil de l'Europe. Novembre 2002, p 90 – 91 ;

الاتجار بالمخدرات	% 5.3	% 7.09	% 5.09
القتل	% 0.94	% 2.84	% 2.11
التخلي عن الأطفال	% 2	% 4.65	% 3.64
الدعارة	% 0.7	% 1.54	% 0.12
المجموع	% 11.53	% 21.94	% 15.64

11(*) جدول رقم 1 يبين المعالجة الصحفية للهجرة السرية في الصحافة الايطالية

خامسا. تدفقات الهجرة السرية إلى أوروبا

إذ بلغ صافي الهجرة السنوي في الاتحاد الأوروبي حوالي "مليون شخص في السنة" خلال السنوات الأخيرة، خاصة في بلدان "إيطاليا، فرنسا، إسبانيا"، واستنادا إلى تحليل البروفيسور "أنطونيو مارتين الريليس" (أستاذ علم الاجتماع بجامعة برشلونة)، فإن عدد المهاجرين السريين في اسبانيا لوحدها قد بلغ أرتيليس" (أستاذ علم الاجتماع بجامعة برشلونة)، فإن عدد المهاجرين السريية في اسبانيا لوحدها قد بلغ أساسا من البلدان النامية مع تسجيل تغلغل متزايد في بقية الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة، ومن المقدر أن عدد المهاجرين تقريبا هو أكثر من 6% من مجموع سكان إسبانيا، وهو المعدل الذي تجاوز 8% في دول مثل فرنسا والسويد، وبدرجة أقل في دول بلجيكا وألمانيا والنمسا هذا في غياب معطيات رسمية تؤكد بصفة جازمة العدد الحقيقي للمهاجرين السريين، وتشهد أوروبا زيادة كبيرة في نسبة الهجرة السرية هذه الأخيرة التي عززت درجة النمو الاقتصادي، على الرغم من استمرار المستويات العالية من البطالة، وهي مسألة تؤثر بقوة في القوى العاملة ففي اسبانيا لوحدها يشكل المهاجرون القادمون من:

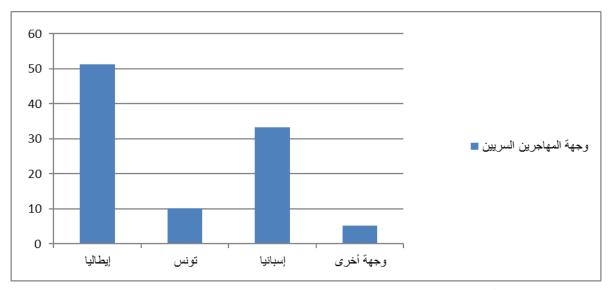
الإكوادور (21%)، كولومبيا (16%)، المغرب (12.7%)، رومانيا (07%)، الإكوادور (21%)، كولومبيا (6.7%)، المغرب (6.7%)، وجمهورية الدومينيك (3.2%)... إلخ. كما تشكل جزر "البليار" و "كاتالونيا" و "مدريد" و "جزر الكناري" و "مورسيا" ومناطق الحكم الذاتي أعلى نسبة من المهاجرين الغير شرعيين، والتي تشكل مراكز للجذب وهذا لأنها توفر فرص العمل، وهي النسبة التي

11(*) من الدراسة الموسومة بالهجرة غير القانونية في الصحافة اليومية الإيطالية والتي قام بها: "دومينيكو كارتز"، و"ماركو كونتورينو"، من مركز البحوث بين الجامعات، في قسم علم اجتماع القانون والمؤسسات القانونية، بكلية العلوم السياسية، بجامعة "ميسينا"بإيطاليا، وقد تمحورت الدراسة حول: ظاهرة المهاجرين السريين في ايطاليا من خلال الصحافة اليومية، وتمثيلها في وسائل الإعلام وكبرى الصحف الإيطالية: "كورييري ديلا سيرا"، "لا ريبوبليكا"، "لاستامبا" خلال شهر جانفي 1999.

-

ازدادت خمسة أضعاف بين عامي1996 و 2003.

¹² . Daniel Albarracin, *la inmigración y extranjeros*, i 04, publicado por fecoht, De mayo de Madrid, España, 2006, p. 29.



رسم بياني رقم 1 يبين وجهة المهاجرين السريين من الجزائر.

ويظهر من خلال الرسم البياني أن البلد المقصود من طرف المهاجرين السريين هو إيطاليا، بنسبة ويها (\$51.28) وذلك عبر جزيرة "لامبيدوزا" التي تقع في البحر المتوسط بين "مالطا" و "تونس"، بسبب قربها من السواحل الجزائرية، وتعتبر من الوجهات المفضلة للمهاجرين السريين القادمين من الجزائر وقد ذاعت شهرة الجزيرة بسبب ما تناقلته وسائل الإعلام بين الحين والآخر، من أخبار غرق قوارب المهاجرين قبالة سواحلها أو وصولهم بأعداد كبيرة إليها، بالإضافة إلى جزيرة "صقلية" وجزيرة "سردينيا"، هذه الأخيرة تشكل بوابة الدخول نحو إيطاليا ومنها نحو الدول الأوروبية فيما شكلت اسبانيا الوجهة الثانية بنسبة (28.20%) حيث أن المهاجرين السريين الذين ينطلقون من السواحل الغربية، تكون وجهتهم الرئيسية جزر "البليار" الاسبانية باعتبار قربها من السواحل الجزائرية، إضافة إلى جزيرتي "ألميريا" و "أليكانت"، في حين يتخذ عد آخر من المهاجرين طريقا أطول قليلا، لكنه يعتبر أضمن من الأول وهو "تلمسان – مغنية" مباشرة على الحدود مع المملكة المغربية، لتكون الوجهة إما جزر "الكناري"، أو ما يعرف "بالجزر الخضراء"، أو نحو جزيرتي "سبتة" و "مليلية" ومنهما نحو السواحل الاسبانية، أما الوجهة نحو تونس فجاءت بنسبة نحو جزيرتي "سبتة" و "مليلية" ومنهما نحو السواحل الاسبانية، أما الوجهة نحو تونس فجاءت بنسبة نصراء")، فيما يسلك المهاجرون السريون وجهات مختلفة بنسبة (\$5.10%) وتتمثل هذه الوجهات:

- تركيا: ومن ثمّ الهجرة نحو اليونان عبر "اسطنبول"، "كونكابي"، "أكسا راي"
- اليونان: عبر "إيديرنا"، و "أوزنكوبرو" و "إيناز" نحو "ديموتيكوس"، ثم مدينة "أثينا"، ومن ثم نحو أوروبا كلّ حسب وجهته.

سادسا. المهاجرون السريون في أوروبا

1 - الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين السريين في أوروبا:

إن الوضع الاقتصادي للمهاجرين السريين هو بالتأكيد صعب للغاية بسبب توافر عناصر عدم الاستقرار مثل عدم وجود أي شكل من أشكال الضمان، ووجود حالات محتملة من الاستغلال واللجوء المتكرر إلى أعمال غير معلن عنها، كما أن دخول المهاجرين السريين لن يمنح لهم الحق في القيام بأي نشاط مربح

بشكل متكرر، وبالتالي عدم إيجاد نظام اقتصادي مواز لاقتصاد الدولة المضيفة، الأمر الذي لا يمكن الاستغناء عنه، لأنه يشكل فرصة لكسب الدخل، بالإضافة إلى استغلال المهاجرين السريين في الأعمال الشاقة ودون أي ضمان للدفع. 13

ورغم إدخال نظام الحصص التي وضعتها الحكومات بالنسبة للعمال، والتي كانت في الماضي كافية لتلبية الطلب على العمالة، فإن التشريع الحالي ينص على معاقبة أي شخص يقوم باستخدام المهاجرين الأجانب الذين لا يحملون وثائق، ولكن هذا لم يثني عزيمة هؤلاء الذين ما زالوا في حاجة إلى استخدام العمالة الرخيصة أو غير المتاحة في السوق، فموقع المهاجرين السريين في سوق العمل يبين بصفة خاصة الترابط المكاني مع العمالة من خلال وجود أكبر عدد من المهاجرين السريين في مناطق الجنوب حيث الطلب على العمالة المحلية يستهدف بالأساس العمال الأقل مهارة والذين يتقاضون أجورا زهيدة، بالإضافة إلى استخدامهم في الأعمال المنزلية، إضافة إلى قطاعي البناء والزراعة غالبا، وفي ظروف "ليلية" في مجال الزراعة خاصة، وهناك ما يسمى بـ "دائرة الأجانب الموسمية" وهي شبكة توظف المهاجرين السريين وتتحرك خلال السنة على نطاق واسع بين مختلف مناطق جنوب ايطاليا للعمل في ميدان جني الفواكه والخضروات خلال الصيف، كما هو الحال في شهر سبتمبر في "صقلية" بالنسبة لموسم جني الزيتون والطماطم، ومن الخريف إلى الربيع في العديد من المنتجات التي تكون زراعتها عن طريق البيوت الزراعية البلاستيكية، ويمثل القطاع الزراعي واحدا من مجالات العمل التي تستوعب أكبر قدر من العمالة المهاجرة بطريقة غير الشرعية.

2 - خصائص المهاجرين السريين:

أ - يلاحظ أن غالبية المهاجرين هم من العاطلين عن العمل.

ب - مستوى التعليم يختلف باختلاف العمر والجنس، مع ارتفاع معدل الأمية.

ج - الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسر المهاجرين، بطبيعة الحال يختلف من حالة إلى أخرى ومع ذلك ففي معظم الحالات هي واحدة من الأسر ذات الدخل الضعيف.

د - نوع العمل والسكن تختلف باختلاف البيئة التي يعيشون فيها، سواء كانت حضرية أو ريفية. 14

3 - وظائف المهاجرين السريين:

حيث أن جل المهاجرين السريين تكاد تكون مهامهم في كثير من الأحيان محصورة ضمن العمل غير المعلن عنه: مثل البناء والترميم والأشغال العامة والزراعة (البستنة، إنتاج وزراعة الكروم، غرس الأشجار

¹⁴ .Lorenzo Kulovi, *l'inchiesta di immigrazione clandestina verso l'Italia*, la biblioteca Oraquili, Roma, Italia, 2005, p. 39-40;

_

¹³ .Boualem.b, *le visage cruel de l'immigration clandestine*, magasine Eldjeich, par l'établissement des publications militaires n°534, Janvier 2008, p 40-42;

المثمرة)، المنسوجات الملابس، الجلود ونسج السجاد والأحذية، وبعض الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والنتظيف وغيرها من الأنشطة الصناعية، والعمل في التوزيع والنقل كل هذا مقابل أجور زهيدة. 15

4 - تفاعل المهاجرين السريين مع المجتمعات المضيفة في أوروبا:

يتم التفاعل على نطاق واسع في الحالات التي يحاول الأوربيون من خلالها استغلال هذا الوضع لمصلحتهم الاقتصادية الخاصة، فمنذ سنوات كانت هناك رغبة واسعة النطاق لمساعدة المهاجرين السريين، ليس فقط في المراحل الدراماتيكية من وصول المهاجر إلى أوروبا، ولكن أيضا في مراحل لاحقة من بقاءه على أراضيها، حيث اشتمل الأمر وجبات الطعام والمساعدات الطبية والمأوى المؤقت، وعلى تحمل المسؤولية تجاه الأطفال الذين يرافقهم "موجهون قانونيون"، بغرض حمايتهم من خطر الشبكات غير المشروعة والاستغلال الجنسي، الأمر الذي حتى الآن لم يشكّل عنصرا لزعزعة الاستقرار في المجتمع بل عمل في الاتجاه المعاكس، حيث وفي كثير من الحالات تقوم فروع المحامين برفع دعاوى ضد أرباب العمل من أجل تسوية مواقفهم تجاه المهاجرين السريين وتثبيت وضعياتهم، وهذا يدل على أن هناك حاجة أيضا لتنظيم جزء من القوى العاملة التي يمكن من خلالها الاستفادة من المهاجر من دون إذن.

يمكن للمرء أن يقول أن الهجرة السرية من حيث التكلفة وسلبياتها من الناحية المالية غير منتظمة ومكلفة للغاية، الأمر الذي يؤثر على استثمار الأموال من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي في الدولة المضيفة، فعلى سبيل المثال ووفقا لتقارير ديوان المحاسبة الايطالي "بوسي فيني"، فقد بلغت التكلفة الإجمالية في سبيل مكافحة الهجرة السرية في دولة ايطاليا لوحدها خلال سنة 2003 ما مجموعه "164.7مليون أورو"، بينما بلغت التكلفة سنة 2004 ما مجموعه "115 مليون أورو"، و "38.6 مليون" من أجل المبادرات الرامية لتقديم الدعم المادي للمهاجرين السريين.

هناك حقيقة أخرى مثيرة للاهتمام، هي التي قدمتها إدارة السلامة العامة الايطالية، حول مجموع الإنفاق من عمليات طرد المهاجرين السريين لعام 2003 ما قيمته "12.7 مليون أورو" لتغطية تكلفة تدمير السفن المتراكمة عبر السواحل، وعلى وجبات الطعام والمصاريف التي تعطى للمهاجرين لتغطية تكاليف النقل إلى مراكز الاحتجاز ومراكز الشرطة، كما تشكل جرائم الاختلاس ضد الإدارة العامة، وأنواع مختلفة من التزوير وتلقي الممتلكات المسروقة والابتزاز، والاسترقاق، وتكوين عصابات إجرامية أهم السلوكيات التي يتصف بها المهاجرون السريون خلال مدة إقامتهم، وهذا مؤشر على مزيد من انعدام الأمن وضعف

_

^{15 ..} Stéphane de Tapia, les nouveaux schémas de l'immigration clandestine en Europe, le Centre National de la Recherche Scientifique, imprimé dans le Conseil de l'Europe. Strasbourg, France, Novembre, 2002, p. 99

في سوق العمل فيما يتعلق بحماية رفاهية المجتمع المضيف ومع ذلك لا تتوفر بيانات لقياس أثر العمال المهاجرين في المجتمع المضيف. 16

سابعا. تأثيرات الهجرة السرية في بعض الدول الأوروبية

1 - في إسبانيا:

إن ظاهرة الهجرة السرية في اسبانيا في الوقت الحالي ليس لها نفس الخصائص المتواجدة في البلدان الأوروبية الأخرى مثل ألمانيا وفرنسا أو المملكة المتحدة، والتي عادة ما تستغرق وقتا أطول لمعالجتها، وهذا ما يضع لإسبانيا موقفا يمكّنها من الاستفادة من تجارب الآخرين، ويرسم سياسة للدولة بالتخطيط والبرمجة والتنسيق بين جميع القوى العامة، من أجل المشاركة والإسراع في معالجة ظاهرة الهجرة السرية في الاتحاد الأوروبي، وسيستمر تدفق الهجرة السرية الحالية أساسا في حوض البحر الأبيض المتوسط، بسبب الحاجة إلى العمالة في بعض القطاعات الحساسة، وستزداد نسبتها في السنوات المقبلة، كما تشير البيانات الحديثة إلى أنه وفقا للتوقعات القائمة حول السنوات القادمة، ستكون زيادة مهمة في مجموع المهاجرين السريين خصوصا من شمال أفريقيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان الصحراء الأفريقية، والصين، ويكون التركز العالي للمهاجرين السريين أساسا في مناطق الحكم الذاتي مثل: "الأندلس"، "جزر البليار"، "كاتالونيا" و "مدريد" و "مورسيا"، فالنسيا"، وسوف تستمر في السنوات القليلة المقبلة، كما سيكون واقعا حتميا في جميع أنحاء الأراضي الإسبانية. 17

2 - في إيطاليا:

حتى عام 1998 كانت السلطات الإيطالية تأمر غير المصرح لهم بالبقاء في البلد بمغادرته في غضون خمسة عشر يوماً، ولكن الحكومة بدأت منذ ذلك التاريخ في تطبيق سياسة الاحتجاز الإجباري لكل من يحاول دخول الأراضي الإيطالية أو دخلها فعلاً دون تصريح، وبدأت الحكومة تعمل بنظام مراكز الإقامة المؤقتة، ويُحتجز اليوم في هذه مراكز الأجانب بلا وثائق الذين ينتظرون الترحيل مُدَّة غايتها ستون يوماً، ومن يصل منهم إلى البلاد يودع فور دخوله مركزا من مراكز المساعدة الأولية. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة منذ عام 2005 وبموجب لائحة" بوسي – فيني"، باحتجاز طالبي اللجوء في مراكز تحديد الهوية فترة غايتها عشرون يوماً ريثما تُقحص طلبات لجوئهم، كما تقوم الحكومة بتعديل وإعداد بعض مراكز المساعدة الأولية حتى تصبح مراكز لتحديد الهوية، وجميع هذه المراكز في الواقع معتقلات، ما دام المحتجزون لا يتمتعون بحرية مغادرتها، وما يسمى ب"مركز الإقامة المؤقتة والمساعدة"، مثل المركز القائم في جزيرة لامبيدوزا وفي مارس 2006 عقد اتفاق حول لامبيدوزا بين الحكومة الإيطالية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والصليب الأحمر الإيطالي، ومن

¹⁶. Oliviero Fortiedaltri, *l'immigrazione clandestina in Italia*, la traduzione del cielo All'alba, l'arte di Bwomezia per la stampa, Roma, Italia, dicembre 2005, P 47;

¹⁷. Oliviero Fortiedaltri, 2005, p 51;

شأن هذا الاتفاق تحسين الأحوال، فبموجبه أصبح للمفوضية وجود في الجزيرة، وأصبح من صلاحياتها المساعدة على تحديد طالبي اللجوء وتوفير المعلومات العامة عن حقوق اللجوء للأشخاص الذين يصلون إلى لامبيدوزا، مع مساعدة أضعفهم وأحوجهم إلى العون، ويهدف وجود المنظمة الدولية للهجرة والصليب الأحمر الإيطالي في المخيم إلى معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة، وشؤون الأحداث الذين لا يصاحبهم بالغ، وطبقاً لما تقوله المنظمة الدولية للهجرة فإن وجودها لن يقتصر الهدف منه على مساعدة السلطات في إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية، ولكنه سوف يشمل المساعدة في إيجاد حلول للمهاجرين وفق القانون الدولي، ويشير قانون الهجرة السرية في إيطاليا إلى أن كل شخص بشجع على الدخول غير القانون الدولي، ويشير قانون الهجرة السرية في إيطاليا إلى أن كل شخص بشجع على الدخول غير سنوات مع غرامات تصل إلى "15ألف أورو"، وتضاعف العقوبة من 4 إلى 12 سنوات سجنا وغرامة قدرها "15ألف أورو" إذا كانت قد ارتكبت من قبل ثلاثة أشخاص أو أكثر عن طريق استخدام الخدمات الدولية كالنقل أو وثائق مزورة أو خلاف ذلك ويتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، وفي حالة استغلال أو إشراك الأطفال في الدعارة فإن مدة العقوبة تكون من 5 إلى 15 عاما في السجن وغرامة تصل إلى "25 ألف أورو". 18

3 - تأثيرات الهجرة السرية على صورة المغتربين العرب:

أ – للهجرة تداعيات وتفاعلات اجتماعية وثقافية ونفسية بالنسبة للمهاجر، تختلف درجاتها ومستوياتها من حيث أثارها السلبية أو الإيجابية، تبعاً لظروف وأوضاع كل مجتمع، فإذا كانت الهجرة في مقومها المادي، تمثل رحيلاً عن الوطن سعياً وراء توفير متطلبات مادية أو مهنية أو اجتماعية، فإن لها وجها آخر يتعلق بمجموعة من القيم والمبادئ التي يحملها المهاجر معه من وطنه، مقابل التي يواجهها في بلد الهجرة، مما يتطلب محاولة إعادة تشكيل شخصيته من خلال التوفيق والموائمة بين ما هو أصيل من قيم وعادات وتقاليد موروثة، وما هو طارئ ومتغير في بلاد الهجرة، فالمهاجر في المراحل الأولى يحاول انتزاع نفسه من بيئته الاجتماعية ووسطه العائلي ومحيطه الثقافي والديني، ليعيد زرع نفسه في بيئة غير مألوفة تماماً له، وهي مسألة نفسية ومعنوية معقدة وبالغة الصعوبة، وتتوقف محصلة هذا التفاعل في النهاية على مدى ما يتخلى عنه المهاجر بالنسبة لما حمله معه من وطنه الأصلي من زاد ثقافي واجتماعي، وقدرته استعداد المهاجر للاندماج من ناحية، وبين ما تسمح به أوضاع وظروف بيئة الدولة المضيفة التي هاجر اليها لتسهيل هذه العملية من ناحية أخرى، وفي إطار هذه العملية يواجه مهاجروا شمال أفريقيا صعوبة في تعايش مكونات الهوية الخاصة التي ورثوها، وبالمقابل يلجأ البعض الآخر لعزل أنفسهم طوعاً أو كرهاً

¹⁸. Maria Luisa Jenteleski, «Studio sulla mobilità e la demografia in Sardegna» (Master), Dipartimento di Ricerche Economiche e Sociali, Università di Cagliari, Italia, aprile 2003, p. 43-44;

عن المجتمع المحيط، وتقليل نقاط وحالات التفاعل والتعايش معه إلى أقل حد ممكن وذلك عن طريق قصر ممارسة الحياة العادية والعلاقة مع المحيط الخارجي تكون محدودة وتتسم بالشك المتبادل، وهو ما يسئ للمهاجر العربي والمسلم، وبطبيعة الحال فإن المهاجرين من شمال أفريقيا بطريقة غير شرعية تكون عزلتهم عن مجتمعات الهجرة مضاعفة، لخشيتهم من انكشاف أمرهم وترحيلهم. 19

ب - لا شك أن الهجرة السرية تلحق ضرراً جسيماً بحقوق الأفراد والمهاجرين السريين كما أنها تؤثر على برامج الهجرة الشرعية، وتزعزع استقرار كل من البلدان المصدرة والمستقبلة معاً، فالتدفق غير المحسوب للمهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي له تداعيات سلبية على أبناء بلدانهم العاملين بطرق قانونية، فهم يتتافسون على القبول بأجور أقل، إن لم يكن العمل بأي أجر نتيجة ظروفهم وأوضاعهم الضاغطة، الناتجة عن تواجدهم في دول الاتحاد الأوروبي بطرق غير قانونية.

ج - بصفة عامة هناك بعض المبالغة في الحديث عن التداعيات السلبية للهجرة السرية على صورة المغترب العربي، فإذا كان هناك تشويه لهذه الصورة فإنه يعود بالدرجة الأولى إلى ما تمتلئ به الأبحاث الغربية من مغالطات عن الإنسان العربي والترويج لمفاهيم خاصة وخاطئة عن العرب في الأوساط الغربية بالقول مثلاً: ليس جمود الإسلام سبب تخلف العرب، بل طبيعتهم الجامدة الثابتة الغير القابلة للتطور هي السبب في كون دينهم جامداً ومجتمعهم راكداً، وتكوين الفرد العربي فهو صاحب فردية جامحة، لا يدين بالولاء لغير أسرته وطائفته، إنها أمة ضد التطور وضد العلم، ضد الديمقراطية وضد التحديث، وأن المجتمع العربي متناحر بالفطرة، وأن العرب بطبيعتهم يكرهون الغرب، إلى غير ذلك من أقاويل تمتلئ بها الكتب والمقالات الغربية المعادية لكل ما هو عربي، ومن هذا المنطلق فإن الهجرة السرية وان كانت تسئ للمغترب وتتسب إليه سمة استرخاص الحياة، إلا أنها ليست من بين العناصر الرئيسية التي تُشكل صورة المغترب العربي، أو تؤثر فيها بدرجة كبيرة، فهناك عناصر أكثر تأثيراً وخطورة على صورته للاعتبارات التالية:

• أن ظاهرة الهجرة السرية ليست قاصرة على منطقة شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، بل أصبحت ظاهرة عالمية والمشاركين فيها من مختلف الجنسيات ابتداءاً من الآسيويين مروراً بالأفارقة وانتهاءاً بالعرب، كما أن بعض دول المجموعة الأفروعربية تعتبر في نفس الوقت دول تصدير وعبور واستقبال، ويلاحظ أن تيارات الهجرة الكبري فيها تتم داخل المجموعة الأفروعربية نفسها، وعلى مستوى كل إقليم من هذه المجموعة، ونسبه ضئيلة فقط من هذه الهجرة تتجه نحو دول الاتحاد الأوروبي، وجانب صغير منها يمثل الهجرة غير القانونية، والذي تلعب فيه مافيا الاتجار بالبشر دوراً رئيساً، وهي عصابات توجد مراكزها الرئيسية في الدول الأوروبية، وهو ما يقتضي جهداً مركزاً من الأجهزة الأمنية الأوروبية لإيقاف هذا النشاط غير القانوني.

^{19.} مصطفى عبد العزيز مرسى، تأثير الهجرة غير الشرعية في أوروبا على صورة المهاجر العربي، المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، الجيزة، مصر، 2007، ص 113؛

- إن أخطر ما يؤثر في صورة المغترب العربي هو المبالغة المتعمدة في الربط بين المهاجر العربي المسلم والإرهاب، إضافة لتداعيات عدم الاستقرار والاضطراب المتزايد في قضايا العالم الإسلامي المجاور، والتي تجد صدى بين الجاليات العربية والإسلامية المقيمة في أوروبا، وتزيد المخاوف من المهاجرين من دول الجنوب غير المرغوب فيهم.
- إن سوق الهجرة للعمل هي سوق مفتوح أمام المنافسة الدولية لمختلف المهارات، والملاحظ أنه أصبح هناك تدنياً واضحاً في المستوى المهني للأيدي العاملة العربية، مقارنة على سبيل المثال بالعمالة الآسيوية، وهو أمر يسئ لمركز العامل العربي في أسواق الهجرة.
- أحياناً نجد أن بعض سلوكيات المهاجر العربي لا تتماشى مع قيم مجتمع الهجرة، فصحيح أن لكل مغترب معتقداته وعاداته وتقاليده وثقافته، ويصعب إذابتها، لكن يلاحظ ميل المهاجرين العرب إلى التقوقع جغرافياً داخل دول الاتحاد الأوروبي لأسباب متعددة، مما يحول دون تفاعلهم واندماجهم مع باقي السكان، ومن هنا فإن سلوك عدد متزايد من المغتربين العرب إلى دروب الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي لن تزيد كثيراً من الصورة السلبية السائدة للمهاجر العربي، بقدر ما تسئ أكثر للأنظمة العربية التي لم تتجح مشاريعها التتموية والاجتماعية، في الاحتفاظ بمواطنيها، وتجعل أوطانهم بلدان يطيب العيش فيها، ولا تضطرهم العوامل الطاردة فيها للهجرة خارج ديارهم والعيش بعيدا عن أوطانهم.

ثامنا. الحلول المقترجة

إن محاصرة ظاهرة الهجرة السرية تستهدف الحفاظ على أساس الروابط الإستراتيجية بين شمال المتوسط وجنوبه من خلال توفير فرص أفضل لفتح آفاق جديدة للعمل والهجرة الشرعية كشركاء في التتمية والأمن والاستقرار، وبشكل أكثر تفصيلاً، فإنه يمكن مواجهة هذه الظاهرة عن طريق عدد من السبل لعل أهمها:

- إنتاج وبث برامج إذاعية متنوعة تتعلق بتوعية الشباب بمخاطر الهجرة السرية، وتعريفهم بأن المهاجر السري لا يتم تقنين وضعه ومنحه إقامة رسمية أو جنسية على الإطلاق مهما طالت فترة بقاؤه بالدولة التي قصدها.
- تتظيم حملات إعلامية للحد من ظاهرة الهجرة السرية وأخطارها، وإطلاع الشباب الراغب بالهجرة باحتياجات أسواق العمل بالخارج والقوانين المنظمة للهجرة.
 - تفعيل تنمية فاعلة ومستدامة لخلق المزيد من فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.
- فرض عقوبات رادعة على الأفراد والجماعات التي تدير أو تسهل عمليات تهريب البشر بشكل غير شرعي. 21

__

²⁰. عزيزة محمد على بدر، المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 69؛

²¹ . Albert Fernandez Qalarat, «la pratique professionnelle dans l'éducation formelle d'un groupe d'immigrants de la ville de Barcelone», (thèse), Faculté des Arts, l'Université Internationale de Catalogne, Janvier 2007, p 227

- تقنين أوضاع المهاجرين غير الشرعيين بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، من خلال آليات تعاون فني وأمني وقضائي وتشريعي، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.
- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين دول المصدر (الجزائر وتونس نموذجا) ودول الإتحاد الأوروبي والسعى للوصول إلى الأطر التي تساهم في استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول الأوروبية.
- تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة السرية على الحدود وبناء معسكرات احتجاز للمهاجرين على السواحل حتى يبت في أمرهم إما بالعودة إلى بلدانهم، أو بالسماح لهم.
- تنفيذ مشروع حملة قومية إعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة السرية بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة السرية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائقها، وكذلك ضرورة توفير قاعدة معلوماتية عن أعداد المهاجرين، وتزويد جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية بهذه البيانات.
- ضرورة قيام الحكومة بتوفير نقص احتياجات الشباب من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم للخارج، وكذلك القطاع الخاص عليه دور رئيسي بتوسيع الاستثمار داخل الجزائر بدلا من الاستثمار خارجها.
- تعزيز الأمن البحري في الموانئ، والمياه الإقليمية والاقتصادية وفقاً لقوانين المنظمة البحرية العالمية وبما يتماشى مع أحكام المدونة الدولية. 22

خاتمة:

إن التغيرات والتطورات المتسارعة التي عرفتها ظاهرة الهجرة السرية في أشكالها وديناميكياتها جعلت الموضوع يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية، ليصبير اهتمام العديد من المؤسسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدنى، وشكل محور العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين مختلف الدول، فما من لقاء رسمى أو غير رسمى إلّا وأصبح فيه الموضوع ضمن أولويات الأجندة المطروحة على المسؤولين وفي ذلك تأشير على قوة الموضوع في صياغة السياسات المستقبلية وبناء العلاقات الدبلوماسية الثنائية.

ولم يكن هذا ليكون لولا أن التطورات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر والمرتبطة بعولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة في إطار ما يسمى "بالنظام العالمي الجديد" قد عجّلت في المرحلة الراهنة بتدفق المهاجرين السربين من السواحل الجزائرية الفقيرة والمهمّشة إلى بلدان أوروبا الوافرة فيها فرص الشغل والعيش الكريم.

^{22.} على الحوات، (الهجرة غير الشرعية المشكلة والأثار بلدان العبور نموذجا)، المحاضرة التاسعة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 2007. ص 75؛

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- 1 ب. بوعلام، "الوجه القاسي للهجرة غير الشرعية"، مجلة الجيش، عن مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 534، جانفي 2008.
- 2 عثمان الحسن محمد نور، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم
 الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.
- 3 عزيزة محمد علي بدر، المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية،
 جامعة القاهرة، مصر، 2007.
- 4 على الحوات، (الهجرة غير الشرعية المشكلة والآثار بلدان العبور نموذجا)، المحاضرة التاسعة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، لببيا، 2007.
- 5 قيش حكيم، الاتجاهات نجو الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى الشباب (ش. م)، معهد علم النفس، جامعة الجزائر، 2008.
- 6 محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، (ش. م)، كلية الآداب و العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، .2000
- 7 مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة غير الشرعية في أوروبا على صورة المهاجر العربي، المركز الاستشاري المصرى لدراسات الهجرة، الجيزة، مصر، .2007
- 8 موالك فوزي، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، الدورة الواحدة والعشرين لمحافظي الشرطة، المدرسة العليا للشرطة، وزارة الداخلية، دفعة 2007.

باللغة الأجنبية

- 9- Albert Fernandez Qalarat, «la pratique professionnelle dans l'éducation formelle d'un groupe d'immigrants de la ville de Barcelone», (thèse), Faculté des Arts, l'Université Internationale de Catalogne, Janvier 2007.
- 10- Boualem.b, le visage cruel de l'immigration clandestine, magasine Eldjeich, par l'établissement des publications militaires n°534, Janvier 2008.
- 11- Daniel Albarracin, la inmigración y extranjeros, i 04, publicado por fecoht, De mayo de Madrid, España, 2006.
- 12 Emilio Tortoza, aspectos clave de la inmigración, Suplemento N $^{\rm o}$ 123, Valencia, España, septiembre 2002.
- 13- Lorenzo Kulovi, l'inchiesta di immigrazione clandestina verso l'Italia, la biblioteca Oraquili, Roma, Italia, 2005.
- 14 Luka zaia, Vivre in italia, Stampa di Treviso, Bologna, Italia settembre, 2002.
- 15 Oliviero Fortiedaltri, l'immigrazione clandestina in Italia, la traduzione del cielo All'alba, l'arte di Bwomezia per la stampa, Roma, Italia, dicembre 2005.
- 16 Maria Luisa Jenteleski, «Studio sulla mobilità e la demografia in Sardegna» (Master), Dipartimento di Ricerche Economiche e Sociali, Università di Cagliari, Italia, aprile 2003.
- 17- Stéphane de Tapia, les nouveaux schémas de l'immigration clandestine en Europe, le Centre National de Recherche Scientifique, Strasbourg, France, imprimé dans le Conseil de l'Europe. Novembre 2002.

مهارات اتصال الأزمات في مواجهة قوارب الموت قراءة في دور وسائل الإعلام لدعم المناعات واجتثاث الظاهرة

Crisis communication skills in the face of death boats the role of the media in support of immunities and de-phenomenon

د. راضية حميدة، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال. سيدي فرج

الملخص:

تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، وأزمة لا تزال تؤرق المجتمع الدولي وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، أو الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا.

وهناك العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية تشير إلى خطورة الهجرة غير الشرعية وفي ذات الوقت تتامي هذه الظاهرة بصورة باتت تؤرق المجتمع الدولي، حيث يشير تقرير صدر عن منظمة الأمم المتحدة عن دوافع وأسباب الشباب لهذه الهجرة، إلى أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب في العالم الثالث، وتتاقص وتدهور فرص وأوضاع العمل، بالإضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة.

وللهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية مّما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة ، بحيث ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون، ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي الذي تتداوله وسائل الإعلام الغربية لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث تسوّق صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة، حيث يتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية .

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يصبح لازما على الدول إتباع إستراتيجية إعلامية محكمة للتقليل من حدة هذه الظاهرة التي باتت تنخر طاقات البلاد خاصة الشباب الذين أصبحوا يفضلون الانتحار في عرض البحر ويلقون بأنفسهم إلى التهلكة. ومن هنا تستمد هذه الورقة البحثية أهميتها في تسليط الضوء على مفهوم الهجرة ودوافعها و الآثار الناجمة عنها على مختلف الأصعدة ، فضلا عن تقديم شرحا لكيفية تناول وسائل الإعلام لهذه القضية و كذا معرفة الخطة الإستراتيجية التي تتبعها هذه الوسائل العمومية و الخاصة في الجزائر للتحسيس و الحد من هذه الظاهرة و كذا معرفة المهارات الممكن انتهاجها في ظل ما يعرف باتصال الأزمات و إمكانية الاستفادة منها وصولا إلى تقديمنا اقتراحات و حلول موضوعية للتصدي لهذه الظاهرة و تفعيل دور وسائل الإعلام كطرف أساسي لمواجهة و قمع هذه الممارسات غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الدوافع والأسباب والآثار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، اتصال الأزمات، وسائل الإعلام الدور والإستراتيجية.

Summary:

The illegal immigration is the most serious social issue, and a crisis that continues to plague the international community. It is a very sensitive issue because it affects all segments of the international community. A global phenomenon exists in developed countries such as the United States of America and some European Union countries, or developing countries in Asia such as the Gulf States and the Levant countries, in Latin America, and in Africa.

Illegal immigration has many negative effects, including the security and political implications, which threaten the sovereignty and actual existence of receiving States. Migration also has special economic effects for sending countries rather than receiving countries. We should also point out the various serious social effects of migration, including The situation of integration of migrants and the extent of their difficulties and adaptation to their new society in the receiving countries, so that they are seen as thieves or extremists, which helps to spread this view the media discourse circulated by the Western media for these migrants, especially in Aldo European shopping where They promote a bad image that prevents them from reaching out to the communities of the receiving state, where criminality, immigration and extremism are confused, especially for Arab and Muslim immigrants.

In the face of the threats and negative effects of the phenomenon of illegal immigration, it is necessary for States to adopt a tight media strategy to reduce the severity of this phenomenon, which is devastating the energies of the country, especially young people who prefer to commit suicide at sea and throw themselves to death.

This paper draws its importance in highlighting the concept of migration and its motives and its effects at various levels, as well as an explanation of how the media address this issue, as well as knowing the strategic plan followed by these public and private means in Algeria to sensitize and reduce. From this phenomenon as well as knowledge of the skills that can be pursued in the light of the so-called crisis communication and the possibility of benefiting from them in order to provide suggestions and objective solutions to address this phenomenon and activate the role of the media as a key party to confront and suppress these illegal practices.

Keywords: Illegal immigration, motives, causes and effects of the phenomenon of illegal immigration, crisis communication, media role and strategy.

مقدمة

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم المتقدم، لكن الهجرة إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا الراهنة التي تحضى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان الأصلية للمهاجرين والدول المستقبلة لهم . وقد احتلت هجرة الشباب الجزائري عبر البحر المتوسط بطريقة غير شرعية مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة خصوصا بعد أن بانت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة للمهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال افريقيا، غير أن هذا الاهتمام الكبير من لدن حكومات دول الاتحاد الأوروبي وكذا الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط قد ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف بأنها أمنية إذ تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصة عمل وتحقيق حلمهم بحياة أفضل، لذلك ركزت معظم المشاريع المشتركة بين الحكومات الأوروبية وحكومات دول شمال الإيقيا على منع هؤلاء الشباب من التسلل بالقوة سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز أو دعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة التي تتبح تسليم المهاجرين إلى حكومات بلدانهم ، أو عن طريق الدعم المادي و اللوجيستيكي لحكومات شمال إفريقيا لتشديد الحراسة على الحدود وتعقب المهاجرين .

أمّا بالنسبة للجزائر فإن آخر الإحصائيات تشير إلى تزايد الهجرة عن طريق المسالك البحرية بطريقة غير قانونية حيث عرفت خلال السنة الجارية ارتفاعا محسوسا مخيفا، فقد خلصت التقارير إلى أن الظاهرة توسعت لتشمل الجامعيين والموظفين وحتى النساء والقصر ولعل استحضار مشاهد زوارق الموت وما تخلفه من ضحايا أصبح يثير قلق الدول المستقبلة لتيارات الهجرة في الضفة الشمالية ليس من باب الرأفة و إنما سعيا لاجتناب التدفقات البشرية المتزايدة التي تكشف بعمق عن الأوضاع التي يعيشها الشباب الجزائري، والتي تدفع به إلى مواجهة خطر الموت من أجل الانتقال إلى الضفة الأخرى ، بالرغم من مآسيها ومشاكلها وبالرغم من العنصرية التي قد يتعرضون لها.

لقد أبدى العديد من المتتبعين لملف الهجرة غير الشرعية في الجزائر تخوفا كبيرا من تغلغل فكرة الهجرة وسط شرائح واسعة من شباب الجزائر، ممّا أدى بوسائل الإعلام إلى الاهتمام بالموضوع على اختلافها من وسائل مكتوبة و أخرى سمعية بصرية، فقد خصصت للموضوع مساحات معتبرة ضمن البرامج الإخبارية و تعددت قوالبها الفنية من تقارير و أخبار و ريبورتاجات و كذا فضاءات مفتوحة لمناقشة الموضوع باستضافة أهالي المهاجرين السريين ، إضافة إلى مساهمة الصحافة المكتوبة في التحسيس

بخطورة هذه الأزمة ، الأمر الذي دفعنا إلى إقران الظاهرة الحالية بالأزمة و التي تستدعي وضع خطة إستراتيجية للحد من تفاقم تدفق قوارب الموت التي تحمل خيرة شبابنا إلى الضفة الأخرى أملا في حياة كريمة صنعتها لهم وسائل الإعلام الغربية من خلال المسلسلات و الحصص إلى جانب شبكات التواصل الاجتماعي التي تغرر شبابنا من أجل كسب الأموال من خلال الاستثمار في بيعهم أحلام مزيفة.

1- التأصيل المفاهيمي لظاهرة الهجرة غي الشرعية

إن مسالة الهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة اللاأمن وعدم الاستقرار، على جميع المستويات وتشكل الهجرة غير الشرعية أحد أهم المسائل الرئيسية التي تواجه وتثير قلق العديد من الدول ونظرا للأهمية البالغة لهذه الظاهرة فسنحاول إلقاء الضوء على مفهوم الهجرة غير الشرعية

مفهوم الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية ظاهرة إنسانية وتعتبر وسيلة مهمة لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها كافة الدول على جميع الأصعدة ولقد ساعد في انتشار مفهوم الهجرة غير الشرعية أن العالم قد أصبح قرية صغيرة، بحيث يدل مصطلح الهجرة على معاني مختلفة، فهو قد يعبر على الحركة الطالم قد أصبح قرية صغيرة، بحيث يدل مصطلح الهجرة على حركة الجبرية. أما في اللغة فهو من مصدر "هجر" الذي يعني في اللغة العربية الترك و الإقلاع، فيقال هجر الشيء أي تركه وابتعد عنه ويقال هجر المكان أي انتقل منه إلى مكان أخر أ. وبالتالي فالهجرة إذن هي ترك مكان العيش المعتاد و الانتقال إلى مكان أخر بغية الاستقرار أو الانتقال مجددا. كما تعني الهجرة الاقتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى مكان أخر بعنية الاستقرار أو الانتقال للعيش من مكان إلى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة ..أما أما في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة لغة إلى لفظين – :اللفظ الأول: immigré وهو الشخص الذي يدخل المصلح الهجرة ألمستقلة مهاجرا أو وافدا وينطبق نفس المعنى على اللفظين – الفظ الثاني : Emigré وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا إلى بلد أخر 2 . وفيما يتعلق اللفظ الثاني والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي "كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي "كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون

_

¹ عبد المالك صايش: <u>التعاون الأورو -مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية</u>، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، سنة 2006-2007 ،ص ص2-3.

² نور الهدى بسايح، سلطانة بوزيان: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة موالي الطاهر، سعيدة، الجزائر سنة 2015–2016 ،ص 11.

والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد قرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضى 3. و يقصد بالهجرة الخارجية "مغادرة بلد بالخروج منه قصد الإقامة في بلد أخر وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلى ، كما حظر على الدول، فرض قيود على الفرد في مغادرة إقليمية إلا في ظروف محدودة جدا⁴ . أما المكتب الدولي للعمل BITفيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه: "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعى أو سرى أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية خلال سبعينات القرن الماضي". 5 ويطلق عليها عدة تسميات الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، وتعنى دخول المهاجر إلى البلد بدون تأشيرات أو رخص مسبقة أو الاحقة، وتعانى غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل 6 .أما الباحث على الحوات فيعرفها بأنها انتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بد ون إذن قانوني من البلد المقصود، وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصير أو طويلة، أو الإقامة الدائمة 7.في حين عرفها المشرع الجزائري على أنها مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيال أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وهي أيضا مغادرة الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود. وبذلك يمكن القول بأنّ الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن رجلة قاسية من العذاب يسلكها المهاجر نحو بلد ما بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون، أي من غير المنافذ المعدة للدخول والخروج وبدون إذن من الجهات المختصة الرسمية.

أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

هناك عدة أسباب تدفع المهاجرين للهجرة غير الشرعية، فمن بينها الأسباب الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية، ويشير البعض إلى أن هناك ثمة ارتباط وثيق بين الأزمة المالية العالمية وقضية

³ Vaissemourice, dictionnaire des relations internationales au 20emesiéckes, éditionarmand colin paris, 2000, p173

⁴ نبيل مرزوق: هجرة الكفاءات وأثارها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2010، عص ⁵ Bureau international du travail, <u>une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisé</u>, conférence internationale du 2eme session, rapport m6 génère, 2004, pp15-21.

⁶ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك: <u>الهجرة غير الشرعية والجريمة</u>، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 ،الرياض، 2008 ،ص17.

⁷ على الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أورويا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة العربية، ط1 ،طرابلس، 2007، ص56.

الهجرة الدولية، سواء أكانت نظامية أم غير نظامية سوف تظهر آثاره تباعا في الفترة القادمة، حيث تدفع الأزمة بالملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين ليزداد العدد العالمي لهم خاصة من الدول النامية ولا شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم8.

وفي محاولة لتقييم الأسباب أو الدوافع التي تدفع بالشباب للهجرة غير الشرعية نجد في مقدمتها:

1- الدوافع الاقتصادية:

يعد البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى وخاصة فئة الشباب العاطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية في ظل تنامى معدلات البطالة 9.

وترتبط العوامل الاقتصادية إلى حد كبير بالعوامل الاجتماعية والتحولات المجتمعية التي تمر بها معظم دول العالم النامي تحديداً، حيث تحمل تلك التحولات تزايد الاختناقات الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد الضغوط التضخمية وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقم الأزمات في مجالات الإسكان والمرافق؛ لذا أضحت الهجرة للعمل عملية ضرورية. وتجذب قطاعات واسعة من المواطنين وقد أكدت الدراسات العديدة في مجال الهجرة أن حجم الهجرة في المجتمع يختلف أو يتأثر بتقلبات النظام الاقتصادي، وانتهت تلك الدراسات إلى أن الهجرة ترتفع معدلاتها ويزداد حجمها خلال فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي والعكس بالعكس.

ويفسر ذلك بأنه في فترات الازدهار الاقتصادي تتزايد مشروعات الأعمال وتحدث عمليات توسع صناعي، الأمر الذي يتطلب أعدادا متزايدة من الأيدي العاملة الجديدة محلياً¹⁰.

⁸ أسامة بدير، <u>"ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف والحجم – المواثيق الدولية، الدوافع والأسباب</u>"، منشور على الرابط التالي:

http://www.aldiwan.org/News-Actions-Show-id-357.htm.

⁹ إسماعيل محمد أحمد، الاستخدام العربي للعمالة المصرية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية: القاهرة، ص 52.

 $^{^{10}}$ السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجماعية: الإسكندرية، 2000 ، 0

ويجدر القول بأن الهجرة والتنمية الاقتصادية مترابطتان على نحو وثيق، كما أن الافتقار إلى التنمية والديمقراطية في أنحاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وسجلها الاقتصادي الهزيل، والطابع الشمولي الذي تتسم به بعض أنظمة الحكم، وانتهاك الحقوق السياسية وعدم احترام حقوق الإنسان: هي كلها ظواهر تم تحديدها على نطاق واسع بأنها مصادر لانعدام الاستقرار السياسي والعنف والتطرف.

2- الدوافع الاجتماعية:

ترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية، حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة.

إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيأ للارتفاع على مدى العشرين عاما القادمة. ففي عام 1997 مثلا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة، وسيصل عددهم إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في عام 2025.

ومن النتائج الخطيرة المترتبة على الانفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على الشهادات العليا، في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على تأمين هذه الطلبات على العمل الذي يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلى فشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض....، وأيضاً صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتقانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات...، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر، ما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين. 11 كما ترتبط أيضا بالتهميش المستمر وظاهرة ترييف المدينة وبانسياب حكايات مثيرة وأسطورية حول عملية الهجرة وما يترتب عليها، لاسيما أن هناك قصص نجاح فعلية، يتم تداولها على

-

¹¹ سني محمد أمين: دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي، منشورة على الرابط التالي: http://www.groups.google.com/Forum/#!MSG/FYAD61.

نطاق واسع سواء بالطرق التقليدية أم عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وطالما ينجذب الشباب الراغب في الهجرة إلى قصص فشل لا تحصى، انتهت بمآسي وفواجع ويزيحون عمدا قصة نجاح واحدة لمهاجر. 12

3- الدوافع السياسية:

إن ابتعاد المجتمعات عن فكرة التناوب على السلطة بين الأحزاب السياسية زادت من حدة التفكير في الهجرة، لأن هم هذه الأحزاب هو تكديس الثروات والتسابق على المناصب السياسية والإدارية لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية، مما جعل هذه الدول لا تحقق التتمية المنشودة لجميع فئات المجتمع. فالأحزاب السياسية دائماً تتحدث عن الديمقراطية وعن الانتقال الديمقراطي والتغيير، وتوهم المسؤولين بنجاح تدبير الشأن العامل، لأن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم الأسباب في تخلف المجتمع لأنها عادة ما تهمل الشأن الاجتماعي وتتضافر مع الحكومة في إبقاء الباب مغلقاً في وجه حاملي الشهادات العليا فقد ساهمت في تفشى الفساد وشل التقدم والنمو وحركة التطور، مادامت هذه الأحزاب تسير في نهجها التقليدي، ومع تزايد نسب عزوف الشباب وغيره من الفئات الأخرى عن المشاركة في الأحزاب السياسية فهو مؤشر قوي على سلبيتها وعدم فائدتها حيث أصبحت عاملا معيقا للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية . أيضًا بالإضافة إلى ذلك فهناك العوامل السياسية على المستوى المحلى الداخلي، ما يدفع بالأفراد إلى الهجرة، حيث عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان النامية التي تضعف أو تتعدم فيها الحريات العامة (حرية الفكر، والتعبير عن الآراء)، تعتبر الأسباب السياسية و الأمنية من أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، غير أن الأسباب السياسية ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة و غير مباشرة في تشجيع الهجرة إليها. إضافة إلى الضغط السياسي المحلى في معظم الدول النامية حيث تتعدم الديمقراطية و تسود نظم الديكتاتورية والانقلابات العسكرية و الحروب حيث تسببت الحروب والصراعات و التدخل الأمنى في العديد من دول القارة الإفريقية في الثمانينات من القرن الماضي وعدم الاستقرار السياسي بالمنطقة ما سبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي حياة المواطن الإفريقي الذي أصبح يخاطر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة من أجل البحث عن الاستقرار و الأمن و السلام.

حيث تدفع بالكثيرين من أصحاب الكفاءات العلمية والمثقفين إلى ترك البلاد والبحث عن متنفس آخر للتعبير عن آرائهم بحرية، ولا يفوتنا أيضًا هنا التأكيد على الانعكاسات المترتبة على الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الداخلي على الأوضاع الاقتصادية للبلاد ومن أهم عوامل الطرد التي تؤدي إلى الهجرة ما يلى:

.

¹² أحمد عارف أرحيل الكفارنة، الهجرة غير المشروعة في دول العالم الثالث وأثارها السلبية على المجتمع الأورويي، دراسة علمية، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012 ، ص8.

- التزايد المستمر في عدد السكان مع انخفاض معدلات الوفيات، بسبب النقدم الصحي، ما يؤدي إلى زيادة العرض في سوق العمل وعدم توافق المعروض مع مخرجات التعليم والتدريب مع فرص العمل المتاحة، ما يدفع بالكثير إلى الهجرة سواء أكانت شرعية أم غير شرعية.
- انخفاض مستوى الأجور، بسبب زيادة العرض وعدم كفاءة سياسات التشغيل والتوظيف، ما ينعكس على انخفاض الإنتاجية الحدية وانخفاض الأجور مع الزيادة المستمرة المعيشية وارتفاع الأسعار.

أما فيما يخص أهم عوامل الجذب فتتمثل في:

- ارتفاع الأجور في الدول المستقبلة للهجرة يعد عاملاً أساسياً من عوامل جذب العديد من المهاجرين لتلك الدول.
- سهولة الحياة في الدولة المستقبلة للمهاجرين من توفير المسكن ووسائل الانتقال و الرغبة في التجديد والتغيير في العمل.

4-الدوافع النفسية للهجرة:

تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمدًا لتحسين مستوى الحياة، وخاصة بعد غلبة الدوافع الاقتصادية وقلة فرص العمل وارتفاع الأسعار وانعدام فرص الحياة الكريمة، وتلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورًا بارزًا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية، وفقًا لأسلوب الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والأسرية؟ ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية.

كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضًا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وإدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة، ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسبابًا تتخطى الأسباب الاقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع ويمكن أن نشير لأهم تلك الدوافع وذلك على النحو التالى:

- 1- الشعور بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجًا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه.
- 2- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.
- −3 ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة)

وللهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية من جراء الهجرة غير الشرعية، ما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر تعقيدا في حالات الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث يشيع عنهم صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة حيث يتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية واسلامية .13

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يصبح لازما على الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ويجد ذلك الالتزام سنده القانوني فيما ورد بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام 1945 وذلك فضلاً عن الالتزامات القانونية الواردة في الاتفاقيات الخاصة المعنية بالهجرة

وتعتبر الجزائر من الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، حيث تحاول جاهدة لاتخاذ الإجراءات والتدابير للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على عدة محاور، و قبل النطرق لهذه الإجراءات يستوجب علينا تسليط الضوء على كيفية تعاطى وسائل الإعلام الجزائرية مع هذه الظاهرة المتأزمة.

2- التناول الإعلامي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

تعد التغطية الإعلامية للقضايا والأحداث العالمية المختلفة من أهم ما تقوم به المؤسسات الإعلامية عبر

¹³LORENZO ZAMTRANO (eds.), "New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations", Texas Univ. of Texas Publications, 2001, p20.

¹⁴ تقرير التنمية البشرية لعام 2009، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وسائلها الفنية والتحريرية، وتتعدد في تلك التغطيات طريقة الصياغة والعرض، وشكل ومضمون تقديم الأخبار والصور، وقد تتعرض المعلومات والمواد الخبرية المختلفة لعمليات من التأطير يقوم بها القائمون على العمل الإعلامي وفقا لأهداف وسياسات تسعى هذه المؤسسات لتحقيقها ومع التطور التقني في وسائل الاتصال وظهور شبكة الانترنيت، وما تبعها من تطور في النشر الإعلامي، وإطلاق ما عرف بالصحف الالكترونية، ازدادت الحاجة إلى تطور أساليب وأشكال التغطية الإعلامية للأحداث المختلفة عبر العالم. ولمواكبة التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات وما حدث بينهما من اندماج وسعيا للوصول إلى شرائح أخرى من الجمهور المتابع للقنوات التلفزيونية في مناطق العالم المختلفة لجأت هذه القنوات التلفزيونية من أجل الاستفادة من

الوسائل الالكترونية الجديدة، وما تتمتع به من خصائص وما توفره من خدمات تمكن المستخدم من متابعة الأخبار والمعلومات في قوالب متعددة مطبوعة، مسموعة، مرئية خاصة في المناطق التي لا يمكن التقاط بث القناة التلفزيونية فيها وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من الأحداث الدولية التي حظيت باهتمام إعلامي كبير، حيث ظهرت تغطية واضحة لها في مختلف وسائل الإعلام وبكافة الأشكال والقوالب الإخبارية، فيما كانت المعلومات والمواد الصحفية تتشر وفقا لأساليب وسياسات وأهداف محددة لكل وسيلة إعلامية حتى باتت تلك الوسائل نوافذ للآراء والاتجاهات المختلفة.

هذا كله يجعل من الهجرة وتحديدا الهجرة غير الشرعية مادة دسمة تركز عليها وسائل الإعلام المختلفة من خلال نشرات الأخبار و التقارير ... لكن السؤال الجوهري في هذا المقام يتمحور حول كيف تساهم وسائل الإعلام الجزائرية في معالجة هذه الأزمة؟ و ماهي إمكانيات تجسيد إستراتيجية لاجتثاث جذور هذه الظاهرة؟

يتفق معظم الباحثون على أن الاتصال يؤدي دورا بالغ الأهمية في المراحل المختلفة من الأزمات ، ومن هنا تنامي الاهتمام النظري و العملي باتصالات الأزمة و التي تتسع لكل أنماط الاتصالات و مجالاته أثناء الأزمات ، و في هذا السياق تطورت على نحو سريع و استخدامات العلاقات العامة لاتصالات الأزمة حيث تعمل العلاقات العامة على الاتصال بجماهير المنظمة الداخلية و الخارجية بما فيها وسائل الإعلام و أطراف الرأي العام لإخراج المنظمة من ورطتها و تهيئة الظروف لإعادة سمعة المنظمة وصورتها إلى ما كانت عليه من قبل الأزمة . فقد تنبه الباحثون الأوائل إلى أهمية دور الإذاعة في نقل رسائل التحذير عن الأزمات و الكوارث و ركزت البحوث على عملية التحذير و تصميم رسائل التحذير وخصائصها و العقبات التي تواجهها لكن أغلب هذه البحوث في الستينات من القرن الماضي لم تهتم بمجال عمليات الاتصال الجماهيري و في مرحلة ما قبل و ما بعد انفجار الأزمة أو الكارثة .

ولاتصالات الأزمة أهمية كبيرة في أثناء وقوع الأزمة، و تبرز هذه الأهمية من خلال مجالات و محاور متعددة: 1-الانعكاسات النفسية (السيكولوجية) للأزمة : إذ أن الأزمة تترك آثارا نفسية تتطلب معالجة ومواجهة من خلال اتصالات الأزمة (الخطة الإعلامية للأزمة)، إذ أن هذه الاتصالات تركز على إزالة هذه الآثار و انعكاساتها و المتمثلة في الخوف و التوتر و نقص الشعور بالأمان و التأثر بالآراء والمواقف المعلنة و رواج الإشاعات...

2-تعدد و تنوع وسائل الإعلام في ظل ثورة الاتصالات: تأتي أهمية إعلام الأزمة في ظل التعدد والتنوع الكبير لوسائل الإعلام على الصعيد المحلي و على الصعيد العالمي ، فصارت وسائل الإعلام تتنافس على الاستثثار بالسبق الإعلامي لتغطية حدث الأزمة ، ومن هنا ، فإن وضع خطة إعلامية محكمة يعد من العوامل الحرجة لتحقيق الإدارة الفاعلة في الأزمة. خاصة ما إذا تعلق الأمر بالهجرة غير الشرعية فالدور المتزايد لوسائل الإعلام في تكوين الآراء و المواقف و الاتجاهات ولم تعد التجربة الشخصية وحدها هي المسؤولة عن هذا التكوين ، و من هنا ، فإنه عندما تقع أزمة ما فإن آراء الأفراد ومواقفهم واتجاهاتهم و قيمهم تتأثر بدرجة كبيرة بأسلوب و طبيعة تناول وسائل الإعلام لهذه الأزمة ، و يلاحظ أن عددا كبيرا من وسائل الإعلام صار يتفاعل مع الأزمة في كل مراحلها ، وصارت هذه الوسائل تصدر التقديرات في ضوء عمليات التشخيص التي تجريها ، وتقترح الإستراتيجيات لمعالجة الموقف ، و تقترح سبل التنفيذ بكفاءة و فاعلية . ويتم تحديد أسلوب الاتصال الأمثل للتعامل مع الأزمة لطبيعتها و نوعيتها و أبعادها . وتسعى اتصالات الأزمة أيضا إلى حماية الصورة المؤسسية للمؤسسة التي أصابها العطب من الانهيار ففي هذه الحالة نتكلم عن مؤسسات الدولة و أجهزتها التنفيذية في مختلف القطاعات و تعمل على تزويد الجماهير بالمعلومات ضد ما يقال من إشاعات حول الموضوع و تصرفاتها و تعمل على تهيئة الظروف لإعادة الثقة بين المواطن و السلطة من جديد.

فلطالما اعتبرت وسائل الإعلام همزة وصل بينهما من خلال نقل الحقائق و المعطيات المتعلقة بأخبار المهاجرين غير الشرعيين في شكل تقارير كما تنافسها مواقع التواصل الاجتماعي لرصد فيديوهات حصرية لعمليات الهجرة من على متن القوارب المطاطية.

فالمتأمل لهذا المشهد سيدرك حتما أننا بصدد التخبط في أزمة حقيقة تهدد استقرار البلاد و تستهدف خيرة شبابنا. بحيث لا يمكن الحديث عن قضية الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا دون الوقوف في محطة التغطية الإعلامية لهذه الظاهرة، حيث أنه من المرات القليلة التي لا يكتفي الإعلام في تناوله لقضية مهمة كهذه بدور توعوى كما درجت العادة ولكنه بصورة أو بأخرى يلعب دورا أمنيا.

وفي هاتين المقاربتين محاولة لإلقاء الضوء على ملامح المعالجة الإعلامية لقضية الهجرة غير الشرعية، وتقييم لأداء وسائل الإعلام تجاه هذه القضية من خلال النموذج الجزائري و طريقة تعامله معها.

1- توصيف المعالجة:

هناك التباس في الخطاب الإعلامي حول الظاهرة لكونه لا يستند إلى مرجعيات واضحة بحيث يركز الخطاب على لا شرعية العمل، فكلما أثارت الصحافة أو القنوات التلفزيونية العمومية أو الخاصة موضوع الهجرة نجد مصالح الأمن تتحرك لمداهمة المرشحين للهجرة أو المسؤولين عن شبكات التهريب المحتملة.

- يقدم الإعلام الجزائري الهجرة على أنها وهم يهدد المرشحين السريين وذلك من أجل تحسين ظروف معيشتهم، وغالبا ما يلوّح الإعلام بالموت كخاتمة محتملة بل محتومة لراكبي مغامرة الهجرة غير الشرعية وهو أمر يعيه المرشح للهجرة غير الشرعية، إذ يبدو أن طالبي الضفة الأخرى أصبحوا يستأنسون دون توجس بالمقولة المأثورة لديهم "قبر غريب ولا جيب فارغ". ولهذا تسارع الصحف إلى إصدار مانشيتات (عناوين عريضة) كلما جنح مركب للهجرة غير الشرعية في عرض البحر أو تم انتشال جثث طافية للمهاجرين غير الشرعيين .

- يبرز الإعلام من خلال وسائله المتعددة كل مقومات الإثارة للنهايات المأساوية من أجل التدليل على وهم الهجرة، في مقابل تحقق الضرر. إذ يوظف بامتياز، قاموسا خاصا يدور حول مصطلحين وفكرتين أساسيتين هما الوهم والموت. أي يتخذ بعدا تراجيديا. وغالبا ما يتم استخدام لفظ قوارب الموت للتدليل أكثر على البعد التراجيدي، وفيه اتهام مضمر لشبكات التهريب باستغلال أحلام الشباب.

ونجد عددا من التعبيرات الأخرى التي توحي بمعان متغايرة من قبيل "الرحلة إلى المجهول"، و"جنة النعيم"، و"الحلم الأوروبي"، وكذلك الضحايا الذين يتحولون إلى "وجبات للأسماك أو الحيتان" أو "قرابين لسمك القرش".

- التركيز على تجريم شبكات التهريب: "لا يشكل موضوع الهجرة غير الشرعية في وسائل الإعلام مدخلا أساسيا للحديث عن الديمقراطية، ورصد التحولات السوسيو -اقتصادية والنفسانية التي يعيشها المواطنون خاصة تحت وطأة العولمة" ، بحيث تسعى وسائل الإعلام، وبشكل بارز، إلى تجريم شبكات التهريب، وتؤكد بصفة متواترة على المبالغ التي يسددها المرشحون للهجرة والتي تتراوح ما بين 1000 و 2000 دولار أميركي للفرد الواحد، ويرتفع الثمن إلى حوالي 3000 دولار أميركي إذا كان العرض يشمل تسوية "الأوراق" عن طريق عقد عمل، بما يعني أن جشع المتاجرين في تهريب البشر هو في حد ذاته سبب قوي من أسباب الهجرة. وتقدم الصحافة المهربين بوصفهم مجرمون ومستعدون للقتل الجشع للشباب

- تؤدي وسائل الإعلام مثل قناتي النهار و الشروق الجزائرية دور المخبر من خلال رصد جماعات التهريب و الاتجار بالبشر تحت غطاء السبق الصحفي و المصادر المطلعة ، كما تغلب الجانب الإخباري من خلال تقديم تفاصيل القبض على المتهمين وترصد المهربين والمرشحين للهجرة غير الشرعية مغرية خاصة في الصحف المستقلة التي تميل إلى ذكر الملابسات التي تثير فضول القارئ ويبدو هذا جليا من خلال التحقيقات التي تستعرض أفلام عمليات الدهم والتعقب مع كثرة اعتماد المصادر الأمنية والقضائية وأصداء المحاكم من خلال المحاضر وغيرها، خاصة في ما يتعلق بعمليات المداهمات في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتفكيك شبكات التهريب.

2- مظاهر الخلل في المعالجة:

من خلا متابعتنا للتغطية الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وطرق التعامل معها كأزمة لاحظنا شدا في توظيف أشكال التحرير الصحفي وبخاصة في مادة الرأي (مقال التحليل مثلا) والأشكال الأخرى (الاستجواب، الاستطلاع، التحقيق) والاكتفاء بما تنقله وكالات الأنباء، دون إنجاز أعمال ميدانية داخل البلدان التي تتجه إليها الهجرة غير الشرعية. وحتى و إن وجدت فهي تقتصر على إظهار بعض الشباب المنحرف الذي يشجع من خلال تصريحاته على الإقبال على الهجرة في حين فانه من المفروض أن رسالتها موجهة بالدرجة الأولى للحد من الظاهرة. كما يميل الإعلام الجزائري إلى تكثيف خطاب الفاجعة مكرسا الإحساس العام السلبي بأن الظاهرة مستفحلة ولا سبيل إلى كبحها في الأمد المنظور.

فعلى سبيل المثال نجد جريدة الشروق اليومي تعطي أهمية أكثر للتغطية الإخبارية و ذلك بنسبة 18% مقارنة بالأنواع الأخرى حيث يأخذ التقرير الصحفي نسبة 21% ، يليها التحقيق الصحفي بنسبة 13 كبينما المقال التحليلي أخذ نسبة 2 كراء و هذا يعكس أن الجريدة تهتم بنقل الأخبار و المعلومات إلى الرأي العام ،كما أنها لم تهتم بشكل كبير بقضية الهجرة فخصصت 141 تغطية إعلامية طيلة سنة 2017 ، رغم أنها سنة كانت حافلة بالأحداث المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين سواء الجزائريين نحو الدول الأوروبية منها فرنسا و إيطاليا و أسبانيا ... أو المهاجرين الأفارقة الوافدين من مالي و النيجر بسبب النزاعات الحربية و الانقلابات العسكرية ، أي أن جريدة الشروق لم تعط الحجم الكافي لهذا الملف الذي أثار الرأي العام الجزائري ، رغم تداعياته الكبيرة على المستوى الوطني.

إضافة إلى نقص مصادر الخبر لدى الصحفيين و المراسلين مما صعب عليهم مهمة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بملف الهجرة غير الشرعية و قد تم الاعتماد أكثر على وكالة الأبناء الجزائرية و كذا الدولية.

-غياب كبير للمقالات التحليلية و الفكرية مثل المقال الصحفي و العمود و الافتتاحية التي يغلب عليها الطابع التفسيري و التحليلي لماذا و كيف.

أن إستراتيجية جريدة الشروق في التناول الإعلامي لموضوع الهجرة غير الشرعية كان له بعد إخباري أكثر أي أن الجريدة كانت تنقل الأخبار إلى الرأي العام ولا تهتم بالجانب الوقائي و التحسيسي لضحايا الهجرة غير الشرعية. و لقد بدى واضحا من خلال عناوين الأخبار حيث تم التركيز على عناوين التوقيف و العثور على جثث و الاحتجاز و احتجاجات أهالي الحراقة و قوارب الموت و غيرها من العناوين التي تثير الرأي العام و تصور الأحداث و الوقائع في اتجاه درامي و مخيف.

كما أن مختلف الأخبار جاءت في الصفحات الداخلية للجريدة و هذا ضمن قسم الشؤون الوطنية والاقتصادية أو المحلية و قسم الدولي. 15

ينتظر من وسائل الإعلام الجزائرية أن تثير أسئلة منهجية حول الهجرة الشرعية مثل: هل دواعي الهجرة الخروج من الفقر أم الاغتتاء السريع أم البحث عن أجواء الحرية مع إمكانية تحقيق الذات بعيدا عن رقابة مجتمع ودولة المنشأ؟. إن مثل هذه الأسئلة هو ما يقرب جمهور الإعلام من الفهم الحقيقي للظاهرة. ويمكن في هذا الصدد تسجيل الملاحظات التالية:

- تبدو الهجرة غير الشرعية مسوغا لصحف المعارضة لمناوشة الحكومة، ولكنها تقف عند هذا الحد ولا تتجاوزه لمسألة سياسة الدولة العامة.
- إن خطاب وسائل الإعلام السمعية والبصرية يلوم المهاجر دون الخوض في الظروف المنتجة ليأسه من الحياة التي يقدمها له بلده ، فعوض وضع الأصبع على الجرح تقوم بتضميده ليزداد تعفنه وبعبارة أخرى وسائل الإعلام لا تعالج أسباب الأزمة التي يعرفها القاصي و الداني و المتمثلة في سياسات الحكومات المتعاقبة التي جعلت الشاب الجزائري يعيش وهما أمريكيا لا يمكن تحقيقه في واقعه ، إضافة إلى انعدام الثقة و الشعور بالاغتراب دون إمكانية تحقيق الذات و الانتماء.و الدليل على ذلك تراجع نسبة الإقدام على الهجرة غير الشرعية في الفترة التي تعرف فيها الجزائر حراكا شعبيا بعث الأمل في نفوس الشباب بإمكانية تحقيق الحلم في الوطن و استقرار الشؤون الداخلية.
- غياب المعالجة الشمولية: إذا أخذنا كنموذج مسألة التسويات المرحلية من زمن لآخر لوضعية المهاجرين السريين من طرف السلطات الإسبانية، فالملاحظ أنه لا يتم تحليلها بالشكل الكافي من طرف الصحافة، ولا يمكن في إطار عملية تحليل مسألة التسوية إسقاط فكرتين أساسيتين: الحاجة الاقتصادية الملحة لليد العاملة الرخيصة والطيعة والمستعدة للقيام بكل الأعمال مهما اعتبرت وضيعة من طرف المجتمع الإسباني، وعملية المراقبة والضبط من خلال الملفات المقبولة والمرفوضة في آن التي يتقدم بها أصحابها لتسوية أوضاعهم.

-

¹⁵ حفيظة بوهالي، عزوز نش، مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام. دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي 2017. مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 42. ص

وهكذا يبدو أن الإعلام لم يتعامل بالشكل الكافي مع ظاهرة الهجرة بمهنية من خلال فضح أسبابها ومراميها وأبعادها واستشراف آثارها. إضافة إلى التخوف من معالجة مثل هذه المواضيع التي تفضح خلل التسيير وضعف السلطة لإيجاد حلول ناجعة للحد من الأزمة مع الإنكار بأنها أزمة تهدد استقرار النظام ككل.

3 - مساهمة الإعلام الفعالة للتصدي لقضية الهجرة غير الشرعية :

أصبح الإعلام يُمثل ركنا رئيسيا مشتركا في كافة خطط العمل الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، في ضوء قدرته على الوصول إلى قطاعات عريضة من الجمهور، وتغيير بعض القيم المجتمعية التي تؤثر بالسلب وتساعد على انتشار الظاهرة وتناميها، وأن المعالجة الإعلامية الشاملة لهذا الملف يجب أن تتناول ليس فقط التغطية الإخبارية لمحاولات الهجرة غير الشرعية؛ وإنما يجب أن تشمل:

- استعراض الأسباب الدافعة لهجرة غير الشرعية مع تفنيد هذه الأسباب.
- استعراض المخاطر التي يتعرض لها المهاجر والتي يستهين بها بعض الشباب في أغلب الأحيان.
- عرض البدائل والفرص المتاحة للارتقاء بمستوى المعيشة والدخل، مع ضرورة تعزيز روح الانتماء واحترام العمل لدى الشباب و دعم روح المشاركة في بناء الوطن.
 - طرح التجارب الناجحة للشباب الذين تمكنوا من تحقيق أحلامهم بطرق شرعية.
- تكثيف حملات التوعية بين الشباب في الأحياء والجامعات مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على الحياة. وتهدف هذه الحملات إلى مخاطبة الشباب والأطفال والأسر، وتجمع بين مخاطبة مشاعر هذه الفئات المستهدفة وعقولها في نفس الوقت من خلال تقديم رسائل قصيرة تتضمن معلومات عن مخاطر الهجرة غير الشرعية والبدائل المتاحة سواء كانت فرص عمل أو تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة

كما أن الحملة تخاطب مشاعر هذه الفئات وتعمل على تعزيز القيم المجتمعية والدينية بما في ذلك عدم الاستهانة بالروح البشرية، وتقدير قيمة العمل، وحماية ورعاية الأسرة لأطفالها.

- و عليه يمكن لوسائل الإعلام أن تضع خطة إستراتيجية في إطار تطبيق اعلم أزمات و ذلك من خلال:
- تحديد الفئات المستهدفة من الحملة: تستهدف الفئات المؤثرة أو المجموعات الوطنية الداعمة من قادة المجتمع، ورجال الدين، والإعلاميين، والعاملين في المؤسسات الاجتماعية مثل لجان حماية الطفولة.
 - تصميم مضمون الحملة الإعلامية: تشمل الحملة الإعلامية ما يلي:
 - -إنتاج مطبوعات.
- -بث رسائل إعلامية عبر الإذاعة والتليفزيون مع تنظيم أيام مفتوحة و بث مباشر لنقاشات يشارك فيها مختصون و حتى إفادات مهاجرين سريين.
 - -إدراج قضية الهجرة غير الشرعية في الأعمال الدرامية.

- -فتح قنوات اتصال مع الجمهور المستهدف من خلال قنوات التواصل الاجتماعي.
- -أنشطة مجتمعية Leadership program تهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات الحياتية وتدريبهم على كيفية التخطيط لمستقبلهم واتخاذ قرارات سديدة .
 - تكوين صحفيين ذات مهارات اتصالية فنية و خبرة لمخاطبة الشباب و توعيتهم.
- و بما أننا بصدد التعامل مع أزمة تقتضي تحديد إستراتيجية واضحة المعالم ممكنة التطبيق من خلال إنباع المراحل التالية:
 - -1 الرؤية: مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال دعم التنمية الشاملة اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافيا.
- -2- القيم: تقوم الإستراتيجية على احترام حقوق الإنسان، المشاركة المجتمعية، الشفافية في الاتصال والمشاركة الإقليمية والدولية.
- -3- المتغيرات : تأخذ الإستراتيجية في الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة في معالجة الهجرة غير الشرعية سواء كانت سلبية أو إيجابية .
 - -4- الغايات الرئيسية للإستراتيجية:ومن أهم الغايات التي تناولتها الإستراتيجية ما يلي :
- -رفع الوعي العام بقضية الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية.
 - -دعم التتمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
 - -تفعيل الإطار التشريعي الداعم لأنشطة مكافحة الهجرة غير الشرعية.
 - -تطوير الرؤية المجتمعية لقيمة العمل وحب الوطن و البناء لتحقيق الازدهار.
 - -تعزيز التعاون الدولي والإقليمي و الاستفادة من التجارب الناجحة في مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- و عليه فإن هناك عدة اعتبارات و محددات ينبغي على وسائل الإعلام أن تأخذها بعين الاعتبار و التي تدخل ضمن عملية الإعلام و صناعة الرأي العام ، و من بين هذه الاعتبارات نذكر:
 - الالتزام بنشر الأخبار الصحيحة و الواضحة.
 - العمل على تفسير و تحليل هذه الأخبار و التعليق عليها حتى يتمكن القارئ من فهم مجريات أحداثها وتفاصيلها.
 - أن تبتعد الصحافة المكتوبة على نشر الأخبار التي تروج للإشاعات و تلتزم الموضوعية و المصداقية.
 - و تمر مرحلة إدارة أزمة عبر وسيلة الإعلام بالمراحل الآتية:

• مرحلة المعلومات:

تركز الوسيلة في هذه المرحلة إلى ما يسمى بإشباع الجماهير بمختلف المعلومات عن الأزمة ذاتها وأسبابها و أبعادها و تأثيرها، من خلال ما يلى:

-التركيز على تنامي هذه الظاهرة من خلال أعداد هائلة من المهاجرين منهم نساء و أطفال و شباب وهذا مؤشر ينذر بالخطر سيما أن الصورة الذهنية للجمهور حول الهجرة غير الشرعية كانت ترتبط بالشباب البطال فقط ، إلا أن الظاهرة مست حتى الأطفال و الرضع.

-إحباط محاولات الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الجزائرية منها وهران ، عنابة ، مستغانم

-تدفق أعداد هائلة على جزيرة سريدينا و هي الوجهة المفضلة للمهاجرين السريين.

-العثور على جثث المهاجرين على سواحل عنابة.

فخلال هذه المرحلة حاولت جريدة الشروق على سبيل المثال أن تنقل للرأي العام الجزائري واقع المهاجرين ومعاناتهم خلال رحلة الموت ، وهي تحاول أن تركز على عدد المحتجزين و عدد المهاجرين الموقوفين في مراكز الحجز .وهذا ما أشرنا إليه سابقا .

• مرحلة تفسير المعلومات:

تعتبر مرحلة تفسير و تحليل المعلومات مرحلة مهمة تقوم بها وسيلة الإعلام، حيث لا تكتفي بنقل الأخبار للرأي العام بل تسعى إلى تحليل عناصر الأزمة و البحث في أسبابها و خلفياتها التي ترتبط بالسياق التاريخي للمجتمع.

المرحلة الوقائية:تقوم وسائل الإعلام في هذه المرحلة بتقديم آليات و أساليب التعامل مع الأزمة من خلال التركيز على حلول بديلة و سبل لتقليص حجم الأزمة، ولذلك فإنها تقوم بكافة جهودها لتبليغ الجمهور بالمعلومات الهامة حول موضوع أو مشكلة ما، فهي تقوم بتقديم المعلومات وتفسيرها وإحاطة الجمهور بما هو جاري في الساحة وهذا ما نتصوره في حالة المهاجرين السريين فرفضهم للواقع المر والبطالة والتهميش وكل أنواع التعسف، يجعلهم يفكرون في مثل هذه المواضيع، وهنا تصور الوسائل الإعلامية باختلافها لنا أن الظاهرة بعيدة عن كونها مجرد رغبة في المغامرة أو طيش شباب بقدر ما تكشف عن أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة الجذور مازالت تتنظر من السلطة أن تفهم حقيقتها وأسبابها. و يمكنها توظيف كافة فنون الإقناع في مصاحبة الرسائل التي تقدمها لجمهورها لخلق رأي عام مؤيد لطريقة تناولها لهذه المشكلة. فطريقة الإقناع وأساليبها تجعل من شريحة المهاجرين أو غيرهم يثقون بها.

مما سبق نستنتج أنّ الإعلام بكافة أشكاله يتناول قضية الهجرة غير الشرعية ولكنه يتناولها بشكل سطحي يفتقر إلى التحليل المتعمق للظاهرة وأسبابها كما يؤخذ على الإعلام التقليدي اعتماده على التخويف من خلال نقل حوادث زوارق الموت، ويُعد تأثير هذا الأسلوب قصير المدى.

خاتمة:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أزمة حقيقية استوجبت دق ناقوس الخطر و إعلان حالة الطوارئ التي تستلزم تفعيل مخططا استعجاليا يمكن تلخيصه في المقترحات التالية:

-تكوين مركز للتوثيق الإعلامي حول الهجرة غير الشرعية يضم البرامج التلفزيونية والإذاعية والأعمال الصحفية التي تتاولت هذه القضية.

-إنجاز أعمال سينمائية مشتركة تقدم صورة متوازنة وانسانية عن قضية الهجرة غير الشرعية.

-تنظيم حملات إعلامية لمساعدة الشباب على عدم السقوط في شباك شبكات الجريمة المنظمة التي تستغل المهاجرين .

-إدماج مواضيع الهجرة غير الشرعية وأهمية الانتماء للوطن في برامج التعليم لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية منذ الصغر و تعزيز روح الانتماء لدى الشباب كأحد الأساليب غير المباشرة للحد من الهجرة غير الشرعية .

-الاستفادة من فن الكاريكاتير و الفنون الشعبية في إيصال الرسالة المعنية بمخاطر الهجرة غير الشرعية لفئة مهمة من الجمهور .

-أهمية الخطاب الديني في التوعية و ذلك من خلال البرامج الدينية في الراديو و التليفزيون و خطبة الجمعة .

قائمة المراجع

- -1-بدير أسامة ، <u>"ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف والحجم المواثيق الدولية، الدوافع والأسباب</u>"، منشور على الرابط التالي: http://www.aldiwan.org/News-Actions-Show-id-357.htm
- -2- بسايح نور الهدى ، سلطانة بوزيان: <u>واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني</u>، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة موالي الطاهر، سعيدة، الجزائر سنة 2015–2016 .
- -3- بوهالي حفيظة ، نش عزوز ، مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام. دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي 2017.،مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 42.
 - -4- تقرير التنمية البشرية لعام 2009، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- -5- الحسن محمد نور عثمان ، مبارك ياسر عوض الكريم: <u>الهجرة غير الشرعية والجريمة</u>، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 ،الرياض، 2008 .
- -6- الحوات على ، الهجرة غير الشرعية إلى أورويا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة العربية، ط1 ، طرابلس، 2007.

- -7- سني محمد أمين: دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي، منشورة على الرابط التالي: http://www.groups.google.com/Forum/#!MSG/FYAD61
- -8- صايش عبد المالك: التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، سنة 2006-2000 .
 - -9- عبد العاطى السيد السيد ، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجماعية: الإسكندرية، 2000 .
- -10- الكفارنة حمد عارف أرحيل ، الهجرة غير المشروعة في دول العالم الثالث وأثارها السلبية على المجتمع الأوروبي، دراسة علمية، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012 .
 - -11- محمد أحمد إسماعيل ، الاستخدام العربي للعمالة المصرية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية: القاهرة.
 - -12- مرزوق نبيل: هجرة الكفاءات وأثارها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2010 .
- -13-Bureau international du travail, <u>une approche équitable pour les travailleurs</u> <u>migrants dans une économie mondialisé</u>, conférence internationale du 2eme session, rapport m6 génère, 2004, pp15-21
- -14-LORENZO ZAMTRANO (eds.), "New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations", Texas Univ. of Texas Publications, 2001, p20.
- -15-Vaissemourice, dictionnaire des relations internationales au 20emesiéckes, éditionarmand colin paris , 2000.

الهجرة غير الشرعية بين الإجرام والظلم ومدى نجاعة الاستراتيجية الجزائرية في التصدي لها Illegal immigration between crime and injustice and the efficacy level of Algerian strategy in dealing with it

د. قرارية قويدر ، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر .

ملخص:

لا يخفى لا أحد مدى الأضرار التي تسببها الهجرة الشرعية والأخطار التي تحيط بها، فهذه المبررات تعتبر كافية لتجريم هذه الظاهرة الذلك تطلب الأمر التصدي لها بشتى الوسائل فقد عمدت الجزائر الى اتباع استراتيجية تجمع بين الاجراءات الوقائية والقواعد القانونية الرادعة لمواجهة الهجرة غير الشرعية ولتفادي اقدام الأفراد على مغادرة التراب الوطني بدون صفة قانونية ، فأما الاجراءات الوقائية فتمثلت في محاولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهود الجزائرية في هذا المجال لازالت غير كافية ،حيث أنها تضل مسكن قصير المدى والمفعول للظاهرة. وأما من الناحية القانونية فقد تجسدت في توقيع الجزاء على المهاجر السري و تشديد العقاب على شبكات التهريب باعتبارها المسيطرة على أوساط الهجرة غير الشرعية والمكونة من عصابات و بارونات احترفت تهريب البشر بوسائل يصح تسميتها بقوارب الموت.

Abstract:

It is no secret that the extent of the damage caused by legal migration and the dangers that surround it are justified. These justifications were sufficient to criminalize this phenomenon. Therefore, it is necessary to address it by various means. Algeria has adopted a strategy that combines precautionary measures and legal rules against illegal migration Individuals are forced to leave the national territory without legal status. The preventive measures were represented in an attempt to achieve economic and social development. The Algerian efforts in this area are still insufficient, as they undermine the short-term and effective housing of the phenomenon. In legal terms, it was embodied in the sanctioning of the secret migrant and the tightening of punishment on the smuggling networks as the dominant of the illegal immigration movement, which is composed of gangs and barons who have been involved in the smuggling of human beings by means of what can be called death boats

مقدمة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية بوجه عام خرقا صارخا لقوانين الدول الأجنبية أ وقد عانت غالبية الدول من هذه الظاهرة، خاصة منها الدول الأوربية والأمريكية. وتتعدد أساليب المهاجرين غير الشرعيين في الدخول والتسلل إلى الدول المذكورة، فيكون ذلك إما عن طريق التسلل عبر المنافذ البحرية، أو التعاهد مع شبكات التهريب، أو عن طريق استخدام جوازات مزورة أو مباغتة طاقم السفينة والتوغل إلى داخل السفن الراسية

_

¹⁻ وهو ما تضمنه بروتوكول مكافحة تهريب المهاجريين، حيث عرف الهجرة غير الشرعية في المادة : "عبور الحدود دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة "صادقت الجزائر على البرتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم418/83 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003، جرعدد 69 الصادرة بتاريخ 12 نوفمبر 2003.

خلسة والاختباء بالحاويات المشحونة على متنها 1.

تدخل الهجرة غير الشرعية ضمن الجرائم عالمية الاختصاص الجنائي ويقصد بمبدأ عالمية الاختصاص أنه يكون لكل دولة ولاية القضاء على أي جريمة بصرف النظر عن مكان وقوعها أو مساس بمصالحها أو جنسية مرتكبها، بشرط أن يتم القبض عليه قبل محاكمته في الدولة التي ستحاكمه، فواقعة القبض هي التي تخول الاختصاص القضائي لمحاكم الدولة².

كما يطبق هذا المبدأ على الجرائم التي تمثل اعتداء على المصالح المشتركة للدول والتي تزعزع أمنها واستقرارها مثل جريمة الاتجار بالبشر وجريمة المتاجرة بالمخدرات، أما جريمة تهريب المهاجرين فتتجسد في تمكين الشخص من عبور حدود دولة واحدة أو أكثر لتمتد إلى الأقاليم الأخرى. وبالتالي تشكل خطورة على مصالح تلك الدول كارتفاع نسبة البطالة وانتشار الأمراض³.

فضلا عن ذلك فإن الهجرة غير الشرعية المنتشرة حاليا تتم عن طريق قوارب تفتقر إلى أدنى شروط السلامة والتي لا تستطيع الصمود في وجه مخاطر البحر، عند حدوث تقلبات جوية إذ ينتهي بهم المطاف إلى الموت في أعماق البحار. وقد تفاقمت الهجرة غير الشرعية بعد غلق الحدود وفرض إجراءات معقدة لتنظيم تنقل الأشخاص، مما حد من حرية الأفراد في التنقل من دولة لأخرى على حساب حماية مصالح وأمن الدول وفرض سيادتها، فتحولت الهجرة من حق مباح إلى جريمة 4.

هذه الموازنة بين المتناقضين حرية التنقل وسيادة الدولة على إقليمها خلقت جدلا واسعا بين من يغلب حرية التنقل خاصة بعد تطور مفهوم العولمة وبين مغلب لسيادة الدولة على إقليمها وحقها في حماية آمنة وتنظيم الخروج والدخول إليه. هذا الجدل انجر عنه اختلاف الروئ حول مسألة تجريم الهجرة غير الشرعية، فظهر فريقان الأول يدعوا إلى التجريم والثاني يرفضه أن على اعتبار أنهم ضحايا واقع مرير يجب التعاطف معهم، لكن القانون العقوبات الجزائري والدولي ألى والدولي موقفهما صارم حيال ذلك و هو المنع والتجريم.

¹⁻ بن عيسى حياة ، أمن المنشآت المينائية والسفن في ظل القانون الجزائري والمعاهدات الدولية ،رسالة دكتوراه في القانون الخاص ،جامعة تلمسان ،السنة الجامعية 2014 /2015 ، ص 250.

²⁻ عبد الرحمن خلف، محاضرات في القانون الجنائي العام ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر سنة 2010، ص68.

³⁻ عبد الرزاق طلال جاسم السارة، عباس حكمت فرمان الدركزلي، جريمة تهريب المهاجرين والأثار المترتبة عنها، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد الأول ، جامعة ديالي، العراق، سنة 2012 ، ص15 وما يليها .

⁴⁻ المرجع السابق ، ص 254 ·

^{5 -} رشيد بن فريحة ،جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية،،مذكرة ماجيستير، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2010/2009، ص 18.

أ- المادة 175مكرر 1 من القانون رقم 01/09 ، المتضمن قانون العقوبات ، المؤرخ في 25فبراير 2009 المعدل والمتمم للأمر 156/66 المؤرخ 08جوان ، 1966 ، جر 15عدد الصادرة بتاريخ 08مارس 2009.

إن الهجرة غير الشرعية هي من المواضيع ذات الصبغة الدولية والتي حظيت باهتمام كبير لدى الباحثين في العالم العربي والغربي على حد سواء وذلك من أجل استخلاص الحلول الفعالة التي تحد من هذه الظاهرة الخطيرة. لذلك كان هذا الموضوع من الأمور الهامة الجديرة بالبحث والتي تساهم في إثراء ومعالجة ظاهرة مغادرة التراب الوطني دون احترام القوانين المعمول بها باعتبارها هاجسا خطيرا لازال مستمرا في الزحف على الدول الأوروبية. كما أن الهدف الذي نريد الوصول إليه من خلال هذه الورقة البحثية هو الكشف عن المبررات الحقيقة التي يجب أن يؤسس عليها تجريم ظاهرة الهجرة غير المشروعة وتبعا لذلك كان لابد من تحليل الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية في مواجهتها، دون أن نسى الاشارة الى الاعتبارات التي أخذ بها المشرع الجزائري في تجريم الظاهرة.

هذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي: هل من المنطقي اعتبار مغادرة الوطن بصفة غير شرعية تحت ضغط عوامل قاسية جرما يوجب الجزاء ؟ وهل استطاعت استراتيجية الجمع بين الإجراءات الوقائية و اليات الردع القانونية المتبعة من طرف الجزائر التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

للإجابة على هذه الإشكاليتين اقتضى الأمر تقسيم موضوع المداخلة إلى محورين: مبررات تجريم مغادرة التراب الوطني بصفة غير مشروعة (مطلب أول)، الإجراءات الوقائية والآليات التشريعية الرادعة للحد من الهجرة غير الشرعية (مطلب ثاني).

المطلب الأول: مبررات تجريم مغادرة التراب الوطنى بصفة غير مشروعة

إن أي نظام قانوني في مجتمع ما لا يمكن أن يأتي من فراغ إذ لا بد له من وجود مبررات تضفي عليه الشرعية ،في هذا الشأن أخذ التشريع الجنائي الجزائري حسبانه بعض الاعتبارات كضرورة تحقيق الانسجام بين القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية ،استنادا في ذلك لرأي وزير العدل الذي مفاده:" كيف نجرم من يدخل إلى التراب الوطني ولا نجرم من يخرج منه بدون صفة قانونية"، إلا أن هناك من نواب البرلمان من خالفه الرأي معتبرين الحل الأمني وتسليط العقوبات لا يزيد إلا من تفاقم المشكلة ،اذا وجب تركه ومعالجة الظاهرة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بمشاركة مؤسسات الدولة². لكن المبررات الموضوعية التي تستحق ادراج الخروج من الحدود الإقليمية للتراب الوطني على وجه غير قانوني في دائرة الجرائم هي خلاف ما ذهب إليه وزير العدل إذ يمكن ارجاعها إلى الأخطار التي تحيط بقطع الحدود الوطنية دون اجراءات قانونية، مما يعتبر مقامرة بالنفس ،حيث تتم عبر وسائل غير آمنة فإما الوصول إلى البلاد المنشودة وإما الموت أثناء الرحلة الغير المشروعة. حتى وإن نجحت العملية فإن المهاجر غير الشرعي حتما سيتضرر عندما يعاني في بلد أجنبي لا يعرف قوانينه ولا تاريخ شعبه وغيرها المهاجر غير الشرعي حتما سيتضرر عندما يعاني في بلد أجنبي لا يعرف قوانينه ولا تاريخ شعبه وغيرها المهاجر غير الشرعي حتما سيتضرر عندما يعاني في بلد أجنبي لا يعرف قوانينه ولا تاريخ شعبه وغيرها

-

¹⁻ برتوكول مكافحة المهربين المهاجرين عبر البر والبحر والجو بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة 55 بتاريخ 2005/11/15.

²⁻ محمد زغو ،المعالجة التشريعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ،مجلة الفقه والقانون ،العدد الثاني، ديسمبر 2013 ، ص146.

من الأضرار. ومن جمع ما تقدم يمكن تقسيم مبررات تجريم الهجرة غيرة الشرعية إلى: مبررات قائمة على الأضرار (فرع أول)، مبررات أخرى مبنية على المخاطر (فرع ثاني).

الفرع الأول: المبررات القائمة على الأضرار

الهجرة غير الشرعية جريمة ضرر نظرا لما يلحقه الفعل الاجرامي بالأرواح، لأنه غالبا ما تقترن هذه الجريمة موت أو غرق المسافرين السريين فضلا على اكراههم على دفع مبالغ طائلة لشبكات التهريب عن طرق ابتزازية 1.

يرجع ذلك لأن المهاجر غير الشرعي في محاولة منه للعبور إلى حدود دولة أخرى بصفة غير قانونية يتخذ احدى المعابر البرية أو البحرية أو الجوية سيعرض حياته للخطر سوآءا بالموت غريقا وهو ما اثبته الواقع لأن أغلب المهاجريين غير الشرعيين يضيعون في الصحراء أو يموتون عطشا ،أو قد يتعرضون لاعتداءات من قبل عصابات الطرق و حتى من الحيوانات المفترسة ،كما يضطرون إلى دفع أموال كبيرة لتسهيل عملية تسللهم إلى داخل الدولة التي يريدون الوصول إليها في شكل رشاوى أو إلى عصابات تتهز فرصة وضعيتهم غير القانونية من أجل الضغط عليهم2.

من زاوية أخرى فإن ضحايا التهريب في سبيل تحقيق حلمهم بلا شك سيواجهون في بلدهم الأصلي تفككا أسريا وهذا ناجم عن تركهم لأسرهم الخاصة، أو ذويهم وفي جميع الأحوال سيقتلع المهاجر من روابطه الاجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة مجتمعية وهي الأسرة، الملاذ الحقيقي للاستقرار الاجتماعي والنفسي، فضلا عن الروابط القريبة المتمثلة في البيئة التي نشأ فيها المهاجر وعلاقته الاجتماعية، التي نمت معه على مدار مراحل تدرجه في المؤسسات التعليمية. وكذا الصلة التي تجمعه بالحي الذي كان يقيم به في وطنه³.

كما يرصد بعض المحللون أن هناك أضرار اجتماعية أخرى اعتمادا على حقيقة مؤداها أن 98% من المهاجرين غير الشرعيين هم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20و 45 سنة مما ينجم عنه الكثير من تداعيات الهجرة كظاهرة الزواج من الأجنبيات، نتيجة لبحث المهاجر غير الشرعي عن حق مشروع يضمن له وجوده الآمن داخل الدولة وهو ما يترتب عنه غالبا إنجاب يتلوه طلاق ومن ثمة تثور مشكلة

_

¹⁻ منير رياحي، المفهوم القانوني لجريمة الابحار خلسة، مداخلة في اطار الدورة الدراسية حول "الابحار خلسة" المنظم من طرف وزارة العدل وحقوق الانسان "المعهد الأعلى لحقوق الانسان" بتونس ،27 ماي 2004، منشورة على الموقع الالكتروني :

http://www.ism-justice.nat .tn/ar/for-continue/mr2004/ibhar/-kisla.pdf

- آسية بن بوعزيز ، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية ، تخصص قانون جنائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2018/2017 ، ص72.

^{3 -} محمد حسان دواجي، محمد سنوسي، الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية "قراءة في واقع تقلص سوق العمل في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد الخامس، جانفي 2018، ص163.

نسب الأطفال ومع من يعيش الطفل ثم ظهور جيل من الشباب غير الأسوياء. فضلا عن بروز ظاهرة الأقليات الذين يتواجدون في أماكن معينة تجمعهم ثقافتهم الخاصة فيتجهون تدريجيا نحو محاولة لإثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم، بطرق مشروعة وغير مشروعة التي قد تصل أحيانا إلى درجة العنف والتدمير 1.

الفرع الثاني: المبررات المبنية على المخاطر

تنفرد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن غيرها من الظواهر بكونها تتسم بالسرية والغموض وتحمل في ثناياها الكثير من المشاكل والمخاطر سوآءا للمهاجر نفسه أو للدول التي يغادرها أو يمر عبرها أو التي تحط بها الرحال، لهذا أصبح هذا الملف من أهم الملفات التي توليها أجهزة الاستخبارات أولوية من أجل فك رموزها خاصة عندما ارتبطت بالإرهاب و الأمن الدوليين 2 . وعلى هذا كان لابد من على المجتمع الدولي الممثل في هيئة الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير اللازمة، من أجل التصدي للظاهرة كإقرار اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة والبروتوكولات المعدلة لها وخاصة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبر والجو 6 .

منذ أن يقرر المهاجر الرحيل من وطنه ترافقه العديد من المخاطر على اختلاف أنواعها وكما سبقت الإشارة إليه سالفا فإن الرحلة عبر البحر تعقد بصفقة بين المهاجر والمهرب، الذي لاهم له سوى المال غير مكترث بحياة الآخرين. وبالتالي فإن المهربين لا يهتمون بحالة المراكب البحرية ومدى صلاحيتها للإبحار وهل الظروف الجوية ملائمة للرحلة البحرية أم لا، حيث لا خيار للمهاجر إلا المجازفة خوفا من الاعتقال والحجز ويمكن ايجاز المخاطر لكثرتها فيما يلى:

أ-الازدحام الشديد في المراكب البحرية ويكون ذلك بسبب الحمولة الزائدة و لأن المهرب يريد أن يضمن أكبر عدد من الأشخاص بقدر يفوق حجم المركب، حيث تتراوح قدرته الاستيعابية ما بين 20إلى 200شخص و عليه فإن الازدحام يجبرهم على الجلوس بركبهم المثنية إلى صدورهم متراصين في وضع سيء، أيضا من المخاطر تعطل المحرك واستنفاذ البنزين لبعض المراكب، مما يؤدي إلى غرقها بما فيها من مهاجرين 4.

¹⁻ حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية، ص10، الموقع الالكتروني:

www.policemc.gov.bh/reports/2011/.../634363269067728835.pdf

- أمبارك ادريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوربا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، العدد الثامن، كلية التربية، جامعة بن غازي، جويلية 2016، ص6.

³- Sara hamood, Africa Transit Migration through Libya to Europe ,the Human cost ,forced Migration and Refugee Studies, The American university In Cairo,2006,p7.

⁴⁻ أمبارك ادريس طاهر الدغاري، المرجع السابق، ص9.

ب-من المشاكل الخطيرة أيضا أن سائقي المراكب ليسوا من المحترفين أو من المهربين أنفسهم، بل هم من المهاجرين الذين ليست لديهم أي خبرة في قيادة القوارب البحرية، نظرا لأن السائق يعفى من دفع أجرة الرحلة فإن ذلك يشجع الكثير من المتطوعين لقيادة المراكب عبر البحر، بعد أن يقدم لهم بوصلة لمساعدتهم في تحديد الاتجاه العام الذي يجب أن يسلكوه وبالتالي فقدان الرحلات لوجهتها المقصودة أ.

₹- ظروف السفر عبر البحر هي قاسية وصعبة جدا، خاصة إذا كان هناك ازدحام بالقوارب والظروف الجوية التي لا تسمح بالإبحار، مما يتسبب في سقوط الكثير من المسافرين في البحر ،بل أكثر من ذلك هناك مشكلة انعدام النظافة بسبب الغائط ،البول والقيء، مما قد يتسبب في انتشار الأمراض ،ضف إلى ذلك مشاكل العنف الذي يتعرض له المهاجرين من قبل المهربين كالاعتداء الجنسي والضرب والقتل بما في ذلك رمى الأطفال خارج القوارب².

أما الطريق غير المباشر فتتعاظم خطورته في التحاق المافيا من شبكات تهريب المهاجرين بالنخب والأحزاب السياسية في الدولة المقصودة بتقشي الفساد في الجهاز الحكومي، فعادة ما تتسلل المنظمات الاجرامية داخل الأحزاب عن طريق تمويل الحملات الانتخابية لبعض السياسيين الموالين أو لأحزاب من أجل أن يصبحوا داعمين لهم فيما بعد، فالجماعات الاجرامية لا تترد في اختراق أعلى للقيادات السياسية لضمان تسهيل نشاطها الإجرامي⁴.

المطلب الثاني: الإجراءات الوقائية والقواعد القانونية الرادعة للحد من الهجرة غير الشرعية

تدخلت الدولة الجزائرية على غرار الدول التي عانت من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمجموعة من الاجراءات في سبيل مكافحة ظاهرة دخول المهاجرين إلى الدول بطرق بصفة مخالفة للقوانين المعمول بها، حيث يمكن تقسيمها إلى اجراءات وقائية و أخرى تشريعية. وترتيبا لذلك ستتم معالجة هذا المطلب من خلال فرعين: الاجراءات الوقائية لتفادي الهجرة غير الشرعية (فرع أول)، الآليات التشريعية لردع المهاجريين السريين وشبكات التهريب (فرع ثاني).

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا-برلين

¹ - Sara hamood, op.cit, p53.

^{2 -} أمبارك ادريس طاهر الدغاري، المرجع السابق، ص12.

³⁻ أسية بن بوعزيز ، المرجع السابق، 73 ص.

⁴⁻ خالد بن مبارك القريوري القحطاني، التعاون الأمني ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2006، ص113.

الفرع أول: الإجراءات الوقائية لتفادي الهجرة غير الشرعية

يمكن تقسيم الاجراءات الوقائية المتبعة من طرف الجزائر إلى إجراءات اقتصادية واجتماعية (أولا) واجراءات أمنية (ثانيا).

أولا: الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية

لقد كان للحكومة الجزائرية مجهودات واسعة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يسمح في تحسين المعيشة وتقليل من الهجرة غير القانونية ، من خلال ترقية الشغل والتضامن الوطني وتعزيز برامج التنمية على مستوى البلديات ،وهي البرامج الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم التنمية 1.

ففي مجال التنمية الاقتصادية شكلت برامج التنمية المختلفة والتي كلفت الدولة 2007 مليار دولار عوامل مهمة لإحداث النمو الاقتصادي، فعلى الفترة الممتدة بين 1999و 2007 تطور الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره 4% وقد سجلت مصالح المالية العامة فائضا في ميزانيتها طوال تلك الفترة، أما بخصوص سوق العمل فقد ارتفع عدد العاملين من 6مليون سنة 1999 إلى 9,3 مليون سنة 2007. وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية في سنة 2008استراتيجية ترقية الشغل ومكافحة البطالة ب:

أ-تتمية ثقافة المقاولة

ب-خفض معدل البطالة

ج-تحسين مؤهلات اليد العاملة.

ومنذ الفاتح جوان 2008 شرع في تنفيذ المحور الرابع من الاستراتيجية المكرسة لتشغيل الشباب بإطلاق الاجراءات الجديدة للمساعدة على الادماج المهني الموجه للباحثين عن عمل لأول مرة ، سوآءا المؤهلين منهم أو غير مؤهلين والذين دخلوا عالم الشغل والمقدرين ب120480حسب صيغ العقود التالية:

أ-عقود ادماج حاملي الشهادات cid يستفيد منها حاملوا شهادات التعليم العالي ،حيث تم ادماج 34506 مستفيد.

ب- عقود الادماج المهني cip يستفيد منها المتخرجون من مؤسسات التعليم المتوسط و حاملوا شهادات التكوين والتعليم المهنيين.

 2 ج عقود التكوين والادماج \mathbf{cfi} يستفيد منها الذين لا يملكون أي مستوى تأهيلي.

كذلك من سياسات التنمية الاجتماعية والثقافية المستدامة تعميم التمدرس للجميع من التعليم الابتدائي إلى العالي، كما وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لمحو الأمية والتي تهدف إلى خفض عدد الأميين بنسبة 50% من سنة 2008إلى سنة 2012، كما تقوم الدولة بحملات تضامن مدرسية مثل منح اعانة مدرسية

_

¹⁻ ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات غير الأورو مغاربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،السنة الجامعية2011/200، ص

ي: سنين محمد المهدي ، عصام بن الشيخ ، دارسة حول الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، ص5، الموقع الالكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-spot_8316.html

لكل طفل محتاج مسجل وتوفير النقل المدرسي بالنسبة للأطفال المناطق النائية، كما أطلقت مشروع تعميم التزويد بخدمة الانترنت في الكليات والمعاهد والشبكة الجامعية الوطنية لتسهيل الوصول إلى المعلومة 1.

غير أن هذه المجهودات لم تكن كافية فلازالت الجزائر تعاني الكثير من الصعوبات فعلى صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالبطالة متفشية فئة الشباب حيث هناك آلاف المتخرجين سنويا يصطدمون بواقع الشغل من حيث انعدام فرص العمل أو قاتها إضافة إلى اعتبار عقود الادماج المهني وعقود التشغيل حلول مؤقتة وتبقى مجرد مسكنات غير قادرة على امتصاص البطالة².

لذلك تحتاج الدول المصدرة والمستقبلة على حد سواء تبني استراتيجية شاملة وفعالة تقوم على تنمية الموارد البشرية و تقوم أساسا على التربية ،التكوين والتثقيف تخضع الأفراد المعنيين بهذه الظاهرة إلى عملية تنشئة اجتماعية واسعة النطاق تساهم فيها كل المؤسسات التربوية (الأسرة، المدرسة ،الجامعة، المسجد) التي ترافق الفرد من طفولته إلى شبابه 6 فالطفل يتعلم تدريجيا كيف يندمج مع عالمه الأسري واكتساب المعطيات الأولى عن الأخلاق والثقافة والتعرف على معايير وقيم المجتمع الذي يعيش فيه وبالتالي يتصرف وفق الأطر التي تفرضها عليه التربية التي يتحصل عليها 4 ، إلى جانب ذلك يجب ألا نسى إضافة عامل آخر مهم و المتمثل في التوعية عن طريق وسائل الاعلام والاتصال.

تهدف هذه العملية إلى جعل الأفراد يقتنعون بإمكانيات بلدانهم الأصلية، بالرغم من استمرار المشاكل والعراقيل القائمة والإيمان بتكوين الثروة والابداع في ايجاد فرص العمل التي تقلص من البطالة، لاسيما في قطاعات لازالت حديثة النشأة في الجزائر، على سبيل المثال كقطاع السياحة في مناطق الشمال والجنوب وقطاع الفلاحة بمختلف تخصصاته 5.

ثانيا: الإجراءات الأمنية

إن الواجب الأسمى للدول هو تولي مهام تحقيق الأمن الداخلي والحفاظ على الأمن الخارجي، إذ يرتبط مدلول الأمن بمفهوم الخطر و التهديد⁶، في هذا الإطار و قصد التحكم في الهجرة غير الشرعية التي لاتزال تشكل خطرا مستمرا شرعت الجزائر في تطبيق مخطط المراقبة والانقاذ، حيث تقرر تسخير كل

¹⁻ المرجع السابق، ص 12.

²⁻ ختو فايزة، المرجع السابق، ص 215.

³⁻ عبد الوهاب بن خليف، دور المؤسسات التربوية في معالجة الهجرة غير الشرعية، من كتاب مؤلف من عدة باحثين تحت عنوان الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط(المخاطر واستراتيجية المواجهة)،الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، سنة 2014، 190 وما بعدها.

⁴-Jean Pierre Citeau, Brigitte engelhardt biritiran, introduction a la psyhosociologie: concepts etude de cas, Armand Colin, Paris 1999, p104.

⁵⁻ عبد الوهاب بن خليف ،المرجع السابق، ص 191.

⁶-Carlo Jean, « conséquences politique et securitaires de globalisation » in mondialisation et sécurité, edition ANEP ALGER, 2003, p161.

الوسائل والمعدات الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة على غرار تكثيف دوريات المراقبة، مسح الشريط الساحلي، مضاعفة عدد الوحدات والاستعانة بالمروحيات وطائرات الاستطلاع بهدف تحديد أماكن المهاجرين غير الشرعيين في أوقات قياسية. وهنا أعلنت مصادر الدائرة الجهوية لحراس الحدود على عدة مشاريع لتعزيز المراقبة على الشريط الحدودي الغربي من وضع نظام للمراقبة الالكترونية مزودا بالكاميرات على طول الحدود الجزائرية ،وإنشاء قواعد جوية خاصة بفرق حرس الحدود تكون مدعمة بطائرات مروحية جديدة أ.كما تستعين الجزائر بجملة من الأجهزة الأمنية من أجل تضييق الخناق على مغادرة غير الشرعية للبلاد والتي تتمثل فيما يلي: الديوان الوطني لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجموعة حراس الحدود، حراس السواحل، ادارة الجمارك، اللجنة الوطنية لتنسيق أعمال مكافحة الجريمة.

1- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: هو مصلحة أو جهاز مركزي تابع لمديرية العامة للأمن الوطني 2 , أنشأ سنة 2004 وهو عبارة عن هيئة للقيادة والتخطيط والتنظيم والتنسيق لمكافحة الهجرة غير القانونية ويتكون من أربع فرق جهوية ، تسعة و ثلاثون فرع محلي للبحث على مستوى مصالح الشرطة العامة والتنظيم بأمن الولايات عبر التراب الوطني 3

كما تتعدد مهامه في مواجهة الهجرة غير الشرعية وأهمها4:

أ-التصدي اشبكات ووحدات الدعم للدخول غير المشروع للأجانب داخل التراب الوطني.

ب- مكافحة التزوير للوثائق الخاصة بالتجول ،الاقامة والتشغيل للأجانب المقيمين في الجزائر دون وجه قانوني .

ج- العمل على رسم الخطط الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية .

د-مكافحة خلايا وشبكات الدعم المحترفة في النقل غير الشرعي للأجانب داخل القطر الجزائري.

2- إدارة الجمارك: تماشيا مع تطورات العصر الراهن في كافة المجالات ،خاصة منها الاقتصادية الأمر الذي ترتبت عنه مهام وصلاحيات جديدة تضاف إلى المهام التقليدية الأخرى المسندة لإدارة الجمارك قانونا وتنظيما، منها منح للجمارك صفة الضبطية القضائية وصلاحية تفتيش الأماكن والأشخاص ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية⁵.

¹⁻ خديجة بنقة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، سنة 2013، 113.

²⁻ الأخضر عمر الدهيمي، الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة ،جامعة نايف للعلوم الأمنية، 8فيفري 2010، السعودية، الرياض، ص19.

³⁻ مليكة حجاج ، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي و التشريع الجزائري ، دكتوراه علوم في تخصص القانون الجنائي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة2016، ص 259 و 261.

^{4 -} خديجة بتقة ،المرجع السابق، ص 114.

⁵⁻ مليكة حجاج ،المرجع السابق ، ص262.

أما عن مدى مساهمتها في مواجهة الهجرة غير الشرعية فبحكم تواجد مصالحها عبر الحدود البرية، البحرية والجوية فهذا الوضع بإمكانه تقديم معلومات هامة في مجال التصدي للهجرة غير القانونية بما فيها تهريب المهاجرين ومساعدة المصالح المكلفة بذلك1.

5 - مجموعة حراس الحدود (GGF): وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وهي تضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الارهابيين والمهاجرين غير الشرعيين ، جمع المعلومات وتزويد بها السلطات العسكرية بها، حيث تمكنت مصالح الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية 2 .

4 حراس السواحل: هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري ،حيث تقوم بتدخلات واحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية. كما تقوم بمهام الانقاذ وانتشال الجثث الطافية في البحر أو انقاذ من يتم اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر كما تجوب في البحر لضبط الأشخاص المتورطين في الهجرة غير الشرعية 5 ، يضاف الى ذلك امتلاكها للوازم ووسائل حديثة وبحارة أكفاء مكنتها من إفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق الموت وعلى متنها المهاجرين غير شرعيين 4 .

5- اللجنة الوطنية لتنسيق أعمال مكافحة الجريمة⁵: استحدثت هذه اللجنة من أجل مكافحة الجرائم التي تهدد استقرار وأمن المجتمع الجزائري بما فيها جريمة تهريب المهاجرين وتتمثل مهامها الأساسية فيما يلى:

- -مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها.
- ضمان تتسيق وتبادل المعلومات والأعمال والوسائل التي تسخرها مختلف المصالح للوقاية من كل المظاهر الاجرامية وافشالها.
 - اقتراح كل التدابير التي ن شأنها تحسين التنسيق والفعالية في مكافحة الجريمة.
 - تقييم الوضعية واعداد حصيلة الأعمال التي باشرتها مختلف المصالح في مجال المكافحة.

¹⁻ المرجع السابق ، الموضع نفسه.

²⁻عبد الرحمن كعواش، سمراء غريبة ،الدرك الوطني ودوره في مكافحة الهجرة غير الشرعية ،الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، يومى 26 و 27 أفريل 2017، جامعة أحمد در اربة ، أدر ار، ص15.

⁻خديجة بتقة ،المرجع السابق، ص 113

³⁻ المرجع السابق، الموضع نفسه.

⁴⁻ فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية اجتماعية نفسية، الرابط الالكتروني:

https:// revies.univ-www.ourgla

 $^{^{5}}$ - أنشأت هذه اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 108/06، المؤرخ في 8 مارس ،2006،المتضمن إنشاء لجنة وطنية لتسيق أعمال مكافحة الجريمة ، = 05 عدد = 05 .

الفرع الثاني: الآليات التشريعية لردع المهاجريين السريين وشبكات التهريب

تزايدت أعداد المهاجرين السريين بصفة غير مسبوقة ابتداءا سنة 2005 إلى سنة 2008 عبر كل شواطئ الوطن نحو كل الاتجاهات بعدما كانت مركزة في الغالب من السواحل الغربية باتجاه اسبانيا، كما أن العمليات التي كانت تتم في ظروف طقس مناسبة وبتنظيم محكم زالت وأصبحت تتم عن طريق شبكات اجرامية هدفها تحقيق الربح دون اكتراث لسلامة الأفراد المنقولين وحياتهم في قوارب ضعيفة وبوسائل لا تقدر على مواجهة مخاطر البحر 1.

في ظل هذه الظروف كان لابد للمشرع الجزائري أن يتدخل لاحتواء هذه الظاهرة وردع شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين هذا من جهة ومن جهة أخرى دفع الشباب للتخلي عن فكرة الهجرة السرية حتى ولو وصل الأمر لدرجة تسليط عقوبات عليهم²، بالإضافة إلى اتباع سياسة التحفيز من أجل الكشف عن جرائم تهريب المهاجرين.

أولا: تجريم المهاجر السرى والجزاء المقرر ضده

لم يكن قانون العقوبات متضمنا لقواعد تنظم هذا المجال فقد كان القضاة يعمدون إلى تطبيق أحكام القانون البحري (قانون $(05/98)^3$ في المادة 545 منه والتي تعاقب بالحبس من أشهر إلى 5 سنوات وبغرامة مالية تتراوح ما بين عشرة آلاف وخمسين ألف دينار جزائري على الدخول غير المشروع للسفينة بنية القيام برحلة $(05/98)^3$.

لا يخفى على أي أحد دارس لعلم القانون أن الأحكام السابقة الصادرة عن القضاة في استنادهم للمادة الأخيرة هي قائمة على أساس القياس وهو أمر مخالف لنصوص القانون الجنائي، لما فيه من تعارض مع مبدأ الشرعية المذكور في الدستور الجزائري 5 وفي قانون العقوبات 6 .

من جانب آخر فإن نص المادة 545 من القانون البحري لا ينطبق على وصف المهاجر غير الشرعي، فهي تشترط القصد الجنائي الخاص إلى جانب الركن المادي وهو التسرب خلسة بنية القيام برحلة، ومن

²- التميمي محمد رضا ،الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ،مجلة دفتر السياسة، والقانون ،عدد 4،جانفي 2011، ص 256.

³⁻القانون رقم 05-98 المؤرخ في 25 جوان 1998 المعدل والمتمم للأمر 76-80 المؤرخ في 2 أكتوبر 1976،المتضمن القانون البحري ، ج ر رقم 47،الصادرة بتاريخ 1998/06/27.

⁴⁻ زروقي ابراهيم ، الهجرة السرية والأمن القومي :دراسة في الانعكاسات واستراتيجيات المواجهة ،المجتمع الجزائري نموذجا ،مذكرة ماجستير ،كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة تلمسان، سنة 2008 ، 27.

⁵⁻ تنص المادة 46 من الدستور على أنه: "لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم"، الدستور الجزائري المرسوم الرئاسى 48/96، المؤرخ في 7ديسمبر 1996، جر 76، صادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996.

⁶⁻ تنص المادة الأولى من قانون العقوبات على أنه:" لا جريمة و لا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون"، الأمر 156/66.

المؤكد أنه لا يوجد مهاجر في نيته القيام بنزهة فقط، وانما تتجه نيته حتما إلى المغامرة من أجل تحقيق حياة أفضل، كما أن هذه المادة تحدثت عن وسيلة المسافر السري وهي السفينة بمعناها القانوني، أي التي لها جنسية و عَلَم وتعتبر امتدادا لإقليم دولتها ولم تأتي على ذكر الزوارق والقوارب البحرية. ومن هنا يتضح عدم ملائمة نص المادة المذكورة لمتابعة أسباب الهجرة غير الشرعية 1.

لما كانت السفينة بمن عليها وهي في عرض البحر بعيدة عن سلطات الدولة التي ترفع علمها فقد اقتضى الأمر تخويل الربان باعتباره رئيسا على كل من في السفينة اختصاصات الدولة في حفظ النظام العام، الأمن على ظهر السفينة 2 وله سلطة التحقيق في كل ما يقع من جرائم أثناء الرحلة. كما له صلاحية القبض على المتهم وحبسه احتياطيا طبقا للمادة 454 ق ب ج 8 . وهذا ما هو منتظر أن يقوم به ربان السفينة لكن قد يحدث في الواقع العكس حيث يمكن يكون شريكا في هجرة سرية، فوجود راكب متسلل على متن السفينة يحتمل فرضين 4 :

الفرض الأول: راجع إلى إهمال من الربان في القيام بواجباته والتزاماته المهنية المفروضة عليه قانونا. الفرض الثاني: يعود إلى تواطؤ الربان مع الراكب المتسلل قصد تهريبه خارج الحدود دولته مقابل أموال باهضة.

يشكل المتسلل الخفي خطرا على رأس مال مالك السفينة، لأنه ملزم بإعادة هذا المهاجر الخفي إلى وطنه، مما ينجم عنه تكاليف كبيرة، حيث تنفق شركات النقل البحري حوالي 56246 أورو في سبيل رجوع المتسللين خفية على متن سفنها، هذه النفقات هي مفروضة على ملاك السفن طبقا لاتفاقية FAL وتتمثل في نفقات الغذاء، المأوى والرعاية الطبية أثناء الرحلة البحرية وإلى غاية تسليمه إلى المصالح المختصة 5 . لذلك قرر المشرع الجزائري في المادة 2/545 بمعاقبة من يساهم في جريمة ركوب السفينة

¹⁻ بن عيسى حياة، المرجع السابق، ص255.

²⁻ كما أن صلاحياته عديدة تتعدى ذلك ومنها اثبات ما يقع على ظهر السفينة من وقائع أو تصرفات قانونية كإثبات تسجيل حالات الميلاد و والوفاة: مصطفى الجمال، دروس في القانون البحري، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، مصر، سنة 1968، ص 153.

³⁻ قرارية قويدر ، النظام القانوني للتعويض في النقل البحري للبضائع -دراسة مقارنة-،رسالة دكتوراه في تخصص القانون الخاص ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،السنة الجامعية 2018/2017، 139، 139.

⁴⁻ طيب ويس ،النظام الجزائي للقانون البحري الجزائري ،أطروحة دكتوراه في تخصص القانون الخاص ،جامعة الجيلالي اليابس ،سيدى بلعباس، السنة الجامعية 2014/2013، 148.

⁵- Mountaga Diallo, Sandra Lavanant et Marine Lefévre ,Les passagers clandestins embarqués abord des navires de la marine machande, cet article a été rédigé dans le cadre du séminaire de de droit de la mer et de la léxploitation des oceans ,anné universitaire 2014/2015,université de nantes publie sur internet :http://www.cdmo .univ-nantes.fr/703902360//fiche_pagelibre/&RH=1342095979500&RF,p2.

خفية قصد القيام برحلة بنفس عقوبة الفاعل الأصلي على أي عضو من طاقم السفينة، أو أي موظف يقدم أي مساعدة للراكب الخفي على متن السفينة أو على اليابسة على اركاب أو انزال راكب خفي، أو قام بإخفائه أو زوده بالمؤونة بعقوبة الحبس من 6إلى 5سنوات وبغرامة مالية من 10000إلى قام بإخفائه أو نفس العقوبة وفق الفقرة الثالثة من ذات المادة على الأشخاص الذين نظموا بأي شكل لتسهيل الركوب الخفي على متن السفينة وتتحمل السفينة التي حدثت على متنها الجنحة مصاريف الطرد إلى خارج القطر للركاب الأجانب الذين تسللوا خفية إليها2.

ما يؤخذ على المشرع الجزائري في المادة المذكورة هو مساواته في العقوبة بين الراكب الخفي وبين عضو الطاقم البحري والموظف الذي ساعده في ذلك، رغم أن هذا الأخير استغل صفته في تتفيذ الجريمة، وهو الاعتبار الذي راعاه في تشديد العقوبة في الكثير من الجرائم. وهنا نجد أنه كان بالإمكان ازالة هذا التعارض بتعديل هذه المادة وتتميمها بإضافة فقرة إشارة، يكون نصها: "مع مراعاة أحكام المادة 485 من هذا القانون، حتى لا يصبح عدم تزويد الراكب الخفي المنقذ بالمؤونة جريمة باعتبارها تعريضا لحياته للخطر وتزويده بالمؤونة جريمة كذلك باعتبارها مساعدة غير مشروعة له على متن السفينة³.

بالرغم وجود هذا النص فإن تطبيقه أثار عدة اشكالات من الناحية العملية واستمر هذا الاشكال إلى غاية صدور القانون 01/09 المؤرخ في 25فبراير 2009 الذي أضاف المادة 175مكرر 1، تحت عنوان: "الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة الإقليم الوطني".

ثانيا: العقوبات المسلطة على شبكات التهريب

ليس ببعيد عن مما ذكر فقد تعرض المشرع لقضية تهريب المهاجرين في مادتين: الأولى (المادة 30مكرر 300مكرر 30فقرة 1) عرف فيها هذه الجريمة بأنها القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى، كما تناول الجزاء المقرر لهؤلاء المهربين في الفقرة الثانية من نفس المادة والمتمثل في الحبس من 3سنوات إلى 5سنوات وبغرامة مالية عن 300000 دج إلى 500000 دج، أما المادة الثانية (المادة 303مكرر 31) فقد قام المشرع بتشديد العقوبة بالحبس من 5سنوات إلى 10سنوات بالإضافة إلى غرامة مالية قدرها 500000

 $^{^{1}}$ -و هو ما جاء على نهج التشريع الفرنسي الذي نص على أن عقوبة من يساعد في صعود مهاجر سري أو إخفائه بالحبس لمدة 0 أشهر وبغرامة نقدر ب 0 3750أورو وتتضاعف هذا الجزاء في حال ما ارتكبت الجريمة من طرف عصابة منظمة وفق المادة 0 1 من هذا القانون ،الموقع الالكتروني :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B7%D8%A7%D982%D985%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D98%A

²⁻ أمحمدي بوزينة آمنة ،الجهود الدولية والاقليمية ،امكافحة الهجرة غير الشرعية ،(مع التركيز على حالة الجزائر)، كتاب مؤلف من عدة باحثين تحت عنوان الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط(المخاطر واستراتيجية المواجهة)،مرجع سابق، ص 261.

³⁻ أمحمدي بوزينة آمنة ،المرجع السابق، ص262.

دج إلى 1000000دج متى توافرت الظروف التالية:

- -إذا كان من بين المهربين قاصرا.
- -تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له.
 - -معاملة المهاجرين المهربين معاملة لاإنسانية أو مهينة.

بالإضافة إلى ما سبق فهناك ظروف أخرى يشدد فيها الجزاء لكنها لا تتعلق بالمهاجر وإنما بالمهرب في حد ذاته، حيث ترتفع العقوبة في حالات أربعة السجن من 10 سنوات إلى 20 سنة والغرامة من مليون إلى مليونين دينار جزائري وهذه الحالات كالاتي:

-إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة، كأن ينتمي الفاعل إلى سلك حراس الحدود أو الجمارك أوربان الطائرة أو الباخرة أو غير ذلك من الوظائف.

- إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص دون أن يكون بينهم اتفاق سابق حول ارتكاب الجريمة. -إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.

إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة، أي أن يكون الفعل مبرمجا من طرف شخصين أو أكثر، مع وجود اتفاق مسبق للإتيان بهذا السلوك الإجرامي، ونوع من التنظيم يسمح لها بتوزيع المهام بشكل محدد ما بين الأعضاء 1.

يلاحظ مما تقدم أن المشرع قد ميز بين الجريمة لما يتعدد فيها الأشخاص من دون وجود طابع التنظيم بينهم ،وحالة أن تتم الجريمة من طرف جماعة منظمة والتساؤل الذي يطرح نفسه ما هدف وأهمية هذا التمييز مادام المشرع قد ساوى بينهما في العقوبة؟ 2، كما أن الحالة الثانية تعد أشد خطورة من الأولى وأن نشاطها يمتاز بالاستمرارية و التنظيم وعادة ما يرافق نشاطها الظروف المشددة التي أشار إليها المشرع، كحمل السلاح أو التهديد باستعماله وتعريض حياة المهاجرين للخطر والمعاملة اللا انسانية والمهينة، كسلب الأموال واغتصاب النساء ورميهم في البحر 3. ومثل هذه الشبكات هي التي أشار إليها برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين في مادته السادسة التي تازم بتجريم الأفعال التي تقوم بها.

بل أكثر من ذلك فقد ذهب المشرع الجزائري إلى حرمان مهربي المهاجرين من الاستفادة من الأعذار القضائية المخففة من العقاب وكأصل عام تنقسم الأعذار المخففة التي منحها المشرع إلى القاضي إلى أعذار قانونية وجوبية وأخرى قضائية جوازية، إذ بإمكان القاضي توظيفها في قضايا المتعلقة بالجرائم، آخذا بعين الاعتبار الظروف المرتبطة بالجريمة والجاني، لذلك فهي تعد بمثابة إعفاء جزئي لصالح المتهم

-

¹⁻ المادة303مكرر 32من القانون 01/09.

²⁻ صايش عبد المالك ،المرجع السابق، ص262.

³⁻ المرجع السابق، ص263.

يستفيد بمقتضاه من تخفيض العقوبة¹. و بناءا عليه لا يستفيد المهرب من التخفيض الجوازي للعقوبات المقررة للجرائم، طبقا للمادة 303مكرر ²34.

ثالثا: سياسة التحفيز من أجل الكشف عن جرائم تهريب المهاجرين

لقد أعفى المشرع بعض الأشخاص من العقوبة، عند قيامهم بإبلاغ السلطات الادارية أو القضائية عن جرائم تتعلق بتهريب المهاجرين بشرط أن يتم ذلك البلاغ قبل البدء في تنفيذ الجريمة أو أثنائها، كما تخفض العقوبة إلى النصف إذا تم الإبلاغ عنها بعد الانتهاء من تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها وقبل تحريك الدعوى العمومية، أو إذا أمكن إيقاف الفاعل الأصلي أو شركائه في نفس جريمة التهريب التي وقعت بعد تحريك الدعوى العمومية.

هذا الإجراء إنما يهدف إلى تشجيع الفاعل إلى العدول عن ارتكاب الجريمة، وتبليغ السلطات لإفشال مشروع نقل الأشخاص خارج القوانين المعمول بها، فهي وسيلة إضافية لمكافحة نشاط عصابات التهريب وتفكيك ارتباطات عناصرها، ويتضح ذلك من خلال الفقرة الثانية من نفس المادة، التي تقرر تخفيضا للعقوبة فقط في حق من قام بالتبليغ عن الجريمة بعد تنفيذها 4.

الخاتمة:

لقد سمحت لنا هذه الدراسة بالكشف عن خبايا الهجرة غير الشرعية والإحاطة بأهم المبررات التي يجب أن تراعى في تجريم هذه الظاهرة، استنادا إلى الأضرار التي تخلفها والأخطار المصاحبة لها في مغامرة مجهولة و كل يما يقال عنها أنها تؤدي إلى العذاب تحت سبل الموت من أجل تحقيق واقع أفضل ، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتماد الاساس الذي بنى عليه المشرع تجريم الظاهرة ،حيث استند في ذلك إلى ضرورة تحقيق الانسجام بين القوانين وعليه يجب تجريم المهاجر الذي يدخل التراب الوطني دون وجه مشروع على غرار المهاجر الذي يغادر منه ، فهذا لا يصلح أن يكون مبررا موضوعيا لما فيه من تجاهل لحجم الأضرار والمخاطر التي هي ظاهرة للعيان ، من زاوية أخرى فقد سعينا إلى تحليل السياسة الوقائية والقانونية الردعية لشبكات التهريب والمهاجريين غير الشرعيين مبرزين مواطن القصور واللبس التي لحقت بهذه السياسات، إذ اتضح وجود مخالفة القواعد القانونية المتعلقة بالمهاجر غير الشرعي في قانون العقوبات الجزائري لأحكام بروتوكول مكافحة الهجرة غير الشرعية، في مادته الخامسة والتي تتص على عدم المسؤولية الجزائية للمهاجر السرى باعتباره ضحية لشبكات التهريب.

-

 $^{^{-1}}$ حسب ما تنص عليه المادة 53 المعدلة بالقانون رقم $^{20/06}$ المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المتضمن قانون العقوبات، ج رقم 20 لسنة 2006 .

^{2009/2/25} المضافة بالقانون 01/09المؤرخ -22009/2/25

³⁻ المادة 303مكرر 36من القانون 90/01.

⁴⁻ صايش عبد المالك ،المرجع السابق، ص265.

فضلا عن ذلك لم يكن رأيا صائبا من المشرع الجزائري مساواته في العقوبة بين الراكب الخفي وبين عضو الطاقم البحري والموظف الذي ساهم في ذلك، لأن هذا الأخير قد سهلت له وظيفته ارتكاب الجريمة وتعلقت صفته بتنفيذ الجريمة، وهو الاعتبار الذي راعاه في تشديد العقوبة حسب ما ورد في المادة 303مكرر 32. أيضا نفس الحكم بالنسبة للمساواة في العقوبة بين الجريمة لما يتعدد فيها الأشخاص من دون وجود طابع التنظيم بينهم وحالة أن تتم الجريمة من طرف جماعة منظمة، فالحالة الأخيرة هي أخطر بكثير من الأولى وأن نشاطها على وجه الاعتياد والتنظيم وهي لا تخلو من حمل السلاح أو التهديد باستعماله وتعريض حياة المهاجرين للخطر والمعاملة اللا انسانية والمهينة وبالتالي تستلزم تشديد العقوبة فيها للاعتبارات المذكورة.

كما تبين من خلال هذه الورقة البحثية أن السياسة الوقائية التي اتبعتها الحكومات الجزائرية لتجنيب أفراد المجتمع مغادرة الوطن دون وجه شرعي تضل عاجزة عن تلبية متطلبات التتمية الاقتصادية والاجتماعية فالبطالة لازالت تشكل واقعا مريرا كما أن عقود الادماج المهني وعقود التشغيل هي حلول مؤقتة لا تفي بالغرض المنشود.

إن الانتقادات السابقة لا تمنعنا من الاشادة بما قام به المشرع حينما أعفى من العقوبة الأشخاص الذين قاموا بإبلاغ السلطات الادارية، أو القضائية عن جرائم تتعلق بتهريب المهاجرين قبل تنفيذها أو أثنائها، كما قرر أن تخفض العقوبة إلى النصف إذا تم الإبلاغ عنها بعد الانتهاء من تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها وقبل تحريك الدعوى العمومية، أو إذا أمكن إيقاف الفاعل الأصلي أو شركائه في نفس جريمة التهريب التي وقعت بعد تحريك الدعوى العمومية. وقد هدفت الحكمة التشريعية من وراء هذه السياسة الجنائية إلى تحفيز الفاعل إلى العدول عن ارتكاب الجريمة، وبغية في حصول السلطات على معلومات تشل بها عملية نقل الأشخاص بصفة غير قانونية.

بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الدراسة تدعو إلى ما يلى:

- يجب على الدولة الجزائرية التركيز على تنمية الموارد البشرية فالهجرة الخطيرة تحتاج إلى حلول الجتماعية بالدرجة الأولى من خلال بناء استراتيجية قائمة على التربية والتكوين والتثقيف ولابد من تهيئة الجو الذي تتظافر فيه كل المؤسسات التربوية ووسائل الاعلام والاتصال من أجل صنع شخصية جزائرية ايجابية لها مناعة تقيها من الدعايات المغرضة والأوهام التي تروج لها عصابات التهريب والمنحرفين ولديها من القيم والأمل من تحقيق أحلامها داخل الوطن.

- بالموازة مع ذلك فإن إصلاح الواقع المعاش يتطلب توفير مناصب شغل دائمة في موضع عقود الادماج المهني ، رفع الأجر على أساس متوسط أسعار المواد الغذائية والمصاريف الضرورية للفرد بناءا على دراسات الخبراء الاقتصاديين ، حتى لا تكون هناك معاناة اقتصادية والتي تعتبر إحدى أهم الأسباب التي لا تزال تدفع أفراد المجتمع إلى مغادرة الاقليم الوطني بصفة غير مشروعة.

-تخصيص برامج تلفزيونية توعوية وعلى مواقع الانترنت وأهمها موقع اليوتوب لماله من كم هائل المتابعين، يدور مضمون هذه البرامج حول الهجرة الشرعية باستضافة مختصين من رجال القانون، الاقتصاد، علم الاجتماع وعلم النفس بغية تحذيرا الأفراد من الأوساط الخطيرة لشبكات التهريب وتبصيرهم بخبايا الهجرة غير القانونية وارشادهم إلى الحلول التي توصل اليها هؤلاء الخبراء كل وفق اختصاصه. وهذا ما سيشكل رصيدا معرفيا ودرعا واقيا لدى مختلف فئات المجتمع لما فيه من الاحاطة بجوانب هذه الظاهرة الخطيرة مبنية على دراسات معمقة من أهل الاختصاص.

- ازالة عقوبة السجن المقررة ضد المهاجر غير الشرعي والاقتصار على إلزامه بدفع الغرامة وذلك لما فيه من خطورة على الشخص الذي دفعته الظروف القاسية لمغادرة البلاد دون وجه قانوني، فقد يكون شخصا محترما ضاقت عليها الدنيا ولم يستطع تحمل واقعه المرير وبمعاقبته بالسجن فإننا سنجعله يحتك بالمجرمين وربما أخذ طباعهم وأفكارهم الاجرامية. وبالتالي فإن معاقبته ستحوله من شخص بريء إلى مجرم لا يأبه لدخول السجن فقد لا يتردد مستقبلا في اعادة الكرة ومحاولة مغادرة البلاد ثانية عبر قوارب الموت التي لا سبيل له غيرها.

لم تكن العقوبة المقررة ضد شبكات التهريب رادعة بما فيه الكفاية وعليه نقترح تشديد الجزاء أكثر بتقرير عقوبة السجن المؤبد على هذه العصابات، التي تشجع على الهجرة وتزيينها بين مختلف فئات المجتمع، وممارسة كل مختلف أنواع العنف على المهاجرين معهم واستغلالهم وتجريدهم من كرامتهم.

قائمة المراجع:

I - باللغة العربية:

1 - الكتب:

- مصطفى الجمال، دروس في القانون البحري، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، مصر، سنة 1968
- -عبد الرحمن خلف، محاضرات في القانون الجنائي العام ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر سنة 2010.
- من كتاب مؤلف من عدة باحثين تحت عنوان الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المخاطر واستراتيجية المواجهة) ،الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، سنة 2014.

2- الرسائل و المذكرات:

- -صایش عبد المالك، مكافحة تهریب المهاجرین السرین ،دكتوراه علوم ،تخصص قانون ،كلیة الحقوق والعلوم السیاسیة، ، جامعة مولود معمري ، تزي وزو ، سنة 2004.
- -خالد بن مبارك القريوري القحطاني، التعاون الأمني ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،رسالة دكتوراه ،كلية الدراسات العليا ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،سنة 2006.
- -طيب ويس ،النظام الجزائي للقانون البحري الجزائري ،أطروحة دكتوراه في تخصص القانون الخاص ،جامعة الجيلالي اليابس ،سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2014/2013.
- -بن عيسى حياة ، أمن المنشآت المينائية والسفن في ظل القانون الجزائري والمعاهدات الدولية ،رسالة دكتوراه في القانون الخاص ،جامعة تلمسان ،السنة الجامعية 2014/2015.

- -مليكة حجاج ، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي و التشريع الجزائري ، دكتوراه علوم في تخصص القانون الجنائى ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة 2016.
- -قرارية قويدر، النظام القانوني للتعويض في النقل البحري للبضائع -دراسة مقارنة-،رسالة دكتوراه في تخصص القانون الخاص ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان ،السنة الجامعية 2018/2017.
- -آسية بن بوعزيز ،السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ،رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون جنائي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة ،السنة الجامعية 2018/2017.
- -زروقي ابراهيم ، الهجرة السرية والأمن القومي :دراسة في الانعكاسات واستراتيجيات المواجهة ،المجتمع الجزائري نموذجا ،مذكرة ماجستير ،كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة تلمسان، سنة 2008.
- -رشيد بن فريحة ،جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية،،مذكرة ماجيستير، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية 2010/2009.
- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات غير الأورو مغاربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،السنة الجامعية 2011/2010.
- -خديجة بتقة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، سنة2013 .

3- المقالات:

- -التميمي محمد رضا ،الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ،مجلة دفتر السياسة، والقانون ،عدد 4،جانفي 2011.
- -عبد الرزاق طلال جاسم السارة، عباس حكمت فرمان الدركزلي، جريمة تهريب المهاجرين والأثار المترتبة عنها، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد الأول ، جامعة ديالي، العراق، سنة 2012 .
- -محمد زغو ،المعالجة التشريعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ،مجلة الفقه والقانون ،العدد الثاني، ديسمبر 2013.
- -أمبارك ادريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوربا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، العدد الثامن، كلية التربية ،جامعة بن غازى ، جويلية 2016.
- -محمد حسان دواجي، محمد سنوسي، الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية "قراءة في واقع نقلص سوق العمل في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل ،العدد الخامس، جانفي 2018.

4-الملتقيات الدولية:

عبد الرحمن كعواش، سمراء غريبة ،الدرك الوطني ودوره في مكافحة الهجرة غير الشرعية ،الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، يومى 26 و 27 أفريل 2017،جامعة أحمد درارية ، أدرار.

5-الندوات العلمية:

-الأخضر عمر الدهيمي، الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة ،جامعة نايف للعلوم الأمنية، 8فيفرى 2010، السعودية، الرياض.

6-الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية:

-برتوكول مكافحة المهربين المهاجرين عبر البر والبحر والجو بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة 55 بتاريخ 2005/11/15.

7 - القوانين والمراسيم:

- -صادقت الجزائر على برتوكول مكافحة المهربين بموجب المرسوم الرئاسي رقم418/83المؤرخ في9 نوفمبر 2003، جرعدد 69الصادرة بتاريخ 12نوفمبر 2003.
 - الدستور الجزائري المرسوم الرئاسي 438/96، المؤرخ في 7ديسمبر 1996، جر 76، صادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996.
 - الأمر 156/66 ، المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.
- -القانون رقم 01/09 ،المتضمن قانون العقوبات ،المؤرخ في 25 فبراير 2009 المعدل والمتمم للأمر 156/66 المؤرخ 80مرس 2009.
- -القانون رقم 05-98 المؤرخ في 25 جوان 1998 المعدل والمتمم للأمر 76-80 المؤرخ في 2 أكتوبر 1976،المتضمن القانون البحري ، ج ر رقم 47،الصادرة بتاريخ 1998/06/27.
 - القانون رقم 23/06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المتضمن قانون العقوبات، ج ر رقم84 لسنة 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 108/06، المؤرخ في 8 مارس،2006، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لتنسيق أعمال مكافحة الجريمة ،ج ر عدد 05 لسنة 2006.

8-مواقع الانترنت:

حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية، الموقع www.policemc.gov.bh/reports/2011/.../634363269067728835.pdf

-فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية اجتماعية نفسية، الرابط الالكتروني:

http://revies.univ-www.ourgla

التشريع الفرنسي منظمة وفق المادة L-16 من هذا القانون، الموقع الالكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B7%D8%A7%D982%D985%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D98 %A

-منير رياحي، المفهوم القانوني لجريمة الابحار خلسة ،مداخلة في اطار الدورة الدراسية حول "الابحار خلسة" المنظم من

طرف وزارة العدل وحقوق الانسان "المعهد الأعلى لحقوق الانسان" بتونس ،27 ماي 2004، الموقع الالكتروني:

http://www.ism-justice.nat .tn/ar/for-continue/mr2004/ibhar/-kisla.pdf

- شنين محمد المهدي ، عصام بن الشيخ ، دارسة حول الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الموقع الالكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2010/04/ blog-spot_8316.html

II -المراجع باللغة الفرنسية

ARTICLES:

- -Mountaga Diallo, Sandra Lavanant et Marine Lefévre ,Les passagers clandestins embarqués abord des navires de la marine machande, cet article a été rédigé dans le cadre du séminaire de de droit de la mer et de la léxploitation des oceans ,anné universitaire 2014/2015,université de nantes publie sur internet :http://www.cdmo .univ-nantes.fr/703902360//fiche_pagelibre/&RH=1342095979500&RF
- -Sara hamood, Africa Transit Migration through Libya to Europe ,the Human cost ,forced Migration and Refugee Studies, The American university In Cairo, 2006.
- -Jean Pierre Citeau, Brigitte engelhardt biritiran, introduction a la psyhosociologie: concepts etude de cas, armond colin ,Paris 1999.
- -Carlo Jean, « conséquences politique et securitaires de globalisation » in mondialisation et sécurité, edition ANEP ALGER, 2003.

الدوافع السوسيو اقتصادية المسببة لظاهرة الهجرة غير النظامية عند الشباب Socioeconomic drivers of irregular migration among young people

د. خيذر جميلة، جامعة مولود معمري تيزي وزو -الجزائر

ملخص:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية (غير النظامية) إذا كانت مخالفة للقوانين الوطنية و المواثيق والمعاهدات الدولية، احدى التحديات الاجتماعية و الأمنية والتي ما فتئت يزداد الاهتمام بهافي العقد الاخير نظرا للتداعيات المترتبة عنها على المستوى الدول المستقبلة. وهي ظاهرة شديدة الحساسية من حيث ما تخلفه من ماسي ومن حيث انها تمس جميع شرائح المجتمع عامة و الفئات العمرية الشابة خاصة و التي تعبر عن تمردها وكرهها للوطن الذي لم يقدم حلول علمية لمشكلاتهم.

وباعتبار دوافع الهجرة غير الشرعية ومسبباتها احدى القضايا الجوهرية في دراسات هذه الظاهرة، جاءت هذه الورقة البحثية لتوضح الدوافع السوسيو اقتصادية التي تدفع بالشباب الى الاقدام عليها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة-المهاجر -الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

The phenomenon of irregular migration, while in violation of national laws, international charters and treaties, is one of the social and security challenges that has received increasing over the last few years its impact at the host country It is a very sensitive phenomenon in view of its tragedies and the fact that it affects all segments of society and youth groups, reflecting their rebellion and hatred towards their brought solutions scientists country, which has not to their Considering the motives and causes of illegal immigration as one of the fundamental problems in the study of this phenomenon, this research paper was used to explain the socioeconomic motivations that push young people to take it.

Keywords: Immigration - Immigrant - Illegal immigration

مقدمة:

الهجرة ظاهرة انسانية اجتماعية، وهي غريزة في الانسان تمسك بها من اجل البقاء، وفرضتها ظروف مختلفة اما اقتصادية بسبب عدم التوزيع العادل للثروات او بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. 1

وقد استفحات طيلة السنوات الاخيرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسط شريحة الشباب، حيث كسرت الحواجز القانونية وتحدت العراقيل المناخية والتي غالبا ما تنتهي بالاعتقال و السجن أو بالموت، من اجل تحقيق حياة افضل في بلدان اجنبية. الامر الذي يستدعي مناقشة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي تختفي وراء الحرقة.

الهجرة:

الهجرة ظاهرة اجتماعية عرفتها البشرية منذ ظهور الانسان القديم حيث انها كانت ملازمة للإنسان فرضتها عليه الظروف الاجتماعية و السياسية و الحروب و المنازعات وانتشار الاوبئة و الامراض، حيث كانت الجماعات البشرية تتحرك من مناطق اقامتها العادية نحو مناطق اخرى يتحدد قربها او بعدها وفقا للإمكانيات المتاحة لهذا الانسان. 2

وتعرف الهجرة بانها التغير الدائم لمكان الاقامة أي انها نوع من انواع التحرك السكاني الذي يتم بمقتضاه تغير في مكان الانسان من موطنه الاصلي الى مكان اخر يجد فيه نفسه قادر على ممارسة بعض الاعمال و الوظائف التي قد لا يستطيع القيام بها في مكانه الاصلي لتحقيق الافضل اقتصاديا ، سياسيا، ودينيا.³

وتعد الهجرة جزءا من التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية المتأصلة في عملية التحديث. وهي تعد ايضا جزءا من النظريات الوظيفية للتغير الاجتماعي و التنمية، التي تحاول ربط النظريات بالاتجاهات التجريبية الماضية. ويذكر ان انماط الهجرة ومعدلاتها يمكن ان تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بمرحلة التحديث (التصنيع مثلا) والعوامل الديموغرافية (معدلات الولادات العالية مثلا). 4

تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح نظمها القانونية باستقبال الاجانب ، وتتم عن طريق الدخول من الاماكن المحددة سواء كانت عن طريق البر، الجو او البحر لإقليم الدولة.

-

¹⁻ رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة " دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي " 1جانفي 2007- 31 ديسمبر 2007، رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر ، 2009، ص18

²⁻ محمد اعبيد الزنتاني ابراهيم ، الهجرة غير الشرعية و المشكلات الاجتماعية ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية، 2008، ص119.

 $^{^{-}}$ بحري دلال، ابعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الملتقى الوطني الرابع، الهجرة غير الشرعية اشكالية جديدة للقانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ام البواقى، ايام 19–20 افريل 2009، ص 15.

⁴⁻ هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة عمران ، العدد 7/26، خريف 2018، ص 20.

وتشترط الدول لدخول اراضيها او الخروج منها تقديم جواز سفر ، ساري المفعول وصادر عن السلطات المختصة او وثيقة سفر تقوم مقام الجواز مع احترام مبدا المعاملة بالمثل بخصوص التأشيرات. 1

وذكر أن اربعة عناصر تتداخل في قرار الهجرة، وهي ان شدة تيار الهجرة يتناسب عكسيا مع طول مسافتها، وان معلومات المهاجر كلما كانت أكثر وضوحا بشأن جهة المهجر كان الدافع الى الهجرة اقوى، وان الصعوبات المحيطة بالهجرة كلما زادت ضعف تيارها، وان شدة الهجرة تتوقف على الظروف الشخصية للمهاجر 2

وبذلك يمكن القول بأن الهجرة هي ظاهرة متعددة الجوانب و الدوافع الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، عرفت العديد من التطورات خاصة خلال سنوات التسعينات من هذا القرن تحت تأثير العولمة بمختلف انواعها : العولمة الاقتصادية ، عولمة الاتصالات و المواصلات ، فضلا عن الاختلالات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي ، دون ان ننسى الاضطرابات السياسية و الحروب الاهلية ، كل هذه العوامل ساعدت على مضاعفة حركات الهجرة وتغيير اشكالها ونماذجها ، من هجرة الافراد الى هجرة عائلية الى هجرة الكفاءات الى هجرة العبور الى اللجوء السياسي الى الهجرة غير الشرعية 3.

وتندرج تحت الهجرة عدة انواع، فهناك الهجرة النظامية التي يدخل فيها المهاجر الى بلد مهجره دخولا يلتزم فيه بكل قوانين الهجرة في البلد المضيف.

وهناك الهجرة القسرية التي يضطر فيها المواطن الى هجر موطنه قسرا بسبب ظروف قاهرة، مثل الكوارث الطبيعية او النزاعات والحروب.

اما الهجرة غير الشرعية او السرية او غير النظامية بكل مسمياتها، فهي النوع الثالث من انواع الهجرات. 4. الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية او السرية مصطلح برز في العقود الاخيرة، واخذ وضعا مميزا في وسائل الاعلام، وفي نقاشات راسمي السياسة في بلدان العالم الاول، حتى انها اضحت احدى القضايا القليلة التي يضطر

_

¹⁻ فريجة لدمية ، الهجرة غيرا لشرعية دراسة في الحركيات السببية المنتجة للظاهرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص68

²⁻ امينة علي الكاظم، الهجرة، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، دمشق: الاهالي للطباعة و النشر و التوزيع، 1999، ص51 نقلا عن هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص24.

 $^{^{20}}$ رابح طيبي، المرجع السابق ص

⁴⁻ احمد اسماعيل ،قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى الغرب ،قراءات اجتماعية، مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الافريقية ،العدد 11 بيناير -مارس 2012، ص66

معها العالم الاول للنزول عن كبريائه و التعامل مع العالم الثالث بوصفه لاعبا اساسيا له دوره الرئيس في الحد من تلك الظاهرة.

وافريقيا على وجه الخصوص تعد احد الميادين الاساسية التي تجري على ارضها دراما الهجرة، ابتداء من مغادرة الديار، وحتى الوصول الى اخر المحطات التي قد تكون على ارض الاحلام في شوارع اوروبا، او على متن قارب صغير مكتظ بالمهاجرين المغامرين، تتلاعب به الامواج حتى تسلمه الى حرس السواحل او ينتهى به الامر الى الاستقرار في قاع البحر.

ولهذا تثير الهجرة غير الشرعية (غير القانونية) قلقا بالغا نظرا للمخاطر التي يوجهها المهاجرون الضعفاء انفسهم و للأثار التي تترتب على هذه الظاهرة التي تزعزع الاستقرار في بلد المنشأ والعبور والمقصد.

ويشير مفهوم الهجرة غير الشرعية الى اناس يتتقلون دون ان تتوافر لديهم الوثائق اللازمة ، الامر الذي يتم في كثير من الاحيان بتسهيل من عديمي الضمير وشبكات اجرامية وشبكات الاتجار غير المشروع. 2

وتعرَّف بانها هجرة مواطنين اجانب الى بلاد في ظروف يكونون فيها غير مستوفي الشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد.³

وهي انتقال افراد او جماعة من مكان الى اخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

فهي تشمل العديد من اصناف المهاجرين السريين مثل: المهاجرين الذين ينتهكون نظام اللجوء، المهاجرين الذين ينتهكون النين ينتهكون الذين يدخلون البلد بطريقة غير شرعية، العمال غير الشرعيين، المهاجرين الذين ينتهكون قواعد الزيارة، ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

وبذلك يمكن القول ان الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن رحلة قاسية من العذاب يسلكها المهاجر نحو بلد ما بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون، أي من غير المنافذ المعدة للدخول والخروج وبدون اذن من الحهات المختصة. 5

_

⁻¹ احمد اسماعیل ،المرجع نفسه ، ص-66.

²⁻ فريد علواش، المرجع السابق، ص 36.

 $^{^{3}}$ احمد اسماعيل، المرجع السابق، ص 3

⁴⁻ منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الامن الانساني، مذكرة ماجستير في حقوق الانسان والامن الانساني، جامعة سطيف -2- ، 2014 ،ص8.

 $^{^{-5}}$ رابح طيبي، المرجع السابق ص $^{-5}$

ابعاد الهجرة غير الشرعية:

يرى بعض المحللين لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هذه الهجرة ترتبط بالأبعاد التالية:

*الابعاد الامنية:

ان تهريب البشر يعد خطرا على الامن الوطني والسياسي، فقد يتم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين ما قد يؤدي الى ظهور خلايا ارهابية لإحداث نزاعات واضطرابات في الدول المستقبلة. وقد تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول الاسلحة والمتفجرات لزعزعة امن الدول.

*الابعاد الاقتصادية: وتتمثل في الاخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة العمالة المتسللة للدولة، اضافة الى تزايد نسبة البطالة وجرائم غسيل الاموال.

*الابعاد الاجتماعية: من بين ما يلاحظ حول الابعاد الاجتماعية ظهور الاحياء العشوائية وما يصاحبها من دخول عادات غريبة على المجتمع وثقافات دخيلة، مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم و المبادئ الاصيلة انتشار الامراض و الاوبئة ألمافة الى استعداد بعض المهاجرين من اجل البقاء للتنازل بتبديل دينهم واخلاقهم .2

طرق ووسائل الهجرة غير الشرعية:

نتعدد الطرق و الوسائل التي يعمد اليها المهاجرون غير الشرعيين من الافراد و الجماعات للانتقال من بلد المصدر الى بلد المقصد ،ويغلب استخدام سفن او قوارب لنقل المجموعات من المهاجرين غير الشرعيين عبر البحار من بلد المنشاء، وعادة ما تكون بلدان الوصول هي دول الجذب التي تحاذي سواحل البحار و المحيطات و الخلجان مثل دول الاتحاد الاوروبي المطلة على البحر الابيض المتوسط واستراليا و الولايات المتحدة الامريكية و دول الخليج العربية، وتتم الهجرة غير الشرعية عن طريق البر تسللا على شكل افراد يتجاوزون خطوط الحدود الدولية وبعيدا عن نقاط العبور مشيا على اقدامهم وقد يتم الانتقال برا تسللا على مركبات مخصصة لذلك خاصة اذا كان المهاجرون مجموعات وفي هذه الحالات تقوم المركبات بعبور الحدود وتحاشي المرور بمنافذ الدخول الرسمية او مواجهة دوريات امن الحدود، وتشهد حدود المملكة العربية السعودية وخاصة الجنوبية منها، وحدود المغرب العربي ومصر وحدود الولايات المتحدة الامريكية مع المكسيك مثل هذه الطرق من الهجرة غير الشرعية، وقد تتم الهجرة غير الشرعية، وقد تتم الهجرة غير

¹⁻ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم، الهجرة غير المشروعة و الجريمة ،2008، ص.ص81،83 نقلا عن: خميسي زهير، اشكالية علاقة الهجرة غير الشرعية بالتنمية، وتأثيرها على حقوق المهاجرين غير الشرعيين، الملتقى الوطني الرابع، الهجرة غير الشرعية اشكالية جديدة للقانون، المرجع السابق ، ص91 .

⁻² احمد اسماعيل، المرجع السابق، ص 75.

الشرعية من قبل الافراد من خلال تزوير وثائق السفر او وثائق اثبات الهوية الوطنية او تأشيرات الدخول، ويغلب هذا الاسلوب في الهجرة عن طريق الجو، كما قد يعمد المسافر جوا الى اخفاء او اتلاف وثائق سفره في محطة العبور جوا ليسهل له المطالبة باللجوء في بلد الوصول او غيره. 1

المهاجر:

اشارت المنظمة الدولية للهجرة الى المهاجر غير الشرعي بقولها انه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من اجل الدخول، الاقامة او العمل في بلد ما².

وفي هذا الإطار اوصت الامم المتحدة حكومات الدول بجمع وتبويب البيانات والمعلومات عن جميع القادمين اليها والراحلين عنها، كما اوصت كذلك بتقسيمها الى الفئات التالية:

*مهاجر دائم: وهو من لم يحصل على تصريح اقامة بعد، ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة، أي هو من حصل على وضع قانوني يخوله الاقامة في الدولة.

*مهاجر مؤقت: وهو من لم يحصل على تصريح اقامة وينوي ممارسة مهنة داخلها ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة وذلك لمدة سنة او اقل.

*زائر: وهو من لم يحصل على تصريح اقامة ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة او اقل دون ممارسة لأية مهنة ودخله مستمد من داخل الدولة وكذلك من يعولهم.

 3 مقيم عائد: وطنيا كان او اجنبيا بعد بقائه في الخارف مدة 1 تزيد عن سنة 2

دوافع الهجرة غير الشرعية:

هناك جملة من الدوافع تتضافر فيما بينها لتدفع بالشباب للهجرة غير الشرعية، ومن بين هذه الدوافع الاساسية ما هو اقتصادي، اجتماعي وحتى سياسي.

الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

تعتبر الدوافع الاقتصادية من اهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة، وظهر ذلك من خلال المكانة التي تبوأها الجانب الاقتصادي في تحليل اسباب انطلاق التدفقات البشرية، خاصة ما

 $^{^{-1}}$ ناصر بن حمد الحنايا، **الهجرة غير المشروعة**، ورقة عمل مقدمة في الدورة التنريبية تنمية المهارات الادارية في ادارات الاحوال المدنية في الدول العربية، خلال الفترة -4/27 - 2013/5/1، ص، ص-21،11.

 $^{^{2}}$ فريجة لدمية ، المرجع السابق ص 68.

³⁻ انور عطية العدل ، السكان و التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987 ، ص.ص 241، 242، نقلا عن :ساعد رشيد ،واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2012، ص18

يتعلق منها بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة لا يستهان بها ممن يعيشون تحت خط الفقر، وترتكز اهم التفسيرات الاقتصادية للهجرة على ظاهرة انتقال العمالة ورغبة المجموعات البشرية في تحسين مستويات معيشتها. 1

ويؤكد ذلك الباحث ناصر بن حمد الحنايا في ورقة عمل بعنوان الهجرة غير المشروعة، ان الاوضاع الاقتصادية تأتي في مقدمة دوافع الهجرة غير المشروعة حيث أن تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين وقلة فرص العمل ، وانخفاض الأجور ، وتدني مستوى الخدمات ومستوى المعيشة كل ذلك يدفع بالكثير من أبناء هذه البلدان إلى البحث عن فرص عمل خارج بلدانهم والعمل للوصول إليها ولو بطريق الهجرة غير المشروعة.²

وفي نفس السياق يؤكد الباحث حمدي شعبان في دراسته الهجرة غير المشروعة الضرورة و الحاجة ان الدوافع الاقتصادية هي اهم الاسباب التي تدفع الافراد لخوض هذه المغامرة دون اكتراث بما يكتنفها من مخاطر او مخالفات قانونية. ويمكن تلخيص هذه الاسباب فيما يعانيه هؤلاء المهاجرون من بطالة او انخفاض الاجور وتدني مستوى المعيشة في اوطانهم، وفي المقابل التطلع الى الجنة الموعودة في بلاد المهجرة التي تتمثل في تسهيلات البحث العلمي و التقدير الذي يلقاه الموهوبون و الاجور المجزية 3.

إضافة إلى ما سلف تؤكد الباحثة فريجة لدمية ، في دراستها حول الحركيات السببية المنتجة للظاهرة الهجرة غير الشرعية تتعلق-كذلك-عادة باختلاف مستويات الهجرة غير الشرعية تتعلق-كذلك-عادة باختلاف مستويات النقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالأفراد ينتقلون من المناطق حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة لرفع مستوى معيشتهم لأن الهدف من الهجرة في شكلها القانوني-ضمان فارق ايجابي بين الأجور الحالية في دول الأصل وبين الأجور المنتظرة أو المتوقعة في دول الاستقبال.4

و عليه يشكل التباين في الاجور عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الادنى للأجور يفوق بـ 3الى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على ان هذا الحد لا يحترم احيانا من طرف ارباب العمل في اوروبا. ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل اساسية في التحفيز على الهجرة الا ان ذلك لا يشرح كيف ان البعض يمر الى مرحلة التطبيق دون البعض الاخر، هذا يعنى ان قرار الهجرة

¹⁻ قدة حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، تحليل محتوى لعينة من الصحف، مذكرة ماجستير في علوم الاعلام و الاتصال، جامعة باجي مختار عنابة، 2011 ، ص108.

 $^{^{-2}}$ ناصر بن حمد الحنايا، المرجع السابق، ص. $^{-3}$ 0.

 $^{^{-3}}$ حمدي شعبان $^{-3}$ المشروعة الضرورة و الحاجة $^{-3}$ مركز الاعلام الامنى $^{-3}$

⁴⁻ فريجة لدمية، المرجع السابق، ص76.

 1 تدفع اليه عوامل اخرى وهي اساسا اجتماعية

وفي هذا الاطار يؤكد الباحث مساعد عبد العاطي شتيوي بان الدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية، نظرا لتزايد الاختتاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد الضغوط التضخمية وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقم الأزمات في مجالات الإسكان والمرافق.²

في حين يشير تقرير اللجنة الدولية للهجرة الى ان التزايد المطرد في اعداد المهاجرين من الدول الافريقية والعربية، منذ اكثر من عقدين، انما يعود بالدرجة الاولى الى تردي الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول، على خلفية غياب الحريات وانتشار الفساد و التسلط السياسي و الدكتاتوريات³

اما التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية يرى بان المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستوبين الاقتصادي والاجتماعي. 4

ونستطيع القول ان الدوافع الاجتماعية ترتبط بالمسببات او الدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا فمثلا ظاهرة البطالة التي تأتي في مقدمة المشاكل الاجتماعية والتي تعتبر المحرك الاساسي لمغادرة الاقليم بطريقة غير مشروعة تعد من نواتج الدافع الاقتصادي بالدرجة الاولى 5

فالكثير من الباحثين المهتمين بظاهرة الهجرة يرو في البطالة سببا مباشرا وحقيقيا للهجرة بمختلف أنواعها حيث ترتبط عادة البطالة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل، مما يجعل الفرد فقيرا سواء كان فقرا مطلقا بمعنى عدم قدرته على الحصول على ضروريات الحياة أو فقرا نسبيا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، وهنا تتولد علاقة اقتصادية مباشرة بين "البطالة "و"الهجرة غير الشرعية "بدافع من الحاجة والعوز الاقتصادي، وبذلك تساعد البطالة على جعل "الهجرة "حلما يراود أذهان الكثير من العاطلين عن العمل "خاصة الشباب منهم 7.

وتأسيسا على ذلك يعد البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي

 $^{^{-1}}$ فريجة لدمية، نفس المرجع السابق ، ص $^{-1}$

²⁻ مساعد عبد العاطي شنيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مقدمة إلى"ندوة الهجرة غير الشرعية - الأبعاد الأمنية والإنسانية" التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية،2014،ص.ص12،13.

 $^{^{-3}}$ سامر يونس، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، بيروت ،في $^{-1}$ اذار $^{-2012}$ ، $^{-3}$

⁴⁻ ساعد رشيد ،المرجع السابق ،ص23

⁵⁻ فاطمة كوريمي، فاطنة بومدين، ظاهرة الهجرة غير الشرعية مستوياتها واسبابها واستراتيجياتها مواجهتها المجتمع الجزائري نموذجا، اعمال المؤتمر العلمي الوطني: الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، مجلة المرشد ،جامعة الجزائر 2 ، ص274

⁶⁻ عاطف عبد الفتاح عجوة، **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**،المركز العربي للدراسات الامنية و التدريب،الرياض،1985 ،ص40 - - -

⁷-فريجة لدمية، استراتجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة الهجرة غير الشرعية نموذجا-، ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خبضر بسكرة، 2010، ص. ص. 74،75.

بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية، في ظل تنامي معدلات البطالة. 1

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر مثلا حوالي10 %.

كما ان تدفق ريوع النفط سمح بالزيادة في الاستهلاك الكمالي لشرائح اجتماعية محددة، بينما ظلت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني من عدم إشباع الحاجيات الأساسية للحياة.²

كما ان هذه الوضعية جعلت الشباب يعزفون عن الزواج مما ادى الى ارتفاع نسبة العنوسة في الجزائر. ومع تطور وسائل الاعلام والتكنولوجية في ضوء العولمة، ظهرت مطالب جديدة للشباب الجزائري، خاصة وانه يطلع على ما يحدث في العالم من تطور سبل الحياة الرغيدة خاصة في الدول الاوروبية .3

وأيضاً صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات...، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر، ما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين4

الدوافع السياسية:

تعتبر العوامل السياسية من اهم الاسباب التي ادت الى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، هذه الاخيرة التي هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي و النظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الراي و الديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الانسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الافراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي و الاجتماعي و الرغبة في البحث عن ملجا آمن، يحقق له الكرامة الانسانية وحرية الراي والتعبير عن الذات و الديمقراطية. وتظهر هذه الظاهرة بالذات في الدول الاكثر تسلطية وقمع في

_

⁻ مساعد عبد العاطي شتيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مقدمة إلى "ندوة الهجرة غير الشرعية – الأمنية والإنسانية" التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية، 2014، ص. ص 12،13.

 $^{^{-2}}$ ساعد رشید،المرجع السابق، ص. ص $^{-2}$

⁸-بوسكين سليمة ،العوامل النفسية التي تكون وراء توجه الشباب الجزائري نحو الهجرة غير الشرعية - الحرقة -، اعمال المؤتمر العلمي الوطني : الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، المرجع السابق، ص 36.

⁴⁻ مساعد عبد العاطى شتيوي،نفس المرجع اليابق، ص.ص.15،16.

دول العالم الثالث، حيث يزداد عدد الاشخاص المهاجرين باي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم. ¹

ومن الاسباب السياسية التي تدفع الى الهجرة غير الشرعية الحروب و النزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية او العقائدية (الفرار من الحروب الاهلية في البلد المنشأ نتيجة الاضطهاد الديني، الترهيب، القمع، الابادة الجماعية احد الاسباب التي تجبر الفرد على النزوح من المناطق الغير الامنية الى اخرى اكثر امنا وهو ما يطلق عليه" بالهجرة الاضطرارية او اللجوء السياسي". اضافة الى غياب اي مفهوم حقيقي للعمل المدني، لان المواطن لا يشعر ان ما يقوم به من جهد او نضال مدني لن يفيده في احداث تغيير حقيقي طالما ان المجتمع السياسي لا يستند الى مفهوم المواطنة.

وكذلك غياب الديمقراطية كنظام حكم، وعجز النظام عن بناء صيغ للحكم الجيد، فقلة نصيب الشباب من الممارسة الديمقراطية وعدم الشعور بحضور سياسي فاعل يولد الاحباط والشعور بالتهميش 2

خلاصة:

على خلفية هذه الدوافع -وفي ضوئها-يتضح ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية خصوصا هجرة الشباب ليست سوى معاناة انسانية ونتاجا لواقع مريض. مما يستدعى تعزيز التعاون وتوحيد الجهود الوطنية والدولية للحد من هذه الظاهرة، واسراع الدول النامية في عمليات التنمية وتمكين الشباب من ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

المراجع:

1- احمد اسماعيل ،قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى الغرب ،قراءات اجتماعية، مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الافريقية ،العدد 11، يناير -مارس 2012.

²⁻ امينة على الكاظم، الهجرة، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، دمشق: الاهالي للطباعة و النشر و التوزيع، 1999، ص51 نقلا عن هاشم نعمة فياض هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة عمران ، العدد 7/26، خريف 2018.

3-بوسكين سليمة ،العوامل النفسية التي تكون وراء توجه الشباب الجزائري نحو الهجرة غير الشرعية- الحرقة-، اعمال المؤتمر العلمي الوطني: الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري مجلة المرشد ،جامعة الجزائر 2019، 2019.

¹⁻ فاطمة كوريمي، فاطنة بومدين، المرجع السابق، ص 275.

²-بشير مصطفى، الفرار عبر مضيق جبل طارق، الشروق، العدد 2000/02/2236،28،ص 19، نقلا عن لالوش صليحة ، صايفي راضية، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر واستراتيجية التعامل مع اثارها، اعمال المؤتمر العلمي الوطني : الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، المرجع السابق ص 188.

- 4- بحري دلال، ابعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الملتقى الوطني الرابع، الهجرة غير الشرعية اشكالية جديدة للقانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ام البواقى، ايام 19-20 افريل .2009
- 5- حمدي شعبان ،الهجرة غير المشروعة الضرورة و الحاجة ، مركز الاعلام الامني ،جمهورية مصر العربية ص6 خميسي زهير ، اشكالية علاقة الهجرة غير الشرعية بالتنمية ، وتأثيرها على حقوق المهاجرين غير الشرعيين ، الملتقى الوطني الرابع ، الهجرة غير الشرعية اشكالية جديدة للقانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ام البواقي ، ايام 19 و العلوم السياسية ، عبامعة ام البواقي ، ايام 20 افريل . 2009
- ⁷- رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة " دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" 1جانفي 2007- 31 ديسمبر 2007، رسالة ماجستبر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2009.
 - 8 سامر يونس، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، بيروت ، في 12 اذار 2012
- 9-عاطف عبد الفتاح عجوة،**البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**،المركز العربي للدراسات الامنية و التدريب،الرياض،1985.
- 10- فريجة لدمية ، الهجرة غيرا لشرعية دراسة في الحركيات السببية المنتجة للظاهرة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 11- فاطمة كوريمي، فاطنة بومدين، ظاهرة الهجرة غير الشرعية مستوياتها واسبابها واستراتيجياتها مواجهتها المجتمع الجزائري نموذجا، اعمال المؤتمر العلمي الوطني: الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، مجلة المرشد ، المجامعة الجزائر 2 ، 2019.
- 12 فريجة لدمية، استراتجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة الهجرة غير الشرعية نموذجا ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.
- 13 قدة حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، تحليل محتوى لعينة من الصحف، مذكرة ماجستير في علوم الاعلام و الاتصال، جامعة باجي مختار عنابة، 2011.
- 14 محمد اعبيد الزنتاني ابراهيم ،الهجرة غير الشرعية و المشكلات الاجتماعية ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية،.2008
- 15- منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الامن الانساني، مذكرة ماجستير في حقوق الانسان والامن الانساني، جامعة سطيف -2- ، 2014.
- 16- مساعد عبد العاطي شتيوي، التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مقدمة إلى "ندوة الهجرة غير الشرعية الأمنية والإنسانية" التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية سطات المملكة المغربية،2014
- ⁻¹⁷ ناصر بن حمد الحنايا، الهجرة غير المشروعة، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية تتمية المهارات الادارية في ادارات الاحوال المدنية في الدول العربية، خلال الفترة 4/27–2013/5/1.
- 18 هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة عمران ، العدد 7/26، خريف 2018.

واقع الهجرة في شرق افريقيا -دراسة في تداعيات الصراع جنوب السودان 2013-2008 A study in Sothern Sudan conflict -The reality of immigration in eastern Africa consequences 2013-2018-

ب.د سهام ابراهيم مزاري، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3

الملخص:

مسألة الهجرة و النزوح من المواضيع التي يتزايد اهتمام المجتمع الدولي بها، خاصة في السنوات الاخيرة حيث أصبح ينظر إليها كتهديد امني في بعض الحالات بل صنّفتها بعض الدراسات في المرتبة الثالثة من حيث الخطورة بعد المتاجرة بالمخدرات وبالأسلحة ذلك نظرا للآثار الخطيرة التي تخلفها في مقدمتها حالات الموت المتواتر، لكن لا تجري كل جميع حالات الهجرة في ظروف سيّئة، حيث تترابط مع الجغرافيا السياسية والتبادل التجاري والثقافي وتوفر فرصا تستفيد منها الدول والمجتمعات المحلية فائدة جمة، فقد يحصل المهاجرين على حياة آمنة وذات مغزى خارج بلدانهم.

تشهد القارة الافريقية معدلات قياسية، إذ سجلت هجرة ونزوح أكثر من عشرين مليون شخص سنة 2017 داخل القارة الأفريقية وهذا يجعلنا نتساءل عن أسباب الهجرة غير النظامية إذا كانت داخلية متعلقة بالأنظمة الديكتاتورية، أو الصراع والاقتتال الذي يميز الكثير من الدول الافريقية خاصة الحروب الأهلية، أو فشل السياسات التتموية، أو لأسباب خارجية نتيجة جملة من التراكمات التي مست المجتمع الدولي بأسره، او هي نتيجة لكل هذه الأسباب المركبة.

بعد نهاية أطول حرب اهلية عرفتها القارة الافريقية في دولة السودان (الحرب الاهلية الاولى المعروفة باسم تمرد انيانيا 1955 –1972، والحرب الاهلية الثانية المعروفة باسم انيانيا الثانية 1983–2005)، وبعد انفصال الجنوب عن الشمال السوداني في التاسع من جوان سنة2011، اندلعت حرب اهلية في جمهورية جنوب السودان الحديثة في ديسمبر 2013، نتيجة خلافات قديمة داخل الحزب الحاكم "الحركة الشعبية لتحرير السودان" بين جناحيه المحافظ بزعامة رئيس دولة جنوب السودان "سيلفا كير" والإصلاحي بزعامة نائب الرئيس "رياك مشار" وانتقل الصراع الى قبيلتي كل منهما الدينكا والنوير وقتل اكثر من مليون شخص الى اكثر من مليون شخص الى دولة أوغندا الحدودية ومليون آخرون فروا الى السودان واثيوبيا وكينيا وجمهورية الكنغو الديمقراطية وجمهورية افريقيا الوسطى.

الاشكالية: ما هو واقع الهجرة في شرق افريقيا بعد الحرب الاهلية في جمهورية جنوب السودان؟ فرضيات الدراسة:

- تصاعدت الهجرة غير النظامية نتيجة الصراع على السلطة والنفوذ.
 - لجوء الافارقة الى الهجرة غير النظامية لتحسين ظروف الحياة.

· الحروب الاهلية والاقتتال الداخلي وراء هجرة الأفارقة الى دول الجوار الاقليمي.

خطة الدراسة:

مقدمة

المحور الأول: واقع الهجرة في منطقة شرق افريقيا

المحور الثاني: الصراع في جمهورية جنوب السودان

المحور الثالث: تداعيات الصراع في جنوب السودان على الهجرة في شرق افريقيا

توصيات

مقدمة:

عرف حقل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة جملة من التغيرات والتحولات الهامة التي شكلت سمات النظام الدولي، ومن أبرز هذه التغيرات التحول في طبيعة النزاعات، من نزاعات بين الدول الى نزاعات داخل الدولة الواحدة وتصاعدت حدّة النزاعات الاثنية وأصبحت أحد القضايا الهامة التي جلبت اهتمام المجتمع الدولي، ولعل البيّنة على ذلك هي الوقائع التي جرت أحداثها في تسعينيات القرن الماضي إثر تفكك الاتحاد السوفياتي الى عدّة جمهوريات نتيجة تصاعد المد الاثني القومي.

و ينطبق هذا الواقع على الدول التي حصلت على استقلالها حديثا و مازالت تعاني من صعوبات عديدة حول كيفية دمج العديد من الاثنيات في دولة وطنية واحدة، و ذلك من أجل تخفيف من النزاعات الاثنية من اجل بناء نظام سياسي متماسك قادر على تحقيق الاستقرار للمجتمع.

و المثل الصارخ على هذا الواقع هو ما يحدث في جمهورية جنوب السودان الذي استقل في التاسع من جوان 2011، حيث شهد في ديسمبر 2013 بداية حربا اهلية نتيجة خلافات قديمة داخل الحزب الحاكم "الحركة الشعبية لتحرير السودان" بين جناحيه المحافظ بزعامة رئيس الدولة " سلفا كير مريارديت" والذي ينتمى الى قبيلة الدنكا و الجناح الاصلاحي بزعامة نائبه "رياك مشار" و الذي ينتمى الى قبيلة النوير.

فمع استعداد جمهورية جنوب السودان للاحتفال بالذكرى الخامسة لإنشائها، و انفصالها رسميا عن السودان، تجدد القتال بين انصار "سلفا كير" و "رياك مشار" بعد ان انهارت اتفاقية السلام التي وقعها الطرفان في أوت 2015 بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا، وشهدت العاصمة جوبا اعنف اشتباكات إذ سقط مئات القتلى، وطالبت الكثير من الدول على رأسها الولايات المتحدة الامريكية مغادرة الأعضاء غير الاساسيين في بعثتها الدبلوماسية هناك، و هو مؤشر على اتجاه الامور نحو التصعيد و دخول جنوب السودان في مواجهات تتشابك فيها عناصر الصراع على السلطة و الثروة مدعمة بعنصر الانقسامات الاثنية و القبلية.

و نتيجة لهذه الاوضاع و التي لم تسوى الى حد الآن قتل أكثر من 300 ألف شخص من المدنيين ما يسن عامي 2014 و 2016، و نزوح اكثر من مليون شخص الى دولة اغندا الحدودية و مليون آخرون فروا الى السودان و اثيوبيا و كينيا و جمهورية الكنغو الديمقراطية و جمهورية أفريقيا الوسطى.

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على اسباب الصراع في جمهورية جنوب السودان و الذي أدى الى نشوب حرب اهلية بين قبائل الجنوب السودانية، مما أدى ذلك الى هجرة عدد كبير من سكان جنوب السودان الى دولة السودان و الى دول الجوار الاقليمي، و محاولة تقييم هذا الوضع و آثاره على واقع الهجرة في اقليم شرق افريقيا.

و لمعالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

الاشكالية: ما هو واقع الهجرة في شرق افريقيا بعد الحرب الاهلية في جمهورية جنوب السودان؟ فرضيات الدراسة:

- تصاعدت الهجرة غير النظامية نتيجة الصراع على السلطة والنفوذ.
 - لجوء الأفارقة الى الهجرة غير النظامية لتحسين ظروف الحياة.
- الحروب الاهلية والاقتتال الداخلي وراء هجرة الأفارقة الى دول الجوار الاقليمي.

الإطار المنهجى:

تتطلب دراسة الحرب الاهلية في جمهورية جنوب السودان، و تداعيات هذه الحرب على واقع الهجرة في اقليم شرق افريقيا الى اتباع منهج دراسة الحالة والذي يعرف بأنّه: "منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة يتمكن من دراستها بعمق ودقة واهتمام مشخصا جميع جوانبها سواء كانت الحالة المدروسة، فردا أو مؤسسة أو جماعة أو دولة".

الإطار النظرى:

نظرا لطبيعة الصراع في جمهورية جنوب السودان، و الاوضاع التي تميّز دول شرق افريقيا من عدم استقرار سياسي و من ثمة عدم استقرار أمني و ما يخلفه من عدم استقرار اقتصادي و اجتماعي، مما يؤدي الى تفكير الكثير من شباب المنطقة في الهجرة سواء اتجاه الخليج العربي أو اتجاه القارة الاوروبية و عليه لا توجد نظرية شاملة أو ما يعرف بنظرية كبرى grand theory يمكن أن نقرأ بها موضوع الصراع في جنوب السودان و تداعياته على واقع الهجرة في منطقة شرق افريقيا وإنما نقراه من خلال المكونات و الاوزان و الاهداف التي تميّز هذا الصراع، و من هنا سيتم قراءة هذا الموضوع من خلال مركب متعدد المستويات و المتغيرات قائم على اساس البناء السياسي الذي يميز اقليم شرق افريقيا والتركيبة الاجتماعية من خلال النظرية الواقعية البنائية و الصراعات الداخلية لمؤسسها "ألكسندر وإنت"،

من خلال كتابه: « Briding the gap: social contructivisme »، التي جاءت بعد فشل المنظور الواقعي في استباق ما حدث نهاية الحرب الباردة نتيجة صعود النزاعات الاثنية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث انه لم يستطع التأقلم مع هذه الصراعات الجديدة ، خاصة و ان هذه الصراعات أصبحت تتعلق بقضايا الهوية و الخطاب الثقافي و الدين و الاثنية و الأفكار. وكذلك قراءة الموضوع من خلال الموقع الجغرافي المتميز لهذا الاقليم.

كما ندرس هذا الصراع على اساس مستويات مختلفة، فمن حيث الوصف نسعى الى فهم الاحداث من خلال وصفها تم تصنيفها ما إذا كانت نزاع أو صراع أو انها حربا اهلية، هذه القاعدة النظرية تسمح لنا فهم و تفسير تحليل تداعيات الصراع في جنوب السودان على واقع الهجرة في شرق افريقيا.

البناء الهيكلى للدراسة:

مقدمة

المحور الأول: واقع الهجرة في منطقة شرق افريقيا

المحور الثاني: الصراع في جمهورية جنوب السودان

المحور الثالث:تداعيات الصراع في جنوب السودان على الهجرة في شرق افريقيا

توصيات

المحور الأول: واقع الهجرة في إقليم شرق افريقيا:

تظم منطقة شرق افريقيا حوالى إحدى عشر دولة ذات تتنوع عرقي و ديني كبير ، الى جانب المستويات المتباينة من حيث النظام السياسي و الاقتصاد و موروث مشترك و ثقيل لتاريخ الاستعماري ، و تتعايش حاليا منطقة شرق افريقيا مع هشاشة حالة السلم و الاستقرار السياسي والامني، مع بعض التغيّرات الاقتصادية الايجابية، إلا انها مازالت تعاني من آثار النزاعات المسلحة (جنوب الصومال، روندا، الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان ...)، فالتنوع العرقي و الموقع الجغرافي المتميّز جعل من منطقة شرق افريقيا فضاء للمواجهات الطائفية المسلحة و ممرا استراتيجيا للشبكات الاجرامية الدولية، و جعل من مناطقها الحدودية مأمنا للعديد من التنظيمات المسلحة، كما أنّ ضعف الحكومات المركزية و تواطئها في العديد من مجازر الابادة الجماعية، والتهجير القسري و انتهاكات حقوق الانسان زاد من مستويات عدم الرضا و انعدام الثقة لدى مجتمعاتها، وهو ما أدى الى إضعاف مؤسسات الدولة لحساب فواعل غير الدول كالجماعات المسلحة مثلا.

¹ جيلبرت خاديالا، شرق افريقيا: الامن و إرث الهشاشة (مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية) أبوظبي ،ط-1،2009،ص.7.

1) الملامح الكبرى لدول شرق أفريقيا:

يضم اقليم شرق افريقيا كل من منطقة القرن الافريقي و شمال شرق افريقيا و جنوب شرق افريقيا، وهي تضم الدول التالية: بورندي كينيا أوغندا روندا تانزانيا بمساحة تقدر ب:727،176كلم و يقدر عدد سكانها به 97،3 مليون نسمة، أما منطقة شمال القرن الافريقي فهي تضم الدول التالية: جيبوتي اثيوبيا اريتيريا الصومال بمساحة تقدر ب201،201كلم، ويقدر عدد سكانها 75،2 مليون نسمة²، اما منطقة جنوب شرق افريقيا فهي الاكثر مساحة ب 1002،325كلم.

كما تتمركز منطقة شرق افريقيا قرب الممرات البحرية الاستراتيجية لكل من البحر الاحمر و المحيط الهندي حيث يقع في جانبها الجنوبي مضيق باب المندب و يقع شمالها قناة السويس، كما تطل على منطقة الخليج العربي مما اكسبها قيمة استراتيجية و تجارية كبرى لدى القوى الاقليمية و الدولية.3

2) مميزات الدولة في شرق أفريقيا:

تمثل الدولة في السياسة الافريقية ركنا أساسيا، فهي حاضرة في مختلف تشكيل العمليات المتعلقة بصناعة السياسات وتوزيع القوة والاقتدار في المجتمع وصياغة المعايير والقواعد التي تنظم السلوك وتحفظ الامن. وتتميز الدولة في شرق افريقيا بتتوع مستويات نموها واقتدارها وامنها واستقرارها وتتقاسم البلدان الافريقية على الرغم من اختلافاتها الكثيرة إرثا استعماريا مشتركا، فقد ورثت حدود استعمارية مصطنعة، واقتصادا ضعيفا يغلب عليه الطابع الزراعي، تبعية ثقيلة وسيادة الموارد الاولية، كما ورثت نخبة مغتربة في تفكيرها و نمط حياتها. 4

لقد دار نقاش كبير بين الدارسين حول طبيعة الدولة في افريقيا، فقد ذهب البعض الى اعتبارها افريقية خالصة، من بينها "جون فرانسوا بيار" الذي يصف الدولة الافريقية بأنها دولة البطن و الكرش فمثلا عندما يزاح مسؤول من منصبه يقولون عنه: "قد منع عنه الأكل و نزع منه الطعام" ،ويستخدمون في افريقيا الشرقية كلمة "كولا" و التي تعني باللغة السواحلية الاكل، كما يصف بيار الحكم في افريقيا بشبكات يهيمن عليها الزعماء و الرجال الكبار و قدم بيار وصفا لمجموعة كبيرة من الدول الافريقية باعتبارها دولا تمارس الاجرام و ذلك بارتكابها بالعديد من الجرائم المحرّمة دوليا كتجارة المخدرات ،تخزين النفايات السامة، الاستغلال الهمجي للثروة المعدنية و المنجمية. 5

من بين الدراسات التي تنكر الحقائق الافريقية وتتجاهلها دراسة كل من "باتريك شبال و "جون بسكال

² Bruce roberts , **East Africa : History and economic development** ,January 2006, publisher routledge,p504.

³ سهام دریسی، صراع النفوذ فی شرق افریقیا ، مرکز الفکر الاستراتیجی للدراسات، ص.4.

⁴ محمد شلبي، العمليات السياسية في افريقيا، محاضرة سنة أولى دكتوراه، تخصص دراسات افريقية، 1/01/06.

⁵ المرجع نفسه، 2019/01/20.

دالوز"، وتنظر الى الدولة و النشاط السياسي و المؤسسات الافريقية على انها نسخة لمثيلاتها الاوروبية الغربية و لكن في صيغ مشوهة. حيث يصفانها بدولة اللانظام و يعني ذلك انّ الفوضى تطبع معظم الأنساق السياسية الأفريقية حتى ولو كانت هناك فروق بينها فإننا نجد فيها جميعا غموضا كبيرا بين الفضاء العمومي و المصالح الخاصة، ولا تنظيم المستمر تترجمه سيادة عدم الكفاءة و رفض المأسسة الحقيقية.

أما "بيرتراند بادي" في كتابه "التنمية السياسية" ينظر الى البلدان الافريقية على انّها تتميّز بدولها المستوردة و يذهب الى حد اعتبارها استمرارا لنشأتها الاستعمارية، و يرى "كراوفود يونغ" انّ السياسة الافريقية لما بعد الاستعمار قد شكلها إرث الدولة المستعمرة، و أنّ الممارسات التسلطية للدولة المستعمرة السابقة تم إعادة إنتاجها في شكل جديد و استخدمته كآليات للحكم و هكذا تمكنت دولة ما بعد الاستعمار من السيطرة على المجتمع المدني و إرغامه عبر وسائل شاملة من و الضبط الاجتماعي للأحزاب الاحادية و التأطير الإداري وأوجدت جوا من الخوف تدعمه اجهزة امنية واسعة الانتشار و التغلغل و احتكار الدولة للنشر ووسائل الاعلام الجماهيري. 6

كل هذه المواصفات التي تتميّز بها منطقة شرق افريقيا من تنوع عرقي و صراعات على الموارد و حروب اهلية و حالة الاستقرار امني واجتماعي و استبداد سياسي كانت لها تداعيات خطيرة على الامن المجتمعي لدول شرق افريقيا بداية بتجارة المخدرات الى تجارة الاسلحة و الاتجار بالبشر و لعل من أهم تداعيات هذه الاوضاع هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحور العديد من الاتجاهات سواء الى دول الخليج العربي أو الى الدول الاوروبية.

3) الهجرة في اقليم شرق افريقيا:

يتميّز واقع الهجرة في اقليم شرق افريقيا بالتعقيد الكبير، سواء من حيث الاسباب أو من حيث طرق ووسائل الانتقال أو حتى من خلال الشبكات المنظمة التي تتشط في المنطقة في إطار ما يعرف بالاتجار بالبشر و الجريمة المنظمة و غيرها.

فيتم استغلال المهاجرين غير الشرعيين في عمليات تهريب المخدرات والسلاح من القرن الافريقي الى دول الجوار وبعض الدول الأوروبية، فمعظم المهاجرين غير الشرعيين في الفترة الاخيرة من إثيوبيا خاصة عرقية الأرمو، يصلون بأعداد كبيرة و يوميا عبر سواحل منطقة "بلحاف" بمحافظة شبوة باليمن، وساحل خور عميرة بمحافظة لحج و مؤخرا عبر سواحل محافظة أبين.

و يتوجون من خلال سواحل لحج عبر مهربين الى جزيرة الزهرة في السودان ثم الى السواحل الليبية قاصدين الوصول الى أوروبا، و كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعلنت في شهر

_

⁶ المرجع نفسه: 2019/02/17.

مارس 2019، أنّ 150 ألف لاجئ و مهاجر افريقي وصلوا الى اليمن خلال سنة2018 رغم الصراع و المخاطر الناجمة عن ذلك، و أنّ 90% منهم قدموا من أثيوبيا و البقية من الصومال.⁷

جعلت ظاهرة الهجرة الكثير من المجتمعات في حالة استنفار و جدل للبحث عن جذور المشكلة و محاولة إيجاد الحلول، و في استطلاع للرأي في الصومال مع فئة عمرية شابة يؤكد الكثير منهم أنّ الهجرة ظاهرة خطيرة و إنّما يسعون لتحقيق حياة كريمة باسرهم و غن كان الثمن التضحية بالذات، عبر المرور بتلك التجربة المحفوفة بالمخاطر من خلال التعرض للانتهاكات و الاساءة حتى الموت، أدى هذا الواقع الى حدوث نزيفا حقيقيا من الموارد البشرية و الاقتصادية، مع زيادة عدد المتخرجين من الجامعات مقابل ازدياد المحسوبية في التوظيف و التعيين، بالإضافة الى ما يروج له المهاجرون الذين وصلوا الى اوروبا من أنّهم حققوا هدفهم في الحياة المنعمة التي يعيشونها في تلك البلدان.8

واشار المتحدث باسم مفوضية الامم المتحدة "وليام سندلر" في مؤتمر صحفي الى أنّ الصراع المستمر والظروف الاقتصادية المتدهورة و ارتفاع مستوى الجريمة حاليا يؤدي الى التعرض للأذى و الاستغلال وقال أنّ حالات الابتزاز و الاتجار و الترحيل تزداد نتيجة استمرار الصراع و انعدام الامن الذي يهدد مؤسسات الدولة و يضعف سيادة القانون، ويتعرض عدد كبير للاعتقال و الاحتجاز و الاعتداء و من ثم يلقى بهم في البحر او يعادون قسرا من قبل المهربين انفسهم. 9

المحور الثاني: الصراع في جمهورية جنوب السودان

يعد الوصف الدقيق لواقع الظاهرة من حيث عناصرها و دينامياتها هو المدخل الاول لتحليلها و تفسيرها و التحكم فيها، و بما ان الصراع في جمهورية جنوب السودان شديد التعقيد فإنه يتطلب وصفا دقيقا للبيئة التي نشأ فيها و لظروف نشأته و مراحل تطوره و لأطرافه.

في عام 1983 و على إثر إعلان الرئيس السوداني السابق جعفر النميري إلغاء اتفاق أديسا أبابا 1972 الذي أنهى الجولة الاولى من الحرب الاهلية السودانية، تمردت إحدى الكتائب العسكرية المسلحة في الجنوب السوداني، فأوفد النميري العقيد "جون قرنق" الضابط بالجيش السوداني أنذاك، للتفاوض مع الكتيبة المتمردة، لكن بدلا من إخماد التمرد تحالف مع المتمردين و انشأ ما أصبح يعرف ب" الحركة

⁷ دبرايفير، تحذيرات من مخاطر تصاعد الهجرة غير الشرعية من القرن الافريقي الى اليمن، على الرابط:

https://debriefer.net/news-8040.html.

تاريخ الاطلاع: 2019/07/02.

⁸ محمود عبدي، الهجرة غير الشرعية من القرن الافريقيي الى اوروبا ، السفير العربي، على الرابط:

Assafiearabic.com/ar/3291/2015.

تاريخ الاطلاع:2019/07/02.

⁹ دبرايفر ، مرجع سابق.

الشعبية لتحرير السودان" و الجيش الشعبي ذراعها المسلح، و قد ورثت هذه الحركة الحكم في الجنوب السوداني المنفصل. 10

كان النتافس على القيادة الذي دار عام 1991 داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان عواقب سياسية وعسكرية، شجعت على فرار أكثر من ربع مليون نسمة الى النيل العلوي، معظمهم من القادة الكبار لجيش التحرير السودان، وورد في تقارير أنّ الآلاف تعرضوا لمذابح ونفقت أكثر من مليون رأس من الماشية. وكانت أكثر القبائل هجرة هي قبيلة الدينكا وهي من أكبر قبائل جنوب السودان، وهم من أهل الريف و لجأ الكثير منهم الى منطقة " الإكوتوريا" و هي منطقة يهيمن عليها مزارعين لذلك كان التوتر في العلاقات فور وصولهم، و مما زاد الامر سوءا هو محافظة اهل الدينكا بور على معاييرهم العرقية الخاصة بهم، و نشأت تعقيدات أخرى حيث احتل نازحوا الدنكا بور الأراضي الزراعية وكانوا يرعون الماشية في منطق الجماعات العرقية في الإكواتوريا. 11

ما يمكن استنتاجه في هذه المرحلة من تاريخ دولة جنوب السودان ان الخلافات التي كانت بين القادة الجنوبيون قبل الانفصال كانت لها كذلك تداعيات خطيرة على الهجرة الداخلية خاصة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك يبدوا واضحا في التوتر الذي كان بين قبيلة الدينكا بور و المجموعات القبلية في منطقة الإكوتوريا بالإضافة الى الصراع الذي دار بينهما حول استغلال الاراضي الزراعية.

انفصال جنوب السودان:

أعلنت دولة جنوب السودان كدولة جديدة في منظومة دول العالم يوم 9 جوان2011، بعد حرب اهلية استمرت جولتها الاولى من (1956 الى 1972)، و الجولة الثانية من (1983 الى 2005)، و هي أطول حرب اهلية شهدتها القارة الأفريقية وتم الاستفتاء في 9 جانفي2011 و كانت نتيجته أن اختار 98.83 % الانفصال عن جمهورية السودان.

و من الدول التي ساعدت الجنوب على الانفصال الاحتلال الاسرائيلي غير أن هذه المساعدة لم تكن بلا ثمن فالموقع الاستراتيجي لمنطقة جنوب السودان ذا اهمية بالغة لإسرائيل بحسبان أنها تقع في اعالي منابع نهر النيل، فإقامة علاقات قوية معها من شأنه أن يحقق مكاسب عديدة لإسرائيل سياسيا و اقتصاديا وأمنيا. 12

_

¹⁰ سعيد اسماعيل ندا، *الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية* (قطر : مركز رحمون للدراسات المعاصرة، ماي ، 10. ماي ، 2017)، ص

¹¹ بول ميرفي، "المساعدة على عودة النازحين من الدينكا بور" ، نشرية الهجرة القسرية (لندن: مركز دراسات اللاجئين، نوفمبر 2005)، ص.36.

¹²عبد اللطيف محمد سعيد، "جنوب السودان بين الانفصال و الحرب الاهلية و المجاعة"، معهد الجزيرة للإعلام، على الرابط التالى:

وبعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبعض الدول الاقليمية بالإضافة الى الكيان الصهيوني التي رعت وساعدت حركة التمرد منذ انطلاقها ودعمتها في المحافل الدولية لم تفعل ذلك مجانًا، فهي ترى أن خلق دولة جديدة وحليفة لها في هذا الحيز الجغرافي الغني بالموارد الاساسية (ماء ونفط وغاز) يلائم مصالحها، خصوصًا إذا كانت هذه الدولة قاعدة عسكرية. فهي تتمتع بموقع استراتيجي في قلب افريقيا. قرب منابع نهر النيل وعلى مقربة من القرن الافريقي، وهي ليست بعيدة من الساحل الافريقي الغربي حيث يمكن تسهيل حركة مرور انابيب النفط والغاز من شرق افريقيا والخليج عبر القارة الافريقية باتجاه المحيط الاطلسي الى أمريكا.

كذلك، يرى بعض المحللين ان تقسيم دول المنطقة الى كيانات صغيرة ضعيفة، هو استراتيجية مرسومة منذ فترة وخرائطها موجودة في ادراج الدول الاستعمارية الجديدة – القديمة. وما يحدث الآن على مساحة الشرق الاوسط وشمال افريقيا هو تطبيق لهذه السياسات الغربية التي تسعى إلى السيطرة على الموارد المختلفة، ومنع الآخرين من الاستحواذ عليها في لعبة كبرى من الصراع المفتوح وعضّ الاصابع، يمتد مسرحها من الصين إلى فنزويلا13.

ولعل هذه الأحداث التي مرت بها جمهورية جنوب السودان هي التي ادت الى وصفها بأنها شديدة التعقيد، و صعبة التحكم بجميع جوانبها.

بداية الصراع في الجنوب:

بدأت الأزمة في جوان 2013 عندما قان الرئيس "سلفاكير" بإعفاء نائبه رياك مشار و جميع أعضاء حكومة جنوب السودان، في اكبر تغيير وزاري تشهده الجمهورية منذ الاستقلال في جوان 2011، كما أحال "باقان أموم" و هو الامين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان التي تعد الحزب الحاكم في جنوب السودان الى التحقيق عقب تصريحات كان قد أدلى بها، و قد جاءت تلك القرارات نتيجة صراع خفي ظل يتصاعد بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ مقتل الزعيم التاريخي للحركة "جون قرنق" في حادث تحطم المروحية الغامض في 2005.

في نوفمبر 2013 عقد الجنوبيون المعرضون اجتماعا لتدارس وثائق طال انتظار مناقشتها و إجازتها ، من بينها الدستور و التشريع، و أخذ معارضو الرئيس سلفا كير يتهمونه بتفضيل دستور يركز السلطات

http://www.aljazeera.net/knowlegegate/opinions/

تاريخ الاطلاع: 2017/12/26.

¹³ احمد علو، "دولة جنوب السودان موسم الهجرة من الشمال "، مجلة الجيش، ع316،2011. على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

تاريخ الاطلاع:2019/07/05.

¹⁴ سلسلة تقارير، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، حرب جنوب السودان الاهلية: متوالية التقسيم و الانقصال القطر: المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات، 2016)، ص1.

في يده، و أنّه يتحول الى ديكتاتور، و كان من المفترض أن يعاد انتخاب رئيس للحزب بناءا على اللوائح التي تنص على انتخابه كل خمسة اعوام، و كان من المفترض ان يتخذ هذا الاجراء منذ أفريل 2010، غير أنّ ذلك لم يحدث، فما كان من المجموعة المعارضة إلا انّ قادت حراكا داخل الحزب، أرادت من خلاله تغيير قيادة الحزب و الحكومة متهمة سلفا كير انه يدير الدولة بعقلية أمنية و أنّه يضيق الخناق على الصحافة و حرية الرأي. 15

تطور التوتر السياسي بين الرئيس سلفاكير ورياك مشار الى صراع داخلي مسلح، و بدأ القتال في العاصمة جوبا، حيث اشتبكت القوات الحكومية في عمليات القتل التي استهدفت في المقام الاول الرجال من قبائل النوير، وانقسمت قوات الأمن في جميع أنحاء البلاد و حافظ بعضها على ولائه للحكومة بينما انشق البعض الآخر ليدعم المعارضة المسلحة بقيادة مشار التي أصبحت تعرف باسم حركة تحرير شعب السودان/جيش المعارضة و بحلول نهاية 2013، كان الصراع قج اجتاح أجزاء من ولايات جونقلي والوحدة وأعالى النيل.

ارتكبت قوات الحكومة والمعارضة انتهاكات خطيرة للقانون الانساني الدولي وانتهاكات جسيمة وتجاوزات لحقوق الانسان، ومارسوا القتل المتعمد للمدنيين، وغالبا ما استهدفوهم على أساس العرق أو ما يعتقدون أنه ولاؤهم السياسي، ودمروا المستشفيات ودمروا المدارس والممتلكات المدنية و نهبوها. 16

وبعد ما يقارب عامين من مفاوضات السلام المتقطعة بواسطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتتمية (إيغاد)، وقع أطراف الصراع وغيرهم من أصحاب المصلحة اتفاقا لحل النزاع في جنوب السودان، وينص هذا الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية واجراء انتخابات وطنية بعد عامين ونصف ويتوخى الاتفاق كذلك إصلاحا واسعا في قطاع الأمن.

عاد رياك مشار في 26 أفريل 2016 زعيم الحركة الشعبية /جيش المعارضة الى جوبا وتولى منصب النائب الاول للرئيس، مما شكل خطوة هامة على طريق تنفيذ اتفاق حل النزاع، وبعد ايام قليلة تولى وزراء الحكومة الانتقالية مناصبهم ومع ذلك فإنه اعتبارا من ماي 2016 لم تنفذ جوانب عديدة من اتفاق حل النزاع في بعض الحالات بسبب الخلافات العالقة بين الاطراف. 17

https://www.amnesty.org/download/Documents

تاريخ الاطلاع: 2019/05/1.

¹⁵ المرجع نفسه، ص.2.

¹⁶ آثار النزاع امسلح في جنوب السودان على الصحة النفسية، منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة: AFR /65/3203/2016 ،على الرابط:

¹⁷ منظمة العفو الدولية، المرجع نفسه.

ونتج عن هذه الاوضاع شديدة التعقيد مقتل الآلاف و تشرد نحو مليونين من سكان جنوب السودان الذين يعدون 11مليون، فضلا عن وفاة نحو 40 ألف شخص بسبب الجوع و عجز المنظمات الدولية عن توصيل الامدادات الغذائية اليهم نتيجة الاقتتال.

المحور الثالث: تداعيات الصراع في جنوب السودان على الهجرة في شرق افريقيا

انتقل الصراع الى قبيلتي كل من الرئيس سلفا كير الذي ينتمي الى قبيلة الدينكا و رياك مشار الذي ينتمي الى قبيلة النوير، وقتل اكثر من 300 ألف من المدنيين في ما بين عامي 2014–2016 و نزوح أكثر من مليون شخص الى دولة أوغندا الحدودية ومليون آخرون فروا الى السودان واثيوبيا وكينيا وجمهورية الكنغو الديمقراطية وجمهورية افريقيا الوسطى. لم يكن الصراع في جمهورية جنوب السودان اولى أسباب هجرة و نزوح و لجوء الآلاف من السودانيين، فلقد شهد السودان قبل الانفصال هذه الظاهرة و بدرجة عالية جدا مما جعل من واقع الهجرة في منطقة شرق افريقيا وضعا شديد التعقيد.

فقد قامت المنظمة الدولية للهجرة وبدعم من برنامج الغذاء العالمي و مكتب تتسيق الشؤون الانسانية و اليونسيف و المنظمة العالمية للرؤية الدولية و منظمة أطباء بلا حدود في اسبانيا و مبشرين الكامبوني بنقديم المساعدة لحوالي خمسة آلاف نازح ينتمون الى عشرة قبائل مختلفة على طريق ذو اتجاهين بطول 350 كلم من الغابات و الأراضي الوعرة للمنطقة الاستوائية الغربية الى وطنهم في بحر الغزال الغربي بجنوب السودان. بدأت مبادرة عودة النازحين الذين فروا من أوطانهم، و استهلوا مسيرتهم في مخيمهم في مابيا التي تقع جنوبي بلدة تمبورا، و سارت المجموعة على طريق موازي للحدود مع جمهورية افريقيا الوسطى لكى يعبروا نهر البوسيري قبل بداية موسم المطر. 18

لقد كانت هذه الرحلة منهكة بدنيا و نفسيا لكل العائدين (الكثير منهم كانوا ربات منازل) وجنود حركة تحرير السودان، وبعيد انطلاقهم تبين للمجموعة أن عليهم أن يناضلوا في طريقهم ضد الالغام و البعوض و ديدان غينيا و ذباب التسي تسي و المستنقعات و الانهار الوعرة و أن يتفاوضوا مع المليشيات المتمردة غير المشتركة في عملية السلام، وأن يبحثوا عن الطعام عندما تتأخر إمدادات الغذاء المخطط لها و التي تسقطها الطائرات حيث كان الغذاء و الاغطية البلاستيكية و شبكات البعوض و المساعدات الطبية لا يمكن إرسالها إلا من خلال الجو في معظم مسار الرحلة، و قد وقعت عدة إصابات بالأمراض المحتومة كالإسهال و الديزنتاريا و الملاريا و مشاكل التنفس و الجروح، وتعقدت عمليات وصول النقل الجوي بعيد حالة الطوارئ التي تلت حالة سقوط مروحية جون قرنق و مقتله. دامت هذه الرحلة ثلاثة شهور ونصف لقي خلالها 43 شخصا مصرعهم وولد 34 طفلا. ¹⁹

¹⁸ وليام لورنز ، " الهجرة الملحمية لنازحي مابيا" ، نشرية الهجرة القسرية ، مرجع سابق ، ص .37.

¹⁹ المرجع نفسه، ص.38.

مبادرات دولة جنوب السودان بشأن اللاجئين على اراضيها:

على الرغم من الوضع الكارثي الذي يشهده المهاجرون من دولة جنوب السودان، قامت هذه الدولة الحديثة بمبادر بشأن اللاجئين المتواجدين على أراضيها.

رحبت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بانضمام جنوب السودان إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967. وقد وقع الرئيس سالفا كير على صك الانضمام في جوبا يوم الجمعة (28 سبتمبر) بعد أن صادقت عليه الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية.

وبذلك تكون جنوب السودان الدولة رقم 143 التي تنضم إلى كل من اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين وبروتوكولها لعام 1967.وتستضيف البلاد حوالي 300,000 لاجئ بالرغم من كل تحديات الحرب الأهلية التي تسببت في نزوح عدد كبير من سكانها.

وقال "فالنتين تابسوبا"، مدير إدارة إفريقيا في المفوضية: "يعد ذلك علامة فارقة بالنسبة للدولة الأصغر عهداً في العالم حيث يلتزم جنوب السودان بتولي المزيد من المسؤولية لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء في البلاد". وفي عام 2016، أصبحت الدولة أيضاً طرفاً في اتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي لعام 1969 بشأن اللاجئين، وهي صك إقليمي يحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في القارة الإفريقية. 20

التوصيات:

تقودنا تجربة قراءة الصراع في جنوب السودان الى تقديم بعض التوصيات و التي بإمكانها المساهمة في تحليل الاوضاع التي يعيشها الشعب السوداني منذ استقلاله من الاستعمار البريطاني الى يومنا هذا.

و عليه يمكن اقتراح انه من الضروري حشد جهود المجتمع الدولي للعمل على محورين:

اولا: بناء قدرات دولة جنوب السودان الجديد من خلال بناء مؤسسات قوية و جيش نظامي و بسط الامن و العمل على عدم اثارة الصراعات القبلية، و الحد من انتشار الاسلحة لدى المواطنين.

ثانيا: تسريع عجلة التنمية و تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين.

محاولة التقليص من الآثار السلبية التي تسببها ظاهرة الهجرة للمجتمع السوداني من خلال حوكمة الهجرة، بمعنى حوكمة المؤسسات التي يتم من خلالها التحكم في شؤون الهجرة والتنقلات والجنسية بما في ذلك قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات سليمة في هذه المجالات.

و كتأكيد للفرضيات المطروحة فإن الهجرة أمر لا مفر منه بسبب جملة من العوامل نذكر منها العوامل الاقتصادية و الحروب الاهلية و العوامل الديمغرافية و البيئية، أما من جانبها الايجابي على الشعوب المهارات المهاجرة و الدول المضيفة فقد اصبحت امر ضروري لتلبية احتياجات العمالة و ضمان توافر المهارات

_

²⁰ مفوضية اللاجئين، "جنوب السودان لايزال يمثل اكبر ازمة لاجئين في افريقيا"، على الرابط: <u>www.sudantribune.net</u> تاريخ الاطلاع:2019/07/05.

و إفحام الاقتصاديات و المجتمعات بالحيوية و بالتالي فالهجرة أمر مرغوب فيه بالنسبة للمهاجرين وبعض المجتمعات المضيفة على حد سواء و ذلك عندما تتم حوكمتها بشكل انساني و بصورة عادلة على انها سبيل لتحقيق الامكانيات الانسانية و ليس الاساءة للإنسانية.

قائمة المراجع

- 1) آثار النزاع امسلح في جنوب السودان على الصحة النفسية، منظمة العفو الدولية، رقم المبادة: AFR /65/3203/2016 الوثيقة: AFR /65/3203/2016 معلى الرابط:
 - 2) دريسي سهام ، صراع النفوذ في شرق افريقيا ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
 - 3) دبرایفیر، تحذیرات من مخاطر تصاعد الهجرة غیر الشرعیة من القرن الافریقي الی الیمن، علی الرابط: https://debriefer.net/news-8040.htm
- 4) يرفي بول ، "المساعدة على عودة النازحين من الدينكا بور" ، نشرية الهجرة القسرية (لندن: مركز دراسات اللاجئين، نوفمبر 2005).
- 5) شلبي محمد ، العمليات السياسية في افريقيا ، محاضرة سنة أولى دكتوراه، تخصص دراسات افريقية ، 2019/01/06
- 6) سعيد عبد اللطيف محمد ، "جنوب السودان بين الانفصال و الحرب الاهلية و المجاعة"، معهد الجزيرة للإعلام، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/knowlegegate/opinions/

- 7) سلسلة تقارير، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، حرب جنوب السودان الاهلية: متوالية التقسيم و الانفصال (قطر: المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات، 2016).
 - 8) علو احمد ، "دولة جنوب السودان موسم الهجرة من الشمال "، مجلة الجيش، ع316،2011. على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/
 - 9) عبدي حمود ، الهجرة غير الشرعية من القرن الافريقيي الى اوروبا ، السفير العربي، على الرابط: Assafiearabic.com/ar/3291/201
- 10)ندا سعيد اسماعيل ، الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية (قطر: مركز رحمون للدراسات المعاصرة، ماى 2017).
- 11)خاديالا جيلبرت ، شرق افريقيا: الامن و إرث الهشاشة (مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية) أبوظبي ،2001.
 - 11)مفوضية اللاجئين، "جنوب السودان لايزال يمثل اكبر ازمة لاجئين في افريقيا"، على الرابط:

www.sudantribune.net

1) Bruce roberts , **East Africa : History and economic development** ,January 2006, publisher routledge..

عوامل الهجرة غير الشرعية نحو اقتراح سياسة وقائية عربية – دراسة حالة منطقة العبور الشرقية –

Factors behind illegal immigration and toward proposing a realistic policy in Arab countries- a case study in the east border area-

أ.د. فريحة محمد كريم، جامعة باجي مختار - عنابة -، الجزائر

ملخص:

إن الهجرة الدولية تؤدي إلى دفع التنمية، كما أنها إحدى الملامح غير القابلة للإيقاف في الاقتصاد العالمي المعاصر، فالهجرة سوف يكون لها دور بارز في تحديد ملامح التنمية الدولية خلال هذا القرن. إن الأزمات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، والتحولات السكانية عبر الزمن، والفجوات الواسعة والمتنامية في الأجور الدولية، والنظم الاقتصادية الدولية المتزايدة، والتغيرات المناخية، جميعها تعني أن الأشخاص سوف يصبحون في حالة تنقل بأعداد وأساليب لم نشهدها من قبل.

تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين 10-15 من عدد المهاجرين في العالم، والبالغ عددهم حسب تقديرات الأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون فرد. فقد سجلت القيادة العامة للقوات البحرية إن الهجرة غير الشرعية عبر القنوات البحرية بلغت ذروته، حيث بلغت نسبتها 87 %بينما تمثل الهجرة السرية عبر السفن 13% منها، أما الفئة العمرية للحراقة فمحصورة بين 56-15 سنة، تحتل فيها فئة الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 20- 28 سنة حصة الثلاث أرباع، منهم خرجي الجامعات و العنصر النسوي، وحسب القيادة العامة للقوات البحرية خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى غاية 31 ديسمبر 2018، يوجد, 1335 حراق منهم 10 حراقة يمثل العنصر النسوى، فيما بلغ عدد المهاجرين في ممن لقوا حتفهم عرض البحر 98 مهاجرا، وقد اتخذت الظاهرة أبعادا أخرى بتجاوزها لحدود الولايات الساحلية إلى الداخلية كالأغواط، أم البواقي، غيليزان، تبسة وغيرها من المدن الداخلية، وأمام تتامى الظاهرة يبدى العديد من المتتبعين لملف الهجرة غير الشرعية بالجزائر تخوفا كبيرا من تغلغل ثقافة الحرقة وسط شرائح واسعة من الشباب رغم المخاطر الكبيرة التي عادة تصاحب مثل هذه المغامرات في وقت لم تعد الظاهرة تخص فئة الشباب بل اخترقت عقول الأطفال القصر الذين يسعى بعضهم لتقصيى أثار الفائزين بصفقة العيش في الأراضي الأوروبية وهي الحقيقة التي باتت تكشفها التجارب السابقة، لاسيما بعدما تحدثت الإحصائيات عن ضبط مصالح الأمن 09 قصر وهم يهمون بالهجرة عبر ميناء ارزيو، كما تمكنت ذات المصالح من وضع حد لمغامرات 3 قصر لا يتعدى عمرهم 15 سنة. (منظمة العمل الدولية)

مقابل هذه الأرقام فإن هناك مصادر أخرى تتحدث عن الكم الهائل من محاولات الهجرة السرية التي تتكلل بالنجاح قد تصل إلى ثلاثة أضعاف العمليات التي تقشلها مصالح الأمن في وقت كثر فيه

الحديث بشكل كبير عن احتمال وجود شبكات يبقي افرداها مجهولين إلى حد الساعة تقوم بالتغطية على العديد من الشباب وهم يحاولون مقارعة أمواج البحر ويؤكد أصحاب هذه المقولة بكثافة الإجراءات التي تتخذها مصالح شرطة الحدود.

فهذه الظاهرة تتسم بالغموض وخارجة عن دائرة القانون المتعارف عليه بين الدول، فهي تشكل عبئاً ثقيلاً على كامل دول العبور وكذلك دول الوصول، وما يتطلبه تدفق هذه الأعداد من استحقاقات مادية وبشرية وفنية؛ لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وما تشكله من فوضى تخل بأمن هذه الدول واستقرارها، وتجعلها في حالة استفار متواصل، فالذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها وسيلة سهلة لاصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، فهذه الأوضاع تكون سبباً لإقامة المزيد من الأزمات السياسية بين الدول التي لا تكون مصدرا للتعاون البناء، بل هي واقفة لتصيد الأخطاء وتحميل كل طرف أعباء هذه المشكلة.

بناء على ما تقدم جاء السؤال المركزي حول:

ماهي العوامل التي تؤدي بالشباب للهجرة الغير شرعية بمنطقة العبور الشرقية للجزائر؟ سوف تم تحليل الظاهرة من خلال الخطة التالية:

- 1. مشكلة الدراسة
- 2. مراحل الهجرة في الحوض المتوسطى نحو أوروبا
 - 3. ظهور الهجرة السرية (غير القانونية)
 - 4. دوافع الهجرة غير الشرعية
 - 5. طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية
 - 6. الانعكاسات الناجمة للهجرة غير الشرعية
- 7. السياسيات الحكومية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية
 - 8. مبادرات من قبل دول الشمال
 - 9. مبادرات من قبل دول الجنوب
 - 10. المعالجة الوطنية للهجرة غير الشرعية
- 11. تقييم السياسات المتخذة حول موضع الهجرة غير الشرعية

abstract:

That Migration International lead to to me Pay Development, as such It one Features Non Midwife Tostop in a Economy Global Contemporary, Q Immigration Will is being to her Role prominent in aDetermination features Development International Through This Century . that Crises Economic development Current And future, And transformations Population Through Time, Alfjoa v Wide And growing in a Wages International, And systems Economic development International Increasingly, And changes Climatic, all of them Means that People Will they become in a status Navigate In numbers And methods did not We are witnessing itBefore .

The ILO estimates the size of clandestine immigration between 10-15 The number of migrants in the world, totaling according to estimates of the United the International Organization for Migration. about 180 million people, according to immigration in the European Union countries, the size of up about 1.5 million people. Has the General Command of the Navy reported that illegal immigration through maritime channels reached its peak, with increase of 87%, while representing the clandestine immigration by ship 13% of them, while the age group of corvettes Vmahsourh between 15-56 years, which occupies the youth aged between 20 -28 years share of the three quarters, including graduates of universities The women's component, and according to the General Command of the Navy during the period from to December 31 2018, there 0.1335 them 10 burner burner of a feminist element, while the number of immigrants who were in the sea were killed 98 immigrants, thephenomenon has taken dimensions Other outflanked to the limits of coastal States to the internal Kalogua i, or residuum, Relizane, the of other inland cities, and in front of the growing phenomenon of many observers file of illegal immigration in Algeria a great fear of the penetration of a culture of burning amid large segments of young people, despite the great risks that usually Accompanied by such adventures at a time when the phenomenon no longer belongs to the youth, but penetrated the minds of children minors, some of them seeking to investigate the effects of winners of the deal to live in the territories European, a fact speaking to statistics seized revealed by previous experiences, especially after interests of 09 Palace as they were about immigration through the port of Arzew, also managed the same interests, put an end to the adventures of 3 Palace does not exceed the age of 15 years. (ILO)

In contrast to these figures, there are other sources that speak of the huge number of secret immigration attempts that can lead to success of up to three Fold operations that security interests fail at a time when there is much talk about the potential for networks to keep them private Unknown To this day, it is covering many young people as they try to fight the waves of the sea, and the owners of this statement emphasize the intensity of the actions taken by the interests of border police .

Do u k that phenomenon Migration Non Legitimacy did not Prepare Threatening Area Self-contained, or Country Certain, But It I went over that Much, As It has become Threatening the world Whole, In particular Countries African countries Maghreb and European countries, Where that this is Areas Three Of which Countries An exporter of immigration, Such as Countries Concerned Migration, which a j Wish in a Migration To them .

These Phenomenon Characterized With ambiguity And beyond About Circle Common law on him between Countries, They are form A burden Heavy On Full states Transit As well Countries Access, gesticulate Requires it flow These numbers From Benefits Material And human beings And technical; To monitor Follow-up and detection And adjust this is Life, And what Form it flow this is Numbers that Different in a nature Her character And its culture And its purposes Of danger On Security Political And social issues Economic, And what they constitute From Chaos Disregard Security this is Countries Stability, And make it in status Alert continuous, Those who Flocking in a way Non Organization can that They are Source Real For forms From The danger Security

and health Countries Transit, And toolNegative To tamper Security National, and Wassila To threaten Stability, as such It Instrument Easy To hunt and employ them Objectives a wish And political Hostile, These Conditions Be a reason For a stayMore From Crises Political issues between Countries Which do not be Source Cooperation Building, But she Standing To catch Errors and load Each party Burdens this is the problem .

Based on what Advance came the central question about:

What are the factors that lead youth to illegal migration in the eastern transit area of Algeria?

The phenomenon will be analyzed through the following plan:

- 1. the study Problem
- 2. Migration stages in the Mediterranean basin towards Europe
- 3. Appearance of Migration Confidentiality (Other than Oh)
- 4. Motives Migration Non Legitimacy
- 5. Methods And outlets Migration Non Legitimacy
- 6. Reflections Caused Migration Non Legitimacy
- 7. Politics Governmental organizations To deal with With Migration Non Legitimacy
- 8. Initiatives From Before Countries North
- 9. Initiatives From Before Countries the South
- 10. National treatment of illegal immigration
- 11. Evaluation of policies taken on the subject of illegal immigration

• أولا: مشكلة الدراسة :

إن الهجرة الدولية تؤدي إلى دفع التنمية، كما أنها إحدى الملامح غير القابلة للإيقاف في الاقتصاد العالمي المعاصر، فالهجرة سوف يكون لها دور بارز في تحديد ملامح التنمية

الدولية خلال هذا القرن. إن الأزمات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، والتحولات السكانية عبر

الزمن، والفجوات الواسعة والمتنامية في الأجور الدولية، والنظم الاقتصادية الدولية المتزايدة، والتغيرات المناخية، جميعها تعني أن الأشخاص سوف يصبحون في حالة تنقل بأعداد وأساليب لم نشهدهامن قبل. تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية مابين 10–15 من عدد المهاجرين في العالم، والبالغ عددهم حسب تقديرات الأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون فرد. فقد سجلت القيادة العامة للقوات البحرية إن الهجرة غير الشرعية عبر القنوات البحرية بلغت ذروته، حيث بلغت نسبتها 87 %بينما تمثل الهجرة السرية عبر السفن 13% منها، أما الفئة العمرية للحراقة فمحصورة بين المعامة تحتل فيها فئة الشباب ممن تتزاوح أعمارهم بين 20–28 سنة حصة الثلاث أرباع، منهم خرجي الجامعات و العنصر النسوي، وحسب القيادة العامة للقوات البحرية خلال الفترة الممتدة من جانفي خرجي الجامعات و العنصر النسوي، وحسب القيادة العامة للقوات البحرية خلال الفترة الممتدة من جانفي المهاجرين في ممن لقوا حتفهم عرض البحر 98 مهاجرا، وقد اتخذت الظاهرة أبعادا أخرى بتجاوزها لحدود الولايات الساحلية إلى الداخلية كالأغواط، أم البواقي، غيليزان، تبسة وغيرها من المدن الداخلية، وأمام تنامي الظاهرة يبدى العديد من المتتبعين لملف الهجرة غير الشرعية بالجزائر تخوفا كبيرا من تغلغل وأمام تنامي الظاهرة يبدى العديد من المتتبعين لملف الهجرة غير الشرعية بالجزائر تخوفا كبيرا من تغلغل

ثقافة الحرقة وسط شرائح واسعة من الشباب رغم المخاطر الكبيرة التي عادة تصاحب مثل هذه المغامرات في وقت لم تعد الظاهرة تخص فئة الشباب بل اخترقت عقول الأطفال القصر الذين يسعى بعضهم لتقصى أثار الفائزين بصفقة العيش في الأراضي الأوروبية وهي الحقيقة التي باتت تكشفها التجارب السابقة، لاسيما بعدما تحدثت الإحصائيات عن ضبط مصالح الأمن 09 قصر وهم يهمون بالهجرة عبر ميناء ارزيو, كما تمكنت ذات المصالح من وضع حد لمغامرات 3 قصر لا يتعدى عمرهم 15 سنة. (منظمة العمل الدولية)

مقابل هذه الأرقام فإن هناك مصادر أخرى تتحدث عن الكم الهائل من محاولات الهجرة السرية التي تتكلل بالنجاح قد تصل إلى ثلاثة أضعاف العمليات التي تفشلها مصالح الأمن في وقت كثر فيه الحديث بشكل كبير عن احتمال وجود شبكات يبقي افرداها مجهولين إلى حد الساعة تقوم بالتغطية على العديد من الشباب وهم يحاولون مقارعة أمواج البحر ويؤكد أصحاب هذه المقولة بكثافة الإجراءات التي تتخذها مصالح شرطة الحدود.

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد تهدد منطقة معينة بذاتها، أو دولة معينة، بل إنها تعدت ذلك بكثير، إذ أنها أصبحت تهدد العالم بأسره، وبالأخص الدول الأفريقية المغاربية والأوروبية، حيث إن هذه المناطق الثلاث منها دول مصدرة للهجرة، ومنها دول طريق عبور، ومنها الدول المعنية بالهجرة، أي التي يرغب في الهجرة إليها.

فهذه الظاهرة تتسم بالغموض وخارجة عن دائرة القانون المتعارف عليه بين الدول، فهي تشكل عبئاً ثقيلاً على كامل دول العبور وكذلك دول الوصول، وما يتطلبه تدفق هذه الأعداد من استحقاقات مادية وبشرية وفنية؛ لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وما تشكله من فوضى تخل بأمن هذه الدول واستقرارها، وتجعلها في حالة استنفار متواصل، فالذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها وسيلة سهلة لاصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، فهذه الأوضاع تكون سبباً لإقامة المزيد من الأزمات السياسية بين الدول التي لا تكون مصدرا للتعاون البناء، بل هي واقفة لتصيد الأخطاء وتحميل كل طرف أعباء هذه المشكلة.

بناءا على ما تقدم جاء السؤال المركزي حول:

ماهي العوامل التي تؤدي بالشباب للهجرة الغير شرعية بمنطقة العبور الشرقية للجزائر؟ سوف تم تحليل الظاهرة من خلال الخطة التالية:

- 12. مشكلة الدراسة
- 13. مراحل الهجرة في الحوض المتوسطي نحو أوروبا

- 14. ظهور الهجرة السرية (غير القانونية)
 - 15. دوافع الهجرة غير الشرعية
 - 16. طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية
- 17. الانعكاسات الناجمة للهجرة غير الشرعية
- 18. السياسيات الحكومية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية
 - 19. مبادرات من قبل دول الشمال
 - 20. مبادرات من قبل دول الجنوب
 - 21. المعالجة الوطنية للهجرة غير الشرعية
- 22. تقييم السياسات المتخذة حول موضع الهجرة غير الشرعية

اهتمت دراسات المهاجرين من غرب أفريقيا وعلى وجه الخصوص المهاجرين من دولة نيجريا والمتواجدين في طرابلس الغرب، باعتبار أن دولة نيجيريا من أكبر الدول الأفريقية من ناحية القوة الاقتصادية، وذلك على اعتبار أنها تستقبل الكثير من المهاجرين من الدول الأفريقية مثل: غانا، ليبيريا، سيراليون، مالي، السنغال .حيبث كانت من أهم الدوافع والأسباب والعوامل وراء هذه الهجرات؛ هو عدم الاستقرار السياسي، والحروب المحلية والدولية، ولقد أشارت الدراسة إلى إمكانية تأثير العديد من المتغيرات على الهجرة، مثل :النمو السكاني، مستوى التعليم، وحجم الأسرة، حيث توصلت الدراسات إلى الآتى:

- ظاهرة الهجرة غير الشرعية منتشرة بببين الشباب أكثر من كبار السن.
- العوامبل السياسية والاقتصادية لها دور أساسي ورئيسي في الهجرة غير الشرعية بسبب عدم المساواة في التنمية الاقتصادية بين الأرياف والمدن، الأمر الذي خلق فروق اقتصادية بين تلك المجتمعات بسبب الحروب الأهلية.
- قدرة المهاجرين على التكيف في بيئتهم الجديدة، مثل: تعاطي المخدرات، مع انتشار ثقافات فرعية.
- الارتباط بالتركة الاستعمارية أو الطفرة الصناعية التي تلت الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أبقى هؤلاء المهاجرين في متاهات مغلقة.
- لم يتمكن المهاجرون من الاندماج الفاعل بالتحول من نموذج المهاجر المضيف إلى المهاجر المنتمى، حيث ظلت الاعتبارات الخصوصية العقدية والثقافية حائلاً أمام التحول المنشود.
- معالجة قضايا الهجرة تستوجب التعاون الدولي على أساس تحقيق النفع المتبادل لكل من الدول المرسلة والدول المستقبلة.
- أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ارتبطت بتخلف المجتمعات النامية لدول الجنوب على كافة المستويات :الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

- تشكل الظاهرة الاستعمارية من أبرز العوامل الخارجية المؤثرة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تحمل دول الشمال المتقدم مسؤولية أخلاقية ومادية في المساهمة الفعلية لإيجاد الحلول للمشاكل التي تعانى منها دول الجنوب المتخلف.

ظهور الهجرة السرية (غير القانونية):

بعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في منتصف السبعينيات من القرن الماضي أصبح ينظر إلى الهجبرة على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن حلول ناجعة، ومن ذلك ظهر الاتجاه نحو غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين والتجمع الأسري، ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة، بل انعكست آثارها حتى على بعض الدول المصدرة للمهاجرين، فقامت هي كذلك بمراجعة سياساتها الخاصة بالهجرة كردة فعل على الانتهاكات المتكررة من بعض الدول وتقصيرها في حماية الأجانب، حيث بلغ عدد المهاجرين على سبيل المثال من دول المغرب العربي إلى 1988مليون علم 1988، قدمت منظمة الهجرة الدولية إحصائيات مثيرة عن تزايد عدد الوافدين على إسبانيا من المهاجرين غير الشرعيين. وقالت المنظمة إنه في الفترة الممتدة من 2017 إلى اليوم، وصل إلى إسبانيا من 47 ألف مهاجر سري، وهو نصف العدد الذي وصل إلى الجارة الشمالية للمغرب منذ1999 إلى 2017، أي حوالي 95 ألف مهاجر خلال 20 عاما. (migrationdata., 2016).

الأرقام المقدمة من المنظمة الدولية للهجرة تقول إن الهجرة عبر البحر في المتوسط في 2018 هي الأكثر ارتفاعا خلال العشرين عاما الماضية، حيث بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين خلال هذا العام 25101 شخصا. في سنة 2017، كان الرقم قريبا من رقم 2018، بلغ عدد المهاجرين السريين 22414 شخصا.

حيث وصل ارتفاع عدد المهاجرين ليصل إلى 2.1 مليون نسمة، كما قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين بنصف مليون أيضاً، وتشكل الهجرة الواردة من دول الجنوب هاجساً أمنياً بالنسبة لدول الشمال، حيث يتم ربطها في إطار المنظور الأوروبي بالاستقرار في دول الجنوب، فعدم الاستقرار السياسي في دول الجنوب قد يؤدي إلى أسباب أخرى، منها :زيادة تدفق اللاجئين نحو دول الشمال، أي نحو الدول الأوروبية سواءً بهدف العمل المؤقت، أو بهدف اللجوء السياسي، أو الاستقرار الدائم بها.

ومن جانب آخر فإن الأيدي العاملة المهاجرة إلى دول الشمال كانت تؤمن لها طاقة عاملة شابة ورخيصة، إلا أنها من ناحية أخرى تشكل خطراً محتملا على ما يسميه الأوروبي بالخطر الإسلامي الجنوبي، هذه السياسة التي انتهجتها دول الشمال من أجل وقف تدفق المهاجرين القادمين إلى دول الشمال والمتمثلة في غلق الحدود لم تستطع معالجة المشكلة كما كانت تستهدف هذه السياسة، بل زادتها حدة وأدت إلى بروز وجه جديد للهجرة وظاهرة أكثر خطورة هي الهجرة غير الشرعية .كما شددت دول الشمال بشكل كبير على سياسة إدارة حركة الهجرة منذ بداية الألفية الثالثة، والتي تهدف إلى الحد من

عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى بلدانها لدرجة أصبحت العلاقة طردية بين تزايد نسبة الهجرة من أجل العمل، وبين سن النظم القانونية للهجرة بهدف حماية حقوق العمال.

دوافع الهجرة غير الشرعية:

إن الاستقرار يمثل أحد عوامل الجدب وخاصة الاستقرار السياسي، والتقبدم الاقتصادي الذي يوفر للمهاجرين حرية العمل و امكانية الرقي الحضاري، وانفتباح المجتمعات على العلم والعلماء، وبالتالي إمكانية تحقيق العالم لذاته وتنمية قدراته وكون البلدان المتقدمة بحاجة إلى الكفاءات العلمية والفنية، جعلتها تسن التشريعات والقوانين التي تشجع الكفاءات على الهجرة، وتسهيل الإمكانيات لهم في تلك المجتمعات التي يهاجرون إليها، فبذلك أخذت الهجرة نوعين :هجرة العقول أي العلماء والباحثين ذوى القدرات الخاصة، وهجرة العمالة، وكلاهما يؤثر فقدانه على المجتمع سلبياً، فلكل دوره في مجال فعال في المجتمع القارة الأوروبية هي أكبر القارات استقبالا للمهاجرين حيث بلغ مجموع المهاجرين في عام 1990 م حوالى 49.4 مليبون نسمة، ليصل إلى 64.1 مليون نسمة .

بطبيعببة الحال ليس من السهل أن يقبل الإنسان تغيير مكان إقامته، أي الهجرة من موطنه الأصلي إلى دولة أو قارة أخرى، إلا إذا كانت هناك دولفع ملحة تسهم في عدم ارتياحه أو شعوره بالعجز عن تلبية متطلبات موطنه الأصلي، وعلى أية حال فإن الدوافع التي تسهم في حدوث الهجرة غير الشرعية متعددة أهمها ما يأتى:

1. الدافع الاقتصادي:

يعتبر هذا الدافع أحد الأسباب الأساسية للهجرة، فمعدل دخل الفرد السبنوي في دول الجنوب 4000 دولار بينما معدل دخل الفرد في دول الشمال 20000 دولار.

دول الجنوب تعاني من عجز متواصل في موازين مدفوعاتها، وعدم القدرة على تغطية النققات خاصة أن أغلب اقتصاديات هذه الدول يعتمد أساساً على الز راعة التقليدية التي ترتبط بالظروف المناخية والإمكانيات المادية التي تساعدها على التصدير، بالإضافة إلى ت ا زيبد مديونيبة هبذه البدول الفقيبرة للبدول الغنيبة، ومباي ارفبق ذلبك مبن عبدم القبدرة علبي دفيع عجلبة التتمية الشاملة، والحد من تفاقم ظاهرة البطالة وانتشار الحالات الاجتماعية المتردية .كما أنه في بعض المجتمعات يصل فيها قلة أو انعدام فرص العمل وازدياد حجم البطالة، ولذلك نجد أغلب الشباب يتجه إلى الهجرة غير الشرعية، بسبب فقدان الأمل في إيجاد فرص عمل سواءً في تخصصهم أو حتى في غيره، فقد أصبحت البطالة مثل الشبح الذي يراود الشباب، وبالمقابل أصبحت المعيشة صعبة لما يقابلها من ارتفاع متزايد في الأسعار وانخفاض في مستويات الدخل .ففي مثل هذه الحالة يضل الفرق شاسع بين الدول النامية الفقيرة التي تصعب فيها المعيشة وبين الدول المتقدمة.

2. الدافع الاجتماعي والثقافي:

تشهد دول الشمال المتقدم ارتفاعا في نسبة عدد السكان، حيث يتوقع أن تصل سنة 2025 م

حوالي 23 %، وهي قابلة للارتفاع في نسبة الولادات على مستوى دول الجنوب، أدى ذلك إلى فقدان السيطرة على نموها والتناغم بين النمو الديموغرافي والاقتصادي، كما أن للتعليم دور كبير في تكوين شخصية الفرد وثقافته التي تعد واقيا من الانحرافات، لذلك فإن الانقطاع المبكر عن الدراسة من شأنه أن يجعل الفرد ينتمي إلى فئة ضعيفة، ثم يقف عاجزا عن تحقيق أحلامه ومتطلبات حياته اليومية، وبالتالي يولد لديه شعور بالإحباط يسهل الانقياد إلى شتى أنواع الظواهر والتي من بينها ظاهرة الهجرة غير الشرعية .فالإمكانيات المحدودة لدول الجنوب وعدم قدرتها على توفير المرافق الضرورية لمواطنيها؛ دفع بالعديد من الشباب للسفر إلى بلدان الشمال بطريقة شرعية أو غير شرعية، وذلك لتحقيق طموحاتهم المرتبطة والمتأثرة بالمجتمعات الغربية، وعدم وعيهم بالصعوبات التي من الممكن التعر ض لها، حيث إن قناعتهم مبنية على فهم خاطئ للوضعية الصحيحة، حيث إن أغلب المهاجرين يريدون الالتحاق بمن سبقوهم في هذا المجال.

3. الدافع السياسي والأمنى:

نتيجبة للظروف التي مرت بها دول الجنوب من قل الاحتلال الاستعماري الذي حل بها، وعدم استقلالها ومواكبتها لركب التقدم، ووصول فئات معينة إلى السلطة جعلها تأخذ في السيطرة والتحكم، وتعمل على توجيه الاقتصاد والإدارة بما يتماشى مع أهدافها، ففي مثل هذه الأوضاع يقع التصادم بين هذه الفئة المسيطرة وبين رجال العلم والمثقفين، وبين العقلية المسيطرة التي جمدت العلم، بالإضافة إلى أن هذه الأوضاع انعكست على مكانتهم الاجتماعية وأحوالهم المعيشية مما كان سبباً في الهجرة، فمع وجود الاضطرابات السياسية والشعور بالاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات، كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة، بحيث يعد عدم الاستقرار الناجم جراء الحروب الأهلية والدولية سبباً من الأسباب الرئيسية للظاهرة محل الدراسة، حيث يقصد المهاجرون المناطق الأكثر أمناً، ومن بعد يطلبون ما يعرف باللجوء السياسي أو الإنساني. الدافع السياسي يعتبر من أهم العوامل أو الدوافع المؤثرة بشكل رئيسي في الوقت الحاضر، مثل ما حدث في الجزائر من الحروب الأهلية والنزاعات في تسعينيات القرن الماضي، أو الحرب الأهلية في انجولا، واندلاع القتال للانتقام بين القبائل في الصومال، كما بسبب الصراع على السلطة، وما تمر به دول الجنوب في سنة 2008 م، كما عمت الفوضى في كينيا السياسي، لذا فمن أبرز محاور عدم الاستقرار السياسي والتي تتمثل في غياب الديمقراطية وانتهاكات السياسي، لذا فمن أبرز محاور عدم الاستقرار السياسي والتي تتمثل في غياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الانسان، وظاهرة الفساد السياسي، وعدم تقدير الكفاءات العلمية والسياسية والنزاعات المسلحة.

4. الدافع النفسي:

يكمن الدافع النفسي الذي يسهم في حدوث الهجرة غير الشرعية في عدم الحرية الدينية والسياسية، كذلك الرغبة في الفرار من الاضطهادات التي تصادفهم في أوطانهم الأصلية، وخير مثال على ذلك الهجرات إلى العالم الجديد، وهجرة اليهود مبن ألمانيا إلى فلسطين عندما تعرضوا للاضطهاد إبان الحكومة النازية، وما تعرض له الروس إبان الثورة البلشفية إذ أن حوالي3 / 4 مليبون روسي قد هجروا من موطنهم وذلك بسبب اضطهاد الثورة البلشفية.

عوامل أخرى (داخلية وخارجية):

- ضعف التنسيق والتعاون بين البلدان المجاورة في مجال الهجرة.
- ظهور شبكات دولية لتهريب البشر، والإتجار بهم، وهي شبكات لها من القوة والنفوذ مايمكنها اختراق كل الحدود، والإفلات من كل القيود وقد تكون هذه العصابات في بعض الأحيان موجهة من قبل أعداء الوطن ذاته أو ممن يتربصون بالوحدة الوطنية لدول العبور أو الهجرة.
- استعمال الوسائل الحديثة في الهجرة غير الشرعية (الأقمار الصناعية مثل ايريديوم، الثريا ...)
- سياسة عدم تجريم الهجرة غير الشرعية من طرف بعض البلدان التي لاتملك تشريعات ناجعة في مجال الهجرة غير الشرعية.
 - تغير استراتيجيات المهربين عبر البلدان الأكثر هشاشة أمنية.
 - انخراط معظم المهاجرين في شبكات الإتجار بالمخدرات.

طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية

هناك عدة طرق وأساليب للهجرة غير الشرعية من دول الجنوب المتخلف إلى دول الشمال المتقدم، والتي تمثلت في الآتي:

- المنافذ البرية الصحراوية: لقد تمثلت الأسباب الرئيسة وراء الهجرة غير الشرعية في الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتي جعلت من الإنسان الذي يعبيش فببي دول الجنوب وهو يعاني اليأس والفقر والمرض، الأمر الذي دفعه إلى الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ الصحراوية متحملاً أخطارها، ومعتقداً بالوصول إلى الضفة الأخرى، الأمر الذي يوقعهم تحت أيدى سماسرة التهريب، فهم مجموعة من الأفراد اعتادوا التخطيط لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية في مجال تهريب الأفراد إلى خارج البلاد بطرق غير شرعية، حيث أن البعض منهم يقوم بمساعدة الراغبين في السفر لدول الشمال من خلال تذليل الصعاب لهم لحين وصولهم إلى الدول المراد الذهاب إليها، وذلك مقابل مبالغ مالية كبيرة، ويتم الاتفاق معهم بتجميعهم بمدن معينة، بحيث تتم الرحلة سرًا على الأقدام في الصحراء، أو في سيارات شحن، وغالباً ما يتخلل هذه الرحلة صعوبات ما بين فقدان الطرق، أو العطش، أو أن يحدث صراع بين المجموعات المهاجرة من أجل البقاء.
- المنافذ البحرية: في أثناء عبور المهاجرين للبحبر الأببيض المتوسط يواجهون العديد من المصاعب والمخاطر، هذا بعد نجاحهم من أخطار الصحراء الكبرى .حيث يتم الاتفاق

مع الأفراد العاملين في الصيد البحري بالاتفاق مع سماسرة تهريب الأفراد على شراء بعض مراكب الصيد، ليتم الإبحار بها من أحد مواني الصيد إلى أن يتم وصولها إلى منطقة الهجرة غير الشرعية، وتقوم المراكب بالتوجه مباشرة إلى البلد المراد الوصول إليه، أو عن طريق المراكب التجارية، ومعظم حالات السفر بواسطة هذه المراكب المتهالكة غالباً ما ينتهي بمأساة للمهاجرين، إما أن تغرق المراكب قبل استكمال الرحلة، أو أن تعود مرة أخرى إلى السواحل نتيجة لوجود عطل بها حتى يتم صيانتها من جديد.

الانعكاسات الناجمة للهجرة غير الشرعية

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد تهدد منطقة معينة بذاتها، أو دولة معينة، بل إنها تعدت ذلك بكثير، إذ أنها أصبحت تهدد العالم بأسره، وبالأخص الدول الأفريقية المغاربية والأوروبية، حيث إن هذه المناطق الثلاث منها دول مصدرة للهجرة، ومنها دول طريق عبور، ومنها الدول المعنية بالهجرة، أي التي يرغب في الهجرة إليها .وعليه سوف يتم تناول الانعكاسات للهجرة غير الشرعية من حيث المخاطر والآثار:

- المخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية:

لوحظ خلال هذه الفترة أن الآلاف من مختلف الجنسيات تتواجد في دول العور، وبتواجدها هذا تعمل في المزارع والمصانع ومختلف النشاطات الأخرى كعمال، وبدخولهم لأراضي دول العبور وبطريقة غبر قانونية، في هذه الحالة فهم لا يخلون من عدة مخاطر سلبية منها صحية وأمنية، وغيرها من المخاطر الأخرى على دول العبور والدول المعنية بالهجرة، هبذه المخاطر يمكن توضيحها في الآتي:

- المخاطر السياسية والأمنية :الهجرة غير الشرعية أخطار ناجمة عنها، والتي تتمثل في تهريب أشخاصا هاربين من القانون، وذلك لقيامهم بأعمال غير شرعية، بالإضافة إلى وجود عناصر في دول العبور مثلاً هم أصلاً جواسيس يعملون لصالح دولهم، ولكن في الظاهر هو مجرد عامل، والبعض من المهاجرين بطرق غير شرعية يسعون لتدمير أو وضع خطط لخلق زعزعت في نظام قائم في دولة ما من دول العبور أو الدول المستهدفة بالهجرة.
- المخاطر الصحية والاجتماعية :في الغالب يترتب على دخول المهاجرين غير الشرعيين أخطار صحية، وذلك لأنهم لا يخضعون للمراقبة الصحية، ولا يملكون شهادات صحية تفيد خلوهم من الأمراض السارية والمتوطنة، والتحصين والتطعيم ضد هذه الأمراض المعدية والمزمنة، وعن طريق الدراسات والأبحاث الطبية اتضح أن أغلب المهاجرين بصورة غير شرعية يكونون مصابين بهذه الأمراض ، والخطير هنا أن هذه الفئة من المهاجرين نجدهم في داخل المجتمعات والقرى، وأحياناً نجدهم حتى في المطاعم، والمخابز، والمزارع، وغيرها، وهنا يتم نقل هذه الأمراض المعدية من شخص إلى آخر حتى عن طريق السلع والخدمات.

- المخاطر الاجتماعية اللهجرة غير الشرعية أثار اجتماعية على جميع البلدان والمؤسسات ذات العلاقة، إضافة إلى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي الذي قد يعبر للموت في البحر، فمن تلك الآثار الاجتماعية النقكك الأسري والاجتماعي، حيث إن المهاجر سيواجه بلا شك في البلاد الأم تفككاً أسرياً إذ يترك أسرته وأهله وذويه، وفي جميع الأحوال سيقتلع المهاجر من روابط اجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة وهي الأسرة، وهذا سيؤثر على استقراره الاجتماعي وانتمائه الإنساني، وكذلك روابطه في بلده .كما ظهرت شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة وغير الأفارقة إلى بلدان جنوب المتوسط مثل إيطاليا، واسبانيا، فهذه الشبكات تعامل المهاجرين بطريقة غير إنسانية وتستغلهم وتعتبرهم سلعة بشرية، وهذه الشبكات بدأت لها تقنياتها وأساليبها وتملك أموالاً طائلة من خلال هذا النشاط، ويصعب معرفتها على الشخص الذي لا يملك الخبرة في هذا المجال، فلهذه الجماعة أساليب قوية في التعامل تصل إلى إلقاء المهاجرين في البحر إذا زاد العدد في القارب، مثلاً عن الحمولة المقررة.
- الآثار السياسية والأمنية :ومن الآثار السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تتعدم الديمقراطية وتسن النظم الدكتاتورية، ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دون ما سبب أو محاكمة، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كسياق عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة.

فهذه الظاهرة تتسم بالغموض وخارجة عن دائرة القانون المتعارف عليه بين الدول، فهي تشكل عبئاً ثقيلاً على كامل دول العبور وكذلك دول الوصول، وما يتطلبه تدفق هذه الأعداد من استحقاقات مادية وبشرية وفنية؛ لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وما تشكله من فوضى تخل بأمن هذه الدول واستقرارها، وتجعلها في حالة استنفار متواصل، فالذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها وسيلة سهلة لاصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، فهذه الأوضاع تكون سبباً لإقامة المزيد من الأزمات السياسية بين الدول التي لا تكون مصدرا للتعاون البناء، بل هي واقفة لتصيد الأخطاء وتحميل كل طرف أعباء هذه المشكلة.

- الآثار الصحية :الهجرة غير الشرعية آثار صحية يحملها المهاجر خلال هجرته، حيث إن منهم المصابين بأمراض معدية ومنهم من أصيبوا خلال الرحلة، وأنه منهم من يحمل أمراضاً مستوطنة مثل :الملاريا، والتهاب الكبد، وفقدان المناعة المكتسبة وغيرها، وهذه الأمراض معدية

وصعبة العلاج، وخطيرة وسهلة الانتشار، فإذا كان من ضمن المهاجرين شخصا مصاب أصبح الجميع مهدداً بالإصابة بهذا المرض بما في ذلك رجال الأمن الذين يتعاملون معهم أو عثروا عليهم.

السياسيات الحكومية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية:

اشبتملت معظيم هبذه الاتفاقيبات وخاصبة اتفاقية أمستردام على أهم القضايا المتعلقة بانتقال الأشخاص داخل أقاليم الدول الأعضاء سواءً كانوا رعايا لهذه البلدان أو أجانب، وساهمت كثيرا في بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجال الهجرة واللجوء مما أدى بالبعض إلى وصفها بالقلعة التي تمنع دخول الأجانب.

1-مبادرات من قبل دول الشمال:

أظهرت سياسة دول الشمال في الفترة الأخيرة ميلا نحو اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد من المهجرة غير الشرعية، لوهذا الأمر قد ينتقده الكثيرون من المهتمين بمجال الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي يرون فيه الحل في دعم التنمية الاقتصادية بدول الجنوب المتخلف، والذي يعتبر المصدر للهجرة غير الشرعية، وهناك عدة مبادرات منها:

1/1 - المبادرة الإيطالية الإسبانية :

تناولت ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في:

-الجانب الأمني :وهذا الجانب يعني الكثير لأوروبا وخصوصًا بعد حرب الخلي ج الثانية التي جعلت أوروبا تدرك أهمية وجود آلية تمنع وقوع مثل هذه الأزمات، ولذلك احتوت الورقة الأمنية على تعزيز الثقة المتبادلة في النواحي المختلفة ومنها العسكرية، وآلية لإدارة الأزمات وتوفيق الرغبات، وآلية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

-الجانب الاقتصادي :ويهدف إلى تحقيق الفرص المناسبة من أجل تتمية اقتصادية متوازنة في حوض المتوسط، لتكون آلية لمنع تدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال.

-الجانب الإنساني :يطمع هذا الجانب إلى تفعيل الحوار بين الثقافات وتقريب وجهات النظر، والتوفيق بين الرؤى والأهداف بالتعويل على مدرك مشترك لحقيقة تاريخية تشجع على الحوار، فمنطقة البحر المتوسط ذات بعد ثقافي فيها من أوجه التشابه ما يدفع إلى خلق نواة من التعاون لتفادي العديد من المشاكل التي تعانى منها الدول المتوسطية مثل الإرهاب والعنف والتطرف وقضايا البيئة و الهجرة.

$\frac{1}{2}$ المبادرة الفرنسية: 5 + 5 :

تضم مجموعة لخمسة زائد خمسة والمتمثلة في دول الاتحاد المغاربي الخمس والدول الاوروبية والمتمثلة في اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، البرتغال، مالطا التي تعمل تحت غطاء الاتحاد الأوروبي، وتهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية، للتنمية وللأمن في المنطقة، وتنظيم الهجرة، وقمع الهجرة غير الشرعية. وتسعى هذه المجموعة أيضاً إلى تطوير العلاقات فيما بينها في مختلف المجالات منها :الاجتماعية،

والثقافية، والتبادل العلمي، والتكنولوجي بين أعضائها، يتزايد الاهتمام الأوروبي بالدول المطلة على البحر المتوسط، حيث شهدت المنطقة تجادباً، مما يؤكد أن هنالك قواسم مشتركة بين دول الشمال والجنوب تدعو للتعاون، وأخرى تدعو إلى التباعد كما تهدف سياسات دول الشمال إلى محاولة لإيجاد صبغة صلبة مشتركة مع دول العبور، وذلك لغرض مكافحة القضايا المشتركة من بينها الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال (التقرير الاستراتيجي العربي، 2004).

حيث تم التوصل خلال الاجتماع في تونس في شهر أكتوبر 2002 إلى اتفاق الأطراف المجتمعة على ما يلى:

- تبادل المعلومات حول اتجاهات الهجرة.
 - محاربة الهجرة غير المشروعة.
 - تنظيم هجرة العمالة.
- معاهدة شنغن: أبرمت هذه المعاهدة في 14 يونيو 1985م بين حكومات دول الاتحاد الاقتصادي Bénélux، وألمانيا الفيدرالية وفرنسا بالإلغاء التدريجي لمراقبة الحدود المشتركة، وفرض تأشيرات على الأجانب (خاصة العرب والأفارقة) من قبل جميع الدول الأعضاء، وهذا يعني أن هذه الدول قامت بخطوة جدية في التعاون بينها لمراقبة فضاء شنغن، أما تمكين الأشخاص المرشحين للهجرة للحصول على تأشيرة لدخول إقليم شنغن فهو يعتمد على عناصر موضوعية (محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، القاهرة: دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص 204.)
- قمة تامبير 1999: قرر فيها رؤساء دول الاتحاد الأوربي تبني سياسة مشتركة للتعامل مع الهجرة من أجل التحكم بتدفق الهجرة القائم على الحاجات الاقتصادية، والتركيز على سياسات المراقبة لمستوى التدفقات وسياسات الإدماج في الداخل، مع إصدار تشريعات لتقييد وتقنين الهجرة واللجوء السياسي ومحاربة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ضمن إستراتيجية الأمن الأوربية الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوربية، حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة الفيزا المشتركة ووثائق السفر الأمنية لإدراكهم أن ظاهرة الهجرة تؤثر في التعايش المشترك وأمن دول الأعضاء (ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية، آليات الردع والتحفيز ، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، 2012م، ص41)
- .- قمة سالونيكي: التي عقدت في 19 يونيو 2003م جاء انعقاد هذه القمة في ظل التطورات السياسية والاندماجية التي انخرط فيها الاتحاد الأوربي، بعد التصديق على الدستور الموحد وهياكل الاتحاد الجديدة واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القارة الأوربية، حاولت هذه القمة وضع معايير موحدة لدول الاتحاد من أجل التصدي للهجرة السرية وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محددة.

- ميثاق الهجرة الأوربي لسنة 2008: والذي صادق فيه الزعماء الأوربيين دون تردد على القواعد المنظمة للهجرة بهدف القضاء على الهجرة السرية للبلدان الأوربية. وفي هذا المجال صرح الرئيس الفرنسي السابق " نيكولا ساركوزي" خلال مؤتمر القمة الأوربي المنعقد ببروكسل "إن أوربا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة." ويتضمن الميثاق الأوربي بشأن الهجرة واللجوء السياسي مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية وخاصة الهجرة السرية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى البطاقة الزرقاء، وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوربي لأجل العمل حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي الاتحاد الأوربي (سهام يحياوي، 2014، ص 143)

المعالجة الوطنية للهجرة غير الشرعية

نظراً للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بحكم أنها مطلة على البحر الأبيض المتوسط، وذات امتداد قاري كبير يربطها بدول الساحل وإفريقيا السوداء جنوباً، وتتوسط دول المغرب العربي باتجاه الشمال، وبالنظر للثروات الهائلة التي تزخر بها ، لذا تعد الجزائر بلد استقطاب من قبل دول جنوب القارة الإفريقية وعبور لهم نحو الفضاء الأوربي ، وهذه الظاهرة استفحلت بشكل كبير، وباتت تهدد كيان الدولة واستقرارها، مما استدع المشرع أن يعالج الظاهرة بأبعادها المختلفة بموجب قانون 88-10 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، هذا الأخير عالج في فحواه العديد من الآليات أهمها معاقبة المهاجر غير شرعي الأجنبي بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة مالية من 10,000 دج .

كما مكن قانون 08-01 السالف الذكر السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مراكز الحدود أن ترفض دخول الأجنبي إلى أرضيها، وهنا تلزم مؤسسة النقل التي قامت بنقله بإعادته إلى المكان الذي استقل فيه وسائل نقل هذه المؤسسة، وعند استحالة ذلك فإلى البلد الذي سلم له وثيقة السفر التي سافر بها، أوالى أي مكان يمكن القبول به.

كما عالج قانون دخول الأجانب حالة الأجنبي الذي يرتكب عملا يهدد امن الدولة واستقرارها بإبعاد هذا الأخير، وهذا الإجراء يدخل ضمن الأعمال التي تأمر الدولة بها فردا أو أكثر من الأجانب المقيمين لديها بالخروج من ديارها، وإلا استخدمت القوة في تتفيذ الأمر عند عدم الامتثال. وهذا حق مكرس للدولة انطلاقا من مبدأ فرض سيادتها على إقليمها، ويجب أن يكون إبعاد الدولة للأجانب مبني على أسباب جدية يقتضيها الصالح العام في حدود القانون، كأن يشكل الأجنبي تهديدا للنظام العام أو صدر في حقه حكم قضائي نهائي يتضمن عقوبة سالبة للحرية بسبب ارتكابه جناية أو جنحة، ويبلغ المعني بأمر قرار الإبعاد ، ويستفيد حسب خطورة الوقائع المنسوبة إليه من مهلة تتراوح مدتها من ثمان وأربعين ساعة إلى خمسة عشرة يوما ابتداء من تاريخ تبليغه بقرار الإبعاد من الإقليم الجزائر، ويحق له أن يرفع دعوى أمام قاضي الاستعجال المختص في المواد الإدارية في اجل أقصاه خمسة أيام ابتداء من

تاريخ تبليغ هذا القرار، مع ضرورة فصل القاضي في الدعوى في اجل أقصاه عشرون يوما ابتداء من تاريخ تسجيل الطعن ، غير انه يمكن تمديد اجل الطعن إلى ثلاثين يوما دون الإخلال بالنظام العام والآداب العامة والتشريع المتعلق بالجريمة المنظمة:

- للأجنبي المتزوج منذ سنتين على الأقل مع جزائرية أو العكس بشرط أن يكون الزواج قد تم عقده وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وان يثبت فعلياً أنهما يعيشان معاً.
- الأجنبي الذي يثبت بالوسائل الشرعية إقامته المعتادة في الجزائر قبل سن الثامن عشر
 مع أبويه اللذين لهما صفة مقيم.
- الأجنبي الحائز بطاقة المقيم ذات مدة صلاحية عشر سنوات وفي هذه الحالة يكون للطعن إثر موقوف، كما يجوز لقاضي الاستعجال أن يأمر مؤقتا بوقف تنفيذ قرار الإبعاد في حالة الضرورة القصوى لاسيما في الحالات الآتية:
- الأب الأجنبي أو الأم الأجنبية لطفل جزائري قاصر مقيم في الجزائر ، إذا اثبت انه يساهم في رعاية وتربية هذا الطفل
 - الأجنبي القاصر عند اتخاذ قرار الإبعاد
 - الأجنبي اليتيم القاصر

المرأة الحامل عند صدور قرار الإبعاد وبالرجوع كذلك إلى القانون المتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم بالجزائر وتنقلهم فيها نجده اقر طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية كعدم دخوله من الأماكن المخصصة للمرور ، أو دخوله بدون حيازته لوثائق تثبت هويته، أو دخوله الإقليم الجزائري بصورة قانونية ، إلا أن إقامته أصبحت غير قانونية كانتهاء مدة إقامته وعدم حصوله على وسائل إثبات يبرر بها وجوده كترخيص عمل أو عدم حصوله على بطاقة المقيم أو انتهاء صلاحيتها ، ويتخذ قرار الطرد من قبل الولي المختص إقليميا، وتخصص مراكز انتظار عن طريق التنظيم لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية ، في انتظار طردهم إلى الحدود أو ترحيله إلى بلده الأصلي .

وفي الأخير نصت المادة 42 من القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بهاو وتتقلهم فيها في حالة عدم تنفيذ قرار الإبعاد أو الطرد إلى الحدود أو الذي تم إبعاده أو طرده إلى الحدود و دخل من جديد إلى الإقليم الجزائري دون رخصة يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات , إلا إذا أثبت بأنه لا يستطيع الالتحاق ببلده الأصلي أو نحو بلد آخر وذلك طبقا لإحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظام اللاجئين وعديمي الجنسية .

وفي إطار سلسلة التعديلات التشريعية المواكبة للتغيرات الدولية، وانتشار ظاهرة انتقال الشباب الجزائري إلى أوربا بصفة غير قانونية، استحدث المشرع الجزائري في مدونته العقابية (بموجب تعديل 2009) المادة 175مكرر 1 " دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب

بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من20,000 دج إلى 60,000 دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية ، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".

الملاحظ أن هذه المادة أثارت حولها جدلا كبيرا من قبل النواب وذلك بالتأكيد على حذف الفقرة الثانية من المادة المذكورة أعلاه، إلا أن وزير العدل السيد الطيب بلعيز أوضح في تعقيبه أمام النواب أن الداعي الأساسي لاستحداث المادة 175 مكرر 1 هو سد فراغ قانوني في قانون العقوبات، وأن هذه الفقرة لا تخاطب الحراقة لذا فمن الأهمية أن تدرج في هذا القانون كآلية تحمي الحدود الإقليمية .

ونظراً لما يثيره موضوع الهجرة غير الشرعية من مشاكل، فإن أغلب الدول ركزت على الجانب الأمني كوسيلة لوضع حد لهذه المعضلة الخطيرة، وهذه المقاربة جسدتها الجزائر من خلال مد حدودها بطاقات بشرية وإمكانيات مادية لتطويق الحدود وحمايتها من التسلل إلى إقليمها أو الخروج منه بصفة غير قانونية، أهمها نشر قوات شرطة الحدود على جميع منافذ الإقليم، كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامهامكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية، مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية ، وضع إستراتجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية .

كما استحدثت المديرية العامة للأمن الوطني الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية، والتي من مهامها متابعة شبكة الهجرة غير الشرعية، وذلك عبر التعرف والبحث وتوقيف ومتابعة أفراد شبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين، تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني، تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية .

وطبقاً لتوصيات المنظمة العالمية للطيران المدني، ولضمان الاعتراف الدولي باستعمال جوازات السفر وطرق إصدارها ومراجعتها تحت رعاية المنظمة العالمية للطيران المدني، ومن أجل محاربة التزوير الذي قد يلحق بجواز السفر في إطار الهجرة السرية، اتخذت الجزائر منذ 2012 إجراءات إعداد وتسليم جواز السفر البيومتري.

سادساً: تقييم السياسات المتخذة حول موضع الهجرة غير الشرعية

يعد ملف الهجرة غير الشرعية، وما يترتب عنها من مظاهر سلبية محور اهتمام مختلف اللقاءات والدراسات الأكاديمية، ومنعرجاً أساسيا في السياسات الخارجية والداخلية للدول، تبلور في اتخاذ العديد من الآليات الدولية الإقليمية والوطنية للحد والتخفيف من وطأة الظاهرة، غير أن هذه الآليات صاحبتها العديد

من التأملات تنطلق من أن موضوع الهجرة يقتضي الاهتمام والتنظيم القانوني الداخلي والدولي لها، لتفادي إساءة استغلال المهاجرين السريين وحماية حقوقهم، فكلما زاد الضغط ارتفعت موجة الهجرة السرية. ذلك أنها ردة فعل من الحرمان من التمتع بالحق في التنقل، ولن تكون التدابير الأمنية في حراسة الحدود، ومعاقبة المهاجرين غير الشرعيين فعالة بالشكل الكافي، لأن من يهاجر معرضا حياته للخطر مستعد بأن يفعل أي شي مقابل الوصول إلى مقصده، ويفترض قبل سن القوانين خاصة بالنسبة لدول الطرد أنها موجهة لفئة تموت يوميا تتخبط في مشاكل اجتماعية واقتصادية لن يثنيها الحبس والردع، لذا يجب حذف الفقرة الثانية من المادة 175مكرر 1 من قانون العقوبات.

كما نلاحظ أن الدول الأوربية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا هي ذاتها التي تجهض الحق في التنقل الذي تنادي به الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين وحتى الشرعيين، بامتهان كرامتهم وممارسة التمييز العنصري ضدهم، بالرغم من أن البند الثالث عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص على "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء". كما أن الحصول على الجنسية لا يعني الاندماج الكامل في المجتمع الأوربي مانح الجنسية، فأول شرط لاندماج هو الشعور بالمساواة مع المواطنين الأصليين الحاملين لنفس الجنسية، وهذا ما لم يتحقق تماما في العديد من الدول الأوربية. ولقد عبر أحد الباحثين الاجتماعيين الفرنسيين في كتابه العنصرية في العمل بعبارة" مهما بذل الشباب من أبناء المهاجرين من جهد لتحصيل مستوى دراسي وثقافي رفيع إلا أن جهدهم يظل بلا اعتراف من جانب المجتمع".

ومن جهة أخرى، لم يكن التقارب المنشود بين الضفتين أساسه الاستراتيجي حب أو صداقة العرب، وإنما يسجل كطريقة مثلى لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعكس طموح الاتحاد الأوربي إلى التحول لقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية، وتحررها تدريجيا من ضغوط أمريكا لتصبح أحد أقطاب النظام الدولي الجديد، وهذا ما تجسده النظرة المتأنية لأرقام التبادل بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية مثلا. كما يشهد مسار برشلونة تراجعا تدريجيا أمام حجم الفوارق القائمة بين اهتمامات شمال المتوسط وجنوبه، وأهمها ارتباط مفهوم السلم والاستقرار لدى الطرف الأوربي بمسألتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب، دون أن يعير أي اهتمام للأسباب العميقة المستفحلة في الجنوب والناتجة عن تراكمات القتصادية واجتماعية وسياسية سيئة تدفع إلى ولوج الضفة الأخرى .

• الدراسة الميدانية: شمال رق الجزائر، ولاية عنابة، منطقة سيدي سالم المينائية

المجال المكاني: المجال المكاني الذي تمت فيه الدراسة هو حي من أحياء مدينة عنابه والمتمثل في حي سيدي سالما الكائن بأقصى شرق مدينة عنابه باعتباره منطقة عبور إلى دول المقصد.

وحي سيدي سالم يعود تأسيسه لسنة 1957 حيث تحول إلى تجمع سكني بعد أن كان عبارة عن محتشدات، فجمع بين مناطق عدة في المدينة: كحي الجسر الأبيض، ووسط المدينة، وبدا مشروع السكنات الاجتماعية سنة 1987 من طرف شركتين حكوميتين، عرف الحي بسوء الأحوال الاجتماعية

كالفقر وانخفاض مستوى المعيشة، كما يعد من أكثر الإحياء الفوضوية والاجرامية، إذ يشهد مختلف الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات.

المجال البشري: إن موضوع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب يتطلب منا اختيار عينة من الشباب الذين قاموا بمحاولة الهجرة غير الشرعية، وفق الطريقة القصدية القائمة على جملة من الخصائص:

- اختيار الجنس ذكر.
- المستوى التعليمي متفاوت.
- قدرت العينة بـ 50 مهاجر غير شرعي من حي سيدي سالم.

نتائج الدراسة : يتبين لنا من خلال الدراسة الميدانية بان:

- المهاجرين غير الشرعيين هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 26 سنة.
 - المهاجرين غير الشرعيين هم من الشباب العزاب والبطالين.
- المستوى التعليمي للمهاجرين غير الشرعيين منخفض جدا اذ انقطع معظمهم في الطور
 الابتدائي والمتوسط.
- اعتماد الفكرة الشائعة والمتبادلة في مخيال المجتمع الجزائري القائلة بأن "المهاجرين استطاعوا أن ينجحوا في تحقيق أحلامهم بعد قيامهم بالهجرة".
- للتأثير الاجتماعي دور في اختيار قرار الهجرة، خاصة الأصدقاء والأسرة والمحيط الاجتماعي.
- يقيمون في بيوت قصديرية غير متوفرة على ابسط وسائل الراحة مع عدد قليل من الغرف
 ما يولد شعور بعدم الارتياح خاصة وان اغلبهم ينتمون إلى اسر كبيرة الحجم.
- الحراقة من الفئة ذات الدخل المتوسط حيث يتراوح ما بين 3000 الى 9000 دج لدى اغلب اسر الحراقة وهو دخل لا يوفر ابسط الحاجيات، فبالرغم من وجود فئة قليلة منهم تعيش في وضعية جيدة، ألا أن الأغلبية تعاني الفقر وتدهور المستوى المعيشي.
 - من الأسباب الرئيسية للهجرة إلى دول المقصد هو البحث عن فرص للعمل.
 - جماعة الأصدقاء يشكلون أحد المتغيرات المرتبطة بانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- أغلبية الحراقة لا تشعر بالخوف من ههذه المحاولة بالرغم من الوسائل البسيطة المستخدمة، والمحاولات الفاشلة، وعدم تحقيقهم للأهداف، بل هناك رغبة كبيرة في إعادتها بعد كل فشل، ما يفسر أن هذه الظاهرة أصبحت تمثل ضرورة بالنسبة لهم لتحسين ظروفهم المعيشية.

الخاتمة:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالأمن لدى دول الشمال من خلال اعتارها تهديداً له، فدول الشمال أصبحت تسعى إلى إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين من دول الجنوب، فموضوع الهجرة غير الشرعية كان و لا زال الموضوع الذي يدرج كل مرة ضمن السياسة العليا لكل دولة من دول الشمال، والتي تسعى من خلال مكافحة التهديدات التي تواجهها بوضع العديد من الاستراتيجيات و الآليات الأمنية، و السياسية، والاقتصادية، التي سعت من خلالها إلى المحافظة على أمنها وذلك مقارنة بعجز دول الجنوب المتخلف عن إيجاد الحلول التي تكون لها فاعلية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن ثم لابد من تكثيف الدراسات والأبحاث بخصوص هذه الظاهرة، وذلك للوقوف على العوامل الأساسية لهذه الظاهرة.

إن المعركة ضد الهجرة غير الشرعية معركة جماعية ومسؤولية مشتركة يتقاسمها الجميع، فهي ليست مشكلة فردية فحسب بل تهم المجتمع الدولي برمته بالنظر الى خطورتها على الإنسانية، وأصبحت عصابات التهريب والإتجار بالبشر تجدد مسالكها وطرق عملها، وتستعمل أحدث وسائل الإتصال و إبتداع سبل التمويه و الإخفاء، لذا يستوجب على مختلف الهيئات و قطاعات الدولة المعنية بالمكافحة بالتنسيق مع المؤسسات الراعية لسياسات الدولة لترقية أساليب العمل الفعالة و المكيفة مع تطور التقنيات المستعملة من طرف تجار الموت.

يعد ملف الهجرة السرية من القضايا المعاصرة و الشائكة لتعديها أقاليم الدول وحدودها، مما فرض على المنظم الدولي إيجاد حلول تتوافق مع طبيعة الظاهرة في خلق التوازن بين حق الدولة في حماية إقليمها من الاعتداءات من جهة، واحترام حقوق المهاجرين وان كانوا غير شرعيين باعتبار أن حقهم في الحياة، والسلامة الجسدية مكفول في النصوص الدولية، إلا أن هذه المعادلة لم تتحقق اثر تصاعد الأوضاع السيئة التي تعيشها دول العالم النامية خاصة في ضل تحديات الثورات والنزاعات داخل الدول العربية – الربيع العربي – ذات الامتداد الجغرافي القريب من الاتحاد الأوربي، هذا الأخير استحدث في إطار الهجرة السرية آليات تكفل المواجهة وتضمن حماية حدوده من خلال سن ترسانة قانونية تجسد إرادة الشعوب والحكومات الأوربية في التصدي للهجرة الصفرية، وانتقاء الهجرة ذات الكفاءات العلمية ، وتوجت هذا السياسة بفتح حدود دول الاتحاد الأوربي داخلياً وعزلها خارجياً من خلال عقد الاتفاقيات واللقاءات التي بلورت ضرورة إنشاء أجهزة أمنية تكفل تحقيق هذه الخيارات، وتسعى إلى تعقب مسالك ووسائل المهاجرين غير الشرعيين والقضاء عليها.

ولم تبقى دول الاتحاد الأوربي تتعقب المهاجرين السريين في ديارها أو على حدودها ، وإنما فتحت جسور الحوار مع الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بواسطة عقد اجتماعات واتفاقيات تعالج مسألة الهجرة السرية في معاقلها ، ومن أهم الحلول تقديم الاتحاد الأوربي إعانات مالية ، وفتح مشاريع استثمار داخل دول مصدرة المهاجرين السريين، ويبدو أن هذه اللقاءات والإعانات المادية المقدمة

من قبل دول أوربا تضمر نوايا خفية تصب في أمننه الهجرة وعسكرتها، وتعكس الاهتمام بالبيت الأوربي من كل الاعتداءات والانتهاكات، وانتقاء كل من يدخل إليه، وارتباط عقيدتها بأن دول الطرد أو الدافعة للهجرة خاصة العرب منهم يشكلون حجرة عثر أمام أمنها واستقرارها. فبإجماع الجماعات الأوربية أن كل العرب أصوليين إرهابيين يجب ردعهم وحصرهم في خندق واحد، وبالرجوع إلى سياسات المتبعة من قبل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط نجدها للأسف تدعم السياسة الأوربية بدليل سن كل تشريعاتها عقوبات على كل من يريد الانتقال إلى أوربا بصفة غير شرعية، وربما بقاء هذه الظاهرة وزيادة انتشارها يدل على فشل السياسات المتخذة للحد منها.

أغلب الدول التي تأثرت من هذه الهجرة تعاني من عدم وجود حل جذري لها، وذلك لأن لها آثاراً نتجت عنها مخاطر أمنية، وسياسية، واقتصادية، وصحية، وبالتالي تتطلب بذل أقصى الجهود لدراسة أسباب هذه الظاهرة للحد منها ومكافحتها، في ذات الإطار، يمكن اقتراح بعض الحلول التي قد تساهم في تقليص مشاكلها وتواجهها بشكل فعال:

- أن الأسباب الحقيقية لهجرة الشباب تعود إلى تدني المستويات الاقتصادية والأجور والتنمية في بلدانهم الأصلية، والى عدم الاستقرار السياسي من حروب أهلية، ونزاعات مسلحة، وصراعات على السلطة.
- تنسيق التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب من حيث تبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في الهجرة غير الشرعية عبر الحدود.
- غالبية المشروعات التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية من قبل دول الشمال تقوم علي الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية.
- تحديث القوانين والتشريعات الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين وشبكات التهريب البرية والبحرية.
- التعاون الجاد من جميع الأطراف المتضررة من هذه الظاهرة لوضع خطط جديدة مفادها معالجة هذه الظاهرة.
- إيجاد حل قانوني وجذري للأجانب المقيمين بصورة غير شرعية في دول العبور على الأطراف المعنية بالهجرة.
 - إقامة مشاريع تنموية في البلدان المصدرة للهجرة وذلك لمنع الإقال الهائل على هذه الظاهرة.
 - وضع مخطط وطني والإلتزام بتنفيذه بالتنسيق مع كافة الأجهزة الوطنية والإقليمية والدولية.
 - تقيم المخطط كل ثلاث سنوات لتحسينه وإيجاد آليات تتناسب مع الإتفاقيات الدولية الجديدة.
 - إنجاز تقرير احصائي سنوي حول الهجرة
 - نشرة إحصائية ثلاثية حول خصائص المهاجرين.
 - وضع قائمة مغاربية وعربية موحدة للمهاجرين.

- تبادل الخبرات و المعلومات بين الدول التي لها سياسات ناجعة في مكافحة الهجرة غير الشرعية (مثال كندا، أستراليا)
- تحيين بنوك المعطيات بغرض تحديد النمط الجماعاتي للمهاجرين وتنظيماتهم، ومحاور العبور وبلد المنشأ الأصلى، تضم البصمات الجينية لتكون في متناول المحققين عند حدوث جرائم.
 - الإستعانة بأنظمة الإعلان الجغرافي في إنجاز الاستراتيجيات العملياتية.
 - وضع رقم وطني التبليغ عن المهاجرين غير الشرعيين.
- مواصلة العمل الوقائي الجواري بالتنسيق مع مديريات التربية وووسائل الاعلام ومديريات الشباب والرياضة والقطاعات المحلية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإيجاد فرص للإدماج أو فرص عمل.
- المساهمة في تنظيم دورات تكوين لما بعد التدرج في تخصص العلوم الجنائية لضمان متابعة وتقدير أبحاث خاصة بالهجرة غير الشرعية.
- تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة موجات الهجرة غير الشرعية، والتركيز على معرفة المهربين وتسليط اشد العقوبات عليهم،
- العمل على توفير وتعزيز تدريب موظفي الدول المعنيين بقضايا الهجرة للتعرف على وثائق السفر المزورة وتعاون الدول لتوفير الأجهزة الفنية التي تسمح بالكشف المباشر لكل عمليات التزوير الواقعة على وثائق السفر،
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي والقضاء على مظاهر الفقر والحرمان خاصة بالنسبة للطبقة المهمشة ،
 - توفير مناصب عمل وتدعيم القطاعات الخاصة من اجل تحقيق التنمية ،
 - العمل على استقرار البلاد وفتح باب الحوار من أجل تفادي الفوضى والعنف ،
- التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة والحوار بين الدول المعنية بالهجرة ، والتأكيد على ضرورة التعاون الثنائي والإقليمي، وتفعيل مجالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للتقليص الفجوة،
- وضع حدود واضحة وفاصلة بين حالات اللجوء والهجرة غير الشرعية خاصة من قبل دول الاستقطاب ،
 - الاستفادة من شبكة المعلومات في الكشف عن إبعاد الجريمة المنظمة ،
- فتح مجالات أمام الشباب للعمل وإتاحة الفرصة لتحقيق حياة كريمة تخدم قواعد الحد الأدنى لحقوق الإنسان ، الأمر الذي من شأنه أن يقوي ارتباط هؤلاء الشباب بوطنهم ودعم انتماءهم ،

- تنظيم عمليات تملك مراكب الصيد وسفن الركاب وإجراءات رسواها وتشديد الرقابة عليها خاصة في الدول المصدرة للمهاجرين،
- إطلاق مبادرات مشتركة بين دول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة وتبادل المعلومات في كل المسائل ذات العلاقة بالهجرة غير الشرعية .

الهوامش:

- 1. ما نصت عليه المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة 218 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول ديسمبر 1948 " لكل فرد حرية النتقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة ، و يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه "
- 2. وهذا ما نصت عليه المادة 44 من دستور 1996 " يحق لكل مواطن يتمتع بالحقوق المدنية والسياسية أن يختار بحرية موطن إقامته ، وأن يتنقل عبر التراب الوطني وحق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون له"، كما نصت المادة الأولى من قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم 111-1983 على أن المصريين حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة فرادى أو جماعات وسواء أكان الهدف مما يقتضي الإقامة الدائمة أو المؤقتة في الخارج " للتوسع أكثر حول الموضوع راجع لوشن دلال ، << شرعية الإجراءات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية >> ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية إشكالية للقانون الجديد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 19-20أفريل 2009، ص 280
- 3. محمد البزاز ، << الحماية الدولية للمهاجرين حالة المهاجرين المغربيين في أوربا >>، مداخلة مقدمة إلى الندوة الدولية حول الهجرة المغربية الرهانات الآنية والمنازعات، مركز الدارسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغربية، 24-25 نوفمبر 2005، وجدة، ص 15.
- 4. اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000
- 5. برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البروالبحروالجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000 ووردت أحكامه في خمسة وعشرين مادة مقسمة إلى أربعة أقسام: القسم الأول خاص بالأحكام العامة من المادة 1 إلى 6 ، والقسم الثاني خاص بتهريب المهاجرين عن طريق البحر من المادة 7 إلى 9 المادة ، والقسم الثالث خاص بالمنع والتعاون والتدابير الأخرى من 10 المادة إلى المادة 18 وأخيرا القسم الرابع خاص بالأحكام الجنائية من المادة 19 إلى المادة 10 إلى المادة 19 إلى المادة 10 إلى المادة 19 إلى ا
- 6. انظر: المادة الخامسة من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق
- 7. انظر: المادة 16 من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البروالبحروالجو المكل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق
- 8. انظر: المادة 18 من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البروالبحروالجو المكل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق
 - Manuel De Formation De Base Sur Les Poursuites Relative Au Traffic Illicite De Migrants, Office Des Nations Unies Contre La DrogueEt Le Crime, 2010,p181

- يحتوي القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين على العديد من الأحكام التشريعية التي تدعم طلب .10 برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر الدول الأطراف القيام بإدخالها ضمن تشريعاتها الداخلية أو أوصى بها، وأن تتواءم هذه التشريعات مع مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والقانون الخاص باللاجئين ولفهم هذه الأحكام وتطبيقها من الناحية العملية تتاولها القانون النموذجي لمكافحة التهريب في اثنين وثلاثون مادة ضمن خمس فصول. جاء الفصل الأول بعنوان الأحكام العامة أما الفصل الثاني فكان بعنوان الأفعال الإجرامية، أما الفصل الثالث فكان بعنوان تدابير الحماية والمساعدة والفصل . الرابع جاء تحت تسمية العمليات الإجرامية ذات الصلة
- 11.أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للترويج ودعم و تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، الدورة السادسة، الأمم المتحدة، فيينا ،15- 19 أكتوبر 2012 ، ص4
 - 12. التقرير السنوى العام، المنظمة الدولية للهجرة، القاهرة، 2013، ص 81.
- 13.عبد المالك صايش، << مكافحة تهريب المهاجرين السريين >>، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،، جامعة مولد معمري تيزي وزو، 2014)، ص308
 - 14.محمد البزاز، المرجع السابق، ص 27
- 15.وهي "المغرب، الجزائر، ليبيا موريتانيا مصر، سوريا، سيشل، كولومبيا، الفلبين، أوغندا، سيرلانكا، السنغال، البوسنة، الهرسك، الرأس الأخضر، أذربيجان، المكسيك، غانا، غينيا، بوليفيا، أورغواي، بيليز، الأكوادور، السلفادور، غواتيمالا، مالي، البيرو، اللبيوتو، بوركينافاسو، الشيلي، الهوندروس، كيزغيزتان، طاجاكستان، تيمور الشرقية، تركيا، لأورغواي"
- 16.محمد المرابطي، الحماية الدولية للمهاجرين، (الجالية المغربية باسبانيا نموذجاه)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2006 من 21
 - 17.محمد المرابطي، المرجع السابق، ص 26
 - 18.محمد البزاز، المرجع السابق، ص 22
- 19. المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 200 ، والمصادق عليه من قبل الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 03-418 المؤرخ في 09-نوفمبر 2003، الجريدة الرسمية عدد 69 الصادر في نوفمبر 2003
- 20.أنظر المواد 6–7–8 من برتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة للنساء والأطفال،المرجع السابق.
- 21. للتوسع انظر: ممدوح خليل البحر، العنف ضد النساء والأطفال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص64. و جاكلين بها ومونيت زارد، التفريق بين التهريب والاتجار، مجلة نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، 25 ماي 2000، ص 6
 - 22.محمد المرابطي، المرجع السابق، 52
- 23.محمد رضا التميمي، << الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية >>، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، 2001، ص162

- 24. سهام يحياوي، << أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية (دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورو مغاربي>>، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014)، ص 143
- 25. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 24
 - 260 رضا التميمي، المرجع السابق، ص 260
- 27. بلفراق فريدة، <<التجمعات العربية الإفريقية في المهجر ومسألة الهوية >>، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الهجرة، إشكالية جديدة، جامعة أم البواقى، 19–20 أفريل 2009م، ص 335
 - 28.نادية ليتيم، فتيحة ليتيم << البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا >> ، مجلة السياسة الدولية
 - 22. العدد 183، المجلد 4، 2011 ، ص 22
 - 30.رضا التميمي، المرجع السابق، ص 263
- 31. تحتوي هذه المعاهدة على 145 مادة هدفها الأساسي ضمان حرية نقل الأشخاص التابعين للدول الأعضاء وضمان أمنهم وحق المراقبة والتتبع العابر للحدود ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في 19 يونيو 1995م وأصبحت بمثابة نصوص أساسية للكيان الأوربي الذي اتسعت رقعته ليجمع العديد من دول القارة كالسويد، الدنمارك، بلجيكا، السويد، النرويج، فلندا، هولندا، اليونان للتوسع في الموضوع أنظر: محمد سامي الشوا، الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية، القاهرة: دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص 204 وما يليها.
- 32. ما هر عبد مولاه، << التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية، آليات الردع والتحفيز>> ، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 398، 2012م، ص 41.
- 33.خديجة بتقة، << السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية >> ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014) ، ص80
 - 312.محمد سامي الشوا، المرجع السابق، ص 312.
 - 35. صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، المرجع السابق، ص 396
- 36.أحمد رشاد سلام ، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، المرجع السابق، ص
- 37.مؤتمرالأطراف في اتفاقية الأمم لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين، الممارسات الجيدة في مجال إنشاء مراكز مشتركة بين عدة وكالات، البند 3 من جدول الأعمال المؤقتة، فبينا، 11–13 نوفمبر 2013 ، ص 6
- 38.مؤتمرالأطراف في اتفاقية الأمم لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين ، المرجع السابق، ص 6
 - 391 عبد المالك صايش، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، المرجع السابق، ص 391
 - 40. خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 82

- 41. وسيلة شابوا، النظام القانون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول طاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية، مركز الجامعي الحاج أق اخموك، تمنراست ، 21- 23 ماى 2010 ،ص 10
 - .42 بلفراق فريدة، المرجع السابق، ص 333.
- 43. بن وارث محمد عبد الحق، لمزري مفيدة ، إجراءات الاتحاد الأوربي في حماية المهاجرين غير الشرعيين ايطاليا نموذجاً –، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية إشكالية للقانون الجديد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 19–20أفريل2009، ص265
- 44. ايمان شريف، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث، الجريمة، القاهرة، 2010، ص 209
 - 45. للتوسع أنظر: عبد مولاه، المرجع السابق، ص 43
- 46. صايش عبد المالك، << التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة الغير قانونية >>، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007/2006م)، ص72.
 - .47 ما هر عبد مولاه، المرجع السابق، ص45.
- 48.محمد إيديل، << التعاون الأورو متوسطي في مجال الأمن >>، (بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2004/2003م)، ص43.
- 49. رضا شحاتة، << دراسة عن ظاهرة الهجرة غير النظامية من البلدان العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وخبرات الدول العربية في مكافحة هذه الظاهرة >>، ورقة عمل شاركت بها وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية في الاجتماع الخاص بالوزراء العرب المعنيين بشؤون الهجرة والمغتربين في الخارج يومي 18-19 فبراير 2008م في إطار الإعداد لقمة النتمية العربية، ص37.
 - 50.ماهر عبد مولاه، المرجع السابق، 51.
 - 51.ماهر عبد مولاه، المرجع السابق، 51.
 - 52. Accord euro méditerranéen établissant une association entre les communautés européennes et leurs états membres d'une part, et la république Tunisienne d'autre part.
 - 53. Accord euro méditerranéen établissant une association entre la communautés européennes et leurs états membres d'une part et royaume du Maroc d'autre part.
 - 54. Accord euro méditerranéen établissant une association entre les communautés européennes et leurs états membres d'une part, et la république Algérienne démocratique et populaire d'autre part.
- Serge Dufoulon, Maria Roste Kova, Migrations Mobilités, Frontières, Voisinages, .55 paris: l'harmattan, 2011, p228
 - 56.رضا شحاتة، المرجع السابق، ص 46

- 57.عبد القادر دندان، دول المغرب العربي في قلب نظام الهجرة غير الشرعية الجديد العابر للمتوسط(الآثار و التحديات) ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية، مركز الجامعي الحاج أق اخموك، تمنراست ، 21–23 ماي 2010 ، ص 6
- 58.كريم منقي، << ترجيل القاصرين ضحايا الهجرة السرية من أوروبا الغربية نحو المغرب نموذجا، دارسة الجتماعية قانونية كانونية والاجتماعية والاقتصادية، الجتماعية قانونية والاجتماعية والاقتصادية، جامعة سيدي محمد، فاس، 2010/2009م)، ص 104
- 59. مرسوم رئاسي رقم 07 374 مؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1428هـ الموافق أول ديسمبر 2007م يتضمن التصديق على التعاون بين حكومة الجزائر وإيطاليا في مجال محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والإبحار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية، الموقع بالجزائر 22 نوفمبر 1999م، الجريدة الرسمية، العدد77
- 60. فعلى سبيل المثال شهد العالم في 7 سبتمبر 2012م غرق سفينة تحمل مئات المهاجرين التونسيين بالقرب من جزيرة لامبادوزا الايطالية، ولم يتم العثور إلا على خمسين جثة منهم، وفي نفس اليوم انتشل حراس السواحل الأتراك جثث نساء وأطفال كانوا على متن سفينة تحمل المئات من المهاجرين الغير الشرعيين من أصل سوري وكردي حيث ارتطمت السفينة بصخرة بالقرب من الشواطئ الجنوبية لأزمير، حيث شكل هذا الحادث الحصيلة الأكثر ضررا في الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي لهذه السنوات الأخيرة... وللأسف الحصيلة في تزايد مستمر. للتوسع أكثر أنظر: Emilie derenne, le trafic illicite de migrants en mer méditerranée une menace criminelle sous contrôler, paris: institut national des hautes études de la sécurité et de la justice, 2013, p 02
 - : http: www.oujdacity.net national- article بيان الرابط على الموقع الالكتروني. 61
- 62. وافق على هذه الاتفاقية مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعها المشترك المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 2-10-2010، دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ 5- 10-2013 بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق والقبول أو الإقرار من سبع دول عربية لدى الأمانة العامة ، وذلك عملاً بالفقرة الثانية من الأحكام الختامية. ومن بين الدول المصادقة على هذه الاتفاقية المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 8-1-2013، والعراق بتاريخ 21-5-1013، والكويت بتاريخ 5-9-2013، ومن بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية بتاريخ 12-12-2010، و سلطنة عمان بتاريخ 12-21-2010، وجمهورية مصر العربية بتاريخ 12-21-2010.
- 63. حسينة شرون ، <<الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم >>، مجلة الاجتهاد القضائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013 ، العدد الثامن ، ص 27
 - 64. لمادة 44 من قانون القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر واقامتهم بها وتتقلهم فيها
- 65. انضر المادة 34 من قانون رقم 08-11مؤرخ في 21 جمادى الثاني عام 1429 الموافق 25يونيو سنة 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتقلهم فيها
- 66. مليكة حجاج، الحدود الفاصلة بين جريمتي الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، مجلة التراث، العدد 19، مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2015، ص 289
 - 67. المادة 30 من القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر واقامتهم بها ونقلهم فيها
 - 68.المادة 30 من القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها ونقلهم فيها

- 69. انظر المادة 37و 36 من القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها ونقلهم فيها
- 70. وهذا ما أكدته مندوبة أصحاب التعديل 1 بكلمتها نيابة عن حزب العمال النائبة السيدة نادية شويتم أنه من غير المعقول أن نحاول معالجة مأساة وطنية عقابيا... ولأن هذا الإجراء هو عقاب مزدوج للشباب وللعائلات... وفي نفس الاتجاه قدم مندوب أصحاب التعديل رقم 2 النائب السيد الطاهر عبدي نيابة عن السيد عبد العزيز بلقايد الذي نادى بالاقتداء بفكرة الكتاب الأخضر للهجرة بعدم اعتماد سياسة الكل الأمني لأن سجن الشباب المهاجر سوف يزج بهم مع المجرمين فماذا سيتعلمون في السجن ؟ وفي ذات الاقتراح القي النائب السيد عبد القادر بلقاسم قوادري كلمته بصفته مندوبا عن أصحاب التعديل رقم 3 على اعتبار أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرض اجتماعي ناتج عن أسباب عديدة فهي نتيجة وليست سببا، أنظر: وردة شرف الدين، << مكافحة جريمة تهريب المهاجرين في ظل قانون العقوبات الجزائري >>، مجلة الاجتهاد القضائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 ، العدد الثامن ، ص 91 .
- 71. الأخضر عمر الدهيمي، << دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر>> ، مداخلة مقدمة لندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 8فبراير 2010، ص19
- 72. كريم بكوش، هاجس الهجرة السرية بين الإجراءات النظرية والاكرهات الميدانية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية، مركز الجامعي الحاج أق اخموك، تمنراست ، 21–23 ماى 2010 ، ص 8
 - 73. الأخضر عمر الدهيمي، المرجع السابق، ص19.
 - 74. لوشن دلال ، المرجع السابق، ص282
 - 75.محمد رضا التميمي ، المرجع السابق، ص260
 - 76.فريدة بلفراق ، المرجع السابق، ص 335
- 1. احمد الرباعية: دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الثقافية و الاجتماعية، منشورات دارالثقافة والفنون، عمان، 1989.
- الفر جاني: الهجرة إلى النفط، أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية و أثارها على التنمية الوطنية، دار المستقبل العربي، 1984
 - ربيع كمال كردي صالح: الإبعاد الاجتماعية و الثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى ايطاليا،1986.
- 4. سعد الدين إبراهيم و محمود عبد الفضيل: انتقال العمالة العربية، المشاكل والآثار, مركز دراسات الوحدة العربية, ط4, بيروت,1982
 - 5. عبد الله بوجلال و آخرون، الشباب في المجتمع، دار النشر و التوزيع, بيروت ,لبنان, 2000.
 - 6. غانم عبد الله عبد الغنى: المهاجرون، المكتب الجامعي الحديث، ط2، الإسكندرية، 2002.
- 7. محمد أعبيد الزناتي إبراهيم :الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية,ط1, 2008.
- 8. أبوخشيم، مصطفى عبد الله ، 2002: الشراكة الأوروبية المتوسطية :ترتيبات ما بعد برشلونة، ط1 ، بيروت، معهد الانماء العربي.
- 9. البدويبي، عبدالسلام بشير ، 2013 : الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا، الأبعاد والتداعيات، منشوارت مركز البحبوث والدراسات الأفريقية.

تداعيات الهجرة الشرعية وآثارها بين المستوى الشخصى والمجتمعي

The implications of legal migration and its effects between the personal and societal level

أ. مفيد خليفة البكباك. أستاذ محاضر بجامعة مصراتة – ليبيا.
 ط.د. عبد الله الهادي الكرامي، جامعة مصراتة، ليبيا.

الملخص:

في الورقة البحثية "تداعيات الهجرة الشرعية، وآثارها بين المستوى الشخصي والمجتمعي"، نسلط الضوء على أسباب الهجرة النظامية، التي تتحصر معظم أسبابها في عقود العمل والدراسة. إذ تعتبر فرص ذهبية للأفراد من بعض الدول وخصوصا العربية والإفريقية، أن يتحصلوا على فرصة الهجرة إلى أوروبا، أميركا، أستراليا أو غيرها من دول العالم الأول، ولكنها في واقع الأمر أن هجرتهم هي فرص ذهبية لصالح الدول المستضيفة أيضا، بيد أننا لا ندرك ذلك، حيث عادة ما يرجّح الرأي العام في الدول التي تستنزف ثروتها البشرية، إلى أن تباطؤ دولهم في النمو، يعود إلى هجرة وسفر عقولها النيّرة؛ لأن الدول المستضيفة عادة لا تستقطب سوى ذوي الكفاءات العالية، الذين من شأنهم خدمة مؤسساتهم ودولهم بشكل عام.

Abstract

We are focusing in this research "The implications of legal migration and its effects between the personal and societal level" on the reasons of the legal emigration, which confined most of its causes to work contracts and study. It is considered golden opportunities for individuals from some countries, especially Arab and African, to get the opportunity to migrate to Europe, America, Australia or other countries of the First World, but in fact that their migration is golden opportunities for the benefit of the host countries as well, but we do not realize that. So Public opinion in those countries says: that deplete their human wealth is likely to slow the growth of their countries due to the emigration and travel of their illuminating minds (high-intelligence people) because the host countries usually attract only high-caliber people, who will serve their institutions and countries in general.

التقديم:

نطرح في هذا البحث موضوع الهجرة النظامية التي يغض عنها البصر الكثير ممن عليهم التدقيق عليها، ودراستها، إذ تعد ظاهرة أشبه بالقنبلة الموقوتة على الدول المستنزفة لثروتها البشرية، وباقات خبرة ومعرفة للدول المستقبلة لهم، إذ تعد ظاهرة تعود بالنتائج السلبية على الطرف الأول من المعادلة السالفة الذكر، ربما لن تلاحظ أعراضها الآن، ولكننا نخشى أنها كما القربة المثقوبة، وصاحبها التائه في البيداء لا يعرف بالثقب، ولكنه يستنزف ماء دون أن يشعر، إلى أن يلاق نفسه عطشا، وقربته جافة تماما.

علنا نجد بعض المهاجرين النظاميين من أوروبا مثلا إلى الولايات المتحدة أو العكس، ولكن ذلك بالكاد أن يؤثر حقيقة؛ فأولا لكون الهجرة قليلة مقارنة بالهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. الكارثة الحقيقية أن تلك الدول النامية لا تدرك ذلك، وحتى أنها لا تسع بحكوماتها إلى طرح هذا الموضوع على منصة البرلمانات ربما أو اجتماعاتها بشكل عام.

تكمن أهمية البحث في نقلة نوعية ربما في الدراسات العلمية والأبحاث الأكاديمية الدائرة حول الهجرة، وخصوصا في المجالات السياسية والقانونية أو الحقوقية، من التركيز على الهجرة غير الشرعية إلى الشرعية، فالثانية تستحق تسليط الأضواء عليها كما نحن نرى أكثر من الأولى. كما نطرح بعضا من الحلول التي بإمكانها معالجة الأزمة، والتي لا تغفل عن أحد، ولكن لأنه ما من أحد مدرك للخطر، فإننا نتغافل كثيرا عن الوقاية ربما، التي هي على الأقل خير من العلاج الفائت أوانه.

نتطرق أيضا في دراستنا أو بحثتنا إلى بعض الدول التي يغادرها المهاجرين، ومعظمها شرقية، كالدول العربية، الإفريقية والآسيوية، إلى الدول المهاجر إليها، والتي من ضمنها الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، أستراليا، وأيضا لا نغفل عن الاتحاد الأوروبي بالتأكيد.

نطرح في الورقة البحثية هذه العديد من التساؤلات، التي من الممكن أن نكتف ببعضها هنا، وقد يكون بعضها في صيغ استفهامية، خبرية، أو حتى تتبعها علامات التعجب في السياق اللاحق. على أهم هذه التساؤلات هي: ما هي الهجرة النظامية؟ من هم المهاجرين؟ ما الدوافع التي تجعل من المهاجرين ترك أوطانهم؟ ما هي الامتيازات التي يحصلون عليها ويفقدونها في أوطانهم الأم؟ متى سيعودون لأوطانهم؟ ما الذي يحل بهم بعد الهجرة؟ ما هي أساليب هجرتهم وعلى أي أساس؟

اتبعنا في دراستنا المنهج التحليلي، الذي بدوره يتيح لنا المجال أمام طرح أي رأي يخصنا، أو استطلعناه بناء عن بعض المقابلات التي أجريناها مع بعض الأشخاص، أو الوقوف عند أي نقطة نرى أنها تستحق أن نركز فيها. وقسمناها إلى عدة عناوين فرعية، والتي تتناول تفصيلات الموضوع الرئيس، المذكور آنفا أعلى الصفحة الأولى من البحث.

صادفتنا العديد من المشاكل صراحة أثناء البحث في هذا الموضوع، منها على سبيل المثال لا الحصر: شح المراجع التي بالإمكان الاعتماد عليها، فحتى على الشبكة العنكبونية بالكاد أن تجد موقعا قد يدور موضوعه على ذات الأمر، فلا صحافة تتكلم عن ذلك، ولا حتى تقارير صادفتنا. بالإضافة إلى الوقت المتأخر الذي داهمنا بين تمكننا من الاطلاع على إعلان المؤتمر، وحتى إرسال المشاركة للجهة المنظمة للحدث حيث أنها كانت فترة الامتحانات في العديد من المؤسسات التعليمية.

- تداعيات الهجرة الشرعية:

تعد قضية الهجرة غير الشرعية في وقتنا الحاضر من أهم القضايا التي تثير النقاش والجدل، ليس على مستوى الإقليم فحسب، ولكن على المستوى الكوني، حيث نادرا ما نجد أن إقليما ما لا يعاني من الهجرة غير الشرعية، التي تؤثر سلبا على نمط الحياة والاقتصاد في الدول المتأثرة بهذه الهجرة. وتبعا، فإن للهجرة العديد من الأنواع والأشكال؛ فهناك الهجرة الشرعية (النظامية)، وهناك الهجرة غير الشرعية (غير النظامية)، هناك الهجرة الداخلية التي ينتقل فيها المهاجر من مكان إلى مكان داخل حدود بلده، وهناك الهجرة التي ينتقل فيها المهاجر من وطنه إلى بلد آخر. وكما تطرقنا مسبقا، فإننا سنركز

هنا عن الهجرة النظامية خاصة، المتعلقة بهجرة أصاحب العقول وما يترتب عن ذلك من إيجابيات وسلبيات.

أولا/ مفهوم الهجرة،

تعرف الهجرة غير المشروعة قانونيا بأنها: التسلّل إلى إقليم دولة أجنبية أو الإقامة فيه خلسة وخلافاً لما تقتضيه القوانين المتعلّقة بالهجرة النافذة في ذلك الإقليم. وتعرف الهجرة المشروعة قانونيا بأنها: الدخول إلى إقليم دولة أجنبية والإقامة فيه وفقاً لما تقتضيه القوانين المتعلقة بالهجرة النافذة في ذلك الإقليم. أو هي انتقال أو تحوّل لفرد أو جماعة من دولة اعتادوا الإقامة فيها إلى دولة أخرى لا يحملون جنسيتها لغرض الإقامة فيها. أو كما يعرفها الفقه، بأنها: ترك الوطن إلى بلد غيره للإقامة فيه. 1

ويرتبط مصطلح الهجرة بالحركات السكانية التي أصبحت ظاهرة من ظواهر المجتمع الإنساني، ومرتبطة بالحدود بين الدول، والسياسات والقوانين التي تتبناها الدول. ولإيجاد تعريف لها يميزها عن المصطلحات المشابهة لها وذات الصلة بها. وينطبق هذا على الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية؛ لأنه هناك تشابها بينهما في خاصية الانتقال، وما يميزهما عن بعضهما هو الجانب القانوني والتنظيمي أثناء عبور الدولة، وأيضا أثناء الإقامة فيها. 2

ويمكن التمييز بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية باعتبار أن الأولى تتظمها قوانين، وتحكمها غالبا تأشيرات دخول وبطاقات إقامة، تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، والمهتمة بشؤون الأجانب. بينما تتم الهجرة غير الشرعية بشكل غير قانوني، دون حصول المهاجر فيها على تأشيرات أو إذن دخول أو تصريحات إقامة، كما يترادف هذا المصطلح مع عدة مصطلحات، منها الهجرة غير النظامية والهجرة السرية أو الخفية، أيضا الهجرة غير القانونية الذي يعني في مدلوله تدفقات الهجرة بصفة غالبة من مهاجرين غير موثقين، وبدون أي وثائق (تعريفات أو إثباتات هوية) أو حتى التصاريح اللازمة. 3

كثيرا ما يتداول عن الهجرة غير الشرعية، وآثارها السلبية عن الدول المستقبلة للمهاجرين رغم تسببهم في رفع اقتصادات تلك الدول كما نسمع في بعض تصريحات مسؤولين في تلك الدول، وعلى رأسهم المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل". لكن دون أن يسع أحدهم في التدقيق الواقعي في الأسباب الحقيقية التي تودي بحياة مئات الآلاف في عرض البحر، أو حتى في جب الصحراء، والتي يقع عبء استقبال الناجين منهم على أوروبا بالشكل الأكبر إن لم يكن الأوحد؛ نظرا لبعد الدول الأخرى، كالأمريكيتين فرضا، أو أستراليا. والتي نرى فيها كوجهة نظر شخصية، أن السبب الحقيقي لتهجيرهم هو نفسها القارة العجوز، التي ما زالت تهيمن على دولهم، وتتدخل في شؤونهم تحت مسمى (الوصاية)، وعل الأزمة الدبلوماسية بين باريس وروما التي بدأت أواخر العام المنصرم 2018 واستمرت حتى بدايات العام الجاري

3 (علي الحوت وأخرون، 2007، ص 2).

¹معجم المعاني الجامع. 2(عزت أحمد الشيشيني، 2010، ص139).

2019 خير دليل على ذلك، وخصوصا عندما وجه وزير الداخلية الإيطالي "ماتيو سالفيني" اتهام دولته لفرنسا، بأن الثانية هي سبب العديد من المشاكل في القارة السمراء، وأنها السبب في زعزعة الاستقرار الأمني والاقتصادي فيها، وعلى وجه الخصوص ليبيا، ويرجّح ذلك بسبب تضارب المصالح النفطية لكلا البلدين⁴.

لكننا في هذه الورقة البحثية، سنسلط الضوء على أسباب نوع آخر من الهجرة، ألا وهو الهجرة النظامية، إذ بالكاد أن تكتبه على متصفح Google فتجد له نتائج، حيث يتم التركيز كما سلف عن الهجرة غير النظامية.

ثانيا/ أسباب الهجرة النظامية (الاختيارية)،

تأتي الهجرة الاختيارية غالبت من أجل تحسين مستوى المعيشة، أو بسبب الاغتراب النفسي داخل الأوطان الأصلية، والرغبة في التعايش مع مجتمعات جديدة واكتساب معرفة أو تعليم جديد، وتتركز الهجرة الاختبارية دائما بين الأفراد الأكثر تعليما وتطورا، مقارنة بنظرائهم المحليين. حيث تتحصر معظم أسباب الهجرة الشرعية في عقود العمل والدراسة، أو حتى التهجير القانوني الذي تنظمه وتشرف عليه بعض المنظمات الدولية، وخصوصا في مناطق النزاع كما حدث في العراق، ويحدث حاليا في سوريا.

إذ تعتبر الهجرة فرصة ذهبية للأفراد من بعض الدول وخصوصا العربية والإفريقية، أن يتحصلوا على فرصة الهجرة إلى أوروبا، أميركا، أستراليا أو غيرها من دول العالم الأول، ولكنها في واقع الأمر أن هجرتهم هي فرص ذهبية لصالح الدول المستضيفة أيضا، بيد أننا لا ندرك ذلك، حيث عادة ما يرجّح الرأي العام في الدول التي تستنزف ثروتها البشرية، إلى أن تباطؤ دولهم في النمو، يعود إلى هجرة وسفر عقولها النيرة؛ لأن الدول المستضيفة عادة لا تستقطب سوى ذوي الكفاءات العالية، الذين من شأنهم خدمة مؤسساتهم ودولهم بشكل عام. وهنا تكمن مشكلة الهجرة الاختيارية إن لم تكن هجرة منظمة ومتفق عليها في أنها تؤدي إلى إضعاف الدولة، سبب رغبة الدول الخارجية في سرقة عقول الدول النامية، وبالتالي التسبب في موجات هجرة جديدة من غير المتعلمين؛ بسبب تفكك المجتمع، وغياب الإدارة الحكيمة صاحبة الخبرة، وبالتالي فإن هجرة المتعلمين تعقبها مباشرة في كثير من الأحيان هجرات العامة والأهالي غير منظمة، تزيد من مشكلات الهجرة العالمية. بالرغم من أن بعض الدول الفقيرة تنفق الكثير من الأموال لتعليم أبنائها تعليما راقيا؛ لكي يساهوا في التنمية والإصلاح، فتأتي الإغراءات الخارجية فتقوم بسحب هؤلاء؛ مما يؤدي إلى خلخلة الدولة واضعافها.

مصداقا لما سبق، فإن الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، يتبع سياسة التكامل في الهجرة. إذ يعتبر الاندماج الناجح للمهاجرين في مجتمعهم المضيف ضروريًا؛ وذلك لزيادة الفرص التي توفرها الهجرة القانونية إلى أقصى حد، وإدراك الإمكانيات التي توفرها الهجرة، وذلك في سبيل تتمية الاتحاد الأوروبي.

⁴ أزمة واحتقان بين روما وباريس بسبب تفسير الهجرة (الإمارات، قناة سكاي نيوز عربية، 20:34 بتوقيت أبو ظبي، 20 أكتوبر 2018).

مع وضع الأمر في الاعتبار يشجع الاتحاد الأوروبي التعاون الأوروبي لتطوير مناهج مشتركة وتبادل المعلومات على مستوى الاتحاد الأوروبي.⁵

يؤسفنا القول أن معظم هؤلاء المهاجرين، هم من شريحة الشباب، الذين هم الفئة الفعالة في المجتمعات بصفة عامة، ويقع على عاتقهم عبء بناء الدول والنهوض بها. فلا ننكر أن هجرتهم تعود أيضا إلى تراخي دولهم في استثمارهم، وعدم تسخيرها البيئة المناسبة لهم؛ حتى ينعكس عملهم وخبراتهم على البلد، من حيث تطويرها وتقدمها، مما يترتب عليه العديد من السلبيات، التي يعود ضررها على الفرد والمجتمع على حد سواء.

لدينا على سبيل المثال دولتي مصر وكندا. فعندما يصرح رئيس دولة عريقة مثل رئيس مصر "عبد الفتاح السيسي": بأنه سيبيع العقول ويصدّرها مقابل المال، في خطابه أثناء مؤتمر "مستقبل البحث العلمي وخدمات الرعاية الصحية"، الذي عقد في أسوان شهر مارس 2019. فهناك رئيس يقابله في الضفة الأخرى، يرحب دائما بشراء تلك العقول، ويراهم استثمارا ناجحا على الصعيدين (الحاضر والمستقبل)، مثل رئيس وزراء كندا "جاستن ترودو"، عندما يعبر صراحة: أنه فخور ببناء كندا على يد المهاجرين، وأن أبواب كندا مفتوحة أمام الجميع. إذ تعتبر كندا من ضمن الدول القليلة جدا إن لم تكن الوحيدة، التي تملك خدمة الهجرة عن طريق سفاراتها.

السؤال هذا الآن، أنت كمواطن س، تملك العديد من المهارات والأفكار وصاحب العديد من الأبحاث وغيرها، تطمسك دولتك لحجة الفقر وغيرها من الحجج المصطنعة التي لا أساس لها من الصحة، لتضيق عليك في ظل هذه الحكومات المتتالية هذا إن تتالت أصلا، التي تعمل على تهميشك بقصد أو بغيره؛ فجأة تتاح لك فرصة السفر للعمل أو الدراسة أو حتى اللجوء في دولة ص؛ فتمنحك كل مستحقاتك ومزايا إضافية، وتصقل مهاراتك ومواهبك، وتقدمك لسوق العمل فيها بأفضل الامتيازات وأحسن المكافئات، ما الذي ستختاره؟ فبعيدا عن شعارات الوطنية، وغيرها من الهتافات التي لا تسمن ولا تغن من جوع، فإن الغالبية العظمى التي تسمح لهم الظروف بذلك، سيفضلون الهجرة بكل تأكيد.

فالاستبعاد الاجتماعي ومن خلال مظاهر التضمين، وكذلك الحرمان من العديد من الحقوق والفرص في المجالات التعليمية والتدريبية، وأيضا المشاركات الفعالة والشفافة في المجالات السياسية والثقافية وغيرها، وتحت مظلة الدخل المنخفض، والرعاية الصحية الرديئة وغياب الخدمات السكنية ... إلخ، فإن الشباب مصيره واحد ومعروف، وهو سلك درب الهجرة إلى الخارج، حيث تتوفر لهم البيئة المناسبة لتضمينهم اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وسياسيا وثقافيا 6، كما سبق وطرحنا سياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة، ويؤسفنا أنه ما من دولة عربية تتوفر فيها سبل الهجرة إليها لا منها.

⁵ الهجرة والشؤون الداخلية، موقع المفوضية الأوروبية. 6(د. عبد الغني السلماني، جريدة أنفاس، 2019).

نحن فقط نتفاخر بمثل هؤلاء النوابغ الذين يهاجرون منا، ونستعرض أن هناك من أبناء البلد من شرفنا في بلاد الغرب، وقد أثبتوا نجاحاتهم وصاروا نجوما في شتى المجالات، ولكنها نجوما وللأسف يحتذى بها في الهجرة من ناحيتنا، في الوقت الذي يعتبرون فيه في تلك الدول حيث هم ينتشرون، أنهم نجوما للاستدلال بهم لمواصلة المسير نحو النجاح ومزيدا من الإبداع.

ثالثًا/ بعض من الشخصيات المهاجرة،

نسرد لكم في قائمة وجيزة، بعض الشخصيات النابغة، التي فضلت الهجرة وخدمة البشرية والعالم بواسطة ما تقدمه لهم بعض الدول الأخرى من دعم، على البقاء كمواطنين عاديين في دولهم الأصلية، حيث لا يستقدمون ساعة ولا يستأخرون، بسبب الإهمال الذي يعيشونه جرّاء حكوماتهم اللامهنية ربما، أو غير اللامبالية بهم، دون أن تعيرهم أي احترام أو اعتبار. ومنهم فرضا المغفور لهم بإذنه تعالى:

المصري: أحمد زويل، عالم كيمائي، حائز على جائزة نوبل في كيمياء الفيمتو، باختراعه لجهاز ميكروسكوب الليزر، وأستاذ كيمياء وفيزياء في معهد كاليفورنيا للتقنية، بعد أن تخرّج بمرتب الشرف بامتياز في مجال الكيمياء في كلية العلوم، حيث اكتفوا بتوظيفه كمعيد قبل رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وافته المنية في أغسطس 2016.

العراقية: زها حديد، مهندسة معمارية، متميزة بالأعمال والتصاميم الخيالية، نالت الكثير من الجوائز والميداليات والأوسمة رفيعة المستوى، وحائزة على جائزة بريتزكر، المتخصصة في المجالات الهندسية والمعادلة لجائزة نوبل، وتبنتها المملكة المتحدة بعد أن أهملت من قبل مجلس النواب العراقي، رافضين تصاميمها ومحاربين إنجازاتها، ووافاها الأجل بأزمة قلبية في مارس 2016.

كما تطول القائمة التي لا حصر لها بشخصيات قدمت ولا زالت تقدم الإبداع المعرفي، والخدمة العلمية والفكرية للعالم، ومنهم ⁷:

اللبناني: فيصل الخوري، سياسي ونائب في البرلمان الكندي، بعد أن كان عاملا في المطاعم.

الفلسطيني: بشير مخول، رئيس جامعة فارنهام البريطانية للفنون الإبداعية، بعد أن كان مجرد مواطن في قرية البقيعة.

الليبي: محيي الدين معيتيق، دكتور استشاري جراحة القلب والصدر والمريء في مستشفى ميرسي بالولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسس قسم جراحة مناظير الروبوت في جامعة منيسوتا، وله العديد من الإنجازات في مجال تطوير تقنيات خاصة في جراحة القلب والصدر في أميركا، بعد أن كان طالبا في جامعة طرابلس.

اللبناني: فريد جورج، رجل أعمال ومالك لمناجم ذهب في أميركا الشمالية، بعد أن كان عامل في محل جزارة.

_

⁷ برنامج مغتربون، بتاريخ 02 مارس 2019، قناة الجزيرة، الدوحة.

المغربي: طاهر القرشي، بروفيسور ورئيس قسم الهندسة المدنية والبيئية في معهد ويستر بوليتنيك في الولايات المتحدة أمريكية، بعد أن كان عملا في مطعم.

الجزائري بشير الحليمي، رائد أعمال ورئيس شركة سبيتش موبيليتي للاتصالات في كندا، بعد أن كان طالبا في صفوف الجامعات الجزائرية يحل لهم المسائل المغلوط فيها.

السوري: عدنان كيوان، رجل أعمال ومهندس ومؤسس المركز الثقافي العربي للعدالة والديمقراطية في أوكرانيا، بعد أن كان مجرد مواطن من طفس وطالب متنقل داخل أروقة الجامعات السورية.

المصري: عصام حجي، عالم فضاء في وكالة ناسا الأمريكية، بعد أن كان مجرد معيد في جامعة القاهرة.

الليبي: محمد القماطي، أستاذ علم البصريات وتقنيات النانو في جامعة يورك البريطانية، وله العديد من الاختراعات العالمية، بعد أن تعرض للاضطهاد السياسي.

الأردني، أحمد العمري، دكتور ورئيس قسم الأشعة التداخلية في مستشفى بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان مجبورا أسريا ومجتمعيا لدراسة الطب إلى أن غير اختصاصه الدراسي فيما بعد، وفق رغبته.

الجزائري: بلقاسم حبة، عالم الكترونيات الدقيقة ونائب رئيس شركة اكسبري في الولايات المتحدة الأمريكية، وله العديد من براءات الاختراع، بعد أن خرج من وادي المغير حيث مسقط رأسه.

الأردني: محمد الحجيري، دكتور ورئيس قسم كهرباء القلب في مستشفى مانسفيلد العام في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان طالبا في جامعة عين شمس.

المغربي: فؤاد أحيدار ، سياسي بارز ونائب رئيس برلمان بروكسل، بعد معاناته مع وضعه كمهاجر .

المصري: مجدي بيومي، بروفيسور ورئيس قسم الهندسة الكهربائية والكمبيوتر في جامعة لويزيانا، وعالم في مجال الدوائر الالكترونية بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان طالبا بجامعة القاهرة.

الليبي: محمد ارحومة، بروفيسور في الأدوية السريرية بجامعة جوهانسبرغ، وعالم طب له العديد من الإنجازات الطبية والصيدلية في كيب تاون، بعد أن كان طالبا في جامعة طرابلس.

إذًا، بعد هذه القائمة من النخب والقامات التي هي بالأساس شخصيات ضربنا بها المثال، في وجود مئات الشخصيات غيرهم، حيث معظمهم كانوا طلابا، فلماذا لم يتم استثمارهم في دولهم؟ لماذا لم تتحقق نجاحاتهم سوى خارج حدود أوطانهم؟ كيف بإمكان بلدانهم إقناعهم الآن بأن الوطنية أهم بكثير من مناصبهم المرموقة في بلاد العجم؟

كل ما يحدث في حق أصحاب العقول، هي عوامل مؤدية إلى هجرتهم، حيث لا يجدوا راحتهم في دولهم، إذ يتم التضييق عليهم وإهمالهم. ففي حين يؤدي الضغط إلى الانفجار، يؤدي التقصير في حق هذه الشريحة إلى هجرتها والعمل لصالح دول أخرى غير دولهم، في ظل وجود العديد من الدول كألمانيا الاتحادية مثلا، تعمل بدورها على استقطاب المواهب وأهل الكفاءة، وتخصص ميزانيات ضخمة لخدمتهم

وتمويل أبحاثهم ودعم إنجازاتهم. وحدث ذلك ويحدث عن طريق العديد من الوسائل، من بينها المنح الدراسية التي تقدم على الدول النامية.

- آثار الهجرة على الفرد والمجتمع:

للهجرة بجميع أنواعها العديد من الآثار، سواء كانت سلبية أو إيجابية. وسنطرح في الآتي هذه الآثار، على الأفراد الذين بإمكان استغلالهم ودعمهم وتوفير فرص العمل المناسبة لهم في مجتمعاتهم الأصلية، حيث يعود استثمارهم بالنفع على هذه المجتمعات، ويجعلها قطبا في عالم الريادة العالمية.

أولا/ الآثار السلبية على الفرد،

كما أسلفنا الذكر فإن الفرد معرضا لموجة من الآثار السلبية التي تعود عليه بسبب هجرته، ومنها على سبيل الإيجاز لا الحصر 8:

- تعطي الهجرة الشعور بالغربة، ويعزز البعد عن الموطن الأصلي أمر الاشتياق المستمر للماضي، وهذا له تأثير على صحة الفرد النفسية، التي لا يمكننا وصفها أو التعبير عنها.
 - التأثير على أسر الأشخاص المهاجرين وتشتتها، وخصوصا لو كان المهاجر وحيد عائلته.
- الإصابة بالاضطرابات النفسية والاضطرابات الاجتماعية، التي قد يتعرّض لها الفرد في المجتمع الجديد، وربما قد يتعرض للعنصرية أو أي نوع من أنواع التمييز.
- قد يخسر الكثير من المهاجرين العديد من حقوق المواطنة في بلدانهم الأم، أو في كثير من الأحيان يصبحوا معرضين لخطر معاداة حكوماتهم لهم، إذ تعرض العديد من المهاجرين إلى عمليات اغتيال من قبل دولهم.
- فقدان المهاجر لهويته، إذا ما كانت الدولة التي هاجر إليها الشخص مختلفة عن العادات والتقاليد التي تربى عليها، سواء من الناحية الاجتماعية، أو حتى الدينية والحياتية.

ثانيا/ الآثار الإيجابية على الفرد،

كما للهجرة آثار سلبية على الفرد المهاجر، فلحسن حظه أن الآثار الإيجابية لهجرته، أكثر وأهم بكل تأكيد. ومن هذه الآثار ⁹:

- يتعلم الفرد لغات جديدة ومهارات مختلفة، واندماجه في مجتمع جديد يمنحه خبرات شخصية تعود عليه بالنفع.
- تبادل الثقافات بينه وبين الناس المحيطين به، والتعرف على العادات والتقاليد الجديدة، والحصول على صداقات جديدة.

⁸ أسباب الهجرة وأبرز إبجابياتها وسلبياتها (الإمارات، العين الإخبارية للإعلام والدراسات، 11:46 صباحا بتوقيت أبو ظبى، 02 ماي 2018).

ومصدر سابق، موقع العين الإخبارية، أبو ظبي.

- تحسين الوضع المادي للفرد، وخصوصا لو كان ذا كفاءة وإنتاج حسن، إذ أن فرص تكريمه ماليا وحتى رمزيا، تزيد في الدولة التي يستقر فيها.
- تساعد الهجرة على الحصول على الجنسية من البلاد الأخرى في كثيرا من الأحيان، وبالتالي نزيد فرصه في العطاء والمشاركة الفعالة في المجتمع الدولي على صعيد العموم.
 - حصوله على حوافز، وتمتعه بخدمات صحية وتعليمية واجتماعية أفضل.
 - تساعد على تحسين الذات، وتنمية الفرد لذاته وتطوير شخصيته.

ثالثًا/ الآثار السلبية على المجتمع،

علّ الخاسر الوحيد في هذه الرحلة الشيقة للبعض والشاقة للبعض الآخر، هي أسرة الشخص الذي خطفه درب الهجرة، ولكننا نرى أن هناك خاسرا آخر، دون أن يحس بحجم الكارثة المستقبلية التي تخيّم حوله، يتمثّل في دولته التي خسرته، ومن الصعب عليها تعوضه، حيث نرى أيضا أنه ما من آثار سلبية في هجرة أصحاب العقول، المتمثلة في الهجرة النظامية من أي تأثير سلبي قد يؤثر على الدول المستقبلة لهم، بل على العكس، فهي الرقم الرابح في هذه المعادلة. ومن سلبيات هجرة أصحاب العقول النظامية على دولهم الأم، ما يلى:

- يفقد المجتمع ذوي الكفاءات والخبرات، التي كان الجدير بالمجتمع استغلالهم في خدمته، والتطوير منه.
 - تؤدي الهجرة بصفة عامة إلى نقص الأيدي العاملة في المجتمعات المهاجر منها.
 - تعرض الدولة إلى حالة من الركود الاقتصادي، وضمورا في النشاطات الإنتاجية.
- عند هجرة صفوة المجتمع، ونخبته المثقفة والمتعلمة، يعرض المجتمع إلى هاجس الضياع، ويبقى مهددا بارتفاع مستويات الجريمة والجهل.
- تقل نسبة مشاركة الدول المهاجر منها في المحافل الدولية، وبذلك يقل تأثيرها سواء إقليميا أو حتى عالميا، وربما قد تصبح ليس لها أي اعتبار في القرارات الدولية.
- في حال يهاجر معظم شباب الدولة، فيصبح من ليس بإمكانهم تقديم أي شيء، كالأطفال مثلا أو الشيوخ، هم الضحية، إذ يكونوا بأمس الحاجة إلى الحصول على الخدمات التي من المفترض أن يقدمها الشباب.

رابعا/ الآثار الإيجابية على المجتمع،

لا نر حقيقة أي آثار إيجابية قد تعود على الدولة المهاجر منها الفرد، سوى بعضا من العملة الصعبة التي من المحتمل أن يحوّلها المهاجر إلى بلده، سواء لمساعدة أسرته وإعالتهم، أو ربما لغرض الادخار في حساب مصرفي، أو حتى في صورة استثمار أو إنشاء المشاريع.

في واقع الأمر، أن المجتمعات الوحيدة المستفيدة بإيجابيات هجرة أصحاب العقول من الدول النامية، هي المجتمعات المستقبلة لهم، والمستثمرة فيهم بكل إمكانياتها المادية والمعنوية، ومن هذه الإيجابيات:

- الحصول على أيدي عاملة، مما يترتب عليه زيادة الإنتاج، ورفع المستوى الاقتصادي للدولة.
- يساهم عادة أصحاب العقول في صناعة اسم للدولة، فكما ذكرنا آنفا، من عشرات العقول المهاجرة ساهمت بمشاركات وانجازات علمية عالمية بأسماء دول، غير دولهم الأصلية.
 - بناء الدولة، وتطويرها، وتعزيز خدماتها ورفع مستوى المعيشة فيها.
- تعزز هجرة العقول من زيادة التبادل الثقافي، والتنوع الاجتماعي والفكري، في الدول المستقطبة والمستضيفة لهم.
- نجاح المؤسسات الموظفة لهؤلاء، ما يؤدي بدوره إلى زيادة التحفيز للفرد؛ الذي ينتج عنه كسب الولاء وتقديم المزيد من الإحسان والإبداع لهذه المؤسسات، التي تؤدي دورها في خدمة مجتمعاتها والعالم على صعيد العموم.

- الخاتمة:

من الجدير بالذكر في هذا السياق، أن هناك حلولا لا نعلم ما إذا كان المسؤولين غافلين عنها، أو ربما يتغافلون قصدا، فلا نزك على الله أحدا صراحة؛ لأننا نرى وبكل وضوح واقع الحال من الأزمات التي تتفاقم وتتزايد كل يوم في بلداننا العربية على وجه الخصوص.

فبعد أن عرفنا ان الهجرة النظامية هي انتقال الشخص من وطنه إلى بلد آخر، وفق إجراءات قانونية تبيح له دخولها، وتخوّله بالقيام ما تنص عليه إجراءاته المتفق عليها مسبقا. فإن الهجرة غير الشرعية تشمل أولئك الفارين من ويلات الحروب، أو مهاجرين لتحسين أوضاعهم الاقتصادية أو المضطهدين في دولهم، على عكس المهاجرين النظاميين الذي توكلوا في رحلتهم لغرض الدراسة، العمل المنعقد والمتفق عليه، العلاج طويل المدى. حيث أن معظم من يهاجروا لغرض الدراسة يستقروا في غربتهم بعد الدراسة؛ لشعورهم بالفارق في الخدمات، فمعظمهم يتوظفون برواتب علية، مع حصولهم على الرعاية الصحة وغيرها، حيث أنه ما من أحد إلا ما ندر أن يترك المستوى المعيشي الجيد، لقاء مستوى معيشي سيء، ومن هذا المنطلق فإن معظم من يستقرون في المهجر، نادرا ما يفكرون في العودة والاستقرار في أوطانهم.

هناك العديد من الحلول كما قلنا، التي من المحتمل أن تكن فعالة في استرجاع هذه العقول، أو ربما صناعة عقول أخرى إضافية أيضا:

- تقديم لهم نفس الخدمات التي يتلقونها في المهجر، من رعاية صحية إلى امتيازات شخصية أخرى.
 - دعمهم بالحوافز التي تناسب مكاناتهم ومستواهم العلمي والفكري.
 - منحهم رواتب وعلاوات ومكافئات مثلا أو أحسن مما يكسبونه في الغربة.
 - تمويل مشاريعهم، أبحاثهم، اختراعاتهم.
 - حماية حقوقهم الملكية الفكرية، وتسجيل براءات اختراعاتهم، وإشهار إنجازاتهم.

- خلق جوائز علمية تعزز من فعاليتهم، وتزيد من إنتاجيتهم، وتقودهم إلى مضمار المنافسة العلمية،
 التي تخلّف المزيد من الإبداع والنجاح.
- حمايتهم بنص الدستور والقانون من أي محاربة أو اضطهاد حكومي، عسكري، أو حتى اجتماعي، ومنحهم البيئة المناسبة، ذات جودة وكفاءة بمعايير عالمية، التي تدورها تتعكس على أعمالهم وما يحققونه من نتائج.

المصادر والمراجع

کتب:

عزت أحمد الشيشيني (2010)، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مقالات:

د. عبد الغني السلماني (2019)، الشباب والهجرة وظواهر الاستبعاد الاجتماعي، جريدة أنفاس بريس، تطوان، المملكة المغربية.

علي الحوت وآخرون (2007)، الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات، العدد 28، المركز العلمي لدراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا.

(2018)، أزمة واحتقان بين روما وباريس بسبب تفسير الهجرة، قناة سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

(2018)، أسباب الهجرة وأبرز إبجابياتها وسلبياتها، العين الإخبارية للإعلام والدراسات، أبو ظبي، الأمارات العرببة المتحدة.

مواقع الكترونية:

برنامج مغتربون (الدوحة، قناة الجزيرة، بتاريخ 02 مارس 2019) على الرابط:

https://www.aljazeera.net/program/expatriates

تعريف ومعنى الهجرة، معجم المعاني الجامع،

https://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9/

الهجرة والشؤون الداخلية، موقع المفوضية الأوروبية،

https://ec.europa.eu/home-affairs/index en

الحرقة في المغرب العربي بين الهروب من الواقع والبحث عن المأمول Harga in Maghreb countries between escape of reality and the search of hope

ط.د. وديع برجي، كلية الآداب والعلوم الانسانية 09 أفريل - تونس.

الملخّص:

للهجرة العادية والهجرة غير الشرعية كثير من التداعيات والآثار الإيجابية والسلبية ،التي نظهر على وضع المهاجرين في كل من البلد المهاجر منه والبلد المهاجر إليه، إلا أن التداعيات السلبية تعتبر أكبر من التداعيات الأخرى، وموضوع بحثنا اليوم سيصب على الهجرة غير الشرعية بخلفية الهروب من الواقع والبحث عن المأمول وما يصطلح عليها في واقعنا بـ: "الحرقة "، هاته الظاهرة غير النظامية نحو أوروبا والتي تمثل نزيفا للطاقة الشبابية لهذه الدول والتي تصاعدت وتكثفت بشكل غير مسبوق في المغرب العربي الكبير وبخاصة تونس والجزائر والمغرب والتي ترجع لعدة أسباب وعوامل نحو تنامي الإحباطات والفشل الاقتصادي والاجتماعي.لهذا نسعى الى تسليط الضوء على هذه الآفة الخطيرة التي تنق باب مجتمعاتنا كل يوم لاستحداث طرق واسترتيجيات للقضاء عليها، واقتراح توصيات للمساهمة في فش هاته الظاهرة والبحث عن آليات خاصة للعلاج الوطني . ومن خلال ماسبق نطرح التساؤلات التالية استحداث نسق حكومي يتماشي وهاته الدول في ظل صراع حدودي قائم بذاته بين دولتين متجاورتين بين الجزائر والمغرب ؟.

Résumé:

Pour l'immigration régulière et illégale, il y a beaucoup de conséquences positives et négatives, Qui apparaissent sur la situation des migrants à la fois dans le pays d'immigration et dans le pays d'immigration, Cependant, les répercussions négatives sont plus grandes que les autres, Aujourd'hui, le sujet de notre recherche portera sur l'immigration clandestine, dans un contexte de fuite de la réalité et de recherche Si tout va bien et ce qu'on appelle dans notre réalité" El Harga ", Ce phénomène, irrégulier vers l'Europe, représente une perte d'énergie des jeunes de ces pays Ce qui s'est intensifié et intensifié d'une manière sans précédent au Maghreb, en particulier en Tunisie, en Algérie et au Maroc Cela est dû à plusieurs raisons et facteurs liés aux frustrations croissantes et aux échecs économiques et sociaux. C'est pourquoi nous cherchons à faire la lumière sur ce fléau dangereux qui frappe chaque jour la porte de nos sociétés pour mettre au point des stratégies et des moyens de les éliminer. Suggérer des recommandations pour contribuer à l'échec de ce phénomène et à la recherche de mécanismes spéciaux de traitement national. À partir de ce qui précède, nous posons les questions suivantes: Comment pouvons-nous élaborer des mécanismes et des stratégies pour éliminer l'immigration clandestine? Dans quelle mesure pouvons-nous créer un modèle de gouvernement compatible avec ces pays dans le contexte d'un conflit frontalier indépendant entre deux pays voisins entre l'Algérie et le Maroc?.

تمهيد:

الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا قد سببت حرجًا كبيرًا للقارة الأوروبية، ومواجهتها انتقادات مختلفة، سواء كانت دولية أو لمنظمات حقوق الإنسان، وذلك بسبب رؤية حوادث الغرق اليومية على شواطئ أوروبا، وتخبطها في معالجة وإدارة ملف الهجرة غير الشرعية الوافدة إليها، وتململ بعض الدول الأوروبية المتضررة من هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة، ويترافق هذا الأمر مع احتمالية تسلل الإرهاب إلى أوروبا بحجة الهجرة مما حدى بأوروبا إلى الانتفاض وطرحها مشروع قرار يقضي باستخدام القوة العسكرية لمواجهة وصد هذه الظاهرة. في كون أوروبا تبحث عن حل للهجرة غير الشرعية التي بدأت اليوم تأخذ حيزًا كبيرًا أضحت قضية تؤرق دول الاتحاد الأوروبي المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، بالتزامن مع معاناة هذه الدول من الأزمة الاقتصادية العالمية، والوضع الأمني المتشنج الذي يمر به العالم اليوم، تزامن هذا مع عبور مئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين سنويًا من إفريقيا إلى أوروبا.

ومن هذا المنطلق نروم تسليط الضوء عليها ومعالجتها حيث أنّ الاتحاد الأوروبي على الرغم من محاولته اخذ موافقة الأمم المتحدة ولكنه يحاول معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية باستخدام القوة العسكرية وهو غير مبالي بقواعد القانون الدولي وسيادة الدول، وإمكانية سقوط أبرياء جراء استخدام القوة واحتمالية إبادة مئات الأشخاص بهذه الطريقة مما يهدد بوجود إبادة جماعية قبالة السواحل الإفريقية، وهذا الأمر يخرج عن الحالات التي أجاز بها ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة.

والسعي إلى معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالطرق الدبلومسية والاتفاقيات الدولية الأمنية والاقتصادية وبالطريقة التي تتماشى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية :

لتقديم مفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية، لابد من ابراز واعطاء مفهوم لغوي لمفردة هجرة ثم التعريف بمطلح الهجرة والتي تتناول نوعين: (الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية).

1-1 تعريف الهجرة:

أ- لغة:

جاء تعريف الهجرة في معجم " ترتيب قاموس المحيط " بأنها : الخروج من أرض إلى أخرى جاء تعريف الهجرة في معجم "ترتيب القاموس المحيط" بأنها : (الخروج من أرض إلى أخرى) أ . كما ورد في "لسان العرب" كذلك بأن : (الهجرة –بالكسر – والهجرة –بالضم – هي الخروج من أرض إلى أرض) 1 .

الطاهر أحمد الزاوي ،ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة ، ،ج4، دار الفكر ، 1 دمشق ،ط3، ، 1 ، 1 ، 1 .

وهو كذلك نفس الذي قدمه "المعجم الصافي في اللغة العربية" ، وكذا قاموس "المنجد"2.

في حين عرفها "مختار الصحاح" كما يلي: (... والمهاجرة من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية) 3 .

وقد اكتفت هذه التعاريف في مجملها بوصف حركة الهجرة فقط ، دون التفصيل في مسبباتها.

وعرفها "المعجم الوسيط" بأنها : (الخروج من أرض إلى أخرى ، وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيا وراء الرزق) 4 .

وما يلا حظ على هذا التعريف ، أنه قد ركز على العامل الاقتصادي ، وتأثير التفاوت في نسبة النمو بين الأقطار على حركة الهجرة.⁵

ورد في قاموس" Larouse" أن الهجرة هي :(انتقال جماعي لمجموعة من السكان من دولة إلى أخرى)⁶.

" والهجرة حسب قاموس " française Dictionnaire de l'académie "هي كالتالي : (النقل، حركة الانتقال من دولة إلى أخرى من أجل الاستقرار. ولا يقال إلا إذا تعلق الأمر بمجموعة معتبرة من السكان)⁷.

وفي تعريف للهجرة في قاموس" New Webster "، يعطي هذا الاخير ثلاث معان للفعل " Migrate": -1 الانتقال من مكان لآخر وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

2- الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى إقليم آخر.

 8 " To transfer " ينتقل أو يحول 3

أما قاموس " Oxford " فهو يعطي معنيين للفعل ذاته:

-1 الانتقال من مكان إلى آخر بغرض العيش أو العمل فيه.

لويس معلوف ،المنجد في اللغة العربية ، دار الشرق ، بيروت 1986 ،ص 855.

5

^{. 1} ابن منظور ، السان العرب ، المجلد 5 ، ، دار صادر ، بيروت ، د.د.ن ،، 1

 $^{^{2}}$ ينظر: صالح العلي الصالح، أمينة الشيح سليمان الأحمد ،المعجم الصافي في اللغة العربية، دار الشرق الأوسط، الرياض ،ط 1 1،1989، 1 1،205.

[.] محمد بن أبي بكر الرازي ، المختار الصحاح ،المكتبة العصرية ،1996، 3

 $^{^{4}}$ ابراهيم أنيس وآحرون ، المعجم الوسيط ،مجمع اللغة العربية ،دار المعارف ، القاهرة ،1972 ، ص 973 .

⁶ Larouse . Manchecourt :Maury-Eurolivres . Juin 2002.p268.

⁷ Dictionnaire de l'acadèmie français $.5^{\text{ème}}$ édition (----, 1798) . p2004.

 $^{^{8}}$ طارق عبد الحميد الشهاوي ، الهجرة غير الشرعية ، رؤيا مستقبلية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2009 ، 3

-2 الانتقال من مكان إلى آخر حسب الفصول -2

جعل من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا كما أنه جعل من انتقال الفرد من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الاجتماع.

ب- اصطلاحًا:

تستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال فرد أو جماعة، أو مجموعة من السكان من مكان سكن أو إقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه، سواء كان ذلك الانتقال من داخل البلد الواحد، إذ عندها تسمى هجرة داخلية، والهجرة الداخلية يمكن أن تكون انتقالا من الريف إلى المدينة، إذ يمكن أن يتغير معها العمل الذي يقوم به الفرد أو الجماعة،فيصبح الفرد تاجرا بدلا من كونه فلاحا، كما يمكن أن يكون الانتقال من مدينة إلى أخرى، ويكون ذلك بسبب تغيير مكان العمل، لا في طبيعته، وأن يكون الانتقال من المدينة إلى الريف.

أمّا الهجرة الخارجية، تكون من بلد إلى آخر، أو من قارة إلى أخرى، كما هي عليه الهجرة مثلا من آسيا وإفريقيا، إلى أوروبا وأمريكا واستراليا، أو العكس أيضا، أو فيما بين أمريكا وأوروبا واستراليا. 2

ويقصد بالهجرة الخارجية مغادرة بلد بالخروج منه قصد الإقامة في بلد آخر، وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي، كما خطر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليميه إلا في ظروف محدودة حدا.3

ت- في القانون الدولي:

إن الهجرة كما يوضحها القانون الدولي العام، هي: (انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها ، فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية واتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما)4. وفي تعريف للفقهاء والكتاب العرب والغرب؛ يعرفها "نادر فرجاني" بأنها: (مغادرة الشخص إقليم

397

¹ A.S Hornby and others . Oxford Advenced Learner's Dictionary : of current english (oxford : oxford University press . 1998) p 737.

 $^{^{2}}$ كاظم نجيب: الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعدلم للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الكتاب الثاني، دون بلد نشر، 2000، ص7.

 $^{^{6}}$ نبيل مرزوق: هجرة الكفاات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 6 سوريا، 2010 ، 0

 $^{^{4}}$ المرجع نفسه ، ص 19 .

دولته أو المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة) 1 .

كما يعرفها "سعد الدين ابراهيم" بأنها: (ظاهرة جغرافية تعبر عن دينامكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان لآخر ، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد. وهي جزء من الحركة العامة للسكان). وحسب تريبالا، فإن للهجرة مفهومان: (أحدهما عام يعني الحركة أو الفعل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم)2.

وقد أورد الكاتب جورج مايلي : (المهاجر هو الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها، والعامل الأجنبي . عنده . هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل ، واللاجئ هو الشخص الذي يظطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده الأصلي) 8 . لقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد ونشر على الملأ بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 12 ألف ($^{-3}$)، والمؤرخ في 10 ديسمبر 13 دي الفقرة الثانية من المادة 13 على ما يلي : (لكل فرد حق في المغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده ، وفي العودة إلى بلده).

ث - التعريف الشرعى:

للهجرة شرعا معنى عام وهو ترك ما ينهى عنه الله تعالى، ومعنى خاص بالانتقال المكاني، وقد وقعت في الإسلام بهذا المعنى على وجهين:

الأول: الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن، كما في هجرتي الحبشة و ابتداءً الهجرة من مكة إلى المدينة.

الثاني: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أن استقر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة، إلى أن فتحت مكة المكرمة. 5 ولقد ورد مفهوم الهجرة في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية الشريفة عندما أوصى الله تعالى إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة المنورة وأمره بالرحيل إلى مكان بعيد عن سلطان الظلم والطغيان.

 2 عياد محمد سمير ، الهجرة في المجال الأورومتوسطي :العوامل والسياسات ، مداحلة مقدمة للملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط ؛ واقع وآفاق ، قسنطينة ، جامعة منتوري ، 2008/04/30-29 .

⁴ محمود شريف بسيوني ،الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان ،مجلد 1،الوثائق العالمية ، دار الشروق ، لبقاهرة ، 2003، ص 29.

 $^{^{1}}$ المرجع نفسه ، ص 1

[.] المرجع نفسه 3

^{9.} برهان الدين إبراهيم البقاعي: الإعلام بسن الهجرة إلى الشام، دار ابن حزم، ط1، لبنان، 1997، ص

2- الهجرة غير الشرعية " الحرقة ":

الحرقة هي مصطلح عامي (اللغة الدارجة أو العامية) متداول بين شعوب المغرب العربي دلالة على الهجرة غير الشرعية أي السرية ، وهي انتقال فرد أو جماعة من الأفراد من مكان إلى مكان آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية ، نظرا لطبيعة هذه الظواهر ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم:

- -الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولايسوون وضعهم القانوني.
- --الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
 - الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها قانونا.
 - الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.

وبالنسبة للكثير من دول جنوب أوربا، فإن أغلبية المهاجرين غير الشرعيين، يدخلون بطريقة شرعية، لكنهم يخترقون شروط الإقامة فيها، ليبقوا على أراضي هذه الدول ؛ بمعنى أنهم يدخلون أراضي دول المقصد بتأشيرات محددة المدة، ثم يبقون فيها بعد نفاذ المدة المسموح به.

فالهجرة غير الشرعية إذن تتمثل في فعل المغادرة من اقليم الدولة الأصل ودخول دولة الاستقبال دون اتباع الاجراءات القانونية التي تجعل من هذا الفعل عملا مشروعا . وعادة مايكون ذلك بمساعدة عصابات تهريب المهاجرين 1.

تتعدد وسائل وطرق الهجرة غير الشرعية والحلم واحد وهو الوصول إلى الضفة المقابلة، فيكون ذلك عن طريق البر أو البحر أو الجو، ومعظمها يتم عن طريق البحر فيمتطي المهاجرون غير الشرعيون قوارب تفتقر إلى أدنى شروط الأمان وضمان البقاء على قيد الحياة يتم بهم الأمر أما في عمق البحر أو مجرمين بأيدي حرس الشواطئ دول الاستقبال، وتتم الهجرة غير الشرعية أما فرادي ويكون ذلك في إطار مخالفة القوانين أو هجرات جماعية فتشكل إجراما منظما، ومن يكتب له النجاح إلى الضفة الأخرى دون أن يهلك في البحر أو يقع بأيدي حرس الشواطئ، يصبح ضحية بين أيدي عصابات منظمة تمتهن الاتجار بالبشر لتكون عاقبته أسوء ما يكون.

لتطال الهجرة غير الشرعية ليس من الشباب الرجال فقط بل النساء أيضا، ولا تقتصر على الشباب بل الأطفال هم ضحاياها أيضا. ومنه فالهجرة غير الشرعية ظاهرة مقلقة على المستويين

-

¹ فايزة بركان ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق ، تخصّص علم الإجرام والعقاب ، جامعة الحاج لحضر ، باتنة ، 2012/2011 ، ص19.

الداخلي والخارجي تستوجب معالجة جذرية وسريعة للأسباب المؤدية لها وعليه تطرح إشكالية مدى نجاعة التشريعات والقوانين الوطنية والدولية في التصدي لجريمة " الحرقة " ؟، ولذلك سنسعى في ابراز ماهية الأسباب الرئيسية لهاته الآفة التي تمثل ناقوس خطر يدق أبواب البيوت المغاربية عن طريق مايعرف به " قوارب الموت " .

3-الأسباب والدوافع:

عرفت كل من الدول المجاورة (تونس، الجزائر، المغرب) موجات هجرة غير شرعية هائلة خاصة في الآونة الأخيرة نحو عدد من البلدان الأوروبية وبخاصة " إيطاليا واسبانيا "، وذالك راجع إلى عدة أسباب يعاني منها أفراد هاته الشعوب من مختلف شرائح المجتمعات وفئاتها العمرية، وما ساهم في ذلك هو موقعها الإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، فسارعت هذه الدول إلى اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية بغية فرض الحصار على الحدود وتضييق الخناق على الحرقة للبلاد إلا أنها باءت بالفشل . ومن هذا المنطلق سعينا في بحثنا المتواضع الى ابراز الأسباب والدوافع التي تجعل من أفراد مجتمعات الدول المذكورة الى ركوب قوارب الموت هروبا من الواقع بحثنًا على حلم وأمل مجهول. وفي ذات السياق نورد بعض الحلول المقترحة التي يمكن من خلالها القضاء على ناقوس الخطر الذي يدق ابواب مجتمعنا المغاربي .

للهجرة غير الشرعية وما يصطلح عليها في دول المغرب العربي الكبير ب " الحرقة " عدّة أسباب ودوافع تدفع بأفراد مجتمعاتهم للهروب من البلد الأم إلى الدول الأوروبية لأسباب نذكرها كالآتي :

- 2-1- تشكو دول العالم الثالث من الحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقر اطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة بحيث يتولد لدى الأفراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي، والرغبة في البحث عن ملجأ.
 - 2-2- الأوضاع السياسية وغياب أمن الإنسان الذي يشكل إحدى ركائز التنمية.
- 2-3- انعدام العدالة في التوظيف وتوزيع الثروات، ما يفرز ويفتح المجال الواسع أمام بروز ثقافة جمعية طاردة.
- 2-4- عوامل محفزة أخرى تتجلى في صورة النجاح الاجتماعي للمغتربين: عند عودته إلي بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهرالغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار الخ...
- 2-5- يرى من يحلم بالانتقال والهجرة إلى الضفة الغربية أنها مدينة الأحلام والجنة المنتظرة، هروبا من واقع مرير بخلفية أنها الأمل الوحيد في تحقيق ما يرغب به أي شاب طموح ومتطلع إلى غد أفضل حتى لو كان ذلك بطرق غير شرعية وعلى حساب حياته أيضا.
- 2-6- الخريجون أنفسهم ضحايا البطالة، مما يضطرهم إلى تأمين لقمة عيشهم في أعمال لا تتاسب ومستوى تحصيلهم العملي. فيتولد عن هذا الوضع شعور واسع بالإحباط واليأس لدى هذه

الكفهات، ويصبح لقرار الهجرة مسوغاته الذاتية والموضوعية، عندما يلمسون مدى إهمال الدولة ومؤسساتها وكذلك القطاع الخاص، في حد كبير لمؤهلاتهم العلمية وضرورة الإفادة منها، وكيف تتم الاستعانة بخبراء أجانب لقضايا تتوافر فيها الكفهات اللازمة محليا. 1

للظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يعاني منها الكثيرون من المجتمع واتساع دائرة الإحباطات والشعور المتولد لدى بعض الشباب بعدم الأهمية وعدم القدرة على الاستقلال الشخصي عن الأسرة والاعتماد على الذات والناتج عن عدم وجود فرص عمل للشباب وتوزيع طاقات الشباب على اعتبارات العمل ويحقق فيه الشاب ذاته ويبني مستقبله ومستقبل الأسرة التي يطمح أي شاب ان يوجدها كما أنه يرجع الى عدم وجود أنشطة وبرامج للتنفيذ.2

أسباب كثيرة تؤكد صدق هذا، لكن المثال الصارخ المشحون بالتحدّيات للدولة ومؤسساتها هو "الحرقة"، والتي يُجمع دارسوها على تحوّلها ظاهرةً اجتماعيةً كلية، استوجبت الفهم والبحث والدراسة، بعد أن كانت مجرّد سلوك أو سلوكيات فردية، لتحقيق النجاة والخلاص من القهر الوطني الذي يخفي في أكمته كل الحقوق المدوّنة في النصوص الكبرى، مثل حق الشغل وحق التعبير والتنظيم والتملك والصحة والنقل والحرمات بأنواعها، خصوصا الحرمة الجسدية، لتنقلب جميعا طوباوياتٍ تتجمل بها المعاجم القانونية والسياسية والمدونات الدستورية المنمقة، أو هكذا يتمثّلها الجمهور الواسع من "الحراقة."

أبشع تجليات القهر الوطني الذي تمارسه الدولة على مواطنيها ليس عجزها عن توفير الحياة الكريمة، وإعطاء الأمل لشبيبتها بإدماجهم في سوق العمل في مجتمع يكرّس العلم، ويمكّن منه الجميع بدون استثناء على قاعدة تساوي الفرص، فهذا بات معتادا، وإنما تحوّل تلك الدولة العاجزة عن تعميم قيم الحياة وتكريس المساواة الحقيقية وتوفير الحقوق والفرص حتى وفق القوانين التي ارتضتها لنفسها، تحوّلها إلى جهاز يضيّق سعة حياة الشباب اليائس "الحارق"، ويفاقم من آلامه وآهاته ومعاناته المتفاقمة بطبعها، ويعد عليهم حركاتهم وسكناتهم، ويمنعهم من حقّ الهجرة المنصوص عليه في النصوص الدينية والشرائع الإنسانية الكونية والمواثيق والمعاهدات الدولية، إلا متى كان ذلك على قاعدة القوانين التمييزية، المعمول بها وطنيا وخارجيا، وهي قوانين مجحفة آثمة انتقائية، تجتبي بعضهم على قاعدة حظوظ التميز العلمي والثروة المادية، وتترك الآخرين، لأنهم كانوا ضحايا النظام التعليمي الفاشل، أو التأطير الأسري

=

¹ المؤتمر الأول للمغتربين العرب " جسر للتواصل: " دور الدراسات ومراكز الأبحاث في نتظيم الهجرة العربية) مركز السودان لدراسات الهجرة والنتمية والسكان نموذجا(، الأمانة العامة، 4 - ديسمبر 2010، ص 6

² الأستاذ على محمد علي، نايف الحيدري، يحيى علي الشامي، مؤتمر تحت عنوان: مقدمة الى الندوة المكرسة لمناقشة قضايا الشباب والرياضة والتي يعقدها المجلس الاستشاري، اليمن.

والمجتمعي المفقود، أو الفقر الذي يقضم يوميا من الطبقات الوسطى لصالح الفئات المعدومة والمفقرة.

ومن مظاهر القهر الوطني أيضا أن تكتفي الدولة بوظيفة البوليس الذي يراقب الحدود، مانعا أن يجتازها الشباب "الحارق"، وهي في حقيقة الأمر تنفذ الاتفاقيات التي وقّعتها مع الحكومات الأوروبية، المدفوعة الأجر في شكل قروض وهبات وإعانات، فتحمي حدود تلك الدول. والأمر من ذلك كله أن تتحوّل تلك الرقابة إلى تتبع أمني وعسكري، قد يؤدي إلى الغرق والقتل الجماعي، مثلما هو الحال في حادثتي "حرّاقة" قرقنة ذائعتي الصيت التي قضى فيها عشرات من شباب مناطق الداخل التونسي، الفقيرة المهمشة، ومثيلات تلك الحادثة كثيرة، كان جديدها الموت الجماعي لمجموعة من شباب ولاية مدنين في خليج قابس، قضى فيها أكثر من عشرة شبان، ذنبهم الوحيد أنهم تحدّوا الدولة وقيادتها، واستهجنوا كذب الوعود الانتخابية للقائمين عليها من الأحزاب الحاكمة وجنانهم الموعودة، باحثين عن خلاصاتهم الفردية من وضع البؤس المادي والاجتماعي الذي وجدوا أنفسهم ضحايا له، فمارسوا "الحرقة" العلنية في وضح

4-الصراع بين الدولتين:

في الحقيقة إن الوضع بين المغرب والجزائر يشبه كثيرًا الحرب الباردة في القرن الماضي بين المعسكرين الشرقي والغربي، فرغم أن النزاع لم يتحول، منذ حرب الرمال سنة 1965، إلى صراع عسكري مباشر، إلا أنه يتخذ أشكالًا أخرى غير مباشرة، تشمل مستويات سياسية واعلامية ودينية ومخابراتية.

ويبدو أن سباق التسلح المتزايد لا يبشر بحل المشكلة، على الأقل على المدى القريب، كما أن كافة محاولات الصلح والهدنة باءت بالفشل، فكلما عزم النظامان الحاكمان على ذلك ظهرت حادثة استفزازية لتعيدهما إلى نقطة الصفر ثانية، مما يفسر وصول وضع النزاع إلى حال من التعقيد وانعدام الثقة بين البلدين الجارين بعد العداء التاريخي المحموم الطويل ذاك.

ويرى باحثون أنه يمكن حل هذا النزاع الذي طال أمده، إذا ما كانت هناك إرادة سياسية حقيقية لدى كل من النظام الحاكم في الجزائر والمغرب، وانخرطا معًا في حوار تشاركي جدي، حاولا من خلاله القيام بمراجعة جذرية لأسباب الصراع الحقيقية، والتوصل إلى تسوية متوافق عليها، ولا سيما إذا تم ذلك بمساعدة أطراف إقليمية أو دولية.

بينما يرى البعض أن مسألة النزاع المغربي الجزائري المستمر، هي مشكلة مفتعلة أو يراد لها أن تبقى، ليستطيع النظامان بواسطتها تصريف مشاكلهما الداخلية، وتأجيل مسار التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وطالما ليس هناك – حسب رأي البعض –تحولًا ديمقراطيًا حقيقيًا في بنية النظامين أو أحدهما، فإنه سيتعذر الوصول إلى حل حاسم لهذا النزاع الحدودي.

⁻ سالم لبيض – العربي الجديد https://mada-alakhbar.com/2018/09/23/%D8%B9%D9%86مقال - 1

5-الآليات والحلول المقترجة:

- تكاتف الجهود الدولية من أجل أن تتمكن من التحكم في الأمور المُتعلقة بتلك الظاهرة، وذلك من خلال القيام بالمعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية.
- إن تحرير الشعوب من الاستغلال والمهانة من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها من خلال إفساح المجالات لممارسة الحريات وللمشاركة في اتخاذ القرارات لتحرير المجتمع كله من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته.
- وضع آليات خاصة بالعلاج الوطني: وهي الآلية التي تتمثل في سن التشريعات والقوانين التي تمنع مغادرة الإنسان لبلاد، حيث وضعت بعض مغادرة الإنسان لبلاد، حيث وضعت بعض الدول التي ظهرت فيها الهجرة غير الشرعية قانوناً للعقوبات على الأشخاص الذين يدخلون البلاد بشكل غير شرعي. 1
- للدولة أدوار عديدة تقوم بها من أجل ضمان العيش الكريم للشعب وضمان حربته والحرص على أمنه، لكي لا يرغب أفراد الشعب في ترك البلاد والهجرة منها ولو بطرق غير شرعية ضاربين بذلك عرض الحائط الأنظمة والقوانين وحتى لو تسبب ذلك بتعريضهم للعقوبة. وذلك من خلال محافظة الدولة على هيبتها في أن تكون حرة في مزاولة سلطتها في اتجاهات متعددة، وتشمل السلطة السياسية للدولة وضع القوانين التنظيمية للمجتمع، والقواعد السلوكية للأفراد، أو الحكم أو التحكيم أو إصدار القرارات في حالة أي خرق لهذه القوانين، أو أية مخالفة لتلك القواعد وهذه الصلاحيات أو الأدوات تمكنها من التدخل في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والمدنية والثقافية، بل والدينية والثقافية، والمحافظة على السلام والاستقرار وإقامة النظم أو المؤسسات اللازمة لتأمين النظام الاجتماعي الذي يفترض فيه أن يكون النظام الديمقراطي الذي يسمح فيه القانون للمحكومين، وتتجلى هيبة الدولة في أو وظيفة، وهو ما يعبر عنه بتعيين السلطة من خلال القوانين أو القواعد أو التقاليد والأعراف تضمن للمواطن شرعية كيانه الذي لا يمس. 2

https://mawdoo3.com. هديل طالب ، اسباب الهجرة غير الشرعية 1

² نبيل راغب ، هيبة الدولة التحدي والتصدي ، دار غريب ،القاهرة،د ط ،ص 67.

الخاتمة:

وفي الأخير لا يمكننا القول إنه يوجد تعاون مغاربي سواء يخص الحرقة بمفهومها العامي، أو قضية أخرى، لأن كل السياسات الرامية إلى بناء مشروع اتحاد المغرب العربي فشلت وفشل معها التعاون وذلك بسبب مجموعة من التحديات التي مازالت بين الجزائر والمغرب. إلا أنّه من المشين أن يلقى بعض شبابنا وعائلاتنا وأطفالنا حتفهم بصفة جماعية في أعماق البحر ممتطين قوارب الموت ، بصفة تكاد تكون دورية، أو محتجزين في أحد مخيمات اللاجئين أو السجون الإيطالية، ومحاكمتهم وفق القوانين الأوروبية للهجرة الجائرة ، وأن يتم ذلك كله تحت يافطة النظام الديمقراطي (الجزائر)، أو ملكي (المغرب)، أو دولة الانتقال الديمقراطي (تونس)، من دون تحميل حقيقي للمسؤوليات الحقيقية لمن كان سببا في هجرة الشباب من وطنه، أو تهجيرهم قسرا ليتحولوا إلى قوة عمل وإنتاج في مجتمعات أخرى، بعد أن كانوا رصيدا لصالح البطالة والفقر والتهميش والجريمة في بلدانهم. إنها مسؤولية الطبقة السياسية الحاكمة، فقد رصيدا لصالح البطالة والفقر والتهميش والجريمة في بلدانهم. إنها مسؤولية الطبقة السياسية الحاكمة، فقد أسبابها، وتهيئة المناخات لانتشارها، وتوسع بُقع فعلها على قاعدة الكذب السياسي الموصوف الذي يمارسه بعضها ممن تولى أمر الشعوب العربية، ولا يزالون في هرم الحكم أ.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً - المصادر والمراجع العربية:

- 1) ابن منظور السان العرب المجلد 5 ، ادار صادر ، بيروت.
- 2) ابراهيم أنيس وأحرون ، المعجم الوسيط ،مجمع اللغة العربية ،دار المعارف ، القاهرة ،1972.
- 3) الطاهر أحمد الزاوي ،ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة ، ،ج4، دار الفكر، دمشق،ط3، 1970.
 - 4) برهان الدين إبراهيم البقاعي: الإعلام بسن الهجرة إلى الشام، دار ابن حزم، ط1، لبنان.
- 5) صالح العلي الصالح ، أمينة الشيح سليمان الأحمد ،المعجم الصافي في اللغة العربية ، دار الشرق الأوسط ، الرياض ،ط1 ،1989.
- 6) طارق عبد الحميد الشهاوي ، الهجرة غير الشرعية ، رؤيا مستقبلية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2009.
- 7) فايزة بركان ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق ، تخصّص علم الإجرام والعقاب ، جامعة الحاج لحضر ، باتنة ، 2012/2011.
- 8) كاظم نجيب: الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعدا للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الكتاب

[.] المرجع نفسه ، سالم لبيض 1

الثاني، دون بلد نشر، 2000.

- 9) لويس معلوف ،المنجد في اللغة العربية ، دار الشرق ، بيروت 1986.
- 10)محمد بن أبي بكر الرازي ، المختار الصحاح ،المكتبة العصرية ،1996.
- 11)محمود شريف بسيوني ،الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان، مجلد 1، الوثائق العالمية، دار الشروق، القاهرة، 2003.
 - 12)نبيل راغب ، هيبة الدولة التحدي والتصدي ، دار غريب ،القاهرة، د ط.
 - 13)نبيل مرزوق: هجرة الكفاات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دط

ثانياً - المصادر والمراجع الأجنبية:

- **14)** A.S Hornby and others . Oxford Advenced Learner's Dictionary : of current english (oxford : oxford University press . (1998)
- **15**) ¹ Dictionnaire de l'acadèmie français .5^{ème} édition (---:--, 1798).
- 16) Larouse . Manchecourt : Maury-Eurolivres . Juin 2002.

ثالثاً - المؤتمرات والندوات العلمية:

- 17) المؤتمر الأول للمغتربين العرب " جسر للتواصل: " دور الدراسات ومراكز الأبحاث في نتظيم الهجرة العربية) مركز السودان لدراسات الهجرة والنتمية والسكان نموذجا(، الأمانة العامة، 4 6- ديسمبر 2010،
- 18) عياد محمد سمير ، الهجرة في المجال الأورومتوسطي :العوامل والسياسات ، مداحلة مقدمة للملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط ؛ واقع وآفاق ، قسنطينة ، جامعة منتوري ، 29-2008/04/30 .
- 19)الأستاذ على محمد علي، نايف الحيدري، يحيى علي الشامي، مؤتمر تحت عنوان: مقدمة الى الندوة المكرسة لمناقشة قضايا الشباب والرياضة والتي يعقدها المجلس الاستشاري، اليمن.

رابعًا - المواقع الالكترونية:

_https://mada الجديد – العربي الجديد (20alakhbar.com/2018/09/23/%D8%B9%D9%86

https://mawdoo3.com . هديل طالب ، اسباب الهجرة غير الشرعية . (21

المقاربة المفهمية للهجرة غير الشرعي The conceptual approach of illegal immigration

أ. د/ مناجلية الهذبة جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر
 أ/ حسان صيد (طالب دكتوراه) جامعة باجي مختار -عنابة-، الجزائر

الملخص:

يمر الواقع الدولي الحالي بالعديد من الأحداث، نتيجة ظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية، من بين هذه المتغيرات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي أصبحت هاجسا لدى الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية والدول الإفريقية، هذه الأخيرة التي تعتبر بوابة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا (دول مصدرة للهجرة غير الشرعية)، حيث تعتبر دول المغرب العربي ومنها تونس، المغرب والجزائر، البوابة المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين كنقطة عبور نحو أوروبا، نظرا لموقعها الجيواستراتيجي، ونتيجة اختلاط هذه الظاهرة بعدة ظواهر موازية مثل ظاهرة الإرهاب والتهريب والجرائم الدولية الأمر الذي اثر على البني الأمنية والاجتماعية وحتى الاقتصادية لهذه الدول، إلى درجة أنها أصبحت ظاهرة مدولة ومن أهم القضايا الراهنة في العالم. الأمر الذي استدعى الكثير من الباحثين والمفكرين في التفكير في إعادة البحث في ماهية هذه الظاهرة وموقعها من خلال تحديد المقاربة المفهمية لهذا المصطلح، خاصة مع ظهور العديد من المصطلحات المشابهة، كالهجرة غير القانونية والهجرة السرية، والحرقة ...والبحث في الأسباب والدوافع التي أدت إلى تعدد هذه المصطلحات التي تطلق على هذه الظاهرة.

ومن هنا جاءت ورقتنا البحثية لطرح التساؤل والإشكال التالي: ماهو مفهوم الهجرة غير الشرعية في ظل الظواهر والمصطلحات الموازية؟

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الهجرة السرية، الهجرة غير القانونية، الحرقة، الاتجار بالبشر. اللجوء.

Summary:

The current international situation is passing through many events, as a result of the emergence of new variables on the international scene. Among these changes is the phenomenon of illegal immigration, which has become a concern for European countries, North America and African countries. The Maghreb countries, including Tunisia, Morocco and Algeria, are considered the preferred gateway for illegal immigrants as a transit point towards Europe due to their geo-strategic location. As a result of this phenomenon, there are several parallel phenomena such as terrorism, smuggling and international crimes., which affected the security brown, social and economic even for these countries, to the extent that it has become a phenomenon of internationalized and the most important current issues in the world. This has led many researchers and thinkers to re-examine the nature of this phenomenon and its location by determining the conceptual approach of this term, especially with the emergence of many similar terms, such as illegal migration, and secret migration, and

burning ... and research on the causes and motives Which led to the multiplicity of these terms that call this phenomenon.

our research paper ask the question and the following form: What is the concept of illegal immigration under the phenomena and parallel terms?

Keywords: immigration, illegal immigration, illegal immigration, Secret immigration, el harga, Trafficking in human beings, Asylum.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الهجرة من أهم الظواهر التي ساعدت في بناء الحضارات والمجتمعات سواءا القديمة أو المجتمعات الحديثة، فقد كانت قارة أوروبا من أكبر المستفيدين من سواعد وعقول المهاجرين في بناء ما خلفته الحرب العالمية الأولى والثانية، التي سرعان ما تحولت إلى الحد من الهجرة المشروعة عن طريق سن العديد من القوانين والاتفاقيات كاتفاقية "شنغن". ومع تزايد الصراعات المسلحة في مناطق الشرق الأوسط والقارة الإفريقية وما شهدته مناطق المغرب العربي من انتهاكات في حقوق الإنسان أدت إلى ظهور الهجرة السرية التي تفاقمت مع ظهور الثورات العربية، أو ما يسمى بالربيع العربي وانهيار بعض الأنظمة العربية، مما أدى إلى وجود إختلالات أمنية في بناءاتها الاجتماعية أدت إلى ظهور العديد جرائم مرافقة ومصاحبة للهجرة السرية، والتي تتميز بالتنظيم الهيكلي والبعد الدولي وكذلك ظهور العديد من المصطلحات المشابهة، ومن هنا جاءت ورقتنا البحثية لطرح التساؤل والإشكال التالى:

ما مفهوم الهجرة غير الشرعية في ظل الظواهر والمصطلحات المشابهة؟

وقد اعتمدنا للإجابة في هذا السؤال على ثلاثة محاور:

- المقاربة المفهمية للهجرة غير الشرعية.
- علاقة مصطلح الهجرة غير الشرعية والمصطلحات والمفاهيم المشابهة.
 - دوافع الهجرة غير الشرعية.

أولا: المقارية المفهمية للهجرة غير الشرعية

ليست الهجرة ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءا لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي. وأصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم، وتشير بعض التقديرات إلى أن المهاجرين في مختلف أنحاء المعمورة عام 1990 بلغوا نحو ثمانين مليون شخص يشملون نحو عشرين مليونا من اللاجئين. ويعتقد أن هذه الأعداد ستتزايد في أوائل القرن الحادي والعشرين، بل إن بعض علماء الاجتماع يطلقون على أيامنا هذه «عصر الهجرة». 1

وقبل ان نتطرق الى مفهوم الهجرة غير الشرعية لابد ان نوضح مفهوم الهجرة بصفة عامة:

انتوني غدنز: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ط1،المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، 2005، ص331. 1

1 - الهجرة:

نغة :

الهجرة بصفة عامة اسم من هجر يهجر هجرا وهجرانا، وقال ابن فارس: الهاء والجيم والراء أصلان، يدل أحدهما على القطيعة، والآخر على شد الشيء وربطه. ويقال هاجر القوم من دار إلى دار أي تركوا الأولى للثانية. ولقد أكد ابن المنظور بأن الهجر هو الخروج من أرض إلى أرض. إن التعريف اللغوي الذي قدمه ابن المنظور يقترب إلى حد كبير من التعريف الاصطلاحي الذي يعطى للهجرة بصفة عامة كحركة ديمغرافية في الوقت الحالي. 1

في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، الا أن المعنى يتسع لأن تكون أرض المغادرة أو الوصول، معنوية لا طبيعية، فيقال: هجرت الشيء هجرا إذا تركته وأغفلته.

• اصطلاحا:

الهجرة من وجهة نظر القانون الدولي: هي انتقال الافراد من دولة لاخرى بقصد الاقامة الدائمة، وينشأ عن الهجرة مركز قانوني للمهاجر اتجاه الدولة المهاجر اليها والدولة المهاجر منها .3

مقابل مصطلح الهجرة ، استعمل عبد الملك صياد مصطلحين هما :

" Emigration " و "immigration" فالمصطلح الأول يمكن ترجمته الى الهجرة، هو الانتقال من البلد الاصلي نحو بلد اخر، اما المصطلح الثاني يمكن ترجمته الى مصطلح الغربة، يعني التواجد والعيش في البلد المستقبل، اذن فالهجرة حسب صياد تكون دائما من البلد الاصلي نحو بلد الاستقبال، وتكون غربة في بلد مستقبل، فيكون المنتقل مهاجرا من بلده الاصلى ليصبح مغتربا في بلد مستقبل له .4

2- الهجرة غير الشرعية:

تجدر الاشارة الى ان تعريف مصطلح الهجرة غير الشرعية قد يكون مثيرا للجدل حيث استخدم "هين دي هاس" تعريفا للهجرة غير الشرعية بالمعنى الواسع للمصطلح حيث طابقها مع حركة دولية أو اقامة مخالفة لقوانين الهجرة وهكذا وفقا لهذا التعريف فان المهاجرين غير الشرعيين هم اما عمال مهاجرين يستجيبون لعرض توظيفهم في سوق العمل المحلية دون منحهم حق الاقامة (توظيف غير

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا-برلين

 $^{^{1}}$ كمال فيلالي: الهجرة ، الحراك الثقافي و الغوي ، سلسلة الملتقيات السنوية ، 2010 ، ص 1

 $^{^{2}}$ طارق الشهاوي : الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية ، دار الفكر الجامعي ، ط 1 ، 2009 ، 2

 $^{^{3}}$ – أحمد محمد هشام الريس: الإعلام والهجرة غير المشروعة، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الرابع حول القانون والاعلام، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، أيام 20 أفريل 20 أفريل 3

⁴ عبد الله بلعباس: ظاهرة الهجرة عند عبد الملك صياد: من السياق التاريخي الى النموذج السوسيولوجي، مجلة انسانيات، مجلد 17، عدد 62، crasc، وهران، الجزائر، جوان 2016، ص25.

رسمي) او طالبي لجوء ولاجئين تقطعت بهم السبل في البلد الذي وجدوا فيه ملجا دون ان يحصلوا على حق الاقامة انتظارا لإعادة التوطين او العودة المحتملة الى بلدهم الاصلي، او مهاجرين عابرين اجتذبتهم منطقة بعيدة (اوروبا بالدرجة الاولى) واعاقتهم عدم الحصول على تأشيرة عن الوصول اليها. 1

ويعتبر العديد من الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة، بينما يعتبرها اخرون انتهاكا للقانون بينما يرى البعض الهجرة هي إحدى نتائج المد الرأسمالي، وبالأخص تدويل الأسواق، حيث يحتاج رأس المال إلى استغلال قوة عاملة رخيصة ولابد من انتقال منظم لضبط عملية التراكم الرأسمالي، فعندما يحدث تباطؤ في رأس المال توصم هجرة العمالة بأنها هجرة غير شرعية².

وبالنسبة للتشريع الجزائري أعطى تعريفا يرتبط بالهجرة غير الشرعية ومنفذها فهو كل جزائري أو أجنبي يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية وذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول وتطبيق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر المنافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.3

-بينما يعتبر علماء الاجتماع ان الهجرة تتشأ بتأثير نموذج يتحذى به تلعب فيه سائل الإعلام دورا هاما، حيث أن الفرد الذي يملك استعدادا للهجرة فيندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك، فيصبح مخالفا بذلك القيم والمعايير التي يشترك فيها غالبية الناس، فيصبح بذلك فعل المغادرة غير الشرعية للبلاد سلوك منحرف مع إضفاء وصمة الانحراف على المهاجر غير الشرعي مما يبلور نقمة الجمهور ضد الشخص الممارس لهذ السلوك.

بينما تعتبر المفوضية الأوربية الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر او البحر او الجو الي إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة او من خلال دخول الى منطقة الفضاء الأوروبي "الإتحاد الأوروبي" بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطة بالحصول على تأشيرة ومن ثمة البقاء بعد انتهاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون

¹ فيرونيك پلانس-بواساك و اخرون: دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الشبكة الاوروبية المتوسطية لحقوق الانسان، كوينهاغن، ديسمبر، 2010 ص17.

 $^{^2}$ – هداجي حمزة ، مرضي مصطفى : الهجرة غير الشرعية و تاثيرها على السياسات الاوروبية ، المجلة الافريقية للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 2 ، العدد 2، ديسمبر 2018 ، ص 256.

^{3 –} سحنون ام الخير: لهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب و العوامل ، جامعة بونعامة جيلالي خميس https://www.univ-chlef.dz/eds/wp موجود على الخط – 2019/7/20 موجود على الخط – content/uploads/2017/11/Article-17-N7.pdf

 ^{4 -} فايزة بركان: احمد بنيني: اليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ،
 جامعة الحاج لخضر ، بانتة، ص16.

دون موافقة السلطات، واخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي اللذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد¹.

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن المفوضية الأوروبية تبنت مصطلح الهجرة غير القانونية المرتبط أساسا بالدخول إلى إقليم دولة بطرق غير قانونية باستعمال الوثائق المزورة دون موافقة السلطات والحصول على التأشيرة الذي ينطبق حتى على طالبي اللجوء.

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر الغير الشرعي انه المهاجر الذي لا تتوفر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من اجل الدخول، الإقامة والعمل في بلد ما².

ومن خلال هذه التعريفات تبين أن الصفة الأساسية للهجرة غير الشرعية هي الصفة غير القانونية التي يتخذها المهاجر الغير الشرعي من خلال مخالفة القوانين والاتفاقيات المحددة لطرق الهجرة.

وتعتبر حسب تعريفات المنظمات الدولية الحكومية هي أفعال غير مشروعة وغير قانونية ولكن هذه التسميات مع تعددها فان المنظمات الدولية غير الحكومية ترفضها جميعا نظرا لكون إطلاق وصف غير قانونية او غير شرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تتص على أنه لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة ويحق لكل فرد ان يغادر اي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليه ، فالأصل ان الهجرة مباحة وكل ما في الأمر ان قوانين الدول هي التي تجعلها غير شرعية.

ثانيا : علاقة مصطلح الهجرة غير الشرعية والمصطلحات والمفاهيم المشابهة.

تعتبر دول المغرب العربي وخاصة الجزائر بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي الذي يربط قارة افريقيا بأوربا عبر البحر الأبيض المتوسط من أهم الدول المتأثرة بهذه الظاهرة التي تعتبر بالنسبة للمهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي مركز عبور نحو الضفة الشمالية من البحر المتوسط من أجل تحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، غير ان تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في ظل زيادة نشاط في شبكات الجريمة المنظمة المتخصصة في تهريب المهاجرين السريين حيث أطلقت هذه التسمية على المهاجرين الذين كانوا يعبرون الحدود البرية والبحرية سرا ومع تفاقم هذه الظاهرة وظهور بعض الحالات الاخرى التي لا تشتمل هذا المصطلح مثل ظاهرة اللجوء الذين يغادرون بلدانهم الأصلية بفعل ما يكابدونه من تهديد أو أخطارا³.

¹⁻ نعيمة بوزيان: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة الميزان، العدد 03، 2018، ص 04.

 $^{^{2}}$ فريجة أحمد، فريجة لدمية: ال**آليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غي**ر الشرعية، مجلة المفكر، مجلد 10، عدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2015، ص 187.

³⁻ عبد القادر رزيق المخادمي: الهجرة السرية واللجوع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 67.

وحسب المؤشر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 فالأصح استعمال مصطلح "الأشخاص دون وثائق" نظرا إلى أن مصطلحي المهاجر غير الشرعي او الغير قانون يحمل الطابع التجريمي، في حين نجد أن الملتقى الدولي للهجرة المنعقد سنة 1999 ببانكوك يرى توظيف مصطلح الهجرة غير القانونية لأن هذه الهجرة تنظم بواسطة شبكات إجرامية متخصصة في تهريب المهاجرين 1.

وفي ظل تداخل كل هذه المصطلحات وجب التطرق الى الدلالة المفهمية لكل مصطلح من هذه المصطلحات:

1 - الهجرة السرية:

بالإضافة إلى ذلك يستخدم أيضا تعبير «الهجرة السرية» للدلالة على دخول أراضي الدولة خفية، وعلى بعد من عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية، والاستفادة من مواطن الخلل في عملية المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول، ويظهر ذلك على نحو فردي أو شللي غير منظم أحيانا، أو على نحو منظم من خلال شبكات عالية التنظيم أحيانا أخرى.

كما يستخدم تعبير التسلل للدلالة على الدخول المستتر إلى حدود الدولة، كما هو الحال في الهجرة السرية تماما، ولكن يضاف إليها أهداف وغايات لا يحملها مفهوم الهجرة بالضرورة، كأن تكون غايات الدخول سياسية أو اجتماعية أو أمنية، وغيرها.. وفي هذه الحالة لا تنطبق على الفاعل صفة المهاجر بقدر ما تنطبق عليه صفة المتسلل، ولكن هذه الصفات يمكن أن ترافق عملية الهجرة المتسللة.²

2- الحرقة: (harrga)

الحرقة بتضخيم القاف بمعنى الإحراق وهي كلمة جزائرية وتسمى كذلك الهربة بمعنى الهروب والتخفي او المدة بمعنى اخذ موقف غير قابل للتراجع، وهي كلها ألفاظ عامية أكثر استعمالا لدى الشباب الجزائري والمغاربي وهي تعني إحراق كل الوثائق حيث يصبح المهاجر السري بدون هوية ". وهو مصطلح مطابق ومرادف للهجرة غير الشرعية ويقصد به قطع كافة الروابط التي تشد الفرد ببلده وأهله، على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال. وهذه الكلمة مأخوذة من "حرق " ويتضح جليا انه يستمد دلالته من النار وتدل على الاتتحار الذاتي والحراقة لا يعيرون للحواجز الجمركية وللحدود اية أهمية، بل منهم من يحرق كل الأوراق الشخصية من اجل إتلاف كل الأدلة على هويته حتى لا يتم التعرف عليه. 3

عبد الحليم بن مشري: ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر ، مجلد 06، عدد 07، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011، ص 98.

² - مجموعة مؤلفين: مكافحة الهجرة غير المشروعة ، ط1، دار الجامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 2014، ص .10

³⁻ نور الدين جبالي، وردة سعيدي: إقبال المراهق الجزائر على الهجرة غير الشرعية بين المنظور السيكولوجي والسوسيولوجي، مجلة علوم الانسان والمجتمع، مجلد 04، عدد 17، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص301.

كما يستعمل مصطلح الحراقة والحراق" harrag " ، " harrag " في وسط الاعلام المغاربي للإشارة الى الهجرة غير الشرعية، فهما مصطلحان متداولان بكثرة بين رجال الصحافة بصفة خاصة، فحسب منصف وافي، اصل مصطلح" الحراق أو الحرقة " مغاربي ويقصد بالحراق الشخص الذي خالف القانون من حيث الهجرة، كما يقصد به الشخص المهاجر غير الشرهي عن طريق البحر بواسطة المركبات الصغيرة انطلاقا من افريقيا الشمالية ليصل الى الشاطئ الاوروبي، ابن يتم الدخول خلسة. 1

فالهجرة السرية أو الحرقة الذي يعتبر مصطلحا مغاربيا معناه "حرق كل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في البلدان المستقبلة، والحرقة دليل على اصرار هؤلاء الشباب على الهجرة بأي ثمن ولو على حساب حياتهم وبكل الطرق والوسائل عبر قوارب الموت، شاحنات البضائع، عقود عمل مزورة، الزواج الأبيض "2.

3- الاتجار بالبشر:

لقد أبرمت العديد من المواثيق الدولية التي تتعلق بجريمة الاتجار بالبشر، ومن هذا البروتوكول الاضافي إتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود والذي يهدف إلى منع والقضاء والمعاقبة على الإتجار بالبشر ولاسيما الاطفال والنساء منهم ، فالهجرة غير الشرعية الإتجار بالبشر ولا سيما الاطفال والنساء منهم .

فالهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر كالهما جرم يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا للربح أو تحقيق منفعة مادية، وتمر عملية الإتجار بالبشر بثلاث مراحل أولها يتمثل في إصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خال حجز حرية الحركة للضحايا وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر وأخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على العيش كحياة العبيد وغالبا ما تجبر النساء لأطفال على الدعارة والانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين 3

4- علاقة الهجرة غير الشرعية باللجوء:

عرفت اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 التي عرفت اللاجئ بأنه كل شخص يوجد وبسبب خوف لهو ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقة أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك

¹ قدور يوسف: الاستراتيجية الجزائرية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي، الحوار المتوسطي ، مج 10، العدد 1 ، مارس 2019، ص290.

 $^{^{2}}$ - فيروز مامى زرارقة: الحرقة عنف مجتمع أم عنف شباب: قراءة سيكو - سوسيولوجية كظاهرة الهجرة غير الشرعية في 2 الجزائر، مجلة الساورة، مجلد 01، عدد 01، جامعة بشار، ديسمبر 2015، ص 132.

^{3 -} ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.، ص19

الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة سابقا نتيجة مثل تلك الأحداث أو يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد. 1

وبالنظر إلى العدد المتزايد من اللاجئين والنازحين عبر العالم ومع تداخل أسباب النزوح جعل من الصعب التمييز بين اللاجئ والمهاجر، لأن الفقر واللامساواة الاجتماعي والقمع السياسي كلها أشياء متلازمة، وأصبح ما يعرف اليوم باللاجئين الاقتصاديين، ففي العشرية الأخيرة من هذا القرن (التسعينات) وعلى إثر الاختلالات الاقتصادية التي عرفتها العديد من دول العالم الثالث والتي تزامنت مع اضطرابات وحروب أهلية، فإن عددا كبيرا) من السكان (حوالي 50 مليون لاجئ حسب مجلة الجيش الجزائرية، وما يفوق 21 مليون لاجئ سنة 2001 استنادا لتقارير المحافظة السامية لحماية اللاجئين (هجروا هذه المناطق بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة تحت غطاء اللجوء السياسي، فالتخوف من طلبات اللجوء الذي هو في تزايد مستمر، أصبحت مصدر قلق أو كمشكل بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، ويزداد المشكل تعقيدا إذا تم ربطه بالحماية خاصة أن اللجوء يدخل ضمن الاتفاقية الأوروبية المتصلة بحقوق الإنسان 2.

ونتيجة تعقد إجراءات قبول طلبات اللجوء دفع الكثير من اللاجئين إلى الدخول إلى هذه الدول عن طريق الهجرة غير شرعية، فبالإضافة إلى استعمال بعض المهاجرين غير الشرعيين ذريعة اللجوء كوسيلة لتسوية وضعيتهم القانونية في البلدان نظرا لأن اللاجئ يتميز بالحماية القانونية عكس المهاجر غير الشرعي، لكونه مجبرا نتيجة الظروف السابقة الذكر عكس المهاجر غير الشرعي الذي يكون في أغلب الأحيان مهاجرا من محض إرادته ولا يتمتع بالحماية القانونية في البلدان المستقبلة .

ثالثًا: دوافع الهجرة غير الشرعية:

مع تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السنوات الاخيرة و ما نتج عنها من أضرار أدت إلى هلاك عائلات بأكملها من أطفال و نساء و شباب أصبح لابد من معرفة أهم الدوافع والأسباب الحقيقية المؤدية إلى ظهور و تفاقم هذه الظاهرة والتي من بين أهمها ما يلي:

01- دوافع جغرافیة و تاریخیة:

للعوامل التاريخية والممثلة غالبا في الاستعمار أثر كبير في توجه المجتمعات نحو البلدان المستعمرة سابقا، وللعوامل الجغرافية والتضاريس أثر كبير في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج، كما أن لعامل المناخ دورا في ذلك، خاصة في البيئة الحارة والمناطق التي تشهد الزلازل والفيضانات حيث تشكل

 $^{^{-1}}$ د خالة مسعود: واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 05، 05، 05.

² - رابح طيبي: الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة: "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص41

مناطق طرد للسكان، كما أدت هذه العوامل إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء بشكل فردي أو حركات جماعية، لاسيما وأن الكوارث الطبيعية تتسبب بنحو كبير في تدمير ممتلكات ومشاريع بعض الإفراد ولهذا يعدون للهجرة إلى دول خارجية من أجل الاستقرار في مكان آخر، يتضمن ظروف الأمن والعمل والاستقرار وفي هذا الصدد يوضح تقرير اقتصادي للأم المتحدة خلال عام 2001 أن بعد فترة 1986 ستكون هناك مناطق شاسعة في قارة إفريقيا تعانى من الجفاف والتصحر، وبذلك فالعامل البيئي عامل هام في هجرة العديد من الأفراد وفرارهم من قساوة الطبيعة وغالبا ما ترجمت هذه الهجرات في شكل غير قانونی 1 .

2- دوافع اقتصادیة:

فحسب ما يشاع او يقال ان "حيث ما كانت الكرامة فذاك هو الوطن "هذه العبارة تبرز بوضوح ارتباط الهجرة غير الشرعية على الخصوص بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية وتأتى نتيجة ظروف يستحيل معها العيش في مجال جغرافي معين ربما الجفاف او الفقر او الحروب او انعدام فرص الشغل والعيش الكريم كل هذه المعطيات توحي إلى أنه لا مفر من تقبل الأمر الواقع والمغامرة من اجل حياة أفضل مما هي عليه الان كما انه يمكن اقحام التدهور الأمني كمعطى اساسي وسبب مباشر يدفع إلى الهجرة الى جانب التدهور الاقتصادى 2 .

3-دوافع سياسية وأمنية:

تشكل العوامل السياسية والأمنية عاملين أساسيين في الهجرة غير الشرعية، ويمكن أن نأخذ حالة البلدان العربية كالعراق، ليبيا، سوريا، اليمن، كأفضل مثال لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية فيها والتي شكلت عواملا دافعة لهجرة الشباب خاصة نحو الدول الأوروبية، حيث تعانى أغلبية الدول العربية من حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف المشاركة السياسية وشيوع ظاهرة الفساد واهدار الموارد وتعدد الحروب الإقليمية فالاضطرابات السياسية في البلد المهاجر منه، واستبداد بعض النظم السياسية والتعسف والاضطهاد السياسي، وانتهاك الحريات، بالإضافة إلى الخوف من التعرض للاعتداءات نتيجة عدم الاستقرار الأمنى، كلها تشكل حافزا للهجرة غير المشروعة بحثا عن الأمن والاستقرار 3 .

4- عوامل اجتماعية ونفسية:

ان التطور التكنولوجي و خاصة في مجال وسائل الإعلام و الاتصال التي يعرفها العالم حديثا و انتشار وسائل التواصل الاجتماعي جعل من " الإعجاب الشديد بالدول المتقدمة خاصة الغربية سببا أساسيا من أسباب الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى وعى الشباب في البلدان الفقيرة أو النامية بحجم

¹⁻ موسى معطاوي: الهجرة غير شرعية تفسيراتها، ميزاتها، دوافعها، مجلة معارف، مجلد 09، عدد 16، جامعة البويرة، الجزائر، ص 165. 2- عبدلي مباركة: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري،مجلة الميزان، عدد 03، المركز الجامعي النعامة، أكتوبر

^{3 -} دريفل سعدة: الهجرة غير الشرعية: العوامل الجاذبة والدافعة وأخطارها، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 02، عدد01، جامعة الجلفة، الجزائر، جوان 2018، ص 169.

الفوارق بين العالم الغني والعالم الفقير، الذي زاد من إقبال الشباب إلى التفكير أكثر في الهجرة غير الشرعية، في الوقت الذي أصبحت فيه الهجرة الشرعية بمثابة الأمر المستحيل نظرا للصعوبات والعراقيل التي تواجههم". 1

خاتمة:

رغم كل الاختلافات بين المنظمات الحكومية وغبر الحكومية وحتى بين الدول في تحديد مصطلح موحد للمهاجرين غير الشرعيين إلا إن الصفة الأساسية المشتركة بين كل هذه التسميات والمصطلحات تعبر كلها على عدم قانونية الفعل الممارس من قبل المهاجر غير الشرعي وهو يعبر على مخالفته للقوانين والنظم الخاصة بالهجرة وحركة الأفراد وتتقلاتهم بين الدول رغم وجود بعض الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لبعض المجتمعات التي يمكن أن يكون هذا الفعل شرعيا من الناحية الدينية أو الاجتماعية، أي أن في نظر المجتمع الدولي يعتبر إن الهجرة وان كانت حق إلا انه يجب أن تمارس داخل أطرها القانونية المنصوص عليها في القوانين والاتفاقيات الدولية و إلا سيتحول إلى فعل غير مشروع سواء كان هجرة أو لجوء وعليه فالباحث يقترح إعتماد تسمية الهجرة غير الشرعية الاختيارية، لأن هناك بعض الظروف والأسباب غير الشرعية الاختيارية والهجرة غير الشرعية ، في حين أن سبب هجرة البعض الاخر هي مجرد إنبهارهم بالثقافة و الحرية الغربية .

قائمة المراجع:

اولا الكتب:

- 1. انتوني غدنز: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ط1 المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، 2005.
 - 2. طارق الشهاوي: الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية ، دار الفكر الجامعي ، ط1 ، 2009 .
- 3. عبد القادر رزيق المخادمي: الهجرة السرية واللجوع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
 - 4. كمال فيلالى: الهجرة ، الحراك الثقافي والغوي ، سلسلة الملتقيات السنوية ، 2010 .
- 5. مجموعة مؤلفين: مكافحة الهجرة غير المشروعة ، ط1، دار الجامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، 2014.
- 6. محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم: الهجرة الغير شرعية والمشكلات الإجتماعية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،
 2008

ثانيا: المذكرات:

- 7. رابح طيبي : الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة : "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، 2008-
 - 8. ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة
 - 9. الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

¹ - نفس المرجع: ص 169.

10. فايزة بركان ، احمد بنيني: اليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر ، باتنة.

ثالثا: المجلات العلمية والملتقيات:

- 11. أحمد محمد هشام الريس: الإعلام والهجرة غير المشروعة، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الرابع حول القانون والاعلام، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، أيام 23-24 أفريل 2018.
- 12. خالة مسعود: واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014.
- 13. دريفل سعدة: الهجرة غير الشرعية:العوامل الجاذبة والدافعة وأخطارها، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 02، عدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، جوان 2018.

سحنون ام الخير: لهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل ، جامعة بونعامة جيلالي خميس https://www.univ-chlef.dz/eds/wp- موجود على الخط 2019/7/20 موجود على الخط content/uploads/2017/11/Article-17-N7.pdf

- 14. عبد الحليم بن مشري: ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، مجلد 06، عدد 07، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011.
- 15. عبد الله بلعباس: ظاهرة الهجرة عند عبد الملك صياد: من السياق التاريخي الى النموذج السوسيولوجي، مجلة انسانيات، مجلد 17، عدد 62، crasc، وهران، الجزائر، جوان 2016.
- 16. عبدلي مباركة: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري،مجلة الميزان، عدد 03، المركز الجامعي النعامة، أكتوبر 2018.
- 17. فريجة أحمد، فريجة لدمية: الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، مجلد 10، عدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2015.
- 18. فيروز مامي زرارقة: الحرقة عنف مجتمع أم عنف شباب: قراءة سيكو -سوسيولوجية كظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة الساورة،مجلد 01، عدد 01، جامعة بشار، ديسمبر 2015.
- 19. ڤيرونيك پلانس-بواساك وآخرون: دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الشبكة الاوروبية المتوسطية لحقوق الانسان، كوبنهاغن، ديسمبر 2010.
- 20. قدور يوسف: الاستراتيجية الجزائرية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي، الحوار المتوسطي، مج 10، العدد 1 ، مارس 2019.
- 21. موسى معطاوي: الهجرة غير شرعية تفسيراتها، ميزاتها، دوافعها، مجلة معارف، مجلد 09، عدد 16، جامعة البويرة، الجزائر
 - 22. نعيمة بوزيان: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة الميزان، العدد 03، 2018.
- 23. نور الدين جبالي، وردة سعيدي: إقبال المراهق الجزائر على الهجرة غير الشرعية بين المنظور السيكولوجي والسوسيولوجي، مجلة علوم الانسان والمجتمع، مجلد 04، عدد 17، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015
- 24. هداجي حمزة ، مرضي مصطفى : الهجرة غير الشرعية وتاثيرها على السياسات الاوروبية ، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 2 ، العدد 2، ديسمبر 2018.